كتاب مغني اللبيب عن كتب الاعاريب

وهو تاليف سيدنا واستاذنا الامام العلامة افضل المتأخرين وقدوة المفسرين الشيخ جمال الملة والدين ابي محمد ابن هشام النحوي المصري رحمه الله

النهمة بلوغ الهمة في الشئ وقد نهم لكذا فهو منهوم اي مولع به وفي الحديث منهومان لا يشبعان منهوم بالمال ومنهوم بالعلم صح

قال الحاكم الاصفهاني

انظر الى علمي ولا تنظر الى عملي
وارج الثواب به من رب الملك
اي العلوم كأشجار ذات ثمار ...
... النار وظل العود ...

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر اما بعد حمد الله على افضاله
والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله فان اولى ما تقترحه القرائح و
اعلى ما تجنح الى تحصيله الجوانح ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل ويتضح به
معنى حديث نبيه المرسل فانهما الوسيلة الى السعادة الابدية والذريعة
الى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية واصل ذلك علم الاعراب الهادي
الى صوب الصواب وقد كنت في عام تسعة واربعين وسبع مائة انشأت بمكة
زادها الله شرفا كتابا في ذلك منورا من ارجاء قواعده كل حالك ثم
انني اصبت به وبغيره في منصرفي الى مصر ولما من الله تعالى علي في عام
ستة وخمسين بمعاودة حرم الله والمجاورة في خير بلاد الله شمرت عن
ساعد الاجتهاد ثانيا واستأنفت العمل لا كسلا ولا متوانيا ووضعت
هذا التصنيف على احسن احكام وترصيف وتتبعت فيه مقفلات
مسائل الاعراب فافتتحتها ومعضلات يستشكلها الطلاب فاوضحتها
ونقحتها واغلاطا وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها و
اصلحتها فدونك كتابا تشد الرحال فيما دونه وتقف عنده فحول الرجال
ولا يعدونه اذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله ولم ينسج ناسج
على منواله ومما حثني على وضعه انني لما انشأت في معناه المقدمة
الصغرى المسماة بالاعراب عن قواعد الاعراب حسن وقعها عند
اولي الالباب وسار نفعها في جماعة الطلاب مع ان الذي اودعته
فيها بالنسبة الى ما ادخرته عنها كشذرة من عقد نحر بل كقطرة من
قطرات بحر وها انا بائح بما اسررته مفيد لما قررته وحررته
مقرب فوائده للافهام واضع فرائده على طرف الثمام لينالها
الطالب بادنى الالمام سائل من حسن خيمه وسلم من داء الحسد اديمه
اذا عثر على شيء طغى به القلم او زلت به القدم ان يغتفر ذلك في جنب ما قربت
عليه من البعيد ورددت عليه من الشريد وارحته من التعب وصيرت
القاصي يناديه من كثب وان يحضر قلبه ان الجواد قد يكبو وان ال

قد ينبو وان النار قد تخبو وان الانسان محل النسيان وان الحسنات
يذهبن السيئات ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها كفى المرء نبلا ان تعد معايبه
وينحصر في ثمانية ابواب **الباب الاول في تفسير المفردات
وذكر احكامها** الباب الثاني في تفسير الجمل وذكر اقسامها واحكامها
الباب الثالث في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل وهو الظرف و
الجار والمجرور وذكر احكامهما **الباب الرابع في ذكر احكام يكثر
دورها ويقبح بالمعرب جهلها** الباب الخامس في ذكر الاوجه التي
يدخل على المعرب الخلل من جهتها **الباب السادس في التحذير
من امور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها** الباب
السابع في كيفية الاعراب الباب الثامن في ذكر امور كلية يتخرج
عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية **واعلم** انني تأملت كتب الاعراب
فاذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة امور احدها كثرة التكرار فانها
لم توضع لافادة القوانين الكلية بل للكلام على الصور الجزئية فتراهم يتكلمون
على التركيب المعين بكلام ثم حيث جاءت نظائره اعادوا ذلك الكلام الا ترى
حيث مر بهم مثل الموصول في قوله تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون ذكروا
ان فيه ثلاثة اوجه وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل من قوله تعالى انك انت السميع
العليم ذكروا فيه ايضا ثلاثة اوجه وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل من قوله تعالى انت
كنت الرقيب عليهم ذكروا فيه وجهين ويكررون ذكر الخلاف فيه اذا اعرب فصلا
اله محل باعتبار ما قبله ام باعتبار ما بعده ام لا محل له والخلاف في كون المرفوع
فاعلا او مبتدأ اذا وقع بعد اذا في نحو اذا السماء انشقت او ان في نحو وان
امرأة خافت او الظرف في نحو افي الله شك او لو في نحو ولو انهم صبروا
وفي كون ان او ان وصلتهما بعد حذف الجار في نحو شهد الله انه لا اله الا هو
ونحو حصرت صدورهم ان يقاتلوكم في موضع خفض بالجار المحذوف
على حد قوله اشارت كليب بالاكف الاصابع او نصب بالفعل المذكور على حد
قوله كما عسل الطريق الثعلب وكذلك يكررون الخلاف في جواز العطف على

على الضمير المجرور من غير اعادة الخافض وعلى الضمير المتصل المرفوع من غير
وجود الفاصل وغير ذلك مما اذا استقصي أمل القلم واعقب السآمة فجمعت
هذه المسائل ونحوها مقررة محررة في الباب الرابع من هذا الكتاب فعليك
بمراجعته فانك تجد به كنزا واسعا تنفق منه ومنهلا سائغا ترده وتصدر
عنه **الامر الثاني** ايراد ما لا يتعلق بالاعراب كالكلام في اشتقاق اسم
انه من السمة كما يقول الكوفيون أم من السمو كما يقول البصريون والاحتجاج
لكل من الفريقين وترجيح الراجح من القولين وكالكلام على الف اسم لم حذفت
من البسملة خطا وعلى باء الجر ولامه لم كسرتا لفظا وكالكلام على الف
ذا الاشارية أزائدة هي كما يقول الكوفيون أم منقلبة عن ياء هي عين
واللام ياء أخرى محذوفة كما يقول البصريون والعجب من مكي بن ابي طالب
اذ اورد مثل هذا في كتابه الموضوع لبيان مشكل الاعراب مع ان هذا
ليس من الاعراب في شيء وبعضهم اذا ذكروا الكلمة ذكروا تكسيرها وتصغيرها
وتأنيثها وتذكيرها وما ورد فيها من اللغات وما روي من القراءات وان
لم ينبن على ذلك شيء من الاعراب والثالث اعراب الواضحات كالمبتدأ
وخبره والفاعل ونائبه والجار والمجرور والعاطف والمعطوف واكثر الناس
استقصاء لذلك الحوفي وقد تجنبت هذين الامرين واتيت مكانهما بما
يتبصر به الناظر ويتمرن به الخاطر من ايراد نظائر التراكيب والشواهد
الشعرية وبعض ما اتفق في المجالس النحوية ولما تم هذا التصنيف على الوجه
الذي قصدته وتيسر فيه من لطائف المعارف ما اردته واعتمدته سميته
بمغني اللبيب عن كتب الاعاريب وخطابي به لمن ابتدأ في تعلم الاعراب ولمن
استمسك منه باوثق الاسباب ومن الله تعالى استمد الصواب والتوفيق
الى ما يحظيني لديه بجزيل الثواب واياه أسأل ان يعصم القلم من الخطأ
والخطل والفهم من الزيغ والزلل انه اكرم مسؤول واعظم مأمول

الباب الاول في تفسير المفردات وذكر احكامها واعني بالمفردات
الحروف وما تضمن معناها من الاسماء والظروف فانها المحتاجة الى

ذلك وقد رتبتها على حروف المعجم ليسهل تناولها وربما ذكرت اسماء غير تلك
لاتفاق الملبس الحاجة الى شرحها **حرف الالف** الالف المفردة تأتي على
وجهين احدهما ان تكون حرفا ينادى به القريب كقوله أفاطم مهلا بعض
هذا التدلل ونقل ابن الخباز عن شيخه انه للمتوسط وان الذي للقريب
يا وهذا خرق لاجماعهم والثاني ان تكون للاستفهام وحقيقته طلب الفهم
نحو ازيد قائم وقد اجيز الوجهان في قراءة الحرميين أمن هو قانت آناء الليل
وكون الهمزة فيه للنداء هو قول الفراء ويبعده انه ليس في التنزيل
نداء بغير يا ويقربه سلامته من دعوى المجاز اذ لا يكون الاستفهام منه
تعالى على حقيقته ومن دعوى كثرة الحذف اذ التقدير عند من جعلها للاستفهام
أمن هو قانت خير أم هذا الكافر أي المخاطب بقوله تعالى قل تمتع بكفرك
قليلا فحذف شيئان معادل الهمزة والخبر ونظيره في حذف المعادل قول
ابي ذؤيب دعاني اليها القلب اني لامره سميع فما ادري ارشد طلابها
تقديره أم غي ونظيره في مجيء الخبر كلمة خير واقعة قبل أم أفمن يلقى
في النار خير أم من يأتي آمنا يوم القيامة وكذلك تقول لا حاجة الى
تقدير معادل في البيت لصحة قولك ما ادري هل طلابها رشد وامتناع
ان يؤتى لهل بمعادل وكذا لا حاجة في الآية الى تقدير معادل لصحة
تقدير الخبر بقوله كمن ليس كذلك وقد قالوا في قوله تعالى أفمن هو قائم
على كل نفس بما كسبت ان التقدير كمن ليس كذلك أو لم يوحدوه ويكون
وجعلوا لله شركاء معطوفا على الخبر على التقدير الثاني وقالوا التقدير
في قوله تعالى أفمن يتقي بوجهه سوء العذاب يوم القيامة أي كمن ينعم في
الجنة وقوله تعالى أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنا أي كمن هداه الله
بدليل فان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء أو التقدير ذهبت
نفسك عليهم حسرة بدليل فلا تذهب نفسك عليهم حسرات وجاء في التنزيل
موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ على العكس مما نحن فيه ومن قوله
كمن هو خالد في النار وسقوا ماء حميما أي أمن هو خالد في الجنة

يستغني من هذه الانها لكن شوهد في التأليف وجا مصرحا بها على الاصل في
قوله تعالى أو من كان ميتا فأحييناه وجعلنا له نورا يمشي به في الناس كمن مثله
في الظلمات أفمن كان على بينة من ربه كمن زين له سوء عمله والالف
أصل أدوات الاستفهام ولهذا خصت بأحكام أحدها جواز حذفها
سواء تقدمت على أم كقول عمر بن أبي ربيعة

بدا لي منها معصم حين جمرت ... وكف خضيب زينت ببنان
فوالله ما أدري وإن كنت داريا ... بسبع رمين الجمر أم بثمان

أراد أبسبع أم لم تتقدمها كقول الكميت طربت وما شوقا إلى البيض أطرب
ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب أراد أوذو الشيب يلعب واختلف
في قول عمر بن أبي ربيعة ثم قالوا تحبها قلت بهرا عدد الرمل والحصى والتراب
فقيل أراد أتحبها وقيل إنه خبر أي أنت تحبها ومعنى قلت بهرا قلت أحبها
حبا بهرني بهرا أي غلبني غلبة وقيل معناه عجبا وقال المتنبي
أحيا وأيسر ما قاسيت ما قتلا ... والبين جار على ضعفي وما عدلا
أحيا فعل مضارع والأصل أأحيا فحذف همزة الاستفهام والواو للحال والمعنى
التعجب من حياته يقول كيف أحيا وأقل ما قاسيته قد قتل غيري والأخفش
يقيس ذلك في الاختيار عند أمن اللبس وحمل عليه قوله تعالى وتلك نعمة تمنها
علي وقوله تعالى هذا ربي في المواضع الثلاثة والمحققون على أنه خبر وأن
مثل ذلك يقوله من ينصف خصمه مع علمه أنه مبطل فيحكي كلامه ثم يكر عليه بالإبطال
بالحجة وقرأ ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم وقال عليه الصلوة والسلام لجبريل
عليه السلام وإن زنى وإن سرق فقال وإن زنى وإن سرق الثاني
أنها ترد لطلب التصور نحو أزيد قائم أم عمرو ولطلب التصديق نحو أزيد قائم
وهل مختصة بطلب التصديق نحو هل قام زيد وبقية الأدوات مختصة
بطلب التصور نحو من جاءك وما صنعت وكم مالك وأين بيتك ومتى سفرك
الثالث أنها تدخل على الإثبات كما تقدم وعلى النفي نحو ألم نشرح
أولما أصابتكم مصيبة وقوله ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد ذكره بعضهم

صوابه أتحبها

وهو منتقض بأم فإنها تشاركها في ذلك تقول أقام زيد أم لم يقم والرابع تمام التصدير
بدليل أمرين أحدهما أنها لا تذكر بعد أم التي للإضراب كما يذكر غيرها لا تقول قام
زيد أم أقعد وتقول أم هل قعد والثاني أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو
بالفاء أو بثم قدمت على العاطف تنبيها على أصالتها في التصدير نحو أولم ينظروا
أفلم يسيروا أثم إذا ما وقع آمنتم به وأخواتها تتأخر عن حرف العطف
كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة نحو وكيف تكفرون فأين تذهبون
فأنى تؤفكون فهل يهلك إلا القوم الفاسقون فأي الفريقين فما لكم في المنافقين
فئتين هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالفهم جماعة أولهم الزمخشري
فزعموا أن الهمزة في تلك المواضع في محلها الأصلي وأن العطف على جملة مقدرة
بينها وبين العاطف فيقولون التقدير في أفلم يسيروا أفنضرب
عنكم الذكر صفحا أفإن مات أو قتل انقلبتم أفما نحن بميتين أمكثوا فلم يسيروا
أنهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحا أتؤمنون به في حياته فإن مات أو قتل
انقلبتم أنحن مخلدون فما نحن بميتين ويضعف قولهم ما فيه من التكلف
وأنه غير مطرد أما الأول فلدعوى حذف الجملة فإن قوبل بتقدير بعض
المعطوف فيقال إنه أسهل لأن المتجوز فيه على قولهم أقل لفظا مع أن
في هذا التجوز تنبيها على أصالة شيء في شيء أي أصالة الهمزة في التصدير وأما
الثاني فلأنه غير ممكن في نحو أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت وقد جزم
الزمخشري في مواضع بما تقوله الجماعة منها قوله في أفأمن أهل القرى إنه
معطوف على فأخذناهم بغتة وقوله في أإنا لمبعوثون أو آباؤنا فيمن قرأ
بفتح الواو إن آباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون وإنه اكتفي بالفصل
بينهما بهمزة الاستفهام وجوز الوجهين في موضع فقال في قوله تعالى أفغير
دين الله يبغون دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة
ثم توسطت الهمزة بينهما ويجوز أن يعطف على محذوف تقديره أيتولون فغير
دين الله يبغون **فصل** قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فترد
لثمانية معان أحدها التسوية وربما توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة

ام

سواء بخصوصيتها وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد ما ابالي وما ادري
وليت شعري ونحوهن والضابط انها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر
محلها نحو سواء عليهم أستغفرت لهم ام لم تستغفر لهم ونحو ما ابالي أقمت ام قعدت
الا ترى انه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه وما ابالي بقيامك وقعودك
الثاني الانكار الابطالي وهذه تقتضي ان ما بعدها غير واقع وان مدعيه
كاذب نحو أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا فاستفتهم ألربك
البنات ولهم البنون أفسحر هذا أشهدوا خلقهم أيحب احدكم ان يأكل لحم
اخيه ميتا أفعيينا بالخلق الاول ومن جهة افادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم
ثبوته ان كان منفيا لان نفي النفي اثبات ومنه أليس الله بكاف عبده اي الله
كاف عبده ولهذا عطف وضعنا على ألم نشرح لك صدرك لما كان معناه شرحنا
ومثله ألم يجدك يتيما فآوى ووجدك ضالا فهدى ألم يجعل كيدهم في
تضليل وأرسل عليهم طيرا ابابيل ترميهم ولهذا ايضا قول جرير في عبد الملك
ألستم خير من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح مدحا بل قيل انه امدح
بيت قالته العرب ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحا البتة والثالث
الانكار التوبيخي فيقتضي ان ما بعدها واقع وان فاعله ملوم نحو أتعبدون
ما تنحتون أغير الله تدعون أإفكا آلهة دون الله تريدون أتأتون الذكران
أتأخذونه بهتانا وقول العجاج أطربا وانت قنسري والدهر بالانسان
دواري اي أتطرب وانت شيخ كبير والرابع التقرير ومعناه حمل المخاطب
على الاقرار والاعتراف بامر قد استقر عنده ثبوته او نفيه ويجب ان يليها
الشيء الذي تقرره به تقول في التقرير بالفعل أضربت زيدا و
بالفاعل أانت ضربت زيدا وبالمفعول أزيدا ضربت كما يجب ذلك في المستفهم عنه وقوله تعالى
أأنت فعلت هذا محتمل لارادة الاستفهام الحقيقي بان يكونوا لم يعلموا انه الفاعل
ولارادة التقرير بان يكونوا قد علموا ولا يكون استفهاما عن الفعل ولا تقريرا به
لان الهمزة لم تدخل عليه ولانه عليه السلم قد اجابهم بالفاعل بقوله بل فعله كبيرهم هذا فان
قلت ما وجه حمل الزمخشري الهمزة في قوله تعالى ألم تعلم ان الله على كل شيء قدير على

التقرير

التقرير قلت قد اعتذر عنه بان مراده التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي
والاولى ان تحمل الاية على الانكار التوبيخي او الابطالي اي ألم تعلم ايها المنكر للنسخ
والخامس التهكم نحو أصلواتك تأمرك ان نترك ما يعبد آباؤنا والسادس الامر
نحو أأسلمتم اي اسلموا والسابع التعجب نحو ألم تر الى ربك كيف مد الظل والثامن الاستبطاء
نحو ألم يأن للذين آمنوا وذكر بعضهم معاني اخر لا صحة لها **تنبيه** قد تقع الهمزة فعلا
وذلك انهم يقولون وأى بمعنى وعد ومضارعه يئي بحذف الواو لوقوعها
بين ياء مفتوحة وكسرة كما تقول في يفي ويقي ويني والامر منه إه بحذف اللام
للامر وبالهاء للسكت في الوقف وعلى ذلك يتخرج اللغز المشهور وهو قوله
ان هند المليحة الحسناء وأي من اضمرت لخل وفاء فانه يقال كيف رفع اسم
ان وصفته الاولى **والجواب** ان الهمزة فعل امر والنون للتوكيد والاصل
إين بهمزة مكسورة وياء ساكنة للمخاطبة ونون مشددة للتوكيد ثم حذفت الياء
لالتقائها ساكنة مع النون المدغمة كما في قوله لتقرعن علي السن من ندم اذا تذكرت
يوما بعض اخلاقي وهند منادى مثل يوسف أعرض عن هذا والمليحة نعت لها
على اللفظ كقوله يا حكم الوارث عن عبد الملك والحسناء اما نعت لها على الموضع
كقول مادح عمر بن عبد العزيز يعود الفضل منك على قريش وتفرج عنهم الكرب الشدادا
فما كعب بن مامة وابن سعدى باجود منك يا عمر الجوادا واما بتقدير
امدح واما نعت لمفعول به محذوف اي عدي يا هند المراة الحسناء وعلى
الوجهين الاولين فيكون امرا لها بانجاز الوعد الوفي من غير ان يعين
لها الموعود وأي مصدر نوعي منصوب بفعل الامر والاصل وأيا مثل
وأي من ومثله فأخذناهم اخذ عزيز مقتدر وقوله اضمرت بالتانيث محمول
على معنى من مثل من كانت امك **آ** بالمد حرف لنداء البعيد
لم يذكره سيبويه وذكره غيره **أيا** حرف كذلك وفي الصحاح انه لنداء القريب
والبعيد وليس كذلك قال أيا جبلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص الي نسيمها
وقد تبدل همزتها هاء فاصاخ يرجو ان يكون حيا ويقول من فرح هيا ربا
أجل بسكون اللام حرف جواب مثل نعم فتكون تصديقا للمخبر واعلاما للمستخبر

وبعد الطلب فيمتنع بعد نحو قام زيدٌ ونحو أقام زيدٌ ونحو اضرب زيدًا وقيل
وبعد الطلب فيمتنع بعد نحو قام زيدٌ ونحو أقام زيدٌ ونحو اضرب زيدًا أو قيل
إنما يختص الخبر بالمثبت والطلب بغير النهي وقيل لا تجيء بعد الاستفهام وعن
الأخفش هي بعد الخبر أحسن من نعم ونعم بعد الاستفهام أحسن منها وقيل
تختص بالخبر وهو قول الزمخشري وابن مالك وجماعة وقال ابن خروف أكثر ما تكون
بعد اذن فيها مسائل الأولى في نوعها قال الجمهور هي حرف وقيل اسم
والأصل في إذا أكرمك إذا جئتني أكرمك ثم حذفت الجملة وعوض
التنوين عنها وأضمرت أن وعلى الأول فالصحيح أنها بسيطة لا مركبة من
إذ وأن وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة لا أن مضمرة بعدها المسألة
الثانية في معناها قال سيبويه معناها الجواب والجزاء فقال الشلوبين
في كل موضع وقال الفارسي في الأكثر وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال لك أحبك
فتقول إذن أظنك صادقًا إذ لا مجازاة هنا انتهى والأكثر أن تكون جوابًا
لإن أو لو ظاهرتين أو مقدرتين فالأول كقوله لئن عاد لي عبد العزيز
بمثلها وأمكنني منها إذًا لا أقيلها وقول الحماسي لو كنت من مازن
لم تستبح إبلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا إذًا لقام بنصري
معشر خشن عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا فقوله إذن لقام بنصري
بدل من لم تستبح وبدل الجواب جواب والثاني نحو أن يقال آتيك فتقول
إذن أكرمك أي إن أتيتني إذن أكرمك وقال الله تعالى ما اتخذ الله من
ولد وما كان معه من إله إذًا لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض
قال الفراء حيث جاءت بعدها اللام فقبلها لو مقدرة إن لم تكن ظاهرة المسألة
الثالثة في لفظها عند الوقف عليها والصحيح أن نونها تبدل ألفًا تشبيهًا لها
بتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لأنها كنون لن وإن وروي عن
المازني والمبرد وينبني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها
فالجمهور يكتبونها بالألف وكذا رسمت في المصاحف والمازني والمبرد بالنون
وعن الفراء إن عملت كتبت بالألف وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين
إذا وتبعه ابن خروف المسألة الرابعة في عملها وهو نصب المضارع بشرط

تصديرها

إذن

لا ابطلها

حيث

تصديرها واستقباله واتصالها أو انفصالها بالقسم أو بلا النافية يقال آتيك فتقول
إذًا أكرمك ولو قلت أنا إذن قلت أكرمك بالرفع لفوات التصدير فأما قوله
لا تتركني فيهم شطيرًا إني إذن أهلك أو أطيرا فمؤول على حذف
خبر إن أي إني لا أقدر على ذلك ثم استأنف ما بعده ولو قلت إذن يا عبد الله
قلت أكرمك بالرفع للفصل بغير ما ذكرنا وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف
وابن بابشاذ الفصل بالنداء وبالدعاء والكسائي وهشام الفصل بمعمول
الفعل والأرجح بالنداء وبالدعاء والكسائي وهشام عند الكسائي النصب
وعند هشام الرفع ولو قيل لك أحبك فقلت إذن أظنك صادقًا رفعت لأنه حال
تنبيه قال جماعة من النحويين إذا وقعت إذن بعد الواو والفاء جاز فيها الوجهان
نحو وإذن لا يلبثون خلفك إلا قليلًا فإذن لا يؤتون الناس نقيرًا وقرئ
شاذًا بالنصب فيهما والتحقيق أنه إذا قيل إن تزرني أزرك وإذن أحسن
إليك فإن قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل إذن لوقوعها
حشوًا أو على الجملتين جميعًا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل
يتعين النصب لأن ما بعدها مستأنف أو لأن المعطوف على الأول أولى
ومثل ذلك زيد يقوم وإذن أحسن إليه إن عطفت على الفعلية أو على الاسمية
فالمذهبان إن المكسورة الخفيفة ترد على أربعة أوجه أحدها أن
تكون شرطية نحو إن ينتهوا يغفر لهم وإن تعودوا نعد وقد تقترن
بلا النافية فيظن من لا معرفة له أنها إلا الاستثنائية نحو إلا تنصروه
فقد نصره الله إلا تنفروا يعذبكم وإلا تغفر لي وترحمني أكن من
الخاسرين وإلا تصرف عني كيدهن أصب إليهن ولقد بلغني أن من
يدعي الفضل سأل عن إلا تفعلوه فقال ما هذا الاستثناء أمتصل أم منقطع
الثاني أن تكون نافية وتدخل على الجملة الاسمية إن الكافرون إلا في
غرور وإن أمهاتهم إلا اللائي ولدنهم ومن ذلك وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به
أي وما أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به فحذف المبتدأ وبقيت صفته
صفته ومثله وإن منكم إلا واردها وعلى الجملة الفعلية نحو إن أردنا إلا الحسنى

ان

بعضهم

إن يدعون من دونه إلا إناثا، وتظنون إن لبثتم إلا قليلا، إن يقولون إلا كذبا
وقول بعضهم لا تأتي إن النافية إلا وبعدها إلا كهذه الآيات أو لمّا المشددة
التي بمعناها كقراءة بعض السبعة إن كل نفس لمّا عليها حافظ بتشديد الميم
أي ما كل نفس إلا عليها حافظ مردود بقوله تعالى إن عندكم من سلطان
بهذا، قل إن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون، وإن أدري لعله فتنة لكم.
وخرّج جماعة على إن النافية قوله تعالى إن كنا فاعلين، قل إن كان للرحمن
ولد، وعلى هذا فالوقف هنا، وقوله ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه أي
في الذي ما مكناكم فيه، وقيل زائدة، ويؤيد الأول مكناهم في الأرض ما لم نمكن لكم، و
كأنه إنما عدل عن ما لئلا يتكرر فيثقل اللفظ، قيل ولهذا لما زادوا على
ما الشرطية ما قلبوا ألف الأولى هاء فقالوا مهما، وقيل بل هي في الآية بمعنى قد
وإن من ذلك فذكّر إن نفعت الذكرى، وقيل في هذه الآية إن التقدير وإن لم تنفع
مثل سرابيل تقيكم الحر أي والبرد، وقيل إنما قيل ذلك بعد أن عمّهم بالتذكير
ولزمتهم الحجة، وقيل ظاهره الشرط ومعناه ذمّهم واستبعاد لنفع التذكير فيهم
كقولك عظ الظالمين إن سمعوا منك تريد بذلك الاستبعاد لا الشرط، وقد
اجتمعت الشرطية والنافية في قوله تعالى ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده، الأولى
شرطية والثانية نافية جواب للقسم الذي آذنت به اللام الداخلة على
الأولى وجواب الشرط محذوف وجوبا، وإذا دخلت على الجملة الاسمية لم
تعمل عند سيبويه والفراء، وأجاز الكسائي والمبرد إعمالها عمل ليس، وقرأ
سعيد بن جبير إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم بنون خفيفة
مكسورة لالتقاء الساكنين ونصب عبادا وأمثالكم، وسمع من أهل العالية
إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية، وإن ذلك نافعك ولا ضارك، ومما يتخرج
على الإعمال الذي هو لغة الأكثرين قول بعضهم إن قائم، وأصله إن أنا قائم فحذفت
همزة أنا اعتباطا، وأدغمت نون إن في نونها وحذفت ألفها في الوصل، وسمع
إن قائما على الإعمال، وقول بعضهم نقلت حركة الهمزة إلى النون ثم أسقطت على
القياس في التخفيف بالنقل ثم سكنت النون وأدغمت مردود لأن المحذوف
لعلّة

من قبيل حذف المعطوف مع العاطف

لعلّة بمنزلة الثابت، ولهذا تقول هذا قاضٍ بالكسر لا بالرفع لأن حذف الياء للساكنين
فهي مقدرة الثبوت، وحينئذ فيمتنع الإدغام لأن الهمزة فاصلة في التقدير، ومثل
هذا البحث في قوله تعالى لكنا هو الله ربي. والثالث أن تكون مخففة من الثقيلة فتدخل
على الجملتين، فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها خلافا للكوفيين، لنا قراءة الحرميين
وأبي بكر وإن كلًّا لمّا ليوفينهم، وحكاية سيبويه إن عمرًا لمنطلق، ويكثر إهمالها
وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا، وإن كل لما جميع لدينا محضرون، وقراءة
حفص إن هذان لساحران، وكذا قرأ ابن كثير إلا أنه شدد نون هذان، ومن
ذلك إن كل نفس لما عليها حافظ في قراءة من خفف لمّا، وإن دخلت على الفعلية
وجب إهمالها، والأكثر كون الفعل ماضيا ناسخا نحو وإن كانت لكبيرة، وإن كادوا
ليفتنونك، وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين، ودونه أن يكون مضارعا ناسخا
نحو وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم، وإن نظنك لمن الكاذبين، و
يقاس على النوعين اتفاقا، ودون هذا أن يكون ماضيا غير ناسخ نحو قوله
شلت يمينك إن قتلت لمسلما، ولا يقاس عليه خلافا للأخفش، أجاز إن قام لأنا
وإن قعد لأنت، ودون هذا أن يكون مضارعا غير ناسخ إن يزينك لنفسك
وإن يشينك لهيه، ولا يقاس عليه إجماعا، وحيث وجدت إن وبعدها اللام
المفتوحة كما في هذه الأمثلة فاحكم بأن أصلها التشديد، وفي هذه اللام خلاف
يأتي في باب اللام إن شاء الله تعالى. والرابع أن تكون زائدة كقوله ما إن أتيت
بشيء أنت تكرهه، وأكثر ما زيدت بعد النافية إذا دخلت على جملة فعلية كما في البيت
أو اسمية كقوله فما إن طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا، وفي هذه الحالة
تكفّ عمل ما الحجازية كما في البيت، وأما قوله بني غدانة ما إن أنتم ذهبا
ولا صريفا ولكن أنتم الخزف، في رواية من نصب ذهبا وصريفا فخرج على أنها نافية
مؤكدة لما، وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية كقوله يرجي المرء ما إن لا يراه
وتعرض دون أدناه الخطوب، وبعد ما المصدرية، ورجّ الفتى للخير ما إن رأيته
على السن خيرا لا يزال يزيد، وبعد ألا الاستفتاحية كقوله ألا إن سرى ليلي
فبت كئيبا أحاذر أن تنأى النوى بغضوبا، وقبل مدة الإنكار سمع سيبويه

رجلا يقال له أتخرج أن اخضبت البادية فقال أأنا أنيه منكرا أن يكون
رأيه على غير ذلك وزعم ابن الحاجب أنها تأتي بعد لما الإيجابية وهو سهو
وإنما تلك أن المفتوحة وزيد على هذه المعاني الأربعة معنيان آخران فزعم
قطرب أنها قد تكون بمعنى قد كما مر في أن نفعت الذكرى وزعم الكوفيون
أنها تكون بمعنى إذ وجعلوا منه واتقوا الله إن كنتم مؤمنين لتدخلن
المسجد الحرام إن شاء الله آمنين وقوله عليه السلام وإنا إن شاء الله بكم لاحقون
ونحو ذلك مما الفعل فيه محقق الوقوع وقوله أتغضب أن أذنا قتيبة حزتا
جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم قالوا وليست شرطية لأن الشرط مستقبل
وهذه القصة قد مضت وأجاب الجمهور عن قوله تعالى إن كنتم مؤمنين بأنه شرط
جيء به للتهييج والإلهاب كما تقول لابنك إن كنت ابني فلا تفعل كذا وعن آية المشيئة
بأنه تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل أو بأن أصل ذلك
الشرط ثم صار يذكر للتبرك أو أن المعنى لتدخلن جميعا إن شاء الله
أن لا يموت منكم أحد قبل الدخول وهذا الجواب لا يرفع السؤال أو أن ذلك
من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه حين أخبرهم بالمنام فحكى ذلك لنا
أو من كلام الملك الذي أخبره في المنام وأما البيت فمحمول على وجهين
أحدهما أن يكون على إقامة السبب مقام المسبب والأصل أتغضب إن افتخر
مفتخر بسبب حز أذني قتيبة إذ الافتخار بذلك مسبب عن الحز والثاني
أن يكون على معنى التبيين أي أتغضب إن تبين في المستقبل أن أذني قتيبة
حزتا فيما مضى كما قال الآخر إذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة أي يتبين أني
لم تلدني لئيمة وقال الخليل والمبرد الصواب أن أذنا بفتح الهمزة أي لأن
أذنا ثم هي عند الخليل أن الناصبة وعند المبرد أن المخففة من الثقيلة
ويرد قول الخليل أن الناصبة لا يليها الاسم على إضمار الفعل وإنما ذلك
إن المكسورة نحو وإن أحد من المشركين استجارك وعلى الوجهين يتخرج
قول الآخر إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار أي
إن يفتخروا بسبب قتلك أو إن يتبين أنهم قتلوك **أَنْ** المفتوحة الهمزة

الثالثة

الساكنة النون على وجهين اسم وحرف والاسم على وجهين ضمير للمتكلم في قول
بعضهم أن فعلت بسكون النون والأكثرون على فتحها وصلا وعلى الإتيان بالألف
وقفا وضمير للمخاطب في قولك أنتَ وأنتِ وأنتما وأنتن على قول الجمهور أن الضمير
هو أن والتاء حرف خطاب والحرف على أربعة أوجه أحدها أن يكون حرفا
مصدريا ناصبا للمضارع ويقع في موضعين أحدهما في الابتداء فيكون في موضع رفع
نحو وأن تصوموا خير لكم وأن تصبروا خير لكم وأن يستعففن خير لهن وأن
تعفوا أقرب للتقوى وزعم الزجاج أن أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس
أي خير لكم فحذف الخبر وقيل في فالله أحق أن تخشوه أن أحق خبر عما بعده
والجملة خبر عن اسم الله سبحانه وفي فالله ورسوله أحق أن يرضوه كذلك والظاهر
فيها أن الأصل أحق بكذا وقيل التقدير مخافة أن تبروا واختلف في المحل
من نحو عسى زيد أن يقوم فالمشهور أنه نصب على الخبرية وقيل على المفعولية
وأن معنى عسيت أن تفعل قاربت أن تفعل ونقل عن المبرد وقيل نصبت
إما بإسقاط الجار أو تضمين الفعل معنى قارب نقله ابن مالك عن سيبويه وأن
المعنى دنوت من أن تفعل والتقدير الأول بعيد إذ لم يذكر هذا الجار
في وقت وقيل رفع على البدل وسدت مسد الجزأين كما سدت في قراءة حمزة ولا
تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خير مسد المفعولين والثاني بعد لفظ دال
على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع في نحو ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع
قلوبهم وعسى أن تكرهوا شيئا الآية ونصب نحو وما كان هذا القرآن أن
يفترى يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة فأردت أن أعيبها وخفض
نحو أوذينا من قبل أن تأتينا من قبل أن يأتي أحدكم الموت وأمرت لأن
أكون ومحتملة لهما نحو والذي أطمع أن يغفر لي أصله في أن يغفر ومثله أن
تبروا إذا قدر في أن تبروا أو لئلا تبروا وهل المحل بعد حذف الجار
جر أو نصب فيه خلاف سيأتي وأن هذه موصول حرفي وتوصل بالفعل
المتصرف مضارعا كما مر أو ماضيا نحو لولا أن من الله علينا ولولا أن ثبتناك
أو أمرا كحكاية سيبويه كتبت إليه بأن قم وهذا هو الصحيح وقد اختلف من ذلك في

أمرين أحدهما كون الموصولة بالماضي والأمر في الموصولة بالمضارع والمخالف في
ذلك ابن طاهر زعم أنها غيرها بدليلين أحدهما أن الداخلة على المضارع تخلصه
للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين وسوف والثاني أنها لو كانت الناصبة
لحكم على موضعها بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشرطية والجواب
عن الأول أنه منتقض بنون التوكيد فإنها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على
الأمر باطراد وبأدوات الشرط فإنها أيضا تخلصه مع دخولها على الماضي
باتفاق وعن الثاني أنما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشرطية لأنها أثرت
القلب إلى الاستقبال في معناه فأثرت الجزم في محله كما أنها لما أثرت التخليص
إلى الاستقبال في معنى المضارع أثرت النصب في لفظه الأمر الثاني كونها توصل
بالأمر والمخالف في ذلك أبو حيان زعم أنها لا توصل به وأن كل شيء سمع من
ذلك فأن فيه تفسيرية واستدل بدليلين أحدهما أنهما إذا قدرا بالمصدر
فات معنى الأمر الثاني أنهما لا يقعا فاعلا ولا مفعولا ولا يصح أعجبني أن قم ولا كرهت
أن قم كما يصح ذلك مع الماضي ومع المضارع والجواب عن الأول أن فوات
معنى الأمرية عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال في
الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور ثم إنه يسلم مصدرية
أن المخففة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو والخامسة أن غضب الله
عليها إذ لا يفهم الدعاء من المصدر إلا إذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا وعن
الثاني أنه إنما امتنع ما ذكره لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء لا لما
ذكر ثم ينبغي له أن لا يسلم مصدرية كي لأنها لا تقع فاعلا ولا مفعولا وإنما تقع
مخفوضة بلام التعليل ثم مما يقطع به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه كتبت إليه بأن
قم وأجاب عنها بأن الباء محتملة للزيادة مثلها في قوله لا يقرأن بالسور وهذا
وهم فاحش لأن حروف الجر زائدة كانت أو غير زائدة لا تدخل إلا على الاسم أو ما في
تأويله تنبيه ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة أن بعضهم يجزم بأن ونقله اللحياني
عن بعض بني صباح من ضبة وأنشدوا إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا
تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب وقوله أحاذر أن تعلم بها فتردها

فتتركها

في الموصولة بالامر صح

فتتركها مثلا على كما هيا وفي هذا نظر لأن عطف المنصوب عليه يدل على أنه مسكن
للضرورة لا مجزوم وقد يرفع الفعل بعدها كقراءة ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضاعة
وقول الشاعر أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تشعرا أحدا وزعم
الكوفيون أن هذه هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل والصواب قول
البصريين أنها أن الناصبة أهملت حملا على أختها ما المصدرية وليس من ذلك قوله
ولا تدفنني في الفلاة فإنني أخاف إذا ما مت أن لا أذوقها كما زعم بعضهم لأن
الخوف هنا يقين فأن مخففة من الثقيلة **الوجه الثاني** أن تكون مخففة من
الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين أو ما نزل منزلته نحو أفلا يرون أن لا يرجع
إليهم قولا علم أن سيكون وحسبوا أن لا تكون فيمن رفع تكون وقال زعم
الفرزدق أن سيقتل مربعا وأن هذه ثلاثية الوضع وهي مصدرية
أيضا وتنصب الاسم وترفع الخبر خلافا للكوفيين زعموا أن لا تعمل شيئا وشرط
اسمها أن يكون ضميرا محذوفا وربما ثبت كقوله فلو أنك في يوم الرخاء سألتني
طلاقك لم أبخل وأنت صديق وهو مختص بالضرورة على الأصح وشرط خبرها
أن يكون جملة ولا يجوز إفراده إلا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران وقد اجتمعا
في قوله بأنك ربيع وغيث مريع وأنك هناك تكون الثمالا الثالث أن تكون مفسرة
بمنزلة أي نحو فأوحينا إليه أن اصنع الفلك ونودوا أن تلكم الجنة وتحتمل
المصدرية بأن يقدر قبلها حرف الجر فتكون في الأولى أن الثنائية لدخولها
على المصدر وفي الثانية المخففة من الثقيلة لدخولها على الاسمية وعن
الكوفيين إنكار أن التفسيرية ألبتة وهو متجه لأنه إذا قيل كتبت إليه أن افعل
لم يكن افعل نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد أي
ذهب ولهذا لو جئت بأي مكان أن في المثال لم تجده مقبولا في الطبع ولها
عند مثبتها شروط أحدها أن تسبق بجملة فلذلك غلط من جعل منها وآخر
دعواهم أن الحمد لله رب العالمين الثاني أن يتأخر عنها جملة فلا يجوز
ذكرت عسجدا أن ذهبا بل يجب الإتيان بأي أو ترك حرف التفسير ولا فرق
بين الجملة الفعلية كما مثلنا والاسمية نحو كتبت إليه أن ما أنت وهذا والثالث

تكون في الجملة السابقة معنى القول كما مر ومنه وانطلق الملأ منهم أن امشوا إذ ليس
المراد المشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء وزعم الشيخ الزمخشري أن التي في
قوله تعالى أن اتخذي من الجبال بيوتا مفسرة ورده أبو عبد الله الرازي بأن
قبله وأوحى ربك إلى النحل والوحي هنا إلهام باتفاق وليس في الإلهام معنى القول
قال وإنما هي مصدرية أي باتخاذ الجبال بيوتا والرابع أن لا يكون في الجملة السابقة
أحرف القول فلا يقال قلت له أن افعل وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور
أنها قد تكون مفسرة بعد صريح القول وذكر الزمخشري في قوله تعالى ما قلت لهم
إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله أنه يجوز أن تكون مفسرة للقول على
تأويله بالأمر أي ما أمرتهم إلا بما أمرتني به أن اعبدوا الله وهو حسن وعلى
هذا فيقال في الضابط أن لا يكون فيها حروف القول إلا والقول مؤول
بغيره ولا يجوز في الآية أن تكون مفسرة لأمرتني لأنه لا يصح أن يكون
اعبدوا الله ربي وربكم مقولا لله تعالى فلا يصح أن يكون تفسيرا لأمره لأن المفسر
عين تفسيره ولا أن تكون مصدرية وهي وصلتها عطف بيان على الهاء في به
ولا بدلا من ما أما الأول فلأن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت
النعت في المشتقات فكما أن الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان ووهم
الزمخشري فأجاز ذلك ذهولا عن هذه النكتة وممن نص عليها من المتأخرين
أبو محمد بن السيد وابن مالك والقياس معهما في ذلك وأما الثاني فلأن العبادة
لا يعمل فيها فعل القول نعم إن أول القول بالأمر كما فعل الزمخشري
في وجه التفسيرية جاز وقد فاته هذا الوجه هنا فأطلق المنع فإن قيل
لعل امتناعه من إجازته لأن أمر لا يتعدى بنفسه إلى الشيء المأمور به
إلا قليلا فكذا ما أول به قلنا هذا لازم له على توجيهه التفسيرية ويصح أن يقدر
بدلا من الهاء في به ووهم الزمخشري فمنع ذلك ظنا منه أن المبدل منه
في قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد والعائد موجود حسا فلا مانع
والخامس أن لا يدخل عليها جار فلو قلت كتبت إليه بأن افعل كانت مصدرية
مسألة إذا ولي أن الصالحة للتفسير مضارع معه لا نحو أشرت إليه أن لا تفعل

جاز

جاز رفعه على تقدير لا نافية وأن مصدرية فإن فقدت لا امتنع الجزم وجاز
الرفع والنصب والوجه الرابع أن تكون زائدة ولها أربعة مواضع أحدها
وهو الأكثر أن تقع بعد لما التوقيتية نحو ولما أن جاءت رسلنا لوطا سيء بهم
والثاني أن تقع بين لو وفعل القسم مذكورا كقوله فأقسم أن لو التقينا وأنتم
لكان لكم يوم من الشر مظلم أو متروكا كقوله أما والله أن لو كنت حرا
وما بالحر أنت ولا العتيق هذا قول سيبويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور
أنها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم ويبعده أن الأكثر تركها والحروف
الرابطة ليست كذلك والثالث وهو نادر أن تقع بين الكاف ومخفوضها
كقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم في رواية
من جر الظبية والرابع بعد إذا كقوله فأمهله حتى إذا أن كأنه
معاطي يد في لجة الماء غامر وزعم الأخفش أنها تزاد في غير ذلك وأنها
تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدتان الاسم وجعل منه وما لنا
أن لا نتوكل على الله وما لنا أن لا نقاتل في سبيل الله وقال غيره هي في
ذلك مصدرية ثم قيل ضمن ما لنا معنى ما منعنا وفيه نظر لأنه لم يثبت
إعمال الظرف في المفعول به ولأن الأصل كون لا غير زائدة والصواب قول بعضهم
إن الأصل وما لنا في أن لا نفعل كذا وإنما لم يجز للزائدة أن تعمل لعدم اختصاصها
بالأفعال بدليل دخولها على الحرف وهو لو وكأن في البيتين وعلى الاسم وهو ظبية
بخلاف حرف الجر الزائد فإنه كالحرف المعدي في الاختصاص بالاسم فلذلك عمل
مسألة ولا معنى لأن الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد قال أبو حيان
وزعم الزمخشري أنه ينجر مع التوكيد معنى آخر فقال في قوله تعالى ولما
أن جاءت رسلنا لوطا سيء بهم دخلت أن في هذه القصة ولم تدخل في قصة
إبراهيم في قوله ولما جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاما تنبيها وتأكيدا أي أن
الإساءة كانت تعقب المجيء فهي مؤكدة للاتصال واللزوم ولا كذلك في قصة إبراهيم
إذ ليس الجواب فيه كالأول وقال الشلوبين لما كانت أن للتسبيب في جئت أن
تعطيني أي للإعطاء أفادت هنا أن الإساءة كانت لأجل المجيء وتعقبه وكذلك

تعطني صح

في قولهم اما والله ان لو فعلت لفعلت اكدت ان ما بعد الواو وهو السبب في
الجواب وهذا الذي ذكره لا يعرفه كبراء النحويين انتهى ٥ والذي رأيته في كلام
الزمخشري في تفسير سورة العنكبوت ما نصه ان صلة اكدت وجود الفعلين
مرتبا احدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما كأنهما وجدا في جزء واحد
من الزمان كأنه قيل لما احس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث انتهى ٥
والريث البطء وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما نقله عنه ولا كلامه
مخالف لكلام النحويين لاطباقهم على ان الزائد يؤكد معنى ما جيء لتأكيده ولما
تفيد وقوع الفعل الثاني عقيب الاول وترتبه عليه فالحرف الزائد يؤكد ذلك
ثم ان قصة الخليل التي فيها قالوا سلاما ليست في السورة التي فيها سيء بهم بل
في سورة هود وليس فيها لما ثم كيف يتخيل ان التحية تقع بعد المجيء ببطء وانما
يحسن اعتقاد تأخر الجواب في سورة العنكبوت اذ الجواب فيها قالوا انا
مهلكوا اهل هذه القرية ثم ان التعبير بالإساءة لحن لان الفعل ثلاثي كما نطق به
التنزيل والصواب المساءة وهي عبارة الزمخشري واما ما نقله الشلوبين
فمعترض من وجهين احدهما ان المفيد للتعليل في مثاله انما هو لام العلة المقدرة
لا ان والثاني ان ان في المثال مصدرية والبحث في الزائدة تنبيه وقد ذكر
لأن معان اربعة احدها الشرطية كإن المكسورة واليه ذهب الكوفيون
ويرجحه عندي امور احدها توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد
والاصل التوافق فقرئ بالوجهين في قوله تعالى ان تضل احداهما ولا يجرمنكم
شنآن قوم ان صدوكم أفنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما مسرفين
وقد مضى انه روي بالوجهين قوله اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا الثاني
مجيء الفاء بعدها كثيرا كقوله أبا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم
الضبع ٥ الثالث عطفها على ان المكسورة في قوله اما اقمت واما انت مرتحلا
فالله يكلأ ما تأتي وما تذر رويته وانه بكسر ان الاولى وفتح الثانية فلو
كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة وتعسف ابن الحاجب
في توجيه ذلك فقال لما كان معنى قولك ان جئتني اكرمتك وقولك اكرمك لاتيانك

اياي

اياي واحدا صح عطف التعليل على الشرط في البيت وكذلك تقول ان جئتني
ولاحسانك الي اكرمتك وتجعل الجواب لهما انتهى وما اظن العرب فاهت بذلك
يوما **المعنى الثاني** النفي كإن المكسورة ايضا قاله بعضهم في ان يؤتى احد
مثل ما اوتيتم وقيل انما المعنى ولا تؤمنوا بأن يؤتى احد مثل ما اوتيتم من الكتاب
الا لمن تبع دينكم وجملة القول اعتراض الثالث معنى اذ كما تقدم عن بعضهم في
ان المكسورة وهذا قاله بعضهم في بل عجبوا ان جاءهم منذر منهم يخرجون
الرسول واياكم ان تؤمنوا وقوله اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا والصواب
انها في ذلك كله مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة والرابع ان تكون بمعنى
لئلا قيل في يبين الله لكم ان تضلوا وقوله نزلتم منزل الاضياف منا
فعجلنا القرى ان تشتمونا والصواب انها مصدرية والاصل كراهة
ان تضلوا ومخافة ان تشتمونا وهو قول البصريين وقيل هو على اضمار لام
قبل ان ولا بعدها وفيه تعسف

إنّ

إنّ المكسورة المشددة على وجهين
احدهما ان تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر وقيل وقد تنصبهما
في لغة كقوله اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا ان
حراسنا اسدا وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا وخرج البيت
على الحالية وان الخبر محذوف اي تلقاهم اسدا والحديث على ان القعر
مصدر قعرت البئر اذا بلغت قعرها وسبعين ظرف اي ان بلوغ قعرها
يكون في سبعين عاما وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن
محذوفا كقوله عليه الصلوة والسلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون
الاصل انه اي ان الشأن كقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها
جآذرا وظباء وانما لم يجعل من اسمها لانها شرطية بدليل جزمها الفعلين
والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله وتخريج الكسائي الحديث
على زيادة من في اسم ان يأباه غير الاخفش من البصريين لان الكلام
ايجاب والمجرور معرفة على الاصح والمعنى ايضا يأباه لانهم ليسوا
اشد عذابا من سائر الناس وتخفف فتعمل قليلا وتهمل كثيرا وعن

وعن الكوفيين أنها لا تخفف وأنه إذا قيل إنْ زيدٌ لمنطلق فإنْ فيه نافية واللام بمعنى إلّا
ويردّه أن منهم من يُعملها مع التخفيف حكى سيبويه إنْ عمرو المنطلق فإنْ فيه نافية
وقرأ الحرميان وأبو بكر وإنْ كلًّا لمّا ليوفينّهم الثاني أن تكون حرف جواب
بمعنى نعم خلافًا لأبي عبيدة استدل المثبتون بقوله ويقلن شيبٌ قد علاك
وقد كبرت فقلت إنّه ورُدّ بأنّا لا نسلّم أن الهاء للسكت بل هي ضمير منصوب
بها والخبر محذوف أي إنه كذلك والجيد الاستدلال بقول ابن الزبير رضي الله عنه
لمن قال له لعن الله ناقة حملتني إليك إنّ وراكبها أي نعم ولعن راكبها إذ لا يجوز
حذف الاسم والخبر جميعًا وعن المبرد أنه حمل على ذلك قراءة من قرأ إنّ هذان
لساحران واعتُرض بأمرين أحدهما أنّ مجيء إنّ بمعنى نعم شاذ حتى قيل إنه لم
يثبت والثاني أنّ اللام لا تدخل في خبر المبتدأ وأجيب عن هذا بأنها لام زائدة
وليست للابتداء أو بأنها داخلة على مبتدأ محذوف أي لهما ساحران أو بأنها دخلت
بعد إنّ هذه لشبهها بإنّ المؤكدة لفظًا كما قال ورجّ الفتى للخير ما إنْ رأيته على
السنّ خيرًا لا يزال يزيد فزاد إنْ بعد ما المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية
ويضعف الأول أنّ زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر والثاني أنّ الجمع
بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين المتنافيين وقيل اسم إنّ ضمير الشأن
وهذا أيضًا ضعيف لأنّ الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف والمسموع
من حذفه شاذ إلّا في باب أنّ المفتوحة إذا خففت فاستسهلوه لوروده
في كلام بني على التخفيف فحذف تبعًا لحذف النون ولأنه لو ذكر لوجب التشديد إذ
الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها ألا ترى أنّ من يقول لدُ ولم يكُ ووالله
يقول لدنك ولم يكنه وبك لأفعلنّ ثم يرد إشكال دخول اللام وقيل هذان
اسمها ثم اختلف فقيل جاءت على لغة بلحارث بن كعب في إجراء المثنى بالألف
دائمًا كقوله بلغا في المجد غايتاها واختار هذا الوجه ابن مالك وقيل هذان
مبني لدلالته على معنى الإشارة وأنّ قول الأكثرين هذين جرًّا ونصبًا
ليس إعرابًا أيضًا واختاره ابن الحاجب قلت وعلى هذا فقراءة هذانّ أقيس
إذ الأصل في المبني أن لا تختلف صيغه مع أنّ فيها مناسبة لألف ساحران

علي به

وعكسه

وعكسه الياء في إحدى ابنتيّ هاتين فهي هنا أرجح لمناسبتها لابنتيّ وقيل لما
اجتمعت ألف هذا وألف التثنية في التقدير قدّر بعضهم سقوط ألف التثنية فلم
تقبل ألف هذا التغيير تنبيه تأتي إنّ فعلًا ماضيًا مسندًا لجماعة المؤنث
من الأين وهو التعب تقول النساء إنّ أي تعبن أو من آن بمعنى قرب أو
مسندًا لغيرهن على أنه من الأنين وأنه مبني للمفعول على لغة من قال في ردّ
وحبّ رِدّ وحِبّ بالكسر تشبيهًا له بقيل وبيع والأصل مثلًا إنّ زيدٌ يوم
الخميس ثم قيل إنّ يوم الخميس ويقال إنّ أمر للواحد من الأين أو لجماعة الإناث
من الأين أو من آن بمعنى قرب أو للواحد مؤكدًا بالنون من وأى بمعنى
وعد كقولك إنّ هند المليحة الحسناء وقد تكون مركبة من إنْ النافية وأنا
كقول بعضهم إنّ قائم والأصل إنْ أنا قائم ففعل فيه ما مضى شرحه فالأقسام
إذن عشرة بهذه الثمانية والمؤكدة والجوابية تنبيه في الصحاح الأين الإعياء
قال أبو زيد لا يبنى منه فعل وقد خولف فيه انتهى فعلى قول أبي زيد يسقط بعض
الأقسام أنّ المفتوحة المشددة على وجهين أحدهما أن تكون حرف توكيد
تنصب الاسم وترفع الخبر والأصح أنها فرع عن إنّ المكسورة ومن هنا صحّ
للزمخشري أن يدّعي أنّ أنّما بالفتح تفيد الحصر كإنّما بالكسر وقد اجتمعا
في قوله تعالى قل إنما يوحى إليّ أنما إلهكم إله واحد فالأولى لقصر الصفة
على الموصوف والثانية بالعكس وقول أبي حيان هذا شيء انفرد به ولا يعرف
القول بذلك إلّا في إنما بالكسر مردود بما ذكرت وقوله إنّ دعوى الحصر
هنا باطلة لاقتضائها أنه لم يوح إليه غير التوحيد مردود بأنه حصر مقيد إذ
الخطاب مع المشركين فالمعنى ما أوحي إليّ في أمر الربوبية إلّا التوحيد لا الإشراك
ويسمى قصر قلب لقلب اعتقاد المخاطب وإلّا فما الذي يقول في نحو وما محمد
إلّا رسول فإنّ ما للنفي وإلّا للحصر قطعًا وليست صفته عليه السلام منحصرة في
الرسالة ولكن لما استعظموا موته جعلوا كأنهم أثبتوا له البقاء الدائم فجاء
الحصر باعتبار ذلك ويسمى قصر إفراد والأصح أنها موصول حرفي مؤوّل
مع معموليه بالمصدر فإن كان الخبر مشتقًا فالمصدر المؤوّل به من لفظه فتقدير

فتقديره بلغني انك منطلق او انك منطلق بلغني الانطلاق ومنه بلغني انك في الدار التقدير
استقرارك في الدار لان الخبر بالحقيقة هو المحذوف من استقر او مستقر وان
كان جامدا اقدر بالكون نحو بلغني ان هذا زيد تقديره بلغني كونه زيدا لان كل
خبر جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت هذا
كائن زيدا اذ معناهما واحد وزعم السهيلي ان الذي يؤول بالمصدر انما هو
ان الناصبة للفعل لانها ابدا مع الفعل المتصرف وان المشددة انما تؤول
بالحديث قال وهو قول سيبويه ويؤيده ان خبرها قد يكون اسما محضا نحو علمت
ان الليث الاسد وهذا لا يشعر بالمصدر انتهى وقد مضى ان هذا يقدر بالكون
وتخفف ان بالاتفاق فيبقى عملها على الوجه الذي تقدم شرحه في ان الخفيفة
الثاني ان تكون لغة في لعل كقول بعضهم ائت السوق انك تشتري لنا شيئا
وقراءة من قرأ وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون وفيها بحث ياتي في باب اللام
ان شاء الله تعالى

أم على اربعة اوجه احدها ان تكون متصلة وهي منحصرة
في نوعين وذلك لانها اما ان تتقدم عليها همزة التسوية نحو سواء عليهم استغفرت
لهم ام لم تستغفر لهم سواء علينا اجزعنا ام صبرنا وليس منه قول زهير
وما ادري وسوف اخال ادري ... اقوم آل حصن ام نساء لما سياتي واما ان تتقدم
عليها همزة يطلب بها وبام التعيين نحو ازيد في الدار ام عمرو وانما سميت في النوعين
متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الآخر وتسمى ايضا معادلة
لمعادلتها للهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني
ويفترق النوعان من اربعة اوجه احدها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق
جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب
لانه خبر وليست تلك كذلك لان الاستفهام معها على حقيقته والثالث والرابع ان الواقعة
بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها الا في تاويل المفردين
وتكونان فعليتين كما تقدم واسميتين كقوله ولست ابالي بعد فقدي مالكا
اموتي ناء ام هو الآن واقع ومختلفتين نحو سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون
وام الاخرى تقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها نحو أانتم اشد خلقا ام

السماء

السماء بناها وبين جملتين ليستا في تاويل المفردين وتكونان ايضا فعليتين
كقوله فقمت للطيف مرتاعا وارقني ... فقلت اهي سرت ام عادني حلم
وذلك على الارجح في هي من انها فاعل لمحذوف يفسره سرت واسميتين لقوله
لعمرك ما ادري وان كنت داريا ... شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر الاصل
اشعيث بالهمز في اوله والتنوين في آخره فحذفهما للضرورة والمعنى ما ادري اي
النسبين هو الصحيح ومثله بيت زهير السابق والذي غلط ابن الشجري
حتى جعله من النوع الاول توهمه ان معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتة لمنافاته
لفعل الدراية **وجوابه** ان معنى قولك علمت ازيد قائم علمت جواب ازيد
قائم وكذلك ما علمت وبين المختلفتين نحو أانتم تخلقونه ام نحن الخالقون وذلك
ايضا على الارجح من كون انتم فاعلا **مسألة** ام المتصلة التي تستحق الجواب
انما يجاب بالتعيين لانها سؤال عنه فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو قيل في الجواب
زيد او عمرو ولا يقال لا ولا نعم **فان قلت** فقد قال ذو الرمة
تقول عجوز مدرجي متروحا ... على بابها من عند اهلي وغاديا
اذو زوجة بالمصر ام ذو خصومة ... اراك لها بالبصرة العام ثاويا
فقلت لها لا ان اهلي جيرة ... لاكثبة الدهنا جميعا وماليا
وما كنت مذ ابصرتني في خصومة ... اراجع فيها يا ابنة القوم
قاضيا **قلت** ليس قوله لا جوابا لسؤالها بل رد لما توهمته من وقوع احد الامرين
كونه ذا زوجة وكونه ذا خصومة ولهذا لم يكتف بقوله لا اذ كان رد ما لم يلفظ
به انما يكون بالكلام التام فلهذا قال ان اهلي جيرة البيت وما كنت مذ ابصرتني
البيت **مسألة** اذا عطفت بعد الهمزة باو فان كانت همزة التسوية لم يجز وقد اولع
الفقهاء وغيرهم بان يقولوا سواء كان كذا او كذا وهو نظير قولهم يجب اقل الامرين
من كذا او كذا والصواب العطف في الاول بام والثاني بالواو وفي الصحاح تقول
سواء علي قمت او قعدت انتهى ولم يذكر غير ذلك وهو سهو وفي كامل الهذلي
ان ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني سواء عليهم انذرتهم او لم تنذرهم وهذا
من الشذوذ بمكان وان كانت همزة الاستفهام جاز وكان الجواب بنعم او بلا وذلك انه
اذا قيل ازيد عندك او عمرو فالمعنى أاحدهما عندك ام لا فان اجبت بالتعيين صح لانه
جواب وزيادة ويقال الحسن او الحسين افضل ام ابن الحنفية فتعطف الاول باو

والثاني بأم ويجاب عندنا بقولك احدهما وعند الكيسانية بابن الحنفية
ولا يجوز ان يجيب بقولك الحسن او بقولك الحسين وابن الحنفية لانه لم يسأل
عن الافضل من الحسن وابن الحنفية ولا من الحسين وابن الحنفية وانما جعل واحدا
منهما لا بعينه قرينا لابن الحنفية فكانه قال احدهما افضل ام ابن الحنفية
مسئلة تسمع حذف ام المتصلة ومعطوفها كقول الهذلي دعاني اليها القلب
اني لامره سميع فما ادري ارشد طلابها تقديره ام غي كذا قالوا وفيه
بحث كما مر واجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها فقال في قوله تعالى افلا تبصرون
ام ان الوقف هنا وان التقدير ام تبصرون ثم يبتدئ انا خير وهذا
باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه وانما المعطوف جملة انا خير
ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها ان الاصل ام تبصرون ثم اقيمت الاسمية
مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له انت خير كانوا عنده
بصراء وهذا معنى كلام سيبويه **فان قلت** فانهم يقولون أتفعل هذا ام لا
والاصل ام لا تفعل **قلت** انما وقع الحذف بعد لا ولا يقع بعد العاطف وحرف
الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل
فكأن الجمل هنا مذكورة لوجود ما يغني عنها واجاز الزمخشري حذف
ما عطفت عليه ام فقال في ام كنتم شهداء يجوز كون ام متصلة على ان الخطاب
لليهود وحذف معادلها اي أتدعون على الانبياء اليهودية ام كنتم شهداء
وجوز ذلك الواحدي ايضا وقدر أبلغكم ما تنسبون الى يعقوب
من ايصائه بنيه باليهودية ام كنتم شهداء **الثاني** ان تكون منقطعة وهي ثلثة
انواع مسبوقة بالخبر المحض نحو تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين
ام يقولون افتراه ومسبوقة بهمزة لغير الاستفهام نحو الهم ارجل يمشون بها
ام لهم ايد يبطشون بها اذ الهمزة في ذلك للانكار فهي بمنزلة النفي والمتصلة
لا تقع بعده ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوي الاعمى
والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور ومعنى ام المنقطعة الذي لا يفارقها
الاضراب ثم تارة تكون له مجردا وتارة تتضمن مع ذلك استفهاما انكاريا
او استفهاما طلبيا فمن الاول هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي

الظلمات

الظلمات والنور ام جعلوا لله شركاء اما الاولى فلانه لا يدخل الاستفهام
على الاستفهام واما الثانية فلان المعنى على الاخبار عنهم باعتقاد الشركاء
قال الفراء يقولون هل لك قبلنا حق ام انت رجل ظالم يريدون بل انت
ومن الثاني ام له البنات ولكم البنون تقديره بل أله البنات ولكم البنون
اذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال ومن الثالث قولهم انها لابل ام
شاء التقدير بل أهي شاء وزعم ابو عبيدة انها تأتي بمعنى الاستفهام المجرد
فقال في قول الاخطل كذبتك عينك ام رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا
ان المعنى هل رأيت ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين انها ابدا بمعنى بل
والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك والذي يظهر قولهم ان المعنى
في نحو ام جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام ولانه يلزم البصريين دعوى
التوكيد في نحو ام هل تستوي الظلمات والنور ونحو ام ماذا كنتم تعملون
ام من هذا الذي هو جند لكم وقوله أنى جزوا عامرا سوءا بفعلهم
ام كيف يجزونني السوءى من الحسن ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به
رئمان انف اذا ما ضن باللبن العلوق بفتح العين المهملة الناقة
علق قلبها بولدها وذلك انه ينحر ثم يحشى جلده تبنا ويجعل بين يديها لتشمه
فتدر عليه فهي تسكن اليه مرة وتنفر عنه اخرى وهذا البيت ينشد لمن
يعد بالجميل ولا يفعله لانطواء قلبه على ضده وقد انشد الكسائي في
مجلس الرشيد بحضرة الاصمعي فرفع رئمان فرده عليه الاصمعي وقال انه
بالنصب فقال له الكسائي اسكت ما انت وهذا يجوز الرفع والنصب والجر
فسكت ووجهه ان الرفع على الابدال من ما والنصب بتعطي والخفض بدلا
من الهاء وصوب ابن الشجري انكار الاصمعي قال لان رئمانها للبو بانفها
هو عطيتها اياه لا عطية لها غيره فاذا رفع لم يبق لها عطية في البيت لان في
رفعه اخلاء تعطي من مفعوله لفظا وتقديرا والجر اقرب الى الصواب
قليلا وانما حق الاعراب والمعنى النصب وعلى الرفع فيحتاج الى تقدير ضمير راجع
الى المبدل منه اي رئمان انف له والضمير في بفعلهم لعامر لان المراد به القبيلة

ومن معنى البدل مثلها في ﴿أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة﴾ وأنكر بعضهم
ذلك وزعم أن من متعلقة بكلمة البدل محذوفة ونظيرها هذه الحكاية
أن ثعلبا كان يأتي الرياشي ليسمع منه الشعر فقال له الرياشي يوما كيف تروي
بازل من قوله: ما تنقم الحرب العوان مني * بازل عامين حديث سني
لمثل هذا ولدتني أمي * فقال ثعلب المثلي تقول هذا إنما أصير إليك
لهذه المقطعات والخرافات يروى البيت بالرفع على الاستيناف وعلى
وبالخفض على الاتباع وبالنصب على الحال ولا تدخل أم المنقطعة على مفرد
ولهذا قدروا المبتدأ في إنها لإبل أم شاء **تنبيه** قد ترد أم محتملة للاتصال
والانقطاع فمن ذلك قوله تعالى ﴿قل أتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهده
أم تقولون على الله ما لا تعلمون﴾ قال الزمخشري يجوز في أم أن تكون
معادلة بمعنى أي الأمرين كائن على سبيل التقرير لحصول العلم بكون أحدهما
ويجوز أن تكون منقطعة انتهى ومن ذلك قول المتنبي: أحاد أم سداس
في أحاد * لييلتنا المنوطة بالتناد * فإن قدرتها فيه متصلة فالمعنى أنه
استطال الليلة فشك أواحدة هي أم ست اجتمعت في واحدة فطلب التعيين
وهذا من تجاهل العارف كقوله: أيا شجر الخابور ما لك مورقا * كأنك
لم تجزع على ابن طريف * وعلى هذا فيكون قد حذف الهمزة قبل أحاد ويكون
تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدأ وهو لييلتنا تقديما واجبا لكونه المقصود
بالاستفهام مع سداس إذ شرط الهمزة المعادلة لأم أن يليها أحد الأمرين
المطلوب تعيين أحدهما ويلي أم المعادل الآخر ليفهم السامع من أول الأمر
الشيء المطلوب بعينه تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ أزيد قائم
أم عمرو وإن شئت أزيد أم عمرو قائم وإذا استفهمت عن تعيين الخبر أقائم زيد
أم قاعد وإن شئت أقائم أم قاعد زيد وإن قدرتها منقطعة فالمعنى أنه
أخبر عن ليلته بأنها ليلة واحدة ثم نظر إلى طولها فشك فجزم بأنها ست
في ليلة فأضرب أو شك هل هي ست في ليلة أو لا فأضرب واستفهم وعلى
هذا فلا همزة مقدرة ويكون تقديم أحاد ليس على الوجوب إذ الكلام خبر

واظهر

واظهر الوجهين الاتصال لسلامته من الاحتياج إلى تقدير مبتدأ يكون سداس خبرا
عنه في وجه الانقطاع كما لزم عند الجمهور في إنها لإبل أم شاء ومن الاعتراض
بجعله أم فيه بين الخبر وهو أحاد والمبتدأ وهو لييلتنا ومن الإخبار
عن الليلة الواحدة بأنها ليلة فإن ذلك معلوم لا فائدة فيه ولك أن تعارض الأول
بأنه يلزم في الاتصال حذف همزة الاستفهام وهو قليل بخلاف حذف المبتدأ
واعلم أن هذا البيت اشتمل على لحنات استعمال أحاد وسداس بمعنى واحدة
وستة وإنما هما بمعنى واحدة واحدة وستة ستة صح واستعمال سداس والأكثرون
يأبونها ويخص العدد المعدول بما دون الخمسة وتصغير ليلة على لييلة وإنما
صغرتها العرب على لييلية بزيادة الياء على غير قياس حتى قيل إنها مبنية
على ليلاة في نحو قول الشاعر: في كل ما يوم وكل ليلاة * ومما قد يستشكل
فيه أنه جمع بين متنافيين استطالة الليلة وتصغيرها وبعضهم يثبت مجيء التصغير
للتعظيم كقوله: دويهية تصفر منها الأنامل * **الثالث** أن تقع زائدة
ذكره أبو زيد وقال في قوله تعالى ﴿أفلا تبصرون أم أنا خير﴾ إن التقدير أفلا تبصرون
أنا خير والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤية: يا ليت شعري ولا منجى من الهرم
أم هل على العيش بعد الشيب من ندم * **الرابع** أن تكون للتعريف نقلت
عن طيء وعن حمير وأنشدوا: ذاك خليلي وذو يواصلني * يرمي ورائي
بامسهم وامسلمه * وفي الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر كذا رواه
النمر بن تولب وقيل إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف
في أولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس وحكى لنا بعض طلبة اليمن
أنه سمع في بلادهم من يقول خذ الرمح واركب امفرس ولعل ذلك لغة لبعضهم
لا لجميعهم ألا ترى إلى البيت السابق وأنها دخلت في الحديث على النوعين

أل

أل على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون اسما موصولا بمعنى الذي وفروعه
وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين قيل والصفات المشبهة
وليس بشيء لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت
الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق وقيل هي في الجميع حرف تعريف

ولو صح ذلك لمنعت من اعمال اسمي الفاعل والمفعول كما منع منه التصغير والوصف
وقيل موصول حرفي وليس بشيء لانها لا تؤول بالمصدر وربما وصلت
بظرف او بجملة اسمية او فعلية فعلها مضارع وذلك دليل على انها ليست حرف
تعريف فالاول كقوله من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات سعه
والثاني كقوله من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد
والثالث كقوله صوت الحمار اليجدع والجميع خاص بالشعر خلافا للاخفش
وابن مالك في الاخير والثاني ان تكون حرف تعريف وهي نوعان عهدية
وجنسية وكل منهما ثلاثة اقسام فالعهدية اما ان يكون مصحوبها معهودا
ذكريا نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ونحو فيها
مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كانها كوكب ونحو اشتريت فرسا ثم بعت
الفرس وعبرة هذه ان يسد الضمير مسدها مع مصحوبها او معهودا ذهنيا
نحو اذ هما في الغار ونحو اذ يبايعونك تحت الشجرة او معهودا حضوريا قال
ابن عصفور ولا تقع هذه الا بعد اسماء الاشارة نحو جاءني هذا الرجل او اي
في النداء نحو يا ايها الرجل او اذا الفجائية نحو خرجت فاذا الاسد او في اسم
الزمن الحاضر نحو الآن اهـ وفيه نظر لانك تقول لشاتم الرجل بحضرتك لا تشتم
الرجل فهذه للحضور في غير ما ذكر ولان التي بعد اذا ليست لتعريف شيء حاضر
حالة التكلم فلا تشبه ما الكلام فيه ولان الصحيح في الداخلة على الآن انها زائدة
لانها لازمة ولا تعرف ان التي للتعريف وردت لازمة بخلاف الزائدة والمثال
الجيد للمسألة قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم والجنسية اما لاستغراق
الافراد وهي التي تخلفها كل حقيقة نحو وخلق الانسان ضعيفا ونحو ان الانسان
لفي خسر الا الذين آمنوا او لاستغراق خصائص الافراد وهي التي تخلفها كل
مجازا نحو زيد الرجل علما اي الكامل في هذه الصفة ومنه ذلك الكتاب او لتعريف
الماهية وهي التي لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا نحو وجعلنا من الماء كل شيء حي
وقولك والله لا اتزوج النساء او لا البس الثياب ولهذا يقع الحنث بالواحد
منهما وبعضهم يقول في هذه انها لتعريف العهد فان الاجناس امور معهودة

في

في الاذهان متميز بعضها عن بعض ويقسم المعهود الى شخص وجنس والفرق بين المعرف
بأل هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك لان ذا الالف
واللام يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد **تنبيه** قال ابن عصفور اجازوا في نحو
مررت بهذا الرجل كون الرجل نعتا وكونه بيانا مع اشتراطهم في البيان ان يكون
اعرف من المبين وفي النعت ان لا يكون اعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء اعرف
وغير اعرف واجاب بانه اذا قدر بيانا قدرت أل فيه لتعريف الحضور فهو يفيد
الجنس بذاته والحضور بدخول أل والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس
واذا قدر نعتا قدرت أل فيه للعهد فالمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود
بيننا فلا دلالة فيه على الحضور والاشارة تدل عليه فكانت اعرف قال وهذا معنى
كلام سيبويه **الوجه الثالث** ان تكون زائدة وهي نوعان لازمة وغير لازمة فالاولى
كالتي في الاسماء الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة وكالواقعة في الاعلام
بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمان واللات والعزى او لارتجالها كالسموأل
او لغلبتها على بعض من هي له في الاصل كالكعبة والمدينة لطيبة والنجم للثريا
وهذه في الاصل لتعريف العهد **والثانية** نوعان كثيرة واقعة في الفصيح وغيرها
فالاولى الداخلة على علم منقول من مجرد صالح لها ملموح اصله كحارث
وعباس وضحاك فتقول فيها الحارث والعباس والضحاك ويتوقف هذا النوع
على السماع الا ترى انه لا يقال مثل ذلك في محمد ومعروف واحمد والثانية
نوعان واقعة في الشعر وواقعة في شذوذ من النثر فالاولى كالداخلة على
يزيد وعمرو في قوله باعد ام العمرو من اسيرها حراس ابواب على قصورها
وقوله رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله فاما
الداخلة على وليد في البيت فللمح الاصل وقيل أل في اليزيد والعمرو للتعريف
وانهما نكرا ثم ادخلت عليهما أل كما ينكر العلم اذا اضيف كقوله علا زيدنا
يوم النقا رأس زيدكم واختلف في الداخلة على بنات اوبر في قوله
ولقد جنيتك اكمؤا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الاوبر فقيل
زائدة للضرورة لان ابن اوبر علم على نوع من الكمأة ثم جمع على بنات اوبر

كما يقال في ابن عرس بنات عرس وفي ابن لبون بنات لبون لانه لما لا يعقل وردّه السخاوي
بانها لو كانت زائدة لكان وجودها كالعدم فكان يخفضه بالفتحة لان فيه العلمية
والوزن وهذا سهو منه لان أل تقتضي ان يجر الاسم بالكسرة ولو كانت زائدة
لانه قد امن فيه التنوين وقيل أل فيه للمح الاصل لان اوبر صفة كحسن وحسين
والحمر وقيل للتعريف وان ابن اوبر نكرة كابن لبون فأل فيه مثلها في قوله و
ابن اللبون اذا ما لزّ في قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس قاله المبرد و
ردّه انه لم يسمع ابن اوبر الا ممنوع الصرف والثانية كالواقعة في قولهم ادخلوا
الاول فالاول وجاءوا الجماء الغفير وقراءة بعضهم ليخرجن الاعز منها الاذل
مفعولا مطلقا على حذف مضاف اي خروج الاذل كما قدره الزمخشري ثم تخريج
الى دعوى زيادة أل **تنبيه** كتب الرشيد ليلة الى القاضي ابي يوسف يسأله عن قول القائل

فان ترفقي يا هند فالرفق ايمن ... وان تخرقي يا هند فالخرق اشأم
فانت طلاق والطلاق عزيمة ... ثلاث ومن يخرق اعق واظلم

فقال ماذا يلزمه اذا رفع الثلاث واذا نصبها قال ابو يوسف فقلت هذه مسألة نحوية
فقهية ولا آمن الخطأ فيها برأيي فأتيت الكسائي وهو في فراشه فسألته فقال
ان رفع ثلاثا طلقت ثلاثا لان معناه انت طالق ثلاثا وما بينهما جملة معترضة
فكتبت بذلك الى الرشيد فارسل اليّ بجوائز فوجهت بها الى الكسائي انتهى
ملخصا **واقول** ان الصواب ان الكلام من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث
ولوقوع الواحدة اما الرفع فلان أل في الطلاق اما لمجاز الجنس كما تقول زيد
الرجل اي هو الرجل المعتد به واما للعهد الذكري مثلها في فعصى فرعون
الرسول اي وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث ولا تكون للجنس الحقيقي
لئلا يلزم الاخبار عن العام بالخاص كما يقال الحيوان انسان وذلك باطل
اذ ليس كل حيوان انسانا ولا كل طلاق عزيمة وثلاثا فعلى العهدية تقع
الثلاث وعلى الجنسية تقع واحدة كما قال الكسائي واما النصب فلانه محتمل
لان يكون على المفعول المطلق وحينئذ يقتضي وقوع الطلاق الثلاث اذ المعنى
فانت طالق ثلاثا ثم اعترض بينهما بقوله والطلاق عزيمة ولان يكون حالا من

الضمير

الضمير المستتر في عزيمة وحينئذ لا يلزم وقوع الثلاث لان المعنى والطلاق عزيمة
اذا كان ثلاثا فانما يقع ما نواه هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ واما الذي اراده هذا
الشاعر المعين فهو الثلاث لقوله بعد فبيني بها ان كنت غير رفيقة وما لامرئ
بعد الثلاث متقدم **مسألة** اجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين
نيابة أل عن الضمير المضاف اليه وخرجوا على ذلك فان الجنة هي المأوى ومررت
برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن اذا رفع الوجه والظهر والبطن
والمانعون يقدرون هي المأوى له والوجه منه وقيد ابن مالك الجواز بغير صلة
وقال الزمخشري في وعلم آدم الاسماء ان الاصل اسماء المسميات وقال ابو شامة
في قوله بدأت ببسم الله في النظم ان الاصل في نظمي فجوزوا نيابتها عن الظاهر
وعن ضمير الحاضر والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغائب **مسألة** من
الغريب ان أل تأتي للاستفهام وذلك في حكاية قطرب أل فعلت بمعنى هل
فعلت وهو من ابدال الخفيف ثقيلا كما في الآل عند سيبويه لكن ذلك سهل لانه
جعل وسيلة الى الالف التي هي اخف الحروف **أما** بالفتح والتخفيف على وجهين
احدهما ان تكون حرف استفتاح بمنزلة ألا وتكثر قبل القسم كقوله اما والذي
ابكى واضحك والذي امات واحيا والذي امره الامر وقد تبدل همزتها
هاء او عينا قبل القسم وكلاهما مع ثبوت الالف وحذفها او تحذف الالف مع ترك
الابدال واذا وقعت ان بعد اما هذه كسرت كما تكسر بعد ألا الاستفتاحية
والثاني ان تكون بمعنى حقا او احقا على خلاف في ذلك سيأتي وهذه تفتح ان بعد
حقا وهي حرف عند ابن خروف وجعلها مع ان ومعموليها كلاما تركب
من حرف واسم كما قال الفارسي في يا زيد وقال بعضهم اسم بمعنى حقا وقال
آخرون هي كلمتان الهمزة للاستفهام وما اسم بمعنى شيء ذلك الشيء حق فالمعنى احقا
وهذا هو الصواب وموضع ما النصب على الظرفية كما انتصب حقا على ذلك في نحو قوله
احقا ان جيرتنا استقلوا وهو قول سيبويه وهو الصحيح بدليل قوله أفي الحق
اني مغرم بك هائم فادخل عليها في وان وصلتها مبتدأ والظرف خبره وقال
المبرد حقا مصدر لحق محذوفا وان وصلتها مبتدأ والظرف خبره فاعل

أما

[Margin: ان ثلث صحيح ... [illegible]]

أمّا

وزاد المالقي لأمّا معنى ثالثا وهو أن تكون حرف عطف عرض بمنزلة لولا فتختص
بالفعل نحو أما تقوم أما تقعد وقد يدّعي في ذلك أن الهمزة للاستفهام التقريري
مثلها في ألم وألا وأن ما نافية وقد تحذف هذه الهمزة كقوله ما ترى الدهر قد
أباد معدا وأباد السراة من عدنان أمّا بالفتح والتشديد وقد تبدل ميمها
الأولى ياء استثقالا للتضعيف كقول عمر بن أبي ربيعة رأت رجلا أيما إذا ا
لشمس عارضت فيضحى وأما بالعشي فيخصر وهي حرف شرط وتفصيل وتوكيد
أما أنها شرط فبدليل لزوم الفاء بعدها نحو فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه
الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون الآية ولو كانت الفاء للعطف لم
تدخل على الخبر إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها
ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعين أنها فاء الجزاء فإن قلت قد استغني
عنها في نحو فأما القتال لا قتال لديكم قلت هو ضرورة كقول عبد الرحمن
ابن حسان من يفعل الحسنات الله يشكرها فإن قلت فقد حذفت في التنزيل
في قوله تعالى فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم قلت الأصل فيقال
لهم أكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب
شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى
أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح هذا قول الجمهور وزعم بعض المتأخرين
أن فاء جواب أما لا تحذف في غير الضرورة أصلا وأن الجواب في الآية فذوقوا
العذاب والأصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول
وأن ما بينهما اعتراض وكذا قال في آية الجاثية وأما الذين كفروا أفلم
تكن آياتي الآية قال الأصل فيقال لهم ألم تكن آياتي ثم حذف القول وتأخرت
الفاء عن الهمزة وأما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدم في آية البقرة
ومن ذلك أما السفينة فكانت لمساكين وأما الغلام وأما الجدار الآيات
وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلام يذكر بعدها
في موضع ذلك القسم فالأول نحو يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا
إليكم نورا مبينا فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه

(هامش: معنى لما)

(هامش: قال تعالى فأما الذين امنوا فأعذبهم عذابا شديدا وأما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فيوفيهم أجورهم ٢ — شيخ)

وفصل

وفصل أي وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا والثاني نحو هو الذي أنزل عليك الكتاب منه
آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون
ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله أي وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون
معناه إلى ربهم ويدل على ذلك والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا
أي كل من المتشابه والمحكم من عند الله والإيمان بهما واجب وكأنه قيل وأما الراسخون
في العلم فيقولون وهذه الآية في أما المفتوحة نظير قولك في إما المكسورة إما أن
تنطق بخير وإلا فاسكت وسيأتي ذلك كذا ظهر لي وعلى هذا فالوقف على إلا الله
وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة السابقة فتأملها وقد تأتي لغير تفصيل
أصلا نحو أما زيد فمنطلق وأما التوكيد فقل من ذكره ولم أر من أحكم شرحه
غير الزمخشري فإنه قال فائدة أما في الكلام أن تعطيه فضل توكيد تقول زيد
ذاهب فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب
وأنه منه عزيمة قلت أما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن
من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وأنه في
معنى الشرط انتهى ويفصل بين أما وبين الفاء بواحد من أمور ستة أحدها
المبتدأ كالآيات السابقة والثاني الخبر نحو أما في الدار فزيد وزعم الصفار
أن الفصل به قليل والثالث جملة شرط نحو فأما إن كان من المقربين فروح الآيات
والرابع اسم منصوب لفظا أو محلا بالجواب نحو فأما اليتيم فلا تقهر الآيات
والخامس اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو أما زيدا فاضربه
وقراءة بعضهم وأما ثمود فهديناهم بالنصب ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل
ما دخلت عليه لأن أما نائبة عن الفعل فكأنها فعل والفعل لا يلي الفعل وأما
نحو زيد كان يفعل ففي كان ضمير فاصل في التقدير وأما ليس خلق الله مثله ففي
ليس أيضا ضمير لكنه ضمير الشأن والحديث هذا إذا قيل بأن ليس حرف فلا إشكال
وكذا إذا قيل بشبه الحرف ولهذا أهملها بنو تميم إذ قالوا ليس الطيب إلا المسك
بالرفع والسادس ظرف معمول لأما لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه
أو للفعل المحذوف نحو أما اليوم فإني ذاهب وأما في الدار فإن زيدا جالس ولكن

العامل بعد أمّا لأنّ خبر إنّ لا يتقدّم عليها فكذلك معموله. هذا قول سيبويه والمازني والجمهور، وخالفهم المبرد وابن درستويه والفرّاء فجعلوا العامل نفس الخبر، وتوسّع الفرّاء فجوّزه في بقيّة أخوات إنّ، فإن قلت أمّا اليوم فإنّا جالس احتمل كون العامل أمّا وكونه الخبر لعدم المانع، وإن قلت أمّا زيداً فإنّي ضارب لم يجز أن يكون العامل واحداً منهما، وامتنعت المسألة عند الجمهور لأنّ أمّا لا تنصب المفعول ومعمول خبر إنّ لا يتقدّم، وأجازها المبرد ومن وافقه على تقدير إعمال الخبر.

تنبيهان

الأوّل أنّه سمع أمّا العبيدَ فذو عبيد بالنصب، وأمّا قريشاً فأنا أفضلها، وفيه عندي دليل على أمور: أحدها أنّه لا يلزم أن يقدّر مهما يكن من شيء بل يجوز أن يقدّر غيره ممّا يليق بالمحلّ، إذ التقدير هنا مهما ذكرت، وعلى ذلك يتخرّج قولهم أمّا العلمَ فعالم وأمّا علماً فعالم، فهو أحسن ممّا قيل إنّه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء، أو مفعول لأجله إن كان معرّفاً وحال إن كان منكّراً. والثاني أنّ أمّا ليست العاملة إذ لا يعمل الحرف في المفعول به. والثالث أنّه يجوز أمّا زيداً فإنّي أكرم على تقدير العمل للمحذوف.

التنبيه الثاني أنّه ليس من أقسام أمّا التي في قوله تعالى ﴿أمّاذا كنتم تعملون﴾ ولا التي في قول الشاعر:

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفر ... فإنّ قومي لم تأكلهم الضبع

بل هي فيهما كلمتان، فالتي في الآية هي أم المنقطعة وما الاستفهامية، وأدغمت الميم في الميم للتماثل، والتي في البيت هي أن المصدرية وما المزيدة، والأصل لأن كنت فحذف الجارّ وكان للاختصار فانفصل الضمير لعدم ما يتّصل به، وجيء بما عوضاً عن كان، وأدغمت النون في الميم للتقارب.

إمّا المكسورة المشدّدة، قد تفتح همزتها وقد تبدل ميمها الأولى ياء، وهي مركّبة عند سيبويه من إن وما، وقد تحذف ما كقوله:

سقته الرواعد من صيّف ... وإن من خريف فلن يعدما

أي إمّا من صيف وإمّا من خريف، قاله المبرد والأصمعي، إنّ في هذا البيت شرطيّة والفاء فاء الجواب، والمعنى إن سقته من خريف فلن يعدم الريّ، وليس بشيء لأنّ المراد وصف هذا الوعل بالريّ على كلّ حال، ومع الشرط لا يلزم ذلك، قال أبو عبيدة إن في البيت زائدة. وإمّا عاطفة عند أكثرهم أعني إمّا الثانية في نحو قولك جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو، وزعم يونس والفارسي وابن كيسان أنّها غير عاطفة كالأولى، ووافقهم ابن مالك لملازمتها غالباً الواو العاطفة، ومن غير الغالب قوله:

يا ليتما أمّنا شالت نعامتها ... أيما إلى جنّة أيما إلى نار

وفيه شاهد ثان وهو فتح الهمزة، وثالث وهو الإبدال، ونقل ابن عصفور الإجماع على أنّ إمّا الثانية غير عاطفة كالأولى، قال وإنّما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه، وزعم بعضهم أنّ إمّا عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت إمّا على إمّا، وعطف الحرف على الحرف غريب. ولا خلاف أنّ إمّا الأولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو قام إمّا زيد وإمّا عمرو، وبين أحد معمولي العامل ومعموله الآخر في نحو رأيت إمّا زيداً وإمّا عمراً، وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى ﴿حتّى إذا رأوا ما يوعدون إمّا العذاب وإمّا الساعة﴾ فإنّ ما بعد الأولى بدل ممّا قبلها.

ولإمّا خمسة معان: أحدها الشكّ نحو جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو إذا لم تعلم الجائي منهما. والثاني الإبهام نحو ﴿وآخرون مرجون لأمر الله إمّا يعذّبهم وإمّا يتوب عليهم﴾. والثالث التخيير نحو ﴿إمّا أن تعذّب وإمّا أن تتّخذ فيهم حسناً﴾ ﴿إمّا أن تلقي وإمّا أن نكون أوّل من ألقى﴾، ووهم ابن الشجري فجعل من ذلك ﴿إمّا يعذّبهم وإمّا يتوب عليهم﴾. والرابع الإباحة نحو تعلّم إمّا فقهاً وإمّا نحواً، وجالس إمّا الحسن وإمّا ابن سيرين، ونازع في ثبوت هذا المعنى جماعة مع إثباتهم إيّاه لأو. والخامس التفصيل نحو ﴿إمّا شاكراً وإمّا كفوراً﴾ وانتصابهما على هذا على الحال المقدّرة، وأجاز الكوفيون كون إمّا هذه هي إن الشرطيّة وما الزائدة، قال مكّي ولا يجيز البصريون أن يلي الاسم أداة الشرط حتّى يكون بعده فعل يفسّره نحو ﴿وإن امرأة خافت من بعلها﴾، وردّ عليه ابن الشجري بأنّ المضمر هنا كان فهو بمنزلة قوله قد قيل ذلك إن حقّاً وإن كذباً. وهذه المعاني لأو كما سيأتي، إلّا أنّ إمّا يبنى الكلام معها من أوّل الأمر على ما جيء بها لأجله من شكّ وغيره، ولذلك وجب تكرارها في غير ندور، وأو يفتتح الكلام معها على الجزم ثمّ يطرأ الشكّ أو غيره، ولهذا لم تتكرّر، وقد يستغنى عن إمّا الثانية بذكر ما يغني عنها نحو إمّا أن تتكلّم بخير وإلّا فاسكت، وقول المثقّب العبدي:

فإمّا أن تكون أخي

يصدق فاعرف منك غثي من سميني ۞ وإلا فاطرحني واتخذني عدوًا أتقيك
وتتقيني ۞ وقد يستغنى عن الأولى لفظًا كقوله سقته الرواعد من صيف البيت
وقد تقدم وقوله تلم بدار قد تقادم عهدها ۞ وإما بأموات ألم خيالها أي إما
بدار والفراء يقيسه فيجيز زيد يقوم وإما يقعد كما يجوز أو يقعد **تنبيه**
ليس من أقسام إما التي في قوله تعالى فإما ترين من البشر أحدًا بل هذه إن الشرطية
وما الزائدة **أو** حرف عطف ذكر له المتأخرون معاني انتهت إلى اثني عشر
أحدها الشك نحو لبثنا يومًا أو بعض يوم الثاني الإبهام نحو وإنا أو إياكم
لعلى هدى أو في ضلال مبين الشاهد في أو الأولى وقول الشاعر
نحن أو أنتم الألى ألفوا الحق فبعدًا للمبطلين وسحقا والثالث التخيير
وهي الواقعة بعد الطلب وقيل ما يمتنع فيه الجمع نحو تزوج هندًا أو أختها
وخذ من مالي درهمًا أو دينارًا فإن قلت فقد مثل العلماء بآيتي الكفارة والفدية
للتخيير مع إمكان الجمع قلت لا يمتنع الجمع بين الإطعام والكسوة والتحرير اللاتي
كل منهن كفارة وبين الصيام والصدقة والنسك اللاتي كل منهن فدية
بل يقع واحدة منهن كفارة أو فدية والباقي قربة مستقلة خارجة عن ذلك
الرابع الإباحة وهي الواقعة بعد الطلب وقيل ما يجوز فيه الجمع نحو جالس العلماء
أو الزهاد وتعلم الفقه أو النحو وإذا دخلت لا الناهية امتنع فعل الجميع
نحو ولا تطع منهم آثمًا أو كفورًا إذ المعنى لا تفعل أحدهما فأيهما فعله كان أحدهما
وتلخيصه أنها تدخل النهي عما كان مباحًا وكذا حكم النهي الداخل على التخيير وفاقًا
للسيرافي وذكر ابن مالك أن أكثر ورود أو للإباحة في التشبيه نحو فهي
كالحجارة أو أشد قسوة والتقدير نحو فكان قاب قوسين أو أدنى فلم
يخصها بالمسبوقة بالطلب الخامس الجمع المطلق كالواو قاله الكوفيون والأخفش
والجرمي واحتجوا بقول توبة وقد زعمت ليلى بأني فاجر لنفسي تقاها أو
عليها فجورها وقيل أو فيه للإبهام وقول جرير جاء الخلافة أو كانت له قدرًا
كما أتى ربه موسى على قدر والذي رأيته في ديوان جرير إذ كانت وقوله وكان
سيان أن لا يسرحوا نعمًا أو يسرحوه بها واغبرت السوح أي كان الشأن

قال صاحب الكواشي ما توكد أول [illegible] والنون آخره [illegible]
[illegible] الفعل [illegible] والشرط شبهوه بلام القسم المؤكدة للفعل [illegible]

أن لا يرعوا الإبل وأن يرعوها سيان لوجود القحط وإنما قدرنا كان شأنية
لئلا يلزم الإخبار عن النكرة بالمعرفة وقول الراجز إن بها أكتل أو رزاما
إذ لم يقل خويربا كما تقول زيد أو عمرو لص ولا تقول لصان وأجاب
الخليل عن هذا بأن خويربين بتقدير أشتم لا نعت تابع وقول النابغة
قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد فحسبوه فألفوه كما
ذكرت تسعًا وتسعين لم تنقص ولم تزد ويقويه أنه يروى ونصفه وقول
قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم من بين ملجم مهره أو سافع ومن الغريب
أن جماعة منهم ابن مالك ذكروا مجيء أو بمعنى الواو ثم ذكروا أنها تجيء
بمعنى ولا نحو ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم وهذه هي
تلك بعينها وإنما جاءت لا توكيدًا للنفي السابق ومانعة من توهم تعليق النفي
بالمجموع لا بكل واحد وذلك مستفاد من دليل خارج عن اللفظ وهو الإجماع
ونظيره لا يحل الزنا والسرقة ولو تركت في التقدير لم يضر ذلك وزعم
ابن مالك أيضًا أن أو التي للإباحة حالة في محل الواو وهذا أيضًا مردود
لأنه لو قيل جالس الحسن أو ابن سيرين كان المأمور به مجالستهما ولم يخرج
المأمور عن العهدة بمجالسة أحدهما هذا هو المعروف من كلام النحويين ولكن
ذكر الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى تلك عشرة كاملة أن الواو تأتي للإباحة
نحو جالس الحسن وابن سيرين وأنه إنما جيء بالفذلكة دفعًا لتوهم إرادة الإباحة
في فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم وقلده في ذلك صاحب الإيضاح البياني
ولا تعرف هذه المقالة لنحوي **السادس** الإضراب كبل فعن سيبويه إجازة
ذلك بشرطين تقدم نفي أو نهي وإعادة العامل نحو ما قام زيد أو ما قام عمرو ولا يقم
زيد أو لا يقم عمرو ونقله عنه ابن عصفور ويؤيده أنه قال ولا تطع منهم آثمًا أو كفورًا
ولو قلت أو لا تطع كفورًا انقلب المعنى يعني أنه يصير إضرابًا عن النهي الأول
ونهيًا عن الثاني فقط وقال الكوفيون وأبو علي وأبو الفتح وابن برهان تأتي للإضراب
مطلقًا احتجاجًا بقول جرير ماذا ترى في عيال قد برمت بهم لم أحص عدتهم
إلا بعداد كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت أولادي وقوله

إلى الشام أو كلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم بسكون الواو واختلف
في وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون فقال الفراء بل يزيدون هكذا جاء
في التفسير مع صحته في العربية وقال بعض الكوفيين بمعنى الواو وللبصريين
فيها أقوال قيل للإبهام وقيل للتخيير أي إذا رآهم الرائي تخير بين أن يقول
هم مائة ألف أو يقول هم أكثر نقله ابن الشجري عن سيبويه وفي ثبوته عنه نظر ولا
يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما وقيل هي للشك مصروفاً إلى الرائي ذكره ابن جني
وبقية الأقوال غير القول بأنها بمعنى الواو مقولة وبما أمر الساعة إلا كلمح البصر أو
هو أقرب فهي كالحجارة أو أشد قسوة **والسابع** التقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل
أو حرف ذكره ابن مالك في منظومته وفي شرح الكبرى ثم عدل عن ذلك في التسهيل
وشرحه فقال تأتي للتفريق المجرد من الشك والإبهام والتخيير وأما هذه الثلاثة
فإن مع كل منها تفريقاً مصحوباً بغيره ومثل بنحو إن يكن غنياً أو فقيراً أو قالوا كونوا
هوداً أو نصارى قال وهذا أولى من التعبير بالتقسيم لأن استعمال الواو في التقسيم
أجود نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله كما الناس مجروم عليه وجارم ومن مجيئه بأو قوله
فقالوا لنا ثنتان لا بد منهما صدور رماح أشرعت أو سلاسل انتهى وكون الواو
في التقسيم أجود لا يقتضي أن أو لا تأتي له بل يقتضي ثبوت ذلك غير أجود وقد صرح
بثبوته في البيت وليس فيه دليل لاحتمال أن يكون المعنى لا بد من إحداهما فحذف
المضاف كما قيل في يخرج منهما اللؤلؤ وغيره عدل عن العبارتين فعبر بالتفصيل
ومثله بقوله تعالى وقالوا كونوا هوداً أو نصارى وقالوا ساحر أو مجنون إذ المعنى
وقالت اليهود كونوا هوداً وقالت النصارى كونوا نصارى وقال بعضهم ساحر
وقال بعضهم مجنون فأو فيهما للتفصيل الإجمال في قالوا وتعسف ابن الشجري
فقال في الآية الأولى إنها حذف فيها مضاف وواو وجملتان فعليتان وتقديره
وقال بعضهم يعني اليهود كونوا هوداً وقال بعضهم كونوا نصارى قال فقام أو
نصارى مقام ذلك كله وذلك على شرف هذا الحرف انتهى **والثامن** أن تكون بمعنى
إلا في الاستثناء وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار أن كقولهم لأقتلنه
أو يسلم وقوله وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما وحمل
عليه

جعل م

عليه بعض المحققين قوله تعالى لا جناح عليكم إن طلقتم النساء أي إن طلقتموهن في مدة
ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة فقد تفرضوا منصوباً بأن مضمرة لا مجزوماً
بالعطف على تمسوهن لئلا يصير المعنى لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهور النساء إن
طلقتموهن في مدة انتفاء أحد هذين الأمرين مع أنه إذا انتفى الفرض دون المسيس
لزم مهر المثل وإذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمى فكيف يصح الجناح
عند انتفاء أحد الأمرين ولأن المطلقات المفروض لهن قد ذكرنا بقوله تعالى
وإن طلقتموهن الآية وترك ذكر الممسوسات لما تقدم من المفهوم ولو كان تفرضوا
مجزوماً لكانت الممسوسات والمفروض لهن مستويات في الذكر وإذا قدرت
أو بمعنى إلا خرجت المفروض لهن عن مشاركة الممسوسات في الذكر وأجاب
ابن الحاجب عن الأول بمنع كون المعنى مدة انتفاء أحدهما بل مدة لم يكن واحد منهما
وذلك بنفيهما جميعاً لأنه نكرة في سياق النفي الصريح بخلاف الأول فإنه لا ينفي إلا
أحدهما وأجاب بعضهم عن الثاني بأن ذكر المفروض لهن إنما كان لتعيين النصف
لهن لا لبيان أن لهن شيئاً في الجملة وقيل أو بمعنى الواو ويؤيده قول المفسرين
إنها نزلت في رجل أنصاري طلق امرأته قبل المسيس وقبل الفرض وفيها قول آخر
سيأتي **والتاسع** أن تكون بمعنى إلى وهذه كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها
بأن مضمرة نحو لألزمنك أو تقضيني حقي وقوله لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى
ومن قال في أو تفرضوا أنه منصوب بحتى وهذا المعنى فيه **والعاشر** التقريب
نحو ما أدري أسلم أو ودع قاله الحريري وغيره الحادي عشر الشرطية نحو
لأضربنه عاش أو مات أي إن عاش بعد الضرب وإن مات ولآتينك أعطيتني
أو حرمتني قاله ابن الشجري الثاني عشر التبعيض نحو وقالوا كونوا هوداً أو
نصارى نقله ابن الشجري عن بعض الكوفيين والذي يظهر لي أنه إنما أراد معنى التفصيل
فإن كل واحد مما قبل أو التفصيلية وما بعدها بعض لما تقدم عليهما من المجمل ولم يرد
أنها ذكرت لتفيد مجرد معنى التبعيض **تنبيه** التحقيق أن أو موضوعة لأحد
الشيئين أو الأشياء وهو الذي يقوله المتقدمون وقد تخرج إلى معنى بل وإلى
معنى الواو وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها ومن العجب أنهم ذكروا أن

أن معاني صيغة افعل التخيير والإباحة ومثّلوه بنحو خذ من مالي درهما أو دينارا
وجالس الحسن أو ابن سيرين ثم ذكروا أن أو تفيدهما ومثّلوا بالمثالين المذكورين
لذلك ومن البيّن الفساد المعنى الحادي عشر وأو فيه إنما هي للشك على زعمهم وإنما استفيد
التقريب من إثبات اشتباه السلم بالتوديع إذ حصول ذلك مع تباعد ما بين
الوقتين ممتنع أو مستبعد وينبغي لمن قال إنها تأتي للشرطية أن يقول وللعطف
لأنه قدّر مكانها وإن والحق أن الفعل الذي قبلها على معنى حرف الشرط
كما قدّره هذا القائل وأن أو على بابها ولكنها لما عطفت على ما فيه معنى
الشرط دخل المعطوف في معنى الشرط **ألا** بفتح الهمزة والتخفيف على خمسة
أوجه أحدها أن تكون للتنبيه فتدل على تحقق ما بعدها وتدخل على
الجملتين نحو ألا إنهم هم السفهاء ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ويقول
المعربون فيها حرف استفتاح فيبيّنون مكانها ويهملون معناها وإفادتها
التحقيق من جهة تركيبها من الهمزة ولا وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي
أفادت التحقيق نحو أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى قال الزمخشري
ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدّرة بنحو ما يتلقى به
القسم نحو ألا إن أولياء الله وأختها أما من مقدمات اليمين وطلائعه كقوله
أما والذي لا يعلم الغيب غيره وقوله أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات
وأحيى والذي أمره الأمر والثاني التوبيخ والإنكار كقوله ألا طعان
ولا فرسان عادية إلا تجشؤكم حول التنانير وقوله ألا ارعواء
لمن ولّت شبيبته وآذنت بمشيب بعده هرم والثالث التمني كقوله
ألا عمر ولّى مستطاع رجوعه فيرأب ما أثأت يد الغفلات ولهذا نصب
يرأب لأنه جواب تمنٍّ مقرون بالفاء الرابع الاستفهام عن النفي كقوله
ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي وفي هذا البيت
ردّ على من أنكر وجود هذا القسم وهو الشلوبين وهذه الأقسام الثلاثة مختصة
بالدخول على الجملة الاسمية وتعمل عمل لا التبرئة ولكن تختص التي للتمني بأنها لا خبر لها
لفظا ولا تقديرا وبأنها لا يجوز مراعاة محلها مع اسمها وأنها لا يجوز إلغاؤها
ولو تكررت أما الأولان فلأنها بمعنى أتمنى وأتمنى لا خبر له وأما الأخير

ألا

فلأنها

فلأنها بمنزلة ليت وهذا كله قول سيبويه ومن وافقه وعلى هذا فيكون في البيت
مستطاع رجوعه مبتدأ وخبرا على التقديم والتأخير والجملة صفة على اللفظ
ولا يكون مستطاع خبرا أو نعتا على المحل ورجوعه مرفوع به عليهما لما بيّنّا والخامس
العرض والتحضيض ومعناهما طلب الشيء ولكن العرض طلب بلين والتحضيض
طلب بحث وتختص ألا هذه بالفعلية نحو ألا تحبون أن يغفر الله لكم ألا تقاتلون
قوما نكثوا أيمانهم ومنه عند الخليل قوله ألا رجلا جزاه الله خيرا يدل على
محصّلة تبيت والتقدير عنده ألا ترونني رجلا هذه صفته فحذف الفعل مدلولا
عليه بالمعنى وزعم بعضهم أنه محذوف على شريطة التفسير أي ألا جزى الله رجلا
جزاه الله خيرا وألا على هذا للتنبيه وقال يونس ألا للتمني ونوّن الاسم للضرورة
وقول الخليل أولى من إضمار غيره لأنه لم يرد أن يدعو لرجل على هذه الصفة وإنما
قصده طلبه وأما قول ابن الحاجب في تضعيف هذا القول إن يدل صفة
لرجل فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة وهي أجنبية فمردود بقوله تعالى إن امرؤ
هلك ليس له ولد ثم الفصل بالجملة لازم وإن لم يقدّر مفسّرة إذ لا يكون صفة لأنها
إنشائية **إلّا** بالكسر والتشديد على أربعة أوجه أحدها أن تكون للاستثناء
نحو فشربوا منه إلا قليلا وانتصاب ما بعدها في هذه الآية ونحوها على الأصح
ونحو ما فعلوه إلا قليل منهم وارتفاع ما بعدها في هذه الآية ونحوها على أنه بدل بعض
من كل عند البصريين ويبعده أنه لا ضمير معه في نحو ما جاءني أحد إلا زيد كما في
أكلت الرغيف ثلثه وأنه مخالف للمبدل منه في النفي والإيجاب وعلى أنه
معطوف على المستثنى منه وإلا حرف عطف عند الكوفيين وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة
في أن ما بعدها مخالف لما قبلها لكن ذاك منفي بعد إيجاب وهذا موجب بعد نفي
وردّ بقولهم ما قام إلا زيد وليس شيء من أحرف العطف يلي العوامل وقد يجاب
بأنه ليس تاليها في التقدير إذ الأصل ما قام أحد إلا زيد الثاني أن تكون صفة
بمنزلة غير فيوصف بها وبتاليها جمع منكر أو شبهه فمثال الجمع المنكر لو كان فيهما آلهة
إلا الله لفسدتا فلا يجوز أن تكون في هذه الآية للاستثناء من جهة المعنى إذ التقدير
حينئذ لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما

للتمني

إلّا

آلهة فيهم الله لم تفسدا وليس ذلك المراد ولا من جهة اللفظ لأن آلهة جمع منكر في
الإثبات فلا عموم له فلا يصح الاستثناء منه لو قلت قام رجال إلا زيد لم يصح
وزعم المبرد أن إلا في الآية للاستثناء وأن ما بعدها بدل محتجا بأن لو تدل
على الامتناع وامتناع الشيء انتفاؤه وزعم أن التفريغ بعدها جائز وأن نحو
لو كان معنا إلا زيد أجود كلام ويرده أنهم لا يقولون لو جاءني ديار أكرمته
ولو جاءني من أحد أكرمته ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ديار
وما جاءني من أحد ولما لم يجز ذلك دل على أن الصواب قول سيبويه إن إلا وما
بعدها صفة قال الشلوبين وابن الضائع ولا يصح المعنى حتى تكون إلا بمعنى غير التي
يراد بها البدل والعوض قالا وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه
توطئة للمسألة ولو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا أي رجل مكان زيد أو
عوضا عن زيد انتهى قلت وليس كما قالاه بل الوصف في المثال وفي الآية
مختلف فهو في المثال مخصص مثله في قولك رجل موصوف بأنه غير زيد وفي
الآية مؤكد مثله في قولك متعدد موصوف بأنه غير الواحد وهكذا الحكم أبدا
إن طابق ما بعد إلا موصوفها فالوصف مخصص وإن خالفه بإفراد أو غيره
فالوصف مؤكد ولم أر من أفصح عن هذا لكن النحويين قالوا إذا قيل له عندي
عشرة إلا درهما فقد أقر له بتسعة فإن قال إلا درهم فقد أقر بعشرة وسره
أن المعنى حينئذ عشرة موصوفة بأنها غير درهم وكل عشرة فهي موصوفة
بذلك فالصفة هنا مؤكدة صالحة للإسقاط مثلها في نفخة واحدة وتخرج الآية
على ذلك إذ المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة لفسدتا أي أن الفساد يترتب على تقدير
التعدد لآلهة وهذا هو المعنى المراد ومثال المعرف الشبيه بالمنكر قوله
أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة ... قليل بها الأصوات إلا بغامها فإن تعريف
الأصوات تعريف الجنس ومثال شبه الجمع قوله لو كان غيري سليمى الدهر
غيره ... وقع الحوادث إلا الصارم الذكر فالصارم صفة لغيري ومقتضى كلام
سيبويه أنه لا يشترط كون الموصوف جمعا أو شبهه لتمثيله بلو كان معنا رجل إلا زيد
ولما لا يجري لو مجرى النفي كما يقول المبرد وتفارق إلا هذه غيرا من وجهين

أحدهما

أحدهما أنه لا يجوز حذف موصوفها لا يقال جاءني إلا زيد وجاءني غير زيد ونظيرها في
ذلك الجمل والظروف فإنها تقع صفات ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها و
الثاني أنها لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء فيجوز عندي درهم إلا دانق لأنه
يجوز إلا دانقا ويمتنع إلا جيد لأنه يمتنع إلا جيدا ويجوز درهم غير جيد قاله جماعة
وقد يخالفه قولهم في لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا وفي مثال سيبويه لو كان معنا رجل
إلا زيد لغلبنا وشرط ابن الحاجب في وقوع إلا صفة تعذر الاستثناء وجعل
من الشاذ قوله وكل أخ مفارقه أخوه ... لعمر أبيك إلا الفرقدان والوصف
هنا مخصص لا مؤكد لما بينت من القاعدة والثالث أن تكون عاطفة بمنزلة الواو
في التشريك في اللفظ والمعنى ذكره الأخفش والفراء وأبو عبيدة وجعلوا منه
لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم لا يخاف لدي المرسلون إلا من
ظلم ثم بدل حسنا بعد سوء أي ولا الذين ظلموا ولا من ظلم وتأولهما الجمهور
على الاستثناء المنقطع والرابع أن تكون زائدة قاله الأصمعي وابن جني وحملا
عليه قوله حراجيج ما تنفك إلا مناخة ... على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا
وابن مالك حمل عليه قوله أرى الدهر إلا منجنونا بأهله وإنما المحفوظ وما الدهر
إلا منجنونا ثم إن ثبتت روايته فيتخرج على أن أرى جواب لقسم مقدر وحذفت لا كحذفها
في تالله تفتأ ودل على ذلك الاستثناء المفرغ وأما بيت ذي الرمة فقيل
غلط منه وقيل من الرواة وأن الرواية آلا بالتنوين أي شخصا وقيل تنفك
تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب أو ما تخلص منه فنفيها نفي ومناخة حال
وقال جماعة كثيرة هي ناقصة والخبر على الخسف ومناخة حال وهذا فاسد
لبقاء الإشكال إذ لا يقال جاء زيد إلا راكبا تنبيه ليس من أقسام إلا التي في نحو
إلا تنصروه فقد نصره الله وإنما هذه كلمتان إن الشرطية ولا النافية ومن
العجب أن ابن مالك على إمامته ذكرها في شرح التسهيل من أقسام إلا

ألّا بالفتح والتشديد حرف تحضيض مختص بالجمل الفعلية الخبرية كسائر أدوات
التحضيض فأما قوله ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة ... إلي فهلا نفس ليلى شفيعها
فالتقدير فهلا كان هو أي الشأن وقيل التقدير فهلا شفعت نفس ليلى لأن

نص في أن الاستثناء المنقطع يجوز وقوعه في القرآن

ألّا

الاصل لكن من جنس المذكور اقيس وشغبها على هذا الخبر المحذوف اي وفي شغبها
تنبيه ليس من اقسام ألا التي في قوله تعالى وانه بسم الله الرحمن الرحيم ألا تعلوا
علي بل هذه كلمتان ان الناصبة ولا النافية او ان المفسرة ولا الناهية فلا
موضع لها على هذا وعلى الاول فهي بدل من كتاب على انه بمعنى مكتوب
وعلى ان الخبر بمعنى الطلب بقرينة وأتوني ومثلها ان لا يسجدوا في قراءة التشديد
لكن ان فيها الناصبة لاغير ولا فيها محتملة للنفي فيكون ان لا بدلا من اعمالهم او
خبرا لمحذوف اي اعمالهم ان لا يسجدوا او للزيادة فتكون ان لا مخفوضة بدلا من
السبيل او مختلف فيها او مخفوضة في ام منصوبة وذلك على ان الاصل لئلا
واللام متعلقة بيهتدون إلى حرف جر له ثمانية معان احدها انتهاء الغاية
الزمانية نحو ثم اتموا الصيام الى الليل والمكانية نحو من المسجد الحرام الى المسجد
الاقصى واذا دلت قرينة على دخول ما بعدها نحو قرأت القران من أوله
الى آخره او خروجه نحو ثم اتموا الصيام الى الليل ونحو فنظرة الى ميسرة عمل
بها والا فقيل يدخل ان كان من الجنس وقيل يدخل مطلقا وقيل لا يدخل مطلقا
وهو الصحيح لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد
والثاني المعية وذلك اذا ضممت شيئا الى آخر وبه قال الكوفيون وجماعة من
البصريين في من انصاري الى الله وقولهم الذود الى الذود ابل والذود
من الثلاث الى العشرة والمعنى اذا جمع القليل الى مثله صار كثيرا ولا يجوز الى
زيد مال تريد مع زيد مال والثالث التبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها
بعد ما يفيد حبا او بغضا من فعل تعجب او اسم تفضيل نحو رب السجن احب الي
الرابع مرادفة اللام نحو والامر اليك وقيل لانتهاء الغاية اي منته اليك
ويقولون احمد اليك الله سبحانه اي انهي حمده اليك والخامس موافقة في ذكره
جماعة في قوله فلا تتركني بالوعيد كأنني الى الناس مطلي به القار اجرب
قال ابن مالك ويمكن ان يكون منه ليجمعنكم الى يوم القيمة وتأول بعضهم البيت على
تعلق الى بمحذوف اي مطلي بالقار مضافا الى الناس فحذف وقلب الكلام وقال
ابن عصفور هو على تضمين مطلي معنى مبغض قال ولو صح مجيء الى بمعنى في لجاز زيد
الى

الى الكوفة السادس الابتداء كقوله تقول وقد عاليت بالكور فوقها أيسقى
فلا يروى الي ابن احمرا اي مني السابع موافقة عند كقوله ام لا سبيل
الى الشباب وذكره أشهى الي من الرحيق السلسل الثامن التوكيد وهي الزائدة
اثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم أفئدة من الناس تهوى اليهم بفتح الواو
وخرجت على تضمين تهوى معنى تميل او على ان الاصل تهوي بالكسر فقلبت الكسرة
فتحة والياء الفا كما يقال في رضي رضى وفي ناصية ناصاة قاله ابن مالك
وفيه نظر لان شرط هذه اللغة تحرك الياء في الاصل إي بالكسر والسكون
حرف جواب بمعنى نعم فتكون لتصديق الخبر ولاعلام المستخبر ولوعد الطالب
فتقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيدا ونحوهن كما تقع نعم بعدهن
وزعم ابن الحاجب انها انما تقع بعد الاستفهام نحو ويستنبئونك أحق هو قل إي
وربي انه لحق ولا تقع عند الجميع الا قبل القسم واذا قيل إي والله ثم اسقطت
الواو جاز اسكان الياء وفتحها وحذفها وعلى الاول فيلتقي ساكنان
على غير حدهما أيْ بالفتح والسكون على وجهين حرف لنداء البعيد او القريب
او المتوسط على خلاف في ذلك قال ألم تسمعي أي عبد في رونق الضحى
بكاء حمامات لهن هدير وفي الحديث أي رب وقد تمد الفها وحرف
تفسير تقول عندي عسجد اي ذهب وغضنفر اي اسد وما بعدها عطف
بيان على ما قبلها او بدل لا عطف نسق خلافا للكوفيين وصاحب المستوفي
والمفتاح لانا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما ولا عاطفا ملازما لعطف الشيء
على مرادفه وتقع تفسيرا للجمل ايضا كقوله وترمينني بالطرف اي انت مذنب
وتقلينني لكن اياك لا اقلي واذا وقعت بعد تقول وقبل فعل مسند للضمير
حكى الضمير نحو تقول استكتمته الحديث اي سألته لان اذا ظرف لتقول
كتمانه يقال ذلك بضم التاء ولو جئت باذا مكان اي فتحت فقلت اذا سألته
لان اذا ظرف لتقول وقد نظم ذلك بعضهم فقال اذا كنيت باي فعلا تفسره
فضم تاءك فيه ضم معترف وان تكن باذا يوما تفسره ففتحة التاء امر غير مختلف
أيّ بفتح الهمزة وتشديد الياء اسم يأتي على خمسة اوجه شرط نحو أيّا ما تدعوا فله

فله الأسماء الحسنى أيّما الأجلين قضيت فلا عدوان عليّ واستفهاما نحو أيكم
زادته هذه إيمانا فبأي حديث بعده يؤمنون وقد تخفف كقوله تنظرت نصرا
والسماكين أيهما علي من الغيث استهلت مواطره وموصولا نحو لننزعن من كل شيعة
أيهم أشد أي الذي هو أشد قاله سيبويه وخالفه الكوفيون وجماعة
من البصريين لأنهم يرون أن أيا الموصولة معربة دائما كالشرطية والاستفهامية
قال الزجاج ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما فإنه يسلم
أنها تعرب إذا أفردت فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت وقال الجرمي خرجت
من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحدا يقول لأضربن أيهم قائم
بالضم انتهى وزعم هؤلاء أنها في الآية استفهامية وأنها مبتدأ وأشد خبر ثم اختلفوا
في مفعول ننزع فقال الخليل محذوف وقال لننزعن الذين يقال فيهم أيهم أشد
وقال يونس الجملة وعلقت ننزع عن العمل كما في لنعلم أي الحزبين أحصى وقال
الكسائي والأخفش كل شيعة ومن زائدة وجملة الاستفهام مستأنفة وذلك
على قولهما في جواز زيادة من في الإيجاب ويرد أقوالهم أن التعليق مختص
بأفعال القلوب وأنه لا يجوز لأضربن الفاسق بالرفع بتقدير الذي يقال فيه
هو الفاسق وأنه لم يثبت زيادة من في الإيجاب وقول الشاعر إذا ما لقيت
بني مالك فسلم على أيهم أفضل يروى بضم أي وحروف الجر لا تعلق ولا يجوز
حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته ولا يستأنف ما بعد الجار
وجوز الزمخشري وجماعة كونها موصولة مع أن الضمة إعراب فقدروا
متعلق النزع من كل شيعة وكأنه قيل لننزعن بعض كل شيعة ثم قدر أنه
سئل من هذا البعض فقيل هو الذي هو أشد ثم حذف المبتدآن المكتنفان
للموصول وفيه تعسف ظاهر ولا أعلمهم استعملوا أيا الموصولة مبتدأ وسيأتي
ذلك عن ثعلب وزعم ابن الطراوة أن أيا مقطوعة عن الإضافة فلذلك بنيت
وأن هم أشد مبتدأ وخبر وهذا باطل برسم الضمير متصلا بأي وبالإجماع على أنها
إذا لم تضف كانت معربة وزعم ثعلب أن أيا لا تكون موصولة أصلا وقال لا يسمع
أيهم هو فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني والرابع أن تكون دالة على معنى
الكمال

الكمال فتقع صفة للنكرة نحو زيد رجل أي رجل أي كامل في صفات الرجال وحالا للمعرفة
كمررت بعبد الله أي رجل والخامس أن تكون وصلة إلى نداء ما فيه أل نحو يا أيها الرجل
وزعم الأخفش أن أيا لا تكون وصلة وأن أيا هذه هي الموصولة حذف صدر صلتها
وهو العائد والمعنى يا من هو الرجل ورد بأنه ليس لنا عائد يجب حذفه ولا موصول
التزم كون صلته جملة اسمية وله أن يجيب عنهما بأن ما في قولهم لا سيما زيد بالرفع كذلك
وزاد قسما وهو أن تكون نكرة موصوفة نحو مررت بأي معجب لك كما يقال بمن معجب
لك وهذا غير مسموع ولا تكون أي غير مذكور معها مضاف إليه البتة إلا في النداء
والحكاية يقال جاءني رجل فتقول أيٌّ يا هذا وجاءني رجلان فتقول أيان ورجال
فتقول أيون **تنبيه** قول أبي الطيب أي يوم سررتني بوصال لم ترعني
ثلاثة بصدود ليست فيه أي موصولة لأن الموصولة لا تضاف إلا إلى المعرفة
قال أبو علي في التذكرة في قوله أرأيت أي سوالف وخدود برزت لنا
بين اللوى فزرود لا تكون أي موصولة لإضافتها إلى نكرة انتهى ولا شرطية
لأن المعنى حينئذ إن سررتني يوما بوصالك أمنتني ثلاثة أيام من صدودك
وهذا عكس المعنى المراد وإنما هي للاستفهام الذي يراد به النفي كقولك لمن ادعى أنه
أكرمك أي يوم أكرمتني والمعنى ما سررتني يوما بوصالك إلا روعتني
ثلاثة بصدودك والجملة الأولى صفة ليوم فيتم ظرفها لأن لم الصدود والثانية
إما في موضع جر صفة لوصال على حذف العائد أي لم ترعني بعده كما حذف في
قوله تعالى يوما لا تجزي نفس الآية أو نصب حالا من فاعل سررتني أو مفعوله
والمعنى أي يوم سررتني غير رائع لي أو غير مروع منك وهي حال مقدرة مثلها
في طبتم فادخلوها خالدين أو لا محل لها على أن تكون معطوفة على الأولى
بعاطف محذوف كما قيل في وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة
قالوا أتتخذنا هزوا قال أعوذ بالله وكذا في بقية الآية وفيه بعد والمحققون
في الآية على الجمل مستأنفة بتقدير فما قالوا له فما قال لهم ومن روى ثلاثة بالرفع
لم تجز عنده كون الحال من فاعل سررتني لخلو ترعني من ضمير ذي الحال

إذ

على أربعة أوجه أحدها أن تكون اسما للزمن الماضي ولها أربعة استعمالات

أحدها أن تكون ظرفا وهو الغالب نحو فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا
والثاني أن تكون مفعولا به نحو واذكروا إذ كنتم قليلا فكثركم والغالب على
المذكورة في أوائل القصص في التنزيل أن تكون مفعولا به بتقدير اذكر نحو وإذ قال
ربك للملائكة وإذ فرقنا بكم البحر وبعض المعربين يقول في ذلك إنه ظرف لاذكر
محذوفا وهذا وهم فاحش لاقتضائه حينئذ الأمر بالذكر في ذلك الوقت مع أن
الأمر للاستقبال وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منا وإنما المراد
ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه والثالث أن تكون بدلا من المفعول نحو واذكر
في الكتاب مريم إذ انتبذت فإذ بدل اشتمال من مريم على حد البدل
في يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وقوله تعالى اذكروا نعمة الله عليكم إذ
جعل فيكم أنبياء يحتمل كون إذ فيه ظرفا للنعمة وكونها بدلا منها والرابع أن
أن يكون مضافا إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو يومئذ وحينئذ أو غير صالح
له نحو قوله تعالى بعد إذ هديتنا وزعم الجمهور أن إذ لا تقع إلا ظرفا أو مضافا
إليها وأنها في نحو واذكروا إذ كنتم قليلا ظرف لمفعول محذوف أي واذكروا
نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلا وفي نحو إذ انتبذت ظرف لمضاف إلى المفعول
محذوف أي واذكر قصة مريم ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في واذكروا
نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء ومن الغريب أن الزمخشري قال في قراءة بعضهم
لمن من الله على المؤمنين إنه يجوز أن يكون التقدير منه إذ بعث وأن يكون
إذ في محل رفع كإذا في قولك أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائما أي
لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه انتهى فمقتضى هذا الوجه أن إذ مبتدأ ولا نعلم
بذلك قائلا ثم تنظيره بالمثال غير مناسب لأن الكلام في إذ لا في إذا وكان
أن يقول إذ كان لأنهم يقدرون في هذا المثال ونحوه إذ تارة وإذا أخرى
بحسب المعنى المراد ثم ظاهره أن المثال يتكلم به كذا والمشهور أن حذف الخبر في ذلك
واجب وكذلك المشهور أن إذا المقدرة في المثال في موضع نصب ولكن جوز عبد القاهر
كونها في موضع رفع تمسكا بقول بعضهم أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة بالرفع فقاس
الزمخشري إذ على إذا والمبتدأ على الخبر والوجه الثاني أن تكون اسما للزمن

المستقبل

بعدم ظروف الزمان التي لا تمكن ٢ صح

المستقبل نحو يومئذ تحدث أخبارها والجمهور لا يثبتون هذا القسم ويجعلون
الآية من باب ونفخ في الصور أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع
وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم فإن يعلمون مستقبل
لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في إذ فيلزم أن يكون بمنزلة إذا والثالث
أن تكون للتعليل نحو ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون أي ولن
ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا وهل هذه حرف بمنزلة لام العلة
أو ظرف فيه قولان والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ فإنه إذا قيل ضربته
إذ أساء وأريد بإذ الوقت اقتضى ظاهر الحال أن الإساءة سبب الضرب قولان وإنما
يرتفع السؤال على القول الأول فإنه لو قيل لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك
في العذاب لم يكن التعليل مستفادا لاختلاف زمني الفعلين ويبقى إشكال الآية ولو
أن إذ لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين ولا تكون ظرفا لينفع لأنه لا يعمل في ظرفين
ولا لمشتركون لأن معمول خبر الأحرف الخمسة لا يتقدم عليها ولأن معمول الصلة
لا يتقدم على الموصول ولأن اشتراكهم في الآخرة لا في زمن ظلمهم ومما حملوه على التعليل
وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك قديم وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله
فأووا إلى الكهف وقوله فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر
وقول الأعشى إن محلا وإن مرتحلا وإن في السفر إذ مضوا مهلا أي إن
لنا حلولا في الدنيا وإن لنا ارتحالا عنها إلى الآخرة وإن في الجماعة الذين ماتوا
قبلنا إمهالا لنا لأنهم مضوا قبلنا وبقينا بعدهم وإنما يصح ذلك كله على القول بأن
التعليلية حرف كما قدمنا والجمهور لا يثبتون ذلك وقال أبو الفتح راجعت أبا علي
مرارا في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم الآية مستشكلا إبدال إذ من اليوم فآخر
ما تحصل منه أن الدنيا والآخرة متصلتان وأنهما في حكم الله تعالى سواء فكأن
اليوم ماض أو كأن إذ مستقبلة انتهى وقيل المعنى إذ ثبت ظلمكم وقيل التقدير بعد إذ
ظلمتم وعليهما أيضا فإذ بدل من اليوم وليس هذا مخالفا لما قدمناه في بحث إذ
من أن المدعى هناك أنها لا يستغنى عن معناها كما يجوز ذلك في الاستغناء عن يومئذ

المعنى صح

في موضع مبتدأ لانها لا تحذف لدليل واذا لم تقدر اذ تعليلا فيجوز ان يكون ان وصلتها تعليلا
والفاعل مستتر راجع الى قولهم يا ليت بيني وبينك بعد المشرقين او الى القرين
ويشهد لهما قراءة بعضهم انكم بالكسر على الاستئناف والرابع ان تكون للمفاجأة
نص على ذلك سيبويه وهي الواقعة بعد بينا او بينما كقوله استقدر الله خيرا وارضين به
فبينما العسر اذ دارت مياسير وهل هي ظرف مكان او زمان او حرف
بمعنى المفاجأة او حرف توكيد اقوال وعلى القول بالظرفية فقال ابن جني عاملها الفعل الذي
بعدها لانها غير مضافة اليه وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور
وقال الشلوبين اذ مضافة الى الجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا في بينا ولا في بينما لان
المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله وانما عاملهما محذوف يدل عليه الكلام
واذ بدل منهما وقيل العامل ما يلي بين بناء على انها مكفوفة عن الاضافة اليه
كما يعمل تالي اسم الشرط فيه وقيل بين خبر لمحذوف وتقدير بينما انا قائم اذ جاء عمرو
بين اوقات قيامي مجيء عمرو ثم حذف المبتدأ مدلولا عليه بجاء عمرو وقيل مبتدأ
واذ خبره والمعنى حين انا قائم حين جاء زيد وذكر لاذ معنيان آخران احدهما
التوكيد وذلك ان تحمل على الزيادة قاله ابو عبيدة وتبعه ابن قتيبة وحملا عليه آيات
منها واذ قال ربك للملائكة والثاني التحقيق كقد وحملت عليه الآية وليس القولان
بشيء واختار ابن الشجري انها تقع زائدة اعملت فيها الخبر وهي مضافة الى جملة جاء
زيد وهذا الفعل هو الناصب لبين فيعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف انتهى
وقد مضى كلام المعربين في توجيه ذلك وعلى القول بالتحقيق في الآية فالجملة معترضة
بين الفعل والفاعل **مسألة** تلزم اذ الاضافة الى جملة اما اسمية نحو واذكروا
اذ انتم قليل او فعلية فعلها ماض لفظا ومعنى نحو واذ قال ربك للملائكة واذ
ابتلى ابراهيم ربه واذ غدوت من اهلك او فعلية فعلها ماض معنى لا لفظا
نحو واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واذ يمكر بك الذين كفروا واذ تقول
للذي انعم الله عليه وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله
اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله
معنا فالاولى ظرف لنصره والثانية بدل منها والثالثة قيل بدل ثان وقيل
ظرف

ظرف لثاني اثنين وفيهما وفي ابدال الثانية نظر لان الزمن الثاني غير الاول
فكيف يبدل منه ثم لا يعرف ان البدل يتكرر الا في بدل الاضراب وهو ضعيف لا يحمل
عليه التنزيل ومعنى ثاني اثنين واحد من اثنين فكيف يعمل في الظرف وليس فيه معنى فعل
وقد يجاب بان تقارب الازمنة ينزلها منزلة المتحدة اشار الى ذلك ابو الفتح في المحتسب
والظرف يتعلق بوهم الفعل وايسر روائحه وقد يحذف احد شطري الجملة فيظن من لا
خبرة له انها اضيفت الى المفرد كقوله هل ترجعن ليال قد مضين لنا والعيش منقلب
اذ ذاك افنانا والتقدير اذ ذاك كذلك وقال الاخطل كانت منازل الاف
عهدتهم اذ نحن اذ ذاك دون الناس اخوانا الالاف بضم الهمزة جمع آلف بالمد
مثل كافر وكفار ونحن واذ ذاك مبتدآن حذف خبراهما والتقدير عهدتهم اخوانا
اذ نحن متآلفون اذ ذاك كائن ولا تكون اذ الثانية خبرا عن نحن لانه زمان
ونحن اسم عين بل هي ظرف للخبر المقدر واذ الاولى ظرف لعهدتهم ودون اما
ظرف له او للخبر المقدر او لحال من اخوانا محذوفة اي متصافين دون الناس
ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال لتأخره فهو كقوله لمية موحشا طلل ولا كونه اسم
عين لان دون ظرف مكان لا زمان والمشار اليه بذاك التجاور المفهوم
من الكلام وقالت الخنساء كأن لم يكونوا حمى يتقى اذ الناس اذ ذاك من عز بزا
اذ الاولى ظرف ليتقى او لحمى او ليكونوا ان قلنا ان لكان الناقصة مصدرا
والثانية ظرف لبز ومن مبتدأ او موصول لا شرط لان بز عامل في اذ الثانية
ولا يعمل ما في حيز الشرط فيما قبله عند البصريين وبز خبر من والجملة خبر الناس
والعائد اليهم محذوف اي من عز منهم كقولهم السمن منوان بدرهم ولا تكون اذ الاولى ظرفا
لبز لانه خبر الجملة التي اضيفت الاولى اليها لان الاولى انما تكمل بما اضيفت اليه
ولا يتبع اسم حتى يكمل ولا خبرا عن الناس لانها زمان والناس اسم عين وذاك
مبتدأ محذوف الخبر اي كائن وقد يعلم ذلك فيقتصر وقد تحذف الجملة كلها للعلم بها ويعوض
عنها التنوين وتكسر الذال لالتقاء الساكنين نحو ويومئذ يفرح المؤمنون
وزعم الاخفش ان اذ في ذلك معربة لزوال افتقارها الى الجملة وان الكسرة اعراب
لان اليوم مضاف اليها ورد بان بناءها لوضعها على حرفين وبان الافتقار باق

في المعنى كالموصول تحذف صلته لدليل قال نحن الأُلى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا
أي نحن الأُلى عُرفوا وبأن العوض ينزل منزلة المعوض عنه فكأن المضاف اليه
مذكور وبقوله نهيتك عن طلابك أم عمرو بعافية وأنت إذٍ صحيح فأجاب عن
هذا بأن الأصل حينئذ ثم حذف المضاف وبقي الجر كقراءة بعضهم والله يريد
الآخرةِ أي ثواب الآخرة تنبيه أضيف إذ إلى الجملة الاسمية واحتملت الظرفية
والتعليلية في قول المتنبي أمِنَ ازديارك في الدجى الرقباء إذ حيث كنت
من الظلام ضياء وشرحه أن أمن فعل ماض فهو مفتوح الآخر لا مكسوره
على أنه حرف كما توهم شخص ادعى الأدب في زماننا وأصر على ذلك والازديار
أبلغ من الزيارة كما أن الاكتساب أبلغ من الكسب لأن الافتعال للتصرف والدال
بدل عن التاء وفي متعلقة به لا بأمن لأن المعنى أنهم أمنوا أن تزور في
الدجى وإذ إما تعليل أو ظرف مبدل من محل في الدجى وضياء مبتدأ
خبره حيث وابتدئ بالنكرة لتقدم خبرها عليها ظرفا ولأنها موصوفة في المعنى
لأن من الظلام صفة لها في الأصل فلما قدمت عليها صارت حالا منها ومن للبدل
وفي متعلقة بمحذوف وكان تامة وهي وفاعلها خفض بإضافة حيث والمعنى إذ
الضياء حاصل في كل موضع حصلت فيه بدلا من الظلام **إذما** أداة شرط
تجزم فعلين وهي حرف عند سيبويه بمنزلة إن الشرطية وظرف عند
المبرد وابن السراج والفارسي وعملها الجزم قليل لا ضرورة خلافا لبعضهم
إذا على وجهين أحدهما أن تكون للمفاجأة فتختص بالجمل الاسمية ولا تحتاج
لجواب ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال نحو خرجت فإذا الأسد
بالباب ومنه فإذا هي حية تسعى وهي حرف عند الأخفش ويرجحه
قولهم خرجت فإذا إن زيدا بالباب بكسر إن لأن إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها
وظرف مكان عند المبرد وظرف زمان عند الزجاج واختار الأول ابن مالك
والثاني ابن عصفور والثالث الزمخشري وزعم أن عاملها فعل مقدر
مشتق من لفظ المفاجأة قال في قوله تعالى ثم إذا دعاكم الآية التقدير ثم إذا
دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت ولا يعرف هذا لغيره وإنما ناصبها عندهم
الخبر

الخبر المذكور في نحو خرجت فإذا زيد جالس أو المقدر في نحو فإذا الأسد أي حاضر
وإن قدرت أنها الخبر فعاملها مستقر أو استقر ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلا مصرحا به
نحو فإذا هي حية فإذا هم خامدون فإذا هي بيضاء فإذا هم بالساهرة. وإذا قيل
خرجت فإذا الأسد صح كونها عند المبرد خبرا أي فبالحضرة الأسد ولم يصح عند
الزجاج لأن الزمان لا يخبر به عن الجثة ولا عند الأخفش لأن الحرف لا يخبر به ولا عنه
فإن قلت فإذا القتال صحت خبريتها عند غير الأخفش وتقول خرجت فإذا زيد جالس
أو جالسا فالرفع على الخبرية وإذا نصب به والنصب على الحالية والخبر إذا إن
قيل بأنها مكان وإلا فهو محذوف نعم يجوز أن تقدرها خبرا عن الجثة مع قولنا
إنها زمان إذا قدرت حذف مضاف كأن تقدر في نحو خرجت فإذا الأسد فإذا
حضور الأسد **مسألة** قالت العرب كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من
الزنبور فإذا هو هي وقالوا أيضا فإذا هو إياها وهذا هو الوجه الذي أنكره سيبويه لما سأله
الكسائي وكان من خبرهما أن سيبويه قدم على البرامكة فعزم يحيى بن خالد على الجمع بينهما
فجعل لذلك يوما فلما حضر سيبويه تقدم إليه الفراء وخلف فسأله خلف عن مسألة
فأجاب فيها فقال له أخطأت ثم سأله ثانيا وثالثا وهو يجيبه ويقول له أخطأت
فقال له سيبويه هذا سوء أدب فأقبل عليه الفراء فقال إن في هذا الرجل حدة وعجلة ولكن
ما تقول فيمن قال هؤلاء أبون ومررت بأبين كيف تقول على مثال ذلك من
وأيت أو أويت فأجابه فقال أعد النظر فقال لست أكلمكما حتى يحضر
صاحبكما فحضر الكسائي فقال تسألني أو أسألك فقال سيبويه بل أنت
فسأله عن هذا المثال فقال سيبويه فإذا هو هي ولا يجوز النصب وسأله عن أمثال
ذلك نحو خرجت فإذا عبد الله القائم والقائم فقال كل ذلك بالرفع فقال الكسائي
العرب ترفع كل ذلك وتنصبه فقال يحيى قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما فمن يحكم
بينكما فقال الكسائي هذه العرب ببابك قد سمع منهم أهل البلدين فيحضرون
ويسألون فقال يحيى وجعفر أنصفت فأحضروا فوافقوا الكسائي فاستكان
سيبويه فأمر له يحيى بعشرة آلاف درهم فخرج إلى فارس فأقام بها حتى مات ولم يعد
إلى البصرة فقيل إن العرب أرشوا على ذلك أو أنهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد

قال الجوهري

ونبال الحكم انهم ابانا في الزال الموت تقولوا الكسائي ولم ينطقوا بالنصب وان
سيبويه حجتهم ان ينطقوا به لكن فاذت السنتهم لا تطوع به ولقد احسن الامام
الاديب ابو الحسين حازم بن محمد الانصاري اذ قال في منظومته في النحو
حاكيا عنه الواقعة والمسئلة والعقرب قد تحذف الا انها بعد اذا
اذا عنيت فجاءة الامر الذي دهما وربما نصبوا بالحال بعد اذا او رفعوا
وربما رفعوا من بعدها ربما فان توالي ضميران اكتسى بهما وجه الحقيقة من اشكاله عمما
لذاك اعيت على الافهام مسئلة اهدت الى سيبويه الحتف والغمما
قد كانت العقرب العوجاء احسبها قدما اشد من الزنبور وقع حما
وفي الجواب عليها هل اذا هو هي او هل اذا هو اياها قد اختصما
وخطأ ابن زياد وابن حمزة فيما قال فيها ابا بشر وقد ظلما
وغاظ عمرا علي في حكومته يا ليته لم يكن في امرها حكما
كغيظ عمرو عليا في حكومته يا ليته لم يكن في امرها حكما
وفجع ابن زياد كل منتحب من اهله اذ غدا منه يفيض دما
واصبحت بعده الانفاس باكية في كل طرس كدمع سح وانسجما
وليس يخلو امرؤ من حاسد اضم لولا التنافس في الدنيا لما اضما
والغبن في العلم اشجى محنة علمت وابرح الناس شجوا عالم هضما
فقوله ربما نصبوا المبيت الثاني وربما نصبوا على الحال بعد ان رفعوا ما بعد اذا
على الابتداء فيقولون فاذا زيد جالسا ويقولون ربما في آخر البيت بالتخفيف
توكيد لربما في اوله بالتشديد وعمما في آخر البيت الثالث بفتح العين كناية عن الاشكال
والخفاء وغمما في آخر البيت الرابع بضمها جمع غمة وابن زياد هو الفراء واسمه يحيى وابن
حمزة الكسائي واسمه علي وابو بشر سيبويه واسمه عمرو والف ظلما للتثنية ان جعلته
للفاعل وعمرو وعلي الاولان سيبويه والكسائي والآخران ابن العاص وابن ابي
طالب رضي الله عنهما وحكما الاول اسم والثاني فعل او بالعكس فلا ايطاء وابن زياد
الاول والذي في البيت الثاني ابن زياد ابيه والاسم المثال له قول ابن ... المرسل
في كلام الحسن رضي الله عنه والاضم كغضب وزنا ومعنى والحجاء والضغن
كفرح وهضم مبني للمفعول اي لم توف حقه واما سؤال الفراء فجوابه ان ابو ...

اي ارادت

الحتف

ليس يخلو امرؤ من حاسد اضم لولا التنافس في الدنيا لما اضما

والاطلاق ان يعيد للمفعول صح

جمع اب

جمع اب واب فعل بمعنى تهيأ واصله ابو فاذا بنيتا مثله من اوى قلنا اوى كهوى
او قلنا واي كهوى ايضا ثم تجمع بالواو والنون فتحذف الالف كما تحذف الف
مصطفى وتبقى الفتحة دليلا عليها فتقول اوون واوون رفعا واوين واوين نصبا وجرا
كما تقول في جمع عصا وقفا اسم رجل عصون وقفون وعصين وقفين وليس
هذا مما يخفى على سيبويه ولا على اصاغر الطلبة ولكنه كما قال ابو عثمان المازني دخلت
بغداد فالقيت علي مسائل فكنت اجيب فيها على مذهبي ويخطئوني على مذاهبهم انتهى
وهكذا اتفق لسيبويه رحمه الله واما سؤال الكسائي فما قاله سيبويه فاذا هو هي هذا هو
وجه الكلام مثل فاذا هي بيضاء فاذا هي حية واما فاذا هو اياها ان ثبت فخارج عن القياس
واستعمال الفصحاء كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل وسيبويه واصحابه لا يلتفتون
لمثل ذلك وان تكلم بعض العرب وقد ذكر في توجيهه امور احدها لابي بكر الخياط وهو ان
اذا ظرف فيه معنى وجدت ورأيت فجاز له ان ينصب المفعول وهو مع ذلك ظرف
مخبر به عن الاسم بعده وهذا خطأ لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة وانما تعمل في الظروف
والاحوال ولانها تحتاج على زعمه الى فاعل والى مفعول آخر فكان حقها ان تنصب ما يليها
والثاني ان ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع قاله ابن مالك ويشهد له قراءة الحسن
اياك يعبد ببناء الفعل للمفعول لكنه لا يتأتى فيما اجازوه من قولك فاذا زيد القائم بالنصب
فينبغي ان يوجه هذا على انه نعت مقطوع او حال مع على زيادة ال وليس ذلك مما ينقاس
ومن جوز تعريف الحال او زعم ان اذا تعمل عمل وجدت وانها رفعت عبد الله
بناء على ان الظرف يعمل وان لم يعتمد فقد اخطأ لان وجدت تنصب الاسمين ولان مجيء
الحال بلفظ المعرفة قليل وهو قابل للتاويل الثالث انه مفعول به والاصل
فاذا هو يساويها او فاذا هو يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير وهذا الوجه
لابن مالك ايضا ونظيره قراءة علي رضي الله عنه لئن اكله الذئب ونحن عصبة بالنصب
اي نوجد عصبة او نرى عصبة واما قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه اولياء
ما نعبدهم الا ليقربونا اذ قيل ان التقدير يقولون ما نعبدهم فانما حسنه ان اضمار القول
مستسهل عندهم الرابع انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلسع لسعتها ثم حذف الفعل
كما تقول ما زيد الا شرب الابل ثم حذف المضاف نقله الشلوبين في حواشي المفصل

بجوابه ع

اصل مار

عن الأعلم وقال لأنه أشبه ما وجه به النصب الخامس أنه منصوب على الحال من الضمير
في الخبر المحذوف والأصل فإذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير
وانتصب على الحال على سبيل النيابة كما قالوا قضية ولا أبا حسن لها على إضمار مثل
قال ابن الحاجب في أماليه وهو وجه غريب أعني انتصاب الضمير على الحال وهو مبني
على إجازة الخليل له صوت صوتَ الحمار بالرفع صفة لصوت بتقدير مثل وأما سيبويه
فقال هذا قبيح ضعيف وجوز ابن مالك قال إذا كان المضاف إلى معرفة
كلمة مثل جاز أن تخلفها المعرفة في التنكير فتقول مررت برجل زهير بالخفض صفة
للنكرة وهذا زيد زهيراً بالنصب على الحال ومنه قولهم تفرقوا أيادي سبا وأيادي سبا (أيدي سبا و)
سكنت الياء مع أنهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والإعلال كما في معدي كرب وقالي
قلا والثاني من وجهي إذا أن تكون لغير المفاجأة فالغالب أن تكون ظرفا للمستقبل
مضمنة معنى الشرط وتختص بالدخول على الجملة الفعلية عكس الفجائية وقد اجتمعا في
قوله تعالى إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون وقوله تعالى فإذا أصاب به
من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون ويكون الفعل بعدها ماضيا كثيرا
ومضارعا دون ذلك وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب والنفس راغبة إذا رغبتها
وإذا ترد إلى قليل تقنع وإنما دخلت الشرطية على الاسم في نحو إذا السماء انشقت
لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير لا مبتدأ خلافا للأخفش وأما قوله
إذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع فالتقدير إذا كان باهلي
وقيل حنظلية فاعل باستقر محذوفا وباهلي فاعل بمحذوف يفسره العامل
في حنظلية ويرده حذف المفسر ومفسره جميعا ويسهله أن الظرف يدل
على المفسر فكأنه لم يحذف ولا تعمل إذا الجزم إلا في الضرورة كقوله استغن
ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتجمل وقد تخرج عن كل من الظرفية
والاستقبال ومعنى الشرط وفي كل من هذه فصل الفصل الأول في خروجها
عن الظرفية زعم أبو الحسن في حتى إذا جاءوها أن إذا جر بحتى وزعم أبو الفتح
في إذا وقعت الواقعة الآية فيمن نصب خافضة رافعة أن إذا الأولى مبتدأ والثانية
خبر والمنصوبين حالان وكذا جملة ليس ومعمولها والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة

لقوم

لقوم رافعة لآخرين هو وقت رج الأرض وقال قوم في أخطب ما يكون الأمير قائما
إن الأصل أخطب أوقات أكوان الأمير إذا كان قائما أي وقت قيامه ثم حذفت الأوقات
وناب المصدرية عنها ثم حذف الخبر المرفوع وهو إذا أو تبعتها كان التامة وفاعلها
في الحذف ثم نابت الحال عن الخبر ولو كانت إذا على هذا التقدير في موضع نصب
لاستحال المعنى كما يستحيل إذا قلت أخطب أوقات أكوان الأمير يوم الجمعة إذا نصبت
اليوم لأن الزمان لا يكون محلا للزمان وقالوا في قول الحماسي وبعد غد
يا لهف نفسي من غد إذا راح أصحابي ولست براح إن إذا في موضع جر بدلا من غد
وزعم ابن مالك أنها وقعت مفعولا في قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها إني
لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت علي غضبى والجمهور على أن إذا لا تخرج عن
الظرفية وأن حتى في نحو حتى إذا جاءوها حرف ابتداء داخل على الجملة بأسرها
ولا عمل له وأما إذا وقعت فإذا الثانية بدل من الأولى والأولى ظرف وجوابها
محذوف لفهم المعنى وحسنه طول الكلام وتقديره بعد إذا الثانية أي انقسمتم أقساما
وكنتم أزواجا ثلاثة وأما إذا في البيت فظرف للهف وأما التي في المثال ففي موضع
نصب لأنه لا تقدير زمانا مضافا إلى ما يكون إذ لا موجب لهذا التقدير وأما الحديث
فإذا ظرف لمحذوف وهو مفعول أعلم وتقديره شأنك ونحوه كما تعلقت إذ بالحديث في
هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين إذ دخلوا عليه **الفصل الثاني** في خروجها عن
الاستقبال وذلك على وجهين أحدهما أن تجيء للماضي كما جاءت إذ للمستقبل في
قول بعضهم وذلك كقوله تعالى ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه
تولوا وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها وقوله وندمان يزيد الكأس طيبا
سقيت إذا تغورت النجوم والثاني أن تجيء للحال وذلك بعد القسم نحو والليل
إذا يغشى والنجم إذا هوى قيل لأنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفا لفعل القسم لأنه
إنشاء لا إخبار عن قسم يأتي لأن قسم الله سبحانه قديم ولا لكون محذوف هو حال من
الليل والنجم لأن الاستقبال والحال متنافيان وإذا بطل هذان الوجهان تعين أنه
ظرف لأحدهما على أن المراد به الحال انتهى والصحيح أنه لا يصح التعليق بالقسم الإنشائي لأن
القديم لا زمان له لا حال ولا غيره بل هو سابق على الزمان وأنه لا يمتنع التعليق بكائنا مع بقاء إذا
على الاستقبال بدليل صحة مجيء الحال المقدرة باتفاق كمررت برجل معه صقر صائدا به

غدا اي مقدار الصيد به غدا كذا يقدرون واوضح منه ان يقال المعنى مريدا
به الصيد غدا كما فسر قمتم في اذا قمتم الى الصلوة باردتم **مسئلة** في ناصب اذا
مذهبان احدهما انه شرطها وهو قول المحققين فيكون بمنزلة متى وحيثما وايان
وقول ابي البقاء انه مردود بان المضاف اليه لا يعمل في المضاف غير وارد لان اذا
عند هولاء غير مضافة كما يقول الجميع اذا جزمت واذا تصبك خصاصة فتجمل والثاني
انه ما في جوابها من فعل او شبهه وهو قول الاكثرين ويرد عليهم امور احدها ان
الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الاداة وعلى قولهم تصير الجملتان
واحدة لان الظرف عندهم من جملة الجواب والمعمول داخل في جملة عامله والثاني
انه ممتنع في قول زهير بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابقا شيئا
اذا كان جائيا لان الجواب محذوف وتقديره اذا كان جائيا فلا اسبقه
ولا يصح ان يقال فلا اسبق شيئا وقت مجيئه لان الشيء انما يسبق قبل مجيئه و
هذا لازم لهم ايضا ان اجابوا بانها غير شرطية وانها معمولة لما قبلها وهو
سابق واما على القول الاول فهي شرطية محذوفة الجواب وعاملها اما خبر
كان او نفس كان ان قلنا بدلالتها على الحدث الثالث انه يلزمهم في نحو اذا جئتني
اليوم اكرمتك غدا ان يعمل اكرمتك في ظرفين متضادين وذلك باطل عقلا اذ
الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمنين وقصدا اذ المراد وقوع الاكرام
في الغد لا في اليوم **فان قلت** فما ناصب اليوم على القول الاول وكيف يعمل
العامل الواحد في ظرفي زمان **قلت** لم يتضادا كما في الوجه السابق وعمل العامل
في ظرفي زمان يجوز اذا كان احدهما اعم من الآخر نحو آتيك يوم الجمعة سحر وليس
بدلا لجواز سير عليه يوم الجمعة سحر برفع الاول ونصب الثاني نص عليه سيبويه
وانشد للفرزدق متى تردن يوما سفار تجد بها اديهم يرمي المستجيز
المعورا فيوما ممتنع ان يكون بدلا من متى لعدم اقترانه بحرف الشرط وبهذا
يمتنع في اليوم في المثال ان يكون بدلا من اذا ويمتنع ان يكون ظرفا لتجد لئلا
ينفصل تردن من معموله وهو سفار بالاجنبي فتعين انه ظرف ثان لتردن
والرابع ان الجواب ورد مقرونا باذا الفجائية نحو ثم اذا دعاكم دعوة
من

اذا
من الارض اذا انتم تخرجون وبالحرف الناسخ نحو اذا جئتني اليوم فاني اكرمك
وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله وورد ايضا والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى
فاذا نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف
وتخريج بعضهم هذه الآية على ان اذا مبتدا وما بعد الفاء خبر لا يصح الا على
قول ابي الحسن ومن تابعه في جواز تصرف اذا وجواز زيادة الفاء في خبر
المبتدا لان عسر اليوم ليس مسببا عن النقر والجيد ان تخرج على حذف
الجواب مدلولا عليه بعسير اي عسر الامر واما قول ابي البقاء انه مدلول عليه
بذلك لانه اشارة الى النقر فمردود لادايه الى اتحاد السبب والمسبب وذلك ممتنع
واما نحو فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله فمؤول على اقامة
السبب مقام المسبب لاشتهار المسبب فقد استحق الثواب العظيم المستقر للمهاجرين
قال ابو حيان وورد مقرونا بما النافية نحو واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم
الآية وما النافية لها الصدر انتهى وليس هذا جوابا ولا الاقتران بالفاء مثل
وان يستعتبوا فما هم من المعتبين وانما الجواب محذوف اي عمدوا الى الحجج الباطلة
وقول بعضهم انه جواب على اضمار الفاء مثل ان ترك خيرا الوصية للوالدين
والاقربين مردود بان الفاء لا تحذف الا ضرورة كقوله من يفعل الحسنات
الله يشكرها والوصية في الآية نائبة عن فاعل كتب وللوالدين متعلق بها
لا خبر والجواب محذوف اي فليوص وقول ابن الحاجب ان اذا هنا غير شرطية
فلا تحتاج الى جواب وان عاملها ما بعد ما النافية كما عمل ما بعد لا في يوم في قوله
يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين وان ذلك من التوسع في الظرف
مردود بثلثة امور احدها ان مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله ونحن عن
فضلك ما استغنينا والثاني ان لا تقاس ما على لا فان ما لها الصدر مطلقا باجماع
البصريين واختلفوا في لا فقيل لها الصدر مطلقا وقيل ليس لها الصدر مطلقا لتوسطها
بين العامل والمعمول في نحو ان لا تنتهوا وجئت بلا زاد وفي قوله الا ان قرطا على آلة
الا انني كيده لا اكيد وقيل ان وقعت في صدر جواب القسم فلها الصدر لحلولها
محل ادوات الصدر والا فلا وهذا هو الصحيح وعليه اعتمد سيبويه اذ جعل انتفاء

حب العراق في قوله آليت حب العراق الدهر أطعمه، على التوسع وإسقاط الخافض
وهو على ولم يجعله من باب زيداً اضربه لأن التقدير لا أطعمه ولا هذه لها الصدر
فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملاً في هذا الباب. الثالث أن لا في
الآية حرف ناسخ مثله في لا رجل والحرف الناسخ لا يتقدمه معمول ما بعده ولو لم يكن
نافياً لا يجوز زيداً إني أضرب فكيف وهو حرف نفي بل أبلغ من هذا أن العامل
الذي بعده مصدر وهم يطلقون القول بأن المصدر لا يعمل فيما قبله وإنما العامل
محذوف أي اذكر يوم أو يعذبون يوم ونظيرها أورده أبو حيان على الأكثرين
أن يورد عليهم قوله تعالى وقال الذين كفروا هل ندلكم على رجل ينبئكم إذا مزقتم
كل ممزق إنكم لفي خلق جديد أن يعمل في إذا لأن إن ولام الابتداء يمنعان من
ذلك لأن لهما الصدر وأيضاً فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف والجواب أيضاً أن
الجواب محذوف مدلول عليه بجديد أي إذا مزقتم تجددون لأن الحرف الناسخ
لا يكون في أول الجواب إلا وهو مقرون بالفاء نحو وما تفعلوا من خير فإن الله
به عليم وأما وإن أطعتموهم إنكم لمشركون فالجملة جواب لقسم محذوف مقدر قبل
الشرط بدليل وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الآية ولا يسوغ أن يقال
مقدرها خالية من معنى الشرط فتستغني عن جواب وتكون معمولة لما قبلها
وهو قال أو ندلكم أو ينبئكم لأن هذه الأفعال لم تقع في ذلك الوقت.

الفصل الثالث

في خروج إذا عن الشرط ومثاله قوله تعالى وإذا ما غضبوا هم يغفرون
والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون فإذا فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها
ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواب لاقترنت بالفاء مثل وإن يمسسك
بخير فهو على كل شيء قدير وقول بعضهم إنه على إضمار الفاء تقدم رده وقول آخر
إن الضمير توكيد لا مبتدأ وإن ما بعده الجواب ظاهر التعسف وقول آخر
إن جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها تكلف من غير ضرورة ومن ذلك
إذا التي بعد القسم نحو والليل إذا يغشى والنجم إذا هوى إذ لو كانت شرطية
كان ما قبلها جواباً في المعنى كما في قولك آتيك إذا أتيتني فيكون التقدير إذا يغشى
الليل وإذا هوى النجم أقسمت وهذا ممتنع لوجهين أحدهما أن القسم الإنشائي

لا يقبل

لا يقبل التعليق لأن الإنشاء إيقاع والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه فأما إن جاءني
فوالله لأكرمنه فالجواب في المعنى فعل الإكرام لأنه المسبب عن الشرط وإنما دخل
القسم بينهما لمجرد التوكيد ولا يمكن ادعاء مثل ذلك هنا لأن جواب والليل إذا يغشى
ثابت دائماً وجواب والنجم ماض مستمر الانتفاء فلا يمكن تسببهما عن أمر مستقبل وهو
فعل الشرط والثاني أن الجواب خبري فلا يدل عليه الإنشاء لتباين حقيقتهما

أيمن المختص بالقسم اسم لا حرف خلافاً للزجاج والرماني مفرد مشتق من اليمن
وهمزته وصل لا جمع يمين وهمزته قطع خلافاً للكوفيين ويرده جواز كسر
همزته وفتح ميمه ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو أفلس وأكلب وقول نصيب فقال
فريق القوم لما نشدتهم نعم وفريق ليمن الله ما ندري فحذف ألفها في الدرج ويلزم
الرفع بالابتداء وحذف الخبر وإضافته إلى اسم الله سبحانه خلافاً لابن درستويه في إجازة
جره بحرف القسم ولابن مالك في إجازة إضافته إلى الكعبة وكاف الضمير وجوز ابن عصفور
كونه خبراً والمحذوف مبتدأ أي قسمي أيمن الله.

حرف الباء

الباء المفردة حرف جر لأربعة
عشر معنى أولها الإلصاق قيل وهو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه ثم الإلصاق
حقيقي كأمسكت بزيد إذا قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحبسه من يد أو ثوب ونحوه
ولو قلت أمسكته احتمل ذلك وأن تكون منعته من التصرف ومجازي نحو مررت بزيد أي
ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد وعن الأخفش أن المعنى مررت على زيد
بدليل وإنكم لتمرون عليهم مصبحين وأقول إن كلاً من الإلصاق والاستعلاء إنما يكون
حقيقياً إذا كان مفضياً إلى نفس المجرور كأمسكت بزيد وصعدت على السطح فإن أفضى
إلى ما يقرب منه فمجاز كمررت بزيد في تأويل الجماعة كقوله وبات على النار الندى
والمحلق فإذا استوى التقديران في المجازية فالأكثر استعمالاً أولى بالتخريج كمررت به
وعليه وإن كان قد جاء وإنكم لتمرون عليهم لتمرون عليها ولقد أتوا على القرية
إلا أن مررت به أكثر فكان أولى بتقديره أصلاً ويتخرج على هذا الخلاف خلاف في
المقدر في قوله تمرون الديار ولم تعوجوا أهو الباء أم على. الثاني التعدية
وتسمى باء النقل أيضاً وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً وأكثر ما تعدي الفعل
القاصر تقول في ذهب زيد ذهبت بزيد وأذهبته ومنه ذهب الله بنورهم وقرئ

أذهب الله نورهم وقول المبرد والسهيلي أن بين التعدية بالباء والهمزة فرقا وأنك إذا قلت
ذهبت بزيد كنت مصاحبا له في الذهاب مردود بالآية وأما قوله تعالى ولو شاء الله
لذهب بسمعهم وأبصارهم فيحتمل أن الفاعل ضمير البرق ولأن الهمزة والباء متعاقبتان
لم يجز أقمت بزيد فأما تنبت بالدهن فيمن ضم أوله وكسر ثالثه فخرج على زيادة الباء
أو على أنها للمصاحبة فالظرف حال من الفاعل أي مصاحبة للدهن أو المفعول أي
تنبت الثمر مصاحبا للدهن أو أن أنبت بمعنى نبت كقول زهير رأيت ذوي
الحاجات عند بيوتهم قطينا لهم حتى إذا أنبت البقل ومن ورودها مع المتعدي
دفع الله الناس بعضهم ببعض وصككت الحجر بالحجر والأصل دفع بعض الناس بعضا
وصك الحجر الحجر الثالث الاستعانة وهي الداخلة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم
ونجرت بالقدوم قيل ومنه باء البسملة لأن الفعل لا يتأتى على الوجه الأكمل إلا بها الرابع
السببية نحو إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل فكلا أخذنا بذنبه ومنه لقيت بزيد الأسد
أي بسبب لقائي إياه وقوله قد سقيت آبالهم بالنار أي بسبب ما وسمت به من أسماء
أصحابها يخلى بينها وبين الماء الخامس المصاحبة نحو اهبط بسلام أي معه وقد دخلوا
بالكفر الآية وقد اختلف في الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة والحمد
مضاف إلى المفعول أي سبحه حامدا له أي نزهه عما لا يليق به وأثبت له ما يليق
به وقيل للاستعانة والحمد مضاف إلى الفاعل أي سبحه بما حمد به نفسه إذ ليس كل
تنزيه بمحمود ألا ترى أن تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات واختلف
في سبحانك اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على أن الواو زائدة وقيل جملتان
على أنها عاطفة ومتعلق الباء محذوف أي وبحمدك سبحتك وقال الخطابي المعنى وبمعونتك
التي هي نعمة توجب علي حمدك سبحتك لا بحولي وقوتي يريد أنه مما أقيم فيه المسبب
مقام السبب وقال ابن الشجري في فتستجيبون بحمده هو كقولك أجبته بالتلبية
أي فتجيبونه بالثناء إذ الحمد الثناء أو الباء متعلقة بحال محذوفة أي معلنين بحمده
والوجهان في فسبح بحمد ربك السادس الظرفية ولقد نصركم الله ببدر نجيناهم
بسحر والسابع البدل كقول الحماسي فليت لي بهم قوما إذا ركبوا شدوا
الإغارة فرسانا وركبانا وانتصاب الإغارة على المفعول لأجله والثامن المقابلة

وهي

وهي الداخلة على الأعواض نحو اشتريته بألف وكافأت إحسانه بضعف وقولهم هذا
بذاك ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وإنما لم تقدر هنا للسببية كما قالت المعتزلة
وكما قال الجميع في لن يدخل أحدكم الجنة بعمله لأن المعطي بعوض قد يعطي مجانا وأما
المسبب فلا يوجد بدون السبب وقد تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف
محل البائين جمعا بين الأدلة التاسع المجاوزة كعن فقيل تختص بالسؤال نحو
فاسأل به خبيرا بدليل يسألون عن أنبائكم وقيل لا تختص به بدليل قوله تعالى يسعى
نورهم بين أيديهم وبأيمانهم ويوم تشقق السماء بالغمام وجعل الزمخشري
هذه الباء بمنزلتها في شققت السنام بالشفرة على أن الغمام جعل كالآلة التي يشق بها
قال ونظيره السماء منفطر به وتأول البصريون فاسأل به خبيرا على أن الباء للسببية
وزعموا أنها لا تكون بمعنى عن أصلا وفيه بعد لأنه لا يقتضي قولك سألت بسببه
أن المجرور هو المسؤول العاشر الاستعلاء نحو من إن تأمنه بقنطار الآية بدليل
هل آمنكم عليه إلا كما أمنتكم على أخيه ونحو وإذا مروا بهم يتغامزون بدليل وإنكم
لتمرون عليهم وقد مضى البحث فيه وقوله أرب يبول الثعلبان برأسه بدليل تمامه
لقد ذل من بالت عليه الثعالب الحادي عشر التبعيض أثبت ذلك الأصمعي والفارسي
والقتبي وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه عينا يشرب بها عباد الله وقوله
شربن بماء البحر ثم ترفعت وقوله شرب النزيف ببرد ماء الحشرج قيل ومنه
وامسحوا برءوسكم والظاهر أن الباء فيهن للإلصاق وقيل هي في آية الوضوء للاستعانة
وأن في الكلام حذفا وقلبا فإن مسح يتعدى إلى المزال عنه بنفسه وإلى المزيل بالباء
فالأصل امسحوا رءوسكم بالماء ونظيره بيت الكتاب كنواح ريش حمامة نجدية
ومسحت باللثتين عصف الإثمد يقول إن لثاتك تضرب إلى سمرة فكأنك
مسحتها بمسحوق الإثمد فقلب معمولي مسح وقيل في شربن إنه ضمن معنى روين
ويصح ذلك في يشرب بها ونحوه قال الزمخشري في يشرب بها المعنى يشرب بها
الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل الثاني عشر القسم وهي أصل أحرفه ولذلك
خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو أقسم بالله لتفعلن ودخولها على الضمير نحو بك لأفعلن
واستعمالها في القسم الاستعطافي نحو بالله هل قام زيد أي أسألك بالله مستحلفا

الثالث عشر الغاية نحو وقد أحسن بي أي إليّ وقيل ضُمّن أحسن معنى لطف والرابع عشر
التوكيد وهي الزائدة وزيادتها في ستة مواضع أحدها الفاعل وزيادتها فيه واجبة
وغالبة وضرورة فالواجبة في نحو أحسن بزيد في قول الجمهور إن الأصل أحسن زيد
بمعنى صار ذا حسن ثم غيرت صيغة الخبر إلى الطلب وزيدت الباء إصلاحا للفظ
وأما إذا قيل بأنه أمر لفظا ومعنى وإن فيه ضمير المخاطب مستترا فالباء معدية مثلها
في امرر بزيد والغالبة في فاعل كفى نحو كفى بالله شهيدا قال الزجاج دخلت لتضمن
الكلام معنى اكتف وهو من الحسن بمكان ويصححه قولهم اتقى الله امرؤ وفعل خيرا
يثب عليه أي ليتق وليفعل بدليل جزم يثب ويوجبه قولهم كفى بهند بترك التاء
فإن احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب بدليل وما تسقط من ثمرة فإن عورض بقولك
أحسن بهند فالتاء لا تلحق صيغ الأمر وإن كان معناه الخبر وقال ابن السراج
الفاعل ضمير الاكتفاء وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر وهو
قول الفارسي والرماني أجازا مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح وأجاز الكوفيون
إعماله في الظرف وغيره ومنع جمهور البصريين إعماله مطلقا ومن مجيء فاعل كفى هذه مجردا
عن الباء قول سحيم كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا ووجه ذلك على ما اخترناه أنه
لم يستعمل كفى هنا بمعنى اكتف ولا تزاد الباء في فاعل كفى التي بمعنى أجزأ وأغنى
ولا التي بمعنى وقى والأولى متعدية لواحد كقوله قليل منك يكفيني ولكن قليلك
لا يقال له قليل والثانية متعدية لاثنين كقوله وكفى الله المؤمنين القتال
فسيكفيكهم الله ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل كفى المتعدية
لواحد قال كفى ثعلا فخرا بأنك منهم ودهر لأن أمسيت من أهله أهل
ولم أر من انتقد عليه ذلك فهذا إما لسهو عن شرط الزيادة أو لجعلهم هذه الزيادة
من قبيل الضرورة كما سيأتي أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء وثعل رهط الممدوح
وهم بطن من طي وصرفه للضرورة إذ فيه العدل والعلمية كعمر ودهر مرفوع
عند ابن جني بتقدير وليفخر دهر وأهل صفته بمعنى مستحق واللام متعلقة
بأهل وجوز ابن الشجري في دهر ثلاثة أوجه أحدها أن يكون مبتدأ حذف خبره
أي يفتخر بك وصح الابتداء بالنكرة لأنها قد وصفت بأهل والثاني كونه معطوفا على
فاعل

كتب شريف والصحيح ما نحكوه أن يجعل الضمير عاملا في الظرف إذا كان مرجعه صالحا للعمل
الجمهور يمنعونه مطلقا والكوفيون يجوزونه مطلقا

فاعل كفى أي أنهم فخروا بكونه منهم وفخروا بزمانه لنضارة أيامه وبذا أوجه لا حذف فيه
والثالث أن يجر بعد أن يرفع فخرا على تقدير كونه فاعل كفى والباء متعلقة بفخرا لا زائدة
وحينئذ يجر الدهر بالعطف وتقدير أهلا خبرا لهو محذوفا وزعم المعري أن الصواب
نصب دهر بالعطف على ثعلا أي وكفى دهرا لأنه أهل لأن أمسيت من أهله أنه أهل لكونك
من أهله ولا يخفى ما فيه من التعسف وشرحه أنه عطف على المفعول المتقدم وهو ثعلا
والفاعل المتأخر وهو أنك منهم منصوبا ومرفوعا وهما دهر وأن ومعمولاها وما
تعلق بخبرها ثم حذف المرفوع المعطوف اكتفاء بدلالة المعنى وزعم الربعي أن النصب
بالعطف على اسم أن وأن أهل عطف على خبرها ولا معنى للبيت على تقديره والضرورة
كقوله ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد وقوله مهما لي الليلة مهما ليه
أودى بنعلي وسرباليه وقال ابن الضائع في الأول إن الباء متعلقة بتنمي وإن فاعل
يأتي مضمر فالمسألة من باب الإعمال وقال ابن الحاجب في الثاني الباء معدية
كما تقول ذهب بنعلي ولم يتعرض لشرح الفاعل وعلام يعود إذا قدر ضميرا في
أودى ويصح أن يكون التقدير أودى هو أي مود أي ذهب ذاهب كما جاء في
الحديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها
وهو مؤمن أي ولا يشرب شارب إذ ليس المراد ولا يشرب الزاني
والثاني مما تزاد فيه الباء المفعول نحو ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وهزي إليك
بجذع النخلة فليمدد بسبب إلى السماء ومن يرد فيه بإلحاد فطفق مسحا بالسوق
أي يمسح السوق مسحا ويجوز أن يكون صفة أي مسحا واقعا بالسوق وقوله نضرب
بالسيف ونرجو بالفرج الشاهد في الثانية فأما الأولى فللاستعانة وقوله سود
المحاجر لا يقرأن بالسور وقيل ضمن تلقوا معنى تفضوا ويرد معنى يهم ونرجو معنى
نطمع ويقرأن معنى يرقين ويتبركن وأنه يقال قرأت بالسورة على هذا المعنى
ولا يقال قرأت بكتابك لفوات معنى التبرك فيه قاله السهيلي وقيل المراد لا تلقوا أنفسكم
بسبب أيديكم كما يقال لا تفسد أمرك برأيك وكثرت زيادتها في مفعول عرفت
ونحوه وقلت في مفعول ما يتعدى لاثنين كقوله تبلت فؤادك في المنام خريدة
تسقي الضجيع ببارد بسام وقد زيدت في مفعول كفى المتعدية لواحد ومنه الحديث

كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد إيانا وقيل
إنما هي في البيت زائدة في الفاعل وحب بدل اشتمال على المحل وقال المتنبي كفى
بجسمي نحولا أنني رجل لولا مخاطبتي إياك لم ترني الثالث المبتدأ وذلك في
قولهم بحسبك درهم وخرجت فإذا بزيد وكيف بك إذا كان كذا ومنه عند سيبويه بأيكم المفتون
وقال أبو الحسن بأيكم متعلق باستقرار محذوف مخبر به عن المفتون ثم اختلف فقيل
المفتون مصدر بمعنى الفتنة وقيل الباء ظرفية أي في أي طائفة منكم المفتون
تنبيه من الغريب أنها زيدت فيما أصله المبتدأ وهو اسم ليس بشرط أن يتأخر
إلى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر أن تولوا بنصب البر وقوله أليس عجيبا بأن
الفتى يصاب ببعض الذي في يديه والرابع الخبر وهو ضربان غير موجب فينقاس
نحو ليس زيد بقائم وما الله بغافل وقولهم لا خير بخير بعده النار إذا لم تحمل على
الظرفية وموجب فيتوقف على السماع وهو قول الأخفش ومن تابعه وجعلوا
منه جزاء سيئة بمثلها وقول الحماسي ومنعكها بشيء يستطاع والأولى تعليق
بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر وبشيء بمنعكها والمعنى ومنعكها بشيء ما يستطاع
وقال ابن مالك في بحسبك زيد إن زيدا مبتدأ مؤخر لأنه معرفة وحسبك نكرة
والخامس الحال المنفي عاملها كقوله فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب
منتهاها وقوله فما انبعثت بمزؤود ولا وكل ذكر ذلك ابن مالك وخالفه أبو حيان
وخرج البيتين على أن التقدير بحاجة خائبة وبشخص مزؤود أي مذعور ويريد
بالمزؤود نفسه على حد قولهم رأيت منه أسدا وهذا التخريج ظاهر في البيت الأول
دون الثاني لأن صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها و
لهذا قيل في وما ربك بظلام للعبيد إن فعالا هنا ليس للمبالغة بل للنسب كقوله
وليس بذي سيف وليس بنبال أي وما ربك بذي ظلم ولأنه لا يكنى منه أسدا أو بحرا
أو نحو ذلك عند قصد المبالغة في الوصف بالإقدام والكرم والسادس التوكيد
بالنفس والعين وجعل منه بعضهم يتربصن بأنفسهن وفيه نظر إذ حق المرفوع المتصل
المؤكد بالنفس أو بالعين أن يؤكد أولا بالمنفصل كقمتم أنتم أنفسكم ولأن التوكيد
هنا ضائع إذ المأمورات بالتربص لا يذهب الوهم إلى أن المأمور غيرهن بخلاف

قولك

قولك زارني الخليفة نفسه وإنما ذكر الأنفس هنا لزيادة البعث على التربص لإشعاره
بما يستنكفن منه من طموح أنفسهن إلى الرجال تنبيه مذهب البصريين أن
أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياسا كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب
كذلك وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ كما قيل في ولأصلبنكم
في جذوع النخل إن في ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع
بالحال في الشيء وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم
شربن في قوله شربن بماء البحر معنى روين وأحسن في وقد أحسن بي معنى
لطف وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى وهذا الأخير هو محمل الباب كله
عند الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم أقل تعسفا **بجل**
على وجهين حرف بمعنى نعم واسم وهي على وجهين اسم فعل بمعنى يكفي واسم مرادف
لحسب ويقال على الأول بجلني وهو نادر وعلى الثاني بجلي قال ألا بجلي
من الشراب ألا بجل **بل** حرف إضراب فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب
إما الإبطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون أي بل هم
عباد ونحو أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق وإما الانتقال من غرض إلى آخر
ووهم ابن مالك إذ زعم في شرح كافيته أنها لا تقع في التنزيل إلا على هذا الوجه
ومثاله قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا ونحوه
ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة وهي في ذلك كله حرف
ابتداء لا عاطفة على الصحيح ومن دخولها على الجملة قوله بل بلد ملء الفجاج
قتمه إذ التقدير بل رب بلد موصوف بهذا الوصف قطعته ووهم بعضهم
فزعم أنها تستعمل جارة وإن تلاها مفرد فهي عاطفة ثم إن تقدمها أمر
أو إيجاب كاضرب زيدا بل عمرا وقام زيد بل عمرو فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت
عنه فلا يحكم عليه بشيء وإثبات الحكم لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو ولا يقم زيد
بل عمرو وأجاز المبرد وعبد الوارث أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي
إلى ما بعدها وعلى قولهما فيصح ما زيد قائما بل قاعدا ويختلف المعنى ومنع الكوفيون
أن يعطف بها بعد غير النفي وشبهه قال هشام محال ضربت زيدا بل إياك

وإن تقدمها نفي أو نهي فهي لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعده

اسمي ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته وقد تزاد قبلها لا لتوكيد الاضراب
بعد الايجاب كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لو لم * يقض للشمس كسفة او افول
ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي وليس بشي
لقوله وما هجرتك لا بل زادني شغفا * هجر وبعد تراخى لا الى اجل **بلى** حرف جواب
اصلي الالف وقال جماعة الاصل بل والالف زائدة وبعض هؤلاء يقول انها للتانيث
بدليل امالتها وتختص بالنفي وتفيد ابطاله سواء كان مجردا نحو زعم الذين كفروا
ان لن يبعثوا قل بلى او مقرونا بالاستفهام حقيقيا كان نحو اليس زيد بقائم فتقول
بلى او توبيخيا نحو ام يحسبون انا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى ايحسب الانسان ان لن نجمع
عظامه بلى او تقريريا نحو الست بربكم قالوا بلى اجروا النفي مع التقرير مجرى النفي
المجرد في رده ببلى ولذلك قال ابن عباس وغيره لو قالوا نعم لكفروا ووجهه ان نعم
تصديق للمخبر بنفي او ايجاب ولذلك قال جماعة من الفقهاء لو قال اليس لي عليك
الف فقال بلى لزمته ولو قال نعم لم تلزمه وقال آخرون تلزمه فيهما وجروا
في ذلك على مقتضى العرف لا اللغة ونازع السهيلي في المحكي عن ابن عباس
وغيره في الآية متمسكا بان الاستفهام التقريري خبر موجب ولذلك امتنع سيبويه
من جعل ام متصلة في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير لانها لا تقع بعد الايجاب
واذا ثبت انه ايجاب فنعم بعد الايجاب تصديق له انتهى ويشكل عليهم ان بلى
لا يجاب بها الايجاب وذلك متفق عليه ووقع في كتب الحديث ما يقتضي خلاف ذلك
ففي صحيح البخاري في كتاب الايمان انه عليه السلام قال لاصحابه اترضون
ان تكونوا ربع اهل الجنة قالوا بلى وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة ايسرك ان
يكونوا لك في البر سواء قال بلى قال فلا اذا وفيه ايضا انه قال انت الذي لقيتني
بمكة فقال له المجيب بلى وليس لهؤلاء ان يحتجوا بذلك لانه قليل فلا يتخرج عليه
التنزيل واعلم ان تسمية الاستفهام في الآية تقريرا عبارة جماعة ومرادهم
انه تقرير بما بعد النفي كما مر في صدر الكتاب وفي الموضع بحث اوسع من هذا
في باب اللام **بيد** ويقال ميد وهو اسم ملازم للاضافة الى ان وصلتها
وله معنيان احدهما غير الا انه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا ولا يقع

صفة

صفة ولا استثناء متصلا وانما يستثنى به في الانقطاع خاصة ومنه الحديث نحن
الآخرون السابقون بيد انهم اوتوا الكتاب من قبلنا وفي مسند الشافعي رحمه الله
بايد انهم وفي الصحاح بيد بمعنى غير يقال انه كثير المال بيد انه بخيل انتهى وفي المحكم
ان هذا المثال حكاه ابن السكيت وان بعضهم فسرها فيه بمعنى على وان تفسيرها
بغير اعلى والثاني ان تكون بمعنى من اجل ومنه الحديث انا افصح من نطق بالضاد
بيد اني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر وقال ابن مالك وغيره انها
هنا بمعنى غير على حد قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم * بهن فلول من قراع الكتائب
وانشد ابو عبيدة على مجيئها بمعنى من اجل قوله عمدا فعلت ذاك بيد اني * اخاف
ان هلكت ان ترني قوله ترني من الرنين وهو الصوت **بله** على ثلاثة اوجه
اسم لدع ومصدر بمعنى الترك واسم مرادف لكيف وما بعدها منصوب على الاول
ومخفوض على الثاني ومرفوع على الثالث وقوله يصف السيوف تذر الجماجم ضاحيا
هاماتها * بله الاكف كانها لم تخلق وانكار ابي علي ان يرتفع ما بعدها مردود
بحكاية ابي الحسن وقطرب له واذا قيل بله الزيدين او المسلمين او احمد او الهندات
احتملت المصدرية واسم الفعل ومن الغريب ان في البخاري في تفسير الم السجدة
يقول الله اعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رات ولا اذن سمعت ولا
خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما اطلعتم عليه فاستعملت مجرورة بمن وخارجة
عن المعاني الثلاثة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر وبهذا يتقوى من يعدها في
الفاظ الاستثناء

حرف التاء

التاء المفردة محركة في اوائل الاسماء ومحركة
في اواخرها ومحركة في اواخر الافعال ومسكنة في اواخرها فالمحركة في اوائل الاسماء
حرف جر معناه القسم وتختص بالتعجب وباسم الله تعالى وربما قالوا تربي وترب الكعبة
وتالرحمن قال الزمخشري في وتالله لاكيدن اصنامكم الباء اصل حروف القسم
والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجب كانه تعجب
من تسهل الكيد على يده وتاتيه مع عتو نمرود وقهره انتهى والمحركة في اواخرها
حرف خطاب نحو انت وانت والمحركة في اواخر الافعال ضمير نحو قمت وقمت وقمت
ووهم ابن خروف فقال في قولهم في النسب كنتي ان التاء هنا علامة كالواو في

في أكلوني البراغيث ولم يثبت في كلامهم أن التثنية تكون علامة ومن غريب أمر التاء الاسمية
أنها جردت عن الخطاب والتزم فيها لفظ التذكير والإفراد في أرأيتكما وأرأيتكم
وأرأيتك وأرأيتكن إذ لو قالوا أرأيتما كما جمعوا بين خطابين وإذا امتنعوا من اجتماعهما
في يا غلامكم فلم يقولوه كما لم يقولوا يا غلامنا ويا غلامهم مع أن الغلام طارئ
عليه الخطاب بسبب النداء وأنه خطاب لاثنين لا لواحد فهذا أجدر وإنما جازوا
غلامكيه لأن المندوب ليس بمخاطب في الحقيقة وستأتي تمام القول في أرأيتك في حرف
الكاف إن شاء الله تعالى والتاء الساكنة في أواخر الأفعال حرف وضع علامة للتأنيث
كقامت وزعم الجلولي أنها اسم وهو خرق لإجماعهم وعليه فيأتي في الظاهر بعدها
أن يكون بدلا أو مبتدأ والجملة قبله خبر ويرده أن البدل صالح للاستغناء عن المبدل
وأن عود الضمير على ما هو بدل منه اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم قليل وأن تقديم
الخبر الواقع جملة قليل أيضا كقوله إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليب
تصاهره وربما وصلت هذه التاء بثم ورب والأكثر تحريكها معهما بالفتح حرف
الثاء ثم ويقال فيه فم لقولهم في جدث جدف حرف يقتضي ثلثة أمور التشريك في
الحكم والترتيب والمهلة وفي كل منها خلاف فأما التشريك فزعم الأخفش والكوفيون
أنه قد يتخلف وذلك بأن تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة وحملوا على ذلك قوله تعالى حتى إذا
ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا
إليه ثم تاب عليهم وقول زهير أراني إذا أصبحت أصبحت ذا هوى فثم إذا
أمسيت أمسيت غاديا وخرجت الآية على تقدير الجواب والبيت على زيادة الفاء
وأما الترتيب فخالف قوم في اقتضائها إياه تمسكا بقوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس
واحدة ثم جعل منها زوجها وبدأ خلق الإنسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من
ماء مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب
وقول الشاعر إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده والجواب عن الآية
الأولى من خمسة أوجه أحدها أن العطف على محذوف أي من نفس واحدة أنشأها
ثم جعل منها زوجها الثاني أن العطف على واحدة على تأويلها بالفعل أي من نفس توحدت
أي انفردت ثم جعل منها زوجها الثالث أن الذرية أخرجت من ظهر آدم عليه السلام

كالذر

كالذر ثم خلقت حواء من قصيراه الرابع أن خلق حواء من آدم لما لم تجر العادة بمثله جيء بثم
إيذانا بترتبه وتراخيه في الإعجاب وظهور القدرة لا لترتيب الزمان وتراخيه الخامس
أن ثم لترتيب الإخبار لا لترتيب الحكم وأنه يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت
الأمس أعجب أي ثم أخبرك أن الذي صنعته أمس أعجب والأجوبة السابقة أنفع من هذا
الجواب لأنها تصحح الترتيب والمهلة وهذا يصحح الترتيب فقط إذ لا تراخي بين الإخبارين
ولكن الجواب الأخير أعم لأنه يصح أن يجاب به عن الآية الأخيرة والبيت وقد أجيب عن الآية
الثانية أيضا بأن سواه عطف على الجملة الأولى لا الثانية وأجاب ابن عصفور عن البيت
بأن المراد أن الجد أتاه السؤدد من قبل الأب والأب من قبل الابن كما قال ابن الرومي
قالوا أبو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان وكم أب قد علا
بابن ذرى حسب كما علت برسول الله عدنان وأما المهلة فزعم الفراء أنها قد
تتخلف بدليل قولك أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب لأن ثم في ذلك
لترتيب الإخبار ولا تراخي بين الإخبارين وجعل منه ابن مالك ثم آتينا موسى الكتاب
الآية وقد مر البحث في ذلك والظاهر أنها واقعة موقع الفاء كهز الرديني تحت
العجاج جرى في الأنابيب ثم اضطرب إذ الهز متى جرى في أنابيب الرمح يعقبه اضطرابه
ولم يتراخ عنه **مسئلة** أجرى الكوفيون ثم مجرى الفاء والواو في جواز نصب المضارع
المقرون بها بعد فعل الشرط واستدل لهم بقراءة الحسن ومن يخرج من بيته
مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله بنصب يدركه وأجراها
ابن مالك مجراهما بعد الطلب وأجاز في قوله عليه الصلوة والسلام لا يبولن أحدكم في الماء
الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه ثلثة أوجه الرفع بتقدير ثم هو يغتسل وبه جاءت
الرواية والجزم بالعطف على موضع فعل النهي والنصب قال بإعطاء ثم حكم واو الجمع
فتوهم تلميذه الإمام أبو زكريا النووي رحمه الله أن المراد إعطاؤها حكمها في
إفادة معنى الجمع فقال لا يجوز النصب لأنه يقتضي أن المنهي عنه الجمع بينهما دون إفراد
أحدهما وهذا لم يقله أحد بل البول منهي عنه سواء أراد الاغتسال فيه أو منه أم لا
انتهى وإنما أراد ابن مالك إعطاؤها حكمها في النصب لا في المعية أيضا ثم ما أورده
إنما جاء من قبل المفهوم لا المنطوق وقد قام دليل آخر على عدم إرادته ونظيره إجازة

الزجاج والزمخشري في ﴿ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق﴾ كون تكتموا مجزوما وكونه منصوبا مع أن النصب معناه النهي عن الجمع **تنبيه** قال الطبري في قوله تعالى ﴿أثم إذا ما وقع آمنتم به﴾ معناه أهنالك وليست ثم التي تأتي للعطف انتهى وهذا وهم اشتبه عليه ثُمّ المضمومة الثاء بالمفتوحتها **ثَمّ** بالفتح اسم يشار به إلى المكان البعيد نحو ﴿وأزلفنا ثم الآخرين﴾ وهو ظرف لا ينصرف فلذلك غلط من أعربه مفعولا لرأيت في قوله تعالى ﴿وإذا رأيت ثم رأيت﴾ ولا تتقدمه حرف التنبيه ولا يتأخر عنه كاف الخطاب

حرف الجيم

جَيرِ بالكسر على أصل التقاء الساكنين كأمسِ وبالفتح للتخفيف كأينَ وكيفَ حرف جواب بمعنى نعم لا اسم بمعنى حقا فيكون مصدرا ولا بمعنى أبدا فيكون ظرفا وإلا لأعربت ودخلت عليها أل ولم تؤكد أجل في قوله أجل جير إن كانت رواء أسافله ولا قوبل بها لا في قوله إذا تقول لا ابنة العجير تصدق لا إذا تقول جير وقائلة أسيئت فقلت جير أسيئ إنني من ذاك إنه وتخرّج على وجهين أحدهما أن الأصل جير إنّ بتأكيد جير بإنّ التي بمعنى نعم ثم حذفت همزة إنّ وخففت الثاني أن يكون شبه آخر النصف بآخر البيت فنونه تنوين الترنم وهو غير مختص بالاسم ووصل بنية الوقف **جَلَلْ** حرف بمعنى نعم حكاه الزجاج في كتاب الشجرة

حرف الحاء

حاشى على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون فعلا متعديا متصرفا تقول حاشيته بمعنى استثنيته ومنه الحديث أنه عليه السلام قال أسامة أحب الناس إليّ ما حاشى فاطمة ما نافية والمعنى أنه عليه السلام لم يستثن فاطمة وتوهم ابن مالك أنها ما المصدرية وحاشا الاستثنائية بناء على أنه من كلامه عليه السلام فاستدل به على أنه قد يقال قام القوم ما حاشى زيدا كما قال رأيت الناس ما حاشى قريشا وإنا نحن أفضلهم فعالا ويرده أن في معجم الطبراني ما حاشى فاطمة ولا غيرها ودليل تصرفه قوله ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحد وتوهم المبرد أن هذا مضارع حاشى التي يستثنى بها وإنما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية قالوا والمعنى في الآية جانب يوسف المعصية لأجل الله ولا يتأتى مثل هذا التأويل في حاشى لله بالتنوين كما يقال رعيا لك

تنزيها لله وعلى هذه قراءة ابن مسعود حاشا الله كمعاذ الله وليس جارا ومجرورا كما توهم ابن عطية لأنها إنما تجر في الاستثناء ولتنوينها في القراءة الأخرى ولدخولها على اللام في قراءة السبعة والجار لا يدخل على الجار وإنما ترك التنوين في قراءتهم لبناء حاشى لشبهها بحاشى الحرفية وزعم بعضهم أنها اسم فعل معناها أتبرأ أو برئت وحامله على ذلك بناؤها ويرده إعرابها في بعض اللغات

الثالث أن تكون للاستثناء فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائما بمنزلة إلا لكنها تجر المستثنى وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى إلا وسمع اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشى الشيطان وأبا الأصبغ وقال حاشى أبي ثوبان إن به ضنا على الملحاة والشتم ويروى أيضا حاشى أبا ثوبان ويحتمل أن يكون رواية الألف على لغة من قال إن أباها وأبا أباها وفاعل حاشى ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها أو اسم فاعله أو البعض المفهوم من الاسم العام فإذا قيل قام القوم حاشى زيدا فالمعنى جانب هو أي قيامهم أو القائم منهم أو بعضهم زيدا

حتى حرف يأتي لأحد ثلاثة معان انتهاء الغاية وهو الغالب والتعليل وبمعنى إلا في الاستثناء وهذا أقلها وقل من يذكره وتستعمل على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون حرفا جارا بمنزلة إلى في المعنى والعمل ولكنها تخالفها في ثلاثة أمور أحدها أن لمخفوضها شرطين أحدهما عام وهو أن يكون ظاهرا لا مضمرا خلافا للكوفيين والمبرد فأما قوله أتت حتاك تقصد كل فج ترجي منك أنها لا تخيب فضرورة واختلف في علة المنع فقيل هي أن مجرورها لا يكون إلا بعضا لما قبلها أو كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل ويرده أنه قد يكون ضميرا حاضرا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم وغير الكل كقولك زيد ضربت القوم حتاه وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة ويرده أنها لو دخلت عليه لقيل في العاطفة قاموا حتى أنت وأكرمتهم حتى إياك بالفصل لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله وفي الخافضة حتاك بالوصل كما في البيت وحينئذ فلا التباس ونظيره أنهم يقولون في توكيد ضمير المنصوب رأيتك أنت وفي البدل منه رأيتك إياك فلم يحصل لبس وقيل لو دخلت عليه قلبت

حاشى كلمة يستثنى بها وقد تكون حرفا وقد تكون فعلا فإن جعلتها فعلا نصبت بها فقلت ضربتهم حاشا زيدا وإن جعلتها حرفا خفضت بها وقال سيبويه حاشى لا تكون إلا حرفا جر لأنها لو كانت فعلا لجاز أن تكون صلة كما يجوز ذلك في خلا فلما امتنعت أن يقال ما حاشا ... صحاح

انتهاءً كما في البرهي عن الي فلا يحتمل ذلك والشرط الثاني خاص بالمسبوق
بذي اجزاء وهو ان يكون المجرور آخرا نحو اكلت السمكة حتى راسها او ملاقيا لآخر جزء
نحو سلام هي حتى مطلع الفجر ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها او نصفها كذا قال المغاربة
وغيرهم وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري واعترض عليه بقوله عينت ليلة
فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يؤوسا وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فما زلت
في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به الثالث انها اذا لم يكن معها
قرينة تقتضي دخول ما بعدها كما في قوله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى
نعله القاها او عدم دخوله كما في قوله سقى الحيا الارض حتى امكن عزيت لهم فلا زال
عنها الخير مجدودا حمل على الدخول ويحكم في مثل ذلك لما بعد الى بعدم الدخول
حملا على الغالب في البابين هذا هو الصحيح في البابين وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي
انه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كذلك بل الخلاف فيها مشهور وانما
الاتفاق في حتى العاطفة لا الخافضة والفرق ان العاطفة بمنزلة الواو والثالث
ان كلا منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح للآخر فمما انفردت به الى انه يجوز كتبت الى زيد
وانا الى عمرو اي هو غايتي كما جاء في الحديث انا بك واليك وسرت من البصرة الى
الكوفة ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو وحتى الكوفة اما الاولان فلان حتى
موضوعة لافادة تقضي الفعل قبلها شيئا فشيئا الى الغاية والى ليست كذلك واما
الثالث فلضعف حتى في الغاية فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية ومما انفردت به حتى انه
يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو سرت حتى ادخلها وذلك بتقدير حتى ان
ادخلها وان المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض بحتى ولا يجوز سرت الى ادخلها
وانما قلنا ان النصب بعد حتى بان مضمرة لا بنفس حتى كما يقول الكوفيون لان
حتى قد ثبت انها تخفض الاسماء وما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذا العكس
ولحتى الداخلة على المضارع المنصوب ثلثة معان مرادفة الى نحو حتى يرجع
الينا موسى ومرادفة كي التعليلية نحو ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم هم
الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا وقولك اسلم
حتى تدخل الجنة ويحتملهما فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء ومرادفة الا في الاستثناء
وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم والله لا افعل الا ان تفعل المعنى حتى

ان تفعل وصرح به ابن هشام الخضراوي وابن مالك ونقله ابو البقاء عن بعضهم
في وما يعلمان من احد حتى يقولا والظاهر في هذه الآية خلافه وان المراد
معنى الغاية نعم هو ظاهر فيما انشده ابن مالك من قوله ليس العطاء من الفضول
سماحة حتى تجود وما لديك قليل وفي قوله والله لا يذهب شيخي باطلا حتى ابير
مالكا وكاهلا لان ما بعدهما ليس غاية لما قبلهما ولا مسببا عنه وجعل ابن هشام
من ذلك الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه
او ينصرانه اذ زمن الميلاد لا يتطاول فتكون حتى فيه للغاية ولا كونه يولد على
الفطرة علة لليهودية والنصرانية فتكون فيه للتعليل ولك ان تخرجه على ان
فيه حذفا اي يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون ولا ينتصب الفعل بعد
حتى الا اذا كان مستقبلا ثم ان كان استقباله بالنظر الى زمن التكلم فالنصب واجب
نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وان كان بالنسبة الى ما قبلها
خاصة فالوجهان نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول الآية فان قولهم انما هو مستقبل بالنظر
الى الزلزال لا بالنظر الى زمن قص ذلك علينا وكذلك لا يرتفع الفعل بعد حتى الا
اذا كان حالا ثم ان كانت حاليته بالنسبة الى زمن التكلم فالرفع واجب كقولك
سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك وانت في حالة الدخول وان كانت حاليته
~~بالنسبة الى زمن التكلم فالرفع واجب~~ ليست حقيقية بل كانت محكية رفع
وجاز نصبه اذا لم تقدر الحكاية نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول قراءة نافع بالرفع
بتقدير حتى حالتهم حينئذ ان الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا واعلم
انه لا يرتفع الفعل بعد حتى الا بثلثة شروط احدها ان يكون حالا او مؤولا بالحال
كالمثالين والثاني ان يكون مسببا عما قبلها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس ولا ما سرت
حتى ادخلها وهل سرت حتى تدخلها اما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب
عن السير واما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير واما الثالث
فلان السبب لم يتحقق وجوده ويجوز ايهم سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى
تدخلها لان السير محقق وانما الشك في عين الفاعل وفي عين الزمان واجاز الاخفش
الرفع بعد النفي على ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفي على الكلام

ای اهلک

فالوجهان

بأسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وإنما منعه إذا كان السير مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك والثالث أن يكون فضلة فلا يصح في نحو سيري حتى أدخلها لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر ولا في نحو كان سيري حتى أدخلها إن قدرت كان ناقصة وإن قدرتها تامة أو قلت سيري أمس حتى أدخلها جاز الرفع إلا إن علقت أمس بنفس السير لا باستقرار محذوف

الثاني من أوجه حتى أن تكون عاطفة بمنزلة الواو إلا أن بينهما فرقا من ثلاثة أوجه أحدها أن لمعطوف حتى ثلاثة شروط أحدها أن يكون ظاهرا لا مضمرا كما أن ذلك شرط مجرورها ذكره ابن هشام الخضراوي ولم أقف لغيره والثاني أن يكون إما بعضا من جمع قبلها كقدم الحاج حتى المشاة أو جزءا من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو كجزء نحو أعجبتني الجارية حتى حديثها ويمتنع أن تقول حتى ولدها والذي يضبط ذلك أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع ولهذا لا يجوز ضربت الرجلين حتى أفضلهما وإنما جاز حتى نعله ألقاها لأن ألقى الصحيفة والزاد في معنى ما يثقله والثالث أن يكون غاية لما قبلها إما في زيادة أو نقص فالأول نحو مات الناس حتى الأنبياء والثاني نحو زارك الناس حتى الحجامون وقد اجتمعا في قوله قهرناكم حتى الكماة فأنتم تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا الفرق الثاني أنها لا تعطف الجمل وذلك لأن شرط معطوفها أن يكون جزءا مما قبلها أو كجزء منه كما قدمنا ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات هذا هو الصحيح وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس سريت بهم حتى تكل مطيهم فيمن رفع تكل أن جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت بهم الثالث أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الخافض فرقا بينها وبين الجارة فتقول مررت بالقوم حتى بزيد ذكر ذلك ابن الخباز وأطلقه وقيده ابن مالك بأن لا يتعين كونها للعطف نحو عجبت من القوم حتى بنيهم وقوله جود يمناك فاض في الخلق حتى بائس دان بالإساءة دينا وهو حسن ورده أبو حيان وقال المثال يحتمل الجارة إذ لا يشترط في تالي الجارة أن يكون بعضا أو كبعض بخلاف العاطفة ولهذا امتنع أعجبتني الجارية حتى ولدها

قال وهي

قال وهي في البيت محتملة انتهى وأقول إن شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورها بعضا أو كبعض وقد ذكر ابن مالك في باب حروف الجر وأقره أبو حيان عليه ولا يلزم من امتناع أعجبتني الجارية حتى ابنها امتناع عجبت من القوم حتى بنيهم لأن اسم القوم يشمل أبناءهم واسم الجارية لا يشمل ابنها ويظهر لي أن الذي لحظه ابن مالك أن الموضع الذي يصح أن تحل فيه إلى محل حتى العاطفة فهي فيه محتملة للجارة فيحتاج حينئذ إلى إعادة الجار عند قصد العطف نحو اعتكفت في الشهر حتى في آخره بخلاف المثال والبيت السابقين وزعم ابن عصفور أن إعادة الجار مع حتى أحسن ولم يجعلها واجبة تنبيه العطف بحتى قليل وأهل الكوفة ينكرونه البتة ويحملون نحو جاء القوم حتى أبوك ومررت بهم حتى أبيك على أن حتى فيه ابتدائية وأن ما بعدها على إضمار عامل

الثالث من أوجه حتى أن تكون حرف ابتداء أي حرفا تبتدأ بعده الجمل أي تستأنف فتدخل على الجملة الاسمية كقول جرير فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل وقول الفرزدق فواعجبا حتى كليب تسبني كأن أباها نهشل أو مجاشع ولا بد من تقدير محذوف قبل حتى في هذا البيت يكون ما بعد حتى غاية له أي فواعجبا يسبني الناس حتى كليب تسبني وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقراءة نافع رحمه الله حتى يقول الرسول وكقول حسان يغشون حتى ما تهر كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل وعلى الفعلية التي فعلها ماض نحو حتى عفوا وقالوا وزعم ابن مالك أن حتى هذه جارة وأن بعدها أن مضمرة ولا أعرف له في ذلك سلفا وفيه تكلف إضمار من غير ضرورة وكذا قال في الداخلة على إذا في نحو حتى إذا فشلتم إنها الجارة وأن إذا في موضع جر بها وهذه المقالة سبقه إليها الأخفش وغيره والجمهور على خلافها وأنها حرف ابتداء وأن إذا في موضع نصب بشرطها أو جوابها والجواب في الآية محذوف أي امتحنتم أو انقسمتم قسمين بدليل منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة ونظيره حذف جواب لما في قوله تعالى فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك وأما قول ابن مالك إن فمنهم مقتصد هو الجواب فمبني على صحة مجيء جواب لما مقرونا بالفاء ولم

ولم يثبت وزعم بعضهم أن الجواب في الآية الأولى مذكور وهو عصيتم أو صرفكم
وهذا مبني على زيادة الواو وثم ولم يثبت ذلك وإذا دخلت حتى الابتدائية على
الجملتين الاسمية والفعلية في قولهم سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن
بأرسان فيمن رواه برفع تكل والمعنى حتى كلت ولكنه جاء على حكاية الحال
الماضية كقولك رأيت زيدا أمس وهو راكب وأما من نصب فهي حتى الجارة كما
قدمنا ولا بد على النصب من تقدير زمن مضاف أي إلى زمان كلال مطيهم وقد يكون
الموضع صالحا للأقسام الثلاثة كقولك أكلت السمكة حتى رأسها فلك أن تخفض
على معنى إلى وأن تنصب على معنى الواو وأن ترفع على الابتداء وقد روي بالأوجه
الثلاثة قوله عممتهم بالندى حتى غواتهم فكنت مالك ذي غي وذي رشد وقوله
حتى نعله ألقاها إلا أن بينهما فرقا من وجهين أحدهما أن الرفع في البيت الأول
شاذ لكون الخبر غير مذكور ففي الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وهذا قول
البصريين وأوجبوا إذا قلت حتى رأسها بالرفع أن تقول مأكول والثاني أن النصب
في البيت الثاني من وجهين أحدهما العطف والثاني إضمار العامل على شريطة
التفسير وفي البيت الأول من وجه واحد وإذا قلت قام القوم حتى زيد قام
جاز الرفع والخفض دون النصب وكان لك في الرفع أوجه أحدها الابتداء
والثاني العطف والثالث إضمار الفعل والجملة التي بعده خبر على الأول ومؤكدة
على الثاني كما أنها كذلك مع الخفض وأما على الثالث فتكون الجملة مفسرة وزعم
بعض المغاربة أنه لا يجوز ضربت القوم حتى زيد ضربته بالخفض ولا بالعطف بل
بالرفع أو بالنصب بإضمار فعل لأنه يمتنع جعل ضربته توكيدا لضربت القوم فإن
وإنما جاز الخفض في حتى نعله لأن ضمير ألقاها للصحيفة ولا يجوز على هذا الوجه
أن يقدر أنه للنعل ولا محل للجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية خلافا للزجاج وابن
درستويه زعما أنها في محل جر بحتى ويرده أن حروف الجر لا تعلق عن العمل
وإنما تدخل على المفردات أو ما في تأويل المفردات وأنهم إذا أوقعوا بعدها إن
كسروها فقالوا مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه والقاعدة أن حرف الجر إذا دخل
على أن فتحت همزتها نحو ذلك بأن الله هو الحق **حيث** وطيء تقول حوث وفي الثاء

فيهما

حيث

وقد تجيء حيث ظرف زمان كما في قوله تعالى وامضوا حيث تؤمرون على قول
أي وامضوا في وقت تؤمرون بالمضي فيه إشارة إلى ما في قوله فاسر بأهلك بقطع
من الليل وكأنشد أبو علي في هذا الطرفة للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه

كأنه قال مدة حياته

وشغله

كذا ذكر التنوخي في شرح الحاوي

فيها الضم تشبيها بالغايات لأن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة لأن أثرها وهو الجر
لا يظهر والكسر على أصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف ومن العرب من يعرب
حيث وقراءة من قرأ من حيث لا يعلمون بالكسر تحتملها وتحتمل لغة البناء على
الكسر وهي للمكان اتفاقا قال الأخفش وقد ترد للزمان والغالب كونها في محل
نصب على الظرفية أو خفض بمن وقد تخفض بغيرها كقوله لدى حيث ألقت
رحلها أم قشعم وقد تقع مفعولا وفاقا للفارسي وحمل عليه الله أعلم حيث يجعل
إذ المعنى أنه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا في المكان
وناصبها يعلم محذوفا مدلولا عليه بأعلم لا بأعلم نفسه لأن أفعل التفضيل لا ينصب
المفعول به فإن أولته بعالم جاز أن ينصبه في رأي بعضهم وإضافتها إلى الفعلية
أكثر ومن ثم ترجح النصب في نحو جلست حيث زيدا أراه وتلزم حيث الإضافة
إلى الجملة اسمية كانت أو فعلية ولم تقع اسمها لأن خلافا لابن مالك ولا دليل له في
قوله إن حيث استقر من أنت راعيه حمى فيه عزة وأمان لجواز تقدير حيث
خبرا أو حمى اسما فإن قيل يؤدي إلى جعل المكان حالا في المكان قلنا هو
نظير قولك إن في مكة دار زيد ونظيره في الزمان إن في يوم الجمعة ساعة
الإجابة وندرت إضافتها إلى المفرد كقوله ببيض المواضي حيث لي العمائم
والكسائي يقيسه وأندر من ذلك إضافتها إلى جملة محذوفة كقوله إذا ريدة من
حيث ما نفحت له أتاه برياها خليل يواصله أي إذا ريدة نفحت له من حيث هبت
وذلك لأن ريدة فاعل لمحذوف يفسره نفحت فلو كانت نفحت مضافا إليه لزم
بطلان التفسير إذ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا يفسر عاملا فيه قال
أبو الفتح في كتاب التمام ومن أضاف حيث إلى المفرد أعربها انتهى ورأيت بخط
الضابطين أما ترى حيث سهيل طالعا بفتح ثاء حيث وخفض سهيل وحيث
بالضم وسهيل بالرفع أي موجود فحذف الخبر وإذا اتصلت بها ما الكافة ضمنت
معنى الشرط وجزمت الفعلين كقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في
غابر الأزمان **حرف الخاء المعجمة** **خلا** على وجهين أحدهما أن يكون
حرفا جارا للمستثنى ثم قيل موضعها نصب على تمام الكلام وقيل تتعلق بما قبلها

اصطلح أن ينصب أفعل التفضيل مفعولا به

أي نفحت

وهذا البيت دليل عندي على خلا مجيئها للزمان

من فعلٍ أو شبهه على قاعدة أحرف الجر، والصواب عندي الأول لأنها لا تعدّي
الفعل إلى الأسماء أي لا توصل معناها إليها بل تزيل معناها عنها فأشبهت في عدم التعدية
الحروف الزائدة ولأنها بمنزلة إلّا وهي غير متعلقة، والثاني أن تكون فعلًا متعديًا ناصبًا
لما بعدها على الحد المذكور في فاعل حاشى كقولك قاموا خلا زيدًا، وإن شئت
خفضت إلّا في نحو قول لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل، وذلك لأن ما هذه مصدرية
فدخولها يعيّن الفعلية، وموضع ما خلا نصب، فقال السيرافي على الحال كما يقع المصدر
الصريح في نحو أرسلها العراك، وقيل على الظرف على نيابتها وصلتها عن الوقت
ومعنى قاموا ما خلا زيدًا على الأول قاموا خالين عن زيد، وعلى الثاني قاموا
وقت خلوّهم عن زيد، وقال ابن خروف على الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير زيد
وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني أنه قد يجوز الجر على
تقدير ما زائدة، فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد لأن ما لا تزاد قبل الجار والمجرور
بل بعده نحو عمّا قليل، فبما رحمة، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث
لا يقاس عليه. **حرف الراء** رُبَّ حرف جر خلافًا للكوفيين في دعوى اسميته، وقولهم
إنه أخبر عنه في قوله: إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عارًا عليك ورُبّ قتلٍ عارُ، ممنوع
بل عار خبر لمحذوف والجملة صفة للمجرور أو خبر للمجرور إذ هو في موضع مبتدأ كما سيأتي
وليس معناه التقليل دائمًا خلافًا للأكثرين، ولا التكثير دائمًا خلافًا لابن درستويه وجماعة
بل يرد للتكثير كثيرًا وللتقليل قليلًا، فمن الأول: ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين
وفي الحديث يا رُبّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة، وسمع أعرابي يقول بعد
انقضاء رمضان: يا رُبّ صائمه لن يصومه، ويا رُبّ قائمه لن يقومه، وهو مما
يتمسك به الكسائي على إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي، وقال الشاعر: فيا رُبّ يوم
قد لهوت وليلة بآنسة كأنها خط تمثال، وقال آخر: ربما أوفيت في علم ترفعن
ثوبي شمالات، ووجه الدليل أن الآية والحديث والمثال مسوقة للتخويف
والبيتين مسوقان للافتخار، ولا يناسب واحدًا منهما التقليل، ومن الثاني قول
أبي طالب: وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للأرامل، يريد النبي صلى الله عليه
وقول الآخر: ألا رُبّ مولود وليس له أب وذي ولد لم يلده أبوان، وذي شامة

رُبَّ

غرّاء في حرّ وجهه مجلّلة لا تنقضي لأوان، ويكمل في سبع وخمس شبابه ويهرم في
سبع معًا وثمان، أراد عيسى وآدم عليهما السلام والقمر، ونظير رُبّ في إفادة التكثير
كم الخبرية، وفي إفادته تارة وإفادة التقليل أخرى قد على ما سيأتي إن شاء الله تعالى
في حرف القاف، وصيغ التصغير تقول جُبيل ورُجيل فيكون للتقليل، وقال: فويق جبيل
شامخ لن تناله بقنته حتى تكلّ وتعملا، وقال لبيد رضي الله عنه: وكل أناس سوف تدخل بينهم
دويهية تصفرّ منها الأنامل، إلا أن الغالب في قد والتصغير إفادتهما التقليل ورُبّ
بالعكس. وتنفرد رُبّ بوجوب تصديرها ووجوب تنكير مجرورها ونعته إن كان
ظاهرًا وإفراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميرًا، وغلبة حذف معدّاها
ومضيّه وإعمالها محذوفة بعد الفاء كثيرًا وبعد الواو أكثر وبعد بل قليلًا وبدونهن أقل
كقوله: فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع، وقوله: وأبيض يستسقى الغمام بوجهه، وقوله: بل بلدٍ ذي
صُعُد وآكام، وقوله: رسم دار وقفت في طلله، وبأنها زائدة في الإعراب دون المعنى
فمحل مجرورها في نحو رُبّ رجل صالح عندي رفع على الابتدائية، وفي نحو رُبّ
رجل صالح لقيت نصب على المفعولية، وفي نحو رُبّ رجل صالح لقيته رفع أو نصب
كما في قولك هذا لقيته، ويجوز مراعاة محله كثيرًا وإن لم يجز نحو مررت بزيد وعمرًا
إلا قليلًا، قال: وسِنٍّ كسُنّيق سناءً وسُنّمًا ذعرت بمدلاج الهجير نهوض، فعطف سُنّمًا
على محل سِنّ، والمعنى ذعرت بهذا الفرس ثورًا وبقرة عظيمة. وزعم الزجاج
وموافقوه أن مجرورها لا يكون إلا في محل نصب، والصواب ما قدمناه. وإذا زيدت
ما بعدها فالغالب أن تكفّها عن العمل وأن تهيّئها للدخول على الجمل الفعلية وأن
يكون الفعل ماضيًا لفظًا ومعنى كقوله: ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات
ومن إعمالها قوله: ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء، ومن دخولها على
الاسمية قول أبي دؤاد: ربما الجامل المؤبل فيهم، وقيل لا تدخل المكفوفة على
الاسمية أصلًا، وأن ما في البيت نكرة موصوفة والجامل خبر لمحذوف والجملة صفة
لما، ومن دخولها على الفعل المستقبل ربما يود الذين كفروا، وقيل هو مؤول بالماضي
على حد قوله تعالى ونفخ في الصور، وفيه تكلف لاقتضائه أن الفعل المستقبل عبّر به عن
ماضٍ متجوّز به عن المستقبل، والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله: فإن أهلك فرُبّ فتى

سيبكي أبي مهذب رخص البنان وقوله يا رب قائلة غدا يا لهف أم معاويه وفي
رب ست عشرة لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف والأوجه الأربعة
مع تاء التأنيث ساكنة أو محركة ومع التجرد منها فهذه اثنتا عشرة والضم والفتح مع إسكان
الباء وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف

حرف السين المهملة

السين المفردة حرف يختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال وينزل منه منزلة
الجزء ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به وليس مقتطعا من سوف خلافا للكوفيين ولا مدة
الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافا للبصريين ومعنى قول المعربين فيها حرف
تنفيس حرف توسيع وذلك أنها تقلب المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن
الواسع وهو الاستقبال وأوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره حرف استقبال
وزعم بعضهم أنها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال ذكر ذلك في قوله تعالى ستجدون آخرين
الآية واستدل عليه بقوله تعالى سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم مدعيا
أن ذلك إنما نزل بعد قولهم ما ولاهم قال فجاءت السين إعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال
انتهى وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويون وما استند إليه من أنها نزلت بعد قولهم
غير موافق عليه قال الزمخشري فإن قلت أي فائدة في الإخبار بقولهم قبل وقوعه
قلت فائدته أن المفاجأة للمكروه أشد والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب
إذا وقع انتهى ثم لو سلم فالاستمرار إنما استفيد من المضارع كما تقول فلان يقري
الضيف ويصنع الجميل تريد أن ذلك دأبه والسين مفيدة للاستقبال إذ الاستمرار
إنما يكون في المستقبل **سوف** مرادفة للسين أو أوسع منها على الخلاف وكأن
القائل بذلك نظر إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس بمطرد ويقال فيها سف
بحذف الوسط وسو بحذف الأخير وسي بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف حكاها
صاحب المحكم وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى
وبأنها قد تفصل بالفعل الملغى كقوله وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل
حصن أم نساء **سي** من لا سيما اسم بمنزلة مثل وزنا ومعنى وعينه في الأصل
واو وتثنيته في الأصل سيان وتستغني حينئذ عن الإضافة كما استغنت
عنها مثل في قوله والشر بالشر عند الله مثلان واستغنوا بتثنيته عن تثنية سوا

فلم يقولوا

سوف

سي

فلم يقولوا سواءان إلا شاذا فيا رب إن لم تقسم الحب بيننا سواءين فاجعلني على حبها
جلدا وتشديد يائه ودخول لا عليه ودخول الواو على لا واجب قال ثعلب من
استعمله على خلاف ما جاء في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل فهو مخطئ انتهى وذكر غيره
أنه قد يخفف وقد تحذف الواو كقوله فه بالعقود وبالأيمان لا سيما عقد وفاء به من
أعظم القرب وهو عند الفارسي نصب على الحال فإذا قيل قاموا لا سيما زيد فالناصب
قام ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو ولوجب تكرار لا كما تقول رأيت زيدا لا مثل
عمرو ولا مثل خالد ويجوز في الاسم الذي بعدها الجر
والرفع مطلقا والنصب أيضا إذا كان نكرة وقد روي بهن ولا سيما يوم فالجر على
الإضافة وما زائدة بينهما مثلها في أيما الأجلين والرفع على أنه خبر لمحذوف وما
موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة والتقدير ولا مثل الذي هو يوم ولا مثل شيء
هو يوم وعلى الوجهين ففتحة سي إعراب لأنه مضاف والنصب على التمييز كما يقع
التمييز بعد مثل في نحو ولو جئنا بمثله مددا وما كافة عن الإضافة والفتحة بناء مثلها
في لا رجل **سواء** تكون بمعنى مستو فتقصر مع الكسر نحو مكانا سوى وتمد مع الفتح
نحو مررت برجل سواء والعدم وبمعنى الوسط وبمعنى التام فتمد فيهما مع الفتح
نحو قوله تعالى في سواء الجحيم وقولك هذا درهم سواء وبمعنى مكان أو غير على خلاف
في ذلك فتمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر ويقع هذا صفة
واستثناء كما يقع غير وهو عند الزجاج وعند ابن مالك كغير في المعنى والتصرف فتقول
جاءني سواؤك بالرفع على الفاعلية ورأيت سواءك بالنصب على المفعولية وما
جاءني أحد سواؤك بالرفع والنصب وهو الأرجح وعند سيبويه والجمهور أنها ظرف
مكان ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة وعند الكوفيين وجماعة أنها ترد
بالوجهين ورد على من نفى ظرفيتها بوقوعها صلة قالوا جاء الذي سواك وأجيب
بتقدير سوا خبرا لهو محذوفا أو حالا لثبت مضمرا كما قالوا لا أفعله ما أن حراء
مكانه وبالمنع الخبرية قولهم سواءك بالمد والفتح لجواز أن يقال إنها بنيت لإضافتها
إلى المبني كما في غير

حرف العين المهملة

عدا مثل خلا فيما ذكرنا من
القسمين وفي حكمها مع ما والخلاف في ذلك ولم يحفظ سيبويه فيها إلا الفعلية

على

سواء

علي وجهين احدهما ان تكون حرفا وخالف في ذلك جماعة فزعموا انها لا تكون الا اسما
ونسبوه لسيبويه واما قوله تحن وتندب من صبابة واخفي الذي لولا الاسي
لقضاني اي تقضي على تحدثت وجعل مجرورها مفعولا وقد حمل الاخفش على
ذلك ولكن لا تواعدوهن سرا اي على سر اي النكاح وكذلك لاقعدن لهم صراطك
اي على صراطك والثاني انهم يقولون نزلت على الذي نزلت اي عليه كما جاء ويشرب
مما تشربون اي منه ولها تسعة معان احدها الاستعلاء اما على المجرور وهو
الغالب وعليها وعلى الفلك تحملون او على ما يقرب منه نحو او اجد على النار هدى
وقوله وبات على النار الندى والمحلق وقد يكون الاستعلاء معنويا نحو ولهم
على ذنب ونحو فضلنا بعضهم على بعض الثاني المصاحبة كمع نحو واتى المال على
حبه وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم الثالث المجاوزة كعن كقوله
اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها اي عني ويحتمل ان رضي
ضمن معنى عطف وقال الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط وقال في ليلة لا نرى
بها احدا يحكي علينا الا كواكبها اي عنا وقد يقال ضمن يحكي معنى ينم الرابع التعليل
كاللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اي لهدايته اياكم وقوله علام تقول الرمح
يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت الخامس الظرفية كفي نحو
ودخل المدينة على حين غفلة نحو واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان
ويحتمل ان تتلو ضمن معنى تتقول ويكون بمنزلة ولو تقول علينا السادس موافقة
من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون والسابع موافقة الباء نحو حقيق على
ان لا اقول وقد قرا ابي بالباء وقالوا اركب على اسم الله الثامن ان تكون زائدة
للتعويض او لغيره فالاول كقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من
يتكل اي من يتكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن جني
وقيل المراد ان لم يجد يوما شيئا ثم ابتدا مستفهما فقال على من يتكل وكذا قيل
في قوله ولا يؤاتيك فيما ناب من حدث الا اخو ثقة فانظر بمن تثق ان الاصل
فانظر لنفسك ثم استانف الاستفهام وابن جني يقول في ذلك ايضا ان الاصل
فانظر من تثق به فحذف الباء ومجرورها وزاد الباء عوضا وقيل بل تم الكلام

عند

عند ثم ابتدا بمن تثق مستفهما والثاني كقول حميد بن ثور ابى الله الا ان سرحة
مالك على كل افنان العضاه تروق قال ابن مالك وفيه نظر لان راق متعد بمعنى اعجب
ولمعنى زاد وانما المراد تعلو وترتفع التاسع ان تكون للاستدراك والاضراب
كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله وقوله فوالله لا انسى
قتيلا رزيته بجانب قوسي ما بقيت على الارض على انها تعفو الكلوم وانما توكل بالادنى
وان جل ما يمضي على ان العادة نسيان المصائب البعيدة العهد وقوله بكل تداوينا
فلم يشف ما بنا على ان قرب الدار خير من البعد ثم قال على ان قرب الدار ليس
بنافع اذا كان من تهواه ليس بذي ود ابطل بعلى الاولى عموم قوله لم يشف ما بنا فقال
بلى ان فيه شفاء ثم ابطل بالثانية قوله على ان قرب الدار خير من البعد وتعلق هذه
بما قبلها عند من قال به كتعلق حاشا بما قبلها الا انها اوصلت معناها الى ما بعدها على جهة
الاضراب والاخراج او هي خبر لمبتدا محذوف اي والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره
ابن الحاجب قال ودل على ذلك ان الجملة الاولى وقعت على غير التحقيق ثم جيء بما هو التحقيق
فيها والثاني من وجهي على ان يكون اسما بمعنى فوق وذلك اذا دخلت عليها من كقوله غدت
من عليه بعد ما تم ظمؤها وزاد الاخفش موضعا آخر وهو ان يكون مجرورها
وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد نحو قوله تعالى امسك عليك زوجك وقول الشاعر
هون عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره
المتصل في غير باب ظن وفقد وعدم لا يقال ضربتني ولا فرحت بي وفيه نظر لانها لو كانت
اسما في هذه المواضع لصح حلول فوق محلها ولانها لو لزمت اسميتها لما ذكر لزم الحكم باسمية
الى في نحو فصرهن اليك واضمم اليك وهزي اليك وهذا كله يتخرج اما على التعلق بمحذوف
كما قيل في اللام في سقيا لك واما على حذف مضاف اي هون على نفسك واضمم الى نفسك
وقد خرج ابن مالك على هذا القول وما اصاحب قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الي هم
فادعى ان الاصل يزيدون انفسهم ثم صار يزيدونهم ثم فصل ضمير الفاعل
للضرورة واخر عن ضمير المفعول وحامله على ذلك ظنه ان الضميرين لمسمى واحد وليس
كذلك فان مراده انه ما يصاحب قوما فيذكر قومه لهم الا ويزيدهم آباء القوم قومه
حبا اليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم والقضية في حماسة ابي تمام والاخفش يخرج

تخريج ذلك على ظاهره كما قيل في قوله: قد بت احرسني وحدي ويمنعني صوت السباع به
يضبحن والهام؛ لان ذلك شعر، ولا على قول ابن الانباري ان الى في قوله تزدد اثما انفتال
انصرفت من اليك كما تقال غدوت من عليك لانه ان كان ثابتا في غاية الشذوذ ولا على قول
ابن عصفور ان اليك في واضمم اليك اغراء والمعنى خذ جناحك اي عصاك لان الى لا تكون
بمعنى خذ عند البصريين ولان الجناح ليس بمعنى العصا الا عند الفراء وشذوذ من
المفسرين. عن على ثلاثة اوجه: احدها ان تكون حرفا جارا وجميع ما ذكر عشرة
معان: احدها المجاوزة ولم يذكر البصريون سواه نحو سافرت عن البلد ورغبت
عن كذا ورميت عن القوس وذكر لها في هذا المثال معنى غير هذا وسياتي. والثاني
البدل نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا وفي الحديث صومي عن امك
والثالث الاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه وقول ذي الاصبع: لاه ابن عمك
لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني اي لله در ابن عمك لا افضلت
في حسب علي ولا انت مالكي فتسوسني وذلك لان المعروف ان يقال افضلت
عليه وقيل في على بابها وتعلقها بحال محذوفة اي منصرفا عن ذكر ربي وحكى
الرماني عن ابي عبيدة ان احببت من احب البعير احبابا اذا برك فلم يثر
فعن متعلقة به باعتبار معناه التضمني ومن قال حنيفها اي اني تثبطت عن
ذكر ربي وعلى هذا فحب الخير مفعول لاجله. والرابع التعليل نحو وما كان
استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة ونحو وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك
ويجوز ان يكون حالا من ضمير تاركي اي ما نتركها صادرين عن قولك وهو راي
الزمخشري وقال في فازلهما الشيطان عنها ان كان الضمير للشجرة فالمعنى
حملهما على الزلة بسببها وحقيقته اصدار الزلة عنها ومثله وما فعلته عن امري
وان كان للجنة فالمعنى نحاهما عنها. والخامس مرادفة بعد نحو عما قليل
ليصبحن نادمين يحرفون الكلم عن مواضعه بدليل ان في مكان آخر من بعد
مواضعه ونحو لتركبن طبقا عن طبق اي حالة بعد حالة وقال ومنهل وردته
عن منهل. والسادس الظرفية كقوله: وآس سراة القوم حيث لقيتهم ولا تك
عن حمل الرباعة وانيا الرباعة نجوم الحمالة قيل ولانها في ذكري والظاهر ان معنى

وني

وني عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه، وونى فيه دخل فيه وفتر. والسابع مرادفة من
نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات بدليل في الاول
اولئك الذين يتقبل عنهم احسن ما عملوا بدليل فتقبل من احدهما ولم يتقبل من
الآخر ربنا تقبل منا. والثامن مرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى والظاهر انها
على حقيقتها وان المعنى وما يصدر قوله عن الهوى. والتاسع الاستعانة قاله
ابن مالك ومثله برميت عن القوس لانهم يقولون ايضا رميت بالقوس
حكاهما الفراء وفيه رد على الحريري في انكاره ان يقال ذلك الا اذا كانت
القوس هي المرمية وحكى ايضا رميت على القوس. العاشر ان تكون زائدة
للتعويض من اخرى محذوفة كقوله: اتجزع ان نفس اتاها حمامها فهلا التي
عن بين جنبيك تدفع. قال ابن جني اراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك فحذفت
عن من اول الموصول وزيدت بعده. **الوجه الثاني** ان تكون حرفا مصدريا
وذلك ان بني تميم يقولون نحو اعجبني ان تفعل عن تفعل قال ذو الرمة:
أعن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم يقال ترسمت
الدار تاملتها وسجم الدمع سال وسجمته العين وكذا يفعلون في ان المشددة
فيقولون اشهد عن محمدا رسول الله وتسمى عنعنة بني تميم. الثالث ان تكون
اسما بمعنى جانب وذلك متعين في ثلاثة مواضع احدها ان يدخل عليها من وهو
كثير كقوله: فلقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي
ويحتمله عندي ثم لآتينهم من بين ايديهم ومن خلفهم وعن ايمانهم وعن
شمائلهم فتقدر معطوفة على مجرور من لا على من ومجرورها ومن الداخلة
على عن زائدة عند ابن مالك ولابتداء الغاية عند غيره قالوا فاذا قيل قعدت عن
يمينه فالمعنى في جانب يمينه وذلك محتمل للملاصقة ولخلافها فان جئت بمن تعين
كون القعود ملاصقا لاول الناحية. والثاني ان يدخل عليها على وذلك
نادر والمحفوظ منه بيت واحد وهو قوله: على عن يميني مرت الطير سنحا
والثالث ان يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد قاله الاخفش
وذلك كقول امرئ القيس: دع عنك نهبا صيح في حجراته وقول ابي نواس

على عن

دع عنك لومي فإن اللوم إغراء، وذلك لأنه لا يؤدي إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل، وقد تقدم الجواب عن هذا. ومما يدل على أنها ليست هنا اسما أنها لا يصح حلول الجانب محلها. **عوض** ظرف لاستغراق المستقبل مثل أبدا إلا أنه مختص بالنفي وهو معرب إن أضيف كقولهم لا أفعله عوض العائضين، مبني إن لم يضف، وبناؤه إما على الضم كقبل أو على الكسر كأمس أو على الفتح كأين، وسمي الزمان عوضا لأنه كلما مضى منه جزء عوضه جزء آخر، وقيل بل لأن الدهر في زعمهم يسلب ويعوض. واختلف في قول الأعشى: رضيعي لبان ثدي أم تحالفا بأسحم داج عوض لا نتفرق، فقيل ظرف لنتفرق، وقال ابن الكلبي قسم وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل بدليل قوله: حلفت بمائرات حول عوض وأنصاب تركن لدى السعير. السعير اسم الصنم كان لعنزة. انتهى. ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه في البيت.

عسى فعل مطلقا لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج وثعلب، ولا حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله: يا أبتا علك أو عساكا، خلافا لسيبويه حكاه عنه السيرافي. ومعناه الترجي في المحبوب والإشفاق في المكروه، وقد اجتمعا في قوله تعالى: وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم. وتستعمل على أوجه: أحدها أن يقال عسى زيد أن يقوم، واختلف في إعرابه على أقوال: أحدها وهو قول الجمهور أنه مثل كان زيد يقوم، واستشكل بأن الخبر في تأويل المصدر والمخبر عنه ذات ولا يكون الحدث عين الذات، فأجيب بأمور: أحدها أنه على تقدير مضاف إما قبل الاسم أي عسى أمر زيد القيام، أو قبل الخبر أي عسى زيد صاحب القيام، ومثله ولكن البر من آمن بالله أي ولكن صاحب البر أو ولكن البر بر من آمن بالله. والثاني أنه من باب زيد عدل وصوم، ومثله وما كان هذا القرآن أن يفترى. والثالث أن أن زائدة لا مصدرية، وليس بشيء لأنها قد نصبت ولأنها لم تسقط إلا قليلا. والقول الثاني أنها فعل متعد بمنزلة قارب معنى وعملا، أو قاصر بمنزلة قرب من أن يفعل وحذف الجار توسعا، وهذا مذهب سيبويه والمبرد. والثالث أنها فعل قاصر بمنزلة قرب، وأن والفعل بدل اشتمال من فاعلها، وهو مذهب

الكوفيين، ويرده أنه يكون حينئذ بدلا لازما يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البدل. والرابع أنها فعل ناقص كما يقول الجمهور، وأن والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون، وأن هذا البدل سد مسد الجزأين كما سد مسد المفعولين في قراءة حمزة: ولا تحسبن الذين كفروا إنما نملي لهم خير بالخطاب، واختاره ابن مالك. الاستعمال الثاني أن تسند إلى أن والفعل فتكون فعلا تاما، هذا هو المفهوم من كلامهم، وقال ابن مالك: عندي أنها ناقصة أبدا ولكن سدت أن وصلتها في هذه الحالة مسد الجزأين كما في أحسب الناس أن يتركوا، إذ لم يقل أحد إن حسب خرجت في ذلك عن أصلها. الثالث والرابع والخامس أن يأتي بعدها المضارع المجرد أو المقرون بالسين أو الاسم المفرد نحو عسى زيد يقوم وعسى زيد سيقوم وعسى زيد قائما. والأول قليل كقوله: عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب. والثالث أقل كقوله: أكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرن إني عسيت صائما. ومنه قولهم في المثل: عسى الغوير أبؤسا، كذا قالوا، والصواب أنهما مما حذف فيه الخبر أي يكون أبؤسا وأكون صائما، لأن في ذلك إبقاء لهما على الاستعمال الأصلي، ولأن المرجو كونه صائما لا نفس الصائم. والثاني نادر جدا كقوله: عسى طيء من طيء بعد هذه ستطفئ غلات الكلى والجوانح. وعسى فيهن فعل ناقص بلا إشكال. والسادس أن يقال عساي وعساك وعساه، وهو قليل، وفيه ثلاثة مذاهب: أحدها أنها أجريت مجرى لعل في نصب الاسم ورفع الخبر كما أجريت لعل مجراها في اقتران خبرها بأن، قاله سيبويه. والثاني أنها باقية على عملها عمل كان ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع، قاله الأخفش، ويرده أمران: أحدهما أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبت في المنفصل نحو ما أنا كأنت ولا أنت كأنا، وأما قوله: يا ابن الزبير طالما عصيكا، فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا لا من إنابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك. والثاني أن الخبر قد ظهر مرفوعا في قوله: فقلت عساها نار كأس وعلها تشكى فآتي نحوها فأعودها. والثالث أنها باقية على إعمالها عمل كان ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبرا وبالعكس

قاله المبرد والفارسي وردّ باستلزامه في نحو قوله يا أبتا علّك أو عساكا الاقتصار على
فعل ومنصوب وثالثها أن يحتجّا بأنّ المنصوب هنا مرفوع في المعنى إذ مُدَّعاهما أنّ
الإعراب قُلب والمعنى بحاله السابع عسى زيدٌ قائمٌ حكاه ثعلب ويتخرّج هذا على أنها
ناقصة وأنّ اسمها ضمير الشأن والجملة الاسمية الخبر **تنبيه** إذا قيل زيد عسى أن
يقوم احتمل نقصان عسى على تقدير تحمّلها الضمير وتمامها على تقدير خلوّها عنه
وإذا قلت عسى أن يقوم زيد احتمل الوجهين أيضا ولكن يكون الإضمار في يقوم لا في
عسى اللهم إلا أن يُقدَّر العاملان تنازعا زيدا فيحتمل الإضمار في عسى على إعمال
الثاني وإذا قلت عسى أن يضرب زيد عمرا فلا يجوز كون زيد اسم عسى لئلا يلزم
الفصل بين صلة أن ومعمولها وهو عمرا بالأجنبي وهو زيد ونظير هذا المثال
قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا **علُ** بلام خفيفة اسم بمعنى فوق
والتزموا فيه أمرين أحدهما استعماله مجرورا بمن والثاني استعماله غير مضاف
فلا يقال أخذته من علِ السطح كما يقال من علوه ومن فوقه وقد وهم في هذا
جماعة منهم الجوهري وابن مالك وأما قوله يا ربّ يوم لي لا أظلّله أرمض
من تحتُ وأضحى من علُه فالهاء للسكت بدليل أنه مبني ولا وجه لبنائه لو كان
مضافا ومتى أريد به المعرفة كان مبنيا على الضم تشبيها بالغايات كما في هذا البيت
إذ المراد فوقيّته نفسه لا فوقية مطلقة والمعنى أنه تصيبه الرمضاء من تحته
وحرّ الشمس من فوقه ومثله قول الآخر يصف فرسا أقبّ من تحتُ عريضٌ من علُ
ومتى أريد به النكرة كان معربا كقوله كجلمود صخر حطّه السيل من علِ إذ المراد
تشبيه الفرس في سرعته بجلمود انحطّ من مكان ما عالٍ لا من علوّ مخصوص
علّ بلام مشدّدة مفتوحة لغة في لعلّ وهي أصلها عند من زعم زيادة اللام
قال لا تهين الفقير علّك أن تركع يوما والدهر قد رفعه وهي بمنزلة عسى في المعنى
وبمنزلة إنّ المشددة في العمل وعقيل يخفضون بها ويجيزون في لامها الفتح تخفيفا والكسر
على أصل التقاء الساكنين ويصحّ النصب في جوابها عند الكوفيين تمسّكا بقراءة حفص لعلّي
أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطّلع بالنصب وقوله على صروف الدهر أو دولاتها
تُدِلننا اللمّة من لمّاتها فتستريح النفس من زفراتها وسيأتي البحث في ذلك

وذكر

وذكر ابن مالك في شرح العمدة أنّ الفعل قد يجزم بعد لعلّ عند سقوط الفاء
وأنشد لعلّ التفاتا منك نحوي مقدّرٌ يمل بك من بعد القساوة للرحم
وهو غريب **عند** اسم للحضور الحسّي نحو فلمّا رآه مستقرّا عنده والمعنوي
نحو قال الذي عنده علم وللقرب كذلك نحو عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى
ونحو وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار وكسر فائها أكثر من ضمّها وفتحها ولا
تقع إلا ظرفا أو مجرورة بمن وقول العامة ذهبت إلى عنده لحن وقول بعض
المولّدين كلّ عند لك عندي لا يساوي نصف عندي قال الحريري لحن وليس
كذلك بل كلّ كلمة ذُكرت مرادا بها لفظها فسائغ أن تتصرّف تصرّف الأسماء
وأن تُعرب وتُحكى أصلها **تنبيهان** الأول قولنا عند اسم للحضور موافق
لعبارة ابن مالك والصواب اسم لمكان الحضور فإنها ظرف لا مصدر وتأتي أيضا
لزمانه نحو الصبر عند الصدمة الأولى وجئتك عند طلوع الشمس الثاني يعاقب عند
كلمتان لدى مطلقا نحو لدى الحناجر لدى الباب وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم
أيّهم يكفل مريم وما كنت لديهم إذ يختصمون ولدن إذا كان المحلّ محلّ ابتداء غاية
نحو جئت من عنده وقد اجتمعتا في آتيناه رحمة من عندنا وعلّمناه من لدنّا علما ولو
جيء بعند فيهما أو بلدن لصحّ ولكن تُرك دفعا للتكرار وإنما حسن تكرار لدى
في وما كنت لديهم لتباعد ما بينهما ولا يصلح لدن هنا لأنه ليس محلّ ابتداء ويفترقن
من وجه ثان وهو أنّ لدن لا تكون إلا فضلة بخلافهما بدليل ولدينا كتاب
ينطق بالحق وعندنا كتاب حفيظ وثالث وهو أنّ جرّهما بمن أكثر من نصبهما حتى
أنها لم تجئ في التنزيل منصوبة وجرّ عند كثير وجرّ لدى ممتنع ورابع وهو أنهما
معربان وهي مبنية في لغة الأكثرين وخامس وهو أنها قد تضاف للجملة كقوله لدن
شبّت حتى شاب سود الذوائب وسادس وهو أنها قد لا تضاف وذلك أنهم
حكوا في غدوة الواقعة بعدها الجرّ بالإضافة والنصب على التمييز والرفع
بإضمار كان تامّة ثم اعلم أنّ عند أمكن من لدى من وجهين أحدهما أنها تكون ظرفا
للأعيان والمعاني تقول هذا القول عندي صواب وعند فلان علم ويمتنع ذلك في
لدى ذكره ابن الشجري في أماليه ومبرمان في حواشيه والثاني أنك تقول عندي مال

وإن كان غائبا ولا تقول لدي مال إلا إذا كان حاضرا قاله الحريري وأبو هلال العسكري
وابن الشجري وزعم المعري أنه لا فرق بين لدي وعند وقول غيره أولى وقد
أغناني هذا البحث عن عقد فصل للدن ولدي في باب اللام

حرف الغين المعجمة

غير اسم ملازم للإضافة في المعنى ويجوز أن يقطع عنها لفظا
إن فهم معناه وتقدمت عليها كلمة ليس وقولهم لا غير لحن ويقال قبضت عشرة
ليس غيرها برفع غير على حذف الخبر أي مقبوضا وبنصبها على إضمار الاسم أيضا و
حذف المضاف لفظا ونية ثبوته كقراءة بعضهم لله الأمر من قبل ومن بعد
بالكسر من غير تنوين أي من قبل الغلب ومن بعده وليس غير بالضم من غير تنوين
وقال المبرد والمتأخرون إنها ضمة بناء لا إعراب وإن غيرا شبهت بالغايات
كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل أن يكون اسما وأن يكون خبرا وقال الأخفش
ضمة إعراب لا بناء لأنه ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت وإنما
هو بمنزلة كل وبعض وعلى هذا فهو الاسم وحذف الخبر وقال ابن خروف
يحتمل الوجهين وليس غيرا بالفتح والتنوين وليس غير بالضم والتنوين وعليهما فالحركة
إعرابية لأن التنوين إما للتمكين فلا يلحق إلا المعربات وإما للتعويض فكأن
المضاف إليه مذكور ولا تتعرف غير بالإضافة لشدة إبهامها وتستعمل غير
المضافة لفظا على وجهين أحدهما وهو الأصل أن تكون صفة للنكرة نحو نعمل
صالحا غير الذي كنا نعمل أو لمعرفة قريبة منها نحو صراط الذين أنعمت عليهم
الآية لأن المعرف الجنسي قريب من النكرة ولأن غيرا إذا وقعت بين ضدين
ضعف إبهامها حتى زعم ابن السراج أنها حينئذ تتعرف ويرده الآية الأولى
والثاني أن تكون استثناء فتعرب بإعراب الاسم التالي إلا في ذلك الكلام فتقول
جاء القوم غير زيد بالنصب وما جاءني أحد غير زيد بالنصب والرفع وقال تعالى
لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر يقرأ برفع غير إما على أنه
صفة للقاعدون لأنهم جنس وإما على أنه استثناء وأبدل على حد ما فعلوه
إلا قليل منهم ويؤيده قراءة النصب وإن صح الوصف في غير المغضوب عليهم
إنما كان لاجتماع أمرين الجنسية والوقوع بين ضدين والثاني مفقود هنا

ولهذا

غير: أي ليس المقبوض غيرها وليس غير بالفتح من غير تنوين على إضمار الاسم صح صح

ولهذا لم يقرأ بالخفض صفة للمؤمنين إلا خارج السبع لأنه لا وجه لها إلا الوصف
وانتصاب غير في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد إلا
عندهم واختاره ابن عصفور وعلى الحالية عند الفارسي واختاره ابن مالك
وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة واختاره ابن الباذش ويجوز بناؤها على
الفتح إذا أضيفت لمبني كقوله لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون
ذات أوقال وقوله لذ بقيس حين يأبى غيره تلفه بحرا مفيضا خيره وذلك في
البيت الأول أقوى لأنه انضم فيه إلى الإبهام والإضافة لمبني تضمن غير معنى إلا

تنبيهان الأول من مشكل التراكيب التي وقعت فيها كلمة غير قول الحكمي
غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن وفيه ثلاثة أعاريب أحدها أن
غير مبتدأ لا خبر له بل لما أضيف إليه مرفوع يغني عن الخبر وذلك لأنه في معنى
النفي والوصف بعده مخفوض لفظا وهو في قوة المرفوع بالابتداء فكأنه قيل
ما مأسوف على زمن ينقضي مصاحبا للهم والحزن فهو نظير ما مضروب
الزيدان والنائب عن الفاعل الظرف قاله ابن الشجري وتبعه ابن مالك
والثاني أن غيرا خبر مقدم والأصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف
عليه ثم قدمت غير وما بعدها ثم حذف زمن دون صفته فعاد الضمير
المجرور بعلى على غير مذكور فأتي بالاسم الظاهر مكانه قاله ابن جني وتبعه
ابن الحاجب فإن قيل فيه حذف الموصوف مع أن الصفة غير مفردة وهو
في مثل هذا ممتنع قلنا ممتنع في النثر وهذا شعر فيجوز فيه كقوله أنا ابن جلا
أي أنا ابن رجل جلا الأمور وقوله ترمي بكفي كان من أرمى البشر أي بكفي رجل
كان والثالث أنه خبر لمحذوف ومأسوف مصدر جاء على مفعول كالمعسور
والميسور والمراد به اسم الفاعل والمعنى أنا غير آسف على زمن هذه صفته
قاله ابن الخشاب وهو ظاهر التعسف **التنبيه الثاني** من أبيات مشكل
المعاني قول حسان رضي الله عنه أتانا فلم نعدل سواه بغيره نبي بدا في
ظلمة الليل هاديا فيقال سواه هو غيره فكأنه قال فلم نعدل غيره بغيره
والجواب أن الهاء في بغيره للسوى فكأنه قال لم نعدل سواه بغير السوى

وغير سواه هو نفسه عليه الصلوة والسلم فالمعنى فلم نعدل سواه به

حرف الفاء

الفاء المفردة حرف مهمل خلافاً لبعض الكوفيين في قولهم انها ناصبة في نحو ما تاتينا فتحدثنا وللمبرد في قوله انها خافضة في نحو فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فيمن جر مثلا والمعطوف والصحيح ان النصب بان مضمرة كما سيأتي وان الجر برب مضمرة كما مر وترد على ثلثة اوجه احدها ان تكون عاطفة وتفيد ثلثة امور احدها الترتيب وهو نوعان معنوي كما في قام زيد فعمرو وذكري وهو عطف مفصل على مجمل نحو فازلهما الشيطان عنها فاخرجهما مما كانا فيه ونحو فقد سألوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة ونحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي الآية ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح راسه ورجليه وقال الفراء لا تفيد الترتيب مطلقا وهذا مع قوله ان الواو تفيد الترتيب غريب واحتج بقوله تعالى اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون واجيب بان المعنى اردنا اهلاكها او بانها للترتيب الذكري وقال الجرمي لا تفيد الفاء الترتيب في البقاع ولا في الامطار بدليل قوله بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا اذا لم يكن بينهما الامكنة الحال وان كانت مدة متطاولة ودخلت البصرة فبغداد اذا لم يقم في البصرة ولا بين البلدين وقال الله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وقيل الفاء في هذه الآية للسببية وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة وقيل تقع الفاء تارة بمعنى ثم ومنه الآية وقوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما فالفاآت في فخلقنا العلقة وفي فخلقنا المضغة وفي فكسونا بمعنى ثم لتراخي معطوفاتها وتارة بمعنى الواو كقوله بين الدخول فحومل وزعم الاصمعي ان الصواب روايته بالواو لانه لا يجوز جلست بين زيد فعمرو واجيب بان التقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل كما يجوز جلست بين العلماء فالزهاد وقال بعض البغداديين الاصل ما بين فحذف ما دون بين كما عكس ذلك من قال يا احسن الناس ما قرنا الى قدم اصله ما بين قرن فحذف بين واقام قرنا

مقامها

فلان كذا وان كان وقوع المطر في وقت واحد الامر الثاني التعقيب ويكون في كل شيء بحسبه الا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن

مقامها ومثله ما بعوضة فما فوقها قال والفاء نائبة عن الى ويحتاج على هذا القول الى ان يقال وصحت اضافة بين الى الدخول لاشتماله على مواضع ولان التقدير بين مواضع الدخول وكون الفاء للغاية بمنزلة الى غريب وقد يستانس له عندي بمجيء عكسه في نحو قوله وانت التي حببت شغبا الى بدا الي واوطاني بلاد سواهما اذ المعنى شغبا فبدا وهما موضعان ويدل على ارادة الترتيب قوله بعده حللت بهذا حلة ثم حلة بهذا فطاب الواديان كلاهما وهذا معنى غريب لم ار من ذكره **والامر الثالث** السببية وذلك غالب في العاطفة جملة او صفة فالاول نحو فوكزه موسى فقضى عليه ونحو فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه والثاني نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم وقد تجيء في ذلك لمجرد الترتيب نحو فراغ الى اهله فجاء بعجل سمين فقربه اليهم ونحو لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك ونحو فاقبلت امرأته في صرة فصكت وجهها ونحو فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا وقال الزمخشري للفاء مع الصفات ثلثة احوال احدها ان تدل على ترتيب معانيها في الوجود كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب اي الذي صبح فغنم فآب والثاني ان تدل على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه نحو قولك خذ الاكمل فالافضل واعمل الاحسن فالاجمل والثالث ان تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك نحو رحم الله المحلقين فالمقصرين انتهى والبيت لابن زيابة يقول يا لهف ابي على الحارث اذ صبح قومي بالغارة فغنم فآب سالما ان لا اكون لقيته فقتلته وذلك لانه يريد يا لهف نفسي والثاني من اوجه الفاء ان تكون رابطة للجواب وذلك حيث لا يصلح لان يكون شرطا وهو منحصر في ست مسائل احدها ان يكون الجواب جملة اسمية نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير ونحو ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم الثانية ان تكون فعلية كالاسمية وهي التي فعلها جامد نحو ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتين ان تبدوا الصدقات فنعما هي ومن يكن الشيطان له قرينا فساء قرينا ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء

الثالثة أن يكون فعلها إنشائياً نحو إن كنتم تحبون الله فاتبعوني ونحو وإن شهدوا
فلا تشهد معهم ونحو قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غوراً فمن يأتيكم بماء معين فيه أمران الاسمية
والإنشاء ونحو إن قام زيد فوالله لأقومن ونحو إن لم يتب زيد فيا خسره رجلاً و
الرابعة أن يكون فعلها ماضياً لفظاً ومعنى إما حقيقة نحو إن يسرق فقد سرق
أخ له من قبل ونحو إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وإن كان
قميصه قد من دبر فكذبت وقد هنا مقدرة وإما مجازاً نحو ومن جاء بالسيئة فكبت
وجوههم في النار نزل هذا الفعل منزلة ما قد وقع الخامسة أن يقترن بحرف استقبال
نحو من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم ونحو وما تفعلوا من خير فلن
تكفروه السادسة أن يقترن بحرف له الصدر كقوله فإن أهلك فذي لهب لظاه
علي يكاد يلتهب التهاباً لما عرفت من أن رب مقدرة وأنها لها الصدر وإنما
دخلت في نحو ومن عاد فينتقم الله منه لتقدير الفعل خبر المحذوف فالجملة اسمية
وقد مر أن إذا الفجائية قد تنوب عن الفاء نحو وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم
إذا هم يقنطون وأن الفاء قد تحذف في الضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله
يشكرها وعن المبرد أنه منع ذلك حتى في الشعر وزعم أن الرواية من يفعل
الخير فالرحمن يشكره وعن الأخفش أن ذلك واقع في النثر الفصيح وأن منه قوله تعالى
إن ترك خيراً الوصية للوالدين وتقدم تأويله وقال ابن مالك يجوز في النثر نادراً
ومنه حديث اللقطة فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها **تنبيه** كما تربط الفاء الجواب
بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط وذلك في نحو الذي يأتيني فله درهم
وبدخولها فهم ما أراده المتكلم من ترتب لزوم الدرهم على الإتيان ولو لم تدخل
احتمل ذلك وغيره وهذه الفاء بمنزلة لام التوطئة في نحو لئن أخرجوا لا يخرجون معهم
في إيذانها بما أراده المتكلم من القسم وقد قرئ بالإثبات والحذف قوله تعالى وما
أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم الثالث أن تكون زائدة دخولها في الكلام
كخروجها وهذا لا يثبته سيبويه وأجاز الأخفش زيادتها في الخبر مطلقاً وحكى
أخوك فوجد وقيد الفراء والأعلم وجماعة الجواز بكون الخبر أمراً أو نهياً فالأمر
كقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم وقوله أرواح مودع أم بكور أنت فانظر
لأي

للجمهور وقرئ

لأي ذاك يصير وحمل عليه الزجاج هذا فليذوقوه والنهي نحو زيد فلا تضربه وقال
ابن برهان تزاد الفاء عند أصحابنا جميعاً كقوله وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي
انتهى ويتأول النحويون قوله خولان فانكح على أن التقدير هذه خولان وقوله
أنت فانظر ثم حذف انظر الأول فبرز ضميره فقيل أنت فانظر والبيت الثالث
ضرورة وأما الآية فالخبر حميم وما بينهما معترض أو هذا منصوب بمحذوف يفسره
فليذوقوه مثل فإياي فارهبون وعلى هذا فحميم بتقدير هو حميم ومن زيادتها
قوله لما اتقى بيد عظيم جرمها فتركت ضاحي جلدها يتذبذب لأن الفاء لا تدخل
في جواب لما خلافاً لابن مالك وأما قوله تعالى فلما نجاكم إلى البر فمنهم مقتصد فمنهم
غير ذلك وأما قوله تعالى ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من
قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فقيل جواب لما الأولى
لما الثانية وجوابها وهذا مردود لاقترانه بالفاء وقيل كفروا به جواب لهما
لأن الثانية تكرير للأولى وقيل جواب الأولى محذوف أي أنكروه **مسألة** الفاء
في نحو بل الله فاعبد جواب لأما مقدرة عند بعضهم وفيه إجحاف وزائدة عند
الفارسي وعاطفة عند غيره والأصل تنبه فاعبد الله ثم حذف تنبه وقدم
المنصوب على الفاء إصلاحاً للفظ كيلا تقع الفاء صدراً كما قال الجميع في الفاء في نحو
أما زيداً فاضرب إذ الأصل مهما يكن من شيء فاضرب زيداً وقد مضى شرحه في حرف
الهمزة **مسألة** الفاء في نحو خرجت فإذا الأسد زائدة لازمة عند الفارسي والمازني
وجماعة وعاطفة عند مبرمان وأبي الفتح وللسببية المحضة كفاء الجواب عند أبي
إسحاق ويجب عندي أن تحمل على ذلك مثل إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك
ونحو ائتني فإني أكرمك إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر ولا العكس ولا يحسن إسقاطها
فيسهل دعوى زيادتها **مسألة** أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه قدر
يعني الغيبة مثله فاكرهوها ثم حذف المبتدأ وهو هذا وقال الفارسي التقدير
فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة وضعفه ابن الشجري بأن فيه حذف الموصول
وبقاء ما المصدرية دون صلتها وذلك رديء وجملة واتقوا الله عطف على ولا
يغتب بعضكم بعضاً على التقدير الأول وعلى فاكرهوا الغيبة على تقدير الفارسي

على أن التقدير انظر فانظر

زيادتها

وبعد فعندي أن ابن الشجري لم يتأمل كلام الفارسي فإنه قال كأنهم قالوا في
الجواب لا فقيل لهم فكرهتموه فاكرهوا الغيبة واتقوا الله فاتقوا عطف على
فاكرهوا وإن لم يذكر كما في اضرب بعصاك الحجر فانفجرت والمعنى فكما كرهتموه
فاكرهوا الغيبة وإن لم تكن كما مذكورة كما أن ما تأتينا فتحدثنا معناه فكيف
تحدثنا وإن لم تكن كيف مذكورة انتهى وهذا يقتضي أن كما ليست محذوفة بل أن المعنى
يعطيها فهو تفسير معنى لا تفسير إعراب **تنبيه** قيل تكون الفاء للاستئناف كقوله
ألم تسأل الربع القواء فينطق أي فهو ينطق لأنها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها
ولو كانت للسببية لنصب ومثله فإنما يقول له كن فيكون بالرفع أي فهو يكون وقوله
الشعر صعب وطويل سلمه إذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه زلت به إلى الحضيض
قدمه يريد أن يعربه فيعجمه أي فهو يعجمه ولا يجوز نصبه بالعطف لأنه لا يريد
أن يعجمه والتحقيق في ذلك كله للعطف وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل والمعطوف
عليه في هذا الشعر قوله يريد وإنما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا أن الفعل
ليس المعتمد بالعطف **في** حرف جر له عشرة معان أحدها الظرفية وهي إما مكانية
أو زمانية وقد اجتمعتا في قوله تعالى الم غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد
غلبهم سيغلبون في بضع سنين أو مجازية نحو ولكم في القصاص حياة ومن المكانية
أدخلت الخاتم في إصبعي والقلنسوة في رأسي إلا أن فيهما قلبا الثاني المصاحبة
نحو ادخلوا في أمم أي معهم فخرج على قومه في زينته والثالث التعليل نحو فذلكن
الذي لمتنني فيه لمسكم فيما أفضتم وفي الحديث أن امرأة دخلت النار في هرة
حبستها الرابع الاستعلاء نحو لأصلبنكم في جذوع النخل وقال هم صلبوا العبدي
في جذع نخلة وقال آخر بطل كأن ثيابه في سرحة والخامس مرادفة الباء
كقوله ويركب يوم الروع منا فوارس يصيرون في طعن الأباهر والكلى وبعضهم
قوله تعالى يذرؤكم فيه خلافا لمن قال إنها للتعليل أي يكثركم بسبب هذا الجعل والأظهر
قول الزمخشري إنها للظرفية المجازية قال جعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن
للبث والتكثير مثل ولكم في القصاص حياة والسادس مرادفة إلى نحو فردوا
أيديهم في أفواههم السابع مرادفة من كقوله ألا عم صباحا أيها الطلل البالي

وهل

في

وهل يعمن من كان في العصر الخالي وهل يعمن من كان أحدث عهده ثلاثين شهرا
في ثلاثة أحوال وقال ابن جني في عقب ثلاثة أحوال ولا دليل على هذا المضاف وهذا
نظير إجازته جلست زيدا بتقدير جلوس زيد مع احتماله لأن يكون أصله إلى زيد
وقيل الأحوال جمع حال لا حول أي في ثلاث حالات نزول المطر وتعاقب الرياح
ومرور الدهور وقيل يريد أن أحدث عهده خمس سنين ونصف ففي بمعنى مع
الثامن المقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو فما متاع
الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل والتاسع التعويض وهي الزائدة عوضا من
أخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت أصله ضربت من رغبت فيه أجازه
ابن مالك وحده بالقياس على نحو قوله فانظر بمن تثق على حمله على الظاهر وفيه نظر العاشر
التوكيد وهي الزائدة لغير تعويض أجازه الفارسي في الضرورة وأنشد
أنا أبو سعد إذا الليل دجا يخال في سواده يرندجا وأجازه بعضهم في قوله تعالى
وقال اركبوا فيها

حرف القاف

قد على وجهين حرفية وستأتي
واسمية وهي على وجهين اسم فعل وستأتي واسم مرادف لحسب وهذه تستعمل
على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف
في وضعها ويقال في هذا قد زيد درهم بالسكون وقدني بالنون حرصا على بقاء السكون
لأنه الأصل فيما يبنون ومعربة وهو قليل يقال قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه
درهم بالرفع وقدي بغير نون كما يقال حسبي والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفي
يقال قد زيدا درهم وقدني درهم كما يقال يكفي زيدا درهم ويكفيني درهم وقوله
قدني من نصر الخبيبين قدي يحتمل قد الأولى أن تكون مرادفة لحسب على لغة
البناء وأن تكون اسم فعل وأما الثانية فتحتمل الأول وهو واضح والثاني
على أن النون حذفت للضرورة كقوله إذ ذهب القوم الكرام ليسي ويحتمل أنه اسم
فعل لم يذكر مفعوله فالياء للإطلاق والكسرة للساكنين وأما الحرفية فمختصة
بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس وهي معه
كالجزء فلا تفصل منه بشيء اللهم إلا بالقسم كقوله أخي لقد والله أوطأت
عشوة وما قائل المعروف فينا يعنف وقول آخر فقد والله بين لي عنائي ب

قد

القوم صح

قوله المتصرف احترازا عن الفعل الجامد مثل نعم وبئس وعسى وليس وتعالى والتعجب

يوشك، فزاتهم صرد يصيح. وسمع: قد لعمري بتّ ساهرا، وقد والله أحسنت.
وقد تحذف بعدها الفعل لدليل كقول النابغة: أفد الترحل غير أنّ ركابنا
لما تزل برحالنا وكأن قدِ. أي وكأن قد زالت. ولها خمسة معانٍ: أحدها
التوقع، وذلك مع المضارع واضح كقولك: قد يقدم الغائب اليوم، إذا كنت
تتوقع قدومه. وأما مع الماضي فأثبته الأكثرون، قال الخليل: يقال قد فعل
لقوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة، لأن الجماعة منتظرون
لذلك. وقال بعضهم: تقول قد ركب الأمير، لمن ينتظر ركوبه، وفي التنزيل: قد سمع
الله قول التي تجادلك، لأنها كانت تتوقع إجابة الله سبحانه لدعائها. وأنكر
بعضهم كونها للتوقع مع الماضي وقال: التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع.
وقد تبين بما ذكرنا أن مراد المثبتين لذلك أنها تدل على أن الفعل الماضي
كان قبل الإخبار متوقعا، لا أنه الآن متوقع. والذي يظهر لي قول ثالث
وهو أنها لا تفيد التوقع أصلا، أما في المضارع فلأن قولك يقدم الغائب يفيد
التوقع بدون قد، إذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنه متوقع له، وأما في
الماضي فلأنه لو صح إثبات التوقع لها بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع لصح
أن يقال في لا رجل بالفتح إن لا للاستفهام لأنها لا تدخل إلا جوابا لمن قال
هل من رجل ونحوه، فالذي بعد لا مستفهم عنه من جهة شخص آخر، كما أن الماضي بعد
قد متوقع كذلك. وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة، فإنه قال: إنها تدخل على ماض
متوقع، ولم يقل إنها تفيد التوقع، ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع
البتة. وهذا هو الحق. الثاني تقريب الماضي من الحال، تقول قام زيد فيحتمل
الماضي القريب والماضي البعيد، فإن قلت قد قام اختص بالقريب. وانبنى
على إفادتها ذلك أحكام: أحدها أنها لا تدخل على ليس وعسى ونعم وبئس لأنهن
للحال فلا معنى لذكر ما يقرب ما هو حاصل، ولذلك علة أخرى وهي أن صيغهن
لا يفدن الزمان ولا يتصرفن فأشبهن الاسم. وأما قول عدي: لولا
الحياء وأن رأسي قد عسا فيه المشيب لزرت أم القاسم فعسى هنا بمعنى
اشتد وليست عسى الجامدة. الثاني دخولها عند البصريين إلا الأخفش على

وجوب

الماضي

الماضي الواقع حالا إما ظاهرة نحو وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله وقد أخرجنا
من ديارنا وأبنائنا، أو مقدرة نحو هذه بضاعتنا ردت إلينا، ونحو أو جاءوكم
حصرت صدورهم. وخالفهم الكوفيون والأخفش فقالوا لا يحتاج لذلك لكثرة وقوعها
حالا بدون قد، والأصل عدم التقدير ولا سيما فيما كثر استعماله. الثالث ذكره
ابن عصفور وهو أن القسم إذا أجيب بماض متصرف مثبت فإن كان قريبا
من الحال جيء باللام وقد نحو تالله لقد آثرك الله علينا، وإن كان بعيدا جيء
باللام وحدها كقوله: حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما إن من حديث ولا صال
انتهى. والظاهر في الآية والبيت عكس ما قال، إذ المراد في الآية لقد فضلك الله
علينا بالصبر وسيرة المحسنين، وذلك محكوم له في الأزل وهو متصف به مذ عقل،
والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه. ومقتضى كلام الزمخشري أنها في نحو والله
لقد كان كذا للتوقع لا للتقريب، فإنه قال في تفسير قوله تعالى لقد أرسلنا نوحا
في سورة الأعراف: **فإن قلت** فما بالهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلا
مع قد وقلّ عنهم نحو قوله: حلفت لها بالله. البيت. **قلت** لأن الجملة القسمية لا تساق
إلا تأكيدا للجملة المقسم عليها التي هي جوابها، فكانت مظنة لمعنى التوقع الذي هو معنى
قد عند استماع المخاطب كلمة القسم. انتهى. ومقتضى كلام ابن مالك أنها مع الماضي
إنما تفيد التقريب كما ذكر ابن عصفور، وأن من شروط دخولها كون الفعل
متوقعا كما قدمنا، فإنه قال في تسهيله: وتدخل على فعل ماض متوقع لا يشبه الحرف
لتقريبه من الحال. انتهى. الرابع دخول لام الابتداء في نحو إن زيدا لقد قام،
وذلك لأن الأصل دخولها على الاسم نحو إن زيدا لقائم، وإنما دخلت على المضارع
لشبهه بالاسم نحو وإن ربك ليحكم بينهم، فإذا قرب الماضي من الحال أشبه المضارع
الذي هو شبيه بالاسم فجاز دخولها عليه. المعنى الثالث التقليل، وهو ضربان:
تقليل وقوع الفعل نحو قد يصدق الكذوب، وقد يجود البخيل، وتقليل متعلقه
نحو قد يعلم ما أنتم عليه، أي أن ما هم عليه هو أقل معلوماته سبحانه. وزعم بعضهم
أنها في هذه الأمثلة ونحوها للتحقيق، وأن التقليل في المثالين الأولين لم يستفد
من قد بل من قولك البخيل يجود والكذوب يصدق، فإنه إن لم يحمل على أن

صدور ذلك منهما قليل كان فاسداً إذ آخر الكلام يناقض أوله الرابع التكثير
قاله سيبويه في قول الهذلي قد أترك القرن مصفراً أنامله كأن أثوابه
مجت بفرصاد وقال الزمخشري في قد نرى تقلب وجهك قال أي ربما نرى
ومعناه تكثير الرؤية ثم استشهد في البيت واستشهد جماعة على ذلك ببيت العروض
قد أشهد الغارة الشعواء تحملني جرداء معروقة اللحيين سرحوب ٥
التحقيق نحو قد أفلح من زكاها وقد مضى أن بعضهم حمل عليه قد يعلم ما أنتم عليه
قال الزمخشري دخلت قد لتوكيد العلم ويرجع ذلك إلى توكيد الوعيد و
قال غيره في ولقد علمتم الذين اعتدوا قد في الجملة الفعلية المجاب بها القسم
مثل إن واللام في الجملة الاسمية المجاب بها في إفادة التوكيد وقد مضى
نقل القول بالتقليل في الأولى والتقريب والتوقع في مثل الثانية ولكن
القول بالتحقيق فيهما أظهر والسادس النفي حكى ابن سيدة قد كنت في
خير فتعرفه بنصب تعرف وهذا غريب وإليه أشار في التسهيل بقوله وربما
نفي بقد فنصب الجواب بعدها انتهى ومحمله عندي على خلاف ما ذكرا
وهو أن يكون كقولك للكذوب هو رجل صادق ثم جاء النصب بعدها نظراً
إلى المعنى وإن كانا إنما حكما بالنفي لثبوت النصب فغير مستقيم لمجيء قوله والحق
بالحجاز فأستريحا وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه **مسئلة**
قيل يجوز النصب على الاشتغال في نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو مطلقاً وقيل
يمتنع مطلقاً وهو الظاهر لأن إذا الفجائية لا يليها إلا الجمل الاسمية وقال
أبو الحسن وتبعه ابن عصفور يجوز في نحو فإذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون
قد ووجهه عندي أن الالتزام الاسمية مع إذا هذه إنما كان للفرق بينها و
بين الشرطية المختصة بالفعلية فإذا اقترنت بقد حصل الفرق بذلك
إذ لا تقترن الشرطية بها قط على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون ظرف
زمان لاستغراق ما مضى وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في
أفصح اللغات وتختص بالنفي يقال ما فعلته قط والعامة تقول لا أفعله قط
وهو لحن واشتقاقه من قططته أي قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما

انقطع

فيما انقطع من عمري لأن الماضي منقطع عن الحال والاستقبال وبنيت لتضمنها معنى
مذ وإلى إذ المعنى مذ خلقت إلى الآن على حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت
الضمة تشبيهاً بالغايات وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين وقد تتبع قافه
طاءه في الضم وقد تخفف طاؤه مع ضمها أو إسكانها والثاني أن تكون بمعنى حسب
وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء يقال قطي وقطك وقط زيد درهم كما يقال
حسبي وحسبك وحسب زيد درهم إلا أنها مبنية لأنها موضوعة على حرفين
وحسب معربة والثالث أن تكون اسم فعل بمعنى يكفي فيقال قطني بنون الوقاية
كما يقال يكفيني وتجوز نون الوقاية على الوجه الثاني حفظاً للبناء على
السكون كما يجوز في لدن ومن وعن لذلك **حرف الكاف** الكاف المفردة
جارة وغيرها والجارة حرف واسم والحرف له خمسة معان أحدها
التشبيه نحو زيد كالأسد والثاني التعليل أثبت ذلك قوم ونفاه الأكثرون
وقيد بعضهم جوازه بأن يكون الكاف مكفوفة بما كحكاية سيبويه كما أنه لا يعلم فتجاوز الله
عنه والحق جوازه في المجردة من ما نحو وي كأنه لا يفلح الكافرون
أي أعجب لعدم فلاحهم وفي المقرونة بما الكافة كما في المثال وبما المصدرية
نحو كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم فاذكروني وهو ظاهر في قوله تعالى واذكروه
كما هداكم وأجاب بعضهم بأنه من وضع الخاص موضع العام إذ الذكر والهداية
يشتركان في أمر وهو الإحسان فهذا في الأصل بمنزلة وأحسن كما أحسن
الله إليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للإعلام بخصوصية المطلوب وما ذكرناه
في الآية من أن ما مصدرية قاله جماعة وهو الظاهر وزعم الزمخشري
وابن عطية وغيرهما أنها كافة وفيه إخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجر لغير
مقتض واختلف في نحو قوله وطرفك إما جئتنا فاحبسنه كما يحسبوا أن
الهوى حيث تنظر فقال الفارسي الأصل كيما فحذف الياء وقال ابن مالك
هذا تكلف بل هي كاف التعليل وما الكافة ونصب الفعل بها لشبهها بكي في المعنى
وزعم أبو محمد الأسود في كتابه المسمى نزهة الأديب أن أبا علي حرف هذا
البيت وأن الصواب فيه إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا لكي يحسبوا أن

قال الأخفش أي لأجل إرسالي فيكم رسولاً منكم

والثالث الاستعلاء ذكره الاخفش والكوفيون وان بعضهم قيل له كيف اصبحت فقال كخير
اي على خير وقيل المعنى بخير ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى البا وقيل هي للتشبيه على
حذف مضاف اي كصاحب خير وقيل في كن كما انت ان المعنى على ما انت عليه وللنحويين
في هذا المثال اعاريب احدها هذا وهو ان ما موصولة وانت مبتدا حذف خبره
والثاني انها موصولة وانت خبر محذوف مبتدؤه اي كالذي هو انت وقد قيل بذلك
في قوله تعالى اجعل لنا الها كما لهم آلهة اي كالذي هو لهم آلهة والثالث ان ما زائدة
ملغاة والكاف ايضا جارة كما في قوله وننصر مولانا ونعلم انه كما الناس مجروم
عليه وجارم وانت ضمير مرفوع انيب عن المجرور كما في قولهم ما انا كانت والمعنى كن
فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى والرابع ان ما كافة وانت مبتدا حذف خبره
اي عليه او كائن وقد قيل في كما لهم آلهة ان ما كافة وزعم صاحب المستوفي ان الكاف
لا تكف بما ورد عليه بقوله واعلم انني وابا حميد كما النشوان والرجل الحليم
وقوله اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه وانما يصح
الاستدلال بهما اذا لم يثبت ان ما المصدرية توصل بالجمل الاسمية الخامس
ان ما كافة ايضا وانت فاعل والاصل كما كنت ثم حذفت كان فانفصل الضمير
وهذا بعيد بل الظاهر ان ما على هذا التقدير مصدرية **تنبيه** تقع كما بعد الجمل
كثيرا صفة في المعنى فتكون نعتا لمصدر او حالا ويحتملهما قوله تعالى كما بدانا اول
خلق نعيده فان قدرته نعتا لمصدر فهو اما معمول لنعيده اي نعيد اول
خلق اعادة مثل ما بداناه او لنطوي اي نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا
الفعل وان قدرته حالا فالحال مفعول نعيده اي نعيده مماثلا للذي بداناه
وتقع كلمة كذلك ايضا كذلك فان قلت فكيف اجتمعت مع مثل في قوله تعالى وقال الذين
لا يعلمون لولا يكلمنا الله او تاتينا آية كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم ومثل في
المعنى نعت لمصدر قال المحذوف كما ان كذلك نعت له ولا يتعدى عامل واحد
لمتعلقين بمعنى واحد لا تقول ضربت زيدا عمرا ولا يكون مثل توكيدا لكذلك
لانه ابين منه كما لا يكون زيد في قولك هذا زيد يفعل كذا توكيدا لذلك ولا خبرا لمحذوف
بتقدير الامر كذلك لما يؤدي اليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله قلت مثل بدل من

كذلك

كذلك او بيان او نصب بيعلمون اي لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى فمثل بمنزلتها
في مثلك لا يفعل كذا او نصب بقال او الكاف مبتدا والعائد محذوف اي قاله
ورد ابن الشجري ذلك على مكي بان قال قد استوفى معموله وهو مثل وليس بشيء
لان مثل حينئذ مفعول مطلق او مفعول به ليعلمون والضمير المقدر مفعول به
لقال المعنى الرابع وذكره في النصاب بما في نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت
ذكره ابن الخباز في النهاية وابو سعيد السيرافي وغيرهما وهو غريب جدا الخامس
التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثله شيء قال الاكثرون التقدير ليس شيء مثله
اذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى ليس شيء مثل مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل
وانما زيدت لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا
قاله ابن جني ولانهم اذا بالغوا في نفي الفعل عن احد قالوا مثلك لا يفعل كذا
ومرادهم انما هو النفي عن ذاته ولكنهم اذا نفوه عمن هو على اخص اوصافه
فقد نفوه عنه وقيل الكاف في الآية غير زائدة ثم اختلف فقيل الزائد مثل كما
زيدت في فان آمنوا بمثل ما آمنتم به قالوا وانما زيدت هنا لتفصل الكاف من
الضمير انتهى والقول بزيادة الحرف اولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة
الاسم لم تثبت واما بمثل ما آمنتم به فقد يشهد للقائل بزيادة مثل فيها قراءة
ابن عباس بما آمنتم به وقد تؤولت قراءة الجماعة على زيادة البا في المفعول
المطلق اي ايمانا مثل ايمانكم به اي بالله سبحانه او بمحمد صلى الله عليه او بالقران
وقيل مثل للقران وما للتورية اي فان آمنوا بكتابكم كما آمنتم بكتابهم وفي
الآية الاولى قول ثالث وهو ان الكاف ومثلا لا زائد منهما ثم اختلف فقيل
مثل بمعنى الذات وقيل بمعنى الصفة وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك
من قال فصيروا مثل كعصف ماكول واما الكاف الاسمية الجارة فمرادفة
لمثل ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين الا في الضرورة كقوله يضحكن عن كالبرد
المنهم وقال كثير منهم الاخفش والفارسي يجوز في الاختيار فجوزوا في نحو زيد
كالاسد ان تكون الكاف في موضع رفع وزيد مخفوضا بالاضافة ويقع مثل
هذا في كتب المعربين كثيرا قال الزمخشري في فانفخ فيه ان الضمير للكاف

من كهيئة الطير اي فانفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير كسائر الطيور انتهى ووقع
مثل ذلك في كلام غيره ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل مررت بكالاسد
وتتعين الحرفية في موضعين احدهما ان تكون زائدة خلافا لمن اجاز زيادة
الاسماء والثانية ان تقع هي ومخفوضها صلة كقوله ما يرتجى وما يخاف جميعا فهو
الذي كالليث والغيث معا خلافا لابن مالك في اجازته ان يكون مضافا ومضافا
اليه على اضمار مبتدإ كما في قراءة بعضهم تماما على الذي احسن وهذا تخريج للفصيح
على الشاذ واما قوله وصاليات ككما يؤثفين فيحتمل ان الكافين حرفان اكد
اولهما بثانيهما كما في قوله ولا للما بهم ابدا دواء وان يكونا اسمين اكد ايضا اولهما
بثانيهما وان تكون الاولى حرفا والثانية اسما واما الكاف غير الجارة
فنوعان مضمر منصوب او مجرور نحو ما ودعك ربك وحرف معنى لا محل له
ومعناه الخطاب وهي اللاحقة لاسم الاشارة نحو ذلك وتلك وللضمير المنفصل
المنصوب في قولهم اياك واياكما ونحوهما هذا هو الصحيح ولبعض اسماء الافعال
نحو حيهلك ورويدك والنجاءك ولارأيت بمعنى اخبرني نحو ارأيتك هذا الذي
كرمت علي فالتاء فاعل والكاف حرف خطاب هذا هو الصحيح وهو قول
سيبويه وعكس ذلك الفراء فقال التاء حرف خطاب والكاف فاعل لكونها
المطابقة للمسند اليه ويرده صحة الاستغناء عن الكاف وانها لم تقع قط مرفوعة
وقال الكسائي التاء فاعل والكاف مفعول ويلزمه ان يصح الاقتصار على المنصوب
في نحو ارأيتك زيدا ما صنع لانه المفعول الثاني ولكن الفائدة لا تتم عنده واما
ارأيتك هذا الذي كرمت علي والمفعول الثاني محذوف اي لم كرمته علي
وانا خير منه وقد تلحق الفاظا اخر شذوذا وحمل على ذلك الفارسي قوله
لسان السوء تهديها الينا وحنت وما حسبتك ان تحينا لئلا يلزم الاخبار
عن اسم العين بالمصدر وقيل يحتمل كون ان وصلتها بدلا من الكاف سادا
مسد المفعولين كقراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا انما نملي لهم بالخطاب

كي على ثلثة اوجه احدها ان تكون اسما مختصرا من كيف كقوله كي تجنحون
الى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم اراد كيف فحذف الفاء

كما قال بعضهم سو افعل يريد سوف افعل الثاني ان تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا
وهي الداخلة على ما الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة كيمه بمعنى لمه
وعلى ما المصدرية في قوله اذا انت لم تنفع فضر فانما يرجى الفتى كيما يضر
وينفع وقيل ما كافة وعلى ان المصدرية مضمرة نحو جئتك كي تكرمني اذا قدرت
النصب بان الثالث ان تكون بمنزلة ان المصدرية معنى وعملا وذلك في
نحو لكيلا تأسوا ويؤيده صحة حلول ان محلها وانها لو كانت حرف تعليل
لم يدخل عليها حرف تعليل ومن ذلك قولك جئتك كي تكرمني وقوله تعالى
كي لا يكون دولة اذا قدرت اللام قبلها فان لم تقدر فهي تعليلية جارة و
يجب حينئذ اضمار ان بعدها ومثله في الاحتمالين قوله اردت لكيما ان تطير
بقربتي فكي اما تعليلية مؤكدة للام او مصدرية مؤكدة بان ولا تظهر
ان بعد كي الا في الضرورة كقوله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا
لسانك كيما ان تغر وتخدعا وعن الاخفش ان كي جارة دائما وان النصب
بعدها بان ظاهرة او مضمرة ويرده نحو لكيلا تأسوا فان زعم ان كي تأكيد
للام كقوله ولا للما بهم ابدا دواء رد بان الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ
وعن الكوفيين انها ناصبة دائما ويرده قولهم كيمه كما يقولون لمه وقوله
فاوقدت ناري كي ليبصر ضوؤها واخرجت كلبي وهو في البيت داخله
لان لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه واجابوا عن الاول بان الاصل
كي تفعل ماذا ويلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر
وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل
ذلك لم يثبت نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير وجوه يومئذ ناضرة فيذهب
كيما فيعود ظهره طبقا واحدا اي كيما يسجد وهو غريب جدا لا يحتمل القياس عليه
تنبيه اذا قيل جئت لتكرمني فالنصب بان مضمرة وجوز ابو سعيد كون
المضمر كي والاول اولى لان ان امكن في عمل النصب من غيرها فهي اقوى
على التجوز فيها بان تعمل مضمرة **كم** على وجهين خبرية بمعنى كثير واستفهامية
بمعنى اي عدد ويشتركان في خمسة امور الاسمية والابهام والافتقار الى

إلى التمييز والبناء ولزوم التصدير، وأما قول بعضهم في ﴿ألم يروا كم أهلكنا﴾ [قبلهم]
من القرون أنهم إليهم لا يرجعون﴾ إن أنّ وصلتها بدل من كم، فمردود بأن
عامل البدل هو عامل المبدل منه، فإن قدّر عامل المبدل منه يروا فكم لها
الصدر فلا يعمل فيها ما قبلها، وإن قدّره أهلكنا فلا تسلّط له في المعنى على
البدل، والصواب أن كم مفعول لأهلكنا، والجملة إما معمولة ليروا على أنه علّق
عن العمل في اللفظ، وأنّ وصلتها مفعول لأجله، وإما معترضة بين يروا وما
سدّ مسدّ مفعوليه وهو أنّ وصلتها، وكذلك قول ابن عصفور في ﴿أولم يهد لهم
كم أهلكنا﴾ إن كم فاعل، مردود بأن لها الصدر، وقوله إن ذلك جاء على لغة
رديئة حكاها الأخفش عن بعضهم أنه يقول [ملكت] كم عبيد فيخرجها عن الصدرية
خطأ عظيم، إذ خرّج كلام الله سبحانه على هذه اللغة، وإنما الفاعل ضمير اسم الله سبحانه
أو ضمير العلم أو الهدى المدلول عليه بالفعل، أو جملة كم أهلكنا على القول بأن
الفاعل يكون جملة إما مطلقا أو بشرط كونها [مقترنة] بما يعلّق عن العمل والفعل
قلبي نحو ظهر لي أقام زيد، وجوّز أبو البقاء كونه ضمير الإهلاك المفهوم من الجملة
وليس هذا من المواطن التي يعود الضمير فيها على المتأخر. وتفترقان في خمسة
أمور: أحدها أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع
الاستفهامية. الثاني أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لأنه
مخبر، والمتكلم بالاستفهامية يستدعي ذلك لأنه مستخبر. الثالث أن الاسم المبدل
من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية، يقال في الخبرية
كم عبيد لي خمسون بل ستون، وفي الاستفهامية كم مالك أعشرون أم
ثلاثون. الرابع أن تمييز الخبرية مفرد أو مجموع، تقول كم عبد ملكت
وكم عبيد ملكت، قال: كم ملوك باد ملكهم ونعيم سوقة بادوا. وقال الفرزدق:
كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري. ولا يكون تمييز الاستفهامية
إلا مفردا خلافا للكوفيين. والخامس أن تمييز الخبرية واجب الخفض، وتمييز
الاستفهامية منصوب، ولا يجوز جره مطلقا خلافا للفراء والزجاج وابن
السراج وآخرين، بل بشرط أن تجر كم بحرف جر فحينئذ يجوز في التمييز وجهان

النصب

النصب وهو الكثير، والجر خلافا لبعضهم، وهو بمن مضمرة وجوبا لا بالإضافة خلافا للزجاج.
وتلخّص أن في جر تمييزها أقوال: الجواز، والمنع، والتفصيل: فإن جرّت بحرف جر
نحو بكم درهم اشتريت جاز، وإلا فلا. وزعم قوم أن لغة تميم جواز نصب تمييز كم
الخبرية إذا كان مفردا، وروي قول الفرزدق: كم عمةً لك يا جرير وخالةً فدعاء
قد حلبت على عشاري بالخفض على قياس تمييز الخبرية، وبالنصب على اللغة التميمية
أو على تقديرها استفهامية استفهام تهكم أي أخبرني بعدد عماتك وخالاتك
اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته، وعليهما فكم مبتدأ خبره قد حلبت، وأفرد الضمير
حملا على لفظ كم، وبالرفع على أنه مبتدأ وإن كان نكرة لكونه قد وصف بلك وبفدعاء
محذوفة مدلولا عليها بالمذكورة، إذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع
كما خصصت العمة بذلك، وأسند إليها بالأولى، والخبر قد حلبت، ولا بد
من تقدير قد حلبت أخرى لأن المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى
ونظيره زينب وهند قامت، وكم على هذا الوجه ظرف أو مصدر، والتمييز
محذوف أي كم وقت أو حلبة. كأين اسم مركب من كاف التشبيه وأي المنونة
ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون
الأصلية، ولهذا رسم في المصحف نونا، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في
الأصل وهو الحذف في الوقف. وتوافق كأين كم في خمسة أمور: الإبهام
والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير، وإفادة التكثير تارة وهو
الغالب نحو ﴿وكأين من نبي [قاتل] معه ربيون﴾، والاستفهام أخرى وهو نادر،
ولم يثبته إلا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك، واستدل عليه بقول أبي بن
كعب لابن مسعود رضي الله عنهما: كأين تقرأ سورة الأحزاب آية؟ فقال: ثلاثا
وسبعين. وتخالفها في خمسة أمور: أحدها أنها مركبة، وكم بسيطة على الصحيح
خلافا لمن زعم أنها مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذفت ألفها لدخول
الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب. والثاني أن مميزها
مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك، ويرده قول سيبويه: وكأين رجلا
رأيته، وزعم يونس: وكأين قد أتاني رجلا، إلا أن أكثر العرب لا يتكلمون به

الامع من انتهى ومن الغالب قول تعالى وكأين من نبي قتل معه ربيون كثير وكأين من آية وكأين من دابة ومن النصب قوله اطرد اليأس بالرجا فكأين آلما حم يسره بعد عسر وقوله وكأين لنا فضلا عليكم ومنة قديما ولا تدرون ما من منعم والثالث أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور وقد مضى والرابع أنها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور أجاز بكأين تبيع هذا الثوب والخامس أن خبرها لا يقع مفردا

كذا

كذا ترد على ثلثة أوجه أحدها أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما وهما كاف التشبيه وذا الإشارية كقولك رأيت زيدا فاضلا ورأيت عمروا كذا وقوله وأسلمني الزمان كذا فلا طرب ولا أنس وتدخل عليها هاء التنبيه كقوله تعالى أهكذا عرشك الثاني أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنيا بها عن غير عدد كقول أئمة اللغة قيل لبعضهم أما بمكان كذا وكذا وجذ فقال بلى وجاذا فنصب بإضمار أعرف وكما جاء في الحديث أنه يقال للعبد يوم القيمة أتذكر يوم كذا وكذا والثالث أن تكون كلمة واحدة مركبة مكنيا بها عن العدد فتوافق كأين في أربعة أمور التركيب والبناء والإبهام والافتقار إلى التمييز وتخالفها في ثلثة أمور أحدها أنه ليس لها الصدر تقول قبضت كذا وكذا درهما والثاني أن تمييزها واجب النصب فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالإضافة خلافا للكوفيين أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال كذا ثوب وكذا أثواب قياسا على العدد الصريح ولهذا قال فقهاؤهم إنه يلزم بقول القائل له عندي كذا درهم مائة وبقوله كذا دراهم ثلثة وبقوله كذا كذا درهما أحد عشر وبقوله كذا درهما عشرون وبقوله كذا وكذا درهما أحد وعشرون حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح ووافقهم على هذه التفاصيل غير مسئلتي الإضافة المبرد والأخفش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور ووهم ابن السيد فنقل اتفاق النحويين على إجازة ما أجازه المبرد ومن ذكر معه والثالث أنها لا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها كقوله عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نسي الجهد وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا كذا درهما وذكر ابن مالك أنه مسموع ولكنه قليل

كلا

كلا مركبة عند ثعلب من

كاف التشبيه ولا النافية قال وإنما شددت لامها لتقوية المعنى ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين وعند غيره هي بسيطة وهي عند سيبويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر لا معنى لها عندهم إلا ذلك حتى أنهم يجيزون أبدا الوقف عليها والابتداء بما بعدها حتى قال جماعة منهم متى سمعت كلا في سورة فاحكم بأنها مكية لأن فيها معنى التهديد والوعيد وأكثر ما نزل ذلك بمكة لأن أكثر العتو كان بها وفيه نظر لأن لزوم المكية إنما يكون عن اختصاص العتو بها لا عن غلبته ثم لا تمتنع الإشارة إلى عتو سابق ثم لا يظهر معنى الزجر في كلا المسبوقة بنحو في أي صورة ما شاء ركبك يوم يقوم الناس لرب العالمين ثم إن علينا بيانه وقولهم انته عن ترك الإيمان بالتصوير في أي صورة شاء الله وبالبعث وعن العجلة بالقرآن تعسف إذ لم يتقدم في الأوليين حكاية نفي ذلك عن أحد ولطول الفصل في الثالثة بين كلا وذكر العجلة وأيضا فإن أول ما نزل خمس آيات من أول سورة العلق ثم نزل كلا إن الإنسان ليطغى فجاءت في افتتاح الكلام والوارد منها في التنزيل ثلثة وثلثون موضعا كلها في النصف الأخير ورأى الكسائي وأبو حاتم ومن وافقهما أن معنى الردع والزجر ليس مستمرا فيها فزادوا معنى ثانيا يصح أن يوقف دونها ويبتدأ بها ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلثة أقوال أحدها للكسائي ومتابعيه قالوا تكون بمعنى حقا والثاني لأبي حاتم ومتابعيه قالوا تكون بمعنى ألا الاستفتاحية والثالث للنضر بن شميل والفراء ومن وافقهما قالوا تكون حرف جواب بمنزلة إي ونعم وحملوا عليه كلا والقمر فقالوا معناه إي والقمر وقول أبي حاتم عندي أولى من قولهما لأنه أكثر اطرادا فإن قول النضر لا يتأتى في آيتي المؤمنين والشعراء على ما سيأتي وقول الكسائي لا يتأتى في نحو كلا إن كتاب الأبرار كلا إن كتاب الفجار كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون لأن إن تكسر بعد ألا الاستفتاحية ولا تكسر بعد حقا ولا بعد ما كان بمعناها ولأن تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم وأما قول مكي أن كلا على رأي الكسائي اسم إذا كانت بمعنى حقا فبعيد لأن اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل ومخالف للأصل ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها وإذا

اسم

اختلاف

لانونت واذا صلح الموضع للردع ولغيره جاز الوقف عليها والابتداء بها على التقديرين والارجح حملها على الردع لانه الغالب فيها وذلك نحو أطلع الغيب ام اتخذ عند الرحمن عهدا كلا سنكتب ما يقول واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا سيكفرون بعبادتهم وقد يتعين للردع او للاستفتاح نحو رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا انها كلمة لانها لو كانت بمعنى حقا لما كسرت همزة ان ولو كانت بمعنى نعم لكانت للوعد بالرجوع لانها بعد الطلب كما يقال اكرم فلانا فتقول نعم ونحو قال اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا ان معي ربي وذلك لكسر ان ولان نعم بعد الخبر للتصديق وقد يمتنع كونها للزجر نحو وما هي الا ذكرى للبشر كلا والقمر اذ ليس قبلها ما يصح رده وقول الطبري وجماعة انه لما نزل في عدد خزنة جهنم عليها تسعة عشر قال بعضهم اكفوني اثنين وانا اكفيكم سبعة عشر فنزلت كلا زجرا له قول متعسف لان الآية لم تتضمن ذلك

تنبيه قرئ كلا سيكفرون بعبادتهم بالتنوين اما على انه مصدر كل اذا اعيا اي كلوا في دعواهم وانقطعوا او من الكل وهو الثقل اي حملوا كلا وجوز الزمخشري كونه حرف الردع نون كما في سلاسلا ورده ابو حيان بان ذلك انما صح في سلاسلا لانه اسم اصله التنوين فرجع به الى اصله للتناسب او على لغة من يصرف ما لا ينصرف مطلقا او بشرط كونه مفاعل او مفاعيل انتهى وليس التوجيه منحصرا عند الزمخشري في ذلك بل يجوز كون التنوين بدلا من حرف الاطلاق المزيد في رأس الآية ثم انه وصل بنية الوقف وجزم بهذا الوجه في قواريرا وفي قراءة بعضهم والليل اذا يسر بالتنوين وهذه القراءة مصححة للتأويل في كلا اذ الفعل ليس اصله التنوين

كأنّ

كأن حرف مركب عند اكثرهم حتى ادعى ابن هشام [وابن الخباز الاجماع عليه قالوا والاصل في كأن زيدا اسد] ان زيدا كاسد ثم قدم حرف التشبيه اهتماما به ففتحت همزة ان لدخول الجار ثم قال الزجاج وابن جني ما بعد الكاف جر بها قال ابن جني وهي حرف لا يتعلق بشيء لمفارقته الموضع الذي يتعلق فيه بالاستقرار ولا يقدر له عامل غيره لتمام الكلام بدونه ولا هو زائد لافادته التشبيه وليس قولا باتا من قول ابي الحسن ان كاف التشبيه لا تتعلق دائما

ولما

ولما رأى الزجاج ان الجار غير الزائد حقه التعلق قدر الكاف هنا اسما بمنزلة مثل فلزمه ان يقدر له موضعا فقدره مبتدأ فاضطر الى ان قدر له خبرا لم ينطق به قط ولا المعنى مفتقر اليه فقال معنى كأن زيدا اخوك مثل اخوة زيد اياك كائن وقال الاكثرون لا موضع لأن وما بعدها لان الكاف وان صارا بالتركيب كلمة واحدة وفيه نظر لان ذلك في التركيب الوضعي لا في التركيب الطارئ وفي حال التركيب الاسنادي والمخلص عندي من الاشكال ان يدعى انها بسيطة وهو قول بعضهم وفي شرح الايضاح لابن الخباز ذهب جماعة الى ان فتح همزتها لطول الحرف بالتركيب لا لانها معمولة للكاف كما قال ابو الفتح والا لكان الكلام غير تام والاجماع على انه تام انتهى وقد مضى ان الزجاج يراه ناقصا وذكروا لكأن اربعة معان احدها وهو الغالب عليها والمتفق عليه التشبيه وهذا المعنى اطلقه الجمهور لكأن وزعم جماعة منهم ابن السيد انه لا يكون الا اذا كان خبرها اسما جامدا نحو كأن زيدا اسد بخلاف كأن زيدا قائم او في الدار او عندك او يقوم فانها في ذلك كله للظن والثاني الشك والظن وذلك فيما ذكرنا وحمل ابن الانباري عليه كأنك بالشتاء مقبل اي اظنه مقبلا والثالث التحقيق ذكره الكوفيون والزجاج وانشدوا عليه فأصبح بطن مكة مقشعرا كأن الارض ليس بها هشام اي لان الارض اذ لا يكون تشبيها لانه ليس في الارض حقيقة فان قيل فاذا كانت للتحقيق فمن اين جاء معنى التعليل قلت من جهة ان الكلام معها في المعنى جواب عن سؤال عن العلة مقدر ومثله اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم واجيب بامور احدها ان المراد بالظرفية الكون في بطنها لا الكون على ظهرها فالمعنى انه كان ينبغي ان لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه لانه لها كالغيث الثاني انه يحتمل ان هشاما قد خلف من يسد مسده فكأنه لم يمت الثالث ان الكاف للتعليل وان للتوكيد فهما كلمتان لا كلمة ونظيره وي كأنه لا يفلح الكافرون اي اعجب لعدم فلاح الكافرين والرابع التقريب قاله الكوفيون وحملوا عليه كأنك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرج آت وكأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل وقول

الحريري كأني بك تنحط وقد اختلف في إعراب ذلك فقال الفارسي الكاف
حرف خطاب والباء زائدة في اسم كأن وقال بعضهم الكاف اسم كأن وفي
المثال الأول حذف مضاف أي كأن زمانك مقبل بالشتاء ولا حذف في
كأنك بالدنيا لم تكن ضمير المخاطب وقال ابن عصفور الكاف والباء في كأنك و
كأني كافتان لكأن عن العمل كما تكفها ما والباء زائدة في المبتدأ وقال
ابن عمرون المتصل بكأن اسمها والظرف خبرها والجملة بعده حال بدليل
قولهم كأنك بالشمس وقد طلعت بالواو وفي رواية بعضهم ولم تكن ولم تزل بالواو
وهذه الحال متممة لمعنى الكلام كالحال في قوله تعالى فما لهم عن التذكرة معرضين
وكحتى وما بعدها في قولك ما زلت بزيد حتى فعل وقال المطرزي الأصل
كأني أبصرك تنحط وكأني أبصر الدنيا لم تكن ثم حذف الفعل وزيدت الباء

مسألة زعم قوم أن كأن تنصب الجزأين وأنشدوا كأن أذنيه إذا
تشوفا قادمة أو قلما محرفا فقيل الخبر محذوف أي يحكيان وقيل إنما الرواية
تخال أذنيه وقيل الرواية قادمتا أو قلما محرفا بالألف من غير تنوين
على أن الأسماء مثناة وحذفت النون للضرورة وقيل أخطأ قائله وهو
أبو نخيلة وقد أنشده بحضرة الرشيد فلحنه أبو عمرو والأصمعي وهذا وهم
فإن أبا عمرو توفي قبل الرشيد

كل اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر
نحو كل نفس ذائقة الموت والمعرف المجموع نحو وكلهم آتيه وأجزاء المفرد
المعرف نحو كل زيد حسن فإذا قلت أكلت كل رغيف لزيد كانت لعموم
الأفراد فإن أضفت الرغيف إلى زيد صارت لعموم أجزاء فرد واحد
ومن هنا وجب في قراءة غير أبي عمرو وابن ذكوان كذلك يطبع الله على كل
قلب متكبر جبار بترك تنوين قلب تقدير كل بعد قلب ليعم أفراد القلوب
كما عم كل أجزاء القلب وترد كل باعتبار كل واحد مما قبلها وما بعدها
على ثلاثة أوجه فأما أوجهها باعتبار ما قبلها فأحدها أن تكون نعتا لنكرة
أو معرفة فتدل على كماله وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظا ومعنى
نحو أطعمنا شاة كل شاة وقوله وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل

القوم يا أم خالد والثاني أن تكون توكيدا لمعرفة قال الأخفش والكوفيون
أو لنكرة محدودة وعليهما ففائدتها العموم وتجب إضافتها إلى اسم مضمر راجع
إلى المؤكد نحو فسجد الملائكة كلهم قال ابن مالك وقد يخلفه الظاهر كقوله
كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركم يا أشبه الناس كل الناس بالقمر وخالفه أبو حيان
وزعم أن كلا في البيت نعت مثلها في أطعمنا شاة كل شاة وليست توكيدا
وليس قوله بشيء لأن التي ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الأفراد ومن
توكيد النكرة بها قوله نلبث حولا كاملا كله لا نلتقي إلا على منهج وأجاز الفراء
والزمخشري أن تقطع كل المؤكد بها عن الإضافة لفظا وتمسكا بالنصب تكون
فيصح كونه حالا والأجود أن يقدر كلا بدلا من اسم إن وإنما جاز إبدال
الظاهر من الضمير الحاضر بدل كل لأنه مفيد للإحاطة مثل قمتم ثلاثتكم والثالث
أن لا تكون تابعة بل تالية للعوامل فتقع مضافة إلى الظاهر نحو كل نفس بما كسبت
رهينة وغير مضافة وكلا ضربنا له الأمثال وأما أوجهها الثلاثة التي باعتبار
ما بعدها فقد مضت الإشارة إليها فأحدها أن تضاف إلى الظاهر وحكمها أن
يعمل فيها جميع العوامل نحو أكرمت كل بني تميم والثاني أن تضاف إلى ضمير محذوف
ومقتضى كلام النحويين أن حكمها كالتي قبلها ووجهه أنهما سيان في امتناع التأكيد بهما
وفي تذكرة أبي الفتح أن تقديم كل في قوله تعالى كلا هدينا أحسن من تأخيره لأن التقدير
كلهم فلو أخرت لباشرت العامل مع أنها في المعنى منزلة منزلة ما لا يباشره فلما تقدمت
أشبهت المنتصبة في أن كلا منهما لم يتقدمها عامل في اللفظ والثالث أن تضاف إلى
ضمير ملفوظ به وحكمها أن لا يعمل فيها غالبا إلا الابتداء نحو إن الأمر كله لله فيمن رفع كلا
ونحو وكلهم آتيه لأن الابتداء عامل معنوي ومن القليل قوله فيصدر عنه كلها وهو
ناهل ولا يجب أن يكون منه قول علي رضي الله عنه فلما تبينا الهدى كان كلنا على طاعة
الرحمن والحق والتقى بل الأولى تقدير كان شأنية **فصل** واعلم أن لفظ كل
الإفراد والتذكير وأن معناها بحسب ما تضاف إليه فإن كانت مضافة إلى
منكر وجب مراعاة معناها فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا في نحو كل شيء فعلوه
في الزبر وكل إنسان ألزمناه وقول أبي بكر وكعب ولبيد رضي الله عنهم كل

امرئ مصبح في أهله والموت أدنى من شراك نعله كل ابن أنثى وإن طالت سلامته
يوما على آلة حدباء محمول ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة
زائل وقول السموأل إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه فكل رداء
يرتديه جميل ومفردا مؤنثا في قوله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة كل
نفس ذائقة الموت ومثنى في قول الفرزدق وكلا رفيقي كل رحل وإن
هما تعاطى القنا قوماهما أخوان وهذا البيت من المشكلات لفظا وإعرابا
ومعنى فلنشرحه فقوله كلا رحل كل هذه زائدة وعكسه حذفها في على كل
قلب متكبر فيمن أضاف ورحل بالحاء المهملة وتعاطى أصله تعاطيا فحذف لامه
للضرورة وعكسه إثبات اللام للضرورة فيمن قال لها متنتان خظاتا إذا
قيل خظتا كفعلتا وفاعل أو ألف تعاطى لام الفعل ووحد الضمير لأن الرفيقين
ليسا باثنين معينين بل هما كثير كقوله تعالى وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا
ثم حمل على اللفظ إذ قال فأصلحوا بينهما وجملة هما أخوان خبر
كلا وقوله قوماهما إما بدل من القنا لأن قوميهما من سببهما إذ معناه تعاطى قنا قوميهما
فحذف الزوائد فهو بدل اشتمال وإما مفعول لأجله أي تعاطيا القنا لمعاداة
كل منهما الآخر أو مفعول مطلق من باب صنع الله لأن تعاطي القنا يدل على تعاديهما
ومعنى البيت أن كل رفيقين في السفر إذا استقرئوا رفيقين فيهما
كالأخوين لاجتماعهما في السفر والصحبة وإن تعاطى كل منهما مغالبة الآخر و
مجموعا مذكرا في قوله تعالى كل حزب بما لديهم فرحون وقول لبيد وكل أناس
سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الأنامل ومؤنثا في قول الآخر
وكل مصيبات الزمان وجدتها سوى فرقة الأحباب هينة الخطب
ويروى وكل مصيبات تصيب فإنها وعلى هذه الرواية فالبيت مما نحن فيه وهذا
الذي ذكرنا من وجوب مراعاة المعنى مع النكرة نص عليه ابن مالك ورده أبو حيان
بقول عنترة جادت عليه كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم
فقال تركن ولم يقل تركت فدل على جواز كل رجل قائم وقائمون والذي
يظهر خلاف قولهما وأن المضاف إلى المفرد إن أريد نسبة الحكم إلى كل

واحد

واحد وجب الإفراد نحو كل رجل يشبعه رغيف أو إلى المجموع وجب الجمع كبيت
عنترة فإن المراد كل فرد من الأعين جاد وأن مجموع الأعين تركت وعلى هذا
فتقول جاد علي كل محسن فأغناني أو فأغنوني بحسب المعنى الذي تريده وربما
جمع الضمير مع إرادة الحكم على كل واحد كقوله من كل كوماء كثيرات الوبر
وعليه أجاز ابن عصفور في قوله وما كل ذي لب بمؤتيك نصحه وما كل مؤت
نصحه بلبيب أن يكون مؤتيك جمعا حذفت نونه للإضافة ويحتمل ذلك قول فاطمة
الخزاعية تبكي أخويها أخوي لا تبعدا أبدا وبلى والله قد بعدا وكل ماش وإن أمروا
وارد الحوض الذي وردوا وذلك في قولها أمروا فأما قولها وردوا
فالضمير لأخويها هذا إن حملت الحي على نقيض الميت وهو الظاهر فإن حملته على
مرادف القبيلة فالجمع في أمروا واجب مثله في كل حزب بما لديهم فرحون ولين
من ذلك وهمت كل أمة برسولهم ليأخذوه لأن القرآن لا يخرج على الشاذ
وإنما الجمع باعتبار معنى الأمة ونظيره الجمع في قوله تعالى أمة قائمة يتلون ومثل
ذلك قوله تعالى وعلى كل ضامر يأتين فليس الضامر مفردا في المعنى لأنه قسيم
الجمع في قوله تعالى أمة قائمة يتلون رجالا بل هو اسم جمع كالجامل والباقر وصفة
لجمع محذوف أي كل نوع ضامر ونظيره ولا تكونوا أول كافر به نعت لمحذوف
مفرد لفظا مجموع معنى أي أول فريق كافر ولولا ذلك لم يقل كافر بالإفراد وأشكل من الآيتين
قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون ولو تعلق بها أبو حيان لم
يعدل إلى الاعتراض ببيت عنترة والجواب عنها أن جملة لا يسمعون مستأنفة
أخبر بها عن حال المسترقين لا صفة لكل شيطان ولا حال منه إذ لا معنى للحفظ
من شيطان لا يسمع وحينئذ فلا يلزم عود الضمير إلى كل ولا إلى ما أضيفت إليه
وإنما هو عائد إلى الجمع المستفاد من الكلام وإن كانت كل مضافة إلى معرفة فقالوا
يجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها نحو كلهم قائم أو قائمون وقد اجتمعا في قوله تعالى
إن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبدا لقد أحصاهم وعدهم عدا
وكلهم آتيه يوم القيامة فردا والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفردا
مذكرا على لفظها نحو وكلهم آتيه الآية وقوله تعالى فيما يحكيه عن نبيه عليه الصلوة والسلام

يا عبادي كلكم جايع الا من اطعمته الحديث وقوله عليه الصلوة والسلام كلكم الناس يغدوا فبايع
نفسه فمعتقها او موبقها وكلكم راع ومسئول عن رعيته وكلنا لك عبد ومن ذلك ان السمع
والبصر والفواد كل اولئك كان عنه مسئولا وفي الاية حذف مضاف واضمار
لما دل عليه المعنى لا اللفظ اي ان كل افعال هذه الجوارح كان المكلف مسئولا عنه
وانما قدرنا المضاف لان السؤال عن افعال الحواس لا عن انفسها وانما لم يقدر ضمير كان
راجعا لكل لئلا يخلو مسئولا عن ضمير فتكون حينيذ مسندا الى عنه كما توهم بعضهم
ويرده ان الفاعل ونايبه لا يتقدمان على عاملهما واما لقد احصاهم فجملة
اجيب بها القسم وليست خبرا عن كل وضميرها راجع لمن لا لكل ومن معناها الجمع
وان قطعت عن الاضافة لفظا فقال ابو حيان يجوز مراعاة اللفظ نحو كل
يعمل على شاكلته فكلا اخذنا بذنبه ومراعاة المعنى نحو وكل كانوا ظالمين
والصواب ان المقدر يكون مفردا نكرة فيجب الافراد كما لو صرح بالمفرد و
يكون جمعا معرفا فيجب الجمع وان كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الافراد
ولكن فعل ذلك تنبيها على حال المحذوف فيهما فالاول نحو كل يعمل على شاكلته
كل امن بالله كل قد علم صلوته وتسبيحه اذ التقدير كل احد والثاني نحو
كل له قانتون كل في فلك يسبحون وكل اتوه داخرين وكل كانوا ظالمين
اي كلهم **مسئلتان** الاولى قال البيانيون اذا وقعت كل في حيز النفي
كان النفي موجها الى الشمول خاصة وافاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الافراد
كقولك ما جاء كل القوم ولم اخذ كل الدراهم وكل الدراهم لم اخذ وقوله ما كل
ما يتمنى المرء يدركه وقوله ما كل راي الفتى يدعو الى رشد وان وقع النفي
في حيزها اقتضى السلب عن كل فرد لقوله عليه السلام لما قال له ذو اليدين انسيت
ام قصرت الصلوة كل ذلك لم يكن وقول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار
تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وقد يشكل على القسم الاول قوله تعالى والله لا يحب
كل مختال فخور وقد صرح الشلوبين وابن مالك في بيت ابي النجم بانه لا فرق
في المعنى بين رفع كل ونصبه ورد الشلوبين على ابن ابي العافية اذ زعم ان
بينهما فرقا والحق ما قال البيانيون والجواب عن الاية ان دلالة المفهوم انما يعول

على غيرهم

اعمال هذه

عليها

[illegible] الجواب قال الشيخ [illegible] عند القائد [illegible] حيث الشيخ [illegible]

عليها عند عدم المعارض وهو هنا موجود اذ دل الدليل على تحريم الاختيال
والفخر مطلقا الثانية كلما في نحو كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا منصوبة
على الظرف باتفاق وناصبها الفعل الذي هو جواب في المعنى مثل قالوا في
الاية وجاءها الظرفية من جهة ما فانها محتملة لوجهين احدهما ان تكون حرفا
مصدريا والجملة بعده صلة له فلا محل لها والاصل كل وقت رزق ثم عبر
عن معنى المصدر بها وبالفعل ثم انيبا عن الزمان اي كل وقت رزق كما
انيب عنه المصدر الصريح في جئتك خفوق النجم والثاني ان تكون اسما نكرة
بمعنى وقت فلا يحتاج على هذا الى تقدير وقت والجملة بعده في موضع خفض على الصفة
فتحتاج الى تقدير عايد منها اي كل وقت رزقوا فيه ولهذا الوجه مبعد وهو ادعاء
حذف عايد الصفة وجوبا حيث لم يرد مصرحا به في شيء من امثلة هذا التركيب
ومن هنا ضعف قول ابي الحسن في نحو اعجبني ما قمت ان ما اسم والاصل ما قمته
اي القيام الذي قمته وقوله يا ايها الرجل ان ايا موصول والمعنى يا من هو الرجل
فان هذين العايدين لم يلفظ بهما قط وهو مبعد عندي ايضا لقول سيبويه في نحو
سرت طويلا وضربت زيدا كثيرا ان طويلا وكثيرا حالان من ضمير المصدر محذوفا
اي سرته وضربته اي السير والضرب فان قلت فقد قالوا ولا سيما زيد بالرفع
ولم يلفظوا قط ولا سيما هو زيد قلت هي كلمة واحدة شذوا فيها بالتزام الحذف
ويؤنسك بذلك ان فيها شذوذين اخرين اطلاق ما على الواحد ممن يعقل وحذف
العايد المرفوع بالابتداء مع قصر الصلة والوجه الاول مقرب بان كثرة مجيء الماضي
بعدها نحو كلما نضجت جلودهم بدلناهم كلما اضاء لهم مشوا فيه وكلما مر عليه ملاء
من قومه سخروا منه واني كلما دعوتهم لتغفر لهم جعلوا وان ما المصدرية
التوقيتية شرط على الاخرى ولا يجوز ان تكون شرطية مثلها في ما تفعل افعل
لامرين ان تلك عامة فلا يدخل عليها اداة العموم وانها لا ترد لمعنى الزمان
على الاصح واذا قلت كلما استدعيتك فان زرتني فعبدي حر فكل منصوب
ايضا على الظرفية ولكن ناصبها محذوف مدلول عليه بحر المذكور في الجواب
وليس العامل المذكور لوقوعه بعد الفاء وان ولما اشكل ذلك على ابن عصفور

قال وفائدته زائدتٌ أن كلا في ذلك مرفوعة بالابتداء وان جملتي الشرط و الجواب
خبرها وان التاء دخلت في الخبر كما دخلت في نحو كل رجل يأتيني فله درهم
وقدّرا في الكلام حذف ضمير اي كلما استند عينك فيه فان زرتني فعندك
بعيد لئلا ترتبط الصفة بموصوفها والخبر بمبتدأه قال ابو حيان وقولهما مدفوع
بانه لم تسمع كلت في ذلك الا منصوبة ثم تلا الآيات المذكورة وانشد قوله وقولي
كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي وليس هذا مما البحث
فيه لانه ليس فيه ما يمنع من العمل **كلا وكلتا** مفردان لفظا مثنيان معنى مضافان
ابدا لفظا ومعنى الى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين اما بالحقيقة والتنصيص
نحو كلتا الجنتين ونحو احدهما او كلاهما او بالحقيقة والاشتراك نحو كلانا فان
نا مشتركة بين الاثنين والجماعة او بالمجاز كقوله ان للخير وللشر مدى وكلا
ذلك وجه وقبل فان ذلك حقيقة في الواحد واشير بها الى المثنى على معنى وكلا
ما ذكر على حد قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك وقولنا كلمة
واحدة احتراز من قوله كلا اخي وخليلي واجدي عضدا فانه ضرورة نادرة
واجاز ابن الانباري اضافتهما الى المفرد بشرط تكريرها نحو كلاي وكلاك
محسنان واجاز الكوفيون اضافتهما الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك
محسنان فان الرجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف وحكوا كلتا جاريتين
عندك مقطوعة يدها اي تاركة للغزل ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في
الافراد نحو كلتا الجنتين آتت اكلها ومراعاة معناهما وهو قليل وقد اجتمعا
في قوله كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي ومثّل ابو حيان
لذلك بقول الاسود بن يعفر ان المنية والحتوف كلاهما توفي المنية يرقبان
سوادي وليس بمتعين لجواز كون يرقبان خبرا عن المنية والحتوف ويكون
ما بينهما اما خبرا اول او اعتراضا ثم الصواب في انشاده كلاهما توفي
المخارم اذ لا يقال ان المنية توفي نفسها وقد سئلت قديما عن قول
القائل زيد وعمرو كلاهما قائم وكلاهما قائمان ايهما الصواب فكتبت ان
قدر كلاهما توكيدا قيل قائمان لانه خبر عن زيد وعمرو وان قدر مبتدأ

فالوجهان

فالوجهان والمختار الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرا فان قيل كليهما
قيل قائمان او كلاهما فالوجهان ويتعين مراعاة اللفظ نحو كلاهما محب لصاحبه
لان معناه كل منهما وقوله كلانا غني عن اخيه حياته ونحن اذا متنا اشد تغانيا
كيف ويقال فيها كي كما يقال في سوف سو قال كي تجنحون الى سلم وما ثئرت
قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم وهو اسم لدخول الجار عليه بلا تأويل في قولهم على كيف
تبيع الاحمرين وللابدال منه الاسم الصريح نحو كيف انت أصحيح ام سقيم وللاخبار به
مع مباشرته الفعل نحو كيف كنت فبالاخبار به انتفت الحرفية وبمباشرته
للفعل انتفت الفعلية وتستعمل على وجهين احدهما ان تكون شرطا فتقتضي
فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز كيف
تجلس اذهب باتفاق ولا كيف تجلس اجلس بالجزم عند البصريين الا قطربا
لمخالفتها لادوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مر وقيل
يجوز مطلقا واليه ذهب قطرب والكوفيون وقيل يجوز بشرط اقترانها
بما قالوا ومن ورودها شرطا ينفق كيف يشاء يصوركم في الارحام كيف يشاء
فيبسطه في السماء كيف يشاء وجوابها في ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها وهذا
يشكل على اطلاقهم ان جوابها يجب مماثلته لشرطها والثاني وهو الغالب
فيها ان تكون استفهاما اما حقيقيا نحو كيف زيد او غيره نحو كيف تكفرون
بالله الآية فانه اخرج مخرج التعجب وتقع خبرا قبل ما لا يستغني نحو
كيف انت وكيف كنت ومنه كيف ظننت زيدا وكيف اعلمته فرسك لان ثاني
مفعولي ظن وثالث مفعولات اعلم خبران في الاصل وحالا قبل ما يستغني
نحو كيف جاء زيد اي على اي حالة جاء زيد وعندي انها تأتي في هذا النوع
مفعولا مطلقا ايضا وان منه كيف فعل ربك اذ المعنى اي فعل فعل ربك ولا
يتجه فيه ان يكون حالا من الفاعل ومثله فكيف اذا جئنا من كل امة بشهيد
اي فكيف اذا جئنا من كل امة بشهيد تصنعون ثم حذف عاملها مؤخرا عنها
وعن اذا كذا قيل والاظهر ان تقدر بين كيف واذا وتقدر اذا خالية عن
معنى الشرط واما كيف وان يظهروا فالمعنى كيف يكون لهم عهد وحالهم كذا

الحدث

وكذا فكيف حال من عهد إما على أن تكون تامة أو ناقصة وقلنا بدلا لأنها على
وجه التشوط حال من ضمير الجمع وعن سيبويه أن كيف ظرف وعن السيرافي
والأخفش أنها اسم غير ظرف ورتبوا على هذا الخلاف أمورا أحدها أن موضعها
عند سيبويه نصب دائما وعندهما رفع مع المبتدأ نصب مع غيره الثاني أن
تقديرها عند سيبويه في أي حال أو على أي حال وعندهما تقديرها في نحو كيف
زيد أصحيح زيد ونحوه وفي نحو كيف جاء زيد أراكبا جاء زيد ونحوه الثالث
أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال على خير ونحوه ولهذا قال رؤبة وقد
قيل له كيف أصبحت خير عافاك الله أي على خير فحذف الجار وبقي عمله فإن أجيب
على المعنى دون اللفظ قيل صحيح أو سقيم وعندهما على العكس وقال ابن مالك
ما معناه لم يقل أحد أن كيف ظرف إذ ليست زمانا ولا مكانا ولكنها لما
كانت تفسر بقولك على أي حال لكونها سؤالا عن الأحوال العامة سميت ظرفا
لأنها في تأويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق عليهما مجازا انتهى وهو
حسن ويؤيده الإجماع على أنه يقال في البدل كيف أنت أصحيح أم سقيم
بالرفع ولا يبدل المرفوع من المنصوب **تنبيه** قوله تعالى أفلا ينظرون
إلى الإبل كيف خلقت لا يكون كيف بدلا من الإبل لأن دخول الجار على كيف شاذ
على أنه لم يسمع في إلى بل في على ولأن إلى متعلقة بما قبلها فيلزم أن يعمل
في الاستفهام فعل متقدم عليه ولأن الجملة التي بعدها تصير حينئذ غير
مرتبطة وإنما هي منصوبة بما بعدها على الحال وفعل النظر معلق وهي وما
بعدها بدل من الإبل بدل اشتمال والمعنى إلى الإبل كيفية خلقها ومثله
ألم تر إلى ربك كيف مد الظل ومثلها في إبدال جملة فيها كيف من اسم مفرد
قوله إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان أي أشكو
هاتين الحاجتين تعذر التقائهما **مسألة** زعم قوم أن كيف تأتي عاطفة
وممن زعم ذلك عيسى بن موهب ذكره في كتاب العلل وأنشد عليه إذا قل مال
المرء لانت قناته وهان على الأدنى فكيف الأباعد وهذا خطأ لاقترانها
بالفاء وإنما هي هنا اسم مرفوع المحل على الخبرية ثم يحتمل أن الأباعد مجرور

باضافة

بإضافة مبتدأ محذوف أي فكيف حال الأباعد على حد قراءة ابن جماز والله
يريد الآخرة أو بتقدير فكيف الهوان على الأباعد فحذف المبتدأ أو الجار
أو بالعطف بالفاء ثم أقحمت كيف بين العاطف والمعطوف لإفادة الأولوية
بالحكم **حرف اللام** اللام المفردة ثلاثة أقسام عاملة للجر وعاملة للجزم
وغير عاملة وليس في القسمة أن تكون عاملة للنصب خلافا للكوفيين وسيأتي
فالعاملة للجر مكسورة مع كل ظاهر نحو لزيد ولعمرو إلا مع المستغاث
المباشر ليا فمفتوحة ومع كل مضمر نحو لنا ولكم ولهم إلا مع ياء المتكلم فمكسورة
وإذا قيل يا لك ويا لي احتمل كل منهما أن يكون مستغاثا به وأن يكون مستغاثا
من أجله وقد أجاز ابن جني في قوله فيا شوقا ما أبقى ويا لي من النوى
وأوجب ابن عصفور في يا لي أن يكون مستغاثا من أجله لأنه لو كان مستغاثا
لكان التقدير يا أدعوني وذلك غير جائز في غير باب ظننت وفقدت وعلمت
وهذا لازم لابن جني لما سأذكره بعد ومن العرب من يفتح اللام
الداخلة على الفعل ويقرأ وما كان الله ليعذبهم وللام الجارة اثنان وعشرون
معنى أحدها الاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله والعزة لله
والملك لله والأمر لله ونحو ويل للمطففين ولهم في الدنيا خزي ومنه للكافرين
النار أي عذابها والثاني الاختصاص نحو الجنة للمؤمنين وهذا الحصير
للمسجد والمنبر للخطيب والسرج للدابة والقميص للعبد ونحو إن له أبا فإن
كان له إخوة وقولك هذا الشعر لحبيب وقولك أدوم لك ما تدوم لي والثالث
الملك نحو له ما في السموات وما في الأرض وبعضهم يستغني بذكر الاختصاص
عن ذكر المعنيين الآخرين ويمثل له بالأمثلة المذكورة ونحوها ويرجحه أن فيه
تقليلا للاشتراك وأنه إذا قيل هذا المال لزيد والمسجد لزم القول بأنها
للاختصاص مع كون زيد قابلا للملك لئلا يلزم استعمال المشترك في معنييه دفعة
وأكثرهم يمنعه الرابع التمليك نحو وهبت لزيد دينارا الخامس شبه التمليك
نحو جعل لكم من أنفسكم أزواجا السادس التعليل كقوله ويوم عقرت
للعذارى مطيتي وقوله تعالى لإيلاف قريش وتعلقها بفليعبدوا وقيل بما قبله

اي مجلهم كعصف ماكول لايلاف قريش ورجح بانهما في مصحف ابيّ سورة واحدة
وضعف بان جعلهم كعصف انما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت وقيل متعلقة
بمحذوف تقديره اعجبوا وقوله تعالى وانه لحب الخير لشديد اي وانه من اجل
حب المال لبخيل وقراءة حمزة واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من
كتاب وحكمة الاية اي لاجل ايتائي اياكم بعض الكتاب والحكمة ثم لمجيء محمد صلى الله عليه
مصدقا لما معكم لتؤمنن به فما مصدرية فيهما واللام تعليلية وتعلقت
بالجواب المؤخر على الاتساع في الظرف كما قال الاعشى عوض لا نتفرق
ويجوز كون ما موصولا اسميا فان قلت فاين العائد في ثم جاءكم رسول
فالجواب ان بما معكم هو نفس ما آتيتكم فكانه قيل مصدق له وقد يضعف
هذا التقدير بنحو قوله وانت الذي في رحمة الله اطمع وقد يرجح بان الثواني
يتسامح فيها كثيرا واما قراءة الباقين بالفتح فاللام لام التوطئة وما شرطية
او اللام للابتداء وما موصولة اي للذي آتيتكموه وهي مفعول الاول او مبتدأ
على الثاني ومن ذلك قراءة حمزة والكسائي وجعلنا منهم ائمة يهدون بامرنا
لما صبروا بكسر اللام ومنها اللام الثانية في نحو يا لزيد لعمرو وتعلقها بمحذوف
وهو فعل من جملة مستقلة اي ادعوك لعمرو او اسم هو حال من المنادى
اي مدعوا لعمرو قولان ولم يطلع ابن عصفور على الثاني فنقل الاجماع على
الاول ومنها اللام الداخلة لفظا على المضارع في نحو وانزلنا اليك الذكر لتبين
للناس وانتصاب الفعل بعدها بان مضمرة بعينها وفاقا للجمهور لا بان مضمرة
او بكي مصدرية مضمرة خلافا للسيرافي وابن كيسان ولا باللام بطريق الاصالة
خلافا لاكثر الكوفيين ولا بها لنيابتها عن ان خلافا لثعلب ولك اظهار ان فتقول
جئتك لان تكرمني بل قد يجب وذلك اذا اقترن الفعل بلا نحو لئلا يكون
للناس عليكم حجة لئلا يحصل الثقل بالتقاء المثلين **فرع** اجاز ابو الحسن
ان يتلقى القسم بلام كي وجعل منه يحلفون بالله لكم ليرضوكم فقال المعنى
ليرضنكم قال ابو علي وهذا عندي اولى من ان يكون متعلقا بيحلفون
والمقسم عليه محذوفا وانشد ابو الحسن اذا قلت قدني قال بالله حلفة لتغني
عني

البيت

عني ذا انائك اجمعا والجماعة يابون هذا لان القسم انما يجاب بالجملة ويرون
لتغنن بفتح اللام وبنون التوكيد وذلك على لغة فزارة في حذف آخر الفعل لاجل النون
اذا كان ياء بعد كسرة كقوله وابكن عيشا تقضى بعد جدته طابت اصائله في ذلك البلد
وقدروا الجواب محذوفا واللام متعلقة به اي ليكونن كذا ليرضوكم وليغنين
لتغني عني السابع توكيد النفي وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة بما كان
او بلم يكن ناقصتين مسندتين لما اسند اليه الفعل المقرون باللام وما كان الله
ليطلعكم على الغيب لم يكن الله ليغفر لهم ويسميها اكثرهم لام الجحود لملازمتها للجحد
اي النفي قال النحاس والصواب تسميتها لام النفي لان الجحد في اللغة انكار
ما تعرفه لا مطلق الانكار انتهى ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين ان اصل
ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخلت اللام زيادة لتقوية النفي كما ادخلت
الباء في ما زيد بقائم فعندهم انها حرف زائد مؤكد غير جار ولكنه ناصب ولو
كان جارا لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته فكيف وهو غير جار ووجهه عند البصريين
ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل ابلغ من نفيه ولهذا كان قوله
يا عاذلاتي لا تردن ملامتي ان العواذل لسن لي بامير ابلغ من لا تلمنني
لانه نهي عن السبب وعلى هذا فهي عندهم حرف جر معد متعلق بخبر كان
المحذوف والنصب بان مضمرة وجوبا وزعم كثير من الناس في قوله تعالى وان
كان مكرهم لتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الاولى وفتح الثانية
انها لام الجحود وفيه نظر لان النافي على هذا غير ما ولم ولاختلاف فاعلي كان
وتزول والذي يظهر لي انها لام كي وان ان شرطية اي وعند الله جزاء
مكرهم وهو مكر اعظم منه وان كان مكرهم لشدته معدا لاجل زوال الامور
العظام المشبهة في عظمها بالجبال كما تقول انا اشجع من فلان وان كان
معدا للنوازل وقد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله فما جمع ليغلب
جمع قومي مقاومة ولا فرد لفرد اي فما كان جمع وقول ابي الدرداء رض
في الركعتين بعد العصر ما انا لادعهما والثامن موافقة الى نحو بان ربك
اوحى لها كل يجري لاجل مسمى ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه والتاسع

موافقة على في الاستعلاء الحقيقي نحو ويخرون للاذقان دعانا لجنبه وتله للجبين
وقوله فخر صريعا لليدين وللفم والمجازي نحو وان اساتم فلها ونحو قوله عليه السلم
لعايشة رضي الله عنها اشترطي لهم الولاء وقال النحاس المعنى من اجلهم وقال لا يعرف
في العربية لهم بمعنى عليهم والعاشر موافقة في نحو ونضع الموازين القسط ليوم
القيمة لا يجليها لوقتها الا هو وقولهم مضى لسبيله قيل ومنه يا ليتني قدمت
لحيوتي اي في حياتي وقيل للتعليل اي لاجل حياتي في الآخرة الحادي عشر ان
يكون بمعنى عند كقولهم كتبته لخمس خلون وجعل منه ابن جني قراة الجحدري
بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم والثاني عشر موافقة بعد
نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس وفي الحديث صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته
قال فلما تفرقنا كاني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا والثالث عشر موافقة
مع قاله بعضهم وانشد عليه هذا البيت والرابع عشر موافقة من نحو سمعت له صراخا
وقول جرير لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم ونحن لكم يوم القيمة افضل الخامس عشر
التبليغ وهي الجارة لاسم السامع لقول او ما في معناه نحو قلت له واذنت له وفسرت له
والسادس عشر موافقة عن نحو وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا
اليه قاله ابن الحاجب وقال ابن مالك وغيره هي لام التعليل وقيل لام التبليغ والتفتت
عن الخطاب الى الغيبة او يكون اسم المقول عنه محذوفا اي قالوا لطايفة من المومنين
لما سمعوا باسلام طايفة اخرى وحيث دخلت اللام على غير المقول له فالتاويل
على بعض ما ذكرناه نحو قالت اخراهم لاولاهم ربنا هولاء اضلونا ولا اقول
للذين تزدري اعينكم لن يوتيهم الله خيرا وقوله كضراير الحسناء قلن لوجهها
حسدا وبغيا انه لدميم السابع عشر الصيرورة وتسمى لام العاقبة ولام المآل
نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وقوله فللموت تغذو الوالدات
سخالها كالخراب تبنى المساكن وقوله فان يكن الموت افناهم فللموت ما تلد
الوالدة ويحتمل ربنا انك آتيت فرعون وملاءه زينة واموالا في الحيوة الدنيا
ربنا ليضلوا عن سبيلك ويحتمل انها لام الدعا فيكون الفعل مجزوما لا منصوبا
ومثله في الدعاء ولا تزد الظالمين الا ضلالا ويويده ان في آخر الآية ربنا

اطمس

كما لخراب الدهر

اللام في لعشر خلون من شهر كذا

اطمس على اموالهم واشدد على قلوبهم فلا يومنوا وانكر البصريون ومن تابعهم
لام العاقبة قال الزمخشري والتحقيق انها لام العلة وان التعليل فيها وارد على
طريق المجاز دون الحقيقة وبيانه انه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا
بل المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبه بالداعي الذي
يفعل الفعل لاجله فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الاسد لمن يشبه
الاسد الثامن عشر القسم والتعجب معا وتختص باسم الله سبحانه كقوله لله يبقى على
الايام ذو حيد التاسع عشر التعجب المجرد من القسم وتستعمل في النداء كقولهم يا للماء ويا للعشب
اذا تعجبوا من كثرتهما وقوله فيا لك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت
بيذبل وقولهم يا لك رجلا عالما وفي غيره كقولهم لله دره فارسا ولله انت وقوله شباب
وشيب وافتقار وثروة فلله هذا الدهر كيف ترددا المتمم عشرين التعدية
ذكره ابن مالك في الكافية ومثل له في شرحها بقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا
يرضني وفي الخلاصة ومثل له ابنه بالآية وبقولك قلت له افعل كذا ولم يذكره في
التسهيل بل ذكر في شرحه ان اللام في الآية لشبه التمليك وانها في المثال للتبليغ
والاولى عندي ان يمثل للتعدية بنحو ما اضرب زيدا لعمرو وما احبه لبكر
الحادي والعشرون التوكيد وهي اللام الزايدة وهي انواع منها اللام المعترضة
بين الفعل المتعدي ومفعوله كقوله ومن يك ذا عظم صليب رجا به ليكسر عود
الدهر فالدهر كاسره وقوله وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار
لمسلم ومعاهد وليس منه ردف لكم خلافا للمبرد ومن وافقه بل ضمن ردف
معنى اقترب فهو مثل اقترب للناس حسابهم واختلف في نحو يريد الله ليبين لكم
وامرنا لنسلم لرب العالمين وقول الشاعر اريد لانسى ذكرها فكانما تمثل
لي ليلى بكل سبيل فقيل زايدة وقيل للتعليل ثم اختلف هولاء فقيل المفعول
محذوف اي يريد الله التبيين لكم ويهديكم اي ليجمع لكم بين الامرين وامرنا
بما امرنا به لنسلم واريد السلو لانسى وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما
الفعل في ذلك مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء واللام وما بعدها خبر اي
ارادة الله للتبيين وامرنا للاسلام وعلى هذا فلا مفعول للفعل ومنها اللام

في اللام

المسماة بالمقحمة وهي المعترضة بين المتضايفين وذلك في قولهم يا بؤس للحرب والأصل
يا بؤس الحرب فأقحمت تقوية للاختصاص قال يا بؤس للحرب التي وضعت أراهط
فاستراحوا وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف قولان أرجحهما الأول لأن اللام
أقرب ولأن الجار لا يعلق ومن ذلك قولهم لا أبا لزيد ولا أخا له ولا غلامي له على
قول سيبويه أن اسم لا مضاف لما بعد اللام وأما على قول من جعل اللام وما
بعدها صفة وجعل الاسم شبيها بالمضاف لأن الصفة من تمام الموصوف وعلى
قول من جعلها خبرا وجعل أبا وأخا على لغة من قال إن أباها وأبا أباها
وقولهم مكره أخاك لا بطل وجعل حذف النون على حد الشذوذ كقوله بيضك
ثنتان وبيضي مائتان فاللام للاختصاص وهي متعلقة باستقرار محذوف ومنها
اللام المسماة لام التقوية وهي المزيدة لتقوية عامل ضعف إما بتأخره نحو
هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون ونحو إن كنتم للرؤيا تعبرون أو
بكونه فرعا في العمل نحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد نزاعة للشوى ونحو
ضربي لزيد حسن وأنا ضارب لعمرو وقيل منه إن هذا عدو لك ولزوجك وقوله
إذا ما صنعت الزاد فالتمسي له أكيلا فإني لست آكله وحدي وفيه نظر لأن
عدوا وأكيلا وإن كانا بمعنى معاد ومواكل لا ينصبان المفعول لأنهما موضوعان
للثبوت وليسا مجاريين للفعل في التحرك والسكون ولا محولين عما هو مجار له
لأن التحويل إنما هو ثابت في الصيغ التي يراد بها المبالغة وإنما اللام في البيت
للتعليل وهي متعلقة بالتمسي وفي الآية متعلقة بمستقر محذوف صفة لعدو
وهي للاختصاص وقد اجتمع التأخر والفرعية في وكنا لحكمهم شاهدين وأما
قوله تعالى نذيرا للبشر فإن كان النذير بمعنى المنذر فهو مثل فعال لما
يريد وإن كان بمعنى الإنذار فاللام مثلها في سقيا لزيد وسيأتي قال ابن مالك
ولا تزاد لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنين لأنها إن زيدت في مفعوليه فلا
يتعدى فعل إلى اثنين بحرف واحد وإن زيدت في أحدهما لزم ترجيح من غير
مرجح وهذا الأخير ممنوع لأنه إذا تقدم أحدهما دون الآخر وزيدت اللام
في المتقدم لم يلزم ذلك وقد قال الفارسي في قراءة من قرأ ولكل وجهة

هو

هو موليها بإضافة كل إن من هذا والمعنى الله مولّ كل ذي وجهة وجهته والضمير
على هذا للتولية وإنما لم يجعل كلا والضمير مفعولين واستغنى عن حذف ذي ووجهة
وجهته لئلا يتعدى العامل إلى الضمير وظاهره معا ولهذا قالوا في الهاء من قوله هذا
سراقة للقرآن يدرسه إن الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن وقد دخلت اللام
على أحد المفعولين مع تأخرهما في قول ليلى أحجاج لا تعطي العصاة مناهم ولا الله يعطي
العصاة مناها وهو شاذ لقوة العامل ومنها لام الاستغاثة عند المبرد واختاره
ابن خروف بدليل صحة إسقاطها وقال جماعة غير زائدة ثم اختلفوا فقال ابن جني
متعلقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل ورد بأن معنى الحرف لا يعمل في المجرور
وفيه نظر لأنه قد عمل في الحال في نحو قوله كأن قلوب الطير رطبا ويابسا
لدى وكرها العناب والحشف البالي وقال الأكثرون متعلقة بفعل النداء
المحذوف واختاره ابن الضائع وابن عصفور ونسباه لسيبويه واعترض بأنه متعد
بنفسه فأجاب ابن أبي الربيع بأنه ضمن معنى الالتجاء في نحو يا لزيد والتعجب في نحو يا للدواهي
وأجاب ابن عصفور وجماعة بأنه ضعف بالتزام الحذف فقوي تعديه باللام واقتصر أبو حيان
على إيراد هذا الجواب وفيه نظر لأن اللام المقوية زائدة كما تقدم وهؤلاء لا يقولون
بالزيادة فإن قلت وأيضا إن اللام لا تدخل في نحو زيدا ضربته مع أن الناصب
ملتزم الحذف قلت إنما هو كالعوض ولو كان عوضا البتة لم يجز حذفه ثم إنه
ليس بلفظ المحذوف فلم ينزل منزلته من كل وجه وزعم الكوفيون أن اللام في
المستغاث بقية اسم وهو آل والأصل يا آل زيد ثم حذفت همزة أل للتخفيف
وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين واستدلوا بقوله فخير نحن عند الناس منكم
إذا الداعي المثوب قال يا لا فإن الجار لا يقتصر عليه وأجيب بأن الأصل
يا قوم لا فرار ولا نفر فحذف ما بعد لا النافية أو الأصل يا فلان ثم حذف ما بعد
الحرف كما يقال ألا تا فيقال ألا فا يريدون ألا تفعلون وألا فافعلوا فلنبينه
إذا قيل يا لزيد بفتح اللام فهو مستغاث لأجله والمستغاث محذوف فإن قيل
يا لك احتمل الوجهين فإن قيل يا لي فكذلك عند ابن جني أجازهما في قوله فيا شوق
ما أبقى ويا لي من النوى ويا دمع ما أجرى ويا قلب ما أصبى وقال ابن عصفور

قلت لما ذكر اللفظ بأسره عوض عنه كان بمنزلته ما لا يخفى
فإن قلت ولذلك وهذا البناء عوض منه فحصل السؤال
فلينظر م

فإن كسرت نحو مستغاث له

الصواب أنه مستغاث لأجله لأن لام المستغاث متعلقة بأدعو فيلزم تعدي فعل
المضمر المتصل إلى ضميره المتصل وهذا لا يلزم ابن جني لأنه يرى تعلق اللام بيا كما تقدم
وبأنها لا تتحمل ضميرا كما لا تتحمله هذا إذا عملت في الحال في نحو وهذا بعلي شيخا نعم هو
لازم لابن عصفور في قوله يا لزيد لعمرو إن لام لعمرو متعلقة بفعل محذوف
تقديره أدعوك لعمرو وينبغي له هنا أن يرجع إلى قول ابن الباذش أن تعلقها
باسم محذوف تقديره مدعوّ لعمرو وإنما ادعينا وجوب التقدير لأن العامل
الواحد لا يصل بحرف واحد مرتين وأجاب ابن الضائع بأنهما مختلفان معنى نحو وهبت
لك دينارا لترضى **تنبيه** زادوا اللام في بعض المفاعيل المستغنية عنها كما تقدم
وعكسوا ذلك فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة إليها كقوله تعالى يبغونها عوجا
والقمر قدرناه منازل وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون وقالوا وهبتك
دينارا وصدتك ظبيا وجنيتك ثمرة قال ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا قال فتولى
غلامهم ثم نادى أظليما أصيدكم أم حمارا وقال إذا قالت حذام فأنصتوها
في رواية جماعة والمشهور فصدقوها الثاني والعشرون التبيين ولم يوفوها
حقها في الشرح وأقول هي ثلاثة أقسام أحدها ما تبين المفعول من الفاعل وهذه
تتعلق بمذكور وضابطها أن تقع بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل مفهمين حبا أو
بغضا تقول ما أحبني وما أبغضني فإن قلت لفلان فأنت فاعل الحب
والبغض وهو مفعولهما وإن قلت إلى فلان فالأمر بالعكس هذا شرح ما قاله ابن
مالك ويلزمه أن يذكر هذا المعنى في معاني إلى أيضا لما بيّنا وقد مضى في موضعه
الثاني والثالث ما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية وما يبين مفعولية غير ملتبسة
بفاعلية ومصحوب كل منهما إما غير معلوم مما قبلها أو معلوم ولكن استؤنف بيانه
تقوية للبيان وتوكيدا له واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف مثال المبينة للمفعولية
سقيا لزيد وجدعا له فهذه اللام ليست متعلقة بالمصدرين ولا بفعليهما المقدرين
لأنهما متعديان ولا هي مقوية للعامل لضعفه بالفرعية إن قدر أنه المصدر
أو بالتزام الحذف إن قدر أنه الفعل لأن لام التقوية صالحة للسقوط
وهذه لا تسقط لا يقال سقيا زيدا ولا جدعا إياه خلافا لابن الحاجب ذكره في
شرح

شرح المفصل ولا هي ومخفوضها صفة للمصدر فتتعلق بالاستقرار لأن الفعل
لا يوصف فكذا ما أقيم مقامه وإنما هي لام مبيّنة للمدعو له أو عليه إن
لم يكن معلوما من سياق أو غيره أو مؤكدة إن كان معلوما وليس تقدير المحذوف
أعني كما زعم ابن عصفور لأنه يتعدى بنفسه بل التقدير إرادتي لزيد ويبنى على
أن هذه اللام ليست متعلقة بالمصدر أنه لا يجوز في زيد سقيا له أن تنصب زيدا
بعامل محذوف على شريطة التفسير ولو قلنا إن المصدر والحال محل الفعل دون
حرف مصدري يجوز تقديم معموله عليه فيقول زيدا ضربا لأن الضمير في المثال
ليس معمولا له ولا هو من جملته وأما تجويز بعضهم في قوله تعالى والذين كفروا فتعسا
لهم كون الذين في موضع نصب على الاشتغال فوهم وقال ابن مالك في شرح باب
النعت من كتاب التسهيل اللام في سقيا لك متعلقة بالمصدر وهي للتبيين وفي
هذا تناقض لأنهم إذا أطلقوا القول بأن اللام للتبيين فإنما يريدون بها أنها متعلقة
بمحذوف استؤنف للتبيين ومثال المبينة للفاعلية تبا لزيد وويحا لزيد فإنهما في
معنى خسر وهلك فإن رفعتهما بالابتداء فاللام ومجرورها خبر ومحلها الرفع ولا
تبيين لعدم تمام الكلام فإن قلت تبا له وويح فنصبت الأول ورفعت الثاني لم يجز
لتخالف الدليل والمدلول عليه إذ اللام في الأول تبيين واللام المحذوفة لغيره واختلف
في قوله تعالى أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون هيهات هيهات
لما توعدون فقيل اللام زائدة وما فاعل وقيل الفاعل ضمير مستتر راجع إلى
البعث والإخراج فاللام للتبيين وقيل هيهات مبتدأ بمعنى البعد والجار والمجرور
خبر وأما قوله تعالى هيت لك فيمن قرأ بهاء مفتوحة وياء ساكنة وتاء إما مفتوحة
أو مكسورة أو مضمومة فهيت اسم فعل ثم قيل مسماه فعل ماض أي تهيأت فاللام
متعلقة به كما تتعلق بمسماه لو صرح به وقيل مسماه فعل أمر بمعنى أقبل وتعال
فاللام للتبيين أي إرادتي لك أو أقول لك وأما من قرأ هئت مثل جئت فهو فعل
بمعنى تهيأت واللام متعلقة به وأما من قرأ كذلك ولكن جعل التاء ضمير المخاطب
فاللام للتبيين مثلها مع اسم الفعل ومعنى تهيئه تيسر انفراده بها لا أنه قصدها
بدليل وراودته فلا وجه لإنكار الفارسي هذه القراءة مع ثبوتها واتجاهها

ويحتمل أنها أصل قراءة هشام هيت بكسر الهاء وبالياء وبفتح التاء ويكون على ابدال الهمزة
تنبيه الظاهر أن اللام في قول المتنبي لولا مفارقة الأحباب ما وجدت لها المنايا إلى
أرواحنا سبلا جار ومجرور متعلق بوجدت لكن فيه تعدي الفعل الظاهر إلى ضميره
المتصل كقولك ضربه زيد وذلك ممتنع فينبغي أن تقدر صفة في الأصل لسبلا فلما قدم
عليه صار حالا كما أن قوله إلى أرواحنا كذلك إذ المعنى سبلا مسلوكة إلى أرواحنا ولكن في لها
وجه غريب وهو أن تقدر جمعا للهاة كحصاة وحصا ويكون المنايا مضافا إليه ويكون
اثبات اللهوات للمنايا بالاستعارة شبهت بشيء يبتلع الناس ويكون أقام اللها مقام
الأفواه لمجاورة اللهوات للفم وأما اللام العاملة للجزم فهي اللام الموضوعة للطلب
وحركتها الكسر وسليم تفتحها وإسكانها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها نحو فليستجيبوا
لي وليؤمنوا بي وقد تسكن بعد ثم ليقضوا في قراءة الكوفيين وقالون والبزي
وفي ذلك رد على من قال إنه خاص بالشعر ولا فرق في اقتضاء اللام الطلبية للجزم
بين كون الطلب أمرا نحو لينفق ذو سعة أو دعاء نحو ليقض علينا ربك أو التماسا كقولك
لمن يساويك ليفعل فلان كذا إذا لم ترد الاستعلاء عليه وكذا لو أخرجت عن الطلب
إلى غيره كالتي يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا
اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم أي فيمد ونحمل أو التهديد نحو ومن شاء فليكفر
وهذا هو معنى الأمر في اعملوا ما شئتم وأما ليكفروا بما آتيناهم وليتمتعوا فيحتمل
اللامان منه التعليل فيكون ما بعدهما منصوبا والتهديد فيكون مجزوما ويتعين
الثاني في اللام الثانية في قراءة من سكنها فيترجح بذلك أن تكون اللام الأولى كذلك
ويؤيده أن بعدهما فسوف يعلمون وأما وليحكم أهل الإنجيل فمن قرأ بسكون اللام
فهي لام الطلب لأنه يقرأ بسكون الميم ومن كسر اللام وهو حمزة فهي لام التعليل لأنه يفتح
الميم وهذا التعليل إما هو معطوف على تعليل آخر متصيد من المعنى لأن قوله تعالى
وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور معناه وآتيناه الإنجيل للهدى والنور ومثله
إنا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب وحفظا لأن المعنى خلقنا الكواكب في السماء الدنيا
زينة وحفظا وإما متعلق بفعل مقدر مؤخر أي وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله
أنزله ومثله وخلق الله السموات والأرض بالحق ولتجزى كل نفس أي للجزاء خلقها

وقوله سبحانه

وقوله سبحانه وكذلك نري إبراهيم ملكوت السموات والأرض وليكون من الموقنين أي أريناه
ذلك وقوله تعالى هو علي هين ولنجعله آية للناس أي خلقناه من غير أب وإذا كان
مرفوع فعل الطلب فاعلا مخاطبا استغني عن اللام بصيغة افعل غالبا نحو قم
واقعد وتجب اللام إن انتفت الفاعلية نحو ليعن بحاجتي أو الخطاب نحو ليقم زيد
أو كلاهما نحو ليعن زيد بحاجتي ودخول اللام على فعل المتكلم قليل سواء كان
المتكلم مفردا نحو قوله عليه السلام قوموا فلأصل لكم أم معه غيره كقوله تعالى وقال
الذين كفروا للذين آمنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم وأقل منه دخولها
في فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم
وقد تحذف اللام في الشعر ويبقى عملها كقوله فلا تستطل مني بقاي ومدتي
ولكن يكن للخير منك نصيب وقوله محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من
شيء تبالا أي لتكن ولتفد والتبال الوبال أبدلت الواو المفتوحة تاء مثل
تقوى ومنع المبرد حذف اللام وإبقاء عملها حتى في الشعر وقال في البيت الثاني
إنه لا يعرف قائله مع احتماله لأن يكون دعاء بلفظ الخبر مثل يغفر الله لك ويرحمك الله
وحذفت الياء تخفيفا واجتزي عنها بالكسرة كقوله دواعي الأيد يخبطن
السرى بجا وأما قوله على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي لك الويل حر الوجه أو
يبك من بكا فهو على قبحه جائز لأنه عطف على المعنى إذ اخمشي وليخمشي بمعنى واحد
وهذا الذي منعه المبرد في الشعر أجازه الكسائي في الكلام ولكن بشرط تقدم
قل وجعل منه قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة أي ليقيموها ووافقه
ابن مالك في شرح الكافية وزاد عليه أن ذلك يقع في النثر قليلا بعد القول الخبري
كقوله قلت لبواب لديه دارها تيذن فإني حموها وجارها أي لتأذن
فحذف اللام وكسر حرف المضارعة قال وليس الحذف بضرورة لتمكنه من
أن يقول ايذن انتهى قيل وهذا تخلص من ضرورة بضرورة وهي إثبات
همزة الوصل في الوصل وليس كذلك لأنها بيتان لا بيت مصرع فالهمزة في
أول البيت لا في حشوه بخلافها في نحو قوله لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق
على الراقع والجمهور على أن الجزم في الآية مثله في قولك ائتني أكرمك وقد اختلف

الشرطية

في ذلك على ثلثة اقوال احدها للخليل وسيبويه انه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى ان
كما ان اسماء الشرط انما جزمت لذلك والثاني للسيرافي والفارسي انه بالطلب
لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر كما ان النصب بضربا في قولك ضربا
زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه والثالث للجمهور انه بشرط مقدر بعد الطلب
وهذا ارجح من الاول لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل
لكن في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف وايضا فان تضمين الفعل معنى الحرف
اما غير واقع او غير كثير ومن الثاني لان نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى
الشرط وابطل ابن مالك بانه ان يكون الجزم في جواب شرط مقدر لان تقديره يستلزم
ان لا يتخلف احد من المقول له ذلك عن الامتثال ولكن التخلف واقع واجاب ابنه بان
الحكم مسند اليهم على سبيل الاجمال لا الى كل فرد فيحتمل ان الاصل يقم اكثرهم ثم
حذف المضاف وانيب عنه المضاف اليه فارتفع واتصل بالفعل وباحتمال انه ليس
المراد بالعباد الموصوفين بالايمان مطلقا بل المخلصين منهم وكل مؤمن مخلص قال له
الرسول اقم الصلوة اقامها قال المبرد التقدير قل لهم اقيموا يقيموا والجزم
في جواب اقيموا المقدر لا في جواب قل ويرده ان الجواب لا بد ان يخالف المجاب
اما في الفعل والفاعل نحو ائتني اكرمك او في الفعل نحو اسلم تدخل الجنة او في
الفاعل نحو قم اقم ولا يجوز ان يتوافقا فيهما وايضا فان الامر للمواجهة ويقيموا
للغيبة وقيل يقيموا مبني لحلوله محل اقيموا وهو مبني وليس بشيء وزعم الكوفيون
وابو الحسن ان لام الطلب حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد وان الاصل
لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة وبقولهم اقول
لان الامر معنى حقه ان يؤدى بالحرف ولانه اخو النهي ولم يدل عليه الا بالحرف
ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا او خبرا خارج
عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش فلتقضي
حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم
ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم
ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة
عن الزمان

عن الزمان كبعت واقسمت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها
عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لانه ليس له حالة غير هذه
وحينئذ فيشكل فعليته فاذا ادعي ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام
لا الفعل واما اللام غير العاملة فسبع احدها لام الابتداء وفائدتها امران
توكيد مضمون الجملة ولهذا زحلقوها في باب ان عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام
بمؤكدين وتخليص المضارع للحال كذا قال الاكثرون واعترض ابن مالك الثاني
بقوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة اني ليحزنني ان تذهبوا به فان
الذهاب كان مستقبلا فلو كان يحزن حالا لزم تقدم الفعل في الوجود على
فاعله مع انه اثره والجواب ان الحكم في ذلك اليوم واقع لا محالة فنزل منزلة
الحاضر المشاهد وان التقدير قصد ان تذهبوا والقصد حال وتقدير
ابي حيان قصدكم ان تذهبوا مردود بانه يقتضي حذف الفاعل لان ان
تذهبوا على تقديره منصوب وتدخل باتفاق في موضعين احدهما المبتدا
نحو لانتم اشد رهبة والثاني بعد ان وتدخل في هذا الباب على ثلثة باتفاق
الاسم نحو ان ربي لسميع الدعاء والمضارع لشبهه به نحو وان ربك ليحكم بينهم
والظرف نحو وانك لعلى خلق عظيم وعلى ثلثة باختلاف احدها الماضي الجامد
نحو ان زيدا لعسى ان يقوم او لنعم الرجل قاله ابو الحسن ووجهه ان الجامد
يشبه الاسم وخالفه الجمهور والثاني الماضي المقرون بقد قاله الجمهور
ووجهه ان قد تقرب الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم وخالف
في ذلك خطاب ومحمد بن مسعود الغزني وقالا اذا قيل ان زيدا لقد قام
فهو جواب لقسم مقدر الثالث الماضي المتصرف المجرد من قد اجازه الكسائي
وهشام على اضمار قد ومنعه الجمهور وقالوا انما هذه لام القسم فمتى تقدم فعل
القلب فتحت همزة ان كعلمت ان زيدا لقائم واختلف في دخولها في غير باب
ان على شيئين احدهما خبر المبتدا المقدم نحو لقائم زيد فمقتضى كلام جماعة
الجواز وفي امالي ابن الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدا والثاني الفعل
نحو ليقوم زيد فاجاز ذلك ابن مالك والمالقي وغيرهما وزاد المالقي الماضي

الجامد نحو لبئس ما كانوا يعملون وبعضهم المتصرف المقرون بقد نحو ولقد كانوا
عاهدوا الله من قبل لقد كان في يوسف واخوته آيات والمشهور أن هذه لام
القسم وقال ابو حيان في ولقد علمتم هي لام الابتداء مفيدة لمعنى التوكيد ويجوز
أن يكون قبلها قسم مقدر وأن لا يكون انتهى ونص جماعة على منع ذلك كله قال
ابن الخباز في شرح الايضاح لا تدخل لام الابتداء على الجمل الفعلية الا في باب ان
انتهى وهو مقتضى ما قدمناه عن ابن الحاجب وسيأتي ايضا قول الزمخشري قال
في تفسير ولسوف يعطيك تلك لام الابتداء لا تدخل الا على المبتدأ والخبر وقال
في لا اقسم هي لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف ولم يقدرها لام القسم لانه
عنده ملازمة للنون وكذا زعم في ولسوف يعطيك وقال ابن الحاجب اللام
في ذلك لام التوكيد واما قول بعضهم انها لام الابتداء فكما تدخل مع الفعل وان مع الاسم
فكما لا تحذف من الفعل والاسم والمبتدأ يقدر حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم
والثانية انه اذا قدر المبتدأ في نحو لسوف يقوم زيد يصير التقدير لزيد
سوف يقوم زيد ولا يخفى ما فيه من الضعف والثالثة انه يلزم اضمار لا يحتاج
اليه الكلام انتهى وفي الوجهين الاخيرين نظر لان تكرار الظاهر انما يقبح اذا صرح
بهما ولان النحويين قدروا مبتدأ بعد الواو في نحو قمت واصك عينه وبعد الفاء
في نحو ومن عاد فينتقم الله منه وبعد اللام في نحو لا اقسم بيوم القيامة وكل ذلك تقدير
لاجل الصناعة دون المعنى وكذلك هنا واما الاول فقد قال جماعة في ان هذان
لساحران ان التقدير لهما ساحران فحذف المبتدأ وبقيت اللام ولانه يجوز
على الصحيح لقائم زيد واما تضعيف قول الزمخشري ان فيه تكلفين لغير ضرورة
وهما تقدير محذوف وخلع اللام عن معنى الحال لئلا يجتمع دليل الحال والاستقبال
وقد صرح بذلك في تفسير لسوف اخرج حيا ونظيره بخلع اللام عن التعريف
واخلاصها للتعويض في يا الله وقوله ان لام القسم مع المضارع لا تفارق النون
ممنوع بل تارة تجب اللام وتمتنع النون وذلك مع التنفيس كالآية ومع تقدم المعمول
بين اللام والفعل نحو ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون ومع كون الفعل
للحال نحو لا اقسم وانما قدر الزمخشري هنا مبتدأ لانهم لا يجيزون لمن

فصد

ان المبتدأ مقدر اي ولانت سوف يعطيك ربك

وان المبتدأ يقدر بعدها ففاسد من جهات احدها ان اللام مع الابتداء

وقال الشيخ الرضي في بحث الحروف المشبهة بالفعل بهذه العبارة
ولا ينكر عمل ما بعد لام الابتداء فيما قبله لنقصان حقه في التصدر انتهى عبارته

فقصد الحال ان يقسم الا على الجملة الاسمية وتارة يمتنعان وذلك مع الفعل المنفي
نحو تالله تفتؤ وتارة يجوزان وذلك فيما بقي نحو وتالله لاكيدن اصنامكم **مسألة**
للام الابتداء الصدرية ولهذا علقت العامل في نحو علمت لزيد منطلق ومنعت
من النصب على الاشتغال في نحو زيد لانا اكرمه ومن ان يتقدم عليها الخبر في نحو
لزيد قائم والمبتدأ في نحو لقائم زيد فاما قوله ام الحليس لعجوز شهربه فقيل
اللام زائدة وقيل للابتداء والتقدير لهي عجوز وليس لها الصدرية في ان
لانها فيه مؤخرة من تقديم ولهذا تسمى المزحلقة والمزحلفة ايضا وذلك
لان اصل ان زيدا لقائم لان زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين فأخروا
اللام دون ان لئلا يتقدم معمول الحرف عليه وانما لم ندع ان الاصل ان لزيد
قائما لئلا يحول ما له الصدر بين العامل والمعمول ولانهم قد نطقوا باللام مقدمة
على ان في نحو قوله لهنك من برق علي كريم ولاعتبارهم حكم صدريتها فيما قبل
ان دون ما بعدها دليل الاول انها تمنع من تسلط فعل القلب على ان ومعموليها
ولذلك كسرت في نحو والله يعلم انك لرسوله بل قد اثرت هذا المنع مع حذفها في
قول الهذلي فغبرت بعدهم بعيش ناصب واخال اني لاحق مستتبع الاصل
اني للاحق فحذفت اللام ما علقت اخال وبقي الكسر بعد حذفها كما كان مع وجودها
فهذا مما نسخ لفظه وبقي حكمه ودليل الثاني ان عمل ان يتخطاها نحو ان في
الدار لزيدا وان زيدا لقائم وكذلك يتخطاها عمل العامل بعدها نحو ان زيدا
طعامك لآكل ووهم بدر الدين ابن مالك فمنع من ذلك والوارد منه في التنزيل كثير
نحو ان ربهم بهم يومئذ لخبير **فصل** واذا خففت ان نحو وان كانت لكبيرة ان
كل نفس لما عليها حافظ فاللام عند سيبويه والاكثرين لام الابتداء افادت مع
افادتها التوكيد النسبة وتخليص المضارع للحال الفرق بين ان المخففة من الثقيلة
وان النافية ولهذا صارت لازمة بعد ان كانت جائزة اللهم الا ان يدل دليل
على قصد الاثبات كقراءة ابي رجاء وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا بكسر اللام
اي للذي وكقوله ان كنت قاضي نحبي يوم بينكم لو لم تمنوا بوعد غير توديع
ويجب تركها مع نفي الخبر كقوله ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة وان هو لم

وذكر الشيخ الرضي منه للصلاة ات الانفال وفرق الكسائي بين ان مع اللام في الاسماء
وبينها معها في الافعال فجعلها في الاسماء مخففة واما في الافعال فجعلها ان نافية واللام بمعنى الا
لان المخففة بالاسم اولى نظرا الى اصلها والنافية بالفعل اولى لان نفي النفي راجع الى الفعل

وغيره من الكوفيين قالوا انها نافية مطلقا دخلت في الفعل او في الاسم واللام بمعنى الا وقال البصريون لو كانت اللام بمعنى الا لجاز جاءني القوم لزيدا اي الا زيدا من عبارته

يتقدم خلاف معاند وزعم ابو علي وابو الفتح وجماعة انها لام غير لام الابتداء اجتلبت
للفرق قال ابو الفتح قال لي ابو علي ظننت ان فلانا نحوي محسن حتى سمعته يقول
ان اللام التي تصحب الخفيفة هي لام الابتداء فقلت له اكثر نحويي بغداد على هذا انتهى
وحجتهم دخولها على الماضي المتصرف نحو ان زيد لقام وعلى منصوب الفعل المؤخر
عن ناصبه في نحو وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة وزعم الكوفيون
ان اللام في ذلك كله بمعنى الا وان ان قبلها نافية واستدلوا على مجيء اللام للاستثناء
بقول الشاعر امسى ابان ذليلا بعد عزته وما ابان لمن اعلاج سودان وعلى قولهم يقال قد
علمنا ان كنت لمؤمنا بكسر الهمزة لان النافية مكسورة دائما وكذا على قول سيبويه
لان لام الابتداء تعلق العامل عن العمل واما قول ابي علي وابي الفتح فتفتح القسم الثاني
اللام الزائدة وهي الداخلة في خبر المبتدأ في نحو قوله ام الحليس لعجوز شهربه
وقيل الاصل لهي عجوز وفي خبر ان المفتوحة كقراءة سعيد بن جبير الا انهم
ليأكلون الطعام بفتح الهمزة وفي خبر لكن في قوله ولكنني من حبها لعميد وليس
دخول اللام منقيسا بعد ان المفتوحة خلافا للمبرد ولا بعد لكن خلافا للكوفيين
ولا اللام بعدهما لام الابتداء خلافا لهم وقيل اللامان للابتداء وعلى ان الاصل
ولكن انني فحذفت همزة ان للتخفيف ونون لكن لذلك لثقل اجتماع الامثال وعلى
ان ما في قوله وما ابان لمن اعلاج سودان استفهام وتم الكلام عند ابان
ثم ابتدأ لمن اعلاج بتقدير لهو من اعلاج وقيل هي لام زيدت في خبر ما النافية
وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين ومما زيدت فيه ايضا خبر زال في قوله
وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها لكالهائم المقصى بكل مراد وفي المفعول الثاني
لارى في قول بعضهم اراك لشاتمي ونحو ذلك قيل وفي مفعول يدعو من قوله تعالى
يدعو لمن ضره اقرب من نفعه وهذا مردود لان زيادة هذه اللام في غاية
الشذوذ فلا يليق تخريج التنزيل عليه ومجموع ما قيل في اللام في هذه الآية قولان
احدهما هذا وهو انها زائدة وقد بينا فساده والثاني انها لام الابتداء وهو الصحيح
ثم اختلف هؤلاء فقيل انها مقدمة من تأخير والاصل يدعو من لضره اقرب من نفعه
فمن مفعول وضره اقرب مبتدأ وخبر والجملة صلة لمن وهذا بعيد لان لام الابتداء

لم يعهد

خبره

لم يعهد فيها التقدم عن موضعها وقيل انها في موضعها وان من مبتدأ وليبئس المولى
لان التقدير لبئس المولى هو وهو الصحيح ثم اختلف هؤلاء في مطلوب يدعو على
اربعة اقوال احدها انها لا مطلوب لها وان الوقف عليها وانها انما جاءت
توكيدا ليدعو في قوله تعالى يدعو من دون الله ما لا يضره وما لا ينفعه وفي
هذا القول دعوى خلاف الاصل مرتين اذ الاصل عدم التوكيد والاصل
ان لا ينفصل المؤكد من توكيده ولا سيما في التوكيد اللفظي والثاني ان مطلوبه
متقدم عليه وهو ذلك هو الضلال على ان ذلك موصول وما بعده صلة وعائد
والتقدير يدعو الذي هو الضلال البعيد وهذا الاعراب لا يستقيم عند البصريين
لان ذا لا يكون عندهم موصولة الا اذا وقعت بعد ما او من الاستفهاميتين
والثالث ان مطلوبه محذوف والاصل يدعوه والجملة حال والمعنى ذلك هو
الضلال البعيد مدعوا والرابع ان مطلوبه الجملة بعده ثم اختلف هؤلاء
على قولين احدهما ان يدعو بمعنى يقول والقول يقع على الجمل والثاني ان
يدعو ملموح فيه معنى فعل من افعال القلوب واختلف هؤلاء على قولين احدهما
ان معناه يظن لان اصل معناه يسمي فكانه قيل يسمي من ضره اقرب من نفعه
الها ولا يصدر ذلك عن اعتقاد فكانه قيل يظن وعلى هذا القول فالمفعول
الثاني محذوف كما قدرناه والثاني ان معناه يزعم لان الزعم قول مع اعتقاد
ومن امثلة اللام الزائدة قولك لئن قام زيد اقم او فانا اقوم وانت ظالم لئن
فعلت وكل ذلك خاص بالشعر وسيأتي في توجيهه والاستشهاد عليه الثالث
لام الجواب وهي ثلاثة اقسام لام جواب لو نحو لو تزيلوا لعذبنا لو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا ولام جواب لولا نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض
لفسدت السموات والارض ولام جواب القسم نحو تالله لقد آثرك الله
علينا وتالله لاكيدن اصنامكم وزعم ابو الفتح ان اللام بعد لو ولولا و
لوما لام جواب قسم مقدر وفيه تعسف لانه تقدير يستغني عن تقديره ولا
يتوقف عليه فائدة نعم الاولى في ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله
خير ان تكون اللام لام جواب القسم بدليل كون الجملة اسمية واما القول بانها لام

لام توطية القسم

جواب لو وانّ الاسمية استعيرت مكان الفعلية كما في قوله قد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب وفيه تعسف وهذا الموضع مما يدلك عندي على ضعف قول ابي الفتح اذ لو كانت اللام بعد لو ابدا في جواب قسم مقدر لكثر مجي نحو لو جاءني لانا اكرمه كما يكثر ذلك في باب القسم الرابع اللام الداخلة على اداة شرط للايذان بانّ الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط ومن ثَمّ تسمى اللام المؤذنة وتسمى الموطئة ايضا لانها وطأت الجواب للقسم اي مهدته له ولئن نصروهم ليولّن الادبار واكثر ما تدخل على انْ وقد تدخل على غيرها كقوله لمتى صلحت ليقضين لك صالح ولتجزين اذا جزيت جميلا وعلى هذا فالاحسن في قوله تعالى لما آتيتكم من كتاب وحكمة ان لا تكون موطئة وما شرطية بل للابتداء وما موصولة لانه حمل على الاكثر واغرب ما دخلت عليه اذ وذلك لتشبيهها بانْ انشد ابو الفتح غضبت عليّ لان شربت بجزة فلاذ غضبت لاشربن بخروف وهو نظير دخول الفاء في فاذ لم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون شبهت اذ بانْ فدخلت الفاء بعدها كما تدخل في جواب الشرط وقد تحذف مع كون القسم مقدرا قبل الشرط نحو وان اطعتموهم انكم لمشركون وقول بعضهم ليس هنا قسم مقدر وانّ الجملة الاسمية جواب الشرط على اضمار الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها مردود لانّ ذلك خاص بالشعر وكقوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن فهذا لا يكون الا جوابا للقسم وليست موطئة في قوله لئن كانت الدنيا عليّ كما ارى تباريح من ليلى فللموت اروح وقوله لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا وقوله المم بزينب انّ البين قد افدا اقلّ الثواء لئن كان الرحيل غدا بل هي في ذلك كله زائدة كما تقدمت الاشارة اليه اما الاولان فلانّ الشرط قد اجيب بالجملة المقرونة بالفاء في البيت الاول وبالفعل المجزوم في البيت الثاني فلو كانت اللام للتوطئة لم يجب الا القسم هذا هو الصحيح وخالف في ذلك الفراء فزعم انّ الشرط قد يجاب مع تقدم القسم عليه واما الثالث فلانّ الجواب قد حذف مدلولا عليه بما قبل ان فلو كان

ثَمّ

ثم قسم مقدر لزم الاجحاف بحذف جوابين الخامس لام أل كالرجل والحارث وقد مضى شرحها السادس اللام اللاحقة لاسماء الاشارة للدلالة على البعد او على توكيده على خلاف في ذلك واصلها السكون كما في تلك وانما كسرت في ذلك لالتقاء الساكنين السابع لام التعجب غير الجارة نحو لظرف زيد ولكرم عمرو بمعنى ما اظرفه وما اكرمه ذكرها ابن خالويه في كتابه المسمى بالجمل وعندي انها اما لام الابتداء دخلت على الماضي لشبهه بجموده بالاسم واما لام جواب قسم مقدر

لا

لا على ثلثة اوجه احدها ان تكون نافية وهذه على خمسة اوجه احدها ان تكون عاملة عمل انّ وذلك اذا اريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص وتسمى حينئذ تبرئة وانما يظهر نصب اسمها اذا كان خافضا نحو لا صاحب جود ممقوت وقول ابي الطيب فلا ثوب مجد غير ثوب ابن احمد على احد الا بلؤم مرقع او رافعا نحو لا حسنا فعله مذموم او ناصبا نحو لا طالعا جبلا حاضر ومنه لا خيرا من زيد عندنا وقول ابي الطيب قفا قليلا بها عليّ فلا اقل من نظرة ازودها ويجوز رفع اقل على ان تكون عاملة عمل ليس وتخالف لا هذه انّ من سبعة اوجه احدها انها لا تعمل الا في النكرات والثاني انّ اسمها اذا لم يكن عاملا فانه يبنى قيل لتضمنه معنى من الاستغراقية وقيل لتركيبه مع لا تركيب خمسة عشر وبناؤه على ما ينصب به لو كان معربا فيبنى على الفتح في نحو لا رجل ولا رجال ومنه لا تثريب عليكم قالوا لا ضير وعلى الياء في نحو لا رجلين ولا قائمين وعن المبرد انّ هذا معرب لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف ولو صح هذا لزم الاعراب في يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به وعلى الكسرة في نحو لا مسلمات وكان القياس وجوبها ولكنه جاء بالفتح وهو الارجح لانها الحركة التي يستحقها المركب وفيه رد على السيرافي والزجاج اذ ادعيا انّ اسم لا غير العامل معرب وانّ ترك تنوينه للتخفيف ومثل لا رجل عند الفراء لا جرم نحو لا جرم انّ لهم النار والمعنى عنده لا بدّ من كذا او لا محالة في كذا فحذفت من او في وقال قطرب لا ردّ لما قبلها اي ليس الامر كما وصفوا ثم ابتدئ بما بعده وجرم

لا الّم وجعفاه وجب وما بعده فاعل وقال يقوم لا انا ابنه وجزم وما بعده فعل
وفاعل وقال يقوم لا انا ابنه كما قال فطرب وكذا العرب ابان لا لان اذ في اول
الكلام وسيأتي البحث في ذلك والثالث ان ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل
قائم بما كان مرفوعا به قبل دخولها لا بها وهذا قول سيبويه وخالفه الاخفش
والاكثرون ولا خلاف بين البصريين ان ارتفاعه بها اذا كان اسمها عاملا الرابع
ان خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا او مجرورا الخامس انه يجوز مراعاة
محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده فيجوز رفع النعت والمعطوف من نحو لا رجل ظريف
فيها ولا رجل وامرأة فيها السادس انه يجوز الغاؤها اذا تكررت نحو لا حول ولا
قوة الا بالله فلك فتح الاسمين ورفعهما والمغايرة بينهما بخلاف نحو قوله ان محلا وان
مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا فلا محيد عن النصب السابع انه يكثر حذف
خبرها اذا علم نحو قالوا لا ضير فلا فوت وتميم لا تذكره حينئذ الثانية ان تكون
عاملة عمل ليس كقوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح وانما لم تقدر وها
مهملة والرفع بالابتداء لانها حينئذ واجبة التكرار وفيه نظر لجواز تركه في الشعر
ولا هذه تخالف ليس من ثلاث جهات احداها ان عملها قليل حتى ادعي انه
ليس بموجود الثاني ان ذكر خبرها قليل حتى ان الزجاج لم يظفر به فادعى
انها انما تعمل في الاسم خاصة وان خبرها مرفوع ويرده قوله تعز فلا شيء
على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا واما قوله نصرتك اذ لا صاحب
غير خاذل فبوئت حصنا بالكماة حصينا فلا دليل فيه كما توهم بعضهم لاحتمال
ان يكون الخبر محذوفا وغير استثناء الثالث انها لا تعمل الا في النكرات
خلافا لابن جني وابن الشجري وعلى ظاهر قولهما قول النابغة وحلت سواد
القلب لا انا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا وعليه بنى المتنبي قوله اذا الجود
لم يرزق خلاصا من الاذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا **تنبيه**
اذا قيل لا رجل في الدار بالفتح تعين كونها نافية للجنس ويقال في توكيده
بل امرأة وان قيل بالرفع تعين كونها عاملة عمل ليس وامتنع ان تكون
مهملة والا تكررت كما سيأتي واحتمل ان تكون لنفي الجنس وان تكون لنفي

الوحدة

الوحدة ويقال في توكيده على الاول بل امرأة وعلى الثاني بل رجلان او رجال و
غلط كثير من الناس فزعموا ان العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية للوحدة لا غير ويرد
عليهم قوله تعز فلا شيء على الارض باقيا البيت واذا قيل لا رجل ولا امرأة في الدار
برفعهما احتمل كون لا الاولى عاملة في الاصل عمل ان ثم الغيت لتكرارها فيكون
ما بعدها مرفوعا بالابتداء وان تكون عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها
وعلى الوجهين فالظرف خبر عن الاسمين ان قدرت لا الثانية تكرارا للاولى وما بعدها
معطوفا فان قدرت الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس او بالعكس فالظرف خبر
عن احدهما وخبر الآخر محذوف كما في قولك زيد وعمرو قائم ولا يكون خبرا عنهما لئلا يلزم
محذوران كون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا وتوارد عاملين على معمول واحد
واذا قيل ما فيها من زيت ولا مصابيح بالفتح احتمل كون الفتحة بناء مثلها في لا رجال و
كونها علامة للخفض بالعطف ولا مهملة فان قلته بالرفع احتمل كون لا عاملة عمل
ليس وكونها مهملة والرفع بالعطف على المحل واما قوله تعالى وما يعزب عن ربك
من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر فظاهر الامر جواز
كون اصغر واكبر معطوفين على لفظ مثقال او على محله وجواز كون لا مع الفتح
تبرئة ومع الرفع مهملة او عاملة عمل ليس ويقوي العطف انه لم يقرأ في سورة
سبأ في قوله تعالى عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة الآية الا بالرفع لما لا
يوجد الخفض في لفظ مثقال ولكن يشكل عليه انه يفيد ثبوت العزوب عند
ثبوت الكتاب كما انك اذا قلت ما مررت برجل الا في الدار كان اخبارا
بثبوت مرورك برجل في الدار واذا امتنع هذا تعين ان الوقف على في السماء
وان ما بعدها مستأنف واذا ثبت ذلك في سورة يونس قلنا به في سورة سبأ
وان الوقف على الارض وانه لم يجئ فيه الفتح اتباعا للنقل وجوز بعضهم العطف
فيهما على ان لا يكون معنى يعزب يخفى بل يخرج الى الوجود **الوجه الثالث**
ان تكون عاطفة ولها ثلاثة شروط احدها ان يتقدمها اثبات كجاء زيد لا عمرو او امر كاضرب زيدا لا
عمرا قال سيبويه او نداء نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وزعم ابن سعدان ان
هذا ليس من كلامهم الثاني ان لا يقترن بعاطف فاذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو

فالعاطف الواو ولا توكيد للنفي وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بلا وهو تقدم
النفي وقد اجتمعا في ولا الضالين والثالث أن يتعاند متعاطفاها فلا يجوز
جاءني رجل لا زيد لأنه يصدق على زيد اسم الرجل بخلاف جاءني رجل لا امرأة ولا
يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضي خلافا للزجاجي أجاز يقوم زيد لا عمرو
ويمتنع قام زيد لا عمرو وما منعه مسموع فمنعه مدفوع قال امرؤ القيس كأن دثارا
حلقت بلبونه عقاب تنوفي لا عقاب القواعل جنارا اسم راع وحلقت ذهبت
واللبون نوق ذات لبن وتنوفي جبل عال والقواعل جبال صغار وهو مؤول
أن العامل مقدر بعد العاطف ولا اتفاق لا قام عمرو إلا على الدعاء مردود
بأنه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد
قائما ولا قاعدا **الوجه الرابع** أن تكون جوابا مناقضا لنعم وهذه تحذف
الجمل بعدها كثيرا يقال أجاءك زيد فتقول لا والأصل لا لم يجئ والخامس أن
تكون على غير ذلك فإن كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة أو نكرة ولم
تعمل فيها أو فعلا ماضيا لفظا أو تقديرا وجب تكرارها مثال المعرفة لا الشمس
ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وإنما لم تتكرر في لا نولك
أن تفعل لأنه بمعنى لا ينبغي لك فحملوه على ما هو بمعناه كما فتحوا في يذر حملا على
يدع لأنها بمعنى فحملوه على ما هو بمعناه ولولا أن الأصل في يذر الكسر لما حذفت
الواو كما لم تحذف في يوجل ومثال النكرة التي لم تعمل فيها لا فيها غول ولا هم
عنها ينزفون والتكرار هنا واجب بخلافه في لا لغو فيها ولا تأثيم ومثال الفعل
الماضي فلا صدق ولا صلى وقول الهذلي كيف أغرم من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل
وإنما ترك التكرار في لا شلت يداك ولا فض الله فاك وقوله ولا زال منهلا بجرعائك
القطر وقوله لا بارك الله في الغواني هل يصبحن إلا لهن مطلب لأن المراد
الدعاء فالفعل مستقبل في المعنى ومثله في عدم وجوب التكرار بعدم قصد
المضي إلا أنه ليس دعاء قولك والله لا فعلت كذا وقول الشاعر حسب
المحبين في الدنيا عذابهم تالله لا عذبتهم بعدها سقر وشذ ترك التكرار
في قوله لاهم إن الحارث بن جبلة زنا على أبيه ثم قتله وكان في جاراته لا عهد له

وأي

صح

فلا صدق ولا صلى

وأي أمر سيئ لا فعله زنى بتخفيف النون لغة رواه يعقوب وأصله بالهمز
بمعنى ضيق وروي بتشديدها والأصل زنى بامرأة أبيه فحذف المضاف
وأناب عنه المضاف إليه وقال أبو خراش الهذلي وهو يطوف بالبيت إن تغفر
اللهم تغفر جما وأي عبد لك لا ألما وأما قوله تعالى فلا اقتحم العقبة فإن
لا فيه مكررة في المعنى لأن المعنى فلا فك رقبة ولا أطعم مسكينا لأن ذلك
تفسير للعقبة قاله الزمخشري وقال الزجاج إنما جاز لأن ثم كان من
الذين آمنوا معطوف عليه وداخل في النفي فكأنه قيل فلا اقتحم ولا آمن
انتهى ولو صح لجاز لا أكل زيد وشرب وقال بعضهم لا دعائية دعا عليه أن
لا يفعل خيرا وقال آخر تحضيض أي ألا اقتحم ثم حذفت الهمزة وهو ضعيف وكذلك
يجب تكرارها إذا دخلت على مفرد خبر أو صفة أو حال نحو زيد لا شاعر ولا كاتب
وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا ونحو إنها بقرة لا فارض ولا بكر وظل من يحموم لا بارد
ولا كريم وفاكهة كثيرة لا مقطوعة ولا ممنوعة من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية
وإن كان ما دخلت عليه فعلا مضارعا لم يجب تكرارها نحو لا يحب الله الجهر بالسوء
قل لا أسألكم عليه أجرا وإذا لم يجب أن تتكرر في لا نولك لكون الاسم المعرفة في تأويل
المضارع فأن لا يجب في المضارع أحق ويتخلص المضارع بها للاستقبال عند الأكثرين
وخالفهم ابن مالك لصحة قولك جاء زيد لا يتكلم بالاتفاق مع الاتفاق على أن الجملة الحالية
لا تصدر بدليل استقبال **تنبيه** من أقسام لا النافية المعترضة بين الخافض والمخفوض
نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء وعن الكوفيين أنها اسم وأن الجار دخل عليها
نفسها وأن ما بعدها خفض بالإضافة وغيرهم يراها حرفا ويسميها زائدة كما يسمون
كان في نحو زيد كان فاضل زائدة وإن كانت مفيدة لمعنى وهو المضي والانقطاع
فعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين وإن لم يصح أصل المعنى
بإسقاطه كما في مسألة لا في نحو غضبت من لا شيء وكذلك إذا كان يفوت بفواته معنى كما في
مسألة كان وكذلك لا المقترنة بالعاطف في نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ويسمونها زائدة
وليست بزائدة البتة ألا ترى أنه إذا قيل ما جاءني زيد وعمرو احتمل أن المراد نفي
مجيء كل منهما على كل حال وأن يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء فإذا جيء بلا صار الكلام

بحث
لا يصح كونه زائدا لاختلال أصل المعنى بإسقاطه

نصًّا في المعنى الأول نعم يجب في قوله تعالى وما يستوي الأحياء ولا الأموات لمجرد التوكيد
وكذا إذا قيل لا يستوي زيد ولا عمرو **تنبيه** اعتراض لا بين الجار والمجرور في نحو غضبت من
لا شيء وبين الناصب والمنصوب في نحو لئلا يكون للناس وبين الجازم والمجزوم في نحو
إلا تفعلوه وتقدم معمول ما بعدها عليها في نحو يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفسا إيمانها
دليل على أنها ليس لها الصدر بخلاف ما اللهم إلا أن تقع في جواب القسم فإن الحروف التي
يتلقى بها القسم كلها لها الصدر ولهذا قال سيبويه في قوله آليت حب العراق الدهر
أطعمه إن التقدير على حب العراق فحذف الخافض ونصب ما بعده بوصول الفعل
إليه ولم يجعله من باب زيدا ضربته لأن التقدير لا أطعمه وذلك جواب آليت فإن
معناه حلفت وقيل لها الصدر مطلقا وقيل لا مطلقا والصواب الأول الثاني من
أوجه لا أن تكون موضوعة لطلب الترك وتختص بالدخول على المضارع وتقتضي
جزمه واستقباله سواء كان المطلوب منه مخاطبا نحو لا تتخذوا عدوي وعدوكم
أولياء أو غائبا نحو لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء أو متكلما نحو لا أرينك ههنا
وقوله لا أعرفن ربربا حورا مدامعها وهذا النوع مما أقيم فيه المسبب مقام
السبب والأصل لا تكن ههنا فأراك ومثله في الأمر وليجدوا فيكم غلظة أي وأغلظوا
عليهم ليجدوا ذلك وإنما عدل إلى الأمر بالوجدان تنبيها على أنه المقصود لذاته
وأما الإغلاظ فلم يقصد لذاته بل ليجدوه وعكسه لا يفتننكم الشيطان أي
لا تفتتنوا بفتنة الشيطان واختلف في لا من قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين
ظلموا منكم خاصة على قولين أحدهما أنها ناهية فتكون من هذا والأصل لا تتعرضوا
للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة لأن الإصابة
مسببة عن التعرض وأسند هذا المسبب إلى فاعله وعلى هذا فالإصابة خاصة
بالمتعرضين وتوكيد الفعل بالنون واضح لاقترانه بحرف الطلب مثل ولا تحسبن
الله غافلا ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب إضمار القول أي واتقوا
فتنة مقولا فيها ذلك كما قيل في قوله جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط والثاني أنها
نافية واختلف القائلون بذلك على قولين أحدهما أن الجملة صفة للفتنة ولا حاجة
إلى إضمار قول لأن الجملة خبرية وعلى هذا فيكون دخول النون شاذا مثل قوله فلا

الجارة

الجارة الدنيا بها تلحينها بل هو في الآية أسهل لعدم الفصل وهو فيهما سماعي والذي
جوزه تشبيه لا النافية بلا الناهية وعلى هذا الوجه تكون الإصابة عامة للظالم وغيره
لا خاصة بالظالمين كما ذكر الزمخشري لأنها قد وصفت بأنها لا تصيب الظالمين
خاصة فكيف تكون مع هذا خاصة بهم والثاني أن الفعل جواب الأمر وعلى هذا فيكون
التوكيد أيضا خارجا عن القياس وممن ذكر هذا الوجه الزمخشري وهو فاسد
لأن المعنى حينئذ فإنكم إن تتقوها لا تصيب الظالم خاصة مردود لأن الشرط إنما
يقدر من جنس الأمر لا من جنس الجواب ألا ترى أنك تقدر في ائتني أكرمك إن

مقول ان التقدير ان اصابتكم لا تصيب الظالم خاصة

تأتني أكرمك نعم يصح الجواب في قوله تعالى ادخلوا مساكنكم الآية إذ يصح إن تدخلوا
لا يحطمنكم ويصح أيضا النهي على حد لا أرينك ههنا وأما الوصف فيأبى مكانه هنا
أن تكون الجملة حالا أي ادخلوا غير محطومين والتوكيد بالنون على هذا الوجه الأول
سماعي وعلى النهي قياسي ولا فرق في اقتضاء لا الطلبية للجزم بين كونها مفيدة
للنهي سواء كان للتحريم كما تقدم أم للتنزيه نحو ولا تنسوا الفضل بينكم وكونها
للدعاء كقوله تعالى ربنا لا تؤاخذنا وقول الشاعر يقولون لا تبعد وهم يدفنونني
وأين مكان البعد إلا مكانيا وقول الآخر فلا تشلل يد فتكت بعمرو فإنك
لن تذل ولن تضاما ويحتمل النهي والدعاء قول الفرزدق إذا ما خرجنا
من دمشق فلن نعد بها أبدا ما دام فيها الجراضم أي العظيم البطن وكونها للالتماس
كقولك لنظيرك غير مستعل عليه لا تفعل كذا وكذا الحكم إذا خرجت عن الطلب
إلى غيره كالتهديد في قولك لولدك أو عبدك لا تطعني وليس أصل لا التي
يجزم الفعل بعدها لام الأمر فزيدت عليها الألف خلافا لبعضهم ولا هي لا النافية
والجزم بلام أمر مقدرة خلافا للسهيلي والثالثة لا الزائدة الداخلة في الكلام
لمجرد تقويته وتوكيده نحو ما منعك إذ رأيتهم ضلوا أن لا تتبعني ما منعك أن لا
تسجد ويوضحه الآية الأخرى ما منعك أن تسجد ومنه لئلا يعلم أهل الكتاب أي
ليعلموا وقوله ويلحينني في اللهو أن لا أحبه وللهو داع دائب غير غافل وقوله
أبى جوده لا البخل واستعجلت به نعم من فتى لا يمنع الجود قاتله وذلك في رواية
من نصب البخل فأما من خفضه فلا حينئذ اسم مضاف لأنه أريد بها اللفظ

وشرح هذا المعنى أن كلمة لا تكون للبخل ونعم تكون للكرم وذلك أنها إذا وقعت بعد قول
القائل أعطني أو هل تعطيني كانت للبخل وإن وقعت بعد قوله أتمنعني عطاءك
أو أتحرمني نوالك كانت للكرم وقيل هي غير زائدة في رواية النصب وذلك
على أن تجعل اسما مفعولا والبخل بدلا منها قاله الزجاج وقال آخر لا مفعول به والبخل
مفعول لأجله أي كراهية البخل مثل يبين الله لكم أن تضلوا أي كراهية أن تضلوا
وقال أبو علي في الحجة قال أبو الحسن فسرته العرب أبى جوده البخل وجعلوا لا
حشوا انتهى وكما اختلف في لا في هذا البيت أنافية أم زائدة كذلك اختلف فيها في مواضع
من التنزيل أحدها قوله تعالى لا أقسم بيوم القيامة فقيل هي نافية واختلف هؤلاء في منفيها
على قولين أحدهما أنه شيء تقدم وهو ما حكي عنهم كثيرا من إنكار البعث فقيل لهم ليس الأمر
كذلك ثم استؤنف القسم قالوا وإنما صح ذلك لأن القرآن كله كالسورة الواحدة ولهذا يذكر
الشيء في سورة وجوابه في أخرى نحو وقالوا يا أيها الذي نزل عليه الذكر إنك
لمجنون وجوابه ما أنت بنعمة ربك بمجنون والثاني أن منفيها أقسم وذلك على أن يكون
إخبارا لا إنشاء واختاره الزمخشري قال والمعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلا
إعظاما له بدليل فلا أقسم بمواقع النجوم وإنه لقسم لو تعلمون عظيم فكأنه يقول
إن إعظامه بالإقسام به كلا إعظام أي أنه يستحق إعظاما فوق ذلك وقيل هي زائدة
واختلف هؤلاء في فائدتها على قولين أحدهما أنها زيدت توطئة وتمهيدا لنفي
الجواب والتقدير لا أقسم بيوم القيامة لا يتركون سدى ومثله فلا وربك لا يؤمنون
حتى يحكموك وقوله لا وأبيك ابنة العامري لا يدعي القوم أني أفر ورد بقوله
لا أقسم بهذا البلد الآيات فإن جوابه مثبت وهو لقد خلقنا الإنسان في كبد ومثله
فلا أقسم بمواقع النجوم الآية والثاني أنها زيدت لمجرد التوكيد وتقوية الكلام
كما في لئلا يعلم أهل الكتاب ورد بأنها لا تزاد لذلك صدرا بل حشوا كما أن زيادة ما
وكان كذلك نحو فبما رحمة من الله أينما تكونوا يدرككم الموت ونحو زيد كان فاضل
وذلك لأن زيادة الشيء تفيد اطراحه وكونه أول الكلام يفيد الاعتناء به قالوا
ولهذا نقول بزيادتها في نحو فلا أقسم برب المشارق والمغارب فلا أقسم بمواقع النجوم
لوقوعها بين الفاء ومعطوفها بخلاف هذه وأجاب أبو علي بما تقدم أن القرآن

كالسورة

كالسورة الواحدة الموضع الثاني قوله تعالى قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم أن لا تشركوا
به شيئا فقيل إن لا نافية وقيل ناهية وقيل زائدة والجميع محتمل وحاصل القول في
الآية أن ما خبرية بمعنى الذي منصوبة بأتل وحرم ربكم صلة وعليكم متعلق بحرم
والجملة محكية بأتل لأنه بمعنى أقول ويجوز أن يتعلق عليكم بأتل ومن رجح إعمال أقرب
المتنازعين وهم الكوفيون رجحه على تعلقه بحرم وفي أن وما بعدها أوجه أحدها
أن يكونا في موضع نصب بدلا من ما وذلك على أنها موصولة لا استفهامية إذ لم يقترن
البدل بهمزة الاستفهام الثاني أن يكونا في موضع رفع خبرا لهو محذوفا قاله ابن
الشجري والصواب أنها نافية على الأول زائدة على الثاني أجازهما بعض المعربين
وعليهما فلا زائدة الثالث أن يكون الأصل أبين لكم ذلك لئلا تشركوا وذلك لأنهم إذا
حرم عليهم رؤساؤهم ما أحله الله تعالى لهم فأطاعوهم أشركوا لأنهم جعلوا غير الله
بمنزلته والرابع أن الأصل أوصيكم بأن لا تشركوا بدليل أن وبالوالدين
إحسانا معناه وأوصيكم بالوالدين وأن في آخر الآية ذلكم وصاكم به وعلى
هذين الوجهين فحذفت الجملة وحرف الجر والخامس أن التقدير أتل عليكم أن
لا تشركوا فحذف مدلولا عليه بما تقدم أجاز هذه الأوجه الثلاثة الزجاج السادس
أن الكلام تم عند حرم ربكم ثم ابتدئ عليكم أن لا تشركوا وأن تحسنوا بالوالدين
إحسانا وأن لا تقتلوا ولا تقربوا فعليكم على هذا اسم فعل بمعنى الزموا وأن
في الأوجه الستة مصدرية ولا في الأوجه الأربعة الأخيرة نافية والسابع أن
أن مفسرة بمعنى أي ولا ناهية والفعل مجزوم لا منصوب وكأنه قيل أقول
لكم لا تشركوا به شيئا وأحسنوا بالوالدين إحسانا وهذان الوجهان الأخيران
أجازهما ابن الشجري الموضع الثالث قوله تعالى وما يشعركم أنها إذا جاءت
لا يؤمنون فيمن فتح الهمزة فقال قوم منهم الخليل والفارسي لا زائدة وإلا لكان
عذرا للكفار ورده الزجاج بأنها نافية في قراءة الكسر فيجب ذلك في قراءة الفتح
وقيل نافية واختلف القائلون بذلك فقال النحاس حذف المعطوف أي أو أنهم يؤمنون
وقال الخليل في قول آخر أن بمعنى لعل مثل ائت السوق أنك تشتري لنا شيئا ورجحه
الزجاج وقال إنهم أجمعوا عليه ورده الفارسي فقال التوقع الذي في لعل ينافيه

واجاز الزجاج كون ما استفهامية منصوبة بحرم صح

الحكم بعد ايمانهم يعني في قراءة الكسر وهذا نظير ما رجح به الزجاج كون لا غير زائدة وقد
انتصر للقول الخليل بان قالوا ايت بدل ان تشتريكم وبد ربكم بمعنى وكثير اما انا في
لعلك بعد فعل الدراية نحو وما يدريك لعله يزكي وان في مصحف أبي وما ادراكم
لعلها وقال قوم ان مؤكدة والكلام فيمن حكم بكفرهم ويئس من ايمانهم والسياق
يأباه ولا به عذر للمؤمنين اي انكم معذورون لانكم لا تعلمون ما سبق لهم به القضاء
من انهم لا يؤمنون حينئذ ونظيره ان الذين حقت عليهم كلمة ربك لا يؤمنون ولو جاءتهم
كل آية وقيل التقدير لانهم واللام متعلقة بمحذوف اي لانهم لا يؤمنون امتنعنا
من الاتيان بها ونظيره وما منعنا ان نرسل بالآيات الا ان كذب بها الاولون
واختاره الفارسي واعلم ان مفعول يشعركم الثاني على هذا القول وعلى القول
الاول بانها بمعنى لعل محذوف اي ايمانهم وعلى غيرهما الاقوال ان وصلتها الموضع
الرابع وحرام على قرية اهلكناها انهم لا يرجعون فقيل لا زائدة والمعنى ممتنع
على اهل قرية قدرنا اهلاكهم لكفرهم انهم يرجعون عن الكفر الى قيام الساعة
وعلى هذا فحرام خبر مقدم وجوبا لان المخبر عنه ان وصلتها ومثله وآية لهم انا
حملنا وقيل مبتدأ وان وصلتها فاعل اغنى عن الخبر كما جوزه ابو البقاء لانه ليس بوصف
صريح ولانه لم يعتمد على نفي ولا استفهام وقيل نافية والاعراب على ما تقدم
والمعنى ممتنع عليهم انهم لا يرجعون الى الآخرة واما على ان حرام مبتدأ حذف خبره
اي قبول اعمالهم وابتدئ بالنكرة لتقييدها بالمعمول واما على انه خبر لمبتدأ محذوف
اي والعمل الصالح حرام عليهم وعلى الوجهين فانهم لا يرجعون تعليل على اضمار اللام
والمعنى انهم لا يرجعون عما هم فيه ودليل المحذوف ما تقدم من قوله تعالى فمن يعمل
من الصالحات وهو مؤمن فلا كفران لسعيه ويؤيده ان تمام الكلام قبل مجيء ان
في قراءة بعضهم بالكسر الموضع الخامس ما كان لبشر ان يؤتيه الله الكتاب والحكم
والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم
تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون ولا يأمركم ان تتخذوا الملائكة والنبيين اربابا
فقرئ في السبع برفع يأمركم ونصبه فمن رفعه قطعه عما قبله وفاعله ضميره تعالى
او ضمير الرسول ويؤيده الاستئناف قراءة بعضهم ولن يأمركم ولا على هذه القراءة

نافية

نافية لا غير ومن نصبه فهو معطوف على يؤتيه كما ان يقول كذلك ولا على هذا زائدة
مؤكدة لمعنى النفي السابق وقيل على يقول ولم يذكر الزمخشري غيره ثم جوز في لا
وجهين احدهما الزيادة والمعنى ما كان لبشر ان ينصبه الله للدعاء الى عبادته وترك
الانداد ثم يأمر الناس بان يكونوا عبادا له ويأمركم ان تتخذوا الملائكة و
النبيين اربابا والثاني ان يكون غير زائدة ووجهه بانه عليه السلم كان ينهى قريشا
عن عبادة الملائكة واهل الكتاب عن عبادة عزير وعيسى فلما قالوا له انتخذك ربا
قيل لهم ما كان لبشر ان يستنبئه الله ثم يأمر الناس بعبادته وينهاكم عن عبادة
الملائكة والانبياء هذا ملخص كلامه وانما فسر لا يأمر بينهى لانها حالته عليه السلم
والا فانتفاء الامر اعم من النهي والسكوت والمراد الاول وهي الحالة التي يكون بها
البشر مناقضا لان انهيه عن عبادتهم لكونهم مخلوقين فلا يستحقون ان يعبدوا وانه
شريكهم في كونه مخلوقا فكيف يأمرهم بعبادته والخطاب في ولا يأمركم على القرائتين
التفات فلنبيه قراءة الجماعة واتقوا فتنة لتصيبن الذين ظلموا وخرجها
ابو الفتح على حذف الف لا تخفيفا كما قالوا ام والله ولم يجمع بين القرائتين بان
يقدر لا في قراءة الجماعة زائدة لان التوكيد بالنون يأبى ذلك لات اختلف
فيها في امرين احدهما في حقيقتها وفي ذلك ثلاثة مذاهب احدها انها كلمة واحدة فعل
ماض ثم اختلف هولاء على قولين احدهما انها في الاصل بمعنى نقص من قوله تعالى لا يلتكم
من اعمالكم شيئا فانه يقال لات يليت كما يقال الت يألت وقد قرئ بهما ثم
استعملت للنفي كما ان قل كذلك قاله ابو ذر الخشني والثاني اصلها ليس بكسر
الياء فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وابدلت السين تاء والمذهب الثاني انها
كلمتان لا النافية والتاء لتانيث اللفظة كما في ثمت وربت وانما وجب تحريكها
لالتقاء الساكنين قاله الجمهور والثالث انها كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية
والتاء زائدة في اول الحين قاله ابو عبيدة وابن الطراوة واستدل ابو عبيدة
بانه وجدها في الامام وهو مصحف عثمان رضي الله عنه مختلطة بحين في خط المصحف
من اشياء خارجة عن القياس ويشهد للجمهور انه يوقف عليها بالتاء والهاء وانها
رسمت منفصلة عن الحين وان التاء قد تكسر على اصل حركة التقاء الساكنين

لات

حكمه معنى قول الزمخشري وقرئ بالكسر على البناء كجير انتهى ولو كانت فعلا
ماضيا لم يكن للكسر وجه الثاني في عملها وفي ذلك أيضا ثلاثة مذاهب أحدها
أنها لا تعمل شيئا فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره أو منصوب فمعمول
لفعل محذوف وهذا قول الأخفش والتقدير عنده في الآية لا أرى حين مناص
كائن لهم الثاني أنها تعمل عمل إن فتنصب الاسم وترفع الخبر وهذا قول آخر
للأخفش والثالث أنها تعمل عمل ليس وهو قول الجمهور وعلى كل قول فلا يذكر
بعدها إلا أحد المعمولين والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع واختلف
في معمولها فنص الفراء على أنها لا تعمل إلا في لفظة الحين وهو ظاهر قول
سيبويه وذهب الفارسي وجماعة إلى أنها تعمل في الحين وفيما رادفه قال
الزمخشري زيدت التاء على لا وخصت بنفي الأحيان الثالث قرئ ولات
حين مناص بخفض الحين فزعم الفراء أن لات تستعمل حرفا جارا لأسماء الزمان
خاصة كما أن مذ ومنذ كذلك وأنشد طلبوا صلحنا ولات أوان وأجيب
عن البيت بجوابين أحدهما أنه على إضمار من الاستغراقية ونظيره في بقاء عمل
الجار مع حذفه وزيادته قوله ألا رجل جزاه الله خيرا فيمن رواه بجر رجل
والثاني أن الأصل ولات أوان صلح ثم بني المضاف لقطعه عن الإضافة
وكان بناؤه على الكسر لشبهه بنزال وزنا ولأنه قدر بناؤه على السكون
ثم كسر على أصل التقاء الساكنين كأمس وجير ونون للضرورة وقال
الزمخشري للتعويض كيومئذ ولو كان كما زعم لأعرب لأن العوض
ينزل منزلة المعوض منه وعن القراءة بالجواب الأول وهو واضح وبالثاني
وتوجيهه أن الأصل حين مناصهم ثم نزل قطع المضاف إليه من مناص منزلة
قطعه من حين لاتحاد المضاف والمضاف إليه قاله الزمخشري وجعل التنوين
عوضا عن المضاف إليه ثم بني الحين لإضافته إلى غير متمكن انتهى والأولى أن
يقال إن التنزيل المذكور اقتضى بناء الحين ابتداء وأن المناص معرب وإن
كان قد قطع عن الإضافة بالحقيقة لكنه ليس بزمان فهو ككل وبعض

لو

لو على خمسة أوجه أحدها لو المستعملة في نحو لو جاءني أكرمته وهذه
تفيد

تفيد ثلاثة أمور أحدها الشرطية أعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين
بعدها والثاني تقييد الشرطية بالزمن الماضي وبهذا الوجه وما بعده
فارقت إن فإن تلك لعقد السببية والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشرط
بإن سابق على الشرط بلو وذلك لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي
عكس ما يتوهم المبتدئون ألا ترى أنك تقول إن جئتني غدا أكرمتك فإذا
انقضى الغد ولم يجئ قلت لو جئتني أمس أكرمتك الثالث الامتناع وقد
اختلف النحاة في إفادتها له وكيفية إفادتها إياه على ثلاثة أقوال أحدها أنها
لا تفيده بوجه وهو قول الشلوبين زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط ولا
على امتناع الجواب بل على التعليق في الماضي كما دلت إن على التعليق في المستقبل
ولم تدل بالإجماع على امتناع ولا ثبوت وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوي
وهذا الذي قالاه كإنكار الضروريات إذ فهم الامتناع منها كالبديهي فإن
كل من سمع لو فعل فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ولهذا يصح في كل موضع
استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلا على فعل الشرط منفيا لفظا
أو معنى تقول لو جاءني أكرمته لكنه لم يجئ ومنه قوله ولو أن ما أسعى
لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال ولكنما أسعى لمجد مؤثل وقد
يدرك المجد المؤثل أمثالي وقوله فلو كان حمد يخلد الناس لم تمت
ولكن حمد الناس ليس بمخلد ومنه قوله تعالى ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها
ولكن حق القول مني لأملأن جهنم أي ولكن لم أشأ ذلك فحق القول مني
وقوله تعالى ولو أراكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم في الأمر ولكن الله سلم أي فلم
يريكموهم كذلك وقول الحماسي لو كنت من مازن لم تستبح إبلي بنو اللقيطة من
ذهل بن شيبانا ثم قال لكن قومي وإن كانوا ذوي عدد ليسوا من الشر في
شيء وإن هانا إذ المعنى لكنني لست من مازن بل من قوم ليسوا في شيء وإن
هانا وإن كانوا ذوي عدد فهذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى وما كفر سليمان
ولكن الشياطين كفروا فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وما رميت إذ رميت ولكن
الله رمى الثاني أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا وهذا هو القول

الجاري على ألسنة المعربين ونصّ عليه جماعة من النحويين وهو باطل بمواضع كثيرة منها قوله تعالى ولو أننا نزّلنا إليهم الملائكة وكلّمهم الموتى وحشرنا عليهم كلّ شيء قبلاً ما كانوا ليؤمنوا ولو أنّ ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمدّه من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله وقول عمر رضي الله عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وبيانه أنّ كلّ شيء امتنع ثبت نقيضه فإذا امتنع ما قام ثبت قام وبالعكس وعلى هذا فيلزم على هذا القول في الآية الأولى ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى وحشر كلّ شيء عليهم وفي الثانية نفاد الكلمات مع عدم كون كلّ ما في الأرض من شجرة أقلام تكتب الكلمات وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة وكون سبعة الأبحر مملوءة مدادًا وهي تمدّ ذلك البحر ويلزم في الأثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف وكلّ ذلك عكس المراد والثالث أنّها تفيد امتناع الشرط خاصّة ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته ولكنّه إن كان مساويًا للشرط في العموم كما في قولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودًا لزم انتفاؤه لأنّه يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء مسبّبه وإن كان أعمّ كما في قولك لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودًا فلا يلزم انتفاؤه وإنّما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط وهذا قول المحقّقين ويتلخّص على هذا أن يقال إنّ لو تدلّ على ثلاثة أمور عقد السببيّة والمسبّبيّة وكونهما في الماضي وامتناع السبب ثمّ تارة يعقل بين الجزأين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل فالنوع الأوّل على ثلاثة أقسام ما يوجب فيه الشرع أو العقل انحصار مسبّبيّة الثاني سببيّة الأوّل نحو لو شئنا لرفعناه بها ونحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودًا وهذا يلزم فيه من امتناع الأوّل امتناع الثاني قطعًا وما يوجب أحدهما فيه عدم الانحصار المذكور نحو لو نام لانتقض وضوؤه ونحو لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودًا وهذا لا يلزم فيه من امتناع الأوّل امتناع الثاني كما قدّمنا وما يجوّز فيه العقل ذلك نحو لو جاءني أكرمته فإنّ العقل يجوّز انحصار سبب الإكرام في المجيء ويرجّح أنّ ذلك هو الظاهر من ترتيب الثاني على الأوّل وأنّه المتبادر إلى الذهن واستصحاب

الأصل

الأصل وهذا النوع يدلّ فيه العقل على انتفاء المسبّب المساوي لانتفاء السبب لا على الانتفاء مطلقًا ويدلّ الاستعمال والعرف على الانتفاء المطلق والنوع الثاني قسمان أحدهما ما يراد فيه تقرير الجواب وجد الشرط أو فقد ولكنّه مع فقده أولى وذلك كالأثر عن عمر فإنّه يدلّ على تقرير عدم العصيان على كلّ حال وعلى أنّ انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف أولى وإنّما لم تدلّ على انتفاء الجواب لأمرين أحدهما أنّ دلالتها على ذلك إنّما هو من باب مفهوم المخالفة وفي هذا الأثر دلّ مفهوم الموافقة على عدم المعصية لأنّه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى وإذا تعارض هذان المفهومان قدّم مفهوم الموافقة الثاني أنّه لما فقدت المناسبة انتفت العلّيّة فلم يجعل عدم الخوف علّة عدم المعصية فعلمنا أنّ عدم المعصية معلّل بأمر آخر وهو الحياء والمهابة والإجلال وذلك مستمرّ مع الخوف فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستندًا إلى ذلك السبب وحده وعند الخوف مستندًا إليه فقط أو إليه وإلى الخوف معًا وعلى ذلك تتخرّج آية لقمان لأنّ العقل يجزم بأنّ الكلمات إذا لم تنفد مع كثرة هذه الأمور فلأن لا تنفد مع قلّتها وعدم بعضها أولى وكذا ولو سمعوا ما استجابوا لكم لأنّ عدم الاستجابة عند عدم السماع أولى وكذا ولو أسمعهم لتولّوا فإنّ التولّي عند عدم الإسماع أولى وكذا لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربّي إذًا لأمسكتم فإنّ الإمساك عند عدم ذلك أولى والثاني أن يكون الجواب مقرّرًا على كلّ حال من غير تعرّض لأولويّة نحو ولو ردّوا لعادوا فهذا وأمثاله يعرف ثبوته بعلّة أخرى مستمرّة على التقديرين والمقصود في هذا القسم تحقيق ثبوت الثاني وأمّا الامتناع في الأوّل فإنّه وإن كان حاصلاً لكنّه ليس المقصود وقد اتّضح أنّ أفسد تفسير للو قول من قال حرف امتناع لامتناع وأنّ العبارة الجيّدة قول سيبويه رحمه الله حرف لما كان سيقع لوقوع غيره وقول ابن مالك حرف يدلّ على انتفاء تالٍ يلزم لثبوته ثبوت تاليه ولكن قد يقال إنّ في عبارة سيبويه إشكالاً ونقصًا فأمّا الإشكال فلأنّ اللام لوقوع غيره في الظاهر لام التعليل وذلك فاسد فإنّ عدم نفاد الكلمات ليس معلّلاً بأنّ ما في الأرض من شجرة أقلام

وما نعده بل بان صفاته سبحانه لا نهاية لها والامساك خشية الانفاق للبس مثلا لملك
خزاين رحمة الله بل بما طبعوا عليه من الشح وكذا التولي وعدم الاسماع ليسا معللين
بالسماع بل بما هم عليه من العتو والضلال وعدم معصية صهيب ليست معللة بعدم
الخوف بل بالمهابة والجواب ان تقدر اللام للتوقيت مثلها في تجليها لوقتها
الا هو اي ان التالي ثبت عند ثبوت الاول واما النقض فانها لا تدل على انها
دالة على امتناع شرطها والجواب انه مفهوم من قوله كان سيقع فانه دليل على انه
لم يقع نعم في عبارة ابن مالك نقض فانها لا تفيد ان اقتضاها للامتناع في الماضي
فاذا قيل لو حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه كان ذلك احوى
العبارات **تنبيهات** الاول اشتهر بين الناس السؤال عن معنى الاثر المروي
عن عمر رضي الله عنه وقد وقع مثله في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي كلام الصديق
رضي الله عنه وقل من يتنبه لها فالاول قوله عليه السلم في بنت ابي سلمة انها لو لم
تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاعة فان حلها له عليه السلم
منتف من جهتين كونها ربيبته في حجره وكونها ابنة اخيه من الرضاعة كما ان
معصية صهيب منتفية من جهتي المخافة والاجلال والثاني قوله رضي الله عنه
لما طولت في صلوة الصبح وقيل له كادت الشمس تطلع لو طلعت ما وجدتنا غافلين
لان الواقع عدم غفلتهم وعدم طلوعها وكل منهما تقتضي انها لم تجدهم البتة
لا غافلين ولا ذاكرين الثاني تحدث الطلبة بالسؤال عن قوله تعالى ولو علم الله
فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا وتوجيهه ان الجملتين تتركب منهما قياس
وحينئذ فينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا مستحيل والجواب من ثلثة اوجه
اثنان يرجع الى نفي كونه قياسا وذلك باثبات اختلاف الوسط احدهما ان التقدير لاسمعهم
اسماعا نافعا ولو اسمعهم اسماعا غير نافع لتولوا والثاني ان يقدر ولو اسمعهم
على تقدير عدم علم الخير فيهم والثالث بتقدير كونه قياسا متحد الوسط صحيح
الانتاج والتقدير ولو علم الله فيهم خيرا وقتا ما لتولوا بعد ذلك **الثاني**
من اقسام لو ان تكون حرف شرط في المستقبل الا انها لا تجزم كقوله ولو
تلتقي اصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الارض سبسب لظل

صدى صوتي وان كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب وقوله توبة
ولو ان ليلى الاخيلية سلمت علي ودوني جندل وصفايح لسلمت تسليم
البشاشة او زقا اليها صدى من جانب القبر صايح وقوله لا يلفك الراجيك
الا مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما وقوله تعالى وليخش الذين لو تركوا
من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم اي وليخش الذين ان شارفوا ان يتركوا
وانما اولنا الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده اموات
ومثله لا يؤمنون به حتى يروا العذاب الاليم اي حتى يشارفوا رؤيته ويقاربوها
لان بعده فياتيهم بغتة وهم لا يشعرون واذا راوه ثم جاءهم لم يكن مجيئه لهم بغتة
وهم لا يشعرون ويحتمل ان تحمل الرؤية على حقيقتها وذلك على ان يكونوا يرونه فلا
يظنونه عذابا وان يروا كسفا من السماء ساقطا يقولوا سحاب مركوم او يظنونه
عذابا ولا يظنونه واقعا بهم وعليهما فيكون اخذه لهم بغتة بعد رؤيته ومن ذلك
كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت اي اذا قارب حضوره واذا طلقتم النساء
فبلغن اجلهن فامسكوهن لان بلوغ الاجل انقضاء العدة وانما الامساك قبله
وانكر ابن الحاجب في نقده على المقرب مجيء لو للتعليق في المستقبل قال ولهذا لا
تقول لو يقوم زيد عمرو منطلق كما تقول ذلك مع ان ولذلك انكر بدر الدين ابن مالك
وزعم ان انكار ذلك قول اكثر المحققين قال وغاية ما في ادلة من اثبت ذلك
ان ما جعل شرطا للو مستقبل في نفسه او مقيد بمستقبل وذلك لا ينافي
امتناعه فيما مضى لامتناع غيره ولا يحوج الى اخراج لو عما عهد فيها من المعنى
انتهى وفي كلامه نظر في مواضع احدها ما نقله عن اكثر المحققين فانا لا نعرف
من كلامهم انكار ذلك بل كثير منهم ساكت عنه وجماعة منهم اثبتوه والثاني ان قوله
وذلك لا ينافي الى آخره مقتضاه ان الشرط ممتنع لامتناع الجواب والذي قرره
هو وغيره من مثبتي الامتناع فيها ان الجواب هو الممتنع لامتناع الشرط ولم نر
احدا صرح بخلاف ذلك الا ابن الحاجب وابن الخباز فاما ابن الحاجب فانه
قال في اماليه ظاهر كلامهم ان الجواب امتنع لامتناع الشرط لانهم يذكرونها
مع لو لا فيقولون لو لا حرف امتناع لوجود والممتنع لو لا هو الثاني قطعا

فلا يكون متوهماً في لو وغير هذا القول اولى لان انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه لجواز ان يكون ثم اسباب اخر ويدل على هذا لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فانها مسوقة لنفي التعدد في الالهية بامتناع الفساد لا امتناع الالهة لانه خلاف المفهوم من سياق امثال هذه الاية ولانه لا يلزم من انتفاء الالهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وان لم يكن تعدد في الالهة لان المراد بالفساد فساد نظام العالم عن حالته وذلك جائز ان يفعله الا الاله الواحد سبحانه انتهى وهذا الذي قاله خلاف المتبادر من مثل لو جئتني اكرمتك وخلاف ما فسروا به عبارتهم اذ لا يتبادر الى الذهن فان المعنى انقلب عليه لتصريحه او لا خلافه والا ان الحباز ومن بن الحاجب اخذوا على كلامه اعتمد وسيأتي البحث معه وقوله المقصود نفي التعدد لان نفي الفساد مسلم ولكن ذاك الاعتراض على من قال ان لو حرف امتناع لامتناع وقد بينا فساده فان قال على تنبيهي لا اعتراض عليهم قلنا انما نصنع بلو جئتني لاكرمتك ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم فان المراد نفي الاكرام والاسماع لانتفاء المجيء وعلم الخير فيهم لا العكس واما ابن الحباز فانه قال في شرح الدرة ومثلا قوله تعالى ولو شئنا لرفعناه بها فقول النحويون ان التقدير لم نشأ فلم نرفعه والصواب لم نرفعه فلم نشأ لان نفي اللازم يوجب نفي الملزوم ووجود الملزوم يوجب وجود اللازم فيلزم من وجود المشيئة وجود الرفع ومن نفي الرفع نفي المشيئة انتهى والجواب ان الملزوم هنا مشيئة الرفع لا مطلق المشيئة انتهى وهي مساوية للرفع اي متى وجدت وجد ومتى انتفت انتفى واذا كان اللازم والملزوم بهذه الحيثية لزم من نفي كل منهما انتفاء الآخر **الاعتراض الثالث** على كلام بدر الدين ان ما قاله من التاويل ممكن في بعض المواضع دون بعض فمما امكن فيه قوله تعالى وليخش الذين الاية اذ لا يستحيل ان يقال لو شارفت فيما مضى ان تخلف ذرية ضعافا لخفت عليهم لكنك لم تشارف ذلك فيما مضى ومما لا يمكن ذلك فيه قوله تعالى وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ونحوه لكن وكون لو بمعنى ان قاله كثير من النحويين في نحو وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو اعجبك كثرة

الخبيث ولو اعجبتكم ولو اعجبكم ولو اعجبك حسنهن ونحو اعطوا السائل ولو جاء على فرس وقول قوم اذا حاربوا شدوا مآزرهم دون النساء ولو باتت باطهار واما نحو ولو ترى اذ وقفوا على النار ان لو نشاء اصبناهم وقول كعب رضي الله عنه ارى واسمع ما لو يسمع الفيل فمن القسم الاول لا من هذا القسم لان المضارع في ذلك مراد به المضي وتحرير ذلك ان تعلم ان خاصية لو فرض ما ليس بواقع واقعا ومن ثم انتفى شرطها في الماضي والحال لما ثبت من كون متعلقها غير واقع وخاصية ان تعليق امر باخر مستقبل محتمل ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال فعلى هذا قوله ولو باتت باطهار يتعين فيه معنى ان لانه خبر عن امر مستقبل محتمل اما استقباله فلان جوابه محذوف دل عليه شدوا وشدوا مستقبل لانه جواب اذا واما احتماله فظاهر ولا يمكن جعلها امتناعية للاستقبال والاحتمال ولان المقصود تحقق ثبوت الطهر لا امتناعه واما قوله ولو بلغتني الست وقوله ولو ان ليلى فيحتمل ان لو فيهما بمعنى ان على ان المراد مجرد الاخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الامور في المستقبل ويحتمل انها على بابها وان المقصود فرض هذه الامور في المستقبل واقعة والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها والحاصل ان الشرط متى كان مستقبلا محتملا وليس المقصود فرضه الآن او فيما مضى فهي بمعنى ان ومتى كان ماضيا او حالا او مستقبلا ولكن قصد فرضه الآن او فيما مضى فهي الامتناعية والثالث ان تكون حرفا مصدريا بمنزلة ان الا انها لا تنصب واكثر وقوع هذه بعد ود او يود نحو ودوا لو تدهن يود احدهم لو يعمر ومن وقوعها بدونهما قول قتيلة ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق وقول الاعشى وربما فات قوما جل امرهم من التاني وكان الحزم لو عجلوا وقول امرئ القيس تجاوزت احراسا عليها ومعشرا علي حراصا لو يسرون مقتلي واكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية والذي اثبته الفراء وابو علي وابو البقاء والتبريزي وابن مالك ويقول المانعون في نحو يود احدهم لو يعمر انها شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود احدهم التعمير لو يعمر الف سنة لسره

الاكثر وقوعها بعد ود او يود

ذلك والاخفاء بما في ذلك التكلف ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا
بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه ان تدهن وتستشكل
عليهم دخولها على أن في نحو وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا
وجوابه ان لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو تقديره تود لو ثبت
ان بينها وأورد ابن مالك السؤال في فلو ان لنا كرة وأجاب بما ذكرنا وبان
هذا من باب توكيد اللفظ بمرادفه نحو فجاجا سبلا والسؤال في الآية مدفوع
من اصله لان لو فيها ليست مصدرية وفي الجواب الثاني نظر لان تأكيد الموصول
قبل مجيء صلته شاذ كقراءة زيد بن علي والذين من قبلكم بفتح الميم والرابع ان يكون
للتمني نحو لو تأتيني فتحدثني قيل ومنه لو ان لنا كرة اي فليت لنا ولهذا نصب فنكون
في جوابها كما انتصب فأفوز في جواب ليت في يا ليتني كنت معهم فأفوز ولا دليل
في هذا الجواب ان يكون النصب في فأفوز مثله في الا وحيا او من وراء حجاب
او يرسل رسولا وقوله ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس
الشفوف واختلف في لو هذه فقال ابن الضائع وابن هشام هي قسم برأسها لا تحتاج
الى جواب كجواب الشرط ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت وقال
بعضهم هي لو الشرطية اشربت معنى التمني بدليل انهم جمعوا لها بين جوابين جواب منصوب
بعد الفاء وجواب باللام كقوله فلو نبش المقابر عن كليب فيخبر بالذنائب اي
زير بيوم الشعثمين لقر عينا وكيف لقاء من تحت القبور وقال ابن مالك هي
لو المصدرية اغنت عن فعل التمني وذلك انه اورد قول الزمخشري وقد تجيء
لو في معنى التمني نحو لو تأتيني فتحدثني فقال ان اراد ان الاصل وددت
لو تأتيني فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فأشبهت ليت في الاشعار
بمعنى التمني فكان لها جواب كجوابها فصحيح او انها حرف وضع للتمني كليت فممنوع
لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت انتهى الخامس
ان تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكره في التسهيل وذكر ابن هشام
اللخمي وغيره لها معنى آخر وهو التقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق
وقوله تعالى ولو على انفسكم وفيه نظر وهذا مثال اخذا ها ان لو خاصة بالفعل

التمني ص

كراع

وقد

وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده او اسم منصوب كذلك او خبر
لكان محذوفة او اسم هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبره فالاول كقولهم لو ذات
سوار لطمتني وقول عمر لو غيرك قالها يا ابا عبيدة وقوله لو غيركم علق الزبير بحبله
ادى الجوار الى بني العوام والثاني نحو لو زيدا رأيته اكرمته والثالث نحو
التمس ولو خاتما من حديد واضرب ولو زيدا وألا ماء ولو باردا وقوله لا يأمن
الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل واختلف في
قوله لو انتم تملكون فقيل من الاول والاصل لو تملكون تملكون فحذف الفعل
الاول فانفصل الضمير وقيل من الثالث اي لو كنتم تملكون ورد بان المعهود بعد
لو حذف كان ومرفوعها معا فقيل الاصل لو كنتم انتم تملكون فحذفا وفيه
نظر للجمع بين الحذف والتوكيد والرابع نحو قوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت
كالغصان بالماء اعتصاري وقوله لو في طهية احلام لما عرضوا دون الذي
انا عارضه ويريبني واختلف فيه فقيل محمول على ظاهره وان الجملة الاسمية
وليتها شذوذا كما فصل في قوله فهلا نفس ليلى شفيعها وقال الفارسي هو من
النوع الاول والاصل لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل اولا و
المبتدأ آخرا وقال المتنبي ولو قلم القيت في شق رأسه من السقم ما غيرت
من خط كاتب فقيل لحن لانه لا يمكن ان يقدر ولو القي قلم واقول روي
بنصب قلم ورفعه وكلاهما صحيح والنصب اوجه بتقدير ولو لابست شيئا قلما
كما يقدر في نحو زيدا حبست عليه والرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى اي ولو
حصل قلم او ولو لوبس قلم كما قالوا في قوله اذا ابن ابي موسى بلالا بلغته
فيمن رفع ابنا ان التقدير اذا بلغ وعلى الرفع فيكون القيت صفة لقلم ومن
الاولى تعليلية على كل حال متعلقة بالقيت لا بغيرت لوقوعه في حيز ما النافية
وقد يعلق بغيرت لان مثل ذلك يجوز في الشعر كقوله ونحن عن فضلك
ما استغنينا **المسئلة الثانية** تفتح ان بعدها كثيرا نحو ولو انهم آمنوا
ولو انهم صبروا ولو انا كتبنا عليهم ولو انهم فعلوا ما يوعظون به ولو انما
استعمل لا في معيشة وموضعها عند الجميع رفع فقال سيبويه بالابتداء ولا

لو م

يحتاج لخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه واختصت من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد لو كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن والحين بالنصب بعد لات وقيل على الابتداء والخبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما أي ولو ثابت ايمانهم على حد وآية لهم انا حملنا وقال ابن عصفور بل يقدر هنا مؤخرا ويشهد له أنه يأتي مؤخرا بعد أما كقوله عندي اصطبار وأما أنني جزع يوم النوى فلوجد كاد يبريني وذلك لأن لعل لا تقع هنا فلا تشتبه أن المؤكدة إذا قدمت بالتي بمعنى لعل فالأولى حينئذ أن يقدر مؤخرا على الأصل أي ولو إيمانهم ثابت وذهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى أنه على الفاعلية والفعل مقدر بعدها أي ولو ثبت أنهم آمنوا ورجح بأن فيه إبقاء لو على الاختصاص بالفعل قال الزمخشري ويجب أن يكون خبر أن فعلا ليكون عوضا من الفعل المحذوف ورده ابن الحاجب بقوله تعالى ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام وقالوا إنما ذاك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الآية وفي قوله ما أطيب العيش لو أن الفتى حجر تنبو الحوادث عنه وهو ملموم وقوله ولو أنها عصفورة لحسبتها مسومة تدعو عبيدا وأزنما ورد ابن مالك قول هؤلاء بأنه قد جاء اسما مشتقا كقوله لو أن حيا مدرك الفلاح أدركه ملاعب الرماح وقد وجدت آية في التنزيل وقع الخبر فيها اسما مشتقا ولم يتنبه لها الزمخشري كما لم يتنبه لآية لقمن ولا ابن الحاجب وإلا لما منع من ذلك ولا ابن مالك وإلا لما استدل بالشعر وهو قوله تعالى يودوا لو أنهم بادون في الأعراب ووجدت آية الخبر فيها ظرف وهي لو أن عندنا ذكرا من الأولين

المسألة الثالثة لغلبة دخول لو على الماضي لم تجزم ولو أريد بها معنى إن الشرطية وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري كقوله لو يشأ طار بها ذو ميعة لاحق الآطال نهد ذو خصل وقوله تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت إحدى نساء بني ذهل بن شيبانا وقد خرج هذا على أن ضمة الإعراب سكنت تخفيفا كقراءة أبي عمرو ينصركم ويشعركم ويأمركم والأول على لغة من يقول شا يشا بألف ثم أبدلت همزة ساكنة كما قيل

العألم والخأتم وتوجيه قراءة ابن ذكوان منسأته بهمزة ساكنة وأن الأصل منسأته بهمزة مفتوحة مفعلة من نسأه إذا أخره ثم أبدلت الهمزة ألفا ثم أبدلت الألف همزة ساكنة

الرابعة جواب لو إما مضارع منفي بلم أو ماض مثبت أو منفي بما والغالب على المثبت دخول اللام عليه نحو لو نشاء لجعلناه حطاما ومن تجرده منها لو نشاء جعلناه أجاجا والغالب على المنفي تجرده منها نحو ولو شاء ربك ما فعلوه ومن اقترانها بها قوله ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي ونظيره في الشذوذ اقتران جواب القسم المنفي بها كقوله أما والذي لو شاء لم يخلق النوى لئن غبت عن عيني لما غبت عن قلبي وورد جواب لو الماضي مقرونا بقد وهو غريب كقول جرير لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الحوائم لا يجدن غليلا ونظيره في الشذوذ اقتران جواب لولا بها كقول جرير أيضا لولا رجاؤك قد قتلت أولادي قيل وقد يكون جملة اسمية مقرونة باللام أو بالفاء كقوله تعالى ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وقيل جواب لقسم مقدر وقول الشاعر قالت سلامة لم يكن لك عادة أن تترك الأعداء حتى تعذرا لو كان قتل يا سلام فراحة لكن فررت مخافة أن أوسرا

بلم نحو لو لم يخف الله لم يعصه أو ماض مثبت أو منفي صح

لولا

لولا على أربعة أوجه أحدها أن تدخل على جملتين اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى نحو لولا زيد لأكرمتك أي لولا زيد موجود فأما قوله عليه السلام لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة فالتقدير لولا مخافة أن أشق لأمرتهم أمر إيجاب وإلا لانعكس معناها إذ الممتنع المشقة والموجود الأمر وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف ولا بلولا لنيابتها عنه ولا بها أصالة خلافا لزاعمي ذلك بل رفعه بالابتداء ثم قال أكثرهم يجب كون الخبر كونا مطلقا محذوفا فإذا أريد الكون المقيد لم يجز أن تقول لولا زيد قائم ولا أن تحذفه بل تجعل مصدره هو المبتدأ فتقول لولا قيام زيد لأتيتك أو تدخل أن على المبتدأ فتقول لولا أن زيدا قائم وتصير أن وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوبا وذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك إلى أنه يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه وكونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يعلم نحو لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة ويجوز الأمران إن علم وزعم ابن الشجري أن من ذكره

وعبارة الكشاف في معنى الآية هكذا: فلولا كانت، أي فهلا كانت قرية واحدة من القرى التي أهلكناها تابت عن الكفر وأخلصت الإيمان قبل المعاينة ودون تأخير التكليف ولم تؤخر كما أخر فرعون إلى أن أخذ ينفعها إيمانها بأن يقبله الله منها لوقوعه في وقت الاختيار

ولولا فضل الله عليكم، وهذا غير متعين لجواز تعلق الظرف بالفضل، ولحن جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعري في قوله: يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا. وليس بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على أن الأصل أن يمسكه ثم حذفت أن وارتفع الفعل، أو تقدير يمسكه جملة معترضة، وقيل يحتمل أنه حال من الخبر المحذوف، وهذا أيضا مردود بنقل الأخفش أنهم لا يذكرون الحال بعدها لأنه خبر في المعنى، وعلى الإبدال والاعتراض والحال عند من جاز يتخرج أيضا قول تلك المرأة: فوالله لولا الله تخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه. وزعم ابن الطراوة أن جواب لولا أبدا هو خبر المبتدأ، ويرده أنه لا رابط بينهما. وإذا ولي لولا مضمر فحقه أن يكون ضمير رفع نحو لولا أنتم لكنا مؤمنين، وسمع قليلا لولاي ولولاك ولولاه خلافا للمبرد، ثم قال سيبويه والجمهور هي جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر، ولا تتعلق لولا بشيء، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف، وقال الأخفش: الضمير مبتدأ ولولا غير جارة، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا إذ قالوا ما أنا كأنت ولا أنت كأنا، وقد أسلفنا أن النيابة إنما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها بالأسماء الظاهرة في الاستقلال، فإذا عطف عليه اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لأنها لا تخفض الظاهر. الثاني أن تكون للتحضيض والعرض فتختص بالمضارع أو ما في تأويله نحو لولا تستغفرون الله، ونحو لولا أخرتني إلى أجل قريب، والفرق بينهما أن التحضيض طلب بحث وإزعاج، والعرض طلب بلين وتأدب. والثالث أن تكون للتوبيخ والتنديم فتختص بالماضي نحو لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء، فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة، ومنه ولولا إذ سمعتموه قلتم، إلا أن الفعل أخر، وقوله: تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا، إلا أن الفعل أضمر أي لولا عددتم، وقول النحويين لولا تعدون مردود إذ لم يرد أن يحضهم على أن يعدوه في المستقبل بل المراد توبيخهم على ترك عده في الماضي، وإنما قال تعدون على حكاية الحال، فإن كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن، وقد فصلت من الفعل بإذ وإذا معمولين له وبجملة

شرط

قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس، في كلمة لولا في هذه الآية مذهبان: الأول أن معناه النفي، وهو قول الواحدي في البسيط، قال: قال أبو مالك صاحب ابن عباس رضي الله عنه: كل ما في كتاب الله من ذكر لولا فمعناه هلا إلا حرفين: فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها ...

شرط معترضة، فالأول نحو ولولا إذ سمعتموه قلتم، فلولا إذ جاءهم بأسنا تضرعوا، والثاني والثالث نحو فلولا إذا بلغت الحلقوم وأنتم حينئذ تنظرون ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون فلولا إن كنتم غير مدينين ترجعونها، المعنى فهلا ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مربوبين وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك، ونحن أقرب إلى المحتضر منكم بعلمنا أو بالملائكة ولكنكم لا تشاهدون ذلك، ولولا الثانية تكرار للأولى. والرابع الاستفهام نحو لولا أخرتني إلى أجل قريب، لولا أنزل إليه ملك، قاله الهروي، وأكثرهم لا يذكره، والظاهر أن الأولى للعرض وأن الثانية مثل لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء، وذكر الهروي أنها تكون نافية بمنزلة لم، وجعل منه فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس، والظاهر أن المعنى على التوبيخ، أي فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك، وهو تفسير الأخفش والكسائي والفراء وعلي بن عيسى والنحاس، ويؤيده قراءة أبي وعبد الله فهلا، ويلزم من هذا المعنى النفي لأن التوبيخ يقتضي عدم الوقوع، وقد يتوهم أن الزمخشري قائل بأنها للنفي لقوله والاستثناء منقطع بمعنى لكن، ويجوز كونه متصلا والجملة في معنى النفي كأنه قيل ما آمنت، ولعله إنما أراد ما ذكرنا، ولهذا قال والجملة في معنى النفي ولم يقل ولولا للنفي، وكذا قال في فلولا إذ جاءهم بأسنا تضرعوا: ومعناه النفي، ولكنه جيء بلولا ليفاد أنهم لم يكن لهم عذر في ترك التضرع إلا عنادهم وقسوة قلوبهم وإعجابهم بأعمالهم التي زينها الشيطان لهم. انتهى. فإن احتج محتج للهروي بأنه قرئ بنصب قوم على أصل الاستثناء ورفعه على الإبدال، فالجواب أن الإبدال يقع بعد ما فيه رائحة النفي كقوله: عاف تغير إلا النؤي والوتد، فرفع لما كان تغير بمعنى لم يبق على حاله، وأدق من هذا قراءة بعضهم فشربوا منه إلا قليل منهم، لما كان شربوا منه في معنى فلم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني، وبوضح لك أن البدل في غير الموجب أرجح من النصب، وقد اجتمعت السبعة على النصب في إلا قوم يونس، فدل على أن الكلام موجب ولكن فيه رائحة غير الإيجاب كما في قوله

تعتبر إلا النوع والوزن **تنبيه** ليس من أقسام لولا الواقعة في نحو قوله
ألا زعمت أسماء أن لا أحبها فقلت بلى لولا ينازعني شغلي لأن هذه كلمتان
بمنزلة قولك لو لم والجواب محذوف أي لو لم ينازعني شغلي لزرتك وقيل
بل هي الامتناعية والفعل بعدها على إضمار أن على حد قولهم تسمع بالمعيدي
خير من أن تراه

لوما

لوما بمنزلة لولا تقول لوما زيد لأكرمتك وفي التنزيل
لوما تأتينا بالملائكة وزعم المالقي أنها لم تأت إلا للتحضيض

لم

لم حرف
جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا نحو لم يلد ولم يولد الآية وقد يرتفع الفعل
بعدها كقوله لولا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون
بالجار فقيل ضرورة وقال ابن مالك لغة وزعم اللحياني أن بعض العرب
ينصب بها كقراءة بعضهم ألم نشرح وقوله في أي يومي من الموت أفر أيوم
لم يقدر أم يوم قدر وخرجا على أن الأصل نشرحن ويقدرن ثم حذفت
نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلا عليها وفي هذا شذوذان توكيد
المنفي بلم وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين وقال أبو الفتح الأصل
يقدر بالسكون ثم لما تجاورت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة وقد أجرت
العرب الساكن المجاور للمتحرك مجرى المتحرك والمتحرك مجرى الساكن إعطاء
للجار حكم مجاوره أبدلوا الهمزة المتحركة ألفا كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة
يعني ولزم حينئذ فتح ما قبلها إذ لا تقع الألف إلا بعد فتحة قال وعلى ذلك قولهم المراة
والكماة بالألف وعليه خرج أبو علي قول عبد يغوث كأن لم ترى قبلي أسيرا
يمانيا قيل أصله ترأ بهمزة بعدها ألف كما قال سراقة البارقي أري عيني
ما لم ترأياه ثم حذفت الألف للجازم ثم أبدلت الهمزة ألفا لما ذكرنا واقتبس من
تخريجهما أن يقال في قوله أيوم لم يقدر نقلت حركة همزة أم إلى راء يقدر ثم أبدلت
الهمزة الساكنة ألفا كما قيل المراة والكماة ثم الألف همزة متحركة لالتقاء الساكنين
وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء كما في ولا الضألين فيمن همزه وكذلك الهمزة
في المراة والكماة وقوله كأن لم ترى ولكن لم تحذف الألف فيهن لعدم الالتقاء
الساكنين وقد تنفصل من مجزومها في الضرورة بالظرف كقوله فذاك ولم إذا نحن

بالظروف

امترينا

وكانت لولا ... اتباعا للفتحة الدال

امترينا تكن في الناس يدركك المراء وقوله فأضحت مغانيها قفارا رسومها
كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل وقد يليها الاسم معمولا لفعل محذوف يفسره
ما بعده كقوله ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته فلم ذا رجاء ألقه غير واهب

لما

لما على ثلاثة أوجه أحدها أن تختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضيا
كلم إلا أنها تفارقها في خمسة أمور أحدها لا تقترن بأداة شرط لا يقال
إن لما تقم وفي التنزيل وإن لم تفعل وإن لم ينتهوا الثاني منفيها مستمر النفي
إلى الحال كقوله وإن كنت مأكولا فكن خير آكل وإلا فأدركني ولما أمزق
ومنفي لم يحتمل الاتصال نحو ولم أكن بدعائك رب شقيا والانقطاع مثل لم يكن
شيئا مذكورا ولهذا جاز لم يكن ثم كان ولم يجز لما يكن ثم كان بل يقال لما يكن
وقد يكون ومثل ابن مالك للنفي المنقطع بقوله وكنت إذ كنت إلهي وحدكا لم يكن شيء
يا إلهي قبلكا وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل وذلك وهم فاحش والامتداد النفي
بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قمت فلم تقم لأن
معناه فما قمت عقيب قيامي ولا يجوز قمت فلما تقم لأن معناه وما قمت إلى الآن
والثالث أن منفي لما لا يكون إلا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول
لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن وقال ابن مالك لا يشترط كون
منفي لما قريبا مثل عصى إبليس ربه ولما يندم بل ذلك غالب لا لازم والرابع أن
منفي لما متوقع ثبوته بخلاف منفي لم ألا ترى أن معنى بل لما يذوقوا عذاب
أنهم لم يذوقوه إلى الآن وأن ذوقهم له متوقع قال الزمخشري في ولما
يدخل الإيمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا
فيما بعد انتهى ولهذا أجازوا لم يقض ما لا يكون ومنعوه في لما وهذا الفرق
بالنسبة إلى المستقبل فأما بالنسبة إلى الماضي فهما سيان في نفي المتوقع وغيره مثال
المتوقع أن تقول مالي قمت فلم تقم أو ولما تقم ومثال غير المتوقع أن تقول
ابتدأتك بالإحسان فلم تفعل أو ولما تفعل الخامس أن منفي لما جائز الحذف لدليل كقوله فجئت قبورهم بدءا
ولما فناديت القبور فلم تجبنه أي ولما أكن بدءا قبل ذلك أي سيدا ولا يجوز
وصلت إلى بغداد ولم تريد ولم أدخلها فأما قوله احفظ وديعتك التي استودعتها

يوم الأعارب إن وصلت وإن لم، وهو ضرورة. وعلة هذه الأحكام كلها أن لم
لنفي فعل، ولما لنفي قد فعل. **الثاني** من أوجه لما: أن تختص بالماضي فتقتضي جملتين
وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما، نحو لما جاءني أكرمته، ويقال فيها حرف وجود
لوجود، وبعضهم يقول حرف وجوب لوجوب، وزعم ابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما
ابن جني وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى حين، وقال ابن مالك بمعنى إذ، وهو حسن لأنها
مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة. ورد ابن خروف على مدعي الاسمية بجواز أن يقال
لما أكرمتني أمس أكرمتك اليوم، لأنها إذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب،
والواقع في اليوم لا يكون في أمس. والجواب أن هذا مثل إن كنت قلته
فقد علمته، والشرط لا يكون إلا مستقبلا، ولكن المعنى إن ثبت أني كنت قلته
فقد علمته، وكذا هنا المعنى لما ثبت اليوم إكرامك لي أمس أكرمتك. ويكون جوابها فعلا
ماضيا اتفاقا، وجملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك، وفعلا مضارعا
عند ابن عصفور. دليل الأول فلما نجاكم إلى البر أعرضتم، والثاني فلما نجاهم إلى
البر إذا هم يشركون، والثالث فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد، والرابع فلما
ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا، وهو مؤول بجادلنا، وقيل
في آية الفاء إن الجواب محذوف أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد، وفي آية المضارع
إن الجواب جاءته البشرى على زيادة الواو، أو محذوف أي أقبل يجادلنا. ومن
مشكل لما هذه قول الشاعر: أقول لعبد الله لما سقاؤنا، وما فاعل بفعل
محذوف يفسره وهى بمعنى سقط، والجواب محذوف تقديره قلت، بدليل قوله أقول،
وقوله شم أمر من قولك شمت البرق إذا نظرت إليه، والمعنى لما سقط سقاؤنا
قلت لعبد الله شمه. **والثالث** أن تكون حرف استثناء فتدخل على الجملة الاسمية
نحو إن كل نفس لما عليها حافظ فيمن شدد الميم، وعلى الماضي لفظا لا معنى نحو أنشدك الله
لما فعلت أي ما أسألك إلا فعلك، قال: قالت له بالله يا ذا البردين لما
غنثت نفسا أو اثنين، وفيه رد لقول الجوهري إن لما بمعنى إلا غير معروف
في اللغة. وتأتي لما مركبة من كلمات ومن كلمتين، فأما المركبة من كلمات فكما
تقدم في وإن كلا لما ليوفينهم في قراءة ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد

نون

نون إن وميم ما فيمن قال الأصل لمن ما، فأبدلت النون ميما وأدغمت، فلما
كثرت الميمات حذفت الأولى، وهذا القول ضعيف لأن حذف مثل هذه
الميم استثقالا لم يثبت. وأضعف منه قول آخر إن الأصل لما بالتنوين بمعنى
جمعا، ثم حذف التنوين إجراء للوصل مجرى الوقف، لأن استعمال لما في هذا
المعنى بعيد، وحذف التنوين من المنصرف في الوصل أبعد. وأضعف من هذا
قول آخر إنه فعلى من اللم وهو بمعناه، ولكنه منع الصرف لألف التأنيث،
ولم يثبت استعمال هذه اللفظة، وإذا كان فعلى فهلا كتب بالياء، وهلا أماله
من قاعدته الإمالة. واختار ابن الحاجب أنها لما الجازمة حذف فعلها، والتقدير
لما يهملوا أو لما يتركوا، لدلالة ما تقدم من قوله تعالى فمنهم شقي وسعيد، ثم ذكر
الأشقياء والسعداء ومجازاتهم، قال ولا أعرف وجها أشبه من هذا، وإن
كانت النفوس تستبعده من جهة أن مثله لم يقع في التنزيل، والحق أن لا يستبعد
لذلك انتهى. وفي تقديره نظر، والأولى عندي أن يقدر لما يوفوا أعمالهم، أي إنهم
إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها، ووجه رجحانه أمران: أحدهما أن بعده ليوفينهم،
وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد وأنها ستقع، والثاني أن منفي لما متوقع
الثبوت كما قدمنا، والإهمال غير متوقع الثبوت. وأما قراءة أبي بكر بتخفيف إن
وتشديد لما فكذلك الأوجه، والثاني أن تكون إن نافية، وكلا مفعول بإضمار أرى،
ولما بمعنى إلا. وأما قراءة النحويين بتشديد النون وتخفيف الميم، وقراءة الحرميين
بتخفيفهما، فإن في الأولى على أصلها من التشديد ووجوب الإعمال، والثانية مخففة
من الثقيلة وأعملت على أحد الوجهين، واللام من لما فيهما لام الابتداء، وقيل هي في قراءة
التخفيف الفارقة بين إن النافية والمخففة من الثقيلة، وليس كذلك لأن تلك إنما تكون
عند تخفيف إن وإهمالها، وما زائدة للفصل بين اللامين، كما زيدت الألف للفصل
بين الهمزتين في نحو أأنذرتهم، وبين النونات في نحو اضربنان يا نسوة، وقيل
بل هي موصولة بجملة القسم لأنها إنشائية، وليس كذلك لأن الصلة في المعنى جملة الجواب،
وإنما جملة القسم مسوقة لمجرد التوكيد، ويشهد لذلك قوله تعالى وإن منكم لمن ليبطئن،
لأنها إنما الفعل من نكرة أي لخلق ليبطئن، لأنها حينئذ تكون موصوفة وجملة

الصفة كجملة الصلة في اشتراط الخبرية، وأما المركب من كلمتين فكقوله: لما رأيت
أبا يزيد مقاتلا ... أدع القتال وأشهد الهيجاء، وهو لغز يقال: أين جواب لما
وبما انتصب أدع، وجواب الأول أن الأصل لن ما ثم أدغمت النون في الميم
للتقارب ووصلا خطا للإلغاز، وإنما حقهما أن يكتبا منفصلين، ونظيره في
الإلغاز قوله: عافت الماء في الشتاء فقلنا ... برديه تصادفيه سخينا، فيقال:
كيف يكون التبريد سببا لمصادفته سخينا، وجوابه أن الأصل بل رديه،
ثم كتب على لفظه للإلغاز، ومعنى الثاني أن انتصابه بلن، وما الظرفية وصلتها
ظرف له فاصل بينه وبين لن للضرورة، فيقال حينئذ: كيف يجتمع قوله لن أدع
القتال مع قوله لن أشهد الهيجاء، فيجاب بأن أشهد ليس معطوفا على أدع
بل نصبه بأن مضمرة، وأن والفعل عطف على القتال، أي لن أدع القتال وشهود
الهيجاء، على حد قوله: ولبس عباءة وتقر عيني. **لن** حرف نصب ونفي
واستقبال، وليس أصله لا فأبدلت الألف نونا في لن وميما في لم خلافا
للفراء، لأن المعروف إنما هو العكس نحو لنسفعا، وليكونا، ولا أصل لن لا أن
فحذفت الهمزة تخفيفا والألف للساكنين خلافا للخليل والكسائي، بدليل جواز
تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن أضرب خلافا للأخفش الصغير، وامتناع
نحو زيدا يعجبني أن يضرب خلافا للفراء، ولأن الموصول وصلته مفرد،
ولن أفعل كلام تام، وقول المبرد إنه مبتدأ حذف خبره أي الفعل واقع مردود
بأنه لم ينطق به مع أنه لم يسد شيء مسده بخلاف نحو لولا زيد لأكرمتك، وبأن
الكلام تام بدون المقدر، وبأن لا الداخلة على الجملة الاسمية واجبة التكرار
إذا لم تعمل، ولا تفيد لن في دعوى عدم وجوب ذلك، فإن الاستقراء شاهد
بذلك، ولا تفيد لن توكيد النفي خلافا للزمخشري في كشافه، ولا تأبيده خلافا له
في أنموذجه، وكلاهما دعوى بلا دليل، قيل ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها
باليوم في فلن أكلم اليوم إنسيا، ولكان ذكر الأبد في ولن يتمنوه أبدا
تكرارا، والأصل عدمه، وتأتي للدعاء كما أتت لا لذلك وفاقا لجماعة منهم
ابن عصفور، والحجة في قوله: لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود
الجبال

لن
واصله

الجبال، وأما قوله تعالى: قال رب بما أنعمت علي فلن أكون ظهيرا للمجرمين،
فقيل ليس منه لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم بل إلى المخاطب أو الغائب
نحو يا رب لا عذبت فلانا، ونحو لا عذب الله عمرا، انتهى، ويرده قوله: ثم
لا زلت لكم خالدا، وتلقي القسم بها وبلم نادر جدا، كقول أبي طالب: والله
لن يصلوا إليك بجمعهم ... حتى أوسد في التراب دفينا، وقيل لبعضهم: ألك بنون،
فقال: نعم وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة، ويحتمل هذا أن يكون على حذف
الجواب، أي إن لي لبنينا، ثم استأنف جملة النفي، وزعم بعضهم أنها قد تجزم
كقوله: فلن يحل للعينين بعدك منظر، وقوله: لن يخب الآن من رجائك من حرك
من دون بابك الحلقه، والأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة.

ليت حرف تمن يتعلق بالمستحيل غالبا كقوله: فيا ليت الشباب يعود
يوما ... فأخبره بما فعل المشيب، وبالممكن قليلا، وحكمها أن تنصب الاسم وترفع
الخبر، قال الفراء وبعض أصحابه: وقد تنصبهما كقوله: يا ليت أيام الصبا رواجعا،
وبنى على ذلك ابن المعتز قوله: مرت بنا سحرا طير فقلت لها ... طوباك يا ليتني
إياك طوباك، والأول عندنا محمول على حذف الخبر وتقديره أقبلت، لا يكون
خلافا للكسائي لعدم تقدم إن ولو الشرطيتين، ويصح بيت ابن المعتز على إنابة
ضمير النصب على ضمير الرفع، وتقترن بها ما الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص
بالأسماء، لا يقال ليتما قام زيد خلافا لابن أبي الربيع وطاهر القزويني، ويجوز حينئذ
إعمالها لبقاء الاختصاص وإهمالها حملا على أخواتها، ورووا بالوجهين قول النابغة:
قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا ... إلى حمامتنا أو نصفه فقد، ويحتمل أن الرفع على أن
ما موصولة وأن الإشارة خبر لهو محذوف، أي ليت الذي هو هذا الحمام لنا،
فلا يدل حينئذ على الإهمال، ولكنه احتمال مرجوح لأن حذف العائد المرفوع بالابتداء
في صلة غير أي مع عدم طول الصلة قليل، ويجوز ليتما زيدا ألقاه على الإعمال،
ويمتنع على إضمار فعل على شريطة التفسير. **لعل** حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر،
قال بعض أصحاب الفراء: وقد ينصبهما، وزعم يونس أن ذلك لغة لبعض العرب،
وحكي لعل أباك منطلقا، وتأويله عندنا على إضمار يوجد، وعند الكسائي على إضمار يكون

للعسر
ليت

لعل

وقد مرّ أنّ عقيلا يخفضون بها المبتدأ كقوله لعلّ أبي المغوار منك قريب
وزعم الفارسيّ أنه لا دليل في ذلك لأنه يحتمل أنّ الأصل لعلّه لأبي المغوار جواب
قريب فحذف موصوف قريب وضمير الشأن ولام لعلّ الثانية تخفيفا
وأدغم الأولى في لام الجرّ ومن ثمّ كانت مكسورة ومن فتح فهو على من قال
المال لزيد بالفتح وهذا تكلّف كثير ولم يثبت تخفيف لعلّ ثمّ هو محجوج بنقل
الأئمّة أنّ الجرّ بلعلّ لغة قوم بأعيانهم واعلم أنّ مجرور لعلّ في موضع رفع
بالابتداء لتنزيل لعلّ منزلة الجارّ الزائد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما
من عدم التعلّق بعامل وقوله قريب خبر ذلك المبتدأ ومثله لولاي لكان كذا
على قول سيبويه إنّ لولا جارّة وقولك ربّ رجل يقول ذلك ونحوه ومن لم
وجيران لنا كانوا كرام على قول سيبويه إنّ كان زائدة وقول الجمهور إنّ
الزائدة لا تعمل شيئا فقيل الأصل هم ثمّ وصل الضمير بكان الزائدة إصلاحا
للّفظ لئلّا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل وقيل بل الضمير
توكيد للمستتر في لنا على أنّ لنا صفة لجيران ثمّ وصل لما ذكر وقيل
بل هو معمول لكان بالحقيقة فقيل على أنها ناقصة وأنّ لنا الخبر وقيل بل على
أنها زائدة وأنها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى نحو زيد ظننت
عالم وتتّصل بلعلّ ما الحرفيّة فتكفّها عن العمل لزوال اختصاصها حينئذ بدليل
قوله لعلّما أضاءت لك النار الحمار المقيّدا ويجوّز قوم إعمالها حينئذ حملا على
ليت لاشتراكهما في أنهما يغيّران معنى الابتداء وكذا قال الواحدي في كأنّ وبعضهم
خصّ لعلّ بذلك لأشدّية التشابه لأنها وليت للإنشاء وأمّا كأنّ فللخبر
قيل وأوّل من سمع بالبصرة لعلّ لها عذر وأنت تلوم وهذا يحتمل التقدير
ضمير الشأن كما تقدّم في إنّ من أشدّ الناس عذابا يوم القيامة المصوّرون
وفيها عشر لغات مشهورة ولها معان أحدها التوقّع وهو ترجّي المحبوب
والإشفاق من المكروه نحو لعلّ الحبيب واصل ولعلّ الرقيب حاصل
ويختصّ بالممكن وقول فرعون لعلّي أبلغ الأسباب أسباب السموات
إنما قاله جهلا أو مخرقة وإفكا والثاني التعليل أثبته جماعة منهم الأخفش

والكسائي

والكسائي وحملوا عليه فقولا له قولا ليّنا لعلّه يتذكّر أو يخشى ومن لم يثبت ذلك
يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين أي اذهبا على رجائكما والثالث الاستفهام
أثبته الكوفيّون ولهذا علّق بها الفعل في نحو لا تدري لعلّ الله يحدث
بعد ذلك أمرا ونحو وما يدريك لعلّه يزّكّى قال الزمخشريّ وقد أشربها
معنى ليت من قرأ فأطّلع انتهى وفي الآية بحث سيجيء ويقترن خبرها بأن
كثيرا حملا على عسى كقوله لعلّك يوما أن تلمّ ملمّة وبحرف التنفيس قليلا
كقوله فقولا لها قولا رفيقا لعلّها ستحملني من زفرة وعويل وخرّج بعضهم
نصب فأطّلع على تقدير أن مع أبلغ كما خفض المعطوف في بيت زهير بدا
لي أنّي لست مدرك ما مضى ولا يمتنع كون خبرها فعلا ماضيا خلافا للحريري
وفي الحديث وما يدريك لعلّ الله اطّلع على أهل بدر فقال اعملوا
ما شئتم فقد غفرت لكم وقال الشاعر وبدّلت قرحا داميا بعد
صحّة لعلّ منايانا تحوّلن أبؤسا وأنشد سيبويه أعد نظرا يا عبد
قيس لعلّما أضاءت لك النار الحمار المقيّدا فإن ادّعى أنّ لعلّ هنا
مكفوفة بما فالجواب أنّ شبهة المانع أنّ لعلّ للاستقبال فلا تدخل على الماضي ولا فرق على
هذا بين كون الماضي معمولا لها أو معمولا لما في حيّزها وممّا يوضح بطلان قوله ثبوت
ذلك في خبر ليت وهي بمنزلة لعلّ نحو يا ليتني متّ قبل هذا وكنت نسيا منسيّا يا ليتني
كنت ترابا يا ليتني قدّمت لحياتي يا ليتني كنت معهم تنبيه من مشكل باب ليت
وغيره قول يزيد بن الحكم فليت كفافا كان خيرك كلّه وشرّك عنّي ما ارتوى الماء
مرتو وإشكاله من أوجه أحدها عدم ارتباط خبر ليت إذ الظاهر أنّ كفافا
اسم ليت وأنّ كان تامّة وأنها وفاعلها الخبر ولا ضمير في هذه الجملة والثاني
تعليقه عن بمرتو والثالث إيقاع الماء فاعلا بارتوى وإنما يقال ارتوى
الشارب والجواب عن الأوّل أنّ كفافا إنما هو خبر لكان مقدّم عليها وهو بمعنى
كافّ واسم ليت محذوف للضرورة أي فليتك أو فليته أي فليت الشأن ومثله
قوله فليت دفعت الهمّ عنّي ساعة وخيرك اسم كان وكلّه توكيد له والجملة خبر ليت
وأمّا شرّك فيروى بالرفع عطفا على خيرك مخبرا عنه بمحذوف تقديره كفافا ثمّ مرتو

فاعل بأرنوب وانما قوّي على انه مسكن للضرورة كقوله ولو أنّ واشٍ باليمامة داره
وداري باعلى حضرموت اهتدى ليا ويروى بالنصب اما على انه اسم لليت محذوف
وسهّل حذفها تقدم ذكرها كما سهّل ذلك حذف كل وبقاء الخفض في قوله أكلّ
امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا واما على العطف على اسم ليت المذكور
إن قدّر ضمير المخاطب فاما ضمير الشأن فلا يعطف عليه لو ذكر فكيف وهو محذوف
ومرنبو على الوجهين مرفوع اما لانه خبر ليت المحذوف او لانه عطف على خبر ليت
المذكورة وعن الثاني انه ضمّن مرنبو معنى كافّ لان المرنبي يكفّ عن النزع
كما جاء فليحذر الذين يخالفون عن امره لان في يحذرون معنى يعدلون
ويخرجون وان فلتة بكفا فاحمد بنا على وجه من ذكره فلا اشكال وعن الثالث
انه اما على حذف مضاف اي شارب الماء ومرنبو مجازا كما جعل صاديا في قوله
وجيت هجيرا يترك الماء صاديا ويروى الماء بالنصب على تقدير من كما في واختار
موسى قومه سبعين فعلى هذا أرنوب على هذا مرنبو كما تقول ما شرب الماء
شارب **لكنّ** مشددة النون حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر وفي معناها ثلاثة
اقوال احدها وهو المشهور انه واحد وهو الاستدراك وفسّر بان تنسب
لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها ولذلك لا بدّ ان يتقدمها كلام مناقض
لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك او ضدّ له نحو ما هذا ابيض لكنه اسود
قيل او خلاف نحو ما زيد قائما لكنه شارب وقيل لا يجوز ذلك والثاني
انها ترد تارة للاستدراك وتارة للتوكيد قاله جماعة منهم صاحب البسيط وفسروا
الاستدراك برفع ما يوهم ثبوته نحو ما زيد شجاعا لكنه كريم لان الشجاعة و
الكرم لا يكادان يفترقان فنفي احدهما يوهم انتفاء الآخر وما قام زيد لكن
عمرو قام وذلك اذا كان بين الرجلين تلابس او تماثل في الطريقة ومثلوا
التوكيد بنحو لو جاءني اكرمته لكنه لم يجئ فاكدت ما افادته لو من الامتناع
والثالث انها للتوكيد دائما مثل انّ ويصحب التوكيد معنى الاستدراك وهو
قول ابن عصفور قال في المقرّب انّ وانّ ولكنّ ومعناها التوكيد ولم يزد على
ذلك وقال في الشرح معنى لكنّ للتوكيد وتعطي مع ذلك الاستدراك انتهى والبصريون

على

واما على جعل الماء

لكنّ

على انها بسيطة وقال الفراء اصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين
كقوله ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل وقال بعض الكوفيين مركبة من لا وانّ
والكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفا وقد يحذف اسمها كقوله فلو
كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكنّ زنجي عظيم المشافر اي ولكنك ومثله بيت
المتنبي وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ولكنّ من يبصر جفونك يعشق
وبيت الكتاب ولكنّ من لا يلق امرا ينوبه بعدته ينزل به وهو اعزل
ولا يليها الاسم منها من لان الشرط لا يعمل فيه ما قبله ولا تدخل اللام في خبرها خلافا
للكوفيين احتجوا بقوله ولكنني من حبها لعميد ولا يعرف له قائل ولا تتمة
ولا نظير ثم هو محمول على زيادة اللام او على ان الاصل لكن انني ثم حذفت
الهمزة تخفيفا ونون لكن للساكنين **لكنْ** ساكنة النون ضربان مخففة من
الثقيلة وهي حرف ابتداء لا يعمل خلافا للاخفش ويونس لدخولها بعد التخفيف
على الجملتين وخفيفة باصل الوضع فان وليها كلام فهي حرف ابتداء لمجرد افادة
الاستدراك وليست عاطفة ويجوز ان تستعمل بالواو وبدونها نحو ولكن كانوا هم
الظالمين وبدونها نحو قول زهير إن ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه
في الحرب تنتظر وزعم ابن ابي الربيع انها حين اقترانها بالواو عاطفة بشرطين
احدهما ان يتقدمها نفي او نهي نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا يقم زيد لكن عمرو
فان قلت قام زيد ثم جئت بلكن جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجملة فقلت لكن عمرو
لم يقم واجاز الكوفيون لكن عمرو على العطف وليس بمسموع والشرط الثاني
ان لا تقترن بالواو قاله الفارسي واكثر النحويين وقال قوم لا تستعمل مع
المفرد الا بالواو واختلف في نحو ما قام زيد ولكن عمرو على اربعة اقوال
احدها ليونس ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفردا على مفرد والثاني
لابن مالك ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صرّح
بجميعها قال فالتقدير في نحو ما قام زيد ولكن عمرو ولكن قام عمرو وفي ولكن
رسول الله ولكن كان رسول الله وعلة ذلك ان الواو لا تعطف مفردا على مفرد
مخالف له في الايجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه نحو قام

لكنْ

جملة على جملة وانه
ظاهر قول سيبويه
وان وليها مفرد فهي
عاطفة صح

زيدٌ ولم يقم عمرو والثالث لابن عصفور أن لكنّ عاطفة والواو زائدة غير لازمة
والرابع لابن كيسان أن لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة وسمع ما مررت
برجل صالح لكن طالح بالخفض فقيل على العطف وقيل بجار مقدّر أي لكن
مررت بطالح وجاز إبقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم
ذكره. **ليس** كلمة دالة على نفي الحال وتنفي غيره بالقرينة نحو ليس خلق الله مثله
وقول الأعشى له نافلات ما يغبّ نوالها وليس عطاء اليوم مانعه غدا
وهي فعل لا يتصرف وزنه فعِل بالكسر ثم التزم تخفيفه ولم نقدّره فعَل بالفتح
لأنه لا يخفف ولا فعُل بالضم لأنه لم يوجد في يائي العين إلا في هيؤ وسمع
لُستُ بضم اللام فيكون على هذه اللغة كهيؤ وزعم ابن السراج أنه حرف
بمنزلة ما وتابعه الفارسي في الحلبيات وابن شقير وجماعة والصواب
الأول بدليل لستُ ولستما ولسنَ وليست وبالزم تصحب رفع الاسم ونصب
الخبر وقيل قد تخرج عن ذلك في مواضع أحدها أن تكون حرفا ناصبا للمستثنى
بمنزلة إلا نحو أتوني ليس زيدا والصحيح أنها الناسخة وأن اسمها ضمير راجع
للبعض المفهوم مما تقدم واستتاره واجب فلا يليها في اللفظ إلا المنصوب
وهذه المسألة كانت سبب قراءة سيبويه النحو وذلك أنه جاء إلى حماد بن سلمة
لكتابة الحديث فاستملى منه قوله عليه الصلوة والسلم ليس من أصحابي أحد إلا ولو
شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء فقال سيبويه ليس أبو الدرداء فصاح
به حماد لحنت يا سيبويه إنما هذا استثناء فقال والله لأطلبن علما لا تلحنني
معه ثم مضى ولزم الأخفش وغيره والثاني أن تقترن الخبر بعدها بإلا نحو
ليس الطيب إلا المسك فإن بني تميم يرفعونه حملا لها على ما في الإهمال
عند انتقاض النفي كما حمل أهل الحجاز ما على ليس في الإعمال عند استيفاء شروطها
حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي فجاءه فقال
يا أبا عمرو ما شيء بلغني عنك ثم ذكر ذلك له فقال له أبو عمرو نمت وأدلج
الناس ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع ولا حجازي إلا وهو ينصب ثم
قال لليزيدي ولخلف الأحمر اذهبا إلى أبي مهدي فلقناه الرفع فإنه

لا يرفع

سبب قراءة سيبويه النحو

تصريح بأن سيبويه تلميذ الأخفش

منهما

لا يرفع وإلى المنتجع التميمي فلقناه النصب فإنه لا ينصب فأتياهما وجهدا بكل
أن يرجع عن لغته فلم يفعل فأخبرا أبا عمرو وعنده عيسى فقال له عيسى بهذا فقت
الناس وخرّج الفارسي ذلك على أوجه أحدها أن في ليس ضمير الشأن
ولو كان كما زعم لدخلت إلا على أول الجملة الاسمية الواقعة خبرا فقيل ليس إلا
الطيب المسك كما قال ألا ليس إلا ما قضى الله كائن وما يستطيع المرء
نفعا ولا ضرا وأجاب بأن إلا قد توضع في غير موضعها مثل إن نظن إلا ظنا
وما اغتره اغترارا أي إن نحن إلا نظن ظنا وما اغتره اغترارا إلا الشيب
أن الاستثناء المفرّغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي لعدم الفائدة فيه
وأجيب بأن المصدر في الآية والبيت نوعي على حذف الصفة أي إلا ظنا ضعيفا
وإلا اغترارا عظيما الثاني أن الطيب اسمها وأن خبرها محذوف أي في
الوجود وأن المسك بدل من اسمها الثالث أنه كذلك ولكن إلا المسك نعت
للاسم لأن تعريفه تعريف الجنس أي ليس طيب غير المسك طيبا ولأبي نزار
الملقب بملك النحاة توجيه آخر وهو أن الطيب اسمها والمسك مبتدأ حذف
خبره والجملة خبر ليس والتقدير إلا المسك أفخره وما تقدم من نقل أبي عمرو
أن ذلك لغة تميم يرد هذه التأويلات وزعم بعضهم أن قائل ذلك قدرها
حرفا وأن من ذلك قولهم ليس خلق الله مثله وقوله هي الشفاء لدائي لو ظفرت
بها وليس منها شفاء النفس مبذول ولا دليل فيهما لجواز كون ليس فيهما شأنية
الموضع الثالث أن تدخل على الجملة الفعلية أو على المبتدأ والخبر مرفوعين كما
مثلنا وقد أجبنا عن ذلك الرابع أن تكون حرفا عاطفا أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون
على خلاف بين النقلة واستدلوا بقوله أين المفر والإله الطالب والأشرم
المغلوب ليس الغالب وخرّج على أن الغالب اسمها والخبر محذوف بعمومه قال ابن مالك
وهو في الأصل ضمير متصل عائد للأشرم أي ليسه الغالب كما تقول
الصديق كأنه زيد ثم حذف لاتصاله ومقتضى كلامه أنه لولا تقديره منفصلا
لم يجز حذفه وفيه نظر

حرف الميم ما تأتي على وجهين اسمية و
حرفية وكل منهما ثلاثة أقسام فأما أوجه الاسمية فأحدها أن تكون معرفة

ما

ومعرفة وهي نوعان ناقصة وهي الموصولة نحو ما عندكم ينفد وما عند الله باق وتامة
وهي نوعان عامة اي مقدرة بقولك الشيء وهي التي لم يتقدمها اسم تكون هي
وعاملها صفة له في المعنى نحو ان تبدوا الصدقات فنعما هي اي فنعم
الشيء هي والاصل فنعم الشيء ابداؤها لان الكلام في الابداء لا في
الصدقات ثم حذف المضاف وانيب عنه المضاف اليه فانفصل وارتفع وخاصة
وهي التي تقدمها ذلك وتقدر من لفظ ذلك الاسم نحو غسلته غسلا نعما ودققته
دقا نعما اي نعم الغسل ونعم الدق واكثرهم لا يثبت مجيء ما معرفة تامة واثبتها
جماعة منهم ابن خروف ونقله عن سيبويه والثاني ان تكون نكرة مجردة عن معنى
الحرف وهي ايضا نوعان ناقصة وتامة فالناقصة هي الموصوفة وتقدر بقولك
شيء كقولهم مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك وقوله لما نافع يسعى اللبيب
فلا تكن لشيء بعيد نفعه الدهر ساعيا وقول الآخر ربما تكره النفوس
من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس فحذف
العائد من الصفة الى الموصوف ويجوز ان تكون ما كافة والمفعول المحذوف
اسما ظاهرا اي قد تكره النفوس من الامر شيئا اي وصفا فيه او الاصل
من الامور امرا وفي هذا انابة المفرد عن الجمع وفيه وفي الاول انابة الصفة
غير المفردة عن الموصوف اذ الجملة بعده صفة له وقد قيل في ان الله نعما
يعظكم به ان المعنى نعم شيئا يعظكم به فما نكرة تامة تمييز والجملة صفة وقيل
غير ذلك وقال سيبويه في هذا ما لدي عتيد المراد شيء لدي عتيد اي معد
اي لجهنم باغوائي اياه او حاضر والتفسير الاول للزمخشري وفيه ان ما حينئذ
للشخص العاقل وان قدرت ما موصولة فعتيد بدل منها او خبر ثان او خبر
لمحذوف والتامة تقع في ثلاثة ابواب احدها التعجب نحو ما احسن زيدا المعنى
شيء حسن زيدا جزم بذلك جميع البصريين الا الاخفش فجوزه وجوز ان تكون
معرفة موصولة والجملة بعدها صلة لا محل لها وان تكون نكرة موصوفة والجملة
بعدها في موضع رفع نعتا لها وعليهما فخبر المبتدأ محذوف وجوبا تقديره شيء عظيم
ونحوه الثاني باب نعم وبئس نحو غسلته غسلا نعما ودققته دقا نعما اي نعم

والفاعل مستتر وقيل
ما معرفة موصولة فاعل
والجملة صلة لها

والتامة

شيئا

شيئا فما نصب على التمييز عند كثير من المتأخرين منهم الزمخشري وظاهر كلام سيبويه
انها معرفة تامة كما مر والثالث قولهم اذا ارادوا المبالغة في الاخبار عن احد
بالاكثار من فعل كالكتابة ان زيدا مما ان يكتب اي انه من امر كتابة اي انه مخلوق
من امر وذلك الامر هو الكتابة فما بمعنى شيء وان وصلتها في موضع خفض بدل منها والمعنى
بمنزلته في خلق الانسان من عجل جعل لكثرة عجلته كانه خلق منها وزعم السيرافي
وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه انها معرفة تامة بمعنى الشيء او الامر وان
وصلتها مبتدأ والظرف خبره والجملة خبر لان ولا يتحصل للكلام معنى طائل على
هذا التقدير والثالث ان تكون نكرة متضمنة معنى الحرف وهي نوعان احدهما الاستفهامية
ومعناها اي شيء نحو ما هي ما لونها وما تلك بيمينك قال موسى ما جئتم به السحر وذلك على
قراءة ابي عمرو آلسحر بمد الالف فما مبتدأ والجملة بعدها خبره والسحر اما بدل
من ما ولهذا قرن بالاستفهام وكانه قيل آلسحر جئتم به واما مبتدأ خبره محذوف اي السحر
او السحر هو واما من قرأ السحر على الخبر فما موصولة والسحر خبرها ويقويه
قراءة عبد الله ما جئتم به سحر ويجب حذف الف ما الاستفهامية اذا جرت وابقاء
الفتحة دليلا عليها نحو فيم والام وعلام وقال … الى السوء قد طال مكثهم فحتام
حتام العناء المطول وربما تبعت الفتحة الالف في الحذف وهو مخصوص بالشعر
كقوله يا ابا الاسود لم خلفتني لهموم طارقات وذكر وعلة حذف الالف
الفرق بين الاستفهام والخبر فلهذا حذفت في نحو فيم انت من ذكراها فناظرة
بم يرجع المرسلون لم تقولون ما لا تفعلون وثبتت في لمسكم فيما افضتم فيه
عذاب عظيم يؤمنون بما انزل اليك ما منعك ان تسجد لما خلقت بيدي وكما لا
تحذف الالف في الخبر لا تثبت في الاستفهام واما قراءة عكرمة وعيسى عما
يتساءلون فنادر واما قول حسان على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ
في دمان فضرورة والدمان كالرماد وزنا ومعنى ويروى في رماد فلذلك
رجحته على تفسير ابن الشجري له بالسرجين ومثله قول الآخر انا قتلنا بقتلانا
سراتكم اهل اللواء ففيما يكثر القتل ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على
ذلك لضعفه فلهذا [illegible] الكسائي قول المفسرين في بما غفر لي ربي انها

عن سيبويه صح

استفهامية وانما هي مصدرية والعجب من الزمخشري اذ جوز كونها استفهامية
مع رده على من قال في بما غفر لي ربي ان المعنى باي شيء غفر لي ربي بان اثبات الالف
قليل شاذ واجاز هو وغيره ان تكون بمعنى الذي وهو بعيد لان الذي غفر له هو
الذنوب ويبعد ارادة الاطلاع عليها وان غفرت وقال جماعة منهم الامام
فخر الدين في فبما رحمة من الله انها للاستفهام التعجبي اي فباي رحمة ويرده ثبوت
الالف وان خفض رحمة حينئذ لا يتجه لانها لا تكون بدلا من ما اذ المبدل من اسم
الاستفهام يجب اقترانه بهمزة الاستفهام نحو ما صنعت اخير ام شر ولان ما النكرة
الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا تستغني عن الوصف الا في بابي التعجب
ونعم وبئس وفي نحو قولهم اني مما ان افعل على خلاف فيهن فقد مر ولا عطف بيان
لهذا ولان ما الاستفهامية لا توصف وما لا يوصف كالضمير لا يعطف عليه عطف
بيان ولا مضافا اليه لان اسماء الاستفهام واسماء الشرط والموصولات لا يضاف منها
غير اي باتفاق وكم في الاستفهام عند الزجاج نحو بكم درهم اشتريت والصحيح ان
جره بمن محذوفة واذا ركبت ما الاستفهامية مع ذا لم تحذف الفها نحو لماذا جئت
لان الفها قد صارت حشوا وهذا **فصل** عقدته لماذا اعلم انها تاتي في العربية
على اوجه احدها ان تكون ما استفهاما وذا اشارة نحو ماذا التواني ماذا الوقوف
الثاني ان تكون ما استفهاما وذا موصولة كقول لبيد رضي الله عنه الا تسالان
المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل فما مبتدا بدليل ابداله
المرفوع منها وذا موصول بدليل افتقاره للجملة بعده وهو الارجح الوجهين
في ويسالونك ماذا ينفقون قل العفو فيمن رفع العفو اي الذي ينفقونه العفو
اذ الاصل ان تجاب الاسمية بالاسمية والفعلية بالفعلية الثالث ان يكون
ماذا كله استفهاما على التركيب كقولك لماذا جئت وقوله يا خزر تغلب ماذا
بال نسوتكم وهو ارجح الوجهين في الاية في قراءة غير ابي عمرو قل العفو
بالنصب اي ينفقون العفو الرابع ان يكون ماذا كله اسم جنس بمعنى شيء
او موصولا بمعنى الذي على خلاف في تخريج قول الشاعر دعي ماذا علمت
سأتقيه ولكن بالمغيب نبئيني والجمهور ان ماذا كله مفعول دعي ثم اختلف

فقال

فقال السيرافي وابن خروف موصول بمعنى الذي وقال الفارسي نكرة بمعنى
شيء قال لان التركيب ثبت في الاجناس دون الموصولات وقال ابن عصفور
لا يكون ماذا مفعولا لدعي لان الاستفهام له الصدر ولا لعلمت لانه لم يرد ان
يستفهم عن معلومها ما هو ولا لمحذوف يفسره سأتقيه لان علمت حينئذ لا محل لها
بل ما اسم استفهام مبتدا وذا موصول خبر وعلمت صلة وعلق دعي عن العمل
بالاستفهام انتهى ونقول اذا قدرت ماذا بمعنى الذي او بمعنى شيء لم يمتنع كونها
مفعولا لدعي وقوله لم يرد ان يستفهم عن معلومها لازم له اذا جعلها مبتدا
وخبرا ودعواه تعليق دعي مردودة بانها ليست من افعال القلوب فان
قال انما اردت انه قدر الوقف على دعي فاستانف بما بعده رده قول الشاعر
ولكن فانها لا بد ان تخالف ما بعدها ما قبلها والمخالف هنا دعي لانه امتثال
من في الدار فانني اكرمه ولكن اخبرني عن كذا الخامس ان يكون ما زائدة وذا
للاشارة كقوله انورا سرع ماذا يا فروق انورا اي نفارا وسرع
اصله بضم الراء فخفف بنقل سرع ذا خبر وجاء اي اسرع هذا في الخروج
قال الفارسي يجوز كون ذا فاعل سرع وما زائدة ويجوز كون ماذا كله اسما
كما في قوله دعي ماذا علمت السادس ان يكون ما استفهاما وذا زائدة اجاز هذا
جماعة منهم ابن مالك في نحو ماذا صنعت وعلى هذا التقدير فينبغي وجوب حذف
الالف في نحو لم ذا جئت والتحقيق ان الاسماء لا تزاد النوع الثاني الشرطية
وهي نوعان غير زمانية نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله ما ننسخ من آية وقد جوزت
في وما بكم من نعمة فمن الله على ان الاصل وما يكن ثم حذف فعل الشرط كقوله
ان العقل في اموالنا لا نضق بها ذراعا وان صبرا فنصبر للصبر اي ان يكن
العقل وان نحبس حبسا والارجح في الاية انها موصولة وان الفاء داخلة على
الخبر لا شرطية والفاء داخلة على الجواب وزمانية اثبت ذلك الفارسي
وابو البقاء وابو شامة وابن بري وابن مالك وهو ظاهر في قوله تعالى فما
استقاموا لكم فاستقيموا لهم اي مدة استقامتهم لكم ومحتمل في فما استمتعتم به منهن
فآتوهن اجورهن الا ان ما هنا مبتدا والظرف والهاء من به راجعة

فالمعنى دعي كذا وكذا ولكن افعل كذا وعلى هذا فلا يصح استيناف ما بعد دعي

البهائم يجوز فيها الموصولة وفائدته من الخير والعائد محذوف اي لاجله وقال في
بكر بن عبد الله فينا فلا تظلمنّ تخاف ما لا تتقي وما تستدرك ومثل ابن مالك على
مجيئها للزمان وليس بقاطع لاحتمال المصدر اي للمفعول المطلق فالمعنى اي كون
يكون منبسطا طويلا او قصيرا واما الوجه الحرفية فاحدها ان تكون نافية فان
دخلت على الجملة الاسمية اعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون
عمل ليس بشروط معروفة نحو ما هذا بشرا ما هن امهاتهم وعن عاصم انه رفع
امهاتهم على التميمية وندر تركيبها مع النكرة تشبيها لها بلا كقوله وما باس لو ردت
علينا تحية قليل على من يعرف الحق عابها وان دخلت على الفعلية لم تعمل
نحو وما تنفقون الا ابتغاء وجه الله فاما وما تنفقوا من خير فلانفسكم وما
تنفقوا من خير يوف اليكم فما فيهما شرطية بدليل الفا في الاولى والجزم في
الاولى والثانية واذا نفت المضارع تخلص عند الجمهور للحال ورد عليهم ابن
مالك بنحو قل ما يكون لي ان ابدله واجيب بان شرط كونه للحال انتفا قرينة
خلافه والثاني ان تكون مصدرية وهي نوعان زمانية وغيرها فغير الزمانية
نحو عزيز عليه ما عنتم ودوا ما عنتم وضاقت عليهم الارض بما رحبت فذوقوا بما
نسيتم لقاء يومكم لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب ليجزيك اجر ما سقيت
لنا وليست بمعنى الذي لان الذي سقاه لهم الغنم وانما الاجر على السقي الذي
هو فعلها لا على الغنم فان ذهبت تقدر اجر سقي الذي سقيته لنا فذلك تكلف
لا محوج اليه ومنه بما كانوا يكذبون آمنوا كما آمن الناس وكذا حيث اقترنت
بكاف التشبيه بين فعلين متماثلين وفي هذه الآيات رد لقول السهيلي
ان الفعل بعد ما هذه لا يكون خاصا فمعنى اعجبني ما تفعل ولا يجوز اعجبني
ما تخرج والزمانية نحو ما دمت حيا اصله مدة دوامي حيا فحذف الظرف
وخلفته ما وصلتها كما جاء في المصدر الصريح جئتك صلاة العصر وآتيك قدوم
الحاج ومنه ان اريد الا الاصلاح ما استطعت فاتقوا الله ما استطعتم
وقوله اجارتنا ان الخطوب تنوب واني مقيم ما اقام عسيب ولو كان معنى
كونها زمانية انها تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت اسما ولم تكن

مصدرية

مصدرية كما قال ابن السكيت وتبعه ابن الشجري في قوله منا الذي هو ما ان طر
شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب معناه حين طر فلت وزيدت
ان بعدها لشبهها في اللفظ بما النافية كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته
على السن خيرا لا يزال يزيد وانما عدلت عن قولهم ظرفية الى قولهم زمانية
ليشمل نحو كلما اضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض اي كل
وقت اضاءة والمخفوض لا يسمى ظرفا ولا يشاركها في النيابة عن الزمان
ان خلافا لابن جني وحمل عليه قوله وتالله ما ان شهلة ام واحد باوجد مني ان
يهان صغيرها وتبعه الزمخشري وحمل عليه ان آتاه الله الملك الا ان تصدقوا
اتقتلون رجلا ان يقول ربي الله ومعنى التعليل في البيت والآيات ممكن وهو
متفق عليه فلا معدل عنه وزعم ابن خروف ان ما المصدرية حرف باتفاق
ورد على من نقل فيها خلافا والصواب مع ناقل الخلاف فقد صرح الاخفش
وابو بكر باسميتها وتوهما ان فيه تخلصا من دعوى اشتراك لا داعي اليه فان
ما الموصولة الاسمية ثابتة باتفاق وهي موضوعة لما لا يعقل والاحداث
من جملة ما لا يعقل فاذا قيل اعجبني ما قمت قلنا التقدير اعجبني الذي قمته وهو في
معنى قولهم اعجبني قيامك ويرد ذلك ان نحو جلست ما جلس زيد تريد به المكان
ممتنع مع انه مما لا يعقل وانه يستلزم ان يسمع كثيرا اعجبني ما قمته لانه عندهما
الاصل وذلك غير مسموع قيل ولا ممكن لان قام غير متعد وقد احتج لهما بان
لان الها المقدرة مفعول مطلق لا مفعول به وقال ابن الشجري افسد
النحويون تقدير الاخفش في قوله تعالى ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون قالوا
ان كان الضمير المحذوف للنبي او للقرآن صح المعنى وخلت الصلة من عائد او
للتكذيب فسد المعنى لانهم اذا كذبوا التكذيب بالقرآن والنبي كانوا مؤمنين
انتهى وهذا سهو منه ومنهم لان كذبوا ليس واقعا على التكذيب بل مؤكد به
لانه مفعول مطلق لا مفعول به والمفعول به محذوف ايضا اي بما كانوا يكذبون
النبي او القرآن ونظيره وكذبوا باياتنا كذابا ولا في البقرة مثل هذه الاية
او مقام متعدد فانه حال ما مصدرية وصلتها يكذبون ويكذبون خبر كان

ولا عائد على ما ولو قيل باسميتها فتضمنت مقالته الفصل بين ما الحرفية وصلتها
وكون يكذبون في موضع نصب لانه خبر كان وكونه لا موضع له لانه
صلة واستغناء الموصول الاسمي عن عائد وللزمخشري غلطة عكس هذه
الاخيرة فانه جوز مصدرية ما واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه مع انها قد عاد
عليها الضمير وندر وصلها بالفعل الجامد في قوله الست ابيك في الامور بانما
لستما اهل الخيانة والغدر وبهذا البيت رجح القول بحرفيتها اذ لا يتاتى هنا
تقدير الضمير **الوجه الثاني** ان تكون زائدة وهي نوعان كافة وغير كافة
والكافة ثلاثة انواع احدها الكافة عن عمل الرفع ولا تتصل الا بثلاثة افعال قل
وكثر وطال وعلة ذلك شبههن برب ولا يدخلن حينئذ الا على جملة فعلية صرح
بفعليتها كقوله قلما يبرح اللبيب الى ما يورث المجد داعيا او مجيبا فاما قول
المرار صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم
فقال سيبويه ضرورة فقيل وجه الضرورة ان حقها ان يليها الفعل صريحا والشاعر
اولاها فعلا مقدرا وان وصال مرتفع بيدوم محذوفا مفسرا بالمذكور
وقيل وجهها انه قدم الفاعل ورده ابن السيد بان البصريين لا يجيزون
تقديم الفاعل في شعر ولا نثر وقيل وجهها انه اناب الجملة الاسمية عن الفعلية
كقوله فهلا نفس ليلى شفيعها وزعم المبرد ان ما زائدة ووصال فاعل لا مبتدأ
وزعم بعضهم ان ما مع هذه الافعال مصدرية لا كافة الثانية الكافة عن
عمل النصب والرفع وهي المتصلة بان واخواتها نحو انما الله اله واحد كانما
يساقون الى الموت وتسمى المتلوة بفعل مهيئة وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين
ان ما مع هذه الاحرف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشان في التفخيم والابهام وفي
ان الجملة بعده مفسرة له ومخبر بها عنه ويرده مجيء الخبر مفردا ورده
ابن الخباز في شرح الايضاح بامتناع انما اين زيد مع صحة تفسير ضمير الشان
بجملة الاستفهام وهذا سهو منه لان ضمير الشان لا يفسر بالجمل الانشائية اللهم الا
مع ان المخففة من الثقيلة فانها قد تفسر بالدعاء نحو اما ان جزاك الله خيرا
وقرأ بعض السبعة والخامسة ان غضب الله عليها فلم لا يكفي انما انسلم ان اسم ان

المخففة

المخففة يتعين كونه ضمير شان اذ يجوز هنا ان يقدر ضمير المخاطب في الاول
والغائبة في الثاني وقد قال سيبويه في ان يا ابرهيم قد صدقت ان التقدير
انك قد صدقت واما انما توعدون لآت وان ما تدعون من دونه
الباطل انما عند الله هو خير لكم ايحسبون انما نمدهم به من مال وبنين
نسارع لهم في الخيرات واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه فما في ذلك كله
اسم بالاتفاق والحرف عامل واما انما حرم عليكم الميتة فمن نصب الميتة
فما كافة ومن رفعها وهو ابو رجاء العطاردي فما اسم موصول والعائد
محذوف وكذلك انما صنعوا كيد ساحر من رفع كيد فان ما عاملة وما موصولة
لكنه محتمل للاسمي والحرفي اي ان الذي صنعوه او ان صنعهم ومن نصب
وهو ابن مسعود والربيع بن خثيم فما كافة وجزم النحويون بان ما كافة
في انما يخشى الله من عباده العلماء ولا يمتنع ان تكون بمعنى الذي والعلماء خبر
والعائد مستتر في يخشى واطلقت ما على جماعة العقلاء كما في قوله تعالى او ما
ملكت ايمانكم فانكحوا ما طاب لكم من النساء واما قول النابغة قالت الا ليتما
هذا الحمام لنا فمن نصب الحمام وهو الارجح عند النحويين في نحو ليتما زيدا قائم
فما زائدة غير كافة وهذا اسمها ولنا الخبر قال سيبويه وقد كان رؤبة بن
العجاج ينشده رفعا انتهى فعلى هذا يحتمل ان تكون ما كافة وهذا مبتدأ
ويحتمل ان تكون موصولة وهذا خبر لمحذوف اي ليت الذي هو هذا الحمام لنا
وهو ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير اي مع عدم طول الصلة و
سهل ذلك نقصته ايضا الاعمال وزعم جماعة من الاصوليين والبيانيين ان ما الكافة
مع ان نافية وان ذلك سبب افادتها للحصر قالوا لان ان للاثبات وما للنفي
فلا يجوز ان يتوجها معا الى شيء واحد لانه تناقض ولا ان يحكم بتوجهه للمذكور

النفي صح

بعدها لانه خلاف الواقع باتفاق فتعين صرفه لغير المذكور وصرف الاثبات
للمذكور فجاء الحصر وهذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين باجماع النحويين
اذ ليست ان للاثبات وانما هي لتوكيد الكلام اثباتا كان مثل ان زيدا قائم
او نفيا مثل ان زيدا ليس بقائم ومنه ان الله لا يظلم الناس شيئا وليست ما

للنفي بل هي بمنزلتها في أخواتها ليتما ولعلما ولكنما وكأنما ينسب القول بأنها نافية
للفارسي في كتاب الشيرازيات ولم يقل ذلك الفارسي في الشيرازيات ولا في
غيرها ولا قاله نحوي غيره وإنما قال الفارسي في الشيرازيات إن العرب عاملوا
إنما معاملة النفي وإلا في فصل الضمير كقول الفرزدق وإنما يدافع عن أحسابهم
أنا أو مثلي وهذا كقول الآخر قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس إلا أنا
وقول أبي حيان لا يجوز فصل الضمير المحصور بإنما وإن الفصل في البيت
الأول لضرورة واستدلاله بقوله تعالى قل إنما أعظكم بواحدة إنما أشكو بثي
وحزني إلى الله وإنما توفون أجوركم يوم القيامة وهم لأن الحصر فيهن
في جانب الظرف لا الفاعل ألا ترى أن المعنى ما أعظكم إلا بواحدة وكذا
الباقي والثالث الكافة عن عمل الجر وتتصل بأحرف وظروف فالأحرف
أحدها رب وأكثر ما تدخل على الماضي كقوله ربما أوفيت في علم ترفعن
ثوبي شمالات لأن التكثير والتقليل إنما يكون فيما عرف حده والمستقبل
مجهول ومن ثم قال الرماني في ربما يود إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند الله
كالماضي وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازاً مثل ونفخ في الصور وقيل التقدير
ربما كان يود وتكون كان هذه شأنية وليس حذف كان بدون إن ولو الشرطيتين
سهلا ثم الخبر حينئذ وهو يود مخرج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة إلى تقدير
كان يود ولا يمتنع دخولها على الجملة الاسمية خلافاً للفارسي ولهذا قال في قول
أبي دواد ربما الجامل المؤبل فيهم ما نكرة موصوفة بجملة حذف مبتداها
أي رب شيء هو الجامل الثاني الكاف نحو كن كما أنت وقوله كما سيف عمرو
لم تخنه مضاربه وقيل ومنه اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة وقيل ما موصولة و
التقدير كالذي هو لهم آلهة ولا تكف الكاف بما وإن ما في ذلك مصدرية موصولة
بالجملة الاسمية الثالث الباء كقوله فلئن صرت لا تحير جواباً لبما قد ترى وأنت
خطيب ذكر ابن مالك أن ما الكافة أحدثت مع الباء معنى التقليل كما أحدثت
في الكاف معنى التعليل في نحو واذكروه كما هداكم والظاهر أن الباء والكاف
للتعليل وأن ما معهما مصدرية وقد سلم أن كلا من الباء والكاف يأتي

للتعليل

للتعليل مع عدم ما الأول قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات
ويكأنه لا يفلح الكافرون وإن التقدير أعجب لعدم فلاح الكافرين
ثم المناسب في البيت معنى التكثير لا التقليل الرابع من كقول أبي حية وإنا
لمما نضرب الكبش ضربة قال ابن الشجري والظاهر أن ما مصدرية وأن
المعنى مثله في خلق الإنسان من عجل وقوله وضنت علينا والضنين من
البخل يجعل الإنسان والبخيل مخلوقين من العجل والبخل مبالغة وأما الظروف
فأحدها بعد كقوله أعلاقة أم الوليد بعدما أفنان رأسك كالثغام المخلس
المخلس بكسر اللام المختلط رطبه بيابسه وقيل ما مصدرية وهو الحق لأن فيه إبقاء
بعد على أصلها من الإضافة ولأنها لو لم تكن مضافة لنونت والثاني بين كقوله بينما
نحن بالأراك معاً إذ أتى راكب على جمله وقيل ما زائدة وبين مضافة إلى الجملة
وقيل زائدة وبين مضافة إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة أي بين أوقات
نحن بالأراك والأقوال الثلاثة تجري في بين مع الألف في نحو قوله فبينا نسوس الناس
والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سوقة ليس ننصف والرابع والخامس حيث وإذ
ويضمنان حينئذ معنى إن الشرطية فيجزمان فعلين وغير الكافة نوعان
عوض وغير عوض فالعوض في موضعين أحدهما في نحو قولهم أما أنت منطلقاً
انطلقت والأصل انطلقت لأن كنت منطلقاً فقدم المفعول له للاختصاص وحذف
الجار وكان للاختصار وجيء بما للتعويض وأدغمت النون للتقارب
والعمل عند الفارسي وابن جني لما لا لكان والثاني نحو قولهم افعل هذا إما
لا أصله إن كنت لا تفعل غيره وغير العوض يقع بعد الرافع كقولك شتان ما زيد
وعمرو وقول مهلهل لو بأبانين جاء يخطبها رمل ما أنف خاطب بدم
وقد مضى البحث في قوله أنوراً سرع ماذا يا فروق وإن التقدير أنوراً
أسرع هذا وبعد الناصب الرافع نحو ليتما زيداً قائم وبعد الجازم نحو
وإما ينزغنك أياما تدعوا أينما وقول الأعشى متى ما تناخي عند
باب ابن هاشم تراحي وتلقى من فواضله يدا وبعد الخافض حرفاً كان نحو فبما
رحمة عما قليل مما خطيئاتهم وقوله ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء

وقوله وننصر مولانا ونعلم انه كما الناس مجروم عليه وجارم او اسمًا كقوله تعالى
ايما الاجلين وقول الشاعر نام الخلي فما احس رقادي والهم محتضر لدي
وسادي من غير سقم ولكن شفني هم اراه قد اصاب فؤادي وقوله
ولا سيما يوم بدارة جلجل اي ولا مثل يوم وقوله بدارة صفة ليوم وخبر
لا محذوف ومن رفع يوم فالتقدير ولا مثل الذي هو يوم وحسن حذف
العابد طول الصلة بصفة يوم ثم المشهور ان ما مخفوضة وجوز المجذود
وقال الاخفش ما خبر للاولى ويلزمه قطع سي عن الاضافة من غير عوض وكون
خبر لا معرفة وجوابه قد تقدر ما نكرة موصوفة او يكون ورد راجع الى قول سيبويه
في لا رجل قائم ان ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به لا بلا النافية وفي الهيتيات
للفارسي اذا قيل قاموا لا سيما زيد فلا مهملة وسي حال اي قاموا غير مماثلين
لزيد في القيام ويرده صحة دخول الواو وهي لا تدخل على الحال المفردة
وعدم تكرار لا وذلك واجب مع الحال المفردة واما من نصبه فهو تمييز ثم
قيل ما نكرة تامة مخفوضة بالاضافة وكانه قيل ولا مثل شيء ثم جيء بالتمييز
وقال الفارسي ما حرف كاف لسي عن الاضافة فاشبهت الاضافة في
على التمرة مثلها زبدا واذا قلت لا سيما زيد جاز جر زيد ورفعه وامتنع
نصبه وزيدت قبل الخافض كما في قول بعضهم ما خلا زيد وما عدا عمرو
بالخفض وهو نادر وبعد اداة الشرط جازمة كانت نحو ان لا تفعلوه
اينما تكونوا يدرككم الموت او غير جازمة نحو حتى اذا ما جاءوها شهد عليهم
سمعهم وبين المتبوع وتابعه في نحو مثلا ما بعوضة قال الزجاج ما حرف
زائد للتوكيد عند جميع البصريين انتهى ويؤيده سقوطها في قراءة ابن مسعود
وبعوضة بدل وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا او بدل منه وبعوضة عطف
بيان على ما وقرأ رؤبة برفع بعوضة فالاكثرون على ان ما موصولة اي
الذي هو بعوضة وذلك عند البصريين متعين على حذف العابد مع عدم طول
الصلة وهو شاذ عند البصريين قياس عند الكوفيين واختار الزمخشري كون
ما استفهامية مبتدأ وبعوضة خبرها والمعنى اي شيء البعوضة فما فوقها

في الحقارة

في الحقارة وزادها الاعشى مرتين في قوله اما ترينا حفاة لا نعال لنا انا
كذلك ما نحفى وننتعل وامية بن ابي الصلت ثلاث مرات في قوله سلع
ما ومثله عشر ما عائل ما وعالت البيقورا البيت قال عيسى بن عمر
لا ادري ما معناه ولا رأيت احدا يعرفه وقال غيره كانوا اذا ارادوا
الاستسقاء في سنة الجدب عقدوا في اذناب البقر وبين عراقيبها السلع
والعشر بفتحتين فيهما ضربان من الشجر ثم اوقدوا فيها النار
وصعدوا بها الجبال ورفعوا اصواتهم بالدعاء ومعنى عالت البيقورا ان السنة
اثقلت البقر بما حملتها من السلع والعشر **وهذا فصل عقدته**
لبيان ما قوله تعالى ما اغنى عنه ماله وما كسب يحتمل ما الاولى النافية اي
اي لم يغن والاستفهامية فيكون مفعولا مطلقا والتقدير اي اغناء اغنى
عنه ماله ويضعف كونه مبتدأ لحذف المفعول المضمر واما ما الثانية فموصول
اسمي او حرفي اي والذي كسبه او وكسبه وقد يضعف الاسمي بانه اذا
قدر والذي كسبه لزم التكرار لتقدم ذكر المال ويجاب بانه يجوز ان
يراد به الولد ففي الحديث احق ما اكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه
والآية حينئذ نظير لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم واما وما يغني عنه
ماله اذا تردى فما فيهما محتملة للاستفهامية والنافية
ويرجحها تعينها فما في فما اغنى عنهم سمعهم ولا ابصارهم والارجح في وما انزل
على الملكين انها موصولة عطف على السحر وقيل نافية فالوقف على السحر
والارجح في لتنذر قوما ما انذر آباؤهم النافية بدليل وما ارسلنا اليهم
قبلك من نذير ويحتمل الموصولة والاظهر في فاصدع بما تؤمر المصدرية
وقيل موصولة قال ابن الشجري فيه خمسة حذوف والاصل بما تؤمر بالصدع
به فحذفت الباء فصار بالصدعه فحذفت ال لامتناع اجتماعها مع الاضافة
ثم حذف المضاف كما في واسأل القرية فصار تؤمره كما قال عمرو بن معدي
كرب امرتك الخير فافعل ما امرت به فصار تؤمر به ثم حذفت الهاء
كما حذفت في اهذا الذي بعث الله رسولا وهذا التقدير لابن جني واما

ما تنسخ من آية فما شرطية ولهذا جزمت ومحلها النصب بننسخ وانتصابها إما على أنها مفعول به مثل أيا ما تدعوا فالتقدير أي شيء ننسخ لا أي آية لأن ذلك لا يجتمع مع آية وإما على أنها مفعول مطلق فالتقدير أي نسخ ننسخ فإنه مفعول ننسخ ومن زائدة وردّ هذا أبو البقاء بأن ما المصدرية لا تعمل وهذا سهو منه فإنه نقل عن صاحب هذا الوجه أن ما مصدر بمعنى أنها مفعول مطلق ولم ينقل عنه أنها مصدرية وأما قوله تعالى فقليلا ما يؤمنون فما محتملة لأوجه أحدها الزيادة فتكون إما لمجرد تقوية الكلام مثلها في فبما رحمة فتكون حرفا باتفاق وقليلا في معنى النفي مثله في قوله قليل بها الأصوات إلا بغامها وإما لإفادة التقليل مثلها في أكلت أكلا ما وعلى هذا فيكون تقليلا بعد تقليل ويكون التقليل على معناه ويزعم قوم أن ما هذه اسم كما قدمناه في مثلا ما بعوضة والوجه الثاني النفي وقليلا نعت لمصدر محذوف أو لظرف محذوف أي إيمانا قليلا أو زمنا قليلا أجاز ذلك بعضهم ويرده أمران أحدهما أن ما النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ويسهل شيئا ما على تقدير قليلا نعتا للظرف لأنهم يتسعون في الظروف وقد قال وحنّ عن فضلك ما استغنينا والثاني أنهم لا يجمعون بين مجازين ولهذا لم يجيزوا دخلت الأمر لئلا يجمعوا بين حذف في وتعلق الدخول باسم المعنى بخلاف دخلت في الأمر ودخلت الدار واستقبحوا سير عليه طويل لئلا يجمعوا بين جعل الحدث أو الزمان مسيرا أو بين حذف الموصوف بخلاف سير عليه طويلا وسير عليه سير طويل أو زمن طويل والثالث أن تكون مصدرية وهي وصلتها فاعل بقليلا وقليلا حال معمول لمحذوف دل عليه المعنى أي لعنهم الله فأخروا إيمانهم وأجازه ابن الحاجب ورجح معناه على غيره وقوله تعالى ومن قبل ما فرطتم ما إما زائدة فمن متعلقة بفرطتم وإما مصدرية فقيل موضعها هي وصلتها رفع بالابتداء وخبره من قبل ورد بأن الغايات لا تقع أخبارا ولا صلات ولا صفات ولا أحوالا نص على ذلك سيبويه وجماعة من المحققين ويشكل عليهم كان زعاقبة الذين من قبل وقيل نصب عطفا على أن وصلتها أي ألم تعلموا أخذ أبيكم الموثق وتفريطكم

ويلزم

ويلزم على هذا الإعراب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف فإن قيل فقد جاء وجعلنا من بين أيديهم سدا ومن خلفهم سدا ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة قلنا ليس هذا من ذاك كما توهم ابن مالك بل المعطوف شيئان على شيئين وقوله تعالى لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن ما ظرفية وقيل بدل من النساء وهو بعيد وتقول اصنع ما صنعت فما موصولة أو شرطية وعلى هذا فيحتاج إلى تقدير جواب فإن قلت اصنع ما تصنع امتنعت الشرطية لأن الشرط حذف جوابه مفض بفعل الشرط وتقول ما أحسن ما كان زيد فما الثانية مصدرية وكان زيد صلتها والجملة مفعول وبجوز عندك جودة الطلاق ما علمت أحاديث من يعلم أن يتعدى زيد المعنى الذي يعتقد وكان بالفصيح راعيه لضميرها ونصب زيدا على الخبرية ويجوز على قول أيضا أن يكون بمعنى الذي مع رفع زيد على أن يكون الخبر ضميرا ما ثم حذف والمعنى ما أحسن الذي كانه زيد إلا أن حذف خبر كان ضعيف ومما يسأل عنه قول الشاعر في صفة فرس صبا من أبي ثابت فيه أو في أحدى قوائمه ألف الضعون فما يزال كأنه مما يقوم على الثلاث كسيرا فيقال كان الظاهر رفع كسير خبرا لكان والجواب أنه خبر لزال ومعناه كاسر أي ثابت كرحيم وقدير لا مكسور ضد الصحيح كجريح وقتيل وما مصدرية وهي وصلتها خبر كان أي ألف القيام على الثلاث ولا يزال ثابتا إحدى قوائمه حتى كأنه مخلوقة من قيامه على الثلاث وقيل ما بمعنى الذي وضمير يقوم عائد إليها وكسيرا حال من الضمير وهو بمعنى مكسور وكان ومعمولاه خبر يزال أي كأنه من الجنس الذي يقوم على الثلاث والمعنى الأول أولى من نائي على خمسة عشر وجها أحدها ابتداء الغاية وهو الغالب عليها حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه وتأتي لهذا المعنى في غير الزمان نحو من المسجد الحرام إنه من سليمان قال الكوفيون والأخفش والمبرد وابن درستويه وفي الزمان أيضا بدليل من أول يوم وفي الحديث فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة وقال النابغة تخيرن من أزمان يوم حليمة إلى اليوم قد جربن كل التجارب وقيل التقدير من مضي أزمان ومن تأسيس أول يوم ورده السهيلي بأنه لو قيل هكذا

حذف خبر كان ضعيف

من

علمًا صح

الغايات لا تقع أخبارا ولا صلات ولا صفات

لاحتياج إلى تقدير الزمان. الثاني التبعيض نحو منهم من كلّم الله وعلامتها إمكان
سدّ بعض مسدّها كقراءة ابن مسعود حتى تنفقوا بعض ما تحبون. الثالث بيان الجنس
الجنس وكثيرا ما تقع بعد ما ومهما وهما بها أولى لإفراط إبهامهما نحو ما يفتح الله للناس
من رحمة فلا ممسك لها، ما ننسخ من آية، مهما تأتنا به من آية، وهي ومخفوضها في ذلك
في موضع نصب على الحال ومن وقوعها بعد غيرهما يحلّون فيها من أساور من ذهب
ويلبسون ثيابا خضرا من سندس وإستبرق الشاهد في غير الأولى فإن
تلك للابتداء وقيل زائدة ونحو فاجتنبوا الرجس من الأوثان وأنكر مجيء من لبيان
الجنس قوم وقالوا هي في من ذهب ومن سندس للتبعيض وفي من الأوثان
للابتداء والمعنى فاجتنبوا من الأوثان الرجس وهو عبادتها وهذا تكلّف
وفي كتاب المصاحف لابن الأنباري أن بعض الزنادقة تمسّك بقوله تعالى وعد الله
الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة في الطعن على بعض الصحابة والحق أن
من فيها للتبيين لا للتبعيض أي الذين هم هؤلاء ومثله الذين استجابوا لله والرسول
من بعد ما أصابهم القرح للذين أحسنوا منهم واتقوا أجر عظيم وكلهم محسن
ومتق وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسّن الذين كفروا منهم عذاب أليم فالمقول
فيهم ذلك كلهم كفار. الرابع التعليل نحو مما خطيئاتهم أغرقوا وقوله وذلك من نبإ
جاءني وقول الفرزدق يغضي حياء ويغضى من مهابته. الخامس البدل
نحو أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة لجعلنا منكم ملائكة في الأرض يخلفون
لأن الملائكة لا تكون من الإنس لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله
شيئا أي بدل طاعة الله أو بدل رحمة الله ولا ينفع ذا الجد منك الجد أي ولا ينفع
ذا الحظ من الدنيا حظه بذلك أي بدل طاعتك أو بدل حظك أي بدل حظه منك وقيل ضمّن
ينفع معنى يمنع ومتى علّقت من بالجد انعكس المعنى وأما فليس من الله في شيء
فليس من هذا خلافا لبعضهم بل من للبيان أو للابتداء والمعنى فليس في شيء من ولاية الله
وقال ابن مالك في قول أبي نخيلة ولم تذق من البقول الفستقا المراد بدل البقول
وقال غيرهم توهّم الشاعر أن الفستق من البقول وقال الجوهري الرواية
النقول بالنون ومن عليها للتبعيض والمعنى على قول الجوهري أنها تأكل
النقول

ولا يصح ان يكون [illegible]
اسم مصدر [illegible]
اى بمعنى مثل النفع
[illegible]

الآخر
النقول إلا الفستق وأما المراد أنها لا تأكل إلا البقول لأنها بدوية وقال الآخر
يصف عامل الزكاة الجائر أخذوا المخاض من الفصيل غُلُبّة ظلما ويكتب للأمير أفيلا
أي بدل الفصيل والأفيل الصغير لأنه يأفل بين الإبل أي يغيب وانتصاب
أفيلا على الحكاية لأنهم يكتبون أدّى فلان أفيلا وأنكر قوم مجيء من للبدل
فقالوا التقدير أرضيتم بالحياة الدنيا بدلا من الآخرة فالمفيد للبدلية
متعلقها المحذوف وأما هي فللابتداء وكذا الباقي. السادس مرادفة
عن نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا
وقيل هي في هذه للابتداء لتفيد أن ما بعده من العذاب أشد وكأن هذا
القائل يعلّق معناها بويل مثل فويل للذين كفروا من النار ولا يصح كونه
تعلقا صناعيا للفصل بالخبر وقيل هي فيهما للابتداء أو هي في الأولى للتعليل أي من
أجل ذكر الله لأنه إذا ذكر قست قلوبهم وزعم ابن مالك أن من في نحو زيد
أفضل من عمرو للمجاوزة وكأنه قيل جاوز زيد عمرا في الفضل قال وهو أولى
من قول سيبويه وغيره أنها لابتداء الارتفاع في نحو أفضل منه وابتداء الانحطاط
في نحو شر منه إذ لا يقع بعدها إلى انتهى وقد يقال لو كانت للمجاوزة لصحّ في
موضعها عن. السابع مرادفة الباء نحو ينظرون من طرف خفي
قاله يونس والظاهر أنها للابتداء. الثامن مرادفة في نحو أروني ماذا خلقوا
من الأرض إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة والظاهر أنها في الأولى لبيان الجنس
مثلها في ما ننسخ من آية. التاسع موافقة عند نحو لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم
من الله شيئا قاله أبو عبيدة وقد مضى القول بأنها في ذلك للبدل. العاشر مرادفة
ربما وذلك إذا اتصلت بما كقوله وإنا لمما نضرب الكبش ضربة على رأسه
تلقي اللسان من الفم قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم
وخرّجوا عليه قول سيبويه واعلم أنهم مما يحذفون كذا والظاهر أن
من فيهما ابتدائية وما مصدرية وأنهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب
والحذف مثل خلق الإنسان من عجل. الحادي عشر مرادفة على نحو ونصرناه
من القوم وقيل على التضمين أي منعناه منهم بالنصر. الثاني عشر الفصل وهي الداخلة

اتاهم

على ثاني المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب قاله
ابن مالك وفيه نظر لأن الفصل مستفاد من العامل فإن ماز وميز بمعنى فصل والعلم
صفة توجب التمييز والظاهر أن من في الآيتين للابتداء او بمعنى عن التاسع مرادفة عن
قال سيبويه وتقول اتيته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك اي محلا للابتداء والانتهاء
قال وكذا اخذته من زيد وزعم ابن مالك أنها في هذه للمجاوزة والظاهر عندي
أنها للابتداء لان الاخذ ابتدا من عنده وانتهى اليك الرابع عشر التنصيص على العموم
وهي الزائدة في نحو ما جاءني من رجل فانه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة
ولهذا يصح ان يقول بل رجلان ويمتنع ذلك بعد دخول من الخامس عشر توكيد العموم وهي
الزائدة في نحو ما جاءني من احد او من ديار فان احدا وديارا صيغتا عموم وشرط
زيادتها في النوعين ثلاثة امور تقدم نفي او نهي او استفهام بهل نحو وما تسقط من
ورقة الا يعلمها ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور
وتقول لا تضرب من احد وزاد الفارسي الشرط كقوله ومهما تكن عند امرئ من خليقة
وان خالها تخفى على الناس تعلم وسيأتي في فصل مهما والثاني تنكير مجرورها والثالث
كونه فاعلا او مفعولا به او مبتدأ تنبيهات احدها قد اجتمعت زيادتها في
المنصوب والمرفوع في قوله تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله ولك
تقدير كان تامة لان مرفوعها فاعل وناقصة لان مرفوعها مشبه بالفاعل
واصله المبتدأ الثاني تقييد المفعول بقولنا به عبارة ابن مالك فتخرج بقية المفاعيل
وكأن وجهه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لاجله والمفعول فيه انهن في المعنى
بمنزلة المجرور بمع وباللام وبفي ولا تجامعهن من ولكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق
وجه وقد خرج عليه ابو البقاء ما فرطنا في الكتاب من شيء فقال من زائدة وشيء في
موضع المصدر اي تفريطا مثل لا يضركم كيدهم شيئا والمعنى تفريطا وضررا قال
ولا يكون مفعولا به لان فرط انما يتعدى اليه بفي وقد عديت بها الى الكتاب قال وعلى
هذا فلا حجة في الآية لمن ظن ان الكتاب يحتوي على ذكر كل شيء صريحا قلت وكذا
لا حجة فيها لو كان شيئا مفعولا به لان المراد الكتاب اللوح المحفوظ كما في قوله
ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين وهو راي الزمخشري والسياق يقتضيه الثالث

الناس

الناس انها لا تزاد في ثاني مفعولي ظن ولا في ثالث مفعولات اعلم لانهما في الاصل خبر وشذت
قراءة بعضهم ما كان ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اولياء ببناء نتخذ للمفعول وحملها
ابن مالك على شذوذ زيادة من في الحال وظهر لي فساده في المعنى لانك اذا
قلت ما كان لك ان تتخذ زيدا في حالة كونه خاذلا لك فانت مثبت لخذلانه ناه
عن اتخاذه وعلى هذا فيلزم ان الملائكة اثبتوا لانفسهم الولاية الرابع اكثرهم اهمل
الشرط الثالث فيلزمهم زيادتها في الخبر نحو ما زيد قائما والتمييز في نحو ما طاب
زيد نفسا والحال في نحو ما جاء احد راكبا وهم لا يجيزون ذلك واما قول ابي البقاء في
ما ننسخ من آية انه يجوز كون آية حالا ومن زائدة كما جاءت آية حالا في هذه ناقة
الله لكم آية والمعنى اي شيء ننسخ قليلا او كثيرا ففيه تخريج التنزيل على شيء ان ثبت
فهو شاذ اعني زيادة من في الحال وتقدير ما ليس بمشتق ولا منتقل ولا يظهر فيه
معنى الحال حالا والتنظير بما لا يناسب فان آية في هذه ناقة الله لكم آية بمعنى علامة
لا واحدة الآي وتفسير اللفظ بما لا يحتمل وهو قوله قليلا او كثيرا وانما ذلك مستفاد
من اسم الشرط لعمومه لا من آية ولم يشترط الاخفش واحدا من الشرطين الاولين
واستدل بنحو ولقد جاءك من نبأ المرسلين يغفر لكم من ذنوبكم يحلون فيها من
اساور ونكفر عنكم من سيئاتكم ولم يشترط الكوفيون الاول واستدلوا بقولهم
قد كان من مطر وبقول عمر بن ابي ربيعة ويَنمي لها حبها عندنا فما قال من كاشح
لم يضر وخرج الكسائي على زيادتها ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون
وابن جني قراءة بعضهم لما آتيناكم من كتاب وحكمة بتشديد لما وقال اصله لمن ما ثم
ادغم ثم حذفت ميم من وجوز الزمخشري في وما انزلنا على قومه الآية
كون المعنى ومن الذي كنا منزلين فجوز زيادتها مع المعرفة وقال الفارسي
في ويُنزل من السماء من جبال فيها من برد يجوز كون من ومن الاخيرتين زائدتين
فجوز الزيادة في الايجاب وقال بعضهم في ولقد جاءك من نبأ المرسلين وقال
المخالفون التقدير قد كان هو اي كائن من جنس المطر وفما قال هو اي قائل
من جنس الكاشح وانه من اشد الناس اي ان الشأن ولقد جاءك هو اي جاء
من الخبر كائنا من نبأ المرسلين او ولقد جاءك نبأ من نبأ المرسلين ثم حذف

الموصوف وهو ضعيف في العربية لأن الصفة غير مفردة فلا يحسن تخريج التنزيل عليه
واختلف في من الداخلة على قبل وبعد فقال الجمهور لابتداء الغاية ورد بأنها لا تدخل
عندهم على الزمان كما مر وأجيب بأنهما غير متأصلين في الظرفية وإنما هما في الأصل
صفتان للزمان إذ معنى جئت قبلك جئت زمنا قبل زمن مجيئك فلهذا سهل
ذلك فيهما وزعم ابن مالك أنها زائدة وذلك مبني على قول الأخفش في عدم الاشتراط لزيادة
مسئلة كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم من الأولى للابتداء والثانية للتعليل
وتعلقها بأرادوا أو بيخرجوا أو للابتداء فالغم بدل اشتمال وأعيد الخافض وحذف
الضمير أي من غم فيها مسئلة مما تنبت الأرض من بقلها من الأولى للابتداء والثانية إما كالأولى
فالمجرور بدل بعض وأعيد الجار وإما لبيان الجنس فالظرف حال والمبين محذوف
أي مما تنبته كائنا من هذا الجنس مسئلة ومن أظلم ممن كتم شهادة عنده من الله
الأولى مثلها في زيد أفضل من عمرو ومن الثانية للابتداء على أنها متعلقة باستقرار مقدر
أو بالاستقرار الذي تعلقت به عنده أي شهادة حاصلة عنده مما أخبر الله به قيل أو بمعنى
عن على أنها متعلقة بكتم على جعل كتمانه عن الأداء الذي أوجبه الله كتمانه عن الله
وسيأتي أن كتم لا يتعدى بعن مسئلة إنكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء
من للابتداء والظرف صفة لشهوة أي شهوة مبتدأة من دونهن قيل أو للمقابلة
كخذ هذا من دون هذا أي اجعله عوضا منه وهذا يرجع إلى معنى البدل الذي
تقدم ويرده أنه لا يصح التصريح به ولا بالعوض مكانها هنا مسئلة ما يود الذين
كفروا من أهل الكتاب الآية فيها من ثلاث مرات لأن الكافرين نوعان كتابيون
ومشركون والثانية زائدة والثالثة لابتداء الغاية مسئلة لآكلون من شجر من زقوم
ويوم نحشر من كل أمة فوجا ممن يكذب الأولى فيهما للابتداء والثانية للتبيين
مسئلة نودي من شاطئ الوادي الأيمن في البقعة المباركة من الشجرة من فيهما للابتداء
ومجرور الثانية بدل من مجرور الأولى بدل اشتمال لأن الشجرة نابتة بالشاطئ
من على خمسة أوجه شرطية نحو من يعمل سوءا يجز به واستفهامية نحو من
بعثنا من مرقدنا فمن ربكما يا موسى وإذا قيل من يفعل هذا إلا زيد فهي من الاستفهامية
أشربت معنى النفي ومنه ومن يغفر الذنوب إلا الله ولا يتقيد جواز ذلك بأن

[هامش: علي — وانا نعم — للابتداء والثانية إما كالأولى فالمجرور بدل — لكان لفظ دون هنا تم — من]

يتقدمها

يتقدمها الواو خلافا لابن مالك بدليل من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه وإذا قيل
من ذا لقيت فمن مبتدأ وذا خبر موصول والعائد محذوف ويجوز على قول
الكوفيين في زيادة الأسماء كون ذا زائدة ومن مفعولا به وظاهر كلام جماعة أنه يجوز في
من ذا لقيت أن يكون من وذا مركبين كما في قولك ماذا صنعت ومنع ذلك أبو البقاء
في مواضع من إعرابه وثعلب في أماليه وغيرهما وخصوا جواز ذلك بماذا لأن ما أكثر
إبهاما فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك أظهر لمعناها ولأن
التركيب خلاف الأصل وإنما دل عليه الدليل مع ما وهو قولهم لماذا جئت بإثبات
الألف وموصولة نحو ألم تر أن الله يسجد له من في السماوات ومن في الأرض ونكرة
موصوفة ولهذا دخلت عليها رب في نحو قوله رب من أنضجت غيظا قلبه قد تمنى
لي موتا لم يطع ووصفت بالنكرة في قولهم مررت بمن معجب لك وقول حسان
فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد إيانا ويروى برفع غير فيحتمل أن من
على حالها وتحتمل الموصولية وعليهما فالتقدير من هو غيرنا والجملة صفة أو صلة
وقال الفرزدق إني وإياك إذ حلت بأرحلنا كمن بواديه بعد المحل ممطور أي
كشخص ممطور بواديه وزعم الكسائي أنها لا تكون نكرة إلا في موضع يختص بالنكرات
ورد بهذين البيتين فخرجهما على الزيادة وذلك شيء لم يثبت كما سيأتي وقال تعالى
ومن الناس من يقول آمنا فجزم جماعة بأنها موصوفة وآخرون بأنها موصولة
وقال الزمخشري إن قدرت أل في الناس للعهد فموصولة مثل ومنهم
الذين يؤذون النبي أو للجنس فموصوفة مثل من المؤمنين رجال وتحتاج إلى
تأمل ونكرة تامة عند أبي علي قاله في قوله ونعم من هو في سر وإعلان فزعم
أن الفاعل مستتر ومن تمييز وقوله هو مخصوص بالمدح وهو مبتدأ خبره [illegible]
محذوف والظرف متعلق بمحذوف لأن فيه معنى الفعل أي ونعم من هو الثابت في
حالتي السر والعلانية وزعم الكسائي أنها ترد زائدة كما وذلك سهل على قاعدة
الكوفيين في أن الأسماء تزاد وأنشد عليه فكفى بنا فضلا على من غيرنا فيمن خفض
غيرا وقوله يا شاة من قنص لمن حلت له ورواه بمن دون ما وهو خلاف
المشهور وقول آل الزبير سنام المجد قد علمت ذاك القبائل والآثرون من عددا

[هامش: يطيع — من موصوف — ما قبله أو خبر لمبتدأ محذوف وما الذي [illegible] موصول فاعل وهو مبتدأ خبره الجملة — قال غيره]

انهما

والثاني الأوليين نكرة موصوفة أي على قوم غيرنا ويا شاة انسان قنص وهذا
من الوصف بالمصدر للمبالغة وعدّه الناصبة لمن على أنه اسم وضع موضع
المصدر وسمّوا العدد والأثرون قوما ذوي عدد أي قوما معدودين وأما قوله
ليعدّ محذوفا صلة أو صفة لمن ومن بدل من الأثرون. مهما اسم لعود الضمير
اليها في مهما تأتنا به وقال الزمخشري وعن عاد عليها ضمير به وضمير بها حملا على
اللفظ وعلى المعنى انتهى والأولى أن يعود ضمير بها للآية وزعم السهيلي أنها تأتي حرفا
بدليل قول زهير ومهما يكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم
فهي هنا حرف بمنزلة إن بدليل أنها لا محل لها وتبعه ابن يسعون واستدل بقوله
قد أوتيت كل المنى فتجي صابية مهما تصب أفقا من بارق تشم قال إذ لا تكون مبتدأ
لعدم رابط من الخبر وهو فعل الشرط ولا مفعولا لاستيفاء فعل الشرط مفعوله
ولا سبيل إلى غيرهما فتعين أنها لا موضع لها والجواب أنها في الأول إما خبر يكن
وخليقة اسمها ومن زائدة لأن الشرط غير واجب عند أبي علي وإما مبتدأ واسم
يكن ضمير راجع إليها والظرف خبر وأنث ضميرها لأنه الخليقة في المعنى ومثله ما جاءت
حاجتك فيمن نصب حاجتك ومن خليقة تفسير للضمير كقوله لما نتجتها من جنوب
وشمال وهي في الثاني مفعول تصب وأفقا ظرف ومن بارق تفسير لها أو متعلق
بتصب فمعناها التبعيض والمعنى أي شيء تصب في أفق من البوارق تشم وقال
بعضهم مهما ظرف زمان والمعنى أي وقت تصب بارقا من أفق فقلب الكلام
أو في أفق بارقا فزاد من واستعمل أفقا ظرفا انتهى وسيأتي أن مهما لا تستعمل
ظرفا وهي بسيطة لا مركبة من مه وما الشرطية ولا من ما الشرطية وما
الزائدة ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعا للتكرار خلافا لزاعمي ذلك ولها ثلثة
معان أحدها ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط ومنه الآية ولهذا اقترنت
بقوله تعالى من آية وهي فيها إما مبتدأ أو منصوب على الاشتغال فيقدّر لها عامل
متعدٍّ كما في زيدا مررت به متأخر عنها لأن لها الصدر أي مهما تحضر تأتنا به
الثاني الزمان والشرط فتكون ظرفا لفعل الشرط ذكره ابن مالك وزعم أن
النحويين أهملوه وأنشد لحاتم وإنك مهما تعط بطنك سوله وفرجك نالا منتهى الذم

أجمعا

مهما

أجمعا وأنشد آخر ولا دليل في ذلك لجواز كونهما للمصدر بمعنى أي إعطاء كثيرا أو قليلا
وهذه المقالة سبق إليها ابن مالك في غيره وشدد الزمخشري الإنكار على من قال
بها فقال هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرفها من لا يد له في علم العربية
فيضعها غير موضعها ويظنها بمعنى متى ويقول مهما جئتني أكرمتك وهذا من وضعه
وليس من كلام واضع العربية ثم يذهب فيفسر بها الآية فيلحد في آيات الله
انتهى والقول بذلك في الآية ممتنع ولو صح ثبوته في غيرها لتفسيرها بمن آية
الثالث الاستفهام ذكره جماعة منهم ابن مالك واستدلوا عليه بقوله مهما لي الليلة
مهما ليه أودى بنعليّ وسرباليه فزعموا أن مهما مبتدأ ولي الخبر وأعيدت
الجملة توكيدا وأودى بمعنى هلك ونعلاي فاعل والباء زائدة مثلها في كفى بالله شهيدا
ولا دليل في البيت لاحتمال أن التقدير مه اسم فعل بمعنى كفّ ثم استأنف استفهاما
بما وحدها. من المشكل قول الشاطبي رحمه الله ومهما تصلها أو بدأت براءة
وتقول فيه لا يجوز في مهما أن يكون مفعولا به لتصل لاستيفائه مفعوله ولا مبتدأ
لعدم الرابط فإن قيل قدّر مهما واقعة على براءة ليكون ضمير تصلها راجعا إليه
وحينئذ فمهما مبتدأ أو مفعول لمحذوف يفسره تصل قلنا اسم الشرط عام
وبراءة اسم خاص فضميرها كذلك فلا يرجع إلى العام وبالوجه الذي يبطل به ابتدائيته
مهما يبطل كونها مشتغلا عنها العامل بالضمير وهذا بخلافها في قوله ومهما تصلها
مع أواخر سورة فإنها هناك واقعة على البسملة التي في أول كل سورة فهي
عامة فيصح فيها الابتداء والنصب بفعل يفسره تصل أي وأيّ بسملة تصل
تصلها والظرفية بمعنى وأي وقت تصل البسملة على القول بجواز ظرفيتها
وأما هنا فيتعين كونها ظرفا لتصل بتقدير وأي وقت تصل أو مفعولا به
حذف عامله أي ومهما تفعل ويكون تصل وبدأت بدل تفصيل من ذلك الفعل
وأما ضمير تصلها أو بدأت بها فلك أن تعيده على اسم مظهر قبله محذوف أي
ومهما تفعل في براءة تصلها أو بدأت بها ولما خفي المعنى بحذف مرجع الضمير
ذكر براءة بيانا له إما على أنه بدل منه أو على إضمار أعني ولك أن تعيده على
ما بعده وهو براءة إما على أنه بدل منه مثل رأيته زيدا أو مفعول بدأت مقدر

في الصحاح ومع كلمة تدل على المصاحبة والذي يدل على أن
مع اسم حركة آخره مع تحرك ما قبله وقد تسكن وتنون تقول
جاؤوا معا ...

مع

أو على أن الفعلين تنازعاها وأعمل الثاني منهما فيه بإسقاط التاء وأضمر
في الأول على حد قوله إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب
أحفظ للود مع اسم بدليل التنوين في قولك معا ودخول الجار في حكاية سيبويه
ذهبت من معه وقراءة بعضهم هذا ذكر من معي وتسكين عينه لغة غنم وربيعة
لا ضرورة خلافا لسيبويه واسميتها حينئذ باقية وقول النحاس إنها حينئذ حرف
بالإجماع مردود وتستعمل مضافة فتكون ظرفا ولها حينئذ ثلاثة معان أحدها
موضع الاجتماع ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو والله معكم والثاني زمانه
نحو جئتك مع العصر والثالث مرادفة عند وعليه القراءة وحكاية سيبويه السابقتان
ومفردة فتنون وتكون حالا وقد جاءت ظرفا مخبرا به في نحو قوله أفيقوا بني
حرب وأهواؤنا معا وقيل هي حال والخبر محذوف وهي في الإفراد بمعنى جميعا
عند ابن مالك وهو خلاف قول ثعلب إذا قلت جاءا جميعا احتمل أن فعلهما في
وقت أو وقتين وإذا قلت جاءا معا فالوقت واحد اهـ وفيه نظر وقد قال
بكيتهما من ثالث كنت مختفي كيذب واحد برمي جميعا ومرامي معا وتستعمل معا
للجماعة كما تستعمل للاثنين قال إذا حنت الأولى سجعن لها معا وقالت الخنساء
وأفنى رجالي فبادوا معا فأصبح قلبي بهم مستفزا متى على خمسة أوجه اسم استفهام
نحو متى نصر الله واسم شرط كقوله متى أضع العمامة تعرفوني واسم مرادف
للوسط وحرف بمعنى من أو في وذلك في لغة هذيل يقولون أخرجها متى
كمه أي منه وقال ساعدة أخيل برقا متى حاب له زجل أي من سحاب حاب
أي ثقيل المشي مصوت واختلف في قول بعضهم وضعته متى كمي فقال ابن سيده
بمعنى في وقال غيره بمعنى وسط وكذلك اختلفوا في قول أبي ذؤيب يصف السحاب
شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج فقيل بمعنى من وقال ابن سيده
بمعنى وسط مذ ومنذ لهما ثلاث حالات إحداها أن يليهما اسم مجرور فقيل
هما اسمان مضافان والصحيح أنهما حرفا جر بمعنى من إن كان الزمان ماضيا و
بمعنى في إن كان حاضرا وبمعنى من وإلى جميعا إن كان معدودا نحو ما رأيته
مذ يوم الخميس أو مذ يومنا أو عامنا أو مذ ثلاثة أيام وأكثر العرب

متى

مذ ومنذ

على

على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه وترجيح رفع
مذ للماضي على جره ومن الكثير في منذ قوله وربع عفت آثاره منذ أزمان
ومن القليل في مذ قوله أقوين مذ حجج ومذ دهر والحالة الثانية أن
يليهما اسم مرفوع نحو مذ يوم الخميس ومذ يومان فقال المبرد وابن السراج
والفارسي مبتدآن وما بعدهما خبر ومعناهما الأمد إن كان الزمان حاضرا
أو معدودا وأول المدة إن كان ماضيا وقال الأخفش والزجاج والزجاجي
ظرفان مخبر بهما عما بعدهما ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته
مذ يومان بيني وبين لقائه يومان ولا خفاء بما فيه من التعسف وقال أكثر
الكوفيين ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها والأصل مذ كان يومان
واختاره السهيلي وابن مالك وقال بعض الكوفيين خبر لمحذوف أي ما رأيته من
الزمان الذي هو يومان بناء على أن منذ مركبة من كلمتين من وذو الطائية
الحالة الثالثة أن يليهما الجمل الفعلية أو الاسمية كقوله ما زال مذ عقدت
يداه إزاره وقوله وما زلت أبغي المال مذ أنا يافع والمشهور أنهما حينئذ ظرفان
مضافان فقيل إلى الجملة وقيل إلى زمن مضاف للجملة يكون هو الخبر وأصل
مذ منذ بدليل رجوعهم إلى ضم ذال مذ عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم
ولولا أن الأصل الضم لكسروا ولأن بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع
عدم الساكن وقال ابن ملكون هما أصلان لأنه لا يتصرف في الحرف
وشبهه ويرده تخفيفهم إن وكأن ولكن ورب وقط وقال المالقي
إذا كانت مذ اسما فأصلها منذ أو حرفا فهي أصل

حرف النون

النون المفردة تأتي على أربعة أوجه أحدها نون التوكيد وهي خفيفة
وثقيلة وقد اجتمعا في ليسجنن وليكونا وهما أصلان عند البصريين وقال
الكوفيون الثقيلة أصل ومعناهما التوكيد قال الخليل والتوكيد بالثقيلة
أبلغ ويختصان بالفعل وأما قوله أقائلن أحضروا الشهودا فضرورة
سوغها شبه الوصف بالفعل ويؤكد بهما الأمر مطلقا ولو كان دعائيا
كقوله فأنزلن سكينة علينا لا أفعل في التعجب لأن معناه كمعنى التعجب

النون المفردة

الماضي وشذ قوله فأحرِ به بطول فقر وأحريا ولا يؤكد بهما الماضي مطلقا
وشذ قوله دامنّ سعدك لو رحمت متيما لولاك لم يك للصبابة جانحا
والذي سهله أنه بمعنى افعل وأما المضارع فإن كان حالا لم يؤكد بهما
وإن كان مستقبلا أكد بهما وجوبا في نحو وتالله لأكيدن أصنامكم وقريبا
من الوجوب بعد إما في نحو وإما تخافن وإما يبلغن عندك وذكر ابن جني
أنه قرئ فإما ترين بياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله لم يوفون
بالجار فيها شذوذ إذ ترك نون التوكيد وإثبات نون الرفع مع الجازم
وجوازا كثيرا بعد الطلب نحو ولا تحسبن الله غافلا وقليلا في مواضع كقولهم
ومن عضة ما ينبتن شكيرها الثاني التنوين وهو نون زائدة ساكنة
تلحق الآخر لغير توكيد فخرج نون حسن لأنها أصل ونون ضيفن للطفيلي
لأنها متحركة ونون منكسر وانكسر لأنها غير آخر ونون نحو لنسفعا لأنها
للتوكيد وأقسامه خمسة تنوين التمكين وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف
إعلاما ببقائه على أصله وأنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع الصرف
ويسمى تنوين الأمكنية أيضا وتنوين الصرف وذلك كزيد ورجل ورجال
وتنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها و
نكرتها ويقع في باب اسم الفعل كصه ومه وإيه وفي العلم المختوم بويه [illegible]
نحو جاءني سيبويه وسيبويه آخر وأما تنوين رجل ونحوه من المعربات فتنوين
التمكين لا تنوين تنكير كما قد توهم بعض الطلبة ولهذا لو سميت به رجلا بقي لك
التنوين بعينه مع زوال التنكير وتنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات
جعل في مقابلة النون في مسلمين وقيل هو عوض من الفتحة نصبا ولو كان كذلك
لم يوجد في الرفع والجر ثم الفتحة قد عوض عنها الكسرة فما هذا العوض
الثاني وقيل هو تنوين التمكين ويرده ثبوته مع التسمية به كعرفات كما تثبت نون
مسلمين مسمى به وتنوين التمكين لا يجامع العلتين ولهذا الوجه بمسلمة وعرفة زال
تنوينها وزعم الزمخشري أن عرفات مصروف لأن تاءه ليست للتأنيث وإنما
هي مع الألف للجمع قال ولا يصح أن يقدر فيه تاء غيرها لأن هذه التاء لاختصاصها

بجمع

بجمع المؤنث تأبى ذلك كما لا تقدر التاء في بنت مع أن التاء المذكورة مبدلة من الواو
ولكن اختصاصها بالمؤنث يأبى ذلك قال ابن مالك اعتبار تاء نحو عرفات في منع الصرف
أولى من اعتبار تاء نحو عرفة ومسلمة لأنها لتأنيث معه جمعية ولأنها علامة لا تتغير
في وصل ولا وقف وتنوين العوض وهو اللاحق عوضا من حرف أصلي أو زائد أو
مضاف إليه مفرد أو جملة فالأول كجوار وغواش فإنه عوض من الياء وفاقا لسيبويه
والجمهور لا عوض من ضمة الياء وفتحها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد إذ لو صح
لعوض من حركات نحو حبلى ولا هو تنوين التمكين والاسم منصرف خلافا للأخفش
وقوله لما حذفت الياء التحق الجمع بأوزان الآحاد كسلام وكلام فصرف مردود
وأن حذفها عارض للتخفيف وهي منوية بدليل أن الحرف الذي بقي أخيرا لم يحرك
بحسب العوامل ووافق على أنه لو سمي بكتف امرأة ثم سكن تخفيفا لم يجز صرفه
كما جاز صرف هند وإذا قيل في جيأل علما للرجل جيل بالنقل لم ينصرف
انصراف قدم علما للرجل لأن حركة الياء كالثابت وهمزة جيأل منوية بالثبوت ولهذا
لم تقلب ياء جيل ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والثاني كجندل فإن تنوينه عوض
من ألف جنادل قاله ابن مالك والذي يظهر خلافه وأنه تنوين الصرف ولهذا
يجر بالكسرة وليس ذهاب الألف التي هي علم الجمعية كذهاب الياء من نحو جوار
وغواش والثالث تنوين كل وبعض في نحو وكلا إذا قطعا عن الإضافة نحو و
كلا ضربنا له الأمثال فضلنا بعضهم على بعض وقيل هو تنوين التمكين رجع لزوال
الإضافة التي كانت تعارضه والرابع اللاحق لإذ في مثل وانشقت السماء
فهي يومئذ واهية والأصل فهي يوم إذ انشقت واهية ثم حذفت الجملة المضاف
إليها للعلم بها وجيء بالتنوين عوضا عنها وكسرت الذال لالتقاء الساكنين وقال الأخفش
التنوين تنوين التمكين والكسرة إعراب المضاف إليه وتنوين الترنم وهو اللاحق
للقوافي المطلقة بدلا من حرف الإطلاق وهو الألف والواو والياء وذلك
في إنشاد بني تميم وظاهر قولهم أن التنوين محصل للترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش
كما سيأتي والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين أنه جيء به لقطع الترنم وأن
الترنم وهو التغني يحصل بحرف الإطلاق لقبولها لمد الصوت فيها فإذا

باحرف

فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالنون في مكانها ولا يختص هذا التنوين بالاسم بدليل قوله
وقولي ان اصبت لقد اصابن وقوله لما تزل برحالنا وكأن قدن وزاد
الاخفش والعروضيون تنوينا سادسا سموه الغالي وهو اللاحق للقوافي
المقيدة كقول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن وسمي غاليا لتجاوزه حد
الوزن وسمى الاخفش الحركة التي قبله غلوا وفايدته الفرق بين الوقف والوصل
وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنم زاعما ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها
حرف اغن قال وانما سمي المغني مغنيا لانه يغن صوته اي يجعل فيه غنة والاصل
عنده مغنن بثلاث نونات فابدلت الاخيرة ياء تخفيفا وانكر الزجاج والسيرافي
ثبوت هذا التنوين البتة لانه يكسر الوزن وقالا لعل الشاعر كان يزيد
ان في آخر كل بيت فضعف صوته بالهمزة فتوهم السامع ان النون تنوين و
اختار هذا القول ابن مالك وزعم ابو الحجاج بن معزوز ان ظاهر كلام سيبويه في
المسمى تنوين الترنم انه نون عوضت من المدة وليس بتنوين وزعم ابن مالك
في التحفة ان تسمية اللاحق للقوافي المطلقة والقوافي المقيدة تنوينا مجاز و
انما هو نون اخرى زايدة ولهذا لا يختص بالاسم ويجامع الالف واللام ويثبت
في الوقف وزاد بعضهم سابعا وهو تنوين الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف
كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة وللمنادى المضموم كقوله سلام الله
يا مطر عليها وبقولي اقول في الثاني دون الاول لان الاول تنوين التمكين لان
الضرورة اباحت الصرف واما الثاني فليس تنوين التمكين لان الاسم مبني على
الضم وثامنا وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه ابو زيد
وفايدته مجرد تكثير اللفظ كما قيل في الف قبعثرى وقال ابن مالك الصحيح ان
هذا نون زيدت في آخر الاسم كنون ضيفن وليس بتنوين وفيما قاله نظر لان
الذي حكاه سماه تنوينا فهذا دليل منه على انه سمعه في الوصل دون الوقف
ونون ضيفن ليست كذلك وذكر ابن الخباز في شرح الجزولية ان اقسام التنوين
عشرة وجعل كلا من تنوين المنادى وتنوين صرف ما لا ينصرف قسما برأسه قال
والعاشر تنوين الحكاية مثل ان تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به

وهذا

وهذا اعتراف منه بانه تنوين الصرف لان الذي كان قبل التسمية حكي بعدها الثالث
نون الاناث وهي اسم في نحو النسوة يذهبن خلافا للمازني وحرف في نحو
يذهبن النسوة في لغة من قال اكلوني البراغيث خلافا لمن زعم انها اسم وما
بعدها بدل منها او مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبره الرابع نون الوقاية وتسمى
نون العماد ايضا وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة بواحد من ثلثة احدها الفعل
متصرفا كان نحو اكرمني او جامدا نحو عساني وقاموا ما خلاني وما عداني وحاشاني
ان قدرت فعلا واما قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي فضرورة ونحو تأمروني
يجوز فيه الفك والادغام والنطق بنون واحدة وقد قرئ بهن في السبعة وعلى
الاخيرة فقيل النون الباقية نون الرفع وقيل نون الوقاية وهو الصحيح الثاني
اسم الفعل نحو دراكني وتراكني وعليكني بمعنى ادركني واتركني والزمني
الثالث الحرف نحو انني وهي جائزة الحذف مع ان وان ولكن وكأن وغالبة
الحذف مع لعل وقليلته مع ليت وتلحق ايضا قبل الياء المخفوضة من وعن
الا في الضرورة وقبل المضاف اليها لدن او قط او قد في قليل من الكلام وقد تلحق
في غير ذلك شذوذا كقولهم بجلني بمعنى حسبي وقوله امسلمني الى قومي شراحي
يريد شراحيل وزعم هشام ان الذي في امسلمني ونحوه تنوين لا نون وبنى ذلك
على قوله في ضاربي ان الياء منصوبة ويرده قول الشاعر وليس الموافيني
ليرفد خائبا وفي الحديث غير الدجال اخوفني عليكم والتنوين لا يجامع الالف واللام
ولا اسم التفضيل لكونه غير منصرف وفي الصحاح انه يقال بجلي ولا يقال بجلني وليس
كذلك **نعم** بفتح العين وكنانة تكسرها وبها قرأ الكسائي وبعضهم يبدلها حاء
وبها قرأ ابن مسعود وبعضهم يكسر النون اتباعا لكسرة العين تنزيلا لها منزلة
الفعل في قولك نعم وشهد بكسرتين كما نزلت بلى منزلة الفعل في الامالة والفارسي
لم يطلع على هذه القراءة واجاز هذا القياس وهي حرف تصديق ووعد واعلام
فالاول بعد الخبر كقام زيد او ما قام زيد والثاني بعد افعل ولا تفعل
وما في معناهما نحو هلا تفعل وهلا لم تفعل وبعد الاستفهام في نحو هل تعطيني
ويحتمل ان تفسر في هذا بالمعنى الثالث بعد الاستفهام في نحو هل جاءك زيد

نعم

ونحو فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا أإن لنا لأجرا وقول صاحب المقرب إنها بعد الاستفهام
للوعد غير مطرد لما بيناه قبل وبأنها للتوكيد إذا وقعت صدرا نحو نعم هذه أطلالهم
والحق أنها في ذلك حرف إعلام وأنها جواب لسؤال مقدر ولم يذكر سيبويه معنى
الإعلام البتة بل قال وأما نعم فعدة وتصديق وأما بلى فيوجب بها بعد النفي
وكأنه رأى أنه إذا قيل هل قام زيد فقيل نعم فهي لتصديق ما بعد الاستفهام والأولى
ما ذكرناه من أنها للإعلام إذ لا يصح أن تقول لقائل ذلك صدقت لأنه إنشاء لا خبر
واعلم أنه إذا قيل قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه لا ويمتنع دخول بلى لعدم النفي
وإذا قيل ما قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه بلى ومنه زعم الذين كفروا أن لن
يبعثوا قل بلى ويمتنع دخول لا لأنها لنفي الإثبات لا لنفي النفي وإذا قيل أقام
زيد فهو مثل قام زيد أعني أنك تقول إن أثبت القيام نعم وإن نفيته لا ويمتنع
دخول بلى وإذا قيل لم يقم زيد فهو مثل لم يقم زيد فتقول إن أثبت القيام بلى
ويمتنع دخول لا وإن نفيته قلت نعم قال الله تعالى ألم يأتكم نذير قالوا بلى ألست
بربكم قالوا بلى أولم تؤمن قال بلى وعن ابن عباس أنه لو قيل نعم في جواب ألست بربكم كان
كفرا والحاصل أن بلى لا تأتي إلا بعد نفي وأن لا لا تأتي إلا بعد إيجاب وأن نعم
تأتي بعدهما وإنما جاز بلى قد جاءتك آياتي مع أنه لم يتقدم أداة نفي لأن لو أن الله
هداني يدل على نفي هدايته ومعنى الجواب حينئذ بلى قد هديتك بمجيء الآيات
أي قد أرشدتك بذلك مثل وأما ثمود فهديناهم وقال سيبويه في باب النعت
في مناظرة جرت بينه وبين النحويين فيقال له ألست تقول كذا فإنه لا يجد بدا
من أن يقول نعم فيقال له أفلست تفعل كذا فإنه قائل نعم فزعم ابن الطراوة أن
ذلك لحن وقال جماعة من المتقدمين والمتأخرين منهم الشلوبين إذا كان قبل
النفي استفهام فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرد وإن كان مرادا
به التقرير فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفي رعيا للفظه ويجوز عند أمن
اللبس أن يجاب بما يجاب به الإيجاب رعيا لمعناه ألا ترى أنه لا يجوز بعده
دخول أحد ولا الاستثناء المفرغ لا يقال أليس أحد في الدار ولا أليس في
الدار إلا زيد وعلى ذلك قول الأنصار للنبي صلى الله عليه وسلم وقد قال لهم ألستم

ترون

ترون لهم ذلك نعم وقال جحدر أليس يجمع أم عمرو وإيانا فذاك بنا تدان
نعم وأرى الهلال كما تراه ويعلوها النهار كما علاني وعلى ذلك جرى كلام سيبويه
وقال ابن عصفور أجرت العرب التقرير في الجواب مجرى النفي المحض وإن
كان إيجابا في المعنى فإذا قيل ألم أعطك درهما قيل في تصديقه نعم وفي تكذيبه
بلى وذلك لأن المقرر قد يوافقك فيما تدعيه وقد يخالفك فإذا قال نعم لم يعلم
هل أراد نعم لم تعطني على اللفظ أو نعم أعطيتني على المعنى فلذلك أجابوه على اللفظ
ولم يلتفتوا إلى المعنى وأما نعم في بيت جحدر فجواب لغير مذكور وهو ما
قدره في اعتقاده من أن الليل يجمعه وأم عمرو وجاز ذلك لأمن اللبس
لعلمه أن كل أحد يعلم أن الليل يجمعه وأم عمرو أو هو جواب لقوله وأرى
الهلال البيت وقدمه عليه ملك ولقوله فذاك بنا تدان وهو أحسن قال وأما قول
الأنصار فجاز لزوال اللبس لأنه قد علم أنهم يريدون نعم نعرف لهم ذلك وعلى هذا
يحمل استعمال سيبويه لها بعد التقرير انتهى ويتحرر على هذا أنه لو أجيب ألست
بربكم بنعم لم يكف في الإقرار لأن الله سبحانه أوجب في الإقرار بما يتعلق بالربوبية
العبارة التي لا تحتمل غير المعنى المراد من المقر ولهذا لا يدخل في الإسلام بقوله
لا إله إلا الله برفع إله لاحتماله لنفي الوحدة ولعل ابن عباس رضي الله عنه إنما قال
إنهم لو قالوا نعم لم يكن إقرارا كافيا وجوز الشلوبين أن يكون مراده أنهم
لو قالوا نعم جوابا للملفوظ به على ما هو الأفصح لكان كفرا إذ الأصل تطابق
الجواب والسؤال لفظا وفيه نظر لأن التكفير لا يكون بالاحتمال

حرف الهاء المفردة

على خمسة أوجه أحدها أن تكون ضميرا للغائب وتستعمل
في موضعي الجر والنصب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره والثاني أن تكون
حرفا للغيبة وهو الهاء في إياه فالتحقيق أنها حرف لمجرد معنى الغيبة وأن
الضمير إيا وحدها والثالث هاء السكت وهي اللاحقة لبيان حركة أو حرف
نحو ماهيه ونحو هاهناه ووازيداه وأصلها أن يوقف عليها وربما وصلت
بنية الوقف والرابع المبدلة من همزة الاستفهام كقوله وأتى صواحبها فقلن
هذا الذي منح المودة غيرنا وجفانا والتحقيق أن لا تعد هذه لأنها ليست بأصل

على أنّ بعضهم زعم أنّ الأصل هذا فحذفت الألف والخامس هاء التأنيث نحو رحمة
في الوقف وهو قول الكوفيين زعموا أنها الأصل وأنّ التاء في الوصل بدل منها
وعكس ذلك البصريون والمحقق أنها لا تعدّ ولو قلنا بقول الكوفيين لأنها جزء كلمة
لا كلمة **ها** على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون اسما للفعل وهو خذ ويجوز مدّ
ألفها ويستعملان بكاف الخطاب وبدونها ويجوز في الممدودة أن يستغنى عن
الكاف بتصريف همزتها تصاريف الكاف فيقال هاءَ للمذكر وهاءِ للمؤنث بالكسر
وهاءا وهاؤم وهاؤنّ ومنه هاؤم اقرءوا كتابيه الثاني أن تكون ضميرا
للمؤنث فتستعمل مجرورة الموضع ومنصوبته نحو فألهمها فجورها وتقواها
والثالث أن تكون للتنبيه فتدخل على أربعة أحدها الإشارة غير المختصة بالبعيد
نحو هذا بخلاف ثَمّ وهَنّا بالتشديد وهنالك والثاني ضمير الرفع المخبر عنه باسم
إشارة نحو ها أنتم أولاء وقيل إنما كانت داخلة على الإشارة فقدّمت فردّ
بنحو ها أنتم هؤلاء فأجيب بأنها أعيدت توكيدا والثالث نعت أيّ في النداء
نحو يا أيها الرجل وهي في هذا واجبة للتنبيه على أنه المقصود بالنداء قيل وللتعويض
عما تضاف إليه أيّ ويجوز في هذه في لغة بني أسد أن تحذف ألفها وأن تضمّ هاؤها
إتباعا وعليه قراءة ابن عامر أيُّهُ الثقلان بضم الهاء في الوصل والرابع اسم الله تعالى
في القسم عند حذف الحرف يقال ها الله بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع إثبات
ألف ها وحذفها **هل** حرف موضوع لطلب التصديق الإيجابي دون التصوّر
ودون التصديق السلبي فيمتنع نحو هل زيدا ضربت لأنّ تقديم الاسم يشعر
بحصول التصديق بنفس الفعل ونحو هل زيد قائم أو عمرو إذا أريد بأم المتصلة
وهل لم يقم زيد ونظيرها في الاختصاص بطلب التصديق أم المنقطعة وعكسهما
أم المتصلة وجميع أسماء الاستفهام فإنهنّ لطلب التصور لا غير وأعمّ من الجميع
الهمزة فإنها مشتركة بين الطلبين وتفترق هل من الهمزة من عشرة أوجه أحدها
اختصاصها بالتصديق والثاني اختصاصها بالإيجاب تقول هل زيد قائم ويمتنع هل
لم يقم بخلاف الهمزة نحو ألم نشرح ألن يكفيكم أليس الله بكاف عبده وقال
ألا طعان ألا فرسان عادية والثالث تخصيصها المضارع بالاستقبال نحو
هل

هل تسافر بخلاف الهمزة نحو أتظنه قائما وأما قول ابن سيدة في شرح الجمل لا يكون
الفعل المستفهم عنه إلا مستقبلا فسهو قال الله سبحانه فهل وجدتم ما وعد ربكم
حقا وقال زهير فمن مبلغ الأحلاف عني رسالة وذبيان هل أقسمتم كلّ مقسم
الرابع والخامس والسادس أنها لا تدخل على الشرط ولا على إنّ ولا على اسم بعده
فعل في الاختيار بخلاف الهمزة بدليل أفإن متّ فهم الخالدون أإنك لأنت
يوسف أبشرا منا واحدا نتبعه والسابع والثامن أنها لا تقع بعد العاطف
لا قبله وبعد أم نحو فهل يهلك إلا القوم الفاسقون وفي الحديث وهل ترك لنا
عقيل من رباع وقال ليت شعري هل ثمّ هل آتينهم وقال تعالى هل يستوي
الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور التاسع أنها يراد بالاستفهام
بها النفي ولذلك دخلت على الخبر بعدها إلا في نحو هل جزاء الإحسان إلا الإحسان
والباء في قوله ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم وصحّ العطف في قوله وإنّ شفائي
عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معوّل إذ لا يعطف الإنشاء على
الخبر العاشر أنها تأتي بمعنى قد وذلك مع الفعل وبذلك فسّر قوله تعالى هل أتى على
الإنسان جماعة منهم ابن عباس والكسائي والفراء والمبرد قال في مقتضبه هل للاستفهام
نحو هل جاء زيد وتكون بمنزلة قد نحو قوله جلّ اسمه هل أتى على الإنسان انتهى وبالغ
الزمخشري فزعم أنها أبدا بمعنى قد وأنّ الاستفهام إنما هو مستفاد من همزة مقدرة
معها ونقله في المفصل عن سيبويه فقال وعند سيبويه أنّ هل بمعنى قد إلا أنهم تركوا
الألف قبلها لأنها لا تقع إلا في الاستفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله سائل فوارس
يربوع بشدّتنا أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم انتهى ولو كان كما ذكر
لم تدخل إلا على الفعل كقد وثبت في كتاب سيبويه ما نقله عنه ذكره في باب
أم المتصلة ولكن فيه أيضا ما قد يخالفه فإنه قال باب عدّة ما يكون عليه الكلم
ما نصّه وهل وهي للاستفهام لم يزد على ذلك وقال الزمخشري في كشافه
هل أتى أي قد أتى على معنى التقرير والتقريب جميعا أي أتى على الإنسان قبل
زمان قريب طائفة من الزمان الطويل الممتدّ لم يكن فيه شيئا مذكورا بل
شيئا منسيا نطفة في الأصلاب والمراد بالإنسان الجنس بدليل إنا خلقنا

الانسان من نطفة انتهى وفسروها غيره بقد خاصة ولم يحملوا قد على معنى التقريب
بل على معنى التحقيق وقال بعضهم معناها التوقع وكأنه قيل لقوم يتوقعون
الخبر عما أتى على الانسان وهو آدم عليه السلام قال والحين زمن كونه طينا وفي
تسهيل ابن مالك أنه تتعين مرادفة هل لقد إذا دخلت عليها الهمزة يعني كما في البيت
ومفهومه أنها لا تتعين لذلك إذا لم تدخل عليها بل قد تأتي لذلك كما في الآية وقد
لا تأتي وقد عكس قوم ما قاله الزمخشري فزعموا أن هل لا تأتي بمعنى قد أصلا
وهذا هو الصواب عندي إذ لا متمسك لمن أثبت ذلك إلا أحد ثلاثة أمور أحدها
تفسير ابن عباس ولعله إنما أراد أن الاستفهام في الآية للتقرير وليس باستفهام
حقيقي وقد صرح بذلك جماعة من المفسرين فقال بعضهم هل هنا للاستفهام التقريري
والمقرر به من أنكر البعث وقد علم أنهم يقولون نعم قد مضى دهر طويل
لا انسان فيه فيقال لهم فالذي أحدث الناس بعد أن لم يكونوا كيف يمتنع
عليه إحياؤهم بعد موتهم وهو معنى قوله تعالى ولقد علمتم النشأة الأولى الآية
فلولا تذكرون أي فهلا تذكرون فتعلمون أن من أنشأ شيئا بعد أن لم يكن
قادر على إعادته بعد عدمه انتهى وقال آخر مثل ذلك إلا أنه فسر الحين
بزمن التطوير في الرحم فقال المعنى ألم يأت على الناس حين من الدهر كانوا
فيه نطفا ثم علقا ثم مضغا إلى أن صاروا شيئا مذكورا وكذا قال
الزجاج إلا أنه حمل الانسان على آدم فقال المعنى ألم يأت على الانسان حين
من الدهر كان فيه ترابا وطينا إلى أن نفخ فيه الروح انتهى وقال بعضهم لا تكون هل
للاستفهام التقريري وإنما ذلك من خصائص الهمزة وليس كما قال وذكر جماعة من
النحويين أن هل تكون بمنزلة إن في إفادة التأكيد والتحقيق وحملوا على ذلك
هل في ذلك قسم لذي حجر وقدروه جوابا للقسم وهو بعيد والدليل الثاني
قول سيبويه الذي شافه العرب وفهم مقاصدهم وقد مضى أن سيبويه لم يقل
ذلك والثالث دخول الهمزة عليها في البيت والحرف لا يدخل على مثله في المعنى
وقد رأيت عن السيرافي أن الرواية الصحيحة أم هل وأم هذه منقطعة بمعنى
بل فلا دليل وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيت شاذ فيمكن تخريجه

على

على أنه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد كقوله ولا للما بهم
أبدا دواء بل الذي في ذلك البيت أسهل لاختلاف اللفظين وكون أحدهما على
حرفين فهو كقوله فأصبحن لا يسألنه عن بما به هو وفروعه تكون أسماء وهو الغالب
وحروفا في نحو زيد هو الفاضل إذا أعرب فصلا وقلنا لا موضع له من الإعراب
وقيل سمي مع القول بذلك أسماء كما قال الأخفش في نحو صه ونزال أسماء لا محل لها
وكما في الألف واللام في نحو الضارب إذا أولناها اسما

حرف الواو

الواو المفردة انتهى مجموع ما ذكر من أقسامها إلى أحد عشر الأول العاطفة
ومعناها مطلق الجمع فتعطف الشيء على مصاحبه نحو فأنجيناه وأصحاب السفينة
وعلى سابقه نحو ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم وعلى لاحقه نحو كذلك يوحي
إليك وإلى الذين من قبلك وقد اجتمع هذان في ومنك ومن نوح وإبراهيم وموسى
وعيسى فعلى هذا إذا قلت قام زيد وعمرو احتمل ثلاثة معان قال ابن مالك وكونها
للمعية راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل انتهى ويجوز أن يكون بين متعاطفيها
تقارب أو تراخ نحو إنا رادوه إليك وجاعلوه من المرسلين فإن الرد بعيد
إلقائه في اليم والإرسال على رأس أربعين سنة وقول بعضهم إن معناها الجمع المطلق
غير سديد لتقييد الجمع بقيد الإطلاق وإنما هي للجمع لا بقيد وقول السيرافي إن
النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب مردود بل قال بإفادتها
إياه قطرب والربعي والفراء وثعلب وأبو عمرو الزاهد وهشام والشافعي
ونقل الإمام في البرهان عن الحنفية أنها للمعية وتنفرد عن سائر أحرف العطف
بخمسة عشر حكما أحدها احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة والثاني اقترانها
بإما نحو إما شاكرا وإما كفورا والثالث اقترانها بلا إن سبقت بنفي ولم تقصد المعية
نحو ما قام زيد ولا عمرو ولتفيد أن الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق
ومنه وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفى والعطف حينئذ من عطف
الجمل عند بعضهم على إضمار العامل والمشهور أنه من عطف المفردات وإذا فقد
أحد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز نحو قام زيد ولا عمرو ولا نحو ما اختصم
زيد ولا عمرو لأنه للمعية لا غير وأما وما يستوي الأعمى والبصير ولا الظلمات

ولا الشهود ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الاحياء ولا الاموات فلا في الثانية والرابعة والخامسة زوايد لامن اللبس والرابع اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله

الخامس عطف المفرد السببي على الاجنبي عند الاحتياج الى الربط كمررت برجل قائم زيد واخوه ونحو زيد قام عمرو وغلامه وقولك في باب الاشتغال زيدا ضربت عمرا واخاه والسادس عطف العقد على النيف نحو احد وعشرون السابع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله على ربعين مسلوب وبال الثامن عطف ما حقه التثنية او الجمع نحو قول الفرزدق ان الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد وقول ابي نواس اقمنا بها يوما ويوما وثالثا ويوما له يوم الترحل خامس ومعنى البيت يتساءل اهل الادب عنه فيقولون كم اقاموا والجواب ثمانية لان يوما الاخير رابع وقد وصف بيوم الترحيل خامس له فيكون يوم الترحل ملوثا من

اولا

بالنسبة الى يوم التاسع عطف ما لا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمرو واشترك زيد وعمرو ومن ذلك جلست بين زيد وعمرو ولهذا كان الاصمعي يقول الصواب بين الدخول وحومل لا فحومل واجيب بان التقدير بين نواحي الدخول فهو كقولك جلست بين الزيدين فالعمرين او بان الدخول مشتمل على اماكن ويستفتى من هذا الحكم العطف بام المتصلة في نحو سواء علي اقمت ام قعدت والعاشر والحادي عشر عطف العام على الخاص وبالعكس فالاول نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات والثاني نحو واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح الاية والثاني عشر عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل آخر يجمعهما معنى واحد كقوله وزججن الحواجب والعيونا اي وكحلن العيون والجامع بينهما التحسين ولولا هذا التقييد لورد اشربوه بدءا فصاعدا اذ التقدير فذهب الثمن صاعدا والثالث عشر عطف الشيء على مرادفه نحو انما اشكو بثي وحزني الى الله ونحو اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ونحو عوجا ولا امتا وقوله عليه السلام ليليني منكم اولوا الاحلام والنهى وقول الشاعر والفى قولها كذبا ومينا وزعم ابن مالك ان ذلك يأتي في او وان منه

اعلم ان سائر النحاة لم يذكروا واو الاستئناف سوى صاحب المغني واما الشيخ الرضي فسكت عن ذلك في مباحث الفاء وفي حروف العاطفة ولم يذكروا واو الاستئناف في اقسام الواوات الا انه ذكر في نواصب المضارع في قوله والفاء بشرطه في ذلك فقال ـــ وقد يتأنف بعد الواو

ومن يكتب خطبة او اتما الرابع عشر عطف المتقدم على متبوعه للضرورة كقولك عليك ورحمة الله السلام والخامس عشر عطف المخفوض على الجوار كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم فيمن خفض الارجل وفيه بحث سيأتي تنبيه زعم قوم ان الواو قد تخرج عن افادة مطلق الجمع فتستعمل على اوجه احدها ان تكون بمعنى او في التقسيم كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله كما الناس مجروم عليه وجارم وممن ذكره ابن مالك في التحفة والصواب انها في ذلك على معناها الاصلي اذ الانواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس ولو كانت او هي الاصل في التقسيم لكان استعمالها فيه اكثر من استعمال الواو والثاني ان تكون بمعنى او في الاباحة والتخيير قاله الزمخشري وزعم انه يقال جالس الحسن او ابن سيرين اي احدهما وانه لهذا قيل تلك عشرة كاملة بعد ذكر ثلثة وسبعة لئلا يتوهم ارادة التخيير والمعروف من كلام النحويين انه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين كان امرا بمجالسة كل منهما وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف باو وقال الشاطبي رحمه الله في باب البسملة وصل واسكتا فن الشارحون كلامه المراد التخيير وليس ذلك من قبل الواو بل من جهة ان المعنى وصل ان شئت واسكت ان شئت قال ابو شامة وزعم بعضهم ان الواو تأتي للتخيير مجازا والثالث ان تكون بمعنى لام التعليل قاله الخارزنجي وحمل عليه الواوات الداخلة على الافعال المنصوبة في قوله تعالى او يوبقهن بما كسبوا ويعف عن كثير ويعلم الذين ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين يا ليتنا نرد ولا نكذب والصواب ان الواو فيهن للمعية كما سيأتي والثالث من اقسام الواو واو ان يرتفع ما بعدها احدها واو الاستئناف نحو لنبين لكم ونقر في الارحام ما نشاء ونحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن فيمن رفع ومن يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فيمن رفع ايضا ونحو واتقوا الله ويعلمكم الله اذ لو كانت واو العطف لانتصب نقر ولانتصب او انجزم تشرب ولجزم يذر كما قرأه الآخرون وللزم عطف الخبر على الامر وقال كل الحكم الماضي يوما اذا اقضى قضيته ان لا يجور ويقصد وهذا متعين للاستئناف

عليك

عن معنى الجمعية كقولك دعني ولا اعود اي وانا لا اعود على كل حال ثم قال بعد ذلك بعده خطوط بهذه العبارة وقد يقطع بعد الواو بدون الجمعية على كقوله الحكم الماضي يوما اذا اقضى قضيته ان لا يجور ويقصد لانه لم ينصب لانه احتمل

واو الاستئناف

لأن العطف يجعله شريكا في النفي فيلزم التناقض وكذلك قولهم دعني ولا أعود
لأنه لو نصب كان المعنى ليجتمع تركك لعقوبتي وتركي لما تنهاني عنه وهذا باطل
لأن طلبه لترك العقوبة إنما هو في الحال وإذا انتفى ترك المنهي بالحال لم يحصل
غرض المؤدب ولو جزم فإما بالعطف فلم يتقدم جازم أو بلا على أن
تقدر ناهية ويرده أن المقتضي لترك التأديب إنما هو الخبر عن نفي
العود لا النهي عنه إذ لا تناقض بين النهي عن العود وبين العود
بخلاف العود والإخبار بعدمه ويوضحه أنك تقول أنا أنهاه وهو يفعل ولا
تقول أنا لا أفعل وأنا أفعل معا والثانية واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية
نحو جاء زيد والشمس طالعة وتسمى واو الابتداء ويقدرها سيبويه والأقدمون
بإذ ولا يريدون أنها بمعنى إذ إذ لا يرادف الحرف الاسم بل إنها وما بعدها قيد للفعل
السابق كما أن إذ كذلك ولا تقدر بها إذا لأنها لا تدخل على الجملة الاسمية ووهم
أبو البقاء في قوله وطائفة قد أهمتهم أنفسهم الواو للحال وقيل بمعنى إذ وسبقه
إلى ذلك مكي وزاد عليه فقال الواو للابتداء وقيل للحال وقيل بمعنى إذ انتهى
والثلاثة بمعنى واحد فإن أراد بالابتداء الاستئناف فقولهما سواء ومن أمثلتها
داخلة على الجملة الفعلية قوله بأيدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم تكثر القتلى بها
حين سلت ولو قدرت للعطف لانقلب المدح ذما وإذا سبقت بجملة حالية
احتملت عند من يجيز تعدد الحال العاطفة والابتدائية نحو اهبطوا بعضكم
لبعض عدو ولكم في الأرض مستقر الرابع والخامس واوان ينتصب ما بعدهما
وهما واو المفعول معه كسرت والنيل وليس النصب بها خلافا للجرجاني
ولم يأت في التنزيل بيقين فأما قوله تعالى فأجمعوا أمركم وشركاءكم في
قراءة السبعة فأجمعوا بقطع الهمزة ونصب شركاءكم فتحتمل الواو فيه ذلك وأن تكون
عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف أي وأمر شركائكم أو جملة على جملة
بتقدير فعل أي واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة وموجب التقدير في الوجهين
أن أجمع لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني كقولك أجمعوا على كذا بخلاف جمع فإنه مشترك
بدليل فجمع كيده والذي جمع مالا ويقرأ فاجمعوا بالوصل فلا إشكال ويقرأ

برفع الشركاء عطفا على الواو وللفصل بالمفعول والواو الداخلة على المضارع
المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول فالأول كقوله ولبس عباءة وتقر عيني
أحب إلي من لبس الشفوف والثاني شرطه أن يتقدم الواو نفي أو طلب
ويسمي الكوفيون هذه واو الصرف وليس النصب بها خلافا لهم ومثالها
ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقوله لا تنه عن خلق وتأتي
مثله والحق أن هذه واو العطف كما سيأتي السادس والسابع واوان
ينجر ما بعدهما فأما واو القسم ولا تدخل إلا على مظهر ولا تتعلق إلا بمحذوف
نحو والقرآن الحكيم فإن تلتها واو أخرى نحو والتين والزيتون فالتالية
واو العطف وإلا لاحتاج كل من الاسمين إلى جواب وواو رب كقوله
وليل كموج البحر أرخى سدوله ولا تدخل إلا على منكر ولا تتعلق إلا بمؤخر
والصحيح أنها واو العطف وأن الجر برب محذوفة خلافا للكوفيين
والمبرد وحجتهم افتتاح القصائد بها كقول رؤبة وقاتم الأعماق خاوي
المخترق وأجيب بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلم ويوضح كونها
عاطفة أن واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم قال ووالله
لولا تمره ما حببته والثامن واو دخولها كخروجها وهي الزائدة أثبتها
الكوفيون والأخفش وجماعة وحمل على ذلك حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها
بدليل الآية الأخرى وقيل هي عاطفة والزائدة الواو في وقال لهم خزنتها وقيل
هما عاطفتان والجواب محذوف أي كان كيت وكيت وكذا البحث في فلما أسلما
وتله للجبين وناديناه الأولى أو الثانية زائدة على القول الأول أو هما عاطفتان
والجواب محذوف على القول الثاني والتاسع واو الثمانية ذكرها جماعة من
الأدباء كالحريري ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه ومن المفسرين كالثعلبي
وزعموا أن العرب إذا عدوا قالوا ستة سبعة وثمانية إيذانا بأن
السبعة عدد تام وأن ما بعدها عدد مستأنف واستدلوا بذلك على
ذلك بآيات إحداها سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم إلى قوله سبعة وثامنهم
كلبهم وقيل هي في ذلك لعطف جملة على جملة إذ التقدير هم سبعة ثم قيل الجميع

الواو الثامنة

الواو التاسعة

تصديق

كلامهم وقيل العطف من كلام الله تعالى والمعنى نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم وان هذا
لهذه المقالة كما ان رجما بالغيب تكذيب لتلك المقالة وقيل هي واو الحال وعلى هذا
فيقدر المبتدا اسم الاشارة اي هؤلاء سبعة ليكون في الكلام ما يعمل في الحال
ويرده ذلك ان حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع ولهذا رد على المبرد قوله في
بيت الفرزدق واذ ما مثلهم بشر ان مثلهم حال ناصبها خبر محذوف اي واذ
ما في الوجود بشر مماثلا لهم الثانية اية الزمر اذ قيل فتحت في اية النار لان
ابوابها سبعة وفتحت في اية الجنة اذ ابوابها ثمانية واقول لو كان لواو الثمانية
حقيقة لم تكن الاية منها اذ ليس فيها ذكر عدد البتة وانما ذكر الابواب وهي جمع
لا يدل على عدد خاص ثم الواو ليست داخلة عليه بل على جملة هو فيها وقد مر ان
الواو في وفتحت مقحمة عند قوم وعاطفة عند اخرين وقيل هي واو الحال اي جاؤها
مفتحة ابوابها كما صرح بمفتحة حالا في جنات عدن مفتحة لهم الابواب وهذا قول
المبرد والفارسي وجماعة قيل وانما فتحت لهم قبل مجيئهم اكراما لهم عن ان يقفوا
حتى تفتح لهم الثالثة الناهون عن المنكر فانه الوصف الثامن والظاهر على
ان العطف في هذا الوصف بخصوصيته انما كان من جهة ان الامر والنهي من حيث
هما امر ونهي متقابلان بخلاف بقية الصفات او لان الامر بالمعروف ناه عن
المنكر وهو ترك المعروف والناهي عن المنكر امر بالمعروف فاشير الى الاعتداد
بكل من الوصفين وانه لا يكتفى فيه بما يحصل في ضمن الاخر وذهب ابو البقاء على
امامته في هذه الاية مذهب الضعفاء فقال انما دخلت الواو في الصفة الثامنة
ايذانا بان السبعة عندهم عدد تام ولذلك قالوا سبع في ثمانية اي سبع اذرع
في ثمانية اشبار وانما دلت الواو على ذلك لان وضعها على مغايرة ما بعدها
لما قبلها الرابعة وابكارا في اية التحريم ذكرها القاضي الفاضل وتبجح باستخراجها
وقد سبقه الى ذكرها الثعلبي والصواب ان هذه الواو وقعت بين صفتين
هما تقسيم لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة فلا يصح اسقاطها اذ لا تجتمع الثيوبة
والبكارة وواو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط واما قول الثعلبي
ان منها الواو الداخلة على الجملة في قوله تعالى سبع ليال وثمانية ايام حسوما

فسهو

فسهو بين وانما هذه واو العطف وهي واجبة الذكر ثم ان ابكارا صفة تاسعة
لا ثامنة اذ اول الصفات خيرا منكن لا مسلمات فان اجاب بان مسلمات
وما بعده تفصيل لخيرا منكن فلهذا لم يعد قسيما لها قلنا وكذلك ثيبات
وابكارا تفصيل للصفات السابقة فلا نعدهما معهن والعاشر الواو الداخلة
على الجملة الموصوف بها لتأكيد ... وهذه الواو اثبتها الزمخشري ومن قلده
وحملوا على ذلك مواضع الواو فيها كلها واو الحال نحو وعسى ان تكرهوا شيئا وهو
خير لكم الاية سبعة وثامنهم كلبهم او كالذي مر على قرية وهي خاوية وما
اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم والمسوغ لمجيء الحال من النكرة في هذه
الاية امران احدهما خاص بها وهو تقدم النفي والثاني عام في بقية الايات
وهو امتناع الوصفية اذ الحال متى امتنع كونها صفة جاز مجيئها من النكرة ولهذا
جاءت منها عند تقدمها عليها نحو في الدار قائما رجل وعند جمودها نحو هذا خاتم
حديدا ومررت بماء قعدة رجل ومانع الوصفية في هذه الاية امران احدهما خاص
بها وهو اقتران الجملة بالا اذ لا يجوز التفريغ في الصفات لا تقول ما مررت باحد
الا قائم نص على ذلك ابو علي وغيره والثاني عام في بقية الايات وهو اقترانها
بالواو والحادي عشر واو ضمير الذكور نحو الزيدون قالوا وهي اسم وقال الاخفش
والمازني حرف والفاعل مستتر وقد تستعمل لغير العقلاء اذا نزلوا منزلتهم
نحو قوله تعالى يا ايها النمل ادخلوا مساكنكم وذلك لتوجيه الخطاب اليهم وشذ
قوله شربت بها والديك يدعو صباحه اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا الثاني عشر
واو علامة المذكرين في لغة طيء او ازد شنوءة او بلحارث ومنه الحديث يتعاقبون
فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وقوله يلومونني في اشتراء النخيل قومي وكلهم
الوم وهي عند سيبويه حرف دال على الجماعة كما ان التاء في قامت حرف دال
على التانيث وقيل هي اسم مرفوع على الفاعلية ثم قيل ما بعدها بدل منها و
قيل مبتدا والجملة خبر مقدم وكذا الخلاف في نحو قاما اخواك وقمن نسوتك
وقد تستعمل لغير العقلاء اذا نزلوا منزلتهم وقال ابو سعيد نحو اكلوني البراغيث
اذ وصف بالاكل لا بالقرص وهذا سهو منه فان الاكل من صفات الحيوان

لتاكيد لصوق ... بموصوفها وافادة ان اتصافها بها امر

يلومونني

عاقلة وغير عاقلة وقال ابن الشجري عندي أن الأكل هنا بمعنى العدوان والظلم
كقوله أكلت بنيك أكل الضب حتى وجدت مرارة الكلأ الوبيل أي ظلمتهم وشبه
الأكل المعنوي بالحقيقي والأحسن في الضب في البيت أن لا يكون في موضع نصب
على حذف الفاعل أي مثل أكل الضب بل في موضع رفع على حذف المفعول أي
مثل أكل الضب أولاده لأن ذلك أدخل في التشبيه وعلى هذا فيحتمل الأكل الثاني
أن يكون معنويا لأن الضب ظالم لأولاده بأكله إياهم وفي المثل أعق من ضب
وقد حمل بعضهم على هذه اللغة ثم عموا وصموا كثير منهم وأسروا النجوى الذين ظلموا
وحملهما على غير هذه اللغة أولى لضعفها وقد جوز في الذين ظلموا أن يكون بدلا من الواو
في أسروا أو مبتدأ خبره إما أسروا أو قول مع محذوف عامل في جملة الاستفهام
أي يقولون هل هذا وأن يكون خبر المحذوف أي هم الذين أو فاعلا بأسروا والواو
علامة كما قدمنا أو بيقول محذوفا أو بدلا من واو استمعوه وأن يكون منصوبا
على البدل من مفعول يأتيهم أو على إضمار أذم أو أعني وأن يكون مجرورا على
البدل من الناس في اقترب للناس حسابهم أو من الهاء والميم في لاهية قلوبهم
فهذه أحد عشر وجها وأما الآية الأولى فإذا قدرت الواوان فيها علامتين
فالعاملان قد تنازعا الظاهر ويجب حينئذ أن يقدر في أحدهما ضمير مستترا
راجعا إليه وهذا من غرائب العربية أعني وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين
ويجوز كون كثير مبتدأ وما قبله خبرا وكونه بدلا من الواو الأولى مثل اللهم
صل على الرؤوف الرحيم فالواو الثانية حينئذ عائدة على متقدم رتبة ولا يجوز
العكس لأن الأولى حينئذ لا مفسر لها ومنع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة
جاؤوني من جاءك لأنها لم تسمع إلا مع ما لفظه جمع وجوز الزمخشري في لا يملكون
الشفاعة إلا من اتخذ كون من فاعلا والواو علامة وإذا قيل جاؤوا زيد وعمرو
وبكر لم يجز عند ابن هشام أن يكون من هذه اللغة وكذا إذا قيل جاء زيد وعمرو ورد
عليه بقوله وقد أسلماه مبعد وحميم وليس بشيء لأنه يمنع التخريج لا التركيب الثالث
واو الإنكار نحو آلرجلوه بعد قول القائل قام الرجل والصواب أن لا تعد
منه لأنها إشباع الحركة بدليل آلرجلاه في النصب وآلرجليه في الجر ونظيرها

الواو

الواو في منو في الحكاية وفي أنظور من قوله من حوثما سلكوا أدنو فأنظور
وواو القوافي كقوله سقيت الغيث أيتها الخيامو الرابع عشر واو التذكر كقول
من أراد أن يقول يقوم زيد فنسي زيدا فأراد مد الصوت ليتذكر إذ لم يرد
قطع الكلام يقومو والصواب أن هذه كالتي قبلها فيهما كقراءة قنبل وإليه النشور
وأمنتم قال فرعون وآمنتم والصواب أن لا تعد هذه أيضا لأنها مبدلة ولو

الخامس عشر الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها

وا

صح عدها لصح عد الواو من أحرف الاستفهام وا على وجهين أحدهما أن تكون
حرف نداء مختصا بباب الندبة نحو وازيداه وأجاز بعضهم استعماله في النداء
الحقيقي والثاني أن تكون اسما لأعجب كقوله وا بأبي أنت وفوك الأشنب
كأنما ذر عليه الزرنب وقد يقال واها كقوله واها لسلمى ثم واها واها
ووي كقوله وي كأن من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر وقد
يلحق هذه كاف الخطاب كقوله ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها قيل الفوارس ويك عنتر
أقدم وقال الكسائي أصله ويلك فالكاف ضمير مجرور وأما ويكأن الله فقال
أبو الحسن وي اسم فعل والكاف حرف خطاب وأن على إضمار اللام وقال
الخليل وي وحدها وكأن للتشبيه

حرف الألف

والمراد به هنا الحرف
الهاوي الممتنع الابتداء به لكونه لا يقبل الحركة فأما الذي يراد به الهمزة فقد مر
في صدر الكتاب وابن جني يرى أن هذا الحرف اسمه لا وأنه الحرف الذي يذكر قبل
الياء عند عد الحروف وأنه لما لم يمكن أن يلفظ به في أول اسمه كما فعل في أخواته
إذ قيل صاد جيم توصل إليه باللام كما توصل إلى لام التعريف بالألف حين
قيل في الابتداء الغلام ليتقارضا وأن قول المعلمين لام ألف خطأ لأن كلا من اللام
والألف قد مضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد أسماء
الحروف البسائط ثم اعترض على نفسه بقول أبي النجم أقبلت من عند زياد
كالخرف تخط رجلاي بخط مختلف تكتبان في الطريق لام ألف وأجاب
بأنه لعله تلقاه من أفواه العامة لأن الخط ليس له تعلق بالفصاحة وقد
ذكر للألف تسعة أوجه أحدها أن تكون للإنكار نحو أعمراه لمن قال لقيت عمرا
الثاني أن تكون للتذكر كرأيت الرجلا وقد مضى أن التحقيق أن لا يعد هذان

الثالث أن تكون ضمير الاثنين نحو الزيدان قاما وقال المازني هي حرف والضمير مستتر
الرابع أن تكون علامة الاثنين كقوله ألفيتا عيناك عند القفا وقوله وقد أسلماه مبعد
وحميم وعليه قول المتنبي ورمى وما رمتا يداه فصابني سهم يعذب والسهام
تريح الخامس الألف الكافة كقوله فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا إذا
نحن فيهم سوقة ليس ننصف وقيل الألف بعض ما الكافة وقيل إشباع وبين
مضافة إلى الجملة ويؤيده أنها قد أضيفت إلى المفرد في قوله بينا تعانقه الكماة
وروغه يوما أتيح له جريء سلفع السادس أن تكون فاصلة بين الهمزتين
نحو أأنذرتهم السابع أن تكون فاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد نحو اضربنانّ
وسنانا واجبة الثامن أن تكون لمد الصوت بالمنادى المستغاث أو المتعجب منه
والمندوب كقوله يا يزيدا لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان وقوله يا عجبا
لهذه الفليقة وقوله حملت أمرا عظيما فاصطبرت به وقمت فيه بأمر الله يا عمرا
التاسع أن تكون بدلا من نون ساكنة وهي إما نون التوكيد أو تنوين المنصوب
فالأول نحو لنسفعا وليكونا وقوله ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا ويحتمل
أن يكون من باب يا حرسي اضربا عنقه والثاني كرأيت زيدا في لغة غير ربيعة ولا
يجوز أن تعد الألف المبدلة من نون إذا والألف التكثير كقبعثرى ولا ألف
التأنيث كألف حبلى ولا ألف الإلحاق كألف أرطى ولا ألف الإطلاق كالألف
في قوله من طلل كالأتحمي أنهجا ولا ألف التثنية كالزيدان ولا ألف الإشباع
الواقعة في الحكاية نحو منا أو في غيرها في الضرورة كقوله أعوذ بالله من العقراب
ولا الألف التي تبين بها الحركة في الوقف وهي ألف أنا عند البصريين ولا الألف
التصغير نحو ذيا واللذيا لما قدمنا

حرف الياء

الياء المفردة على ثلاثة أوجه وذلك أنها تكون ضميرا للمؤنث نحو تقومين وقومي وقال الأخفش والمازني
هي حرف تأنيث والفاعل مستتر وحرف إنكار نحو أزيدنيه وحرف تذكار
نحو قدي وقد تقدم البحث فيهما والصواب أن لا تعد كما لا تعد ياء التصغير
وياء المضارعة وياء الإطلاق وياء الإشباع ونحوهن لأنها أجزاء للكلمات
لا كلمات يا حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى بها

القريب

القريب توكيدا وقيل هي مشتركة بين البعيد والقريب وقيل بينهما وبين المتوسط وهي
أكثر أحرف النداء استعمالا ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها نحو يوسف
أعرض عن هذا ولا ينادى اسم الله عز وجل والاسم المستغاث وأيها وأيتها
إلا بها ولا المندوب إلا بها أو بوا وليس نصب المنادى بها ولا بأخواتها أحرفا
ولا بهن أسماء لأدعو متحملة لضمير الفاعل خلافا لزاعمي ذلك بل بأدعو محذوفا لزوما
وقول ابن الطراوة النداء إنشاء وأدعو خبر سهو بل أدعو المقدر إنشاء كبعت
وأقسمت وإذا ولي يا ما ليس بمنادى كالفعل في ألا يا اسجدوا وقوله ألا يا اسقياني
قبل غارة سنجال والحرف في نحو يا ليتني كنت معهم يا رب كاسية في الدنيا عارية
يوم القيامة والجملة الاسمية كقوله يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحين على
سمعان من جار فقيل هي للنداء والمنادى محذوف وقيل هي لمجرد التنبيه لئلا
يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلها وقال ابن مالك إن وليها دعاء كهذا البيت أو أمر
نحو ألا يا اسجدوا فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو يا آدم اسكن يا نوح
اهبط ونحو يا مالك ليقض علينا وإلا فهي للتنبيه والله أعلم بسم الله الرحمن الرحيم
رب يسر يا كريم

الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها

شرح الجملة وبيان أن الكلام أخص منها لا مرادف لها الكلام
هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه
والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدأ وخبره كزيد قائم وما كان
بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص وأقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما
وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر
قول صاحب المفصل فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة والصواب
أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط
جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما وبهذا التقرير يتضح صحة
قول ابن مالك في قوله تعالى ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى عفوا وقالوا قد
مس آباءنا الضراء والسراء فأخذناهم بغتة وهم لا يشعرون ولو أن
أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا

فأخذناهم بما كانوا يكسبون أفأمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتا وهم
نائمون أن الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل إذ زعم أن أفأمن
معطوف على فأخذناهم ورد عليه من ظن أن الجملة والكلام مترادفان فقال
وإنما اعترض بأربع جمل وزعم أن من عنده ولو أن إلى الأرض جملة
لأن الفائدة إنما تتم بمجموعه وبعد ففي القولين نظر أما قول ابن مالك فلأنه
كان من حقه أن يعدها ثماني جمل أحدها وهم لا يشعرون ورابعة في
حيز لو وهي آمنوا واتقوا وفتحنا والمركبة من أن وصلتها مع ثبت مقدرا
أو مع ثابت مقدرا على الخلاف في أنها فعلية أو اسمية والسادسة ولكن كذبوا
والسابعة فأخذناهم والثامنة بما كانوا يكسبون فإن قلت لعله بنى ذلك
على ما اختاره ونقله عن سيبويه من كون أن وصلتها مبتدأ لا خبر له وذلك
لطوله وجريان الإسناد في ضمنه قلت إنما مراده أن يبين ما يلزم على إعراب
الزمخشري والزمخشري يرى أن وصلتها هنا فاعل لا بثبت وأما قول
المعترض فلأنه كان من حقه أن يعدها ثلاث جمل وذلك لأنه لا يعد وهم
لا يشعرون جملة لأنها حال مرتبطة بعاملها وليست مستقلة برأسها
ويعد لو وما في حيزها جملة واحدة إما فعلية إن قدر ولو ثبت أن أهل
القرى آمنوا واتقوا أو اسمية إن قدر ولو إيمانهم وتقواهم ثابتان ويعد
ولكن كذبوا جملة وفأخذناهم بما كانوا يكسبون كله جملة وهذا هو التحقيق
ولا ينافي ذلك ما قدمناه في تفسير الجملة لأن الكلام هنا ليس في مطلق الجملة بل في
الجملة بقيد كونها جملة اعتراض وذلك لا يكون إلا كلاما تاما

انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية

فالاسمية التي صدرها اسم كزيد قائم وهيهات
العقيق وقائم الزيدان عند من جوزه وهم الأخفش والكوفيون والفعلية
التي صدرها فعل كقام زيد وضرب اللص وكان زيد قائما وظننته
قائما ويقوم زيد وقم والظرفية المصدرة بظرف أو مجرور نحو أعندك
زيد وأفي الدار زيد إذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا
بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما ومثل الزمخشري لذلك

لا ظرفية لامتناع كون جملة اسمية

في

في الدار من قولك زيد في الدار وهو مبني على أن الاستقرار المقدر فعل
لا اسم وعلى أنه حذف وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه وزاد
الزمخشري وغيره الجملة الشرطية والصواب أنها من قبيل الفعلية لما سيأتي

كما هو رأي سيبويه وجماعة

تنبيه مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه فلا عبرة بما تقدم عليهما
من الحروف فالجملة من نحو أقائم الزيدان وأزيد أخوك ولعل أباك منطلق
وما زيد قائما اسمية ومن نحو أقام زيد وإن قام زيد وقد قام زيد وهلا قمت
فعلية والمعتبر أيضا ما هو صدر في الأصل فالجملة من نحو كيف جاء زيد ومن نحو
فأي آيات الله تنكرون ومن نحو ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون وخاشعا أبصارهم
يخرجون فعلية لأن هذه الأسماء في نية التأخير وكذا الجملة من نحو يا عبد الله
ونحو وإن أحد من المشركين استجارك والأنعام خلقها لكم والليل إذا يغشى
لأن صدورها في الأصل أفعال والتقدير أدعو زيدا وإن استجارك
أحد وخلق الأنعام وأقسم بالليل

ما يجب على المسؤول عنه أن يفصل فيه

لاحتماله الاسمية والفعلية لاختلاف التقدير أو لاختلاف
النحويين ولذلك أمثلة أحدها صدر الكلام من نحو إذا قام زيد فأنا
أكرمه وهذا مبني على الخلاف السابق في عامل إذا فإن قلنا جوابها فصدر
الكلام جملة اسمية وإذا مقدمة من تأخير وما بعد إذا متمم لها لأنه مضاف
إليه ونظير ذلك قولك يوم يسافر زيد أنا مسافر وعكسه قوله وبينا نحن
نرقبه أتانا إذا قدرت ألف بينا زائدة وبين مضافة للجملة الاسمية فإن
صدر الكلام جملة فعلية فقدم ظرفها كما في قولك متى تقم فأنا أقوم الثاني
أفي الدار زيد وأعندك عمرو فإنا إن قدرنا المرفوع مبتدأ أو مرفوعا
لمبتدأ محذوف تقديره كائن أو مستقر فالجملة اسمية ذات خبر في الأولى
وذات فاعل مغن عن الخبر في الثانية وإن قدرناه فاعلا باستقر فعلية
أو بالظرف فظرفية الثالث نحو يومان في نحو ما رأيته مذ يومان فإن
تقديره عند الأخفش والزجاج بيني وبين لقائه يومان وعند أبي بكر وأبي علي
أمد انتفاء الرؤية يومان وعليهما فالجملة اسمية لا محل لها ومذ خبر على الأول

أمثلة عشرة

ومبتدأ على الثاني وقال الكسائي وجماعة المعنى مذ كان يومان فمذ ظرف لما قبلها
وما بعدها جملة فعلية حذف فاعلها وهي في محل خفض وقال آخرون المعنى بين
الزمن الذي هو يومان ومنذ مركبة من حرف الابتداء وذو الطائية واقعة
على الزمن وما بعدها جملة اسمية حذف مبتدؤها ولا محل لها لأنها صلة الرابع
ماذا صنعت فإنه يحتمل معنيين أحدهما ما الذي صنعته فالجملة اسمية قدم خبرها
عند الأخفش ومبتدؤها عند سيبويه والثاني أي شيء صنعت فهي فعلية قدم مفعولها
فإن قلت ماذا صنعته فعلى التقدير الأول الجملة بحالها وعلى الثاني يحتمل الاسمية
بأن تقدر ماذا مبتدأ والفعلية بأن تقدره مفعولا لفعل محذوف على شريطة
التفسير ويكون تقديره بعد ماذا لأن الاستفهام له الصدر الخامس أبشر
يهدوننا فالأرجح تقديره بشر فاعلا ليهدي محذوفا والجملة فعلية ويجوز
تقديره مبتدأ وتقدير الاسمية في أأنتم تخلقونه أرجح منه في أبشر يهدوننا
لمعادلتها الاسمية وهي أم نحن الخالقون وتقدير الفعلية في قوله فقلت أهي
سرت أم عادني حلم أرجح منها في أبشر يهدوننا لمعادلتها
الفعلية السادس نحو فأما أخواك فإن الألف إن قدرت حرف تثنية كما أن
التاء حرف تأنيث في قامت هند أو اسما وأخواك بدل منها فالجملة فعلية
وإن قدرت اسما وما بعدها مبتدأ فالجملة اسمية قدم خبرها السابع نعم الرجل
وإن قدر زيد خبر المحذوف فجملتان فعلية واسمية الثامن جملة البسملة فإن قدر
ابتدائي بسم الله فاسمية وهو قول البصريين أو أبدأ باسم الله ففعلية وهو قول الكوفيين
وهو المشهور في التفاسير والأعاريب ولم يذكر الزمخشري غيره إلا أنه يقدر
الفعل مؤخرا ومناسبا لما جعلت التسمية مبدأ له فيقدر في باسم الله أبدأ
باسم الله أقرأ باسم الله أرتحل ويؤيده الحديث باسمك ربي وضعت جنبي التاسع قولهم
ما جاءت حاجتك فإنه يروى برفع حاجتك فالجملة فعلية وبنصبها فالجملة اسمية و
ذلك لأن جاء بمعنى صار فعلى الأول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثاني ما مبتدأ
واسمها ضميرها وأنث حملا على معنى ما وحاجتك خبرها ونظيرها هذه ما في قولك
ما أنت وموسى فإنها أيضا تحتمل الرفع والنصب إلا أن الرفع على الابتدائية

أو الخبرية

أو الخبرية على خلاف في سيبويه والأخفش وذلك إذا قدرت موسى عطفا على أنت
والنصب على الخبرية أو المفعولية وذلك إذا قدرته مفعولا معه إذ لا بد من تقدير فعل
حينئذ أي ما يكون أو ما تصنع ونظيره ما هذه في الوجهين على اختلاف التقديرين
كيف في نحو كيف أنت وموسى إلا أنها لا تكون مبتدأ ولا مفعولا به فليس للرفع إلا
توجيه واحد وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية أو الحالية العاشر الجملة المعطوفة
من نحو قعد عمرو وزيد قام والأرجح الفعلية للتناسب وذلك لازم عند من يوجب
توافق الجملتين المتعاطفتين ومما يترجح فيه الفعلية نحو موسى أكرمته ونحو
زيد ليقم وعمرو لا يذهب بالجزم لأن وقوع الجملة الطلبية خبرا قليل وأما نحو
زيد قام فالجملة اسمية لا غير لعدم ما يطلب الفعل هذا قول الجمهور وجوز
المبرد وابن العريف وابن مالك فعليتها على الإضمار والتفسير والكوفيون
على التقديم والتأخير فإن قلت زيد قام وعمرو قعد عنده فالأولى اسمية
عند الجمهور والثانية محتملة لهما على السواء عند الجميع

انقسام الجملة إلى الصغرى والكبرى

الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد قام أبوه وزيد
أبوه قائم والصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين وقد تكون
الجملة كبرى وصغرى باعتبارين نحو زيد أبوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام
جملة كبرى لا غير وغلامه منطلق صغرى لا غير لأنها خبر وأبوه غلامه منطلق كبرى
باعتبار غلامه منطلق وصغرى باعتبار جملة الكلام ومثله لكنا هو الله ربي إذ الأصل
لكن أنا هو الله ربي ففيها أيضا ثلاث مبتدآت إذا لم يقدر هو ضميرا له سبحانه
ولفظ الجلالة بدلا منه أو عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب بل قدر ضمير الشأن
وهو الظاهر ثم حذفت الهمزة حذفا اعتباطيا وقيل حذفا قياسيا بأن نقلت
حركتها ثم حذفت ثم أدغمت نون لكن في نون أنا **تنبيهان** الأول ما فسرت
به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم وقد يقال كما تكون مصدرة بالمبتدأ تكون
مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم أبوه الثاني إنما قلت صغرى وكبرى
موافقة لهم وإنما الوجه استعمال فعلى أفعل بأل أو بالإضافة ولذلك لحن
من قال كأن صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على أرض من الذهب

وقول بعضهم ان من زائدة وانهما مضافان على حد قوله بين ذراعي وجبهة الاسد
يرده ان الصحيح ان من لا تقحم في الايجاب ولا مع تعريف المجرور ولكن ربما
استعمل افعل التفضيل الذي يراد به المفاضلة مطابقا مع كونه مجردا
قال اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام الائم
هذا يتخرج البيت وقول العروضيين وكذلك قول العروضيين فاصلة كبرى وفاصلة
صغرى قد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها ولهذا النوع امثلة احدها انا آتيك به اذ
يحتمل آتيك ان يكون فعلا مضارعا ومفعولا وان يكون اسم فاعل او مضافا اليه
مثل وانهم آتيهم عذاب وكلهم آتيه يوم القيامة فردا ويؤيده ان اصل الخبر الافراد
وان حمزة يميل الالف من آتيك وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من همزة الثاني نحو زيد
في الدار اذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر الثالث نحو انما انت سيرا
اذ يحتمل تقدير تسير وتقدير سائر وينبغي ان يجري هنا الخلاف الذي في المسئلة
الرابع زيد قائم ابوه اذ يحتمل ان يقدر ابوه مبتدأ وان يقدر فاعلا بقائم
تنبيه يجب في قولك الا عمرو لي مستطاع رجوعه تقدير رجوعه مبتدأ
ومستطاع خبره والجملة في محل نصب على انها صفة لا في محل رفع على انها خبر لان
لا التي للتمني لا خبر لها عند سيبويه لا لفظا ولا تقديرا فاذا قيل الا ماء كان ذلك
كلاما مؤلفا من حرف واسم وانما تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو تمنى ماء وكذلك
يمتنع تقدير مستطاع خبرا ورجوعه فاعلا لما ذكرنا ويمتنع ايضا تقدير مستطاع
صفة على المحل او تقدير مستطاع رجوعه جملة في موضع رفع على انها صفة على المحل
اجراء لالا مجرى ليت في امتناع مراعاة محل اسمها وهذا ايضا قول سيبويه
وخالفه في المسئلتين المازني والمبرد

انقسام الكبرى الى ذات وجه وذات وجهين فذات الوجهين هي اسمية الصدر فعلية العجز
نحو زيد يقوم ابوه كذا قالوا وينبغي ان يراد على عكس ذلك نحو ظننت زيدا ابوه
قائم بناء على ما قدمنا وذات الوجه نحو زيد ابوه قائم ومثله على ما قدمنا نحو ظننت
زيدا يقوم ابوه

الجمل التي لا محل لها من الاعراب وهي سبع وبدأنا بها لانها لم تحل
محل مفرد وذلك هو الاصل في الجمل فالاولى الابتدائية وتسمى ايضا المستانفة

وهي منها الجمل السبع الجملة القسمية اعني الجملة التي هي جواب القسم ٢

وهو

وهو اوضح لان الابتدائية تطلق ايضا على الجملة المصدرة بالمبتدأ ولو كان لها محل
ثم الجمل المستأنفة نوعان احدهما الجملة المفتتح بها النطق كقولك ابتداء زيد قائم
ومنه الجمل المفتتح بها السور الثاني الجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله
وقوله تعالى قل ساتلوا عليكم منه ذكرا انا مكنا له في الارض ومنه الجملة العامل الملغى
لتأخره نحو زيد قائم اظن فاما العامل الملغى لتوسطه نحو زيد اظن قائم فجملته
ايضا لا محل لها الا انها من باب جمل الاعتراض ويخص البيانيون الاستئناف
بما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قوله تعالى هل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين
اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام فان جملة القول الثانية جواب لسؤال
تقديره فماذا قال لهم ولهذا فصلت عن الاولى فلم تعطف عليها وفي قوله تعالى سلام
قوم منكرون جملتان حذف خبر الاولى ومبتدأ الثانية اذ التقدير سلام عليكم
انتم قوم منكرون ومثله في استئناف جملة القول الثانية ونبئهم عن ضيف ابراهيم
اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال انا منكم وجلون وقد استؤنفت جملتا القول
في قوله تعالى ولقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما قال سلام ومن
الاستئناف البياني ايضا قوله زعم العواذل انني في غمرة صدقوا ولكن غمرتي
لا تنجلي فان قوله صدقوا جواب لسؤال تقديره اصدقوا ام كذبوا ومثله
يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال فيمن فتح باء يسبح **تنبيها** الاول من
الاستئناف ما قد يخفى وله امثلة كثيرة احدها لا يسمعون من قوله وحفظا
من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملأ الاعلى فان الذهن يتبادر الى انه
صفة لكل شيطان او حال منه وكلاهما باطل اذ لا معنى للحفظ من شيطان
لا يسمع وانما هي استئناف نحوي ولا يكون استئنافا بيانيا لفساد المعنى ايضا
وقيل يحتمل ان الاصل لئلا يسمعوا ثم حذفت اللام كما في جئتك ان تكرمني
ثم حذفت ان فارتفع الفعل كما في قوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى
فيمن رفع احضر واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين فان قلت
اجعلها حالا مقدرة اي وحفظا من كل شيطان مارد مقدرا عدم سماعه
اي بعد الحفظ قلت الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها في قولك

مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا حال الصيد به غدا
والشياطين لا يسمعون الى الملأ الاعلى عدم السماع ولا يريدونه الثاني انا نعلم ما يسرون
وما يعلنون بعد قوله تعالى فلا يحزنك قولهم فانه ربما يتبادر الذهن الى انه محكي
بالقول وليس كذلك لان ذلك ليس من مقولهم الثالث ان العزة لله جميعا بعد
فلا يحزنك قولهم وهي كالتي قبلها وفي جمال القراء للسخاوي ان الوقف على قولهم
في الايتين واجب والصواب انه ليس في جميع القرآن وقف واجب الرابع ثم يعيده
بعد قوله اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق لان اعادة الخلق لم تقع بعد فيقرروا
برؤيتها ويؤيد الاستئناف فيه قوله تعالى على عقب ذلك قل سيروا في الارض
فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة الخامس زعم ابو حاتم
ان من ذلك تثير الارض فقال الوقف على ذلول جيد ثم تبتدئ تثير الارض
على الاستئناف ورده ابو البقاء بان لا انما تعطف على النفي وبانها لو اثارت
الارض على الاستئناف كانت ذلولا ويرد اعتراضه الاول صحة مررت برجل
يصلي ولا يلتفت والثاني ان ابا حاتم زعم ان ذلك من عجائب هذه البقرة وانما وجه
الرد ان الخبر لم يأت بان ذلك من عجائبها وبانهم انما كلفوا بامر موجود لا بامر
خارق للعادة وبانه كان يجب تكرار لا في تسقي اذ لا يقال مررت برجل
لا شاعر حتى تقول ولا كاتب ولا يقال فقد تكررت بقوله تعالى ولا تسقي الحرث
لان ذلك واقع بعد الاستئناف على زعمه تنبيه قد يحتمل اللفظ الاستئناف
وغيره وهو نوعان احدهما ما اذا حمل على الاستئناف احتيج الى تقدير جزء يكون
معه كلاما نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد والثاني ما لا يحتاج فيه الى ذلك لكونه جملة
تامة وذلك كثير جدا نحو الجملة المنفية وما بعدها في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء
من افواههم وما تخفي صدورهم اكبر قال الزمخشري الاحسن والابلغ ان
تكون مستأنفات على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين
ويجوز ان يكون لا يألونكم وقد بدت صفتين اي بطانة غير مانعتكم فسادا
بادية بغضاؤهم ومنع الواحدي هذا الوجه لعدم حرف العطف بين الجملتين

وزعم

تتعدد

وزعم انه لا بد منه ولا تتخذ صاحبا يؤذيك احب مقارنتك والذي يظهر ان الصفة
بغير عاطف وان كانت جملة كما في الخبر نحو الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه
البيان وحصل للامام في تفسير هذه الآية سهو فانه سأل ما الحكمة في تقديم
من دونكم على بطانة واجاب بان محط النهي من دونكم لا بطانة فلذلك قدم الاهم وليست
التلاوة كما ذكر ونظير هذا ان ابا حيان فسر في سورة الانبياء كلمة
زبرا بعد قوله تعالى وتقطعوا امرهم بينهم وانما هي في سورة المؤمنين وترك تفسيرها
هناك وتبعه على هذا السهو رجلان لخصا من تفسيره اعرابا الثالث من الجمل
احدها ما جرى فيه خلاف امستأنفة هي ام لا وله امثلة نحو اقوم من قولك ان قام زيد
اقوم وذلك لان المبرد يرى انه على اضمار الفاء وسيبويه يرى انه مؤخر من
تقديم وان الاصل اقوم ان قام زيد وان جواب الشرط محذوف ويؤيده
التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيا وانبنى على هذا امثلتان احداهما
انه هل يجوز زيدا ان اتاني اكرمه فسيبويه يجيزه كما يجوز زيدا اكرمه ان
اتاني والقياس ان المبرد يمنعه لانه في سياق اداة الشرط فلا يعمل فيما تقدم
على الشرط فلا يفسر عاملا فيه والثاني انه اذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع
بفعل معطوف هل يجزم ام لا فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم وعلى قول المبرد
ينبغي ان يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة
وما بعدها الثاني مذ ومنذ وما بعدهما في نحو ما رأيته مذ يومان فقال
السيرافي في موضع نصب على الحال وليس بشيء لعدم الرابط وقال الجمهور مستأنفة
جوابا لسؤال مقدر ثم عند من قدر مذ مبتدأ ما امد ذلك وعند من قدرها
خبرا ما بينك وبين لقائه الثالث جملة الافعال الاستثنائية ليس ولا يكون وخلا
وعدا وحاشا فقال السيرافي حال اذ المعنى قام القوم خالين عن زيد وجوز
الاستئناف واوجبه ابن عصفور فان قلت جاءني رجال ليسوا زيدا فالجملة
صفة ولا يمتنع عندي ان يقال جاءوني ليسوا زيدا على الحال الرابع الجملة بعد حتى
الابتدائية كقوله حتى ماء دجلة اشكل فقال الجمهور مستأنفة وعن الزجاج وابن
درستويه انها في موضع جر بحتى وقد تقدم الجملة الثانية المعترضة بين شيئين

الفعل
لإفادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا وقد وقعت في مواضع أحدها بين
ومرفوعه كقوله شجاك أظن ربع الظاعنينا ويروي بنصب الربع على أنه مفعول
أول وشجاك مفعول الثاني وفيه ضمير مستتر راجع اليه وقوله وقد أدركتني والحوادث
جمة أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل ومنه على الظاهر قوله ألم يأتيك والأنباء
تنمي بما لاقت لبون بني زياد على أن الباء زائدة في الفاعل ويحتمل أن يأتي
وتنمي تنازعا فأعمل الثاني وأضمر الفاعل في الأول فلا اعتراض ولا زيادة ولكن
المعنى على الأول أوجه إذ الأنباء من شأنها أن تنمي بهذا وبغيره الثانية بينه و
بين مفعوله وبدلت والدهر ذو تبدل هيفا دبورا بالصبا والشمأل الثالث
بين المبتدأ وخبره كقوله وفيهن والأيام يعثرن بالفتى نوادب لا يمللنه ونوائح
ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملغى في نحو زيد أظن قائم وبجملة الاختصاص في نحو
قوله عليه السلام نحن معاشر الأنبياء لا نورث وقول الشاعر نحن بنات طارق
نمشي على النمارق وأما الاعتراض بكان الزائدة في نحو قول أبي بكر كان خير سبق
فالصحيح أنها لا فاعل لها فلا جملة والرابع بين ما أصلهما المبتدأ والخبر كقوله
وإني لرام نظرة قبل التي لعلي وإن شطت نواها أزورها وذلك على تقدير
أزورها خبر لعلي وتقدير الصلة محذوفة أي التي أقول لعلي كقوله لعلك
والموعود حق لقاؤه بدا لك في تلك القلوص بداء وقوله يا ليت شعري والمنى
لا تنفع هل أغدون يوما وأمري مجمع إذا قيل بأن جملة الاستفهام خبر على
تأويل شعري بمشعوري لتكون الجملة نفس المبتدأ فلا تحتاج إلى رابط وأما إذا قيل
بأن الخبر محذوف أي موجود أو أن ليت لا خبر لها هنا إذ المعنى ليتني أشعر
فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذي علق عنه بالاستفهام وقول الحماسي
إن الثمانين وبلغتها قد أحوجت سمعي إلى ترجمان وقول ابن هرمة إن
سليمى والله يكلؤها ضنت بشيء ما كان يرزؤها وقول رؤبة إني و
أسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا وقول كثير وإني و
تهيامي بعزة بعد ما تخليت مما بيننا وتخلت لكالمرتجي ظل الغمامة
كلما تبوأ منها للمقيل اضمحلت قال أبو علي تهيامي بعزة جملة معترضة بين

كقوله
كقوله
اذام

اسم

اسم إن وخبرها وقال أبو الفتح يجوز أن تكون الواو للقسم كقوله إني وحبك
لضنين بك فتكون الباء متعلقة بالتهيام لا بخبر محذوف والخامس بين
الشرط وجوابه نحو وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما
أنت مفتر ونحو فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار ونحو إن يكن غنيا
أو فقيرا فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى قال جماعة منهم ابن مالك والظاهر
أن الجواب فالله أولى بهما ولا يرده ذلك تثنية الضمير كما توهموا لأن أو
هنا للتنويع وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة نص عليه الأبدي وهو
الحق وأما قول ابن عصفور أن تثنية الضمير في الآية شاذة فباطلة كبطلان
قوله مثل ذلك في إفراد الضمير في والله ورسوله أحق أن يرضوه وفيه
ثلاثة أوجه أحدها أن أحق خبر عنهما وسهل إفراد الضمير أن إرضاءين معنوي
واحد إذ إرضاء الله سبحانه إرضاء لرسوله عليه السلام وبالعكس إن الذين يبايعونك
إنما يبايعون الله والثاني ونحوه تقدم إفراد أحق ووجه ذلك أن اسم التفضيل
المجرد من أل والإضافة واجب الإفراد نحو ليوسف وأخوه أحب قل
إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم إلى قوله تعالى أحب إليكم والثاني
أن أحق خبر عن اسم الله سبحانه وحذف مثله خبرا عن اسمه عليه السلام أو بالعكس
والثالث أن يرضوه ليس في موضع جر أو نصب بتقدير بأن يرضوه بل في
موضع رفع بدلا من أحد الاسمين وحذف من الآخر مثل ذلك والمعنى وإرضاء
الله وإرضاء رسوله أحق من إرضاء غيرهما والسادس بين القسم وجوابه
كقوله لعمري وما عمري علي بهين لقد نطقت بطلا على الأقارع وقوله تعالى
فالحق والحق أقول لأملأن إن الأصل أقسم بالحق لأملأن وأقول الحق فانتصب
الحق الأول بعد إسقاط خافض وأقسم محذوف والحق الثاني بأقول
واعترض بجملة أقول الحق وقدم مفعولها للاختصاص وقرئ برفعهما بتقدير
فالحق قسمي والحق أقول وبجرهما على تقدير واو القسم في الأول وتقدير الثاني توكيدا
كقولك والله والله لأفعلن وقال الزمخشري جر الثاني على أن المعنى
وأقول والحق أي هذا اللفظ فأعمل القول في لفظ واو القسم ومجرورها على

باليمين

على سبيل الحكاية وقال وهو وجه حسن دقيق جائز في الرفع والنصب انتهى وفي ترك
رفع الأول ونصب الثاني قيل أي فالحق قسمي أو فالحق مني أو فالحق أنا ومن
ذلك مع قوله تعالى فلا أقسم بمواقع النجوم الآية والسابع بين الموصوف وصفته كالآية
فإن فيها اعتراضين اعتراضا بين الموصوف وهو قسم وصفته وهو عظيم
بجملة لو تعلمون عظيم واعتراضا بين أقسم بمواقع النجوم وجوابه وهو إنه لقرآن
كريم بالكلام الذي بينهما وأما قول ابن عطية ليس فيها إلا اعتراض واحد وهو
لو تعلمون لأن وإنه لقسم عظيم توكيد لا اعتراض فمردود لأن التوكيد
والاعتراض لا يتنافيان وقد مضى لك في حد جملة الاعتراض والثامن بين الموصول
وصلته كقوله ذاك الذي وأبيك يعرف مالكا وقوله وإني لرام نظرة
السبت وذلك على أن يقدر الصلة أزورها وتقدر خبر لعل محذوفا أي
لعلي أفعل ذلك والتاسع بين أجزاء الصلة نحو والذين كسبوا السيئات
جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة الآية فإن جملة ترهقهم ذلة معطوفة على
كسبوا السيئات فهي من الصلة وما بينهما اعتراض يبين به قدر جزائهم وجملة
ما لهم من الله من عاصم خبر قاله ابن عصفور وهو بعيد لأن الظاهر أن
ترهقهم لم يؤت به لتعريف الذين فيعطف على صلته بل جيء به للإعلام بما
يصيبهم جزاء على كسبهم السيئات ثم إنه ليس بمتعين لجواز أن يكون الخبر
جزاء سيئة بمثلها فلا يكون في الآية اعتراض ويجوز أن يكون الخبر جملة النفي
كما ذكر وما قبلها جملتان معترضتان وأن يكون الخبر كأنما أغشيت فالاعتراض
بثلاث جمل أو أولئك أصحاب النار فالاعتراض بأربع ويحتمل وهو الأظهر أن
الذين ليس مبتدأ بل معطوفا على الذين الأولى أي للذين أحسنوا الحسنى
وزيادة والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها فمثلها هنا في مقابلة الزيادة
هناك ونظيرها في المعنى قوله تعالى من جاء بالحسنة فله خير منها ومن جاء
بالسيئة فلا يجزى الذين عملوا السيئات إلا ما كانوا يعملون وفي اللفظ
قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو وذلك من العطف على معمولي عاملين عند
الأخفش وعلى إضمار الجار عند سيبويه والمحققين ومما يرجح هذا الوجه أن
الظاهر

الظاهر أن الباء في بمثلها متعلقة بالجزاء فإذا كان جزاء سيئة مبتدأ
احتيج إلى تقدير الخبر أي واقع قاله أبو البقاء أو لهم قاله الحوفي وهو أحسن
لاغنائه عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدئها وهو الذين وعلى ما اخترناه
يكون جزاء عطفا على الحسنى فلا يحتاج إلى تقدير آخر وأما قول ابن الحسن
وابن كيسان إن بمثلها هو الخبر وإن الباء زيدت في الخبر كما زيدت في
المبتدأ في بحسبك درهم فمردود وقد عند الجمهور وقد يونس يقولها وجزاء
سيئة مثلها والعاشر بين المتضايفين كقولهم هذا غلام والله زيد ولا أخا
فاعلم لزيد وقيل الأخ هو الاسم والظرف الخبر وإن الأخ جاء على لغة القصر
لقولهم مكره أخاك فهو كقولك لا عصيك الحادي عشر بين الجار والمجرور كقولك اشتريته
بأرى والله درهم الثاني عشر بين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله كأن وقد أتى
حول كميل أثافيها حمامات مثول كذا قال قوم ويمكن أن يكون هذه الجملة
حالية تقدمت على صاحبها وهو اسم كأن على حد الحال في قوله كأن قلوب الطير
رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي الثالث عشر بين الحرف و
توكيده كقوله ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت الرابع عشر
بين حرف التنفيس والفعل كقوله وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل
حصن أم نساء وهذا الاعتراض في أثناء اعتراض آخر فإن سوف وما بعدها
اعتراض بين أدري وجملة الاستفهام الخامس عشر بين قد والفعل كقوله أخالد
قد والله أوطأت عشوة السادس عشر بين حرف النفي ومنفيه كقوله ولا أراها
تزال ظالمة وقوله فلا وأبي دهماء زالت عزيزة السابع عشر بين جملتين
مستقلتين نحو فأتوهن من حيث أمركم الله إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين
نساؤكم حرث لكم فإن نساؤكم حرث لكم تفسير لقوله تعالى من حيث أمركم الله
أي إن المأتي الذي أمركم الله به هو مكان الحرث دلالة على أن الغرض
الأصلي في الإتيان طلب النسل لا محض الشهوة وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض
بأكثر من جملة ومثلها في ذلك قوله تعالى ووصينا الإنسان بوالديه حملته
أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين أن اشكر لي ولوالديك وقوله تعالى

رب اني وضعتها انثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني سميتها مريم
فيمن قرأ بسكون تاء وضعت اذ الجملتان المصدرتان بان من قولها
عليها السلم وما بينهما اعتراض والمعنى وليس الذكر الذي طلبته كالانثى التي
وهبت لها وقال الزمخشري هنا جملتان معترضتان كقوله تعالى وانه
لقسم لو تعلمون عظيم انتهى وفي التنظير نظر لان الذي في الآية الثانية
اعتراضان كل منهما بجملة لا اعتراض واحد بجملتين وقد يعترض باكثر من جملتين
كقوله تعالى الم تر الى الذين اوتوا نصيبا من الكتاب يشترون الضلالة ويريدون
ان تضلوا السبيل والله اعلم باعدائكم وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا
من الذين هادوا يحرفون ان قدر من الذين هادوا بيانا للذين اوتوا
وتخصيصا لهم اذ كان اللفظ عاما في اليهود والنصارى والمراد اليهود
او بيانا لاعدائكم والمعترض به على هذا التقدير جملتان وعلى التقدير الاول
ثلاث وهي والله اعلم وكفى بالله مرتين واما يريدون ويشترون فجملتان
تفسيريتان لمقدر اذ المعنى الم تر الى قصة الذين اوتوا وان علقت من
بنصيرا مثل ونصرناه من القوم او بخبر محذوف على ان يحرفون صفة
لمبتدأ محذوف اي قوم يحرفون كقولهم منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق
فلا اعتراض البتة وقد مر ان الزمخشري اجاز في سورة الاعراف الاعتراض
بسبع جمل على ما ذكره ابن مالك وزعم ابو علي انه لا يعترض باكثر من جملة وذلك
لانه قال في قول الشاعر اراني ولا كفران لله آية لنفسي لقد طالبت غير منيل
ان آية وهي مصدر اويت له اذا رحمته ورققت له لا ينتصب باوى محذوفة
لئلا يلزم الاعتراض بجملتين وانما انتصابه باسم لا اي ولا اكفر الله رحمة مني
لنفسي ولزمه من هذا ان ترك تنوين الاسم المطول ومقولة البغداديين اذ
اجازوا لا طالعا جبلا اجروه في ذلك مجرى المضاف كما اجري مجراه في الاعراب
وعلى قولهم يتخرج الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت واما على قول
البصريين فيجب تنوينه ولكن الرواية انما جاءت بغير تنوين وقد اعترض ابن مالك قول
ابي علي بقوله تعالى وما ارسلنا من قبلك الا رجالا نوحي اليهم فاسألوا اهل الذكر ان
كنتم

كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر وبقول زهير لعمرك والخطوب مغيرات وفي
طول المعاشرة التقالي لقد باليت مظعن ام اوفى ولكن ام اوفى لا تبالي وقد
يجاب عن الآية بان الجملة الامرية دليل الجواب عند البصريين ونفسه عند قوم فهي مع
جملة الشرط كالجملة الواحدة وبانه يجب ان يتعلق بالبينات بمتعلق محذوف اي
ارسلناهم بالبينات لا بارسلنا المذكور اولا لان ما قبل الا لا يعمل فيما
بعدها الا ان كان مستثنى نحو ما قام الا زيدا او مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد
او تابعا له نحو ما قام احد الا زيدا فاضل **مسئلة** كثيرا ما تشتبه المعترضة
بالحالية ويميزها منها امور احدها انها تكون غير خبرية كالامرية في ولا تؤمنوا
الا لمن تبع دينكم قل ان الهدى هدى الله ان يؤتى احد مثل ما اوتيتم كذا مثل
ابن مالك وغيره بناء على ان يؤتى احد متعلق بتؤمنوا وان المعنى ولا تظهروا
تصديقكم بان احدا يؤتى من كتب الله مثل ما اوتيتم او بان ذلك الاحد يحاجوكم
عند الله يوم القيامة بالحق فيغلبونكم الا لاهل دينكم لان ذلك لا يغير اعتقادهم بخلاف
المسلمين فان ذلك يزيدهم ثباتا وبخلاف المشركين فان ذلك يدعوهم الى الاسلام ومعنى الاعتراض ح
ان الهدى بيد الله فاذا قدره لاحد لم يضره مكركم والآية محتملة لغير ذلك وهو ان
يكون الكلام قد تم عند الاستثناء والمراد ولا تظهروا الايمان الكاذب الذي
توقعونه وجه النهار وتنقضونه آخره الا لمن كان منكم ثم اسلم وذلك لان اسلامهم
كان اغيظ لهم ورجوعهم الى الكفر كان عندهم اقرب وعلى هذا فان يؤتى من كلام اليهود
وهو متعلق بمحذوف مؤخر اي لكراهية ان يؤتى احد دبرتم هذا الكيد وهذا
الوجه ارجح لوجهين احدهما انه الموافق لقراءة ابن كثير ا ان يؤتى بهمزتين اي الكراهية
ان يؤتى فعلتم ذلك والثاني ان في الوجه الاول عمل ما قبل الا فيما بعدها مع انه
ليس من المسائل الثلاث المذكورة آنفا وكالدعائية في قول ابن ثمانين وبلغتها
قد احوجت سمعي الى ترجمان وقول ابن سلمى والله يكلؤها ضننت بشيء ما كان
يرزؤها وكالقسمية في قوله ابي وانطاق البيت وكالتنزيهية في قوله تعالى ويجعلون لله
البنات سبحانه ولهم ما يشتهون كذا مثل بعضهم وكالاستفهامية في قوله تعالى
واستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب الا الله ولم يصروا وكذا مثل ابن مالك

فاما الاولى فلا دليل فيها اذ افك ولهم خبرا وما مبتدا اذ الواو للاستيناف
لا العاطفة جملة على جملة وتقدير الكلام تهديد اكقولك لعبدك لك عندي ما تختار
تريد بذلك ايعاده والتهكم به على ان الكلام تهديد كقولك لعبدك اصنع ما شئت
بل اذا افك ولهم معطوفا على الله وما معطوفة على البنات وذلك ممتنع في الظاهر
اذ لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل الا في باب ظن وفي فقد وعدم
فلا يجيء ليتهم لمغايرة ضمير البارئ وكذا ان ذاته استغنى ولا يجوز زيد ضربه
وزيد يريد ضرب نفسه فاما يصح في الاية العطف المذكور اذا افك وان الاصل
ولانفسهم ثم حذف المضاف وذلك تكلف ومن العجب ان الفراء والزمخشري
والحوفي قدروا العطف المذكور ولم يقدروا المضاف المحذوف ولا يصح العطف
الا به واما الثانية فنص هو وغيره على ان الاستفهام فيها بمعنى النفي فالجملة خبرية
وفيهم ما اورده من ان المعترضة تقع طلبية اي الحالية لا تكون الا خبرية
وذلك بالاجماع واما قول بعضهم في قول القائل اطلب ولا تضجر من مطلب ان
الواو للحال وان لا ناهية فخطأ وانما هي عاطفة اما مصدرا بسبك من ان
والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق اي ليكن منك طلب وعدم ضجر او
جملة على جملة وعلى الاول فتحة تضجر اعراب ولا نافية والعطف مثله في قولك
ايتني ولا احفوك بالنصب وقوله فقلت ادعي وادعو ان اندى لصوت ان
ينادي داعيان وعلى الثاني الفتحة للتركيب والاصل فلا تضجرن بنون التوكيد
الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية وعطف الامر على النهي مثله في قوله تعالى
واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا الثاني انه يجوز تصديرها بدليل استقبالي
كالتنفيس في قوله وسوف اخال ادري وقال الحوفي في اني ذاهب الى
ربي سيهدين ان الجملة حالية وهو مردود وكلن في ولن تفعلوا وكالشرط
في فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا وقال هل عسيتم ان كتب عليكم القتال
الا تقاتلوا ولا جناح عليكم ان كان بكم اذى من مطر او كنتم مرضى ان
تضعوا اسلحتكم اني اخاف ان عصيت ربي عذاب يوم عظيم فكيف تتقون
ان كفرتم ان كنتم غير مدينين ترجعونها وانما جاز لاضربنه ان ذهب وان مكث

لان

واحد
لان المعنى لاضربنه على كل حال اذ لا يصح ان تشترط وجود الشيء وعدمه لشيء
والثالث انه يجوز اقترانها بالفاء كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل
ما قدرا وكجملة فاي شيء اولى بها في قوله وغير مضي وكجملة فباي آلاء ربكما تكذبان
الفاصلة بين فاذا انشقت السماء فكانت وردة كالدهان وبين الجواب وهو
فيومئذ لا يسأل والفاصلة بين ومن دونهما جنتان وبين فيهن خيرات حسان
وبين صفتها وهي مدهامتان في الاولى يجوز مقصودات في الثانية ويحتمل ان
تقدير مبتدأ فتكون الجملة اما صفة واما مستانفة الرابع انه يجوز اقترانها
بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبي يا حادي عيرها واحسبني
اوجد ميتا قبيل افقدها قفا قليلا بها علي فلا اقل من نظرة ازودها
قوله افقدها على اضمار ان وقوله اقل يروى بالرفع والنصب تنبيه للبيانيين
في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين والزمخشري يستعمل
بعضها كقوله في ونحن له مسلمون يجوز ان يكون حالا من فاعل نعبد او من
مفعوله لاشتمالها على ضميريهما وان يكون معطوفة على نعبد وان يكون اعتراضية
مؤكدة اي ومن حالنا انا مخلصون التوحيد وان يكون اعتراضية ويرد عليه
مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كابي حيان توهما منه انه لا اعتراض الا ما
يقول النحوي وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين الجملة الثالثة التفسيرية وهي
الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه وسأذكر لها امثلة توضحها احدها واسروا
النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى
وهل هنا للنفي ويجوز ان يكون بدلا منها ان قلت ان ما فيه معنى القول كالجمل
وهو قول الكوفيين وان يكون معمولة لقول محذوف وهو حال مثل والملائكة يدخلون
عليهم من كل باب سلام عليكم الثاني ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب
ثم قال له كن فيكون فجملة خلقه وما بعده تفسير لمثل آدم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر
لفظ الجملة من كونه قدر جسدا من طين ثم كون بل باعتبار المعنى اي ان شأن عيسى
كشأن آدم في الخروج عن مستمر العادة وهو التولد بين ابوين والثالث هل
ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله تفسير للتجارة وقيل

مستأنفة معناها الطلب أي آمنوا بدليل يغفر بالجزم كقولهم اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب
عليه أي ليتق الله وليفعل يثب وعلى الأول فالجزم في جواب الاستفهام تنزيلا للسبب وهو
الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال الرابع ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم
البأساء والضراء وزلزلوا وجوز أبو البقاء كونها حالية من الذين خلوا وعلى هذا فالحال
لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا الخامس حتى إذا جاءوك يجادلونك يقول الذين
كفروا إن قدرت إذا غير شرطية فجملة القول تفسير ليجادلونك والآية جواب
إذا وعليهما فيجادلونك حال **تنبيه** المفسرة ثلاثة أقسام مجردة من حرف التفسير
كما في الأمثلة السابقة ومقرونة بأي كقوله وترمينني بالطرف أي أنت مذنب
ومقرونة بأن نحو فأوحينا إليه أن اصنع الفلك وقولك كتبت إليه أن افعل كذا
وإن لم تقدر الباء قيل السادس ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه
فجملة ليسجننه قيل مفسرة للضمير في بدا الراجع إلى البداء المفهوم منه والتحقيق أنها جواب لقسم
مقدر وأن المفسر مجموع الجملتين ولا يمنع من ذلك كون القسم إنشاء لأن
المفسر هنا إنما هو المعنى المتحصل من الجواب وهو خبري وذلك المعنى هو سجنه
عليه السلام فهذا هو البداء الذي بدا لهم ثم اعلم أنه لا يمتنع كون الجملة الإنشائية مفسرة
بنفسها ويقع ذلك في موضعين أحدهما أن يكون المفسر إنشاء أيضا نحو أحسن إلى زيد
أعطه ألف دينار والثاني أن يكون مفردا مؤديا عن جملة نحو وأسروا النجوى
الذين ظلموا وإنما قلنا فيما مضى إن الاستفهام مراد به النفي تفسيرا لما اقتضاه
المعنى وأوجبته الصناعة لأجل الاستثناء المفرغ لأن التفسير أوجب ذلك
نحو بلغني عن زيد كلام والله لأفعلن كذا ويجوز أن يكون ليسجننه جوابا لبدا لأن أفعال
القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم قال ولقد علمت لتأتين منيتي
وقال الكوفيون الجملة فاعل ثم قال هشام وثعلب وجماعة يجوز ذلك في كل جملة
نحو يعجبني تقوم وقال الفراء وجماعة يجوز إن كان مشروطا بكون المسند إليها قلبيا و
باقترانها بأداة معلقة نحو ظهر لي أقام زيد وعلم هل قعد عمرو وفيه نظر
لأن أداة التعليق بأن تكون مانعة أشبه من أن تكون مجوزة وكيف تعلق
الفعل عما هو منه كالجزء وبعد فعندي أن المسألة صحيحة ولكن مع الاستفهام

خاصة

خاصة دون سائر المعلقات وعلى الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة ألا ترى أن
المعنى ظهر لي جواب أقام زيد أي جواب قول القائل أقام زيد وكذا في علم أقعد عمرو
وذلك لا بد من تقديره دفعا للتناقض إذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام
المقتضي للجهل به فإن قلت ليس هذا مما تصح فيه الإضافة إلى الجمل قلت قد مضى لنا
عن قريب أن الجملة التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات السابع وإذا
قيل لهم لا تفسدوا زعم ابن عصفور أن البصريين يقدرون نائب الفاعل ضمير المصدر
وجملة النهي مفسرة لذلك المضمر وقيل الظرف نائب الفاعل فالجملة في محل نصب ويرد بأنه
لا يتم الفائدة بالظرف وبعده وفي وإذا قيل إن وعد الله حق والصواب أن النائب
الجملة لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول فكيف انقلبت مفسرة والمفعول به
متعين للنيابة وقولهم الجملة لا تكون فاعلا ولا نائبا جوابه أن التي يراد بها لفظها
يحكم لها بحكم المفردات ولهذا تقع مبتدأ نحو لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من
كنوز الجنة وفي المثل زعموا مطية الكذب ومن هنا لم يحتج الخبر إلى رابط
في نحو قولي لا إله إلا الله كما لا يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد الثامن وعد الله الذين
آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم لأن وعد يتعدى إلى اثنين
وليس الثاني هنا لهم مغفرة لأن ثاني مفعولي كسا لا يكون جملة بل هو محذوف والجملة
مفسرة له وتقديره أجرا عظيما أو الجنة وعلى الثاني فوجه التفسير إقامة السبب
مقام المسبب إذ الجنة مسببة عن استقرار الغفران والأجر وقولي في الضابط
الفضلة احترزت به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن فإنها كاشفة لحقيقة المعنى
المراد به ولها موضع بالإجماع لأنها خبر في الحال أو في الأصل وعن الجملة المفسرة
في باب الاشتغال فقد قيل إنها تكون ذات محل كما سيأتي وهذا القيد أهملوه
ولا بد منه **مسألة** قولنا إن الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوبين فزعم
أنها بحسب ما تفسره فهي في نحو زيدا ضربته لا محل لها وفي نحو إنا كل شيء
خلقناه بقدر وزيد الخبز يأكله بنصب الخبز في محل رفع ولهذا يظهر
إذا قلت آكله وقال فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن فظهر الجزم وكأن
الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان

مفسّرة

والبدل جملة وقد بيّنتُ أنّ جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمّى في الاصطلاح جملة
وإن حصل فيها تفسير ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان واختلف
في المبدل منه في التعداد في باب لأبي علي أنّ الجزم في ذلك بأداة شرط مقدّرة
فإنه قال ما ملخّصه أنّ الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو قوله لا تجزعي إن
منفسا أهلكته مجزومان في التقدير وأنّ الجزم الثاني ليس على البدلية إذ
لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير إن أي إن أهلكت منفسا إن أهلكته و
شاع إضمار إن وإن لم يجز إضمار لام الأمر إلا في ضرورة لاتساعهم فيها بدليل
إيلائهم إيّاها الاسم ولأنّ تقدّمها مقوّ للدلالة عليها ولهذا أجاز سيبويه بمن تمرر
أمرر ومنع من تضرب أنزل حتى تقول عليه وقال في مررت برجل صالح
إن لا صالح فطالح بالخفض إنه أسهل من إضمار ربّ بعد الواو وربّ شيء يكون
ضعيفا ثم يحسن للضرورة كما في ضرب غلامه زيدا فإنه ضعيف جدا وحسن
في ضربوني وضربت قومك واستغنى بجواب الأولى عن جواب الثانية كما استغنى
في نحو أزيدا ظننته قائما بثاني مفعولي ظننته المقدّرة عن ثاني مفعولي المذكورة

الجملة الرابعة المجاب بها القسم نحو والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين ونحو
والله لأكيدنّ أصنامكم ومنه لينبذنّ في الحطمة ولقد كانوا عاهدوا الله
لا يولّون الأدبار ولما أشبهه القسم ومما يحتمل جواب القسم وإن منكم إلا واردها
وذلك بأن تقدّر الواو عاطفة على ثم لنحن أعلم فإنه وما قبله أجوبة لقوله
فوربك لنحشرنهم وتذكر ابن عطية من قولهم هو قسم والواو تقتضيه أي وربك
جواب قسم والواو هي المحصّلة لذلك لأنها عطفت وتوهم أبو حيان عليه ما لا يتوهم
على صغار الطلبة وهو أن الواو حرف قسم فردّ عليه بأنه يلزم منه حذف المجرور
وبقاء الجار وحذف القسم مع كون الجواب منفيا بإن. **تنبيه** من أمثلة جواب
القسم ما يخفى نحو أم لكم أيمان علينا بالغة إلى يوم القيامة إن لكم لما تحكمون ونحو
وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله وإذ أخذنا ميثاقكم لا تسفكون
دماءكم وذلك لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف قاله كثيرون منهم الزجاج
ويوضحه وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس وقال
الكسائي

الكسائي والفرّاء ومن وافقهما التقدير بأن لا تعبدوا إلا الله وبأن لا تسفكوا
ثم حذف الجار ثم أن فارتفع الفعل وجوّز الفرّاء أن يكون الأصل النهي ثم
أخرج مخرج الخبر ويؤيّده أنّ بعده وقولوا وأقيموا وآتوا ومما يحتمل الجواب
وعدمه قول الفرزدق تعش فإن عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان
جملة النفي إمّا جواب لعاهدتني كما قال أرى محرزا عاهدته ليوافين وكان
لمن أغرته بخلاف فلا محل لها أو حال من الفاعل أو المفعول أو كليهما فمحلها
النصب والمعنى شاهد للجوابية وقد يحتج للحالية بقوله أيضا ألم ترني عاهدت
ربي وإنني لبين رتاج قائما ومقام على حلفة لا أشتم الدهر مسلما ولا خارجا
من فيّ زور كلام وذلك لأنه عطف خارجا على محل جملة لا أشتم فكأنه قال
حلفت غير شاتم ولا خارجا والذي عليه المحققون أن خارجا مفعول مطلق
والأصل ولا يخرج خروجا ثم حذف الفعل وأناب الوصف عن المصدر كما عكس
في إن أصبح ماؤكم غورا لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبة وبين مقام إبراهيم أنه
لا يشتم في المستقبل ولا يتكلم بزور لا أنه حلف في حال اتصافه بهذين الوصفين
على شيء آخر. **تنبيه** قال ثعلب لا تقع جملة القسم خبرا فقيل في تعليله لأن نحو لأفعلنّ
لا محل له فإذا بني على مبتدأ فقيل زيد ليفعلنّ صار له موضع وليس بشيء لأنه
إنما منع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة هي جواب القسم ومراده أن القسم وجوابه
لا يكونان خبرا إذ لا تنفك إحداهما عن الأخرى وجملتا القسم والجواب يمكن أن
يكون لهما محل كقولك زيد أقسم لأفعلنّ وإنما المانع عنده أن جملة القسم
لا ضمير فيها فلا تكون خبرا لأن الجملتين هنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء لأن
الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الأولى ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة
وإنما تكون جملة القسم إنشائية والجملة الواقعة خبرا لا بد من احتمالها للصدق
والكذب ولهذا منع قوم من النحويين منهم ابن الأنباري أن يقال زيد اضربه
وزيد هل جاءك وعندي أن كلا من التعليلين ملغى أما الأول فلأن الجملتين
مرتبطتان ارتباطا صارتا به كالجملة وإن لم يكن بينهما عمل وزعم ابن عصفور
أن السماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها وذلك قوله تعالى

وان كلا لما ليوفينهم فان لما موصولة لا زائدة والا لزم دخول اللام على اللام انما هو
لامر لفظي وهو ثقل التكرار والفاصل يزيله ولو كان زائدا ولهذا اكتفى بالالف
فاصلة بين النونات في اذهبنان وبين الهمزتين في ءانذرتهم وان كانت زائدة
وكان الجيد ان يستدل بقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن فان قيل يحتمل من الموصوفة
اي لفريق ليبطئن قلنا وكذا ما في الاية اي لقوم ليوفينهم ثم انه لا يصح صفة الا
ما يصح صلة فالاستدلال ثابت وان قدرت صفة فان قيل فما وجهه والجملة
الاولى انشائية قلت جاز لانها غير مقصودة وانما المقصود جملة الجواب وهي
خبرية ولم يؤت بجملة القسم الا لمجرد التوكيد لا للتاسيس واما الثانية فلان
الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الانشاء لا خبر
المبتداء للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من
صفات الكلام وعلى جواز ابن زيد وكيف عمرو وزعم ابن مالك ان السماع ورد
بامتناعه تغلب ويشهد قوله تعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في
الصالحين والذين امنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم والذين جاهدوا فينا
لنهدينهم وقوله جشأت فقلت اللذ خشيت ليأتين اسهى وعندي لما استدل
به تاويل لطيف وهو ان المبتداء في ذلك كله ضمن معنى الشرط وخبره منزل
منزلة الجواب فاذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتداء المشبه
لجواب الشرط محذوفا للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله ونظيره في الاستغناء
بجواب القسم المقدر قبله ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط
عن جواب الشرط قوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن التقدير والله
ليمسن ان لم ينتهوا ليمسن **تنبيه** وقع لمكي والي البقاء وهم في جملة الجواب
فاعرباها اعرابا يقتضي ان لها موضعا فاما مكي فقال في قوله تعالى كتب على
نفسه الرحمة ليجمعنكم ان ليجمعنكم بدل من الرحمة وقد سبقه الى هذا الاعراب غيره
ولكنه زعم ان اللام بمعنى ان المصدرية وان من ذلك ثم بدا لهم من بعد ما راوا
الايات ليسجننه اي ان يسجنوه ولم يثبت مجيء اللام مصدرية وخلط المكي فاجاز
البدلية مع قوله ان اللام لام جواب القسم والصواب انها لام الجواب وانها

منقطعة

منقطعة مما قبلها ان قدر قسم او متصلة به اتصال الجواب بالقسم ان اجري بدا
مجرى القسم كما اجري علم في قوله ولقد علمت لتاتين منيتي واما ابو البقاء فانه
قال في لما اتيتكم من كتاب وحكمة الاية من فتح اللام ففيها وجهان احدهما انها موصولة
مبتداء والخبر اما من كتاب اي للذي اتيتكموه من الكتاب او لتؤمنن به واللام جواب
القسم لان اخذ الميثاق قسم وجاءكم عطف على اتيتكم والاصل ثم جاءكم به فحذف
عائدا ما والاصل مصدق له ثم ناب الظاهر عن المضمر او العائد ضمير استقر الذي
تعلق به مع والثاني انها شرطية واللام موطئة وموضع ما نصب باتيت
والمفعول الثاني ضمير المخاطب ومن كتاب مثل من اية في ما ننسخ من اية انتهى ملخصا
وفيه امور احدها ان اجازته كون من كتاب خبرا فيه الاخبار عن الموصول
قبل كمال الصلة لان ثم جاءكم عطف على الصلة الثاني ان تجويزه كون لتؤمنن
خبرا مع تقديره اياه جوابا لاخذ الميثاق يقتضي ان له موضعا وانه لا موضع له
وانما كان حقه ان يقدره جوابا للقسم محذوف ويقدر الجملتين خبرا لانه الدال
على المعنى المقصود بالاصالة لانه وحده هو الخبر بالحقيقة وان القسم معترض
بل اخذ الله ميثاق النبيين هو جملة القسم وقد يقال لو اراد هذا لم يخص الدليل
بما ذكر للاتفاق على ان وجود المضارع مفتتحا باللام مفتوحة مختتما بنون مؤكدة
دليل قاطع على القسم وان لم يذكر معه اخذ الميثاق او نحوه الثالث ان تجويزه
كون العائد ضمير استقر يقتضي عود ضمير مفرد الى شيئين معا فانه عائد الى
الموصول والرابع انه جوز حذف العائد المجرور مع ان الموصول غير مجرور
فان قيل اكتفي بكلمة به الثانية فيكون كقوله ولو ان ما عاجت لين فوادها فقسا
استلين به للان الجندل قلنا قد جوز على هذا الوجه عود به المذكورة الى
الرسول لا الى ما والخامس انه سمى ضمير اتيتكم مفعولا ثانيا وانما هو اول
مسئلة زعم الاخفش في قوله اذا اقاه قذى غلت بالله حلفة لتغني عني ذا اناتك
اجمعا ان لتغني جواب القسم وكذا قال في ولتصغى اليه افئدة الذين لا يؤمنون
بالاخرة لان قبله وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا الاية وليس فيهما يكون ولتصغى
معطوفا عليه والصواب خلاف قوله لان الجواب لا يكون الا جملة ولام كي وما بعدها

تصحيح بان جملة القسم لا محل لها من الكواب

في تأويل المفرد وأمّا ما استشهد به فمتعلق اللام محذوف أي لتشربنّ لتغنيَ عني
وجعلنا ذلك ليصحّ المعنى **الجملة الخامسة** الواقعة جوابًا لشرط غير جازم
مطلقًا أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية فالأول جواب لو ولولا ولمّا
وكيف والثاني نحو إن تقم أقم وإن قمت قمت أمّا الأول فلظهور الجزم في لفظ
الفعل وأمّا الثاني فلأنّ المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها **الجملة
السادسة** الواقعة صلة لاسم أو حرف فالأول نحو جاء الذي قام أبوه فالذي في
موضع رفع والصلة لا محل لها وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقّن أصحابه أن يقولوا
إنّ الموصول وصلته في موضع كذا محتجًا بأنهما ككلمة واحدة والحق ما قدّمت لك
بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو ليقم أيّهم في الدار ولأكرمنّ أيّهم عندك
وامرر بأيّهم هو أفضل وفي التنزيل ربنا أرنا اللذين أضلانا وقُرئ أيّهم أشدّ
بالنصب وروي فسلّم على أيّهم أفضل بالخفض وقال الطائي فحسبي من ذي عندهم
ما كفانيا وقال العقيلي نحن اللذون صبّحوا الصباحا وقال الهذلي هم اللاؤون
فكّوا الغلّ عني والثاني نحو أعجبني أن قمت أو ما قمت إذا قلنا بحرفية ما المصدرية
وفي هذا النوع يقال الموصول وصلته في موضع كذا لأنّ الموصول حرف فلا
إعراب له لا لفظًا ولا محلًّا وأمّا قول أبي البقاء في بما كانوا يكذبون إنّ ما مصدرية
وصلتها يكذبون وحكمه مع ذلك بأنّ يكذبون في موضع نصب خبرًا لكان فظاهره
متناقض ولعلّ مراده أنّ المصدر إنما يسبك من ما ويكذبون لا منها ومن
كان بناءً على قول أبي العباس وأبي بكر وأبي علي وأبي الفتح وآخرين إنّ كان الناقصة
لا مصدر لها **الجملة السابعة** التابعة لما لا محل له نحو قام زيد ولم يقم عمرو
إذا قدّرت الواو عاطفة لا واو الحال

الجمل التي لها محل من الإعراب وهي سبع

الجملة الأولى الواقعة خبرًا وموضعها رفع في بابي المبتدأ وإنّ ونصب في
بابي كان وكاد واختلف في نحو زيد اضربه وعمرو هل جاءك فقيل محل الجملة التي
بعد المبتدأ رفع على الخبرية وهو الصحيح وقيل نصب بقول مضمر بناءً على أنّ الجملة
الإنشائية لا تكون خبرًا وقد مرّ إبطاله **الجملة الثانية** الواقعة
حالًا وموضعها نصب نحو ولا تمنن تستكثر ونحو لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى

قالوا

استمعوه

قالوا أنؤمن لك واتّبعك الأرذلون ومنه ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا
استمعوه وهم يلعبون فجملة استمعوه حال من مفعول يأتيهم أو من فاعله وقُرئ محدثًا
لأنّ الذكر مختص بصفته مع أنه قد سُبق بالنفي فالحالان على الأول مثلهما في
قولك ما أتى الزيدين عمرو مصعدًا لا منحدرين وعلى الثاني مثلهما في قولك ما
لقي الزيدين عمرو إلا راكبًا إلا ضاحكًا وأمّا وهم يلعبون فحال من فاعل استمعوه
والحالان متداخلان ولاهية حال من فاعل يلعبون وهذا من التداخل أيضًا
أو من فاعل استمعوه فيكون من التعدد لا من التداخل ومن مُثُل الحالية قوله
عليه الصلاة والسلام أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وهو من أقوى
الأدلة على أنّ انتصاب قائمًا في ضربي زيدًا قائمًا على الحال لا على أنه خبر لكان
محذوفة إذ لا يقترن الخبر بالواو وقولك بالطريق ما تكلم فلان إلا قال خيرًا
كما تقول ما تكلم إلا قال خيرًا وهو استثناء مفرغ من أحوال عامة محذوفة
وقول الفرزدق بأيدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم تكثر القتلى بها حين سُلّت
لأنّ تقدير العطف يفسد المعنى وقول كعب صاف بأبطح أضحى وهو مشمول
وأضحى تامة **الجملة الثالثة** الواقعة مفعولًا ومحلها النصب إن لم
تنب عن الفاعل وهذه النيابة مختصة بباب القول نحو ثم يقال هذا الذي
كنتم به تكذبون لما قدّمنا من أنّ الجملة التي يراد بها لفظها تنزل منزلة الأسماء
المفردة قيل وتقع أيضًا في الجملة المقرونة بمعلَّق نحو علم أقام زيد وأجاز
هؤلاء وقوع هذه فاعلًا وحملوا عليه وتبيّن لكم كيف فعلنا بهم أولم يهد لهم كم أهلكنا
ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه والصواب خلاف ذلك وعلى
قول هؤلاء فيزاد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلًا فإن قلت وينبغي
زيادتها على ما قدّمت اختياره من جواز ذلك الفعل القلبي المعلّق بالاستفهام
فقط نحو ظهر لي أقام زيد قلت إنما أجزت ذلك على أنّ المسند إليه مضاف
محذوف لا الجملة وتقع الجملة مفعولًا في ثلاثة أبواب أحدها باب الحكاية بالقول
أو مرادفه فالأول نحو قال إني عبد الله وهل هي مفعول به أو مفعول
مطلق نوعي كالقرفصاء في قعد القرفصاء إذ هي دالة على نوع خاص من

مع صح

من القول فيه مذهبان ثانيهما اختيار ابن الحاجب قال والذي غرّ الأكثرين أنهم
ظنوا أن تعلق الجملة بالقول والعلم غير المعلوم فاختر ما اختير والصواب
قول الجمهور إذ يصح أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة كما يخبر عن زيد من ضربت زيدا
بأنه مضروب بخلاف المفعول فيه في المثال فلا يصح أن يخبر عنها بأنها مفعول له لأنها
نفس المفعول وأما تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم إياه لفظا وإنما الحقيقة أنه
مقول وملفوظ والثاني نوعان ما معه حرف التفسير كقوله وترميني بالطرف
أي أنت مذنب وتقلينني لكن إياك لا أقلي وقولك كتبت إليه أن افعل إذا لم تقدر
الباء والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل فلا موضع لها وما ليس معه حرف
التفسير نحو ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب يا بني إن الله اصطفى لكم الدين
ونحو ونادى نوح ابنه وكان في معزل يا بني اركب معنا وقراءة بعضهم فدعا ربه
أني مغلوب بكسر الهمزة وقول رجلان من مكة أخبرانا إنا رأينا رجلا عريانا
روي بكسر إن فهذه الجملة في محل نصب اتفاقا ثم قال البصريون النصب بقول مقدر
وقال الكوفيون بالفعل المذكور ويشهد للبصريين التصريح بالقول في نحو و
نادى نوح ربه فقال رب إن ابني من أهلي ونحو إذ نادى ربه نداء خفيا قال رب
إني وهن العظم مني وقول أبي البقاء في قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر
مثل حظ الأنثيين إن الجملة الثانية في موضع نصب بيوصي قال لأن المعنى تفرض
لكم أو تشرع لكم في أمر أولادكم إنما يصح على قول الكوفيين وقال الزمخشري إن
الجملة الأولى إجمال والثانية تفصيل لها وهذا يقتضي أنها عنده مفسرة لا
محل لها وهو الظاهر تنبيهان الأول من الجمل المحكية ما قد يخفى فمن ذلك في
المحكية بعد القول فحق علينا قول ربنا إنا لذائقون والأصل إنكم لذائقون
عذابي ثم عدل إلى التكلم لأنهم تكلموا عن أنفسهم كما قال ألم تر إلى يوم حق
سويقة تكلفت فنادتني هنيدة ماليا والأصل ما لك ومنه في المحكية بعد ما فيه
معنى القول أم لكم كتاب فيه تدرسون قولنا هذا الكلام وذلك إنما على أن يكونوا
خاطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم أو الأصل أن لكم لما تخيرون ثم عدل إلى
الخطاب عند مواجهتهم وقد قيل في قوله تعالى يدعو لمن ضره أقرب من نفعه إن
يدعو

تعلقها بمعمول محذوف تقديره ... لأن الجملة نفس الصوت

إن لكم فيه لما تخيرون

تدرسون هذا اللفظ وتدرسون قولنا

يتبر

يدعو في معنى يقول مثلها في قول عنترة يدعون عنتر والرماح كأنها أشطان
في لبان الأدهم فيمن رواه عنترة بالضم على النداء وأن من مبتدأ وليبئس
المولى خبره وما بينهما جملة اسمية صلة وجملة من وخبرها محكية بيدعو أي
أن الكافر يقول ذلك يوم القيامة وقيل من مبتدأ حذف خبره أي إلهه وأن ذلك
حكاية لما يقول في الدنيا وتحمل هذا الأصل يقول في الدنيا وعلى هذا الأصل
يقول الوثن إلهه ثم عبر عن الوثن بمن ضره أقرب من نفعه تشنيعا على
الكافرين الثاني قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها نحو أتقول موسى
في الدار فلك أن تقدر موسى مفعولا أول وفي الدار مفعولا ثانيا على إجراء
القول مجرى الظن ولك أن تقدرهما مبتدأ وخبرا على الحكاية كما في قوله تعالى
أم تقولون إن إبراهيم وإسمعيل وإسحق الآية ألا ترى أن القول قد استوفى
شروط إجرائه مجرى الظن ومع هذا جيء بالجملة بعده محكية الثالث قد يقع
بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها وذلك نحو أول قولي إني أحمد الله
إذا كسرت إن لأن المعنى أول قولي هذا اللفظ فالجملة خبر لا مفعول خلافا
لأبي علي زعم أنها في موضع نصب بالقول فبقي المبتدأ بلا خبر فقدر موجود
أو ثابت وهذا المقدر مستغنى عنه بل هو مفسد لأن أول أبي أحمد باعتبار
الكلمات إن وباعتبار الحروف الهمزة فسد الكلام على تقديره لإخباره بأن ذلك
الأول ثابت ويقتضي مفهومه أن بقية الكلام غير ثابت اللهم إلا أن يقدر
أول زائدا والبصريون لا يجيزونه وتبع الزمخشري أبا علي في التقدير
المذكور والصواب خلاف قولهما فإن فتحت فالمعنى حمد الله يعني بأن عبارة
الرابع قد تقع الجملة بعد القول غير محكية وهي نوعان محكية بقول آخر
محذوف كقوله تعالى فماذا تأمرون بعد قال الملأ من قوم فرعون إن هذا
لساحر عليم إن قولهم تم عند بسحره ثم التقدير فقال فرعون بدليل قالوا أرجه
وأخاه وقول الشاعر قالت له وهو بعيش ضنك لا تكثري لومي وخلي عنك
التقدير فقالت له أتذكر قولك لي إذا لومك في الإسراف في الإنفاق
ولا تكثري لومي فحذف المحكية بالمذكور وأثبت المحكية بالمحذوف وغير محكية وهي

لأن المقدر مستغنى عنه

نوعان دالة على المحكية كقولك قال زيد لعمرو في حاتم أتظنون حاتماً بخيلاً
فحذف المقول وهو حاتم بخيل مدلولاً عليه بجملة الإنكار التي هي من كلامك
دونه وليس من ذلك قوله تعالى قال موسى أتقولون للحق لما جاءكم أسحر هذا
وإن كان الأصل والله أعلم أتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر ثم حذفت
مقالتهم مدلولاً عليها بجملة الإنكار لأن جملة الإنكار هنا محكية بالقول الأول
وإن لم تكن محكية بالثاني غير دالة عليه نحو ولا يحزنك قولهم إن العزة لله
جميعاً وقد مر البحث فيها الخامس قد يوصل بالمحكية غير محكي وهو الذي
يسميه المحدثون مدرجاً ومنه وكذلك يفعلون بعد حكاية قولها وهذه الجملة
وهو مستأنفة لا تقدير لها قولها

الباب الثاني من الأبواب التي

تقع فيها الجملة مفعولاً باب ظن وأعلم فإنها تقع مفعولاً ثانياً لظن وثالثاً لأعلم
وذلك لأن أصلهما الخبر ووقوعه جملة سائغ كما مر وقد اجتمع وقوع خبر كان
وإن والثاني من مفعولي باب ظن جملة في قول أبي ذؤيب فإن تزعميني
كنت أجهل فيكم فإني شريت الحلم بعدك بالجهل

الباب الثالث

باب التعليق وذلك غير مختص بباب ظن بل هو جائز في كل فعل قلبي ولهذا
انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام أحدها أن تكون في موضع مفعول مقيد
بالجار نحو أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر أيها أزكى طعاماً يسألون
أيان يوم الدين لأنه يقال فكرت فيه وسألت عنه ونظرت فيه ولكنها علقت
هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول وهي من حيث المعنى طالبة له على
معنى ذلك الحرف وزعم ابن عصفور أنه لا يعلق فعل غير علم وظن حتى يضمن معناهما
وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادة مسد مفعولين واختلف في قوله تعالى إذ يلقون
أقلامهم أيهم يكفل مريم فقيل التقدير ينظرون أيهم يكفل مريم وقيل يتعرفون
وقيل يقولون فالجملة على التقدير الأول مما نحن فيه وعلى الثاني في موضع المفعول
المسرح أي غير المقيد بالجار وعلى الثالث ليست من باب التعليق البتة والثاني
أن تكون في موضع المفعول المسرح نحو عرفت من أبوك وذلك لأنك تقول عرفت
زيداً وكذا علمت من أبوك إذا أردت علم التي بمعنى عرف ومنه قول بعضهم

إنا

أما ترى أي برق ههنا لأن رأى البصرية وسائر أفعال الحواس إنما تتعدى لواحد
بلا خلاف إلا سمع المعلقة باسم عين نحو سمعت زيداً يقرأ فقيل متعدية لاثنين ثانيهما
الجملة وقيل إلى واحد والجملة حال فإن علقت بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقاً نحو
يوم يسمعون الصيحة وليس من الباب ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد خلافاً
ليونس لأن ننزع ليس بفعل قلبي بل أي موصولة لا استفهامية وهي المفعول و
ضمتها بناء لا إعراب وأشد خبر لهو محذوفاً والجملة صلة والثالث أن يكون في
موضع المفعولين نحو لنعلم أي الحزبين أحصى وسيعلم
الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون لأن أياً مفعول مطلق لينقلبون لا مفعول
للعلم لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ومجموع الجملة الفعلية في محل نصب بفعل العلم
ومما يوهمون في إنشاده وإعرابه ستعلم ليلى أي دين تداينت وأي غريم للتقاضي
غريمها والصواب فيه نصب أي الأولى على حد انتصابها في أي منقلب إلا أنها مفعول به
لا مفعول مطلق ورفع أي الثانية مبتدأ وما بعدها الخبر والعلم معلق عن
الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية واختلف في نحو عرفت زيداً من هو فقيل
جملة الاستفهام حال ورد بأن الجمل الإنشائية لا تكون حالاً وقيل مفعول ثان على
تضمين عرف معنى علم ورد بأن التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس وقيل بدل
من المنصوب ثم اختلف فقيل بدل اشتمال وقيل بدل كل والأصل عرفت شأن زيد
وعلى القول بأن عرف بمعنى علم فهل يقال إن الفعل معلق أم لا قال جماعة من
المغاربة إذا قلت علمت زيداً لأبوه قائم أو ما أبوه قائم فالعامل معلق عن
الجملة وهو عامل في محلها النصب على أنه مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لأن
الجملة حكمها في مثل هذا أن تكون في موضع نصب وإن لم يؤثر العامل في لفظها
وإن لم تكن الجملة معلق وذلك نحو علمت زيداً أبوه قائم واضطرب في ذلك الزمخشري
فقال في قوله تعالى ليبلوكم أيكم أحسن عملاً في سورة هود إنما جاز تعليق فعل
البلوى لما في الاختبار من معنى العلم لأنه طريق إليه فهو ملابس له كما تقول انظر
أيهم أحسن وجهاً واستمع أيهم أحسن صوتاً لأن النظر والاستماع من طرق العلم
انتهى ولم أقف على تعليق النظر البصري والاستماع إلا من جهته وقال في تفسير الآية

في سورة الملك والتسمي بهذا تعليقا وانما التعليق ان يوقع بعد العامل ما يسد مسد
منصوبيه جميعا كعلمت ايهما عمرو والاقرب انه لا تشترط الحال بعد تقدم الخبر المنصوب
بين محى ما له الصدر نحو علمت زيد من عمرو ولو كان تعليقا لاعتبرنا كما اعتبرنا في علمت زيدا منطلقا
وعلمت أن زيدا منطلق **تنبيه** فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب ظهور
ذلك في التابع فتقول عرفت من زيد وغير ذلك من اموره واستدل ابن عصفور بقول
كثير: وما كنت ادري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت
بنصب موجعات ولك ان تدعي ان البكا مفعول وان ما زائدة او ان الاصل
ولا ادري موجعات فيكون من عطف الجمل او ان الواو للحال وموجعات اسم لا اي وما كنت
ادري قبل عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا ورايت بخط الامام
بهاء الدين ابن النحاس اعنت مدة اقول القياس جواز العطف على محل الجملة المعلق عنها
بالنصب ثم رأيته منصوصا انتهى وممن نص عليه ابن مالك ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم
ان المعلق عامل في المحل **الجملة الرابعة** المضاف اليها ومحلها الجر ولا
يضاف الى الجملة الا ثمانية احدها اسماء الزمان ظروفا كانت او اسماء نحو والسلام
علي يوم ولدت ونحو وانذر الناس يوم ياتيهم العذاب ونحو لينذر يوم التلاق
يوم هم بارزون ونحو هذا يوم لا ينطقون الا ترى ان اليوم ظرف في الاولى
ومفعول ثان في الثانية وبدل منه في الثالثة وخبر في الرابعة ويمكن في الثالثة
ان يكون ظرفا ليخفى في قوله تعالى لا يخفى على الله منهم شيء ومن اسماء الزمان ثلاثة
اضافتها الى الجملة واجبة اذ باتفاق واذا عند الجمهور ولما عند من قال باسميتها
وزعم سيبويه ان اسم الزمان المبهم ان كان مستقبلا فهو كاذا في اختصاصه بالجمل الفعلية
وان كان ماضيا فهو كاذ في الاضافة الى الجملتين فتقول آتيك زمن يقدم الحاج ولا
وتقول آتيك زمن قدم الحاج ولا يجوز زمن الحاج قادم
قادم ورد عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى يوم هم بارزون
وبقول الشاعر: وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب
واجاب ابن عصفور عن الاية بانه انما يشترط حمل الزمان المستقبل على اذا اذا كان
ظرفا وهو في الاية بدل من المفعول به لا ظرف ولا يتأتى هذا الجواب في البيت و
الجواب الشامل لهما ان يوم القيامة لما كان محقق الوقوع جعل كالماضي فحمل على اذ لا على
اذا

اذا على حد ونفخ في الصور الثاني حيث وتختص بذلك عن سائر اسماء المكان واضافتها
الى الجملة لازمة ولا يشترط لذلك كونها ظرفا وزعم المهدوي شارح الدريدية
وليس بالمهدوي المفسر المشهور ان حيث في قوله: ثمت راح في الملبين الى حيث
تحجى المازمان ومنى خرجت عن الظرفية بدخول الى عليها وخرجت عن الاضافة
الى الجمل وصارت الجملة بعدها صفة لها وتكلف تقدير رابطها وهو فيه وليس بشيء
لما قدمنا في اسماء الزمان الثالث آية بمعنى علامة فانها تضاف جوازا الى الجملة
الفعلية المتصرف فعلها مثبتا او منفيا بما كقوله: بآية تقدمون الخيل شعثا
وقوله بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا هذا قول سيبويه وزعم ابو الفتح انها انما تضاف
للمفرد نحو آية ملكه ان ياتيكم التابوت وقال الاصل بآية ما تقدمون اي بآية اقدامكم
كما قال بآية ما تحبون الطعاما انتهى وفيه حذف موصول حرفي غير ان وبقاء صلته
ثم هو غير متأت في قوله بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا الرابع ذو في قولهم
اذهب بذي تسلم والباء في ذلك ظرفية وذي صفة لزمن محذوف ثم قال
الاكثرون هي بمعنى صاحب فالموصوف نكرة اي اذهب في وقت صاحب سلامة
اي في وقت هو مظنة السلامة وقيل بمعنى الذي فالموصوف معرفة والجملة صلة
فلا محل لها والاصل اذهب في الوقت الذي تسلم فيه ويضعفه ان استعمال
ذي موصولة مختص بطيء ولم ينقل هذا الاستعمال بهم وان الغالب عليها في لغتهم
البناء ولم يسمع هنا الا الاعراب وان حذف العائد المجرور هو والموصول
بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو ويشرب مما تشربون والمتعلق
هنا مختلف وان هذا العائد لم يذكر في وقت وبهذا الاخير يضعف قول الاخفش
في يا ايها الناس ان ايا موصولة والناس خبر لمحذوف والجملة صلة وعائد اي
يا من هم الناس على انه قد حذف العائد بل حذفا لازما في نحو ولا سيما يوم فيمن رفع
اي لا مثل الذي هو يوم ولم يسمع في نظائره ذكر العائد ولكنه نادر فلا يحسن
الحمل عليه والخامس والسادس لدن وريث فانهما يضافان جوازا الى الجملة الفعلية
التي فعلها متصرف ويشترط كونه مثبتا بخلافه مع آية واما لدن فهي اسم
لمبدأ الغاية زمانية كانت او مكانية ومن شواهدها قوله لزمنا لدن

ذو

سألتمونا وقاتلكم فإلا نكن منكم للخلاف جنوح وأما ريث فهي مصدر راث إذا
أبطأ وعوملت معاملة أسماء الزمان في الإضافة إلى الجملة كما عوملت المصادر
معاملة أسماء الزمان في التوقيت كقولك جئتك صلاة العصر قال الخليلي
رفقا ريث أقضي لبانة من العرصات المذكرات عهودا وزعم ابن مالك في
كافيته وشرحها أن الفعل بعدها على إضمار أن والأول قوله في التسهيل
وشرحه وقد تقدر في ريث لأنها لبثت زمانا بخلاف لدن وقد يجاب
بأنها لما كانت لمبدأ الغايات مطلقا لم تخلص للتوقيت وفي الغرة لابن الدهان
أن سيبويه لا يرى بجواز إضافتها إلى الجملة ولهذا قال في قوله من لد شولا فإلى
تقديره من لد أن كانت شولا ولم تقدر من لد كانت والسابع والثامن
من قول وقائل كقوله بالرجال يتهضمنا مشرعين الكهول والشبانا وقوله
وأجبت قائل كيف أنت بصالح حتى مللت وملني عوادي **الجملة الخامسة**
الواقعة بعد الفاء أو إذا جوابا لشرط جازم لأنها لم تصدر بمفرد يقبل
الجزم لفظا كما في قولك إن تقم أقم أو محلا كما في قولك إن جئتني أكرمتك
مثال المقرونة بالفاء من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم ولهذا قرئ
بجزم يذر عطفا على المحل ومثال المقرونة بإذا وإن تصبهم سيئة بما قدمت
أيديهم إذا هم يقنطون والفاء المقدرة كالموجودة كقوله من يفعل
الحسنات الله يشكرها ومنه عند المبرد نحو إن قمت أقوم وقول زهير
وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم وهو أحد الوجهين
عند سيبويه والوجه الآخر أنه على التقديم والتأخير فيكون دليل الجواب
لا عينه وحينئذ فلا يجزم ما عطف عليه ويجوز أن يتقدم ناصبا لما قبل الأداة
نحو زيدا إن أتاني أكرمه ومنع المبرد تقدير التقديم محتجا بأن الشيء
إذا حل في موضعه لا ينوى به غيره وإلا لجاز ضرب غلامه زيدا وإذا
كان له الجواب الذي لم يجزم لفظ من الفاء وإذا نحو إن قام زيد قام عمرو
فمحل الجزم محكوم به للفعل لا للجملة وكذا القول في الشرط فعل ولهذا
جاز نحو إن قام وتقعد أخوك على إعمال الأول ولو كان محل الجزم

للجملة

للجملة بأسرها لزم العطف على الجملة قبل أن تكمل **تنبيه** قرأ غير أبي عمرو
ولولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن بالجزم فقيل عطف على
ما قبله على تقدير إسقاط الفاء وجزم أصدق ويسمى العطف على المعنى
ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم وقيل عطف على محل الفاء وما
بعدها وأنه كالعطف في من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم بالجزم وعلى
هذا فينضاف إلى الضابط المذكور أن يقال أو جواب طلب ولا تقيد هذه
الجملة بالفاء لأنهم أنشدوا على ذلك قوله فأبلوني بليتكم لعلي أصالحكم
وأستدرج نويا وقال أبو علي عطف أستدرج على الفاء الداخلة في
التقدير على لعلي وما بعدها قلت فهذا هنا بمنزلة من يفعل الحسنات
الله يشكرها في باب الشرط وبعد فالتحقيق أن العطف في الباب من العطف
على المعنى لأن المنصوب بعد الفاء في تأويل الاسم فكيف يكون هو والفاء في
محل الجزم وسأوضح ذلك في أقسام العطف **الجملة السادسة**
التابعة لمفرد وهي ثلاثة أنواع أحدها المنعوت بها فهي في موضع رفع في
نحو من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ونصب في نحو واتقوا يوما ترجعون فيه
وجر في نحو ربنا إنك جامع الناس ليوم لا ريب فيه ومن مثل المنصوبة
المحل ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا خذ من أموالهم
صدقة تطهرهم الآية فجملة تكون لنا عيدا صفة لمائدة وجملة تطهرهم و
تزكيهم بها صفة لصدقة ويحتمل أن الأولى حال من ضمير مائدة المستتر في السماء
على تقدير صفة لها لا متعلقة بأنزل أو من مائدة على هذا التقدير لأنها قد
وصفت وأن الثانية حال من ضمير خذ ونحو فهب لي من لدنك وليا يرثني
أي وليا وارثا وذلك فيمن رفع يرث وأما من جزمه فهو جواب للدعاء
ومثل ذلك أرسله معي ردءا يصدقني قرئ برفع يصدق وجزمه والثاني
المعطوفة بالحرف نحو زيد منطلق وأبوه ذاهب إن قدرت الواو عاطفة
على الخبر فإن قدرت العطف على الجملة فلا موضع أو قدرت الواو للحال
فلا تبعية والمحل نصب وقال أبو البقاء في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل

و او صه

من السماء ماءً فتصبح الأرض مخضرةً" الأصل فهي تصبح والضمير للقصة وتصبح
خبرها أو تصبح بمعنى أصبحت وهو معطوف على أنزل فلا محل له إذن انتهى
وفيه إشكالان أحدهما أنه لا محوج في الظاهر لتقدير ضمير القصة والثاني
تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له وجواب الأول أنه
قدّر الكلام مستأنفًا والنحويون يقدرون في مثل ذلك مبتدأً كما قالوا
في وتشرب اللبن عمن رفع أي التقدير وأنت تشرب وذلك إما لقصدهم إيضاح
الاستئناف أو لأنه لا يستأنف إلا على هذا التقدير وإلا للزم العطف
الذي هو مقتضى الظاهر وجواب الثاني أن الفاء نزّلت الجملتين منزلة الجملة
الواحدة ولهذا اكتفي منهما بضمير واحد وحينئذ فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط
والجزاء الواقعتين خبرًا والمحل لذلك المجموع وأما كل منهما فجزء الخبر فلا
محل له فافهمه فإنه بديع ويجب على هذا أن يدّعى أن الفاء في ذلك وفي نظائره
من نحو يذّب يطير الذباب فيغضب قد أخلصت لمعنى السببية وأخرجت عن
العطف كما أن الفاء كذلك في جواب الشرط وفي نحو أحسن إليك فلان فأحسن
إليه فيكون خلافًا لأبي البقاء بالعطف تجوزًا أو سهوًا ومما يتحقق بهذا البحث
أنه إذا قيل قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم فليست الجملة الأولى في محل
نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان في موضع نصب ولا محل لواحدة منهما
لأن المقول مجموعهما وكل منهما جزء للمقول كما أن جزئي الجملة الواحدة لا محل
لواحد منهما باعتبار القول فتأمله الثالثة المبدلة كقوله تعالى ما يقال
لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم فإن
وما عملت فيه بدل من ما وصلتها وجاز إسناد يقال إلى الجملة كما جاء وإذا
قيل لهم إن وعد الله حق هذا كله إذا كان المعنى ما يقول الله لك إلا ما قد
قال فأما إن كان المعنى ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية إلا
مثل ما قال الكفار الماضون لأنبيائهم وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشري
فالجملة استئناف ومن ذلك وأسروا النجوى ثم قال تعالى هل هذا إلا بشر
مثلكم أفتأتون السحر قال الزمخشري هذا في موضع نصب بدلًا من النجوى

ومحل

أخرى

ومحل التفسير وقال ابن جني في قوله إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً وبالشام
أخرى كيف يلتقيان جملة الاستفهام بدل من حاجة وأخرى أي إلى الله أشكو حاجتين
تعذّر التقائهما

الجملة السابعة

التابعة لجملة لها محل ويقع
ذلك في بابي النسق والبدل خاصة فالأول نحو زيد قام أبوه وقعد أخوه
إذا لم تقدر الواو للحال ولا قدّرت للعطف على الجملة الكبرى والثاني شرطه
كون الثانية أوفى من الأولى بتأدية المعنى المراد نحو واتقوا الذي أمدكم
بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون فإن دلالة الثانية
على نعم الله مفصلة بخلاف الأولى وقوله أقول له ارحل لا تقيمن عندنا فإن دلالة الثانية
على ما أراده من إظهار الكراهية لإقامته بالمطابقة بخلاف الأولى قيل ومن
ذلك قوله ذكرتك والخطي يخطر بيننا وقد نهلت منا المثقفة السمر فإنه أبدل
وقد نهلت من قوله والخطي يخطر بيننا بدل اشتمال انتهى وليس متعينًا
لجواز كونه من باب النسق على أن تقدر الواو للعطف ويجوز أن تقدر
واو الحال وتكون الجملة حالًا إما من فاعل ذكرتك على المذهب الصحيح في جواز
ترادف الأحوال وإما من فاعل يخطر فيكون الحالان متداخلتين والرابط
على هذا الواو أو إعادة صاحب الحال بمعناه فإن المثقفة السمر هي الرماح
ومن غريب هذا الباب قولك قلت لهم قوموا أولكم وآخركم زعم ابن مالك
أن التقدير ليقم أولكم وآخركم وأنه من بدل الجملة لا المفرد من المفرد
كما في العطف نحو اسكن أنت وزوجك ولا نخلفه نحن ولا أنت ووالدة
يولدها والمولود له بولده تنبيه هذا الذي ذكرته من انحصار الجمل التي
لها محل في سبع جار على ما قرروا والحق أنها تسع والذي أهملوه الجملة
المستثناة والجملة المسند إليها أما الأولى فنحو لست عليهم بمسيطر إلا من تولى
وكفر فيعذبه الله قال ابن خروف من مبتدأ ويعذبه الله الخبر
والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع وقال الفراء في قراءة بعضهم
فشربوا منه إلا قليل منهم إن قليل مبتدأ حذف خبره أي لم يشربوا
وقال جماعة في إلا امرأتك بالرفع إنه مبتدأ والجملة بعده خبره وليس من

أوله نحو الحكمة كيف للصبيان سعد القول أي كيف للصبيان وسعدا المستحلف يبدله الوقف

كما لا يضار والده بولدها ٢

ذلك نحو ما مررت بأحد إلا زيد خير منه لأن الجملة هنا حال من أحد أو صفة له عند
الأخفش وكلاهما فيما مضى ذكره وكذلك الجملة في إلا إنهم ليأكلون الطعام فإنها حال
وفي نحو ما علمت زيدا لا يفعل الخبيث فإنها مفعول وكل ذلك مما ذكر وأما النائب
فنحو سواء عليهم أأنذرتهم الآية إذا أعرب سواء خبرا وأأنذرتهم مبتدأ ونحو تسمع
بالمعيدي خير من أن تراه إذا لم يقدر الأصل أن تسمع بل يقدر تسمع قائما مقام
السماع كما أن الجملة بعد الظرف في نحو ويوم نسير الجبال وفي نحو أأنذرتهم
في تأويل المصدر وإن لم يكن معهما حرف سابك واختلف في الفاعل ونائبه هل
يكونان جملة أم لا فالمشهور المنع مطلقا وأجازه هشام وثعلب مطلقا نحو يعجبني
قام زيد وفصل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا إن كان الفعل
قلبيا ووجد معلق عن العمل نحو ظهر لي أقام زيد صح وإلا فلا وحملوا عليه ثم بدا لهم
من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه ومنعوا يعجبني يقوم زيد وأجاز هما الأولون
واحتجوا بقوله وما راعني إلا يسير بشرطة ومنع الأكثرون ذلك كله وأولوا
ما ورد مما يوهمه وأما قوله تعالى وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض وقولهم
لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة وقول العرب زعموا مطية الكذب
فليس من باب الإسناد إلى الجملة لما بيناه في غير هذا الموضع

حكم الجمل بعد النكرات وبعد المعارف

يقول المعربون على سبيل
التقريب الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال وشرح المسألة
مستوفاة أن يقال الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها إن كانت مرتبطة
بنكرة محضة فهي صفة لها أو بمعرفة محضة فهي حال عنها أو بغير المحض فهي
محتملة لهما وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع مثال النوع الأول
وهو الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات المحضة حتى تنزل علينا كتابا
نقرؤه لم تعظون قوما الله مهلكهم أو معذبهم من قبل أن يأتي يوم لا بيع
فيه ومنه أتيا أهل قرية استطعما أهلها وإنما أعيد ذكر الأهل لأنه لو قيل
استطعماهم مع أن المراد وصف القرية لزم خلو الصفة من ضمير الموصوف
ولو قيل استطعماها كان مجازا ولهذا كان هذا الوجه أولى من أن تقدر

الجملة

الجملة جوابا لإذا لأن تكرار الظاهر يعري حينئذ عن هذا المعنى وأيضا فلأن الجواب
في قصة الغلام قال أقتلته فقيل لأن الماضي المقرون بقد لا يكون جوابا فليكن قال
في هذه جوابا ومثال النوع الثاني وهو الواقع حالا لا غير لوقوعه بعد المعارف
المحضة ولا تمنن تستكثر لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ومثال النوع الثالث
وهو المحتمل لهما بعد النكرة وهذا ذكر مبارك أنزلناه فلك أن تقدر الجملة صفة
للنكرة وهو الظاهر ولك أن تقدرها حالا عنها لأنها قد تخصصت بالوصف
وذلك يقربها من المعرفة حتى أن أبا الحسن أجاز وصفها بالمعرفة فقال في قوله
تعالى فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان إن الأوليان
صفة لآخران لوصفه بيقومان ولك أن تقدرها حالا عن المعرفة وهو الضمير
في مبارك إلا أنه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال أما الأول فلأن الإشارة
إليه لم تقع في حالة الإنزال كما وقعت الإشارة إلى البعل في حالة الشيخوخة في وهذا
بعلي شيخا وأما الثاني فلاقتضائه تقييد البركة بحالة الإنزال وتقول ما جاءني
أحد يقرأ فيجوز الوجهان أيضا لزوال الإبهام عن النكرة بعمومها ومثال النوع الرابع
وهو المحتمل لهما بعد المعرفة كمثل الحمار يحمل أسفارا فإن المعرف الجنسي يقرب
في المعنى من النكرة فيصح تقدير يحمل حالا أو وصفا ومثله وآية لهم الليل
نسلخ منه النهار وقوله ولقد أمر على اللئيم يسبني وقد اشتمل الضابط المذكور
على قيود أحدها كون الجملة خبرية واحترزت بذلك من نحو هذا عبد بعتكه تريد بالجملة
الإنشاء لا يكون نعتا ولا حالا ويجوز أن يكونا خبرين آخرين إلا عند من منع تعدد
الخبر مطلقا وهو اختيار ابن عصفور وعند من منع تعدده مختلفا بالإفراد
والجملة وهو أبو علي وعند من منع وقوع الإنشاء خبرا وهم طائفة من الكوفيين
ومن الجمل ما يحتمل الإنشائية والخبرية فيختلف الحكم باختلاف التقدير وله
أمثلة منها قوله تعالى قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما فإن جملة
أنعم الله عليهما يحتمل الدعاء فيكون معترضة والإخبار فيكون صفة ثانية و
يضعف من حيث المعنى أن يكون حالا ويضعف في الصناعة لوصفها بالظرف
ومنها قوله تعالى أو جاءوكم حصرت صدورهم فذهب الجمهور إلى أن حصرت صدورهم

عبارة
وهذا عبد بعتكه لا
فإن الجملة
لأن الإنشاء

جملة خبرية ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الاخفش هي حال من فاعل جاء على اضمار قد
ويؤيده قراءة الحسن حصرةً صدورهم وقال آخرون هي صفة لئلا يحتاج الى اضمار قد
ثم اختلفوا فقيل الموصوف منصوب محذوف اي قوما حصرت صدورهم ورد بان
ان اضمار الاسم اسهل من اضمار حرف المعنى وقيل مخفوض مذكور وهو القوم المتقدم
ذكرهم فلا اضمار البتة وما بينهما اعتراض ويؤيده انه قرئ باسقاط او وعلى ذلك
يكون جاءوكم صفة للقوم ويكون حصرت صفة ثانية وقيل بدل اشتمال من جاءوكم لان
المجيء مشتمل على الحصر وفيه بعد لان الحصر من صفة الجائين وقال ابو العباس المبرد
الجملة انشائية معناها الدعاء مثل قلت ايديهم وهي مستانفة ورد بان الدعاء
عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه ومن ذلك قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن
الذين ظلموا منكم خاصة فانه يجوز تقدير لا ناهية ونافية وعلى الاول فهي معمولة
لقول محذوف هو الصفة اي فتنة مقولا فيها ذلك ويرجحه ان توكيد الفعل
بالنون بعد لا الناهية قياس نحو ولا تحسبن الله غافلا وعلى الثاني فهي صفة
للنكرة ويرجحه سلامته من تقدير القيد الثاني صلاحيتها للاستغناء عنها وخرج
بذلك جملة الصلة وجملة الخبر والجملة المحكية بالقول فانها لا يستغنى عنها لمعنى
ان معمولية القول مشروطة بها واشباه ذلك القيد الثالث وجود المقتضي
واحترزت بذلك عن نحو فعلوه من قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر فانه صفة
لكل او لشيء ولا يصح ان يكون حالا من كل مع جواز الوجهين في نحو اكرم كل رجل
جاءك لعدم ما يعمل في الحال ولا يكون خبرا لانهم لم يفعلوا كل شيء ونظيره قوله تعالى
لولا كتاب من الله سبق يتعين كون سبق صفة ثانية لا حالا من الكتاب لان
الابتداء لا يعمل في الحال ولا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف لان ابا الحسن حكى ان
الحال لا تذكر بعد لولا كما لا يذكر الخبر ولا يكون خبرا لما اشرنا اليه ولانتقاضه
الاول بقولهم لولا راسك مدهونا والثاني بقول الزبير رضي الله عنه ولولا بنوها
حولها لخبطتها لندوره ربما واما قول ابن الشجري في ولولا فضل الله عليكم ان
عليكم خبر فمردود بل هو متعلق بالمبتدا والخبر محذوف القيد الرابع
انتفاء المانع والمانع اربعة انواع احدها ما يمنع حالية كانت متعينة لولا وجوده

ومعه

ويتعين حينئذ الاستئناف نحو أزيد سأكافيه او لن انسى له ذلك فانه بعد
بعد المعرفة المحضة حال ولكن السين ولن مانعان لان الحالية لا تصدر
بدليل استقبال واما قول بعضهم في وقال اني ذاهب الى ربي سيهدين ان سيهدين
حال كما تقول ساذهب مهديا فسهو والثاني ما يمنع وصفية كانت متعينة
لولا وجود المانع فيمتنع فيه الاستئناف لان المعنى تقييد المتقدم فتتعين الحالية
بعد ان كانت ممتنعة وذلك نحو وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان
تحبوا شيئا وهو شر لكم او كالذي مر على قرية وهي خاوية وقوله مضى زمن
والناس يستشفعون بي والمعارض فيهن الواو فانها لا تعترض بين الموصوف و
صفته خلافا للزمخشري ومن وافقه والثالث ما يمنعهما معا نحو وحفظا من كل
شيطان مارد لا يسمعون وقد مضى البحث فيها والرابع ما يمنع احدهما دون الآخر
ولولا المانع لكانا جائزين وذلك نحو ما جاءني احد الا قال خيرا فان جملة القول
كانت قبل دخول الا محتملة للوصفية والحالية فلما جاءت الا امتنعت الوصفية
ومثله وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون واما وما اهلكنا من قرية
الا ولها كتاب معلوم فللوصفية مانعان الواو والا واجاز الزمخشري
وابو البقاء واحدا منهما مانعا وكلام النحويين بخلاف ذلك قال الاخفش لا تفصل
الا بين الموصوف وصفته فان قلت ما جاءني رجل الا راكبا فالتقدير الا
رجل راكب يعني ان راكبا صفة لبدل محذوف قال وفيه قبح لجعلك الصفة
كالاسم يعني في ايلائك اياها العامل وقال الفارسي لا يجوز ما مررت باحد
الا قائم فان قلت الا قائما جاز ومثل ذلك قوله وقائله تخشى على الحال من
الضمير في قائلة ولا يجوز ان يكون صفة لها لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل

الباب الثالث من الكتاب في ذكر احكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور

وذكر احكامهما في التعلق لا بد من تعلقهما بالفعل او ما يشبهه او ما اول بما يشبهه
او ما يشير الى معناه فان لم يكن شيء من هذه الاربعة موجودا قدر كما سيأتي
وزعم الكوفيون وابن طاهر وابن خروف انه لا تقدير في نحو زيد عندك وعمرو
في الدار ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وابن خروف الناصب المبتدا وزعما انه

أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه إذا كان غيره وأن ذلك مذهب
سيبويه وقال الكوفيون الناصب أمر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدأ
ولا معول على هذين المذهبين. مثال التعلق بالفعل وشبهه قوله تعالى أنعمت عليهم
غير المغضوب عليهم وقول ابن دريد واشتعل المبيض في مسوده مثل اشتعال
النار في جزل الغضا وقد تقدر في الأولى متعلقة بالمبيض فيكون تعلق الجار
بالاسم ويمكن تعلق الثاني بالاشتعال ويرجح تعلق الأول بفعل لأنه أتم للمعنى
التشبيه ويجوز تعلق في الثانية بكون محذوف حالا من النار ويبعده أن
الأصل عدم الحذف ومثال التعلق بما أول بمشبه الفعل قوله تعالى وهو
الذي في السماء إله أي وهو الذي هو إله في السماء ففي متعلقة بإله وهو اسم غير
صفة بدليل أنه يوصف فتقول إله واحد ولا يوصف به لا يقال شيء إله وإنما
صح التعلق به لتأوله بمعبود وإله خبر لهو محذوفا ولا يجوز تقدير إله مبتدأ
مخبرا عنه بالظرف أو فاعلا بالظرف لأن الصلة حينئذ خالية من العائد ولا يحسن
تقدير الظرف صلة وإله بدلا من الضمير المستتر فيه وتقدير وفي الأرض إله معطوفا
كذلك لتضمنه الإبدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه ولأن
الحمل على الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه التخلص من محذور فأما أن يكون
موقعا فيما يحوج إلى تأويل فلا ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون وفي الأرض
إله مبتدأ وخبرا لئلا يلزم فساد المعنى إن استؤنف وخلو الصلة من عائد
إن عطف ومن ذلك أيضا قوله وإن لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه
الله علقم أصله علقم عليه فعلى المحذوفة متعلقة بصبت والمذكورة متعلقة
بعلقم لتأوله بصعب أو شاق أو شديد ومن هنا كان الحذف شاذا
لاختلاف متعلقي جار الموصول وجار العائد ومثال التعلق بما فيه رائحة الفعل قوله
أنا أبو المنهال بعض الأحيان وقوله أنا ابن ماوية إذ جد النقر فتعلق بعض وإذ
بالاسمين العلمين لا لتأولهما باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع أو الجواد
وتقول فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف بما في حاتم من معنى الجود ومن
هنا رد على الكسائي في استدلاله على إعمال اسم الفاعل المصغر بقول بعضهم

اظنني

أظنني مرتحلا ومسويرا فرسخا وعلى سيبويه في استدلاله على إعمال فعيل بقوله
حتى شآها كليل موهنا عمل وذلك أن فرسخا ظرف مكان وموهنا ظرف
زمان والظرف يعمل فيه روائح الفعل بخلاف المفعول به ويوضح كون الموهن ليس
مفعولا به أن كليلا من كل وفعله لا يتعدى واعتذر عن سيبويه بأن كليلا بمعنى
مكل وكأن البرق يكل الوقت بدوامه فيه كما يقال أتعبت يومك أو بأنه
إنما استشهد به على أن فاعلا يعدل إلى فعيل للمبالغة ولم يستدل به على الإعمال
وهذا أقرب فإن في الأول حمل الكلام على المجاز مع إمكان حمله على الحقيقة وقال
ابن مالك في قول الشاعر ونعم من هو في سر وإعلان يجوز كون من موصولة
فاعلة بنعم وهو مبتدأ خبره هو آخر مقدر وفي متعلقة بالمقدر لأن فيه معنى
الفعل أي الذي هو مشهور انتهى والأولى أن يكون المعنى الذي هو ملازم لحالة
واحدة في سر وإعلان وقدر أبو علي من هذه تمييزا والفاعل مستترا وقد
أجيز في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الأرض تعلقه باسم الله تعالى وإن كان
علما على معنى وهو المعبود أو وهو المسمى بهذا الاسم وأجيز تعلقه بيعلم وبسركم
وجهركم وبخبر محذوف قدره الزمخشري بعالم ورد الثاني بأن فيه تقديم
معمول المصدر وتنازع عاملين في متقدم وليس بشيء لأن المصدر هنا ليس
متقدرا بحرف مصدري وصلته ولأنه قد جاء نحو بالمؤمنين رؤوف رحيم والظرف
متعلق بأحد الوصفين قطعا فكذا هنا ورد أبو حيان الثالث بأن في لا تدل على عالم
ونحوه من الأكوان الخاصة وكذا كل ما دل على تقديرهم في فطلقوهن لعدتهن وليس بشيء
لأن الدليل ما جرى في الكلام من ذكر العلم فإن بعده يعلم سركم وجهركم وليس
الدليل حرف الجر وتقول إذا كنت تجيز الحذف للدليل المعنوي مع عدم ما يسد
مسده فكيف تمنعه مع وجود ما يسد وإنما اشترطوا الكون المطلق لوجوب الحذف
لا لجوازه ومثال التعلق بالمحذوف وإلى ثمود أخاهم صالحا بتقدير وأرسلنا
ولم يتقدم ذكر الإرسال ولكن ذكر النبي والمرسل إليهم يدل على ذلك ومثله في تسع آيات
إلى فرعون وفي إلى متعلقان باذهب محذوفا وبالوالدين إحسانا أي وأحسنوا
بالوالدين إحسانا مثل وقد أحسن بي إذ ووصيناهم بالوالدين إحسانا ووصينا

لا يدل

الإنسان بوالديه حسنا ومنه باء البسملة **هل يتعلقان بالفعل الناقص** من زعم أنه لا يدل على الحدث منع ذلك وهم المبرد فالفارسي فابن جني فالجرجاني فابن برهان ثم الشلوبين والصحيح أنها كلها دالة عليه إلا ليس واستدل المثبتون للتعلق بقوله أكان للناس عجبا أن أوحينا فإن اللام لا تتعلق بعجبا لأنه مصدر وهو مؤخر ولا بأوحينا لفساد المعنى ولأنه صلة لأن وقد مضى عن قريب أن المصدر الذي ليس في التقدير بحرف موصول وصلته لا يمتنع التقديم عليه ويجوز أيضا أن تكون متعلقة بمحذوف هو حال من عجبا على حد قوله لمية موحشا طلل **هل يتعلقان بأحرف المعاني** المشهور منع ذلك مطلقا وقيل بجوازه مطلقا وفصل بعضهم فقال إن كان نائبا عن فعل حذف جاز ذلك على سبيل النيابة لا الأصالة وإلا فلا وهو قول أبي علي وأبي الفتح زعما في نحو يا لزيد أن اللام متعلقة بيا بل قالا في يا عبد الله إن النصب بيا وهو نظير قولهما في قوله أبا خراشة أما أنت ذا نفر إن ما الزائدة هي الرافعة الناصبة لا كان المحذوفة وأما الذين قالوا بالجواز مطلقا فقال بعضهم في قول كعب وما سعاد غداة البين إذ رحلوا إلا أغن غضيض الطرف مكحول إن غداة البين ظرف للنفي أي انتفى كونها في هذا الوقت إلا كأغن وقال ابن الحاجب في ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم إذ بدل من اليوم واليوم إما ظرف للنفع المنفي وإما لما في لن من معنى النفي أي انتفى في هذا اليوم النفع فالمنفي نفع مطلق وعلى الأول نفع مقيد باليوم وقال أيضا إذا قلت ما ضربته للتأديب فإن قصدت نفي ضرب معلل بالتأديب فاللام متعلقة بالفعل المنفي والمنفي ضرب مخصوص وللتأديب تعليل للضرب المنفي وإن قصدت نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفي والتعليل له أي إن انتفاء الضرب كان لأجل التأديب لأنه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب ومثله في التعلق بحرف النفي ما أكرمت المسيء لتأديبه وما أهنت المحسن لمكافأته إذ لو علق هنا بالفعل فسد المعنى المراد ومن ذلك قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون الباء متعلقة بالنفي إذ لو علقت بمجنون لأفاد نفي جنون خاص وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى وليس في الوجود جنون هو نعمة ولا المراد نفي جنون خاص

أي انتفى بنعمة ربك الجنون أي إنما انتفى الجنون بسبب أن نعمة ربك مخولة لك وأنعم تمت

انتهى

انتهى ملخصا وهو كلام بديع إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحروف فينبغي على قولهم أن يقدر أن التعلق بفعل دل عليه النافي أي انتفى ذلك بنعمة ربك وقد ذكرت في شرحي لقصيدة كعب أن المختار تعلق الظرف بمعنى التشبيه الذي تضمنه البيت وذلك على أن الأصل وما كسعاد إلا ظبي أغن على التشبيه المعكوس للمبالغة لئلا يكون الظرف متقدما في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه وهذا الوجه هو اختيار ابن عمرون وإذا جاز لحرف التشبيه أن يعمل في الحال في نحو قوله كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي مع أن الحال شبيهة بالمفعول به فعمله في الظرف أجدر فإن قلت لا يلزم من صحة إعمال المذكور إعمال المقدر لأنه أضعف قلت قد قالوا زيد زهير شعرا وحاتم جودا وقيل في المنصوب فيهما إنه حال أو تمييز وهو الظاهر وأيا ما كان فالحجة قائمة به وقد جاء أبلغ من ذلك وهو إعماله في حالين وذلك في قوله تعيرنا أننا عالة ونحن صعاليك أنتم ملوكا إذ المعنى تعيرنا أننا فقراء ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم فإن قلت فلو جئت في بيت كعب أن يكون عكس التشبيه لئلا تتقدم الحال على عاملها المعنوي فما الذي يسوغ تقدم صعاليك هنا عليه قلت سوغه الذي سوغ تقدم بسرا في هذا بسرا أطيب منه رطبا وإن كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه في نحو هو أكفأهم ناصرا وهو خشية اختلاط المعنى إلا أن هذا مطرد ثم لقوة التفضيل ونادر هنا لضعف حرف التشبيه وهذا الذي ذكرته في البيت أجود مما قيل فيه وفيه قولان آخران أحدهما ذكره السخاوي في كتابه سفر السعادة وهو أن عالة من عالني الشيء إذا أثقلني وملوكا مفعول أي إنا نثقل الملوك بطلب كلنا عليهم ونحن أنتم أي مثلكم في هذا الأمر فالإخبار هنا مثله في وأزواجه أمهاتهم والثاني قاله الحريري وقد سئل عن البيت وهو أن التقدير أنا عالة صعاليك نحن وأنتم وقد خطئ في ذلك وقيل إنه كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو متجه على تقدير فيه وهو أن يكون صعاليك معمولا لعالة أي إنا نعول صعاليك ويكون نحن توكيدا للضمير في عالة وأنتم توكيدا لضمير مستتر في صعاليك وحصل في البيت تقديم وتأخير للضرورة ولم يتعرض لقوله

أي غداة في قول غداة البين ٢

لأن العامل معنوي ٢

محذوف

سلوكا وكأن عنده حالا من ضمير غالية والأولى على قوله أن يكون صفعا لبك حالا من
اى يعولكم صفعا لبك ويكون الحالان بمنزلتهما في لقيته مصعدا منحدرا فإنهم نصوا
على أنه يكون الأول للثاني والثاني للأول لأن فصلا أسهل من فصلين ويكون نحن
أنتم توكيدا للمحذوف لا للضمير صفعا لبك لأنه ضمير غيبة وإنما جوزناه لأن الصفعا لبك
هم المخاطبون فضلا عن كونه راجيا المعنى

ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر

يستثنى من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق ستة أمور أحدها الحرف الزائد
كالباء في كفى بالله شهيدا ومن في هل من خالق غير الله وذلك لأن معنى التعلق الارتباط
المعنوي والأصل أن أفعالا قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على
ذلك بحروف الجر والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدا ولم يدخل للربط وقول
الحوفي أن الباء في أليس الله بأحكم الحاكمين متعلقة وهم نعم يصح في اللام
المقوية أن يقال إنها متعلقة بالعامل المقوى نحو مصدقا لما معهم وفعال
لما يريد وإن كنتم للرؤيا تعبرون لأن التحقيق أنها ليست زائدة محضة لما تخيل
في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة
إسقاطها فلها منزلة بين منزلتين الثاني لعل في لغة عقيل لأنها بمنزلة الحرف
الزائد ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعده على
الخبرية قال لعل أبي المغوار منك قريب ولأنها لم تدخل لتوصيل عامل بل
لإفادة معنى التوقع كما دخلت ليت لإفادة التمني ثم إنهم جروا بها منبهة على
أن الأصل في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الإعراب المختص به الثالث
لولا فيمن قال لولاك ولولاي ولولاه على قول سيبويه إن لولا جارة للضمير فإنها أيضا
بمنزلة لعل في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء فإن لولا الامتناعية تستدعي
جملتين كسائر أدوات التعليق وزعم أبو الحسن أن لولا غير جارة وأن الضمير
بعدها مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع كما عكسوا في قولهم
ما أنا كأنت وهذا كقوله في عسای ويرده أن نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في
الإعراب إنما ثبت في الكلام في المنفصل وإنما جاءت النيابة في المتصل شذوذا
بشرط كون المنوب عنه منفصلا وتوافقهما في الإعراب وكونه في الضرورة

كقوله

كقوله ألا يجاورنا إلاك ديار وعليه خرج أبو الفتح قوله نحن بغرس الودي
أعلمنا منا بركض الجياد في السدف فادعى أن نا مرفوع مؤكد للضمير
في أعلم ومع ذلك بقي الجمع بين إضافة أفعل وكونه من
وفي هذا البيت إشكال ذكرته في حتى جعله من تخليط الأعراب والرابع رب
في نحو رب رجل صالح لقيته أو لقيت لأن مجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ
في الأول أو مفعول على حد زيدا ضربته ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل
الجار لأن رب لها الصدر من بين حروف الجر وإنما دخلت في المثالين لإفادة
التكثير أو التقليل لا لتعدية العامل هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجمهور
هي فيهما حرف جر معد فإن قالوا إنها عدت العامل المذكور فخطأ لأنه يتعدى
بنفسه ولاستيفائه معموله في المثال الأول وإن قالوا عدت محذوفا تقديره
حصل أو نحوه كما صرح جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في
وقت الخامس كاف التشبيه قاله الأخفش وابن عصفور مستدلين بأنه إذا قيل زيد كعمرو
فإن كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف نحو في من نحو زيد في الدار وإن
كان فعلا مناسبا للكاف وهو أشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف والحق أن جميع
الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار السادس حرف
الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا إذا خفضن فإنهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه
كما أن إلا كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم
ولو صح أن يقال إنها متعلقة لصح ذلك في إلا وإنما خفض بهن المستثنى ولم ينصب
كالمستثنى بإلا لئلا يزول الفرق بينهن أفعالا وأحرفا

حكمهما بعد المعارف والنكرات

حكمهما بعدهما حكم الجمل ففي نحو رأيت طائرا على غصن صفتان أو فوق غصن
لأنهما بعد نكرة محضة وحالان في نحو رأيت الهلال بين السحاب أو فوق الأفق
لأنهما بعد معرفة محضة ومحتملان في نحو يعجبني الزهر في أكمامه والثمر على أغصانه
لأن المعرف الجنسي كالنكرة وفي نحو هذا ثمر يانع على أغصانه لأن النكرة الموصوفة
كالمعرفة

حكم المرفوع بعدهما

إذا وقع بعدهما مرفوع فإن تقدمهما نفي
أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال نحو ما في الدار أحد

اى بعيده ودفع
اتصال معنى الفعل
الى مدخولاتها ٢

وفي الدار زيد ومررت برجل معه صقر وجاء الذي في الدار ابوه وزيد عندك
اخوه ومررت بزيد عليه جبة وفي المرفوع ثلاثة مذاهب احدها ان الارجح كونه مبتدأ
مخبرا عنه بالظرف او المجرور ويجوز كونه فاعلا والثاني ان الارجح كونه فاعلا واختاره
ابن مالك وتوجيهه ان الاصل عدم التقديم والتاخير والثالث انه يجب كونه فاعلا
نقله ابن هشام عن الاكثرين وحيث اعرب فاعلا فهل عامله الفعل المحذوف او الظرف او
المجرور لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما فيه خلاف والمذهب المختار
الثاني بدليلين احدهما امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل
الفعل لم يمتنع ولقوله فان فؤادي عندك الدهر اجمع فاكد الضمير المستتر في
الظرف والضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح ان يكون توكيدا لضمير محذوف مع الاستقرار
لان التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان
الطالب للمحل قد زال واختار ابن مالك المذهب الاول مع اعترافه بان الضمير
مستتر في الظرف وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن الا في عامله وان لم يعتمد
الظرف والمجرور نحو في الدار او عندك زيد فالجمهور يوجبون الابتداء و
الاخفش والكوفيون يجيزون الوجهين لان الاعتماد عندهم ليس بشرط ولذا
يجيزون في نحو قائم زيد ان يكون قائم مبتدأ وزيد فاعل وغيرهم يوجب
كونهما على التقديم والتاخير تنبيه يحتمل قول المتنبي بذكرانا المحبوب ظلت معا
بها تنطوي على كبد نضيجة من خلفها لجنبها ان يكون الجنب فيه فاعلة بنضيجة
او بالظرف او فما الابتداء والاول ابلغ لانه اشد للحرارة والخلف زيادة الكبد
او حجاب القلب او ما بين الكبد والقلب واضاف الكبد الى الجنب للملابسة بينهما باتصالهما في الشخص
والخلاف في تعيين الابتداء في نحو في داره زيد لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا
ورتبة فان علق في داره بقيام زيد لم يجزها الكوفيون البتة لانه يحل الى فاعلية
فلما قدمنا واما على الابتدائية فلان الضمير لم يعد على المبتدأ بل على ما اضيف
اليه المبتدأ والمستحق للتقديم انما هو المبتدأ واجازها البصريون على ان يكون
المرفوع مبتدأ او فاعلا كقولهم في اكفانه درج الميت وقوله بمساعيه
هلك الفتى او نجا واذا كان الاسم في نية التقديم كان ما هو من تمامه

البدء الحب

درج الميت

كذلك

كذلك الارجح تعين الابتدائية في نحو هل افضل منك زيد لان اسم التفضيل لا يرفع الفاعل
الظاهر عند الاكثر على هذا الحد وتجوز الفاعلية في لغة قليلة ومن المشكل قوله نحن
نحن عند الناس منكم لان قوله نحن ان قدر فاعلا لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت
وعمل افعل في الظاهر في غير مسالة الكحل وهو ضعيف وان قدر مبتدأ لزم الفصل
به وهو اجنبي بين افعل ومن وخرجه ابو علي وتبعه ابن خروف على ان الوصف
خبر لنحن محذوفة وقدر نحن المذكور توكيدا للضمير في افعل ما يجب فيه تعلقهما
بمحذوف وهو ثمانية احدها ان يقعا صفة نحو او كصيب من السماء الثاني ان يقعا حالا
نحو فخرج على قومه في زينته واما قوله فلما راه مستقرا عنده فزعم
ابن عطية ان مستقرا هو المتعلق الذي يقدر في امثاله قد ظهر والصواب
ما قال ابو البقاء وغيره من ان هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود
والحصول فهو كون خاص الثالث ان يقعا صلة نحو وله من في السموات والارض
ومن عنده لا يستكبرون والرابع ان يقعا خبرا نحو زيد عندك او في الدار وربما
ظهر في الضرورة كقوله لك العز ان مولاك عز وان يهن فانت لدى بحبوحة
الهون كائن وفي شرح ابن يعيش الظرف الواقع خبرا صرح ابن جني بجواز اظهاره
وعندي انه اذا حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره لانه قد صار اصلا
مرفوضا فاما ان ذكرته اولا فقلت زيد استقر عندك فلا يمنع منه مانع انتهى
وهو غريب الخامس ان يرفعا الاسم الظاهر نحو افي الله شك ونحو او كصيب من السماء
فيه ظلمات ونحو اعندك زيد السادس ان يستعمل المتعلق محذوفا في مثل او شبهه
كقولهم لمن ذكر امرا تقادم عهده حينئذ الآن اي كان ذلك حينئذ واسمع الآن و
قولهم للمعرس بالرفاء والبنين باضمار اعرست والسابع ان يكون المتعلق محذوفا على
شريطة التفسير نحو ايوم الجمعة صمت فيه ونحو ابزيد مررت به عند من اجازه مستدلا
بقراءة بعضهم والظالمين اعد لهم والاكثرون يوجبون في ذلك اسقاط الجار وان يرفع
الاسم بالابتداء او ينصب باضمار جاوزت او نحوه وبالوجهين قرئ الآية والنصب قراءة
الجماعة ورجحها العطف على الجملة الفعلية وهل الاولى ان يقدر المحذوف مضارعا
اي يعذب لمناسبة يدخل او ماضيا اي وعذب لمناسبة المفسر فيه نظر والرفع

المؤكد

بالابتداء، وأما القراءة بالجر فعلى توكيد الحرف بإعادته داخلا على ضمير ما دخل عليه
مثل إن زيدا إنه فاضل، ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور لأن الضمير
لا يؤكد الظاهر لأن الظاهر أقوى، ولا يكون المجرور بدلا من المجرور بإعادة الجار
لأن العرب لم تبدل مضمرا من مظهر، لا يقولون قام زيد هو، وإنما جوز ذلك بعض
النحويين بالقياس، والثامن القسم بغير الباء نحو والليل إذا يغشى وتالله لأكيدن أصنامكم
وقولهم لله لا يؤخر الأجل، ولو صرح بالفعل في نحو ذلك وجبت الباء. **هل المتعلق الواجب الحذف
فعل أو وصف**
لا خلاف في تعين الفعل في باب القسم والصلة لأن القسم والصلة
لا يكونان إلا جملتين، قال ابن يعيش وإنما لم يجز في الصلة أن يقال إن نحو جاء الذي في
الدار بتقدير مستقر على أنه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم تماما على الذي أحسن
بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا انتهى، وكذا يجب في الصفة نحو رجل في الدار فله درهم
لأن الفاء تجوز في نحو رجل يأتيني فله درهم وتمتنع في نحو رجل صالح فله درهم، فأما قوله
كل أمر مباعد أو مدان ... فمنوط بحكمة المتعالي، فنادر، واختلف في الخبر والصفة
والحال فمن قدر الفعل وهم الأكثرون فلأنه الأصل في العمل، ومن قدر الوصف فلأن
الأصل في الخبر والحال والنعت الإفراد ولأن الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف
قالوا ولأن تقليل المقدر أولى، وليس بشيء لأن الحق أنا لم نحذف الضمير بل
نقلناه إلى الظرف، فالمحذوف فعل أو وصف وكلاهما مفرد، وأما في الاشتغال
فيقدر بحسب المفسر فيقدر الفعل في نحو أيوم الجمعة تعتكف فيه والوصف في نحو
أيوم الجمعة أنت معتكف فيه، والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب
المعنى كما سأبينه. **كيفية تقديره باعتبار المعنى** أما في القسم فتقديره
أقسم، وأما في الاشتغال فإنه يجب أن لا يقدر مثل المذكور إذا حصل مانع
صناعي كما في زيدا مررت به أو معنوي كما في زيدا ضربت أخاه، إذ تقدير المذكور
يقتضي في الأول تعدي القاصر بنفسه وفي الثاني خلاف الواقع إذ الضرب لم يقع
بزيد، فوجب أن يقدر جاوزت في الأول وأهنت في الثاني، وليس المانع
كل متعد بالحرف ولا كل سببي، ألا ترى أنه لا مانع في نحو زيدا شكرت له لأن شكر
يتعدى بالجار وبنفسه، وكذلك الظرف نحو يوم الجمعة صمت فيه لأن العامل لا يتعدى

والصفة صح

الى ضمير

إلى ضمير الظرف بنفسه مع أنه يتعدى إلى الظاهر، وكذلك لا مانع في نحو زيدا أهنت أخاه
لأن إهانة أخيه إهانة له بخلاف الضرب، وأما في المثل فيقدر بحسب المعنى، وأما في
البواقي نحو زيد في الدار فيقدر كونا مطلقا وهو كائن أو مستقر أو مضارعهما إن
أريد الحال أو الاستقبال نحو الصوم اليوم أو في اليوم والجزاء غدا أو في الغد
ويقدر كان أو استقر أو وصفهما إن أريد المضي، هذا هو الصواب وقد أغفلوه مع قولهم
في نحو ضربي زيدا قائما إن التقدير إذ كان إن أريد المضي أو إذا كان إن أريد المستقبل
ولا فرق، وإذا جهلت المعنى فقدر الوصف فإنه صالح في الأزمنة كلها وإن كانت حقيقته
الحال، وقال الزمخشري في أفأنت تنقذ من في النار إنهم جعلوا في النار الآن
لتحقق الموعود به، ولا يلزم ما ذكره لأنه لا يمتنع تقدير المستقبل، ولكن ما ذكره أبلغ و
أحسن، ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس إلا لدليل ويكون الحذف حينئذ
جائزا لا واجبا، ولا ينتقل ضمير من المحذوف إلى الظرف والمجرور، وقد توهم جماعة
امتناع حذف الكون الخاص ويبطله أنا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود
الدليل وعدم وجود معمول، فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع أنه إما
أن يكون هو الدليل أو مقويا للدليل، واشتراط النحويين الكون المطلق إنما هو
لوجوب الحذف لا لجوازه، ومما يتخرج على ذلك قولهم من لي بكذا أي من يتكفل لي به
وقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن أي مستقبلات لعدتهن، كذا فسره جماعة من
السلف وعليه عول الزمخشري، ورده أبو حيان توهما منه أن الخاص لا يحذف
وقال الصواب أن اللام للتوقيت وأن الأصل لاستقبال عدتهن فحذف المضاف
انتهى، وقد بينا فساد تلك الشبهة، ومما يتخرج على التعلق بالكون الخاص قوله تعالى
الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى، التقدير مقتول أو يقتل لا كائن، اللهم
إلا أن يقدر مع ذلك مضافا أي قتل الحر كائن بقتل الحر، وفيه تكلف تقدير
الكون والمضاف بلا ضرورة، لأن كلا من المصدرين لا بد له من فاعل، ومما يبعد ذلك
أيضا أنك تعلم معنى المضاف الذي تقدره مع المبتدأ إلا بعد تمام الكلام، وإنما حسن
الحذف أن يعلم عند موضع تقديره نحو واسأل القرية، ونظير هذه الآية قوله تعالى
أن النفس بالنفس إلا أنه لا ثاني، أي أن النفس مقتولة بالنفس والعين مفقوءة

بالعين والأذن مصلومة بالأذن والسن مقلوعة بالسن هذا هو الأحسن وكذلك الأرجح في قوله الشمس والقمر بحسبان ان يقدر بجريان فان قدرت الكون قدرت مضافا اي جريان الشمس والقمر كائن بحسبان وقال ابن مالك في قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله ان الظرف ليس متعلقا بالاستقرار لاستلزامه الجمع بين الحقيقة والمجاز فان الظرفية المستفادة من في حقيقة بالنسبة الى غير الله سبحانه ومجاز بالنسبة اليه تعالى وانما حمله على ذلك قراءة السبعة على لغة مرجوحة وهي ابدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري فانه زعم ان الاستثناء منقطع والمخلص من هذين المحذورين ان يقدر قل لا يعلم من يذكر في السموات والارض ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز في كلمة احتج بقولهم القلم احد اللسانين ونحوه ولم يحتج الى ذلك في الآية وجه آخر وهو ان يقدر من مفعولا والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ

تعيين موضع التقدير الاصل ان يقدر مقدما عليها كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضي ايجابه فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتأخر عن المبتدأ والثاني نحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ **تنبيه** رد جماعة منهم ابن مالك على من قدر الفعل بنحو قوله تعالى اذا لهم مكر وقولك اما في الدار فزيد لان اذا الفجائية لا يليها الفعل واما لا يقع بعدها فعل الا مقرونا بحرف الشرط نحو فاما ان كان من المقربين وهذا على ما بيناه غير وارد لان الفعل يقدر مؤخرا

ترجيح

الباب الرابع من الكتاب في ذكر احكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها

فمن ذلك **ما يعرف به المبتدأ من الخبر** يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين في ثلاث مسائل احدها ان يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو الله ربنا او اختلفت نحو زيد الفاضل والفاضل زيد هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا وقيل المشتق خبر وان تقدم نحو القائم زيد والتحقيق ان المبتدأ ما كان اعرف كزيد في المثال او كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول من القائم فتقول زيد القائم فان علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ **الثاني**

علمها

ان يكونا

والثالثة ان يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو افضل منك افضل مني واما ان اختلفا تعريفا وتنكيرا فالاول هو المعرفة كزيد قائم واما ان كان هو النكرة فان لم يكن له ما يسوغ الابتداء به فهو خبر اتفاقا نحو خز ثوبك وذهب خاتمك وان كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور واما سيبويه فيجعله المبتدأ نحو كم مالك وخير منك زيد وحسبنا الله ووجهه ان الاصل عدم التقديم والتأخير وانهما شبيهان بمعرفتين تأخر الاخص منهما نحو الفاضل انت ويتجه عندي جواز الوجهين اعمالا للدليلين ويشهد لابتدائية النكرة قوله تعالى فان حسبك الله ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة وقولهم ان قريبا منك زيد وقولهم بحسبك زيد والنواسخ لا تدخل على الخبر في الايجاب ولخبريتها قولهم ما جاءت حاجتك بالرفع والاصل ما حاجتك فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ ولولا هذا التقدير لم يدخل اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله واما من نصب فالاصل اي حاجتك بمعنى اي حاجة هي حاجتك ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه ونظيره ان تقول زيد هو الفاضل وتقدر هو مبتدأ ثانيا لا فصلا ولا تابعا فيجوز لك حينئذ ان تدخل عليه كان فتقول زيد كان الفاضل ويجب الحكم بابتدائية المؤخر في نحو ابو حنيفة ابو يوسف وبنونا بنو ابنائنا رعيا للمعنى ويضعف ان يقدر الاول مبتدأ بناء على انه من التشبيه المعكوس للمبالغة لان ذلك نادر الوقوع ومخالف للاصول الكلية الا ان يقتضي المقام المبالغة

ما يعرف به الاسم من الخبر اعلم ان لهما ثلاث حالات احداها ان يكونا معرفتين فان كان المخاطب يعلم احدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر فيقال كان زيد اخا عمرو لمن علم زيدا وجهل اخوته لعمرو وكان اخو عمرو زيدا لمن يعلم اخا عمرو ويجهل ان اسمه زيد وان كان يعلمهما ويجهل انتساب احدهما الى الآخر فان كان احدهما اعرف فالمختار جعله الاسم فتقول كان زيد القائم لمن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قائم فعرف كلا منهما بقلبه ولم يعلم ان احدهما هو الآخر ويجوز قلة كان القائم زيدا وان لم يكن احدهما اعرف فانت مخير نحو كان زيد اخا عمرو وكان اخو عمرو زيدا ويستثنى من مختلفي الرتبة نحو هذا فانه يتعين للاسمية لمكان التنبيه المتصل به فيقال كان هذا اخاك وكان هذا زيدا الاخ الضمير فان الافصح في باب المبتدأ وتدخل التنبيه عليه فتقول

ها أنا ذا أو لا تأتي ذلك في باب النواسخ لأن الضمير متصل بالعامل فلا تأتي في دخول التنبيه عليه على أنه سمع قليلا في باب المبتدأ ها أنا ذا واعلم أنهم حكموا لأنّ وأنْ المقدرتين بمصدر معرّف بحكم الضمير لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك فلهذا قرأت السبعة ما كان حجتهم إلا أن قالوا وما كان جواب قومه إلا أن قالوا والرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما دونه في التعريف **الحالة الثانية** أن يكونا نكرتين فإن كان لكل منهما مسوغ للإخبار عنها فأنت مخير فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر فتقول كان خير من زيد شرا من عمرو أو تعكس وإن كان المسوغ لأحدهما فقط جعلتها الاسم نحو كان خير من زيد امرأة **الحالة الثالثة** أن يكونا مختلفين فتجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر نحو كان زيد قائما ولا ينعكس إلا في الضرورة كقوله ولا يك موقف منك الوداعا ويكون مزاجها عسل وماء وأما قراءة ابن عامر أولم تكن لهم آية أن يعلمه بتأنيث تكن ورفع آية فإن قدرت تكن تامة فاللام متعلقة بها وآية فاعلها وأن يعلمه بدل من آية أو خبر لمحذوف أي أو لم يكن تعلمه وإن قدرتها ناقصة فاسمها ضمير القصة وأن يعلمه مبتدأ وآية خبره والجملة خبر كان وآية اسمها ولهم خبرها وأن يعلمه بدل أو خبر لمحذوف وأما تجويز الزجاج كون آية اسمها وأن يعلمه خبرها فردوه لما ذكرنا واعتذر له بأن النكرة قد تخصصت بلهم ما يعرف به الفاعل من المفعول وأكثر ما يشتبه ذلك إذا كان أحدهما اسما ناقصا وطريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التام إن كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وإن كان منصوبا ضميره المنصوب وتبدل من الناقص اسما بمعناه في العقل وعدمه فإن صح الكلام بعد ذلك فهي صحيحة قبله وإلا فهي فاسدة فلا يجوز أعجب زيد ما كره عمرو إن أوقعت ما على ما لا يعقل لأنه لا يجوز أعجبت الثوب ويجوز النصب لأنه يجوز أعجبني الثوب فإن أوقعت ما على أنواع من يعقل جاز لأنه يجوز أعجبت النساء وإن كان الاسم الناقص من أو الذي جاز الوجهان أيضا **فروع** تقول أمكن المسافر السفر بنصب المسافر لأنك تقول أمكنني السفر ولا تقول أمكنت السفر وتقول ما دعا زيدا إلى الخروج وما كره زيد من الخروج بنصب زيد في الأولى مفعولا والفاعل ضميرها مستترا وبرفعه في الثانية فاعلا والمفعول ضميرها محذوفا لأنك تقول ما دعاني إلى الخروج وما كرهته منه ويمتنع العكس لأنه لا يجوز دعوت الثوب إلى الخروج وكرهني من الخروج

وتقول زيد في رزق عمرو عشرون دينارا برفع العشرين لا غير فإن قدمت عمرا فقلت عمرو زيد في رزقه عشرون جاز رفع العشرين ونصبه وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير فيجب توحيده مع المثنى والمجموع ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدأ وعلى النصب فالفعل محتمل للضمير فيبرز في التثنية والجمع ولا يجب ذكر الجار والمجرور ما افترق فيه عطف البيان والبدل وذلك ثمانية أمور أحدها أن العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق وأما إجازة الزمخشري في أن اعبدوا الله أن يكون بيانا للهاء من قوله تعالى إلا ما أمرتني به فقد مضى رده نعم أجاز الكسائي أن ينعت الضمير بنعت مدح أو ذم أو ترحم فالأول نحو لا إله إلا هو الرحمن الرحيم ونحو قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب وقولهم اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم والثاني نحو مررت به الخبيث والثالث نحو قوله فلا تلمه أن ينام البائسا وقال الزمخشري في جعل الله الكعبة البيت الحرام إن البيت الحرام عطف بيان على جهة المدح كما في الصفة لا على جهة التوضيح فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي وأما البدل فيكون تابعا للمضمر بالاتفاق نحو وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره وإنما امتنع الزمخشري من تجويز كون أن اعبدوا الله تابعا للهاء في به توهما منه أن ذلك يخل بعائد الموصول وقد مضى رده وأجاز النحويون أن يكون البدل مضمرا تابعا للمضمر كرأيته إياه أو لظاهر كرأيت زيدا إياه وخالفهم ابن مالك فقال إن الثاني لم يسمع وإن الصواب في الأول قول الكوفيين إنه توكيد كما في قمت أنت **الثاني** أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره وأما قول الزمخشري أن مقام إبراهيم عطف بيان على آيات بينات فسهو وكذا قال في إنما أعظكم بواحدة أن تقوموا أن أن تقوموا عطف على واحدة ولا يختلفون في جواز ذلك في البدل نحو إلى صراط مستقيم صراط الله ونحو بالناصية ناصية كاذبة **الثالث** أنه لا يكون جملة بخلاف البدل نحو ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم ونحو وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم ومواضع الأقوال في عرفت زيدا أبو من هو فقال البدل أذهلتني أم عمرو بكلمة أتصبر يوم البين أم لست تصبر **والرابع** أنه لا يكون تابعا

تعلمون

لجملة بخلاف البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا ونحو امدكم بما
امدكم بانعام وبنين وقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا الخامس انه لا يكون فعلا
تابعا للفعل بخلاف البدل كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب
السادس انه لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك في البدل بشرط ان يكون مع الثاني
زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب
كل الثانية فانها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو وكقول الحماسي ذروا بني شيبان
تعفر وعبيدكم ثلاقوا غدا خيلي على سفوان ثلاقوا جيادا لا تحيد عن الوغى اذا
ما غدت في المأزق المتداني ثلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم على ما جنت
فيهم يد الحدثان وهذا الفرق انما هو على ما ذهب اليه ابن طراوة من ان عطف البيان
لا يكون بلفظ الاول وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه وحجتهم ان الشئ لا يبين نفسه وفيه
نظر من اوجه احدها انه يقتضي ان البدل ليس مبينا للمبدل منه وليس كذلك ولهذا امتنع
سيبويه في الملكين حين بر المكين وانما يفارق البدل عطف البيان في انه بمنزلة الجملة استو
للتبيين والعطف يبين بالمفرد المحض والثاني ان اللفظ المكرر اذا اتصل به ما لم يتصل
بالاول كان فيه ما انجه كون الثاني بيانا لما فيه من زيادة التابع وعلى ذلك اجازوا الوجهين
في نحو قولك يا زيد زيد اليعملات وباتيم تيم عدي اذا ضممت المنادى منهما والثالث
ان البيان قد يتحقق مع كون المكرر مجردا وذلك في مثل قولك يا زيد زيد اذا قلته و
بحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد فانك لما ذكرت الاول توهم كل منهما انه المقصود فاذا
كررته تكرر وحطك له لاحدهما واقبالك عليه فظهر المراد وهذا مخالف لقول النحويين
في قوله انى وسطار [illegible] نصر نصر نصرا ان الثاني والثالث عطف بيان على اللفظ
على المحل وخرجه هو اى على التوكيد اللفظي فيهما او في الاول فقط فالثاني اما مصدر
دعائي مثل سقيا لك او مفعول معه بتقدير عليك على ان المراد اغراء نصر بن سيار
بحاجب له اسمه نصر على ما نقل ابو عبيدة وقيل التوكيد احدهما توكيدا للمضمر بغير توكيد
تنوين كالمؤكد السابع انه ليس في نية احلاله محل الاول بخلاف البدل ولهذا
امتنع البدل وتعين البيان في نحو يا زيد الحارث وفي نحو يا سعيد كرز بالرفع او
كرزا بالنصب بخلاف يا سعيد كرز بالضم فانه بالعكس وفي نحو انا الضارب

ويك المسكين صح

الرجل

الرجل

الرجل زيد وفي نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء او النساء والرجال وفي نحو يا ايها
غلام زيد وفي نحو ابن الرجلين زيد وعمرو رجال وفي نحو جاءني كلا اخويك زيد وعمرو
الثامن انه ليس في التقدير من جملة اخرى بخلاف البدل ولهذا امتنع ايضا البدل
وتعين البيان في نحو قولك هند قام عمرو اخوها ونحو مررت برجل قام عمرو اخوه
ونحو زيد اضربت عمرا اخاه ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة وذلك احد عشر امرا احدها
انه يصاغ من المتعدي والقاصر كضارب وقائم ومستخرج ومستكبر وهي لا تصاغ الا من القاصر
كحسن وجميل الثاني انه يكون للازمنة الثلاثة وهي لا تكون الا للحاضر اى الماضي
المتصل بالزمن الحاضر الثالث انه لا يكون الا مجاريا للمضارع في حركاته وسكونه
كضارب ويضرب ومنطلق وينطلق ومنه يقوم وقائم لان الاصل يقوم بسكون القاف
وضم الواو ثم نقلوا واما توافق اعيان الحركات فغير معتبر بدليل ذاهب ويذهب
وقاتل ويقتل ولهذا قال ابن الخشاب [illegible] وزن عمرو صحيح لا يقتضي [illegible] وهي تكون مجارية
له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض وغير مجارية [illegible] على ان
منها قوله من صديق او اخي ثقة او عدو شاحط دارا الرابع ان منصوبه يجوز ان
يتقدم عليه نحو زيد عمرا ضارب ولا يجوز زيد وجهه حسن الخامس ان معموله يكون سببيا
واجنبيا نحو زيد ضارب غلامه او عمرا ولا يكون معمولها الا سببيا تقول زيد حسن
وجهه او الوجه ويمتنع زيد حسن عمرا السادس انه لا يخالف فعله في العمل وهي تخالفه فانها
تنصب مع قصور فعلها تقول زيد حسن وجهه ويمتنع حسن وجهه بالنصب خلافا لبعضهم
فاما انها تنصب مع قصور فعلها [illegible] الحديث ان امراة كانت تهراق الدماء فالدماء
تمييز على زيادة ال قال ابن مالك او مفعول على ان الاصل تهريق ثم قلبت الكسرة
فتحة والياء الفا كقولهم جاراة وناصاة وباقاة وهذا مردود لان شرط ذلك
تحرك الياء كجارية وناصية وباقية السابع انه يجوز حذفه وبقاء معموله ولهذا
اجازوا انا زيدا ضاربه وهذا ضارب زيد وعمرا بخفض زيد ونصب عمرو باضمار
فعل او وصف منون واما العطف على محل المخفوض فممتنع عند من شرط وجود
المحرز كالسهيلي ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب
الفعل ولا مررت برجل وجهه حسنة بنصب الوجه وخفض الصفة لانها لا تعمل محذوفة

عمرا

ضارب

139-dan

167 ye

Atlanmış Numara

ولان معمولها لا يتقدم عليها وما لا يعمل لا يفسر عاملا. الثامن انه لا يقبح حذف موصوف
اسم الفاعل واضافته الى مضاف الى ضميره نحو مررت بقاتل ابيه ويقبح مررت بحسن
وجهه. التاسع انه يفصل مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب في الدار ابوه عمرا ويمتنع عند
الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه رفعت او نصبت. العاشر انه يجوز اتباع معموله بجميع
التوابع ولا يتبع معمولها بصفة قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة ويشكل عليهم الحديث
في صفة الدجال اعور عينه اليمنى. الحادي عشر انه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط
المحرز ويحتمل ان يكون منه جاعل الليل سكنا والشمس ولا يجوز نحو حسن الوجه واليد
بجر الوجه ونصب اليد خلافا للفراء اجاز هو قوله الرجل واليد برفع المعطوف واجاز
البغداديون اتباع المنصوب بمجرور في البابين كقوله فظل طهاة اللحم من بين منضج
صفيف شواء او قدير معجل القدير المطبوخ في القدر وهو عندهم عطف على صفيف
او خرج على ان الاصل او طابخ قدير ثم حذف المضاف وابقى جر المضاف اليه كقراءة
بعضهم والله يريد الآخرة بالخفض وانه عطف على صفيف ولكن خفض على الجوار او
على توهم ان الصفيف مجرور بالاضافة كما قال ولا سابق شيئا

ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا

اعلم انهما اجتمعا في خمسة امور وافترقا في سبعة فاوجه
الاتفاق انهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام واما اوجه الافتراق
فاحدها ان الحال تكون جملة كجاء زيد يضحك وظرفا نحو رأيت الهلال بين السحاب
وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته والتمييز لا يكون الا اسما والثاني ان الحال
قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى ولا تمش في الارض مرحا ولا تقربوا الصلوة
وانتم سكارى الآية وقوله انما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء بخلاف التمييز
والثالث ان الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات والرابع ان الحال
تتعدد كقوله علي اذا ما زرت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا بخلاف
التمييز ولذلك كان خطأ قول بعضهم في تبارك الرحمن رحيما وحيا انهما تمييزان
والصواب ان رحمانا باضمار اخص او امدح ورحيما حال منه لا نعت له لان الحق
قول الاعلم وابن مالك ان الرحمن ليس بصفة بل علم وبهذا يبطل كونه تمييزا وقول
غيرهم انه حال واما قول الزمخشري اذا اغلق الله رحمن انظر فيه ام لا وقول ابن

فخرج صح

الحاجب

محذوف اي ان المعجزة بدليل الثناء عليه بقوله ذي الذكر او انك لمن المرسلين بدليل بل
عجبوا ان جاءهم منذر منهم واما الامر كما زعموا بدليل وقال الكافرون هذا ساحر
كذاب وقيل مذكور فقال الاخفش ان كل الا كذب الرسل وقال الفراء و
ثعلب ص لان معناه صدق الله ويرده ان الجواب لا يتقدم فان اريد انه دليل
الجواب فقريب وقيل كم اهلكنا والاصل لكم اهلكنا وحذفت اللام للطول واما ثم اتينا فعطف
على ذلكم وصاكم به وثم لترتيب الاخبار لا لترتيب الزمان اي ثم اخبركم بانا اتينا
موسى الكتاب واما وكل امر مستقر فمبتدأ حذف خبره اي وكل امر مستقر عند الله
واقع او ذكره وحكمة بالغة وما بينهما اعتراض وقول بعضهم الخبر مستقر وخفض على
الجوار حمل على ما لم يثبت في الخبر واما وفي موسى على فيها من تركنا فيها آية الثاني قول
بعضهم فلا جناح عليه ان يطوف بهما ان الوقف على فلا جناح وان ما بعده اغراء لتعيد
صيغة مطلوبية التطوف بالصفا والمروة ويرده ان اغراء الغائب ضعيف كقول بعضهم
وقد بلغه ان انسانا يتهدده عليه رجلا ليسني اي ليلزم رجلا غيري والذي فسرت
به عائشة بخلاف ذلك وقصتها مع عروة بن الزبير في ذلك مشهورة في صحيح البخاري
ثم الايجاب لا يتوقف على كون عليه اغراء بل كلمة على يقتضي ذلك مطلقا واما قول بعضهم
في قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم ان لا تشركوا به شيئا ان الوقف قبل عليكم وان عليكم
اغراء فحسن وبه يتخلص من اشكال ظاهر في الآية محوج للتأويل الثالث قول بعضهم
في انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت منصوب على الاختصاص وهذا ضعيف
لوقوعه بعد ضمير الخطاب مثل بك الله نرجو الفضل وانما الاكثر ان يقع بعد ضمير المتكلم
كالحديث نحن معاشر الانبياء لا نورث والصواب انه منادى الرابع قول الزمخشري
في فلا تجعلوا لله اندادا انه يجوز كون تجعلوا منصوبا في جواب الترجي اعني لعلكم
تتقون على حد النصب في قراءة حفص فاطلع وهذا لا يجيزه بصري ويأتي ولو ثبت
قراءة حفص انها على انه جواب للامر وهو ابن لي صرحا او على العطف على الاسباب
على حد قوله ولا سابق شيئا ثم ان ثبت قول الفراء ان جواب الترجي منصوب كجواب
التمني فهو قليل فكيف تخرج عليه القراءة المجمع عليها وهذا التخريج في قوله تعالى
قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله على ان الاستثناء منقطع وانه جار

الكرماني

على البدل الواقع في الاخبية التمييزية وقد مضى البحث فيها ونظير هذا على العكس قول
في ومن يرغب عن ملة ابرهيم الا من سفه نفسه ان من نصب على الاستثناء و
نفسه توكيد فحمل قراءة السبعة على النصب في مثل ما قام احد الا زيد كما حمل الزمخشري
قراءتهم على البدل في مثل ما فيها احد الا حمار وانما تاتي قراءة الجماعة على افصح
الوجهين الا ترى الى اجماعهم على الرفع في ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم وان اكثرهم
قرأ به في ما فعلوه الا قليل منهم وانه لم يقرأ احد بالبدل في وما لاحد عنده من
نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه لانه منقطع وقيل ان بعضهم قرأ به في ما لهم به من علم الا
اتباع الظن واجماع الجماعة على خلافه ونظيره حمل الكثير ما في النفس على التوكيد في موضع
لم يحسن فيه ذلك كقول بعضهم في قوله تعالى في المطلقات يتربصن بانفسهن ان الباء زائدة
وانفسهن توكيد للنون وانما الغالب للانفس في توكيد ضمير المرفوع المتصل بالنفس او العين
ان يكون بعد التوكيد بالمنفصل نحو قمتم انتم انفسكم الخامس قول بعضهم في لتستووا
على ظهوره ان اللام للامر والفعل مجزوم والصواب انها لام العلة والفعل منصوب
لضعف امر المخاطب باللام كقوله النبي انت يا بن خير قريش فلتقضي حوائج المسلمينا
السادس قول التبريزي في قراءة يحيى بن يعمر تماما على الذي احسن بالرفع ان اصله
احسنوا فحذفت الواو اجتزاء عنها بالضمة كما قال اذا ما شاء ضروا من ارادوا
ولا يالوهم احد ضرارا واحتجاج حذف الواو واطلاق الذي على الجماعة كقوله وان
الذي حانت بفلج دماؤهم لبن بالتسهيل والاولى قول الجماعة انه خبر لمبتدا اي
هو احسن وقد جاءت منه مواضع حتى ان اهل الكوفة يقيسونه والارجح على
انه قياس مع اي كقوله فسلم على ايهم افضل واما قول بعضهم في قراءة ابي
محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة ان الاصل ان يتموا بالجمع فحسن لان الجمع
على معنى من مثل ومنهم من يستمعون اليك ولكن اظهر منه قول الجماعة انه جاء على
اهمال ان الناصبة حملا على اختها ما المصدرية السابع قول بعضهم في قوله تعالى
وان تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا فيمن قرا بتشديد الراء وضمها
على حد قوله انك ان يصرع اخوك تصرع فخرج القراءة المتواترة على شيء
لا يجوز الا في الشعر والصواب انه مجزوم وان الضمة اتباع كالضمة في قولك

لم يشد

لم يشدّ ولم يردّ وقوله تعالى عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم اذا قدر
لا يضركم جوابا للامر الفعل فاما ان قدر استئنافا فالضمة اعراب بل قد امتنع الزمخشري
من تخريج التنزيل على رفع الجواب مع مضي فعل الشرط فقال في قوله تعالى وما عملت
من سوء تود لا يجوز ان تكون ما شرطية لرفع تود هذا مع تصريحه في المفصل
بجواز الوجهين في نحو ان قام زيد اقوم ولكنه لما راى الرفع مرجوحا لم يستسهل
تخريج القراءة المتفق عليها عليه يوضح لك هذا انه جوز ذلك في قراءة شاذة مع كون فعل
الشرط مضارعا وذلك على تاوله بالماضي فقيل على حذف الفاء ويجوز ان يتبارك
انه محمول على ما يقع موقعه وهو اينما كنتم كما حمل ولا ناعب على ما يقع موقع ليسوا
مصلحين وهو ليسوا بمصلحين وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشري في هذه
المواضع متناقضا والصواب ما بينت لك فقال ويجوز ان يتصل بقوله ولا تظلمون اي
وقد مضى رده الثامن قول ابن حبيب ان بسم الله خبر هو الحمد مبتدا وبه حال
والصواب ان الحمد لله مبتدا وخبر وبسم الله على ما تقدم في اعرابها والتاسع
قول بعضهم ان الاصل بسم بكسر السين او ضمها على لغة من قال سم وسم ثم سكنت
السين لئلا تتوالى كسرتان او لئلا يخرجوا من كسر الى ضم والاولى قول
الجماعة ان السكون اصل وهي لغة الاكثرين وهم الذين يبتدئون اسما بهمزة
الوصل والعاشر قول بعضهم في الرحيم من البسملة انه وصل بنية الوقف
فالتقى ساكنان الميم ولام الحمد فكسرت الميم لالتقائهما وممن جوز ذلك ابن عطية
ونظير هذا قول جماعة منهم المبرد ان حركة راء اكبر من قول المؤذن الله اكبر الله اكبر
فتحة وانه وصل بنية الوقف ثم اختلفوا فقيل هي حركة الساكنين وانما لم يكسروا
حفظا لتفخيم اللام كما في الله وقيل هي حركة الهمزة نقلت وكل هذا خروج عن
الظاهر لغير داع والصواب ان كسرة الميم اعرابية وان حركة الراء ضمة
اعرابية وليس لهمزة الوصل ثبوت في الدرج فتنقل حركتها الا في ندور كقوله
بعلهم ونزل الملائكة تنزيلا الحادي عشر قول جماعة في قوله تعالى تبينت الجن ان لو
كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين ان فيه حذف مضاف والمعنى
علمت ضعفاء الجن ان لو كان رؤساؤهم وهذا معنى حسن الا ان فيه دعوى حذف

مضافين لم يظهر الدليل عليهما والاولى ان تبين لمعنى وضح وان وصلتها بدل اشتمال
من الجن اي وضح للناس ان الجن لو كانوا الى آخره والثاني قول بعضهم في عينا تسمى ان
الوقف هنا اي عينا مسماة معروفة وان تسل سبيلا جملة امرية اي اسأل
طريقا موصلة اليها ودون هذا في البعد قول آخر انه علم مركب كتأبط شرا
والاظهر انه اسم مفرد مبالغة في السلسال كما ان السلسال مبالغة في السلسل
ثم يحتمل انه نكرة ويحتمل انه علم منقول وصرف لانه اسم ماء وتقدم ذكر العين
لا لوجوب تأنيثه كما تقول مية واسط بالصرف ويبعد ان يقال صرف للتناسب
كقواريرا الاولى لاتفاقهم على صرفه والثالث قول مكي وغيره في قوله تعالى ولا تمدن عينيك
الى ما متعنا به ازواجا منهم زهرة الحياة الدنيا ان زهرة حال من الهاء او من ما
وان التنوين حذف للساكنين مثل قوله ولا ذاكر الله الا قليلا وان جر الحياة على انه
بدل من ما والصواب ان زهرة مفعول بتقدير جعلنا لهم او آتيناهم ودليل ذلك
ذكر التمتيع او بتقدير اذم لان المقام يقتضيه او بتقدير اعني بيانا لما او للضمير
او بدل من ازواج اما بتقدير ذوي زهرة او على انهم جعلوا انفس الزهرة
مجازا للمبالغة وقال الفراء هو تمييز لما او للهاء وهذا على مذهب الكوفيين
في تعريف التمييز وقيل بدل من ما ورد بان نصبه من صلة متعنا فيلزم الفصل
بين ابعاض الصلة باجنبي وبان الموصول لا يتبع قبل كمال صلته وبانه لا يقال
مررت بزيد اخاك على البدل لان العامل في المبدل منه لا يتوجه اليه بنفسه
وقيل من الهاء وفيه ما ذكر وزيادة ان الابدال من العائد وبعضهم يمنعه بناء على ان
المبدل منه في نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد في التقدير وقد مر ان الزمخشري
منع في ان اعبدوا الله ان يكون بدلا من الهاء في امرتني به ورددنا عليه ولو
لزم اعطاء منوي الطرح حكم المطروح لزم اعطاء منوي التاخير حكم المؤخر
فكان يمتنع ضرب زيدا غلامه ويرد ذلك قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه
والاجماع على جوازه تنبيه وقد يكون الموضع لا يتخرج الا على وجه مرجوح فلا
حرج على مخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المؤمنين فقيل الفعل
ماض مبني للمفعول وفيه ضعف من جهات اسكان آخر الماضي واقامة ضمير المصدر

مع انه مفهوم من الفعل وانابة غير المفعول به مع وجوده وقيل مضارع اصله ننجي
بسكون ثانيه وفيه ضعف لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم وقد زعم انها ادغمت
فيها قليلا وان منه انجاصة واجانة وقيل مضارع واصله ننجي بفتح ثانيه
وتشديد ثالثه ثم حذفت النون الثانية ويضعفه انه لا يجوز في مضارع نبات
ونبيت وتزكت ونحوهن اذا ابتدئ بالنون ان تحذف النون الثانية الا
في شذوذ كقراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا

الجهة الخامسة

ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة فلنورد مسائل من ذلك ليتمرن بها
الطالب مرتبة على الابواب ليسهل كشفها **باب المبتدا مسألة** يجوز في الضمير المنفصل
من نحو انك انت السميع العليم ثلاثة اوجه الفصل وهو ارجحها والابتداء وهو اضعفها
ويختص بلغة تميم والتوكيد **مسألة** يجوز في الاسم المفتتح به من قولك هذا اكرمته
الابتداء والمفعولية ومثله كم رجل لقيته ومن اكرمته لكن في هذا يقدر الفعل
مؤخرا ومثلهما رب رجل صالح لقيته **مسألة** يجوز في المرفوع في نحو افي الله شك
وما في الدار زيد الابتدائية والفاعلية وهي ارجح لان الاصل عدم التقديم و
التاخير ومثله كلما رزقوا في سورة الزمر لان الظرف الاول معتمد على المخبر عنه
والثاني على الموصوف اذ الغرف الاولى موصوفة بما بعدها وكذلك نحو
قول الخنساء كانه علم في رأسه نار ومثله الاسم التالي للوصف في نحو زيد قائم
ابوه واقائم زيد لما ذكرنا ولان الاصل اذا افرد فاعلا كان خبر زيد مفردا وهو
الاصل في الخبر ومثله ظلمات من قوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات لان الاصل
في الصفة الافراد فان قلت افاعل انت فكذلك عند البصريين واوجب الكوفيون
في الضمير الابتدائية ووافقهم ابن الحاجب ووهم اذ نقل في اماليه الاجماع على ذلك
وحجتهم ان المضمر المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا عنه لا يقال قام انا والجواب
انه انما انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه لانه يكون معه بخلافه مع الفعل فانه يكون
بارزا كقمت وقمت وطلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فلذلك احتمل معه
الفصل وان المرفوع بالوصف سد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر
بخلاف فاعل الفعل ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي

مخشري واحد
وقول الشاعر خليلي ما واني تعهدي انما فان القول بان الضمير منه او كما زعم الز
في الاية مؤدّ الي الاخبار عن الاثنين بالواحد ويجوز في نحو ما في الدار زيد وجه ثالث
عند ابن عصفور ونقل عن اكثر البصريين وهو ان يكون المرفوع اسما لما الحجازية
والظرف في موضع نصب على الخبرية والمشهور وجوب بطلان العمل عند تقدم
الخبر ولو ظرفا **مسئلة** يجوز في نحو اخوه من قولك زيد ضرب في الدار اخوه ان يكون فاعلا
بالظرف لاعتماده على ذي الحال وهو ضمير زيد المقدر في ضرب وان يكون نائبا عن فاعل
ضرب على تقديره خاليا من الضمير وان يكون مبتدأ خبره الظرف والجملة حال
والفراء والزمخشري بربان هذا الوجه شاذا رديا لخلو الجملة الاسمية الحالية من
الواو ويوجبان الفاعلية في نحو جاء زيد عليه جبة وابن كان زعما والاوجه الثلثة
في قوله تعالى وكاين من نبي معه ربيون قيل واذا قرئ بتشديد قتل لزم ارتفاع
ربيون بالفعل يعني لان التكثير لا ينصرف الي الواحد وليس بشيء لان النهي هنا متعدد
لا واحد بدليل كاين وانما افرد الضمير بحسب لفظها **مسئلة** زيد نعم الرجل يتعين
في زيد الابتداء ونعم الرجل زيد قيل كذلك وعليهما فالرابط العموم واعادة المبتدا
بمعناه على الخلاف في الالف واللام أ للجنس ام للعهد وقيل يجوز ايضا ان يكون
خبر المحذوف وجوبا اي الممدوح زيد وقال ابن عصفور يجوز فيه وجه ثالث وهو
ان يكون مبتدأ حذف خبره وجوبا اي زيد الممدوح ورد بانه لم يسد شيء مسده
مسئلة حبذا زيد يحتمل زيد القول بان حب فعل وذا فاعله ان يكون مبتدأ
مخبرا عنه بحبذا والرابط الاشارة وان يكون خبرا المحذوف ويجوز على قول ابن عصفور
السابق ان يكون مبتدأ حذف خبره ولم يقل به هنا لانه يرى ان حبذا اسم وقيل
بدل من ذا ويرده انه لا يحل محل الاول وانه لا يجوز الاستغناء عنه وقيل
عطف بيان ويرده قوله وحبذا نفحات من يمانية والاتبين المعرفة بالنكرة
باتفاق واذا قيل بان حبذا اسم للمحبوب فهو مبتدأ وزيد خبر او بالعكس عندمن
يجيز في قولك زيد الفاضل وجهين واذا قيل بان حبذا كله فعل فزيد فاعل
وهذا اضعف ما قيل لجواز حذف المخصوص كقوله الا حبذا لوما الحياء ورب
ممنح الهوي ما ليس بالمتقارب والفاعل لا يحذف **مسئلة** يجوز في مصدر جميل

ابتداءه

ابتدائية كل منهما وخبرية الاخر اي شاني صبر جميل او صبر جميل امثل من غيره
باب كان وما اجري مجراها مسئلة يجوز في كان من نحو ان في ذلك لذكري لمن كان
له قلب ويجوز زيد كان لمال نقصان كان وتمامها وزيادتها وسواصفتها قال ابن عصفور
باب زيادتها الشعر والظرف متعلق بها على التمام وباستقرار محذوف مرفوع على
الزيادة ومنصوب على النقصان الا ان قدرت الناقصة شانية فالاستقرار
مرفوع لانه خبر المبتدا **مسئلة** فانظر كيف كان عاقبة مكرهم يحتمل كان فيه الاوجه
الثلثة فعلى الناقصة لا يكون شانية لاجل الاستفهام وتقدم الخبر وكيف حال على
التمام وخبر لكان على النقصان وللمبتدا على الزيادة **مسئلة** وما كان لبشر ان يكلمه
الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا يحتمل كان الاوجه الثلثة فعلى
الناقصة الخبر اما لبشر وحيا استثناء مفرغ من الاحوال بمعناه موحيا او موحا
ومن وراء حجاب بتقدير او موصلا ذلك من وراء حجاب او يرسل بتقدير او
ارسالا اي ذا ارسال واما وحيا والتفريع في الاخبار اي ما كان تكليمهم الا ايحاء
او ايصالا من وراء حجاب او ارسالا وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف ولبشر
على هذا تبيين وعلى التمام والزيادة فالتفريع في الاحوال المقدرة في الضمير المستتر
في لبشر **مسئلة** ان كان زيد قائما يحتمل الاوجه الثلثة وعلى النقصان فالخبر اما قائما
وان ظرف له او اين فيتعلق لمحذوف وقائما حال وعلى الزيادة والتمام فقائما حال وابن
ظرف له ويجوز كونه ظرفا لكان ان قدرت تامة **مسئلة** يجوز في نحو زيد عسي ان
يقوم نقصان عسي فاسمها مستتر وتمامها فان والفعل مرفوع المحل لها **مسئلة**
يجوز الوجهان في عسي ان يقوم زيد فعلى النقصان زيد اسمها وفي يقوم ضميره وعلى
التمام لا اضمار وكل شيء في محله ويتعين التمام في نحو عسي ان يقوم زيد في الدار وعسي
ان يبعثك ربك مقاما لئلا يلزم الفصل بين صلة ان من معمولها بالاجنبي وهو اسم عسي **مسئلة**
وما زيك بغافل يحتمل ما الحجازية والتميمية واوجب الفارسي والزمخشري الحجازية
ظنا ان المقتضي لزيادة الباء نصب بالخبر وانما المقتضي نفيه لامتناع الباء في كان
زيد قائما وجوازها في لم اكن بجبارهم وفي ما ان زيد بقائم **مسئلة** لا رجل ولا امرأة
في الدار ان رفعت الاسمين فهما مبتدآن على الارجح واسمان لا الحجازية فان قلت

لا زيدٌ ولا عمرو في الدار تعيّن الاول لانّ انما تعمل في النكرات فان قلت لا رجل في الدار تعيّن الثاني لانّ لا اذا لم تتكرّر يجب ان تعمل ونحو فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ان فتحت الثلاثة والخبر ظرف للجميع عند سيبويه ولواحد عند غيره ويقدّر للآخرين ظرفان لانّ المركّبة عند غيره عاملة في الخبر ولا يتوارد عاملان على معمول فكيف عوامل وان رفعت الاوليين فان قدّرت لا معهما حجازية تعيّن عند الجميع اضمار خبرين ان قدّرت لا الثالثة كالاولى وخبرا واحدا ان قدّرتها مؤكّدة لها وقدّرت الرفع بالعطف وانما وجب التقدير في الوجهين لاختلاف خبري الحجازية والتبرئة بالنصب والرفع فلا يكون خبرا واحدا لهما وان قدّرت الرفع بالابتداء فيهما على انّهما مهملتان قدّرت عند غير سيبويه خبرا واحدا للاوليين او للثالثة كما تقدّم في زيد وعمرو وقائم خبر للاول او الثاني لم يصحّ لذلك عند سيبويه

باب المنصوبات المتشابهة ما يحتمل المصدرية والمفعولية

من ذلك نحو ولا تظلمون فتيلا ولا يظلمون نقيرا اي ظلما ما او خيرا اي لا ينقصونه مثل ولم يظلم منه شيئا ومن ذلك ثم لم ينقصوكم شيئا اي نقصا او خيرا وانما ولا تضرّوه شيئا مصدر لا استيفاء صنو مفعوله وانما فرغني من اخيه شيء فشيء قيل ارتفاعه مصدر ايضا لا مفعول لانّ عفي لا يتعدّى

ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية

من ذلك سرت طويلا اي سيرا طويلا او زمنا طويلا او سرته طويلا ومنه وازلفت الجنة للمتقين غير بعيد اي ازلافا غير بعيد او زمنا غير بعيد او ازلفته الجنة اي الازلاف في حالة كونه غير بعيد الا انّ هذه الحال مؤكّدة ويكون التذكير على هذا منزلته في لعلّ الساعة قريب

ما يحتمل المصدرية والحالية

جاء زيد ركضا اي يركض ركضا وهو قول سيبويه ويؤيّده قوله تعالى ايتيا طوعا او كرها قالتا اتينا طائعين فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره

ما يحتمل المصدر والحالية والمفعول لاجله

من ذلك يريكم البرق خوفا وطمعا اي فتخافون خوفا وتطمعون طمعا وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكّد الا فيما استثني او خائفين وطامعين او لاجل الخوف والطمع وان قلنا لا يشترط اتحاد فاعل الفعل والمصدر المعلّل وهو اختيار ابن خروف فمن النصح وان قلنا باشتراطه فوجهه انّ يريكم بمعنى يجعلكم ترون والتعليل باعتبار الرؤية لا الارادة او

وقد يحتمل حال الامر الجنة فالاصل غير بعيدة وهي ايضا حال مؤكّدة

[illegible]

[illegible]

الاصل اخافة واطماعا وحذفت الزوائد وتقول جاء زيد رغبة اي يرغب رغبة او مجيء رغبة او راغبا او للرغبة وابن مالك يمنع الاول لما مرّ وابن حاجب يمنع الثاني لانه يؤدّي الى اخراج الابواب عن حقائقها اذ يصحّ في ضربته في يوم الجمعة ان تقدّر ضرب يوم الجمعة فلنحو وهو حذف بلاد ليل اذ لم تدع البصرة ورقة وقال المتنبي ابلى الهوى اسفا يوم النوى بدني والتقدير آسف اسفا ثم اعترض بذلك بين الفاعل والمفعول به او بلا اسف او لاجل الاسف فمن لم يشترط اتحاد الفاعل فلا اشكال واما من اشترطه فهو على اسقاط لام العلة توسّعا كما في قوله تعالى تبغونها عوجا او الاتحاد موجود تقديرا اما على انّ الفعل المعلّل مطاوع ابلى محذوف اي فبليت اسفا ولا تقدّر نكل بدني لانّ الاختلاف حاصل اذ الاسف فعل النفس لا البدن او لانّ الهوى لما حصل بتسبّبه كان كانه قال ابليت بالهوى بدني

ما يحتمل المفعول به والمفعول معه

نحو اكرمتك وزيدا يجوز كونه على المفعول به وكونه مفعولا معه ونحو اكرمتك وهذا احتملهما وكونه معطوفا على الفاعل لحصول الفصل بالمفعول ونحو حسبك وزيدا درهم كون زيد مفعولا معه وكونه مفعولا به باضمار يحسب وهو الصحيح لانه لا يعمل في المفعول معه الا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به ويجوز جرّه فقيل بالعطف وقيل باضمار حسب اخرى وهو الصواب ورفعه بتقدير حسب حذفت وخلفها المضاف اليه وروي بالاوجه الثلاثة قوله اذا كانت الهيجاء وانشقّت العصا فحسبك والضحاك سيف مهنّد

باب الاستثناء

يجوز في نحو ما ضربت احدا الا زيدا كون زيد بدلا من المستثنى وهو الراجح وكونه منصوبا على الاستثناء وكون الا وما بعدها نعتا وهو اضعفها ومثله ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به فان جئت بكان بطل كونه بدلا لانها لا تعمل في الموجب

مسئلة يجوز في نحو قام القوم حاشاك وحاشاه كون الضمير منصوبا وكونه مجرورا فاما في قلت حاشى تعين الجرّ او حاشاي تعين النصب وكذا القول في خلا وعدا

مسئلة يجوز في نحو ما احد يقول ذلك الا زيد كون زيد بدلا من احد وهو المختار وكونه بدلا من ضميره وان ينتصب على الاستثناء فارتفاعه من وجهين وانتصابه من وجه وان قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا فبالعكس ومن

ومن مجيئه مرفوعًا قوله في ليلة لا ترى بها احدًا يحكي علينا الا كواكبها وعلى هنا بمعنى عن
او ضمن يحكي معنى ينم او يشنع **ما يحتمل الحالية والتمييز** من ذلك كرم زيد ضيفًا
ان قدر ان الضيف غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل يمتنع ان تدخل عليه
من وان قدر نفسه احتمل الحال والتمييز وعند قصد التمييز فالاحسن ادخال من
ومن ذلك هذا خاتم حديدًا والارجح التمييز للسلامة من جمود الحال ولزومها
اي عدم انتقالها ووقوعها من نكرة وجر منها الخفض بالاضافة **من الحال ما يحتمل**
كونه من الفاعل وكونه من المفعول نحو ضربت زيدا ضاحكا ونحو قاتلوا المشركين
كافة وتجويز الزمخشري الوجهين في ادخلوا في السلم كافة وما ارسلناك الا كافة للناس اذ قدر كافة
نعتا لمصدر محذوف اي ارسالة كافة اشد لانه اضاف الى استعماله فيما لا يعقل
اخراجه عما التزم فيه من الحالية ووهمه في خطبة المفصل اذ قال محيط بكافة
الابواب اشد لاخراجه اياه عن النصب البتة **من الحال ما يحتمل باعتبار عامله**
وجهين نحو وهذا بعلي شيخا يحتمل ان عامله معنى التنبيه او معنى الاشارة وعلى
الاول فيجوز ها انا ذا زيد قائما ها انا ذا صريح النصح فاصغ له وعلى الثاني
يمتنع واما تقديمه عليهما معا فيمتنع على كل تقدير **من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل**
نحو جاء زيد راكبا ضاحكا فالتعدد على ان يكون عاملهما جاء وصاحبهما
زيد والتداخل على ان الاولى من زيد وعاملها جاء والثانية من ضمير الاولى
وهي العامل وذلك واجب عند من منع تعدد الحال واما لقيته مصعدا منحدرا
فمن التعدد لكن مع اختلاف الصاحب ويستحيل التداخل ويجب كون الاولى
من المفعول والثانية من الفاعل تقليلا للفصل ولا يحمل على العكس الا بدليل
كقوله خرجت بها امشي تجر وراءنا ومن الاول قوله عهدت سعاد ذات هوى
معنى فزدت وعاد سلوانا هواها **باب اعراب الفعل مسئلة** ما تأتينا
فتحدثنا لك رفع تحدثنا على العطف فيكون شريكا في النفي او الاستئناف
فيكون مثبتا اي فانت تحدثنا الآن بدلا عن ذلك ونصبه باضمار ان وله معنيان
نفي السبب فينتفي المسبب ونفي الثاني فقط فان جئت بل قد كان ما فللنصب
وجهان اضمار ان والعطف وللرفع وجه وهو القطع وان جئت بلا فللنصب

وجه

قلت

وجه وهو اضمار ان وللرفع وجه وهو الاستيناف وذلك الجزم بالعطف فان
ما انت آت فلا جزم ولا رفع بالعطف لعدم تقدم الفعل وانما هو على القطع **مسئلة** يجوز في
هل تاتيني فاكرمك الرفع على الوجهين والنصب على الاضمار وهل زيد اخوك
فنكرمه لا يرفع على العطف بل على الاستيناف وهل لك الثبات اليه فنكرمه معا الرفع
على الاستيناف والنصب اما على الجواب او على العطف على الثبات واضمار ان
واجب على الاول وجائز على الثاني وكالمثال سواء قوله ان لنا كرة فنكون
سلم كون لو للتمني **مسئلة** ليتني اجد مالا فانفق منه الرفع على وجهين والنصب
على اضمار ان وليت لي مالا فانفق منه يمتنع الرفع على العطف **مسئلة** لم يقم زيد
فنكرمه الرفع على القطع والجزم بالعطف والنصب على الاضمار **مسئلة** نحو افلم
يسيروا في الارض فينظروا يحتمل الجزم بالعطف والنصب على الاضمار مثل افلم
يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب ونحو وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم
يحتمل وتتقوا الجزم بالعطف وهو الراجح والنصب باضمار ان على حد قوله
ومن يقترب منا ويخضع نؤوه **باب الموصول مسئلة** يجوز في ماذا صنعت وماذا
صنعته ما مضى شرحه وقوله ماذا اجبتم المرسلين ماذا مفعول مطلق لا مفعول به
لان اجاب لا يتعدى الى الثاني بنفسه بل باللام واسقاط الجار ليس بقياسي
ولا يكون ماذا مبتدأ وخبرا لان التقدير حينئذ ما الذي اجبتم به ثم حذف
العائد المجرور من غير شرط حذفه والاكثر في نحو ماذا التبيت كون ذا للاشارة
خبرا والتبيت جملة حالية ويقل كون ذا موصولة والتبيت صلة وبعضهم لا يجيزه ومن
الكثير من ذا الذي يشفع عنده اذ لا يدخل موصول على موصول لا اشارة الا
زيد بن علي والذين من قبلكم بفتح الميم واللام **مسئلة** فاصدع بما تؤمر والغرض ما
مصدرية اي بالامر او موصول اسمي اي الذي تؤمره على حد قولهم امرتك
الخير وهو من قال امرتك كذا او هو الاكثر فيشكل لان شرط حذف العائد
المجرور بالحرف ان يكون الموصول مخفوضا بمثله معنى ومتعلقا نحو ويشرب
مما تشربون اي منه وقد يقال ان اصدع بمعنى امر واما فما كانوا ليؤمنوا
بما كذبوا في الاعراف فيحتمل ان الاصل بما كذبوه فلا اشكال او بما كذبوا به

ويبين التصريح به في سورة يونس وانما جاز مع اختلاف المتعلق لان ما كانوا ليؤمنوا
بمنزلة كذبوا في المعنى واما ذلك الذي يبشر الله عباده فقيل الذي مصدرية اي
ذلك تبشير الله وقيل الاصل يبشر به ثم حذف الجار وانتصب الضمير ثم حذف
مسئلة يجوز في نحو تماما على الذي احسن كون الذي موصولا اسميا فيحتاج الى تقدير
عائد اي زيادة على العلم الذي احسنه وكونه موصولا حرفيا فلا يحتاج لعائد اي
تماما على احسانه وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج الى صلة وتكون احسن حينئذ اسم
تفضيل لا فعلا ماضيا وفتحته اعراب لا بناء وهي علامة الجر وهذان الوجهان
كوفيان وبعض البصريين يوافق على الثاني مسئلة اعجبني ما صنعت يجوز فيه كون ما
بمعنى الذي وكونها نكرة موصوفة وعليهما فالعائد محذوف وكونها مصدرية فلا
عائد ونحو حتى تنفقوا مما تحبون يحتمل الموصولة والموصوفة دون المصدرية
لان المعاني لا ينفق منها وكذا ومما رزقناهم ينفقون فان ذهبت الى تاويله
بما تحبون ومما رزقناهم بالحب والرزق وتاويلهما بالمحبوب والمرزوق فقد
تعسفت من غير محوج الى ذلك وقال ابو حيان لم يثبت مجيء ما نكرة موصوفة ولا دليل
في مررت بما معجب لك لاحتمال الزيادة ولو ثبت نحو سرني ما معجب لك لثبت ذلك اي
ولا اعلمهم زادوا ما بعد الباء الا ومعناها السببية نحو فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم
فبما رحمة من الله لنت لهم مسئلة اذا قلت اعجبني من جاءك احتمل كون من موصولة
او موصوفة وقد جوزه في ومن الناس من يقول وضعف ابو البقاء الموصولة لانها
تتناول قوما باعيانهم والمعنى على الابهام واجيب بانها نزلت في عبد الله بن ابي
واصحابه باب التوابع مسئلة نحو آمنا برب العالمين رب موسى وهرون يحتمل
بدل الكل وعطف البيان ومثله نعبد الهك واله ابائك ابرهيم واسمعيل واسحق
فانظر كيف كان عاقبة مكرهم انا دمرناهم فيمن فتح الهمزة ويحتمل هذا تقدير مبتدا
ايضا اي هي انا دمرناهم مسئلة نحو سبح اسم ربك الاعلى يجوز فيه كون الاعلى صفة
للاسم او صفة للرب واما نحو جاءني غلام زيد الظريف فالصفة للمضاف الا
بدليل لان المضاف اليه انما جيء به لغرض التخصيص ولم يؤت به لذاته وعكس ذلك كل فتى
يتقي فائز فالصفة للمضاف اليه لان المضاف انما جيء به للتنصيص على التعميم لا للحكم عليه

ولذلك

ولذلك ضعف قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان مسئلة نحو هدى للمتقين
الذين ومررت برجل الذي فعل يجوز في الموصول ان يكون تابعا او باضمار اعني
او امدح وعلى التبعية فهو نعت لا بدل الا اذا تعذر نحو ويل لكل همزة لمزة
الذي جمع لان النكرة لا توصف بالمعرفة باب حروف الجر مسئلة نحو زيد كعمرو
يحتمل الكاف فيه عند المعربين الحرفية فتتعلق باستقرار وقيل لا تتعلق والاسمية
فتكون مرفوعة المحل وما بعدها مجرور بالاضافة ولا تقدير بالاتفاق ونحو جاء
الذي كزيد تتعين الحرفية لان الاصل بالمنصابتين ممتنع مسئلة زيد على السطح
يحتمل الوجهين وعليهما فهي متعلقة باستقرار محذوف مسئلة قيل في نحو والضحى
والليل ان الواو الثانية تحتمل العاطفة والقسمية والصواب الاول والا
لاحتاج كل الى جواب ومما يوضحه مجيء الفاء في اوائل سور في المرسلات و
النازعات باب في مسائل مفردة مسئلة يسبح له فيها بالغدو والاصال فيمن فتح الباء
يحتمل كون النائب عن الفاعل الظرف الاول وهو الاولى او الثاني او الثالث
ونحو ثم نفخ فيه اخرى النائب الظرف او الوصف وهي هذا اضعف لضعف قولهم
سير عليه طويل مسئلة تجلى الشمس يحتمل كون تجلى ماضيا ترك التاء من اخره لمجازية
التانيث وكونه مضارعا اصله تتجلى ثم حذفت احدى التاءين على حد فنارا تلظى
تلظى ولا يجوز في هذا كونه ماضيا والا قيل تلظت لان التانيث واجب مع المجازي
اذا كان ضميرا متصلا وبما ذكرنا من الوجهين في المثال الاول تعلم فساد قول من
استدل على جواز نحو قام هند في الشعر بقوله تمنى ابنتاي ان يعيش ابوهما
لجواز ان يكون اصله تتمنى الجهة السادسة ان لا يراعي الشروط المختلفة
بحسب الابواب فان العرب يشترطون في باب شيئا ويشترطون في آخر نقيض ذلك
الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح اقيستهم فاذا لم يتامل المعرب اختلطت
عليه الابواب والشرائط فلنورد انواعا من ذلك مشيرين الى بعض ما وقع فيه
الوهم للمعربين النوع الاول اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق
للنعت ومن الوهم في الاول قول الزمخشري في ملك الناس اله الناس انهما عطفا
بيان والصواب انهما نعتان وقد يجاب بانهما اجريا مجرى الجوامد اذ يستعملان

غير جاريين على موصوف وتجري عليهما الصفات نحو قولنا إله واحد وملك عظيم و
من الخطإ في الثاني قول كثير من النحويين في نحو مررت بهذا الرجل إن الرجل نعت
قال ابن مالك أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضاً في ذلك والحامل لهم عليه توهمهم أن
عطف البيان لا يكون إلا أخص من متبوعه وليس كذلك فإنه في الجوامد بمنزلة
النعت في المشتق ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت وقد هدى ابن السيد إلى
الحق في المسألة فجعل ذلك عطفاً لا نعتاً وكذا ابن جني انتهى قلت وكذا الزجاج و
السهيلي قال السهيلي وأما تسمية سيبويه له نعتاً فتسامح كما سمى التوكيد و
عطف البيان صفة وزعم ابن عصفور أن النحويين أجازوا في ذلك الصفة والبيان
ثم استشكله بأن البيان أعرف من المبين وهو جامد والنعت دون المنعوت أو
مساوله وهو مشتق أو في تأويله فكيف يجمع في الشيء أن يكون بياناً ونعتاً وأجاب
بأنه إذا قدر نعتاً فاللام للعهد والاسم مؤول بقولك الحاضر أو المشار إليه وإذا
قدر بياناً فاللام لتعريف الحضور فيفيد في الإشارة بذلك فيزيد عليها بإفادة
الجنس المعين فكان أخص قال وهذا معنى قول سيبويه انتهى وفيما قاله نظر لأن
الذي يؤوله النحويون بالحاضر والمشار إليه إنما هو اسم الإشارة نفسه إذا وقع نعتاً
كمررت بزيد هذا فأما نعت اسم الإشارة فليس ذلك معناه وإنما هو معنى ما قبله
فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيراً له وقال الزمخشري في ذلكم الله يجوز كون اسم الله
صفة للإشارة أو بياناً وربكم الخبر فجوز في الشيء الواحد البيان والصفة وجوز
كون العلم نعتاً وإنما العلم ينعت ولا ينعت به وجوز نعت الإشارة بما ليس معرفاً
بلام الجنس وذلك مما أجمعوا على بطلانه **النوع الثاني** اشتراطهم التعريف
لعطف البيان ولنعت المعرفة والتنكير للحال والتمييز وأفعل من ونعت النكرة
ومن الوهم في الأول قول الجرجاني في صديد من ماء صديد وفي طعام مساكين
من كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة إنهما عطف بيان وهذا إنما هو معترض
على قول البصريين ومن وافقهم فيجب عندهم في ذلك أن يكون بدلاً وأما الكوفيون
فيرون أن عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات فيكون في المعارف
والنكرات وقول بعضهم في ناقع من قول النابغة من الرقش في أنيابها السم ناقع

انه

أنه نعت للسم والصواب أنه خبر للسم والظرف متعلق به أو خبر ثان ولين
من ذلك قول الزمخشري في شديد العقاب إنه يجوز كونه صفة لاسم الله تعالى
في أوائل سورة المؤمن وإن كان من باب الصفة المشبهة وإضافتها لا تكون إلا
في تقدير الانفصال ألا ترى أن شديد العقاب معناه شديد عقابه ولهذا قالوا
كل شيء إضافته غير محضة فإنه يجوز أن تصير إضافته محضة إلا الصفة
المشبهة لأنه جعله على تقدير أل وجعل سبب حذفها إرادة الازدواج وأجاز
وصفيته أيضاً أبو البقاء لكن على أن الشديد بمعنى المشدد كما أن الأذين بمعنى
المؤذن فأخرجه بالتأويل من باب الصفة المشبهة إلى باب اسم الفاعل والذي
قدمه الزمخشري أنه وجميع ما قبله أبدال أو إن كانا من باب اسم الفاعل لأن المراد
بها المستقبل وأما البواقي فللتناسب ورد على الزجاج في جعله شديد العقاب
بدلاً وما قبله صفات وقال في جعله بدلاً وحده من بين الصفات نبو ظاهر
ومن ذلك قول الجاحظ في بيت الأعشى ولست بالأكثر منهم حصى إنه يبطل
قول النحويين لا يجتمع أل ومن في اسم التفضيل فجعل كلا من أل ومن معتداً به
جارياً على ظاهره والصواب أن تقدر أل زائدة أو معرفة ومن متعلقة بأكثر
منكراً محذوفاً مبدلاً من المذكور أو بالمذكور على أنها بمنزلتها في قولك أنت منهم
الفارس البطل أي أنت من بينهم وقول بعضهم إنها متعلقة بليس قد يرد بأنها لا تدل
على الحدث عند من قال في أخواتها إنها تدل عليه ولأن فيه فصلاً بين أفعل
وتمييزه بالأجنبي وقد يجاب بأن الظرف يتعلق بالوهم وفي ليس رائحة قولك
انتفى وبأن الفصل بالتمييز قد جاء في الضرورة في قوله على أنني بعد ما قد مضى
ثلاثون للهجر حولاً كميلاً وأفعل أقوى في العمل من ثلاثون ومن الوهم
في الثاني قول مكي في قراءة ابن أبي عبلة فإنه آثم قلبه بالنصب إن قلبه تمييز
والصواب أنه مشبه بالمفعول به كحسن وجهه أو بدل من اسم إن وقول
الخليل والأخفش والمازني في إياي وإياك وإياه إن إيا ضمير أضيف إلى الضمير
فحكموا للضمير بالحكم الذي لا يكون إلا للنكرات وهو الإضافة وقول بعضهم في لا إله إلا الله
إن اسم الله سبحانه خبر لا التبرئة ويرده أنها لا تعمل إلا في نكرة منفية واسم

الله معرفة موجبة يصح أن يقال الخبر للا مع اسمها فانهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه
زعم أن المركبة لا تعمل في الخبر لضعفها بالتركيب أن يعمل فيما بعد منهما ولو الخبر كذا قال
ابن مالك والذي عندي أن سيبويه يرى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضا لأن جزء الشيء
لا يعمل فيه وأما لا رجل ظريفا بالنصب فانه عند سيبويه مثل يا زيد الفاضل بالرفع وكذا
البحث في لا إله إلا هو للتعريف والإيجاب أيضا في لا إله إلا الله واحد وإذا قيل
لا مستحق للعبادة إلا الله واحد أو إلا الله لم يجب الاعتذار المتقدم لأن لا في
ذلك عاملة في الاسم والخبر لعدم التركيب وزعم الأكثرون أن المرتفع بعد إلا في
ذلك كله بدل من محل اسم لا كما في قولك ما جاءني من أحد إلا زيد ويشكل على ذلك أن
البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الأول وقد يجاب بأنه بدل لكن من الاسم مع لا فانهما
كالشيء الواحد ويصح أن يخلفهما ولكن بذكر الخبر حينئذ فيقال الله موجود وقيل
هو بدل من ضمير الخبر المحذوف ولم يتكلم الزمخشري في كشافه على المسألة اكتفاء
بتأليف مفرد له فيها زعم فيه أن الأصل الله إله المعرفة مبتدأ والنكرة خبر على
القاعدة ثم قدم الخبر ثم أدخل النفي على الخبر والإيجاب على المبتدأ وركبت لا مع
الخبر فيقال له فما تقول في نحو لا طالعا جبلا إلا زيد لم انتصب خبر المبتدأ فان قال
إن لا عاملة عمل ليس وذلك ممتنع لتقدم الخبر ولانتقاض النفي ولتعريف أحد الجزئين
فما قوله يجب كون المعرفة مبتدأ فقد مر أن الإخبار عن النكرة المخصصة
بالمعرفة جائز نحو إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة ومن ذلك قول الفارسي
في مررت برجل ما شئت من رجل أن ما مقصد به وأنها وصلتها صفة للرجل وتبعه
على ذلك صاحب التوشيح قال ومثله قوله تعالى في أي صورة ما شاء ركبك أي في التي صورة
شيئته أي شاءها وقول أبي البقاء في قوله تعالى تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أن
أن لا نعبد إلا الله أن وصلتها بدل من سواء وبدل الصحيح صفة والحرف المصدري
وصلته في نحو ذلك معرفة فلا تقع صفة للنكرة وقول بعضهم في وربك كل ممرغ لمن وة الذي
جمع أن الذي صفة والصواب أن ما في المثال شرطية حذف جوابها أي فهو كذلك
وللصفة الجملتان معا وأما الآية فالأولى فيها قال أبو البقاء ما شرطية أو زائدة عليها
فالجملة صفة لصورة والعائد محذوف أي عليها وفي متعلقة بركبك انتهى وكان حقه

إذ علق في بركبك وقال الجملة صفة أن يقطع بأن ما زائدة إذ لا يتعلق الشرط الجازم
بجوابه ولا تكون جملة الشرط وحدها صفة والصواب أن يقال إن قدرته
ما زائدة فالصفة جملة شاء وحدها والتقدير شاءها وفي متعلقة بركبك أو باستقرار
محذوف هو حال من مفعوله أو بعدلك أي وضعك في صورة أي صورة وإن قدرت
شرطية فالصفة مجموع الجملتين والعائد محذوف أيضا والتقدير عليها وتكون في
حينئذ متعلقة بعدلك أي عدلك في صورة أي صورة ثم استونف ما بعده فالصواب
في الآية الثانية على تقدير مبتدأ وفي الثالثة أن الذي بدل أو صفة مقطوعة
بتقدير هو أو أذم أو أعني هذا ولو الصواب جملة قالوا أجاز وصف النكرة بالمعرفة
مطلقا ولمن أجاز بشرط وصف النكرة أو لا بنكرة وهو قول الأخفش زعم أن
الأوليان صفة لآخران في فآخران يقومان مقامهما لأنه لوصفهما بيقومان
وكذا بعضهم في قوله تعالى إن الله لا يحب كل مختال فخور الذين يبخلون ومن ذلك قول
الزمخشري في إنما أعظكم بواحدة أن تقوموا لله عطف بيان على واحدة وفي مقام
إبراهيم أنه عطف على آيات بينات مع اتفاق النحويين على أن البيان والمبين لا يتخالفان
تعريفا وتنكيرا وقد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما ويؤيده قوله
في اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم أن من وجدكم عطف بيان لقوله تعالى
من حيث سكنتم وتفسير له قال ومن تبعيضية حذف مبعضها أي اسكنوهن
مكانا من مسكنكم مما تطيقون انتهى وإنما يريد البدل لأن الخافض لا يعاد إلا مع
البدل وهذا العام الصناعة سيبويه يسمى التوكيد صفة وعطف البيان صفة كما مر ٥

النوع الثالث

اشتراطهم في بعض التعريف شرطه تعريفا خاصا كمنع الصرف
اشترطوا له تعريف العلمية أو شبهه كما في أجمع وكتع والإشارة وأي في النداء
اشترطوا لها تعريف اللام الجنسية وكذا تعريف فاعل نعم وبئس لكنهما تكون مباشرة له
أو لما أضيف إليه بخلاف ما تقدم فشرطها المباشرة له ومن الوهم في ذلك قول
الزمخشري في قراءة ابن أبي عبلة إن ذلك لحق تخاصم أهل النار بنصب التخاصم أنه
صفة للإشارة وقد نص على أن جماعة من المحققين اشترطوا في نعت الإشارة الاشتقاق
كما اشترطوا في غيره من المنعوت ولا يكون أيضا عطف بيان لأن البيان يشبه الصفة

التخاصم

فكما لا يوصف الاشارة الا بما فيه أل كذلك ما يعطف عليها ولهذا منع ابو الفتح في وهذا بعلي شيخ في قراءة ابن مسعود برفع شيخ كون بعلي عطف بيان واوجب كونه خبرا و شيخ اما خبر ثان او خبر لمحذوف او بدل من بعلي او بعلي بدل وشيخ الخبر. ونظير منع ابي الفتح ما ذكرنا منع ابن السيد في كتاب المسائل والاجوبة وابن مالك في التسهيل كون عطف البيان تابعا للمضمر لامتناع ذلك في النعت ولكن اجاز سيبويه يا هذان زيد وعمرو على عطف البيان وتبعه الزيادي فاجاز مررت بهذين الطويل والقصير على البيان واجازه على البدل ايضا ولم يجزه على النعت لان نعت الاشارة لا يكون الا طبقها في اللفظ وممن نص على منع النعت سيبويه والمبرد والزجاج وهو مقتضى منع سيبويه فيها خالف لاجازته في النداء

النوع الرابع

اشتراط الابهام في بعض الالفاظ كظروف المكان والاختصاص في بعضها كالمبتدأ واصحاب الاحوال ومن الوهم في الاول قول الزمخشري في فاستبقوا الصراط وفي سنعيدها سيرتها الاولى وقول ابن الطراوة في قوله كما عسل الطريق الثعلب وقول جماعة في دخلت الدار والمسجد او السوق ان هذه المنصوبات ظروف وانما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما ويعرف بكونه صالحا لكل بقعة كمكان وناحية وجهة وجانب وامام وخلف والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار توسعا والجار المقدر الى في سنعيدها سيرتها وفي في الست ومن او الى في الباقي ويحتمل ان استبقوا ضمن معنى تبادروا وقد اجيز الوجهان في فاستبقوا الخيرات ويحتمل سيرتها ان يكون بدلا من ضمير المفعول بدل اشتمال اي سنعيد طريقتها ومن ذلك قول الزجاج في اقعدوا لهم كل مرصد ان كلا ظرف ورده ابو علي في الاغفال بما ذكرنا واجاب ابو حيان بان اقعدوا ليس على حقيقته بل معناه ارصدوهم ويصح ارصدوهم كل مرصد فكذا يصح تعدت كل مرصد قال ويجوز قعدت مجلس زيد كما يجوز جلست مقعده انتهى وهذا مخالف لكلامهم اذا شرطوا توافق مادتي الظرف وعامله ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر والفرق ان انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس فكان مختصا بمحل السماع واما نحو قعدت جلوسا فلا دافع له من القياس

وقيل

وقيل التقدير على كل مرصد فحذفت على كما قال واخفى الذي لولا الاسى لقضاني اي لقضى علي وقياس الزجاج ان يقول في لاقعدن لهم صراطك مثل قوله في واقعدوا لهم كل مرصد والصواب في الموضعين انهما على تقدير على كقولهم ضرب زيد الظهر والبطن فيمن نصبهما او ان لاقعدن واقعدوا ضمنا معنى لالزمن والزموا ومن الوهم في الثاني قول الحوفي في ظلمات بعضها فوق بعض ان بعضها فوق بعض جملة مخبر بها عن ظلمات وظلمات غير مختص فالصواب قول الجماعة انه خبر لمحذوف اي تلك ظلمات نعم ان قدر ان المعنى ظلمات اي ظلمات عظام او متكاثفة وترك الصفة لدلالة المقام عليها كما قال له حاجب عن كل امر يشينه صح وقول الفارسي في ورهبانية ابتدعوها انه من باب زيدا ضربته واعترضه ابن الشجري بان المنصوب في هذا الباب شرطه ان يكون مختصا ليصح رفعه بالابتداء والمشهور انه عطف على ما قبله وابتدعوها صفة ولا بد من تقدير مضاف اي وحب رهبانية وانما لم يحمل ابو علي الآية على ذلك لاعتزاله فقال لان ما يبتدعونه لا يخلقه الله تعالى وقد يتخيل ورود اعتراض ابن الشجري على ابي البقاء في تجويزه في واخرى تحبونها كونه كزيدا ضربته ويجاب بان الاصل وصفة اخرى فيجوز كون تحبونها صفة و الخبر اما نصر واما محذوف اي ولكم نعمة اخرى ونصر بدل او خبر لمحذوف وقول ابن مالك بدر الدين ان قول الحماسي فارسا ما غادروه ملحما انه من الاشتغال اي عال في الاية والظاهر انه نصب على المدح لما قدمنا وما في البيت زائدة ولهذا انكر ان يدعي انه من الاشتغال

النوع الخامس

اشتراط الاضمار في بعض المعمولات والاظهار في بعض فمن الاول مجرور لولا ومجرور وحد ولا يختصان بضمير خطاب ولا غيره تقول لولاي ولولاك ولولاه ووحدي ووحدك ووحده ومجرور لبى وسعدى وحنانى ويشترط لهن ضمير الخطاب وشذ نحو قوله فلبى اذا اهدى لهم وقول آخر لقلت لبيه لمن يدعوني كما شذت اضافتها الى الظاهر في قوله فلبى يدي مسور ومن ذلك مرفوع خبر كاد واخواتها الا عسى تقول كاد زيد يموت ولا تقول يموت ابوه ويجوز عسى زيد ان يقوم ابوه فيرفع السببي ولا يجوز رفعه الاجنبي نحو عسى زيد ان يقوم عمرو عنده ومما لا يرفع الا الضمير اسم التفضيل

في غير مسئلة الكحل وهذا شرطه مع الاضمار الاستتار وكذا مرفوع نحو قمتم انتم وتقوم
ومن الثاني تاكيد الاسم المظهر والنعت والمنعوت والبيان والمبين ومن الوهم في
الاول قول بعضهم في لولاي وموسى ان موسى محتمل الجر وهذا خطأ لانه لا يعطف على
الضمير المجرور الا باعادة الجار ولان لولا لا تجر الظاهر فلو اعيدت لم تعمل
الجر فكيف وهي لم تعد وهذه مسئلة يحاجى بها فيقال ضمير مجرور لا يصح ان يعطف عليه اسم
مرفوع الا ان لولا محكوم لها بحكم الحروف الزائدة والزوائد لا تندرج في كون الاسم
مجردا من العوامل اللفظية فكذا ما اشبه الزائد وقول جماعة في قول هذه عسى
الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب ان فرج اسم كان والصواب انه
مبتدأ وخبره الظرف والجملة خبر كان واسمها ضمير الكرب واما قوله وقد جعلت اذا
ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل فثوبي بدل اشتمال من تاء جعلت
لا فاعل يثقلني ومن الوهم في الثاني قول ابي البقا في ان شانيك هو الابتر انه يجوز
كون هو توكيدا وقد مضى وقول الزمخشري في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به
ان اعبدوا الله اذا قدرت ان مصدرية انها وصلتها عطف بيان على الهاء
وقول الجويني اسكن انت وزوجك الجنة ان العطف على الضمير المستتر وقد رد
ذلك ابن مالك وجعله من عطف الجمل والاصل وليسكن زوجك وكذا قال في نحو
نحن ولا انت ان التقدير ولا نخلفه انت لان مرفوع فعل الامر لا يكون ظاهرا
ومرفوع المضارع ذي النون لا يكون غير ضمير المتكلم وجوز في قوله يطوف بها تطوف
ثم يأوي ذوو الاموال منا والعديم الى حفير اسافلهن جوف واعلاهن صفاح
معيم كون ذوو فاعلا بفعل غيبة محذوف اي يأوي ذوو الاموال وكونه وما
بعده توكيدا على حد ضرب زيد الظهر والبطن وهو من العوامل ما ظهر بعل في
الظاهر والمضمر بشرط استتاره وهو نعم وبئس تقول نعم الرجلان الزيدان ونعم
رجالا الزيدون ولا يقال نعما الا في لغية او بشرط افراده وتذكيره وهو رب

النوع السادس اشتراط المفرد في بعض المعمولات والجمل في بعض

في الاصح فمن الاول الفاعل ونائبه وهو الصحيح فاما ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات
ليسجننه واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض فقد مر البحث فيها ومن الثاني خبر ان

المنقوم

المفتوحة اذا خففت وخبر القول المحكي نحو قولي لا اله الا الله وخرج بذكر المحكي قولك
قولي حق وكذلك خبر ضمير الشان وعلى هذا فقوله تعالى ومن يكتمها فانه آثم قلبه اذا
قدر ضميره للشان لزم كون آثم خبرا مقدما وقلبه مبتدأ مؤخرا واذا قدر
راجعا الى اسم الشرط جاز ذلك وان يكون آثم الخبر وقلبه فاعل به وخبر افعال
المقاربة ومن الوهم قول بعضهم في طفق مسحا ان مسحا خبر طفق والصواب
انه مصدر الخبر محذوف اي يمسح مسحا وجواب الشرط وجواب القسم ومن الوهم قول
الكسائي وابي حاتم في نحو يحلفون بالله لكم ليرضوكم ان اللام وما بعدها جواب
وقد مر البحث في ذلك وقول بدر الدين بن مالك في قوله تعالى افمن زين له سوء عمله فراه حسنا
ان جواب الشرط محذوف وان تقديره ذهبت نفسك عليهم حسرة بدليل فلا تذهب
نفسك عليهم حسرات او كمن هداه الله بدليل فان الله يضل من يشاء والتقدير الثاني
باطل ويجب عليه كون من موصولة وقد يتوهم ان مثل هذا احلة صاحب اللواحح
وهو ابو الفضل الرازي فانه قال في قوله تعالى ام من خلق السموات والارض لا بد من
تقدير جملة معادلة والتقدير كمن لا يخلق انتهى وانما هذا مبني على تسمية الجماعة
منهم الزمخشري في منفصلة الظرف من نحو زيد في الدار جملة ظرفية لكونه عندهم
خلفا عن جملة مقدرة ولا يعتد بمثل هذا عن ابن مالك فان الظرف لا يكون جوابا
وان قلنا انه جملة

النوع السابع اشتراط الجملة الفعلية في بعض المواضع

والاسمية في بعض ومن الاول جملة الشرط غير لو لا وجملة جواب لو ولولا ولما
والجملتان بعد لما والجمل التالية احرف التحضيض وجملة افعال المقاربة وخبر
ان المفتوحة بعد لو عند الزمخشري ومتابعيه نحو ولو انهم آمنوا ومن الثاني
الجملة بعد اذا الفجائية وليتما على الصحيح فيهما ومن الوهم في الاول ان يقول
من لا يذهب الى قول الاخفش والكوفيين في نحو وان امرأة خافت وان
احد من المشركين استجارك واذا السماء انشقت ان المرفوع مبتدأ وذلك خطأ
خطأ لان هذا مذهب ذهبوا اليه ولم يقولوا سهوا عن قاعدة نعم الصواب
خلاف قولهم في اصل المسئلة واجازوا ان يكون المرفوع محمولا على اضمار فعل
كما يقول الجمهور واجاز الكوفيون وجها ثالثا وهو ان يكون فاعلا بالفعل المذكور

علیهم خلاف قول من اعتمد ... فانما قاله سهوا ... اذا قال ذلك الاخفش او الكوفي فلا يعد ذلك الاعراب خطا

على التقديم والتأخير مستدلين على جواز ذلك بنحو قول الزباء ما للجمال مشيها وئيدا و
وهذا فيمن رفع مشيها يكون وئيدًا او يوجد وئيدًا او لا يكون بدلًا من الضمير المستتر
في الظرف كما كان فيمن جره بدل اشتمال من الجمال لانه عائد على ما الاستفهامية
ومتى ابدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران المبدل منه ومن ذلك قول بعضهم في
بيت الكتاب وقلما وصال على طول الصدود يدوم ان وصال مبتدأ والصواب
انه فاعل يدوم محذوفًا مفسرًا بالمذكور وقول آخر في آتيك يوم زيد منطلق
انه يجوز في زيد الرفع بالابتداء وذلك خطأ عند سيبويه لان الزمن المبهم المستقبل
يحمل على اذا في انه لا يضاف الى الجمل الاسمية واما قوله تعالى يوم هم بارزون فقد
مضى لان الزمن هنا محمول على اذ لا على اذا وانه لتحققه نزل منزلة الماضي
واما جواب ابن عصفور عن سيبويه بانه انما يوجب ذلك في الظروف واليوم
هنا بدل من المفعول به وهو يوم التلاق في قوله تعالى لينذر يوم التلاق فمردود
وانما ذلك في اسم الزمان ظرفا كان او غيره ثم هذا الجواب لا يتأتى له في قوله وكن
لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب ومن الوهم ايضا قول
بعضهم في قوله تعالى من كان منكم مريضا او على سفر او به اذى من راسه بعد ما جزم
بان من شرطية انه يجوز كون الجملة الاسمية معطوفة على كان وما بعدها ويرده
ان جملة الشرط لا تكون اسمية فكذا المعطوف عليها على انه لو قدر من موصولة
لم يصح قوله ايضا لان الفاء لا تدخل في الخبر اذا كانت الصلة جملة اسمية لعدم شبهه
باسم الشرط وقول ابن طاهر في قوله فان لا مال اعطيه فاني صديق من غدو و
رواح وقول آخرين في قول الشاعر ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا
نفس ليلى شفيعها ان ما بعد ان وهلا جملة اسمية نائبة عن الجملة الفعلية والصواب
ان التقدير في الاول فان اكن وفي الثاني فهلا كان اي الامر والشان
والجملة الاسمية فيهما خبر ومن ذلك قول جماعة منهم الزمخشري في ولو انهم آمنوا
واتقوا لمثوبة من عند الله خير ان الجملة الاسمية جواب لو والاولى ان يقدر
الجواب محذوفا اي لكان خيرا لهم او ان يقدر لو بمنزلة ليت في افادة التمني
فلا يحتاج الى جواب ومن ذلك قول جماعة منهم ابن مالك في قوله تعالى فلما نجاكم الى
البر

البر فمنهم مقتصد ان الجملة جواب لما والظاهر ان الجواب جملة فعلية محذوفة
اي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك ويؤيد هذا ان جواب لما لا يقترن
بالفاء ومن الوهم في الثاني تجويز كثير من النحويين الاشتغال في نحو خرجت فاذا
زيد يضربه عمرو ومن العجب ان ابن الحاجب اجاز ذلك في كافيته مع قوله فيها في الظروف
وقد يكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها واجاز ابن الربيع في ليتما زيدا اضربه
ان يكون انتصاب زيد على الاشتغال كالنصب في اما زيدا اضربه والصواب
ان انتصابه بليت لانه لم يسمع نحو ليتما قام زيد كما سمع انما قام زيد **تنبيه** اعتراض
الرازي على الزمخشري في قوله في والذين كفروا بآيات الله اولئك هم الخاسرون
ان الجملة معطوفة على وينجي الله الذين اتقوا بان الاسمية لا تعطف على الفعلية
وقد مر ان تخالف الجملتين في الاسمية والفعلية لا يمنع التعاطف وقال
بعض المتأخرين في تجويز ابي البقاء في قوله تعالى منهم من كلم الله انه يجوز كون الجملة الاسمية
بدلا من فضلنا بعضهم على بعض هذا مردود لان الاسمية لا تبدل من الفعلية
انتهى ولم يقم دليل على ذلك **الثامن** اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية وفي بعضها
الانشائية فالاول كثير كالصلة والصفة والحال والجملة الواقعة خبرا لكان
او خبرا لان او لضمير الشان قيل او خبرا للمبتدأ او جوابا للقسم غير الاستعطافي
ومن الثاني جواب القسم الاستعطافي كقوله بربك هل ضممت اليك ريا وقوله
بعيشك يا سلمى ارحمي ذا صبابة ومما ورد على خلاف ما ذكر موقوف من الاول
قوله واني لرام نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها وخبر لعل
محذوف والجملة معترضة اي لعلي افعل ذلك وقوله جاءوا بمذق هل رايت الذئب قط
وقوله فانما انت اخ لا نعدمه وتخريجهما على اضمار القول اي اخ مقول فيه لا اعدمنا الله
نعدمه وتخريجهما على اضمار القول اي اخ مقول فيه لا اعدمنا الله تعدمه وبمذق
مقول عنده ونحوه ذلك وقول ابي الدرداء رضي الله عنه وجدت الناس
اخبر تقله اي مقولا فيهم ذلك وقوله وكوني بالمكارم ذكريني
ودلي دل ماجدة صناع والجملة في هذا مؤولة بالجملة الخبرية اي وكوني
تذكريني مثل قوله تعالى قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اي فيمد

قبله أمس

وقوله إن الذين قتلتم أمس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما وقوله إني إذا
ما القوم كانوا أنجية واضطرب القوم اضطراب الأرشية هناك أوصيني
ولا توصي بيه. وينبغي أن يستثنى من منع ذلك في خبري إن وضمير الشان
خبر أن المفتوحة إذا خففت فإنه يجوز أن يكون جملة دعائية كقوله تعالى والخامسة
أن غضب الله عليها في قراءة من قرأ أن بالتخفيف وغضب بالفعل والله فاعل و
قولهم أما أن جزاك الله خيراً فيمن فتح الهمزة وإذا لم يلتزم قول الجمهور في وجوب
كون اسم أن هذه ضمير شان فلا استثناء بالنسبة إلى ضمير الشان إذ يمكن أن يقدر
والخامسة أنها وأما أنك وأما نودي أن بورك في النار فيجوز أن تكون أن تفسيرية
ومن الوهم في هذا الباب قول بعضهم في قوله تعالى وانظر إلى العظام كيف ننشزها
أن جملة الاستفهام حال من العظام والصواب أن كيف وحدها حال من
مفعول ننشزها وأن الجملة بدل من العظام ولا يلزم من جواز كون الحال
المفردة استفهاماً جواز ذلك في الجملة لأن الحال كالخبر وقد جاز بالاتفاق في نحو
كيف زيد واختلف في نحو زيد كيف هو وقول آخرين أن جملة الاستفهام حال
في نحو عرفت زيداً أبو من هو وقد مر واعلم أن النظر البصري يعلق فعله
كالنظر القلبي فالفعل فلينظر أيها أزكى طعاماً كما قال سبحانه انظر كيف فضلنا
بعضهم على بعض ومن ذلك قول الأنس المحلي فيما رأيت بخطه أن الجملة التي بعد الواو
من قوله أطالب ولا أفجر من مطلب حالية وأن لا ناهية والصواب أن الواو
للعطف ثم الأفصح أن الفتحة إعراب مثلها في لا تأكل السمك وتشرب اللبن
لا بناء لأجل نون توكيد خفيفة محذوفة. **التاسع** اشتراطهم لبعض الأسماء
أن يوصف ولبعضها أن لا يوصف فمن الأول مجرور رب إذا كان ظاهراً وأي
في النداء والجماء في قولهم جاؤوا الجماء الغفير وما وطئ به من خبر أو صفة
أو حال نحو زيد رجل صالح ومررت بزيد الرجل الصالح ومنه بل أنتم قوم
تجهلون ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن إلى قوله قرآناً عربياً وقول أ
أكرم من ليلى علي فتبتغي به الجاه أم كنت امرأً لا أطيعها ومن ثم
أبطل أبو علي كون الكاف من قول الأعشى رب رفد هرقته ذلك

اليوم

اليوم وأسرى من معشر أقتال متعلقاً بأسرى لما أعلوه من عطف على مجرور رب
من صفة قال فأما قوله فيا رب يوم قد لهوت وليلة بآنسة كأنها خط تمثال فعلى
أن صفة الثاني مدلول عليها بصفة الأول وأما أن يكون فيها الا أن الأولى أولى فقد
يجعل دليلاً عليه ومن الثاني فاعلا نعم وبئس والأسماء المتوغلة في شبه الحرف إلا من وما
النكرتين فإنهما توصفان نحو مررت بمن معجب لك وبما معجب لك وألحق بهما الأخفش أياً نحو
مررت بأي معجب لك وهو قوي في القياس لأنها معربة ومن ذلك الضمير وجوز الكسائي
نعته إن كان لغائب والنعت لغير مدح نحو قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب ونحو
لا إله إلا هو الرحمن الرحيم فقدر علام نعتاً للضمير المستتر في يقذف والرحمن الرحيم نعتين لـ
هو وأجاز غير الفارسي وابن السراج نعت فاعلي نعم وبئس تمسكاً بقوله نعم الفتى
المري أنت إذا هم حضروا لدى الحجرات نار الموقد وحمله الفارسي وابن السراج
على البدل وقال ابن مالك يمتنع نعته إذا قصد بالنعت التخصيص مع إقامة الفاعل
مقام الجنس لأن تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد فأما إذا تؤول بالجامع لأكمل
الخصال فلا مانع من نعته حينئذ لإمكان أن ينوى في النعت ما نوي في المنعوت وعلى
هذا يحمل البيت وقال الزمخشري وأبو البقاء في وكم أهلكنا قبلهم من قرن هم
أحسن أن الجملة بعد كم صفة لها والصواب أنها صفة لقرن وجمع الضمير حملاً
على معناه كما جمع وصف جميع في وإن كل لما جميع لدينا محضرون. **النوع العاشر**
تخصيصهم جواز وصف بعض الأسماء بمكان دون آخر كالعامل من وصف ومصدر
فإنه لا يوصف قبل تمام الصلة ويوصف بعد تمامها وتعميمهم الجواز في المعمول ومن
الوهم في الأول قول بعضهم في قول الحطيئة أزمعت يأساً مبيناً من نوالكم ولن ترى
طارداً للحر كاليأس أن من متعلقة بيأساً والصواب أن تعلقها بيئست
محذوفاً لأن المصدر لا يوصف قبل أن يأتي معموله وقال أبو البقاء في ولا آمين
البيت الحرام يبتغون فضلاً لا يكون يبتغون نعتاً لآمين لأن اسم الفاعل إذا
وصف لم يعمل في الاختيار بل هو حال من آمين انتهى وهذا قول ضعيف والصحيح
جواز الوصف بعد العمل. **الحادي عشر** إجازتهم في بعض أخبار النواسخ
أن يتصل بالناسخ نحو كان قائماً زيد ومنع ذلك في البعض نحو إن زيداً قائم ومن

الوهم في هذا قول المبرد في قولهم إنّ من أفضلهم كان زيدا إنه لا يجب أن يحمل على زيادة
كان كما قال سيبويه بل يجوز أن يقدر كان ناقصة واسمها ضمير زيد لأنه متقدم رتبة
إذ هو اسم إنّ ومن أفضلهم خبر كان وكان ومعمولاها خبر إنّ فلزمه تقديم خبر إنّ
على اسمها مع أنه ليس ظرفا ولا مجرورا وهذا لا يجيزه أحد **الثاني عشر** إجازتهم
لبعض معمولات الفعل وشبهه أن يتقدم كالاستفهام والشرط وكم الخبرية نحو
فأيّ آيات الله تنكرون وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون أيّما الأجلين
قضيت ولهذا قُدّر ضمير الشأن في قوله إنّ من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها
جآذرا وظباء ولبعضها أن يتأخر إمّا لذاته كالفاعل ونائبه ومشبهه أو لضعف
الفعل كمفعول التعجب نحو ما أحسن زيدا أو لعارض معنوي أو لفظي وذلك
كالمفعول في نحو ضرب موسى عيسى فإن تقديمه يوهم أنه مبتدأ وأنّ الفعل مسند
إلى ضميره وكالمفعول الذي هو أيّ الموصولة نحو سأكرم أيّهم جاءني كأنهم قصدوا
الفرق بينها وبين أيّ الشرطية والاستفهامية وكالمفعول الذي هو أنّ وصلتها
نحو عرفت أنك فاضل كرهوا الابتداء بأنّ المفتوحة لئلا يلتبس بأنّ التي بمعنى لعلّ
وإذا كان المبتدأ الذي أصله التقديم يجب تأخره إذا كان أنّ وصلتها نحو وآية
لهم أنّا حملنا ذريتهم فأن يجب تأخر المفعول الذي أصله التأخير نحو ولا تخافون
أنكم أشركتم أحق وأولى ومعمول عامل اقترن بلام الابتداء أو القسم أو حرف
الاستفتاح أو ما النافية أو لا في جواب القسم ومن الوهم في الأول قول ابن عصفور
في أولم يهد لهم كم أهلكنا إنّ كم فاعل يهد فإن قلت خرّجه على لغة حكاها
الأخفش وهي أنّ بعض العرب لا يلتزم صدرية كم الخبرية قلت قد اعترف بردائتها
فتخريج التنزيل عليها بعد ذلك رداءة والصواب أنّ الفاعل مستتر راجع إلى الله
أي أولم يبيّن الله لهم أو إلى الهدى والأول قول أبي البقاء والثاني قول الزجاج
وقال الزمخشري الفاعل الجملة وقد مرّ أنّ الفاعل لا يكون جملة وكم مفعول
أهلكنا والجملة مفعول يهد وهو معلّق عنها وكم الخبرية تعلّق خلافا لأكثرهم
ومن الوهم في الثاني قول بعضهم في بيت الكتاب وقلّما وصال على طول
الصدود يدوم إنّ وصال فاعل يدوم وفي بيت الكتاب أيضا أظبي كان

أمك

وصال م

أمك أم حمار أنّ ظبي اسم كان والصواب أنّ فاعل يدوم محذوفا مدلولا عليه
بالمذكور وأنّ ظبي اسم لكان محذوفة مفسّرة بكان المذكورة أو مبتدأ والأول
أولى لأنّ همزة الاستفهام بالجمل الفعلية أولى منها بالاسمية وعليهما فاسم كان ضمير
راجع إليه وقول سيبويه إنه أخبر عن النكرة بالمعرفة واضح على الأول لأنّ ظبيا
المذكور اسم كان وخبره أمك وأما على الثاني فخبر ظبي إنما هو الجملة والجمل
نكرات ولكن يكون محل الاستشهاد قوله كان أمك على أنّ ضمير النكرة عنده نكرة
لا على أنّ الاسم متقدم وقول بعضهم في قوله تعالى إنّ السمع والبصر والفؤاد كلّ
أولئك كان عنه مسئولا إنّ عنه مرفوع المحل بمسئولا والصواب أنّ اسم كان ضمير
المكلف وإن لم يجر ذكره وأنّ المرفوع بمسئولا مستتر فيه راجع إليه أيضا وأنّ
عنه في موضع نصب وقول بعضهم في قوله آليت حبّ العراق الدهر أطعمه إنه من باب
الاشتغال لا على إسقاط على كما قال سيبويه وذلك مردود لأنّ أطعمه يتقيد به
لا أطعمه وقول الفراء في وإنّ كلّا لمّا ليوفينهم فيمن خفّف إنّ إنه أيضا من باب
الاشتغال مع قوله إنّ اللام بمعنى إلا وإن نافية ولا يجوز بالإجماع أن يعمل ما بعد
إلا فيما قبلها على أنّ هنا مانعا آخر وهو لام القسم وأما قوله تعالى ويقول الإنسان
أإذا ما متّ لسوف أخرج حيا أنّ إذا ظرف لأخرج وإنما جاز تقديم الظرف
على لام القسم لتوسعهم في الظرف ومنه قوله رضيعي لبان ثدي أمّ تحالفا بأسحم
داج عوض لا نتفرق أي لا نتفرق أبدا ولا النافية لها الصدر في جواب
القسم وقيل العامل محذوف أي إذا ما متّ أبعث لسوف أخرج **الثالث عشر**
منعهم من حذف بعض الكلمات وإجازتهم حذف بعضها فمن الأول الفاعل ونائبه
والجار الباقي عمله إلا في مواضع نحو قولهم الله لأفعلنّ وبكم درهم اشتريت أي
والله وبكم من درهم ومن الثاني أحد معمولي لات ومن الوهم في الأول قول ابن مالك
في أفعال الاستثناء قاموا ليس زيدا ولا يكون زيدا وما خلا زيدا إنّ مرفوعهنّ
محذوف وهو كلمة بعض مضافة إلى ضمير من تقدم والصواب أنه مضمر عائد
إمّا على البعض المفهوم من الجمع السابق كما عاد الضمير من قوله تعالى فإن كنّ نساء
على البنات المفهومة من الأولاد في يوصيكم الله في أولادكم وإمّا على اسم الفاعل

مراد حذف الجار مع بقاء عمله ممنوع في غير القسم والمذكورات [illegible] ولا منع فيه مطلقا كما [illegible] ٢ ب

المفهوم من الفعل اي لا يكون هو اي القيام زيدا كما جاء لا يزني الزاني حين يزني
وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن فانما على المصدر المفهوم
من الفعل وذلك في خبر ليس ولا يكون تقول قاموا خلا زيدا اي جانب هو اي قيامهم
زيدا ومن ذلك قول كثير من المعربين والمفسرين في فواتح السور انه يجوز كونها في موضع
جر باسقاط حرف القسم وهذا مردود بان ذلك مختص عند البصريين باسم الله سبحانه
وبانه لا اجوبة للقسم في سورة البقرة وآل عمران ويونس وهود ونحوهن
ولا يصح ان يقال قدرت ذلك مع الكتاب في البقرة والله لا اله الا هو في آل عمران جوابا
وحذفت اللام من الجملة الاسمية كحذفها في قوله ورب السموات العلى وبروجها و
الارض وما فيهن المقتدر كاين وقول ابن مسعود والله الذي لا اله الا هو غيره هذا
مقام الذي انزلت سورة البقرة لان ذلك على قلته مخصوص باستطالة القسم ومن
الوهم في الثاني قول ابن عصفور في قوله حنت نوار ولات هنا حنت ان هنا اسم
لات وحنت خبرها بتقدير مضاف اي وقت حنت فاقتضى اعرابه الجمع بين معموليها
واخراج هنا من الظرفية واعمال لات في معرفة ظاهرة وفي غير الزمان وسلطه
النائبة عن المضاف وحذف المضاف الى جملة والاولى قول الفارسي ان لات
مهملة وهنا خبر مقدم وحنت مبتدا مؤخر بتقدير ان مثل تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه **الرابع عشر** تجويزهم في الشعر ما لا يجوز في النثر وذلك كثير
وقد افرد بالتصنيف وعكسه وهو غريب جدا وذلك بدل الغلط والنسيان
زعم بعض القدماء انه لا يجوز في الشعر لانه لا يقع فيه غالبا الا عن تروّ وفكر **الخامس عشر**
اشتراطهم وجود الرابط في بعض المواضع وفقده في بعض فالاول قد مضى مشروحا
والثاني الجملة المضاف اليها نحو يوم قام زيد فاما قوله وتسخن ليلة لا يستطيع نباحها
بها الكلب الا هريرا وقوله مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد ذاك وحجتان
فنادر وهذا الحكم خفي قال اكثر النحويين والصواب في مثل قولك اعجبني يوم ولدت
فيه سوق اليوم وجعل الجملة بعده صفة له وكذلك اجمع وما تصرف منه في باب
التوكيد يجب تجريده من ضمير المؤكد واما قولهم جاء القوم باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها
وهو جمع كقولك جمع على حد قولهم فلس وافلس وكلب واكلب والمعنى جاؤوا بجماعتهم ولو كان توكيدا
لكانت

الما

لعام

الباء لانه زايدة مثلها في قوله هذا وجدكم الصغار بعينه فكان يجب اسقاطها **السادس عشر**
اشتراطهم لبناء بعض الاسماء ان تنقطع عن الاضافة كقبل وبعد وغير ولبناء بعضها
ان يكون مضافة وذلك اي الموصولة فانها لا تبنى الا اذا اضيفت وكان صدر
صلتها ضميرا محذوفا نحو ايهم اشد ومن الوهم في ذلك قول ابن الطراوة هم اشد
مبتدا وخبر واي مبنية مقطوعة عن الاضافة وهذا مخالف لرسم المصحف
ولاجماع النحويين **الجهة السابعة عشر** ان يحمل كلاما على شيء ويشهد استعمال
آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه وله امثلة احدها قول الزمخشري في مخرج
الميت من الحي انه عطف على فالق الحب والنوى ولم يجعله معطوفا على يخرج
الحي من الميت لان عطف الاسم على الاسم اولى ولكن مجيء قوله تعالى يخرج الحي من
الميت ويخرج الميت من الحي بالفعل فيهما يدل على خلاف ذلك الثاني قول مكي وغيره
في قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا يضل به كثيرا ان جملة يضل صفة لمثلا او
مستانفة والصواب الثاني لقوله تعالى في سورة المدثر ماذا اراد الله بهذا مثلا
كذلك يضل الله من يشاء الثالث قول بعضهم في ذلك الكتاب لا ريب ان الوقف
هنا ويبتدئ فيه هدى ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة تنزيل الكتاب
لا ريب فيه من رب العالمين الرابع قول بعضهم في ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم
الامور ان الرابط الاشارة وان الصابر والغافر جعلا من عزم الامور
مبالغة والصواب ان الاشارة للصبر والغفران بدليل وان تصبروا وتتقوا
فان ذلك من عزم الامور ولم يقل انكم الخامس قولهم في اين شركائي الذين
كنتم تزعمون ان التقدير تزعمونهم شركاء والاولى ان يقدر تزعمون انهم شركاء
بدليل وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم انهم فيكم شركاء ولان الغالب على زعم
ان لا يقع على المفعولين صريحا بل على ان وصلتها ولم يقع في التنزيل الا كذلك ومثله
في هذا تعلم رسول الله انك مدركي ومن القليل فيها قوله زعمتني شيخا ولست
بشيخ وقوله تعلم شفاء النفس قهر عدوها وعكسهما في ذلك هب بمعنى ظن فالغالب
تعديه الى صريح المفعولين كقوله فقلت اجرني ابا خالد والا فهبني امرءا هالكا
ووقوعه على ان وصلتها نادر حتى زعم الحريري ان قول الخواص هب ان

كي شريف

أن زيدا قائم لحسن وذهل عن قول القائل هب أن أبانا كان حمارا ونحوه والسادس
قولهم في سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون مستأنف أو خبر لأن وما
بينهما اعتراض والأول لا أول بدليل وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون
مستأنف أو خبر والسابع قولهم في نحو وما ربك بظلام للعبيد وما الله بغافل أن
المجرور في موضع نصب أو رفع على الحجازية والتميمية والصواب الأول لأن الخبر
لم يجئ في التنزيل مجردا من الباء إلا وهو منصوب نحو ما هن أمهاتهم ما هذا بشرا
الثامن قول بعضهم في ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله أن اسم الله سبحانه مبتدأ
أو فاعل أي الله خلقهم أو خلقهم الله والصواب الحمل على الثاني بدليل ولئن سألتهم
من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم التاسع قول أبي البقاء
في أسس بنيانه على تقوى أن الظرف حال أي على قصد تقوى أي ومفعول أسس
وهذا الوجه الذي أخره هو المعتمد عندي لتعينه في لمسجد أسس على التقوى

تنبيه وقد يحتمل الموضع أكثر من وجه ويوجد ما يرجح كلا منها فينظر في
أولاها كقوله تعالى فاجعل بيننا وبينك موعدا فإن الموعد محتمل للمصدر ويشهد له
لا نخلفه نحن ولا أنت وللزمان ويشهد له قال موعدكم يوم الزينة وللمكان
ويشهد له مكانا سوى وإذا أعرب مكانا بدلا منه لا ظرفا لنخلفه تعين ذلك

الجهة الثامنة أن يحمل على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه وهذا أصعب
من الذي قبله وله أمثلة أحدها قول بعضهم إن هذان لساحران إن إن القصة
وذان مبتدأ وهذا يدفعه رسم إن منفصلة وهذان متصلة والثاني قول الأخفش
وتبعه أبو البقاء في ولا الذين يموتون وهم كفار إن اللام للابتداء والذين مبتدأ
والجملة بعده خبره ويدفعه أن الرسم ولا وذلك يقتضي أنه مجرور بالعطف على الذين
يعملون السيئات لا أنه مرفوع بالابتداء والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر
أن من الواضح أن الميت على الكفر لا توبة له لفوات زمن التكليف ويمكن أن
يدعى لهما أن الألف في لا زائدة كالألف في لأاذبحنه فإنها زائدة في الرسم وكذا
لأوضعوا والجواب أن هذه الجملة لم يذكر لتعاد معناها بالمجرد بل ليسوي بينها
وبين ما قبلها أي أنه لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بين من أخرها إلى حضور

الموت

انها ان واسمها

الموت وبين من مات على الكفر كما نفى الإثم عن المتأخر في فمن تعجل في يومين فلا إثم
عليه ومن تأخر فلا إثم عليه مع أن حكمه معلوم لأنه آخذ بالعزيمة بخلاف المتعجل
فإنه آخذ بالرخصة على معنى يستويان في عدم الإثم من تعجل ومن لم يتعجل وحمل
الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد والثالث قول ابن الطراوة في
أيهم أشد إن هم أشد مبتدأ وخبر وأي مضافة لمحذوف ويدفعه رسم أيهم
متصلة وأن أيا إذا لم تضف أعربت باتفاق والرابع قول بعضهم في وإذا
كالوهم أو وزنوهم يخسرون إن هم الأول ضمير رفع مؤكد للواو والثانية
كذلك أو مبتدأ لما بعده خبره والصواب أنه مفعول به فيهما لرسم الواو بغير ألف
بعدها ولأن الحديث في الفعل لا في الفاعل إذ المعنى إذا أخذوا من الناس
استوفوا وإذا أعطوهم أخسروا وإذا جعلت الضمير للمطففين صار معناه
إذا أخذوا استوفوا وإذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا
وهو كلام متنافر لأن الحديث في الفعل لا في المباشر الخامس قول المكي وغيره
في قوله تعالى ذلك هو الفضل الكبير جنات عدن يدخلونها أن جنات بدل
من الفضل والأولى أنه مبتدأ لقراءة بعضهم بالنصب على حد زيدا ضربته
السادس قول كثير من النحويين في قوله تعالى إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من
اتبعك أنه دليل على جواز استثناء الأكثر من الأقل والصواب أن المراد بالعباد
المخلصون لا عموم المملوكين وأن الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في آية سبحان
إن عبادي ليس لك عليهم سلطان وكفى بربك وكيلا ونظيره المثال الآتي المثال
السابع قول الزمخشري في ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك أن من نصب قدر
الاستثناء من فأسر بأهلك ومن رفع قدره من ولا يلتفت منكم أحد ورد
باستلزامه تناقض القراءتين فإن المرأة تكون مسريا بها على قراءة الرفع
وغير مسري بها على قراءة النصب وفيه نظر لأن إخراجها من جملة النهي لا يدل
على أنها مسري بها على أنها معهم وقد روي أنها تبعتهم وأنها التفتت فرأت
العذاب فصاحت فأصابها حجر فقتلها وبعد فقول الزمخشري في الآية خلاف
الظاهر وقد سبقه غيره إليه والذي حملهم على ذلك أن النصب قراءة الأكثر فإذا

الاستثناء من أحد كانت قراءة الأكثر على الوجه المرجوح وقد التزم بعضهم جواز مجيء
قراءة الأكثر على ذلك مستدلا بقوله تعالى إنا كل شيء خلقناه بقدر فإن النصب فيها
عند سيبويه على حد قولهم زيدا ضربته ولم ير خوف التباس المفسر بالصفة مرجحا
كما رآه بعض المتأخرين وذلك لأنه يرى في خبثت بالكسر وطلبت بالضم أنه محتمل للفعلي
الفاعل والمفعول والاختلاف أن نحو رضا محتمل لهما وأن مختارا محتمل لوصفهما
وكذلك نحو مشتري في النسب وقال الزجاج في فما زالت تلك دعواهم إن النحويين
يجيزون كون الأول اسما والثاني خبرا أو العكس وممن ذكر الجواز فيها الزمخشري
قال ابن الحاج وكذا نحو ضرب موسى عيسى كل من الاسمين محتمل للفاعلية والمفعولية
والذي التزم فاعلية الأول إنما هو بعض المتأخرين وابن الباس واتبع في العربية
بدليل أسماء الإشارة في المشترك كان انتهى والذي أجزم به أن قراءة الأكثر لا تكون
مرجوحة وأن الاستثناء في الآية من جملة الأمر على القولين بدليل سقوط ولا يلتفت
منكم أحد في قراءة ابن مسعود وأن الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في آية الحجر
ولأن المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته لا أهل بيته وإن لم يكونوا
مؤمنين ويؤيده ما جاء في ابن نوح عليه السلام يا نوح إنه ليس من أهلك إنه عمل غير صالح
ووجه الرابع أنه على الابتداء وما بعده الخبر والمستثنى الجملة ونظيره لست عليهم بمسيطر
إلا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الأكبر واختار أبو شامة ما اخترته
من أن الاستثناء منقطع ولكنه قال وجاء النصب على اللغة الحجازية والرفع على
التميمية وما قدمته من سقوط جملة النهي في قراءة ابن مسعود حكاها أبو عبيدة
وغيره

وهذا إنما يصلح لمن جعل الاستثناء من جملة النهي وما ورد منه أولى لصحة اللغة التميمية

الجهة التاسعة

أن لا يتأمل عند وجود المشتبهات ولذلك أمثلة
أحدها زيد أحصى ذهنا وعمرو أحصى أمدا فالأول على أن أحصى اسم تفضيل
والمنصوب تمييز مثل أحسن وجها والثاني على أن أحصى فعل ماض والمنصوب
مفعول مثل وأحصى كل شيء عددا ومن الوهم قول بعضهم في أحصى لما لبثوا أمدا
إنه من الأول فإن الأمد ليس محصيا بل محصى وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل
كونه فاعلا في المعنى كزيد أكثر مالا بخلاف مال زيد أكثر مال الثاني نحو زيد كاتب
شاعر فإن الثاني خبر أو صفة للخبر ونحو زيد رجل صالح فإن الثاني صفة
لا غير

لا غير لأن الأول لا يكون خبرا على انفراده لعدم الفائدة ومثلها زيد عالم يفعل الخير
وزيد رجل يفعل الخير وزعم الفارسي أن الخبر لا يتعدد مختلفا بالإفراد
والجملة فيتعين عنده كون الجملة الفعلية صفة فيهما والمشهور الجواز كما أن ذلك
جائز في الصفات وعليه قول بعضهم في فإذا هم فريقان يختصمون إن يختصمون
خبر ثان أو صفة ويحتمل الحالية أيضا فإذا هم مفترقون مختصمين وأوجبه
الفارسي في كونوا قردة خاسئين كون خاسئين خبرا ثانيا لأن جمع المذكر
السالم لا يكون صفة لما لا يعقل الثالث رأيت زيدا فقيها ورأيت الهلال
طالعا فإن رأى الأولى علمية وفقيها مفعول ثان وفي الثاني بصرية وطالعا
حال وتقول تركت زيدا عالما فإن فسرت تركت بصيرت فعالما مفعول
ثان أو بخلفت فحال وإذا حمل قوله تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون على الأول
فالظرف ولا يبصرون مفعول ثان تكرر كما يتكرر الخبر أو الظرف مفعول
ثان والجملة بعده حال أو بالعكس وإن حمل على الثاني فحالان الرابع اغترفت
غرفة إن فتحت الغين فمفعول مطلق أو ضممتها فمفعول به ومثلها حسوت
حسوة وحسوة

الجهة العاشرة

أن يخرج على خلاف الأصل أو على
خلاف الظاهر لغير مقتض كقول مكي في لا تبطلوا صدقاتكم الآية إن الكاف
نعت لمصدر محذوف أي إبطالا كالذي ويلزمه أن يقدر إبطالا كإبطال
إنفاق الذي ينفق والوجه أن يكون كالذي حالا من الواو أي لا تبطلوا صدقاتكم
مشبهين الذي ينفق فهذا الوجه لا حذف فيه وقول بعض العصريين في قول
ابن الحاجب الكلمة لفظ إن أصله الكلمة في لفظ ومثله قول ابن عصفور في شرح الجمل
إنه لا يجوز حذف العائد في نحو جاء الذي هو في الدار لأنه لا دليل حينئذ على
المحذوف ورده على من قال في بيت الفرزدق وإذ ما مثلهم بشر مبتدأ ومثلهم
نعت لمكان محذوف خبره أي وإذ ما مثلهم بشر مكانا مثل مكانهم بأن مثلا
لا يختص بالمكان فلا دليل حينئذ وكقول الزمخشري في قوله لا نسب اليوم ولا خلة
إن النصب بإضمار فعل أي ولا أرى وإنما النصب مثله في لا حول ولا قوة وقول
الخليل في قوله ألا رجلا جزاه الله خيرا إن التقدير ألا ترونني رجلا مع

أي يجوز حذف نحو زيد هو الفاضل بحذف مع ولعوقول غيره صح

امكان ان يكون من باب الاشتغال وهو اولى من تقدير فعل غير مذكور وقد
يجاب عن هذه بثلثة امور احدها ان رجلاً نكرة وشرط المنصوب على
الاشتغال ان يكون قابلاً للرفع بالابتداء ويجاب بان النكرة هنا موصوفة
بقول يدل على محصل بيت الثاني ان نصبه على الاشتغال يستلزم الفصل
بالجملة المفسرة بين الموصوف والصفة ويجاب بان ذلك جايز كقوله تعالى ان امرؤ
هلك ليس له ولد الثالث ان طلب رجل هذه صفته اهم من الدعاء له فكان
الحمل عليه اولى واما قول سيبويه في قوله آليت حب العراق الدهر اطعمه ان
اصله آليت حب العراق مع امكان حمله على الاشتغال وهو قياس بخلاف حذف الجار
فجوابه ان اطعمه بتقدير لا اطعمه ولا النافية في جواب القسم لها الصدر
لا يكون لها محل ادوات الصدر في كلام الابتداء وما النافية وما له الصدر لا
يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا واما قال في قل اللهم فاطر
السموات والارض انه على تقدير يا ولم يجعله صفة على المحل لان عنده ان
اسم الله سبحانه لما اتصل به الميم المعوضة عن حرف النداء اشبه الاصوات
فلم يجز نعته واما قال في قوله اعاذ فعليك من سلمى عوابده وهاج اخزانك
المكنونة الطلل ربع قوآء اذاع المعصرات به وكل حيران سار ماؤه خضل
ان التقدير هو ربع ولم يجعله على البدل من الطلل لان الربع اكثر منه فكيف
يبدل الاكثر من الاقل ولئلا يصير الشعر معيبا لتعلق احد البيتين بالآخر
اذ البدل تابع للمبدل منه ويسمى ذلك علماء القوافي تضمينا ولان اسماء الديار
قد كثر فيها ان تحمل على عامل مضمر نحو ديار مية وديار الاحباب رفعا
باضمار هي ونصبا باضمار اذكر فهذا موضع الف فيه الحذف واما قال الاخفش
في ما احسن زيدا ان الخبر محذوف بناء على ان ما معرفة موصولة او نكرة
موصوفة وما بعدها صلة او صفة مع انه اذا قدر ما نكرة تامة والجملة بعدها
خبرا كما قال سيبويه لم يحتج الى تقدير خبر لانه رأى ان ما التامة غير ثابتة او غير قياسية
وحذف الخبر قياس فترجح عنده الحمل عليه واما جاز كثير من النحويين في نحو قولك نعم
الرجل زيد كون زيد خبر المحذوف مع امكان تقديره مبتدأ والجملة قبله خبرا

لأنّ

لأنّ نعم وبئس موضوعان للمدح والذم العامّين فناسب مقامهما الاطناب بتكثير
الجمل ولهذا يجيزون في نحو هدى للمتقين الذين يؤمنون ان يكون الذين نصبا
بتقدير امدح او رفعا بتقديرهم مع امكان كونه صفة تابعة على ان التحقيق
الجزم بان المخصوص مبتدأ وما قبله خبره وهو اختيار ابن خروف وابن بادش
وهو ظاهر قول سيبويه واما قولهم نعم الرجل عبد الله فهو بمنزلة ذهب اخوه عبد الله
مع قوله واذا قال عبد الله نعم الرجل فهو بمنزلة عبد الله ذهب اخوه فسوى بين
تاخير المخصوص وتقديمه والذي عن اكثر النحويين انه قال كانه قال نعم الرجل فقيل له
من هو فقال عبد الله ويرد عليهم انه قال ايضا واذا قال عبد الله فكانه قيل له
ما شانه فقال نعم الرجل فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص واما اراد ان تعلق المخصوص
بالكلام تعلق لازم فلا تحصل الفائدة الا بالمجموع قدمت او اخرت وجوز
ابن عصفور في المخصوص المؤخر ان يكون مبتدأ حذف خبره ويرده ان الخبر
لا يحذف وجوبا الا ان سد شيء مسده وذلك رد على الاخفش في ما احسن
زيدا واما قول الزمخشري في قول الله عز وجل قل هو للذين آمنوا هدى
وشفاء والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر انه يجوز ان يكون تقديره هو في آذانهم
وقر فحذف المبتدأ او في آذانهم منه وقر والجملة خبر الذين مع امكان ان يكون
لا حذف فيه فوجهه انه لما رأى ما قبل هذه الجملة وما بعدها حديثا في القرآن
قدر ما بينهما كذلك ولا يمكن ان يكون حديثا في القرآن الا على ذلك اللهم الا ان تقدر
عطف الذين على الذين ووقر على هدى فيلزم العطف على معمولي عاملين
وسيبويه لا يجيزه وعليه فيكون في آذانهم نعتا لوقر قدم عليه فصار حالا واما
قول الفارسي في اول ما اقول اني احمد الله فيمن كسر الهمزة ان الخبر محذوف
تقديره ثابت فقد خولف فيه وجعلت الجملة خبرا ولم يذكر سيبويه المسئلة وذكرها
ابو بكر في اصوله وقال الكسر على الحكاية فتوهم الفارسي انه اراد الحكاية
بالقول المذكور فقدر الجملة منصوبة المحل فبقي له المبتدأ بلا خبر فقدره
واما اراد ابو بكر انه حكى لنا اللفظ الذي يفتتح به قراءة خاتمة واذ قد انجر
بنا القول الى ذكر الحذف فلنوجه القول اليه فانه من المهمات فنقول

ذكر شروطه وهي ثمانية أحدها وجود دليل حالي كقولك لمن رفع سوطا
زيدا بإضمار اضرب ومنه قالوا سلاما أي سلمنا سلاما أو مقالي كقولك لمن قال من
أضرب زيدا ومنه وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا وإنما يحتاج إلى ذلك إذا كان
المحذوف الجملة بأسرها كما مثلنا أو أحد ركنيها نحو قال سلام قوم منكرون أي
سلام عليكم أنتم قوم منكرون فحذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية أو يفيد معنى فيها
هي مبنية عليه نحو تالله تفتؤ أي لا تفتؤ وأما إذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه
وجدان الدليل ولكن يشترط أن لا يكون في حذفه ضرر معنوي كما في قولك ما ضربت
إلا زيدا أو صناعي كما في قولك زيد ضربته وقولك ضربني وضربته زيد وسيأتي شرحه
ولاشتراط الدليل فيما تقدم امتنع حذف الموصوف في نحو رأيت رجلا أبيض
بخلاف رأيت رجلا كاتبا وحذف المضاف في نحو جاء غلام زيد بخلاف نحو وجاء
ربك وحذف العائد في نحو جاء الذي هو في الدار بخلاف لننزعن من كل شيعة
أيهم أشد وحذف المبتدأ إذا كان ضمير الشأن لأن ما بعده جملة تامة مستغنية
عنه ومن ثم جاز حذفه في باب إن نحو إن بك زيد مأخوذ لأن عدم المنصوب دليل
عليه وحذف الجار في نحو رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل بخلاف عجبت من أن تفعل
وأما وترغبون أن تنكحوهن فإنما حذف الجار فيه للقرينة وإنما اختلف العلماء في
المقدر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة
وكان يرد ردا قول الفتح أنه يجوز جلست زيدا ابتعد برضا في أي جلوس زيد
لاحتمال أن المقدر كلمة إلى وقول جماعة إن بني تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة وإنما
ذلك عند وجود الدليل أما نحو لا أحد أغير من الله وقولك يبتدئا من غير قرينة
لا رجل يفعل كذا فإثبات الخبر فيه إجماع وقول الأكثرين إن الخبر بعد لولا واجب
الحذف وإنما ذلك إذا كان كونا نحو لولا زيد لكان كذا أي لولا زيد موجود
أو نحوه فأما الأكوان الخاصة التي لا دليل عليها لو حذفت فواجبة الذكر نحو
لولا زيد سالمنا ما سلم وقوله عليه السلام لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لأسست
البيت على قواعد إبراهيم وقال الجمهور لا يجوز لا تدن من الأسد يأكلك
بالجزم لأن الشرط المقدر إن تدن مثبتا أي فإن تدن لم يناسب فعل النهي

الذي

الأسد

الذي جعل دليلا عليه وإن تقدر منفيا أي فإن لم تدن فسد المعنى بخلاف لا تدن من الأسد
تسلم فإن الشرط المقدر منفي وذلك صحيح في المعنى والصناعة وذلك أن تجب
عن الجمهور بأن الخبر إذا كان مجهولا وجب أن يجعل نفس المخبر عنه عند الجميع في باب
لولا وعند تميم في باب لا فيقال لولا قيام زيد ولا قيام أي موجود ولا يقال لولا زيد ولا
رجل وبيان ذلك أنه لئلا يلزم المحذور المذكور وأما لولا قومك حديثو عهد فلعله
مما يروى بالمعنى وعن الكسائي في إجازته الجزم بأنه يقدر الشرط مثبتا مدلولا عليه
بالمعنى لا باللفظ ترجيحا للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية وهذا أوجه حسن
إذا كان المعنى مفهوما **تنبيهان** أحدهما أن دليل الحذف نوعان أحدهما غير صناعي
وينقسم إلى حالي ومقالي كما تقدم والثاني صناعي وهذا يختص بمعرفته النحويون لأنه
إنما عرف من جهة الصناعة وذلك كقولهم في لا أقسم بيوم القيامة أن التقدير لأنا أقسم وذلك
لأن فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين وفي قمت وأصك عينه أن التقدير وأنا أصك
عينه لأن واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من قد وفي إنها لإبل أم شاء
أن التقدير أم هي شاء لأن أم المنقطعة لا تعطف إلا الجمل وفي قوله إن من لام في
بني بنت حسان ألمه وأعصه في الخطوب أن التقدير إنه أي الشأن لأن اسم الشرط
لا يعمل فيه ما قبله ومثله قول المتنبي وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ولكن من يبصر
جفونك يعشق وفي ولكن رسول الله أن التقدير ولكن كان رسول الله لأن ما بعد
لكن ليس معطوفا بها لدخول الواو عليها ولا بالواو لأنه مثبت وما قبلها منفي ولا يعطف
بالواو مفرد على مفرد إلا وهو شريكه في النفي والإثبات فإذا قدر ما بعد الواو
جملة صح تخالفهما كما تقول ما قام زيد وقام عمرو وزعم سيبويه في قوله ولكن متى
يسترفد القوم أرفد أن التقدير ولكن أنا ووجهوه بأن لكن تشبه الفعل
فلا تدخل عليه وبيان كونها داخلة عليه أن متى منصوبة بفعل الشرط فالفعل
متقدم في الرتبة عليه ورده الفارسي بأن المشبهة للفعل هو لكن المشددة لا
المخففة ولهذا لم تعمل المخففة لعدم اختصاصها بالأسماء وقيل إنما يحتاج إلى التقدير
إذا دخلت عليها الواو لأنها حينئذ تخلص لمعناها وتخرج عن العطف **الثاني** شرط
الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف فلا يجوز زيد ضارب وعمرو أي ضارب

التنبيه صح

وزيد يضارب المحذوف معنى يخالف المذكور بأن يقدّر أحدهما بمعنى السفر من قوله تعالى
وإذا ضربتم في الأرض والآخر بمعنى الإيلام المعروف ومن هنا أجمعوا على جواز زيد
قائم وعمرو وأن زيدا قائم وعمرو وعلى منع ليت زيدا قائم وعمرو وكذا في لعلّ
وكأنّ لأن الخبر المذكور متمنّى عنه أو مترجّى أو مشبّه به والخبر المحذوف ليس كذلك
لأنه خبر المبتدأ فإن قلت فكيف تصنع بقوله تعالى إن الله وملائكته يصلّون على النبي
في قراءة من رفع وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الأول لدلالة الثاني أي
إن الله يصلي وملائكته يصلون وليس عطفا على الموضع ويصلون خبرا عنهما لئلا
يتوارد على معمول واحد والصلاة المذكورة بمعنى الطلب والمحذوفة بمعنى الرحمة و
قال الفرّاء في قوله تعالى أيحسب الإنسان ألن نجمع عظامه بلى قادرين إن التقدير بلى
ليحسبنا قادرين والحسبان المذكور بمعنى الظن والمحذوف بمعنى العلم إذ التردد
في الإعادة كفر فلا يكون مأمورا به وقال بعض العلماء في بيت الكتاب لن تراها
ولو تأملت إلا ولها في مفارق الرأس طيبا إن ترى المقدرة الناصبة لطيبا
قلبية لا بصرية لئلا يقتضي كون الموصوفة مكشوفة الرأس إنما يمدح النساء
بالخفر والتصوّن لا بالتبذل والحق أن رأى المذكورة بصرية قلت الصواب عندي
أن الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة إلى الله سبحانه الرحمة وإلى
الملائكة الاستغفار وإلى الآدميين دعاء بعضهم لبعض وأما قول الجماعة فبعيد من
جهات أن قوما نفوه ثم المثبتون له يقولون متى عارضه غيره مما يخالف الأصل
كالمجاز قدّم عليه الثانية أنا لا نعرف في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف
المسند إليه إذا كان الإسناد حقيقيا والثالثة أن الرحمة فعلها متعدّ والصلاة
فعلها قاصر ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدي والرابعة أنه لو قيل مكان صلّى
عليه دعا عليه انعكس المعنى وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر وأما الآية
فالصواب فيها قول سيبويه إن قادرين حال أي بلى نجمعها قادرين لأن فعل
الجمع أقرب من فعل الحسبان ولأن بلى إيجاب للمنفي وهو في الآية فعل الجمع ولو سلّم
قول الفرّاء فلا نسلّم أن الحسبان في الآية ظن بل اعتقاد وجزم وذلك لإفراط
كفرهم وأما قول المغربي في البيت فمردود وأحوال الناس في اللباس والاحتشام

مختلفة

مختلفة فحال أهل الوبر يخالف أهل المدر وحال أهل الوبر مختلف وبهذا أجاب
الزمخشري عن إرسال شعيب ابنتيه لسقي الماشية فإن العادات في مثل ذلك
متفاوتة وأحوال العرب خلاف أحوال العجم **الشرط الثاني** أن لا يكون ما يحذف
كالجزء فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبّهه وقد مضى الرد على ابن مالك في نوع
أفعال الاستثناء أن الفاعل محذوف لا مضمر وقال ابن عطية في بئس مثل القوم الذين
كذبوا إن التقدير بئس المثل مثل القوم فإن أراد أن الفاعل لفظ المثل محذوفا
فمردود وإن أراد تفسير المعنى وأن في بئس ضمير المثل مستترا فأين تمييزه وهذا
لازم للزمخشري فإنه قال تقديره بئس مثلا وقد نص سيبويه على أن التمييز فاعل نعم
وبئس لا يحذف والصواب أن مثل القوم فاعل وحذف المخصوص أي مثل هؤلاء
أو مضاف أي مثل الذين كذبوا والاختلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله نحو قالوا
خيرا ويا عبد الله وزيدا اضربه **الثالث** أن يكون مؤكدا وهذا الشرط أول
من ذكره الأخفش منع في نحو الذي رأيت زيد أن يؤكد العائد المحذوف بقولك
نفسه لأن المؤكد مريد للطول والحاذف مريد للاختصار وتبعه الفارسي فرد في
كتاب الإغفال قول الزجاج في إن هذان لساحران إن التقدير إن هذان لهما ساحران
فقال الحذف والتوكيد باللام متنافيان وتبع أبا علي أبو الفتح فقال في الخصائص
لا يجوز الذي ضربت نفسه زيد كما لا يجوز إدغام نحو اقعنسس لما فيهما جميعا من نقض الغرض
وتبعهم ابن مالك فقال لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد كضربت ضربا لأن المقصود
تقوية عامله وتقرير معناه والحذف مناف لذلك وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل
وسيبويه أيضا فإن سيبويه سأل الخليل عن نحو مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما
كيف ينطق بالتوكيد فأجابه بأنه يرفع بتقدير هما صاحباي أنفسهما وينصب بتقدير
أعنيهما أنفسهما ووافقهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول العرب إن محلا وإن
مرتحلا وإن مالا وإن ولدا فحذفوا الخبر مع أنه مؤكد بإن وفيه نظر فإن
المؤكد نسبة الخبر إلى الاسم لا نفس الخبر وقال الصفار إنما فرّ الأخفش من حذف
العائد في نحو الذي رأيته نفسه زيد لأن المقتضي لحذفه الطول ولهذا لا يحذف في
نحو الذي هو قائم زيد وإذا فرّوا من الطول فكيف يؤكدون وأما حذف الشيء

لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما لان المحذوف لدليل كالثابت ولابن مالك
مع والده في المسئلة بحث اجاد فيه **الرابع** ان لا يؤدي حذفه الى اختصار المختصر
فلا يحذف اسم الفعل دون معموله لانه اختصار للفعل واما قول سيبويه زيدا
فاقتله وفي شانك والحج وقول ايها المائح دلوي دونكا ان التقدير عليك زيدا وعليك
الحج ودونك دلوي فقالوا انما اراد تفسير المعنى لا الاعراب وانما التقدير خذ دلوي
والزم زيدا والزم الحج ويجوز في دلوي ان يكون مبتدأ ودونك خبره **الخامس** ان لا يكون
عاملا ضعيفا فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل الا في مواضع قويت
فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها **والسادس** ان لا يكون
عوضا عن شيء فلا يحذف ما في اما انت منطلقا انطلقت ولا كلمة لا من قولهم
افعل هذا اما لا ولا التاء من عدة واقامة واستقامة فاما قوله تعلى واقام
الصلوة فيما يجب الوقوف عنده ومن هنا لم يحذف خبر كان لانه عوض او كالعوض
من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان ومن هنا قال ابن مالك ان العرب لا تجيز احرف
النداء عوضا من ادعو وانادي لاجازتهم حذفها **السابع والثامن** ان لا يؤدي
حذفه الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ولا الى اعمال العامل الضعيف مع امكان اعمال
العامل القوي وللامر الاول منع البصريون حذف مفعول الثاني من نحو ضربني وضربته
زيد لئلا يتسلط على زيد ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الاول ولاجتماع الامرين امتنع عند
البصريين ايضا حذف المفعول في زيد ضربته لان في حذفه تسليط ضرب على العمل في زيد
مع قطعه عنه واعمال الابتداء مع التمكن من اعمال الفعل ثم حملوا على ذلك زيد ما ضربته
او هل ضربته فمنعوا الحذف وان لم يؤد الى ذلك وكذلك منعوا رفع راسها في اكلت
السمكة حتى راسها الا ان يذكر الخبر فيقول ماكول ولاجتماعهما مع الالتباس
منع الجميع تقديم الخبر في زيد قام ولانتفاء الامرين جاز عند البصريين وهشام
تقديم معمول الخبر على المبتدا في نحو زيدا عمرو ضرب وان لم يجز تقديم الخبر على
المبتدا فاجازوا زيدا اجله احرز وقال البصريون في قوله باتت ... ايام عطية
عودا ان عطية مبتدا وايام معمول عود والجملة خبر كان واسمها ضمير
الشان وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور فقال هو من محذوف آخر

المائح

وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدم خبر المبتدا وقد بينا ان تقديم الخبر في ذلك المعنى
مفقود في تقديم معموله وهذا بخلاف علة امتناع تقديم المفعول على ما النافية في نحو
ما ضربت زيدا فانه لنفس العلة المقتضية لامتناع تقديم الفعل عليها وهو وقوع
ما النافية حشوا **تنبيه** ربما خولف مقتضى هذين الشرطين او احدهما في ضرورة
او قليل من الكلام فالاول كقوله وخالد يحمد ساداتنا وقوله لم اصنع الاول
من صيغ العموم اسهل ومنه قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى والثاني كقوله يغشى
الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه فان فيه تهيئة لمحوا للعمل في شعاعه مع قطعه
عن ذلك باعمال يغشى فيه وليس فيه اعمال ضعيف دون قوي وذكر ابن مالك في قوله عممتهم
بالندى حتى غواتهم فكنت مالك ذي غي وذي رشد انه يروى غواتهم بالاوجه
الثلثة فان ثبتت رواية الرفع فهو من الوارد من النوع الاول في الشذوذ اذ لا ضرورة
تمنع من الجر والنصب وقدروا

بيان انه قد يظن ان الشيء من باب الحذف وليس منه

جرت عادة النحويين ان يقولوا يحذف المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار
الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا اي
اوقعوا هذين الفعلين وقول العرب فيما يتعدى الى اثنين من يسمع يخل اي يكن منه خيلة
والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير
تعيين من اوقعه او من اوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا الى فعل كون عام فيقال
حصل حريق او نهب وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما
ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل
ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه ربي الذي يحيي ويميت هل يستوي
الذين يعلمون والذين لا يعلمون وكلوا واشربوا ولا تسرفوا واذا رايت ثم اذ المعنى
ربي الذي يفعل الاحياء والاماتة وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه
العلم واوقعوا الاكل والشرب وذروا الاسراف واذا حصلت منك رؤية هنالك
ومنه على الاصح ولما ورد ماء مدين الآية الا ترى انه عليه السلام انما رحمهما اذ كانتا
على صفة الذياد وقومهما على السقي لا المسقي ومن لم يتامل قدر يسقون ابلهم
وتذودان غنمهما ولا نسقي غنما وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه

لا لكون مذودهما غنما ومسقيهم ابلا وكذلك المقصود من قولهما لا نسقي السقي لا المسقي

للمفعول فيه كن نحو لا تأكلوا الربا ولا تقربوا الزنا ونحو كم ما احسن زيدا وسد النوع
الذي اذا لم يذكر مفعول فعل محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى في اللفظ ما يستند عليه
ليحصل الجزم بوجوب تقديره نحو أهذا الذي بعث الله رسولا وكلا وعد الله الحسنى
وما شيء حميت بمستباح **بيان مكان المقدر** القياس ان يقدر الشيء في مكانه الاصلي
لئلا يخالف الاصل من وجهي الحذف ووضع الشيء في غير محله فيجب ان يقدر المفسر في
نحو زيدا رأيته مقدما عليه وجوز البيانيون تقديره مؤخرا عنه وقالوا انه يفيد
الاختصاص وليس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل وعند اقتضاء امر معنوي
لذلك فالاول نحو ايهم رأيته اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ونحو واما ثمود فهديناهم
نصبا اذ لا يلي اما فعل وكنا قدمنا في نحو في الدار زيد ان متعلق الظرف يقدر مؤخرا
عن زيد لانه في الحقيقة الخبر واصل الخبر ان يتأخر عن المبتدأ ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره
مقدما لمعارضة اصل آخر وهو انه عامل في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول
اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ
في مثل هذا واذا قلت ان خلفك زيدا وجب تأخير المتعلق فعلا كان او اسما لان مرفوع
ان لا يسبق منصوبها واذا قلت كان خلفك زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لان
خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح اذ لا يلتبس الجملة الاسمية بالفعلية والثاني نحو
متعلق باء البسملة الشريفة قال الزمخشري قدره مؤخرا عنها لان قريشا كانت تقول
باسم اللات والعزى نفعل كذا فيؤخرون افعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودا تفخيما
لشانه بالتقديم فوجب على الموحد ان يعتقد ذلك في اسم الله فانه الحقيق بذلك ثم اعترض
باقرأ باسم ربك واجاب بانها اول سورة نزلت فكان تقديم الامر بالقراءة فيها اهم
واجاب السكاكي بتقديرها متعلقة باقرأ الثاني واعترضه بعض العصريين
باستلزامه الفصل بين المؤكد وتأكيده بمعمول المؤكد ومنشأ سهوه انه اذ لا توكيد
هنا بل الاول لا باتحاد القراءة وثانيا بقراءة مقيدة ونظيره الذي خلق خلق
الانسان ومثل هذا لا يسمى حد التوكيد ثم هذا الاشكال لازم له على قوله ان متعلقه
باقرأ الاول لان يفسد الثاني اذ لم يمنع من كونه توكيدا فلا التقييد الاول ثم ولو سلم
فيفصل الموصوف من صفته بمعمول الصفة جائز باتفاق كمررت برجل عمرا ضارب

فكذا

فكذا في التوكيد وقد جاء الفصل بين المؤكد والمؤكد في نحو ولا يحزن ويرضين
بما آتيتهن كلهن مع انهما مفردان والجمل احمل للفصل وقال الراجز اذا ظللت
الدهر ابكي اجمعا ذكروا انه اذا اعترض شرط على آخر نحو ان اكلت ان
شربت فانت طالق فان الجواب المذكور للسابق منهما وجواب الثاني محذوف مدلول عليه
بالشرط الاول وجوابه كما قالوا في الجواب المتأخر عن القسم والشرط ولهذا قال
محققو الفقهاء في المثال المذكور انها لا تطلق حتى يتقدم المؤخر ويؤخر المقدم
وذلك لان التقدير حينئذ ان شربت فان اكلت فانت طالق وهذا كله حسن ولكنهم
جعلوا منه قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم
وفيه نظر اذ لم يتوال الشرطان وبعدهما جواب كما في المثال وكما في قول الشاعر
ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها كرم وقول ابن دريد
فان عثرت بعدها ان والت نفسي من هاتا هفوتا لالعا اذ الآية الكريمة لم يذكر فيها
جواب وانما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الاول فينبغي ان يقدر الى
جانبه ويكون الاصل ان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحي ان كان الله يريد ان يغويكم
واما ان يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدما الى جانب الشرط الاول فلا وجه له
بيان مقدار المقدر ينبغي تقليله ما امكن ليقل مخالفة الاصل وكذلك تقدير الاخفش
في ضربي زيدا قائما ضربه قائما اولى من تقدير باقي البصريين حاصل اذا كان او اذا كان قائما
لانه قدر اثنين وقدروا خمسة ولان التقدير من اللفظ اولى وكان تقديره في انت مني
فرسخان بعدك مني فرسخان اولى من تقدير الفارسي انت مني ذو مسافة فرسخين
لانه قدر مضافا لا يحتاج معه الى تقدير شيء آخر يتعلق به الظرف والفارسي قدر
شيئين يحتاج معهما الى تقدير ثالث وضعف قول بعضهم في فاشربوا في قلوبهم العجل
ان التقدير حب عبادة العجل والاولى تقدير الحب فقط وضعف قول الفارسي
ومن وافقه في واللائي يئسن الآية ان الاصل واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة
اشهر والاولى ان يكون الاصل واللائي لم يحضن كذلك وكذا ينبغي ان يقدر في
نحو زيد صنع بعمرو جميلا وبخالد سوءا وبكر الى كذلك والى عين المذكور تقليلا
للمحذوف ولان اصل الخبر الافراد ولانه لو صرح بالخبر لم يحسن اعادة ذلك المتقدم

اجمعا

ليقل التكرار وذلك ان لا يقدر في الآية شيئا البتة وذلك بان نجعل الموصول معطوفا على
الموصول فيكون الخبر المذكور لهما معا وكذا تقدير في نحو زيد في الدار وعمرو ولا ينافي
ذلك في المثال السابق لان افراد فاعل الفعل يأباه نعم لك ان تسلم فيه من الحذف
بان يقدر العطف على ضمير الفعل لحصول الفصل بينهما فان قلت لو صح ما ذكرته من ان الآية
والمثال السابق لصح زيد قاما وعمرو وتقدير وعمرو قاما فان قلت ان سلم منعه
فلقبح اللفظ وهو منتف فيما نحن بصدده ولكن يشهد للجواز قول ولست مقتوا
للرجال ظلامة ابى ذاك عمي الاكرمان وخاليا وقد جوز والى ابتاء علم وزيد كون
زيد مبتدأ وحذف خبره وكونه عطفا على انت فيكون خبرا عنهما **بيان كيفية التقدير**
اذا استدعى الكلام تقدير اسماء متضايفة او موصوف وصفة مضافة او جار ومجرور
مضمر عائد عليها يحتاج الى الرابط فلا يقدر دون ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدريج
فالاول كالذي يغشى عليه اي كدوران عين الذي والثاني كقوله اذا قامتا تضوع المسك
منهما نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل اي تضوعا مثل تضوع نسيم الصبا والثالث
كقوله تعالى يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه ثم حذفت في فصار لا تجزيه
ثم حذف الضمير منصوبا لا مخفوضا هذا قول الاخفش وعن سيبويه انهما حذفا دفعة
ونقل ابن الشجري القول الاول عن الكسائي واختاره قال والثاني قول نحوي آخر
وقال اكثر اهل العربية منهم سيبويه والاخفش يجوز الامران انتهى وهو نقل غريب **ينبغي ان**
يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما امكن وحسن فيقدر في ضرب زيدا اخاه ما اضربه فانا
فانه من لفظ المبتدأ واقل تقديرا دون اذ كان او اذا كان ويقدر اضرب دون
اهن في زيدا اضربه فان منع من تقدير المذكور معنى او صناعة قدر ما لا مانع له فالاول
نحو زيدا اضرب اخاه يقدر فيه اهن دون اضرب فان علت زيدا اهن اخاه فقدرت اهن
والثاني نحو زيدا امرر به يقدر فيه جاوزه دون امرر لانه لا يتعدى بنفسه نعم ان
كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بالجار نحو نصحت في قولك نصحت له جاز
ان يقدر نصحت زيدا بل هو اولى من تقدير غير الملفوظ به ومما يقدر فيه مثل المذكور
لمانع صناعي قوله ايها المائح دلوي دونكا اذا قدر دلوي منصوبا فالمقدر خذ لا دونك
وبعد مضي وقوله واضرب منا بالسيوف القوانسا الناصب فيه للقوانس فعل
محذوف

محذوف لا اسم تفضيل محذوف لانا قررنا بالتقدير من اعمال اسم التفضيل المذكور
في المفعول فكيف يعمل فيه المقدر وقولك هذا معطي زيد امس درهما التقدير اعطاه
ولا يقدر اسم فاعل لانك انما فررت بالتقدير من اعمال اسم الفاعل الماضي المجرد
من أل وقال بعضهم في قوله تعالى لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات والذي فطرنا
ان الواو للقسم فعلى هذا دليل الجواب المحذوف جملة النفي السابقة ويجب ان
يقدر والذي فطرنا لا نؤثرك لان القسم لا يجاب بلن الا في الضرورة كقول ابي طالب
والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد في التراب دفينا وقال الفارسي ومما يعود
من واللام لم يحض التقدير فيعتقد بلية اشهر وهذا الاحسن وان كان ممكنا لانه
لو صرح به انتقضت الفصاحة ان ينال كذلك ولا يتعاد الجملة التامة **اذا دار الامر بين كون**
المحذوف مبتدأ او كونه خبرا فايهما اولى قال الواسطي الاولى كون المحذوف
المبتدأ لان الخبر محط الفائدة وقال العبدي الاولى كونه الخبر لان التجوز في آخر
الجملة اسهل نقل القولين ابن اياز ومثال المسألة فصبر جميل اي شأني صبر جميل
او صبر جميل امثل من غيره ومثله طاعة معروفة اي الذي يطلب منكم طاعة معروفة
لا ايمان فيها الا ايمان باللسان لا بمواطئة القلب او طاعتكم طاعة معروفة اي عرف
انها بالقول دون الفعل او طاعة معروفة امثل بكم من هذه الايمان الكاذبة
ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به كما في نعم الرجل زيد على القول بانها جملتان اذ لا
يحذف الخبر الا اذا سد شيء مسده ومثله حبذا زيد اذا حمل على العطف وجزم
كثير من النحويين في عمرك لافعلن وايمن الله لافعلن بان المحذوف الخبر وجوز
ابن عصفور كونه المبتدأ ولذلك لم يعده فيما يجب فيه حذف الخبر لعدم تعينه عنده
لذلك قال والتقدير انا قسمي ايمن الله وايمن الله قسم لي انتهى ولو قدر ايمن الله قسمي
لم يمنع اذ المعرفة المتأخرة عن معرفة يجب كونها الخبر على الصحيح **اذا دار الامر بين كون**
المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدأ عين الخبر
فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف فاما الفعل فانه غير الفاعل اللهم
الا ان تعتضد الاول برواية اخرى في ذلك الموضع او بموضع آخر يشبهه او بموضع
آت على طريقته فالاول كقراءة شعبة يسبح له فيها بفتح البا وكقراءة ابن كثير وكذلك

يوحي اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم بفتح الحاء وكقراءة بعضهم وكذلك زين
لكثير من المشركين قتل اولادهم شركاؤهم ببناء زين للمفعول ورفع القتل والشركاء
وكقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة فيمن رواه مبنيا للمفعول فان التقدير يبكيه رجال
ويوحيه الله وزينه شركاؤهم ويبكيه ضارع ولا ينقدح في هذه المرفوعات مبتدآت
حذفت اخبارها لان هذه الاشياء قد ثبتت فاعليتها في رواية من بنى الفعل فيهن
للفاعل والثاني كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فالتقدير ليقولن الله
خلقهم بل خلقهم الله المجيء ذلك في شبه هذا الموضع وهو ولئن سألتهم من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وفي مواضع آتية على طريقته نحو قالت من
انبأك هذا قال نبأني العليم الخبير قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي
انشأها **اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا وثانيا فكونه ثانيا اولى** وفيه مسائل
احدها نون الوقاية في اتحاجوني وتأمروني فيمن قرأ بنون واحدة وهو قول
ابي العباس وابي سعيد وابي علي وابي الفتح واكثر المتأخرين وقال سيبويه واختاره
ابن مالك ان المحذوف الاولى الثانية نون الوقاية مع نون الاناث في نحو قوله
تنسو الفاليات اذا فليني هذا هو الصحيح وفي البسيط انه مجمع عليه لان نون الفاعل
لا يليق بها الحذف ولكن في التسهيل ان المحذوف الاولى وانه مذهب سيبويه الثالثة
تا الماضي مع تا المضارع في نحو نارا تلظى وقال ابو البقاء في قوله تعالى فان تولوا فان
الله عليم بالمفسدين يضعف كون تولوا فعلا مضارعا لان حرف المضارعة لا يحذف
انتهى وهذا فاسد لان المحذوف الثانية وهو قول الجمهور والمخالف في ذلك
هشام الكوفي ثم ان التنزيل مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك لا شك فيها نحو نارا
تلظى ولقد كنتم تمنون الرابعة نحو مقول ومبيع المحذوف منهما واو مفعول والباقي عين الكلمة
خلافا للاخفش نحو اقامة واستقامة المحذوف منهما الف الافعال والاستفعال والباقي
عين الكلمة خلافا للاخفش ايضا السادسة نحو يا زيد زيد اليعملات بفتحهما ومن جر الثاني
وتنوينه الاسد خلافا للمبرد السابعة نحو زيد وعمرو قائم ومذهب سيبويه ان الحذف من
الاول ليسلم من الفصل ولان فيه اعطاء الخبر للمجاور ولكن مذهبه في نحو زيد
زيد اليعملات ان الحذف من الثاني قال ابن الحاجب انما المقحم المضاف الثاني

خامسة

بين المتضايفين ليبقى المضاف اليه المذكور في اللفظ عوضا مما ذهب واما هنا
فلو كان قائم خبرا عن الاول لوقع في موضعه اذ لا ضرورة تدعو الى تأخيره اذا
كان الخبر يحذف بلا عوض نحو زيد قائم وعمرو من غير قبح في ذلك انتهى وقيل ايضا كل
من المبتدأين عامل في الخبر فالاولى اعمال الثاني لقربه ويلزم من هذا التعليل
ان يقال بذلك في مسئلة الاضافة تنبيه الخلاف انما هو عند التردد والا فلا تردد
في ان الحذف من الاول في قوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف
وقوله خليلي هل طب فاني وانتما وان لم تبوحا بالهوى دنفان ومن الثاني في
قوله تعالى قل لئن اجتمعت الانس والجن على ان يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون اذ
لو كان الجواب للثاني لجزم وبذلك في نحو ان اكلت ان شربت فانت طالق وفي واما
ان كان من المقربين فروح ونحو ولولا رجال مؤمنون ثم قال تعالى لو تزيلوا لعذبنا
وانبنى على ذلك في المثال انها لا تطلق حتى يؤخر المتقدم ويقدم المؤخر اذ التقدير
ان اكلت فانت طالق ان شربت وجواب الثاني في هذا الكلام من حيث المعنى هو
الشرط الاول وجوابه كما ان الجواب من حيث المعنى في انت ظالم ان فعلت
ما تقدم على اسم الشرط بل قالت الجماعة انه الجواب في الصناعة ايضا ومن ذلك قوله
فاني وقيار بها لغريب وقد تكلف بعضهم في البيت الاول فزعم ان نحن للمعظم
نفسه وان راض خبر عنه ولا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو
انا لنحن الصافون وانا لنحن المسبحون واما قال رب ارجعون فافرد ثم جمع
فلان غير المبتدأ والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما ذكرنا امكن من الحذف
يتمون به المعرب **حذف الاسم المضاف** وجاء ربك فاتى الله بنيانهم لاستحالة
الحقيقي فاما ذهب الله بنورهم فالباء للتعدية اي اذهب الله نورهم ومن
ذلك ما نسب فيه حكم شرعي الى ذات لان الطلب لا يتعلق الا بالافعال نحو
حرمت عليكم امهاتكم اي استمتاعهن حرمت عليكم الميتة اي اكلها حرمنا
عليهم طيبات اي تناولها لا اكلها لبنها والشرب البان الابل حرمت ظهورها
اي منافعها لبنها والركوب والتحميل ومثله احلت لكم الانعام ومن ذلك
ما علق فيه الطلب بالذوات نحو اوفوا بالعقود واوفوا بالعهد فانهما فولاك

بتعهدا سمه

نقد وقفا فلا يتصور فيها نقص ولا وفاء وانما المراد الوفاء بمقتضاهما ومنه فذلكن الذي لمتنني فيه اذ الذوات لا يتعلق بها لوم والتقدير في حبه بدليل قد شغفها حبا او في مراودته بدليل تراود فتاها وهو اولى لانه فعلها بخلاف الحب واسال القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها اي اهل القرية واهل العير والى مدين اخاهم شعيبا اي والى اهل مدين بدليل اخاهم وقد ظهر فيما كنت ثاويا في اهل مدين وامّا وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا فقدر النحويون الاهل بعد من واهلكنا وجاء وخالفهم الزمخشري في الاولين لان القرية تهلك ووافقهم في فجاءها لاجل او هم قائلون اذن لاذقناك ضعف الحياة وضعف الممات اي ضعف عذاب الحياة وضعف عذاب الممات لمن كان يرجو الله اي رحمته يخافون ربهم اي عذابه بدليل ويرجون رحمته ويخافون عذابه يضاهون قول الذين كفروا اي يضاهي قولهم قول الذين كفروا وقال الاعشى الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا اي اغتماض ليلة رجل ارمد وعكسه في نيابة الزمان عن المصدر جئتك طلوع الشمس اي وقت طلوعها فناب المصدر عن الزمان وليس من ذلك متى نقدم الحاج خلافا للزمخشري بل المقدم اسم لزمن التقدم تنبيه اذا احتاج الكلام الى حذف مضاف يمكن تقديره مع اول الجزئين ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني اولى نحو الحج اشهر ونحو ولكن البر من آمن فيكون التقدير الحج حج اشهر والبر بر من آمن اولى من ان يقدر اشهر الحج اشهر وذا البر من آمن لانك في الاول قدرت عند الحاجة الى التقدير ولان الحذف من آخر الجملة اولى حذف المضاف اليه يكثر في ياء المتكلم مضافا اليها المنادى نحو رب اغفر لي وفي الغايات نحو لله الامر من قبل ومن بعد اي من قبل الغلب ومن بعده وفي اي وكل وبعض وغير بعد ليس وربما جاء في غيرهن نحو فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون اي فلا خوف شيء عليهم وسمع سلام عليكم فيحتمل ذلك على اضمار الـ حذف مضافين فانها من تقوى القلوب اي فان تعظيمها من افعال ذوي تقوى القلوب فقبضت قبضة من اثر الرسول كالذي يغشى عليه اي كدوران الذي يغشى عليه فكان قاب قوسين اي فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب فحذف ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها وقال فقد جعلتني من خزيمة اصبعا اي ذا مسافة اصبع ويحتمل انه حتى فرسخان اي ذو مسافة فرسخين ويحتمل انه من تقدير مضاف اي بعد كل ميل فرسخان وبهذا

وبهذا المقدر يتعلق من مواه اي حذف الموصول الاسمي ذهب الكوفيون والاخفش الى اجازته وتبعهم ابن مالك وشرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر ومن حجتهم آمنا بالذي انزل الينا وانزل اليكم وقول حسان امن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء وقول آخر ما الذي دأبه احتياط وحزم وهواه اطاع يستويان اي والذي اطاع هواه حذف الصلة يجوز قليلا لدلالة صلة اخرى كقوله وعند الذي واللات عدنك احنة عليك فلا يغررك كيد العوائد اي اللاتي عادك او دلالة غيرها كقوله نحن الاولى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا اي نحن الاولى عرفوا وقال بعد اللتيا والتي اذا علتها انفس تردت واللتيا رتبت لان التصغير يقتضي ذلك وصلة الثالثة الجملة الشرطية وقيل يقدر بعد اللتيا منها عظمت لا دقت وانه تصغير تعظيم كقوله دويهة تصفر منها الانامل حذف الموصوف وعندهم قاصرات الطرف اي حور قاصرات والنا له الحديد ان اعمل سابغات فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اي ضحكا وبكاء كثيرا كذا قيل وفيه بحث سيأتي وذلك دين القيمة ولدار الآخرة خير اي ولدار الساعة الآخرة قاله المبرد وقال ابن الشجري الحياة الآخرة بدليل وما الحياة الدنيا الا متاع الغرور ومنه حب الحصيد اي حب النبت الحصيد وقال سحيم انا ابن جلا وطلاع الثنايا قيل التقدير انا ابن رجل جلا الامور وقيل جلا علم محكي على انه منقول من نحو زيد جلا فيكون جملة لا ابن مثلك جلا زيد ونظيره وقوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد فيزيد منقول من نحو قولك المال يزيد لا من قولك يزيد المال والا لاعرب غير منصرف وكان يتبع لانه مضاف اليه واختلف في المقدر مع الجملة في نحو منا ظعن ومنا اقام فاصحابنا يقدرون موصوفا اي فريق والكوفيون يقدرون موصولا اي الذي او من وما قدرناه اقيس لان اتصال الموصول بصلته اشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما ومثله وما منا الا له مقام معلوم حتى لسه يعده باحد ويقدرونه نمن وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به اي الا انسان والامر وحكى العراقي بعض معاصريهم ان الجملة القسمية لا تكون صلة ورد بقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن حذف الصفة يأخذ كل سفينة اي صالحة بدليل انه قرئ

فكيف تحصل الدليل وجوز الزمخشري ومن تبعه ان يكون فاء الجواب اي
فان ضربت فقد انفجرت ويرده ان ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب مثل
ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل الا ان يقال المراد فقد حكمنا بترتب
الانفجار على ضربك وقيل في ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ان ام متصلة والتقدير
أعلمتم ان الجنة حفت بالمكاره ام حسبتم **حذف المبدل منه** قيل في ولا
تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب وفي كما ارسلنا فيكم رسولا منكم ان الكذب بدل
من مفعول تصف المحذوف اي لما تصفه وكذلك في رسولا ابنا على ان ما في كما موصول
اسمي ويرده ان فيه اطلاق ما على الواحد من اولي العلم والظاهر ان ما كافة
والمفهوم منه انها مصدرية لابقاء الكاف حينئذ على عمل الجر وقيل في الكذب
انه مفعول لتقولوا والجملتان بعده بدل منه اي لا تقولوا الكذب وانما
لتصف على ان ما مصدرية والجملتان محكيتان بالقول اي لا تحللوا وتحرموا
لمجرد قول تنطق به ألسنتكم وقرئ بالجر بدلا من ما على انها اسم وبالرفع وضم الكاف
والذال جمعا للكذوب صفة للفاعل وتقدم انه قيل في لا اله الا الله ان اسم الله
بدل من ضمير الخبر المحذوف **حذف المؤكد وبقاء التوكيد** قد مر ان
سيبويه والخليل اجازاه وان ابا الحسن ومن تبعه منعوه حذف المبتداء
يكثر ذلك في جواب الاستفهام نحو وما ادراك ما الحطمة نار الله اي هي نار الله
وما ادراك ماهيه نار حامية ما اصحاب اليمين في سدر مخضود الاسم هل انبئكم
بشر من ذلكم النار وبعد فاء الجواب نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها
اي فعمله لنفسه واساءته عليها وان تخالطوهم فاخوانكم اي فهم اخوانكم فان
لم يصبها وابل فطل وان مسه الشر فيئوس قنوط فان لم يكونا رجلين فرجل
وامرأتان اي فالشاهد وقرأ ابن مسعود ان تعذبهم فانهم عبادك وبعد القول
نحو وقالوا اساطير الاولين لئن قالوا ساحر او مجنون سيقولون ثلاثة لا بل
قالوا اضغاث احلام وبعدما الخبر صفة له في المعنى نحو التائبون العابدون
ونحو صم بكم عمي ووقع في غير ذلك ايضا نحو هل انبئكم بشر من ذلكم النار متاع قليل
ولا تقولوا ثلاثة لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ اي هذا بلاغ وقد صرح به في هذا

فنجادك

كذلك وان نعيبها لا نخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ من كل شيء اي
سلطت عليه بدليل ما تذر من شيء اتت عليه الآية قالوا الآن جئت بالحق اي
الواضح والا لكان مفهومه كفرا وما نريهم من آية الا هي اكبر من اختها فالك
فلم اعط شيئا ولم امنع وقال لبنته ارناها بانداد اي من اختها السابقة
وبداد طالبة ولم اعط شيئا طائلا دفعا للتناقض فيهن قل يا اهل الكتاب لستم على
شيء اي نافع ان نظن الا ظنا اي ضعيفا **حذف المعطوف** ويجب ان يتبعه العاطف
نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح اي ومن انفق دليل التقدير ان الاستواء
انما يكون بين شيئين ودليل المقدر اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد
وقاتلوا لا نفرق بين احد من رسله والذين آمنوا بالله ورسله ولم يفرقوا بين
احد منهم اي بين احد واحد وقيل احد فيها ليس بمعنى واحد مثله في قل هو الله احد
بل هو الموضوع للعموم وهمزته اصلية لا مبدلة من الواو فلا تقدير ويرد بانه يقتضي
حينئذ ان المعرض بهم وهم الكافرون فرقوا بين كل الرسل وانما فرقوا بين محمد صلعم
وبين غيره في النبوة وفي لزوم هذا نظر والذي يظهر لي وجه التقدير وان
المعنى بين احد وبين الله بدليل ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله ونحو
سرابيل تقيكم الحر اي والبرد وقد يكون اكتفى عن هذا بقوله سبحانه في اول السورة
لكم فيها دفء وله ما سكن اي وما تحرك واذا انتفى سكن باستقرار لم يحتج الى هذا
فان احصرتم فحللتم فمن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه ففدية اي فحلق
ففدية لا ينفع نفسا ايمانها لم تكن آمنت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا اي ايمانها
وكسبها والآية من اللف والنشر وبهذا التقدير تندفع شبهة المعتزلة الزمخشري
وغيره اذ قالوا سوى الله تعالى بين عدم الايمان وبين الايمان الذي لم يقترن بالعمل
الصالح في عدم الانتفاع به ومنذ التأويل ذكره ابن عطية وابن الحاجب ومن
القليل حذف ام ومعطوفها كقوله فما ادري ارشد طلابها اي ام غي **حذف
المعطوف عليه** ان اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اي فضرب فانفجرت وزعم
ابن عصفور ان الفاء في فانفجرت هي فاء فضرب وان فاء فانفجرت حذفت
ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه وليس بشيء لان لفظ الفائين واحد

في شرح صاحب المغني
لحذف العاطف فقط
وقد صرح ابن مالك
بجوازه نقل
عن الكرماني
في شرح البخاري

بلاغ للناس سورة انزلناها اي هذه سورة ومثله قول العلماء باب كذا وسوبه
بصرح به **حذف الخبر** وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم و
المحصنات من الذين اوتوا الكتاب اي حل لكم اكلها دائم وظلها اي دائم وانتم اشد
اعلم ام الله فلا حاجة الى دعوى حذف كما قيل لصحة كون اعلم خبرا عنهما وانتم انتم
اعلم وما كل مشكل لانه ان عطف على انت لزم كون اعلم خبرا عنهما او على اعلم لزم
كونه شريكه في الخبرية او على ضمير اعلم لزم ايضا نسبة العلم اليه والعطف على الضمير
المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل واعمال افعل في الظاهر وان قدر مبتدأ
حذف خبره لزم كون المحذوف اعلم والوجه فيه ان الاصل ما لكم انبت الواو
مناب الباء فقصد التشاكل اللفظي لا الاشتراك المعنوي كما قصد بالعطف في نحو
وارجلكم فيمن خفض على القول بان الخفض للجوار ونظيره بعت الشاء شاة و
درهما والاصل شاة بدرهم وقالوا الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير اي
ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير ويجوز ان خيرا فخيرا وقال لعفي عليك لكهف من خايف
يبغي جوارك حين ليس مجير اي ليس له وقالوا من ياتي اصاب او كاد ومن استعجل
اخطا او كاد وقالوا ان مالا وان ولدا وقال الاعشى ان محلا وان مرتحلا
اي ان لنا حلولا في الدنيا وان لنا ارتحالا عنها وقد مر البحث في ان الذين كفروا
ويصدون عن سبيل الله ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم مستوفى وقال تعالى قالوا
لا ضير اي علينا ولو ترى اذ فزعوا فلا فوت اي لهم وقال الحماسي من صد
عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح وقد كثر حذف خبر لا هذه حتى قيل انه لا يذكر لما احتمل
النوع الثاني يكثر بعد الفاء نحو فتحرير رقبة فعدة من ايام اخر فما استيسر
من الهدي فنظرة الى ميسرة اي فالواجب كذا او فعليه او فعليكم كذا وياتي
في غيره نحو فصبر جميل اي امري او امثل ومثله طاعة وقول معروف اي
امرنا او امثل وبدل للاول قوله فقالت على اسم الله امرك طاعة وقد مر تجويز
ابن عصفور الوجهين في لعمرك لافعلن وايمن الله لافعلن وغيره جزم بان
ذلك من حذف الخبر وفي نعم الرجل زيد وغيره جزم بانه اذا جعل على الحذف
كان من حذف المبتدا وحده او مع مضمر مرفوع او منصوب او معهما حذف

الفعل

الفعل يطرد حذفه مفسرا نحو وان احد من المشركين استجارك اذا السماء انشقت
قل لو انتم تملكون والاصل لو تملكون تملكون فلما حذف الفعل انفصل الضمير قاله
الزمخشري وابو البقاء واهل البيان وعن البصريين ان الكوفيين لو زيد قام الا في الشعر
او الندور ونحو لو ذات سوار لطمتني وقيل الاصل لو كنتم تملكون فكان دون
اسمها وقيل لو كنتم انتم تملكون فما مثل التمني ولو خاتما من حديد ويبقي التوكيد ويكثر
في جواب الاستفهام ليقولن الله اي ليقولن خلقهن الله واذا قيل لهم ماذا انزل
ربكم قالوا خيرا واكثر من ذلك كله حذف القول نحو والملائكة يدخلون عليهم من
كل باب سلام عليكم حتى قال ابو علي حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج و
يأتي حذف الفعل في غير ذلك نحو انتهوا خيرا لكم اي وأتوا خيرا وقال الكسائي يكن
الانتهاء خيرا وقال الفراء الكلام جملة واحدة وخيرا نعت لمصدر محذوف اي
انتهاء خيرا والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم اي واعتقدوا الايمان من
قبل هجرتهم وقال علفتها تبنا وماء باردا فقيل التقدير وسقيتها وقيل لا حذف
بل ضمن علفتها انلتها واعطيتها والزموا صحة نحو علفتها ماء باردا او تبنا فالتزموه
مختجين بقول طرفة لها سبب ترعى به الماء والشجر وقالوا الحمد لله اهل الحمد
باضمار امدح وفي التنزيل وامراته حمالة الحطب باضمار اذم ونظايره كثيرة و
قالوا اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا وقالوا الا اكلة مال حرام كانه
وما ان في السماء نجما اي ما ثبت ويروى نجم بالرفع فان يغل معنى عرض اصله
عن **حذف المفعول** يكثر بعد لو شئت نحو فلو شاء لهداكم اي فلو شاء هدايتكم
وبعد نفي العلم نحو الا انهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون اي انهم سفهاء ونحن اقرب
اليه منكم ولكن لا تبصرون وعايد الموصول نحو اهذا الذي بعث الله رسولا
وحذف عايد الموصوف دون ذلك كقوله وما شيء حميت بمستباح وعايد المخبر عنه
دونهما كقوله على ذنبا كله لم اصنع وقولهم ثوب نسيف وثوب اجر وجاء في غير
ذلك نحو فمن لم يجد فصيام شهرين فمن لم يستطع فاطعام ستين اي فمن لم يجد الرقبة فمن
لم يستطع الصوم ومن غريبه حذف المقول وبقاء القول نحو قال موسى أتقولون
للحق لما جاءكم اي هو سحر بدليل اسحر هذا ويكثر حذفه في الفواصل نحو وما قلى ولا تخشى

علفتها تبنا وماء باردا

ويجوز حذف مفعولي أعطى نحو فأما من أعطى وثانيهما فقط نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى وأولهما
فقط خلافاً للسهيلي نحو حتى يعطوا الجزية **حذف الحال** أكثر ما يرد ذلك إذا
كان قولاً أغنى عنه المقول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم أي قائلين ذلك
ومثله وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا ويحتمل أن الواو للحال
وأن القول المحذوف خبر أي وإسماعيل يقول كما أن القول حذف خبراً للموصول
في والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا ويحتمل أن الخبر هنا إن الله
يحكم بينهم فالقول المحذوف نصب على الحال أو رفع خبراً ثانياً أو لا موضع له لأنه بدل
من الصلة هذا كله إن كان الذين للكفار والعائد الواو فإن كان للمعبودين عيسى
والملائكة والأصنام والعائد محذوف أي اتخذوهم فالخبر إن الله يحكم وجملة القول حال
أو بدل **حذف التمييز** نحو كم صمت أي كم يوماً وقال تعالى عليها تسعة عشر إن يكن
منكم عشرون صابرون ومنه شاذ في باب نعم نحو من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت أي
فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة **حذف الاستثناء** وذلك بعد إلا وغير المسبوقتين
بليس يقال قبضت عشرة ليس إلا وليس غير وقد تقدم وأجاز بعضهم ذلك بعد لم يكن
وليس بمسموع **حذف العطف** بابه الشعر كقول الحطيئة إن امرأ رهطه
بالشام منزله برمل يبرين جاراً شد ما اغتربا أي ومنزله برمل يبرين كذا قالوا ولك أن تقول
الجملة الثانية صفة ثانية لا معطوفة وحكى أبو زيد أكلت خبزاً لحماً تمراً فقيل
على حذف الواو وقيل على بدل الإضراب وحكى أبو الحسن أعط درهماً درهمين ثلاثة
وخرج على إضمار أو ويحتمل البدل المذكور وقد خرج على ذلك آيات إحداها وجوه
يومئذ ناعمة أي ووجوه عطفاً على وجوه يومئذ خاشعة والثانية إن الدين عند الله
الإسلام فيمن فتح الهمزة أي وأن الدين عطفاً على أنه لا إله إلا هو ويبعده أن فيه
فصلاً بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب وبين المنصوبين بالمرفوع وقيل بدل من أن
الأولى وصلتها أو من القسط أو معمول للحكيم على أن أصله الحاكم ثم حول للمبالغة
والثالثة ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد أي وقلت وقيل بل قلت هو
الجواب وتولوا جواب سؤال مقدر كأنه قيل فما حالهم إذ ذاك وقيل تولوا
حال على إضمار قد وأجاز الزمخشري أن يكون استئنافاً أي إذا ما أتوك لتحملهم

تولوا

تولوا ثم قدر أنه قيل لم تولوا باكين فقيل قلت لا أجد ما أحملكم ثم وسط بين الشرط
والجزاء **حذف فاء الجواب** هو مختص بالضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها
وقد مر أن أبا الحسن قد خرج عليه إن ترك خيراً الوصية للوالدين **حذف واو الحال**
تقدم في نحو انتصف النهار الماء غامره أي انتصف النهار والحال أن الماء غامره [illegible]
حذف قد زعم البصريون أن الفعل الماضي الواقع حالاً لا بد معه من قد ظاهرة نحو وما
لكم أن لا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل أو مضمرة نحو أنؤمن لك واتبعك الأرذلون
أو جاؤوكم حصرت صدورهم وخالفهم الكوفيون واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبراً
لكان كقوله عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه أليس قد صليت معنا وقول الشاعر وكنا
حسبنا كل بيضاء شحمة وخالفهم البصريون وأجاز بعضهم أن ذلك القائم على إضمار قد
وقال الجميع حق الماضي المثبت المجاب به القسم أن يقترن باللام وقد نحو تالله لقد آثرك الله
علينا وقيل في قتل أصحاب الأخدود إنه جواب القسم على إضمار اللام وقد جميعاً للطول وقال
حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما إن من حديث ولا صال فأضمر قد وأما ولئن
أرسلنا ريحاً فرأوه مصفراً لظلوا من بعده يكفرون فزعم قوم أنه مما حذف فيه قد
لأن ظلوا مستقبل لأنه مرتب على الشرط وساد مسد جوابه فلا سبيل إلى قد إذ
المعنى ليظلن ولكن النون لا تدخل الماضي **حذف لا التبرئة** حكى الأخفش لا رجل
وامرأة بالفتح فحذفت لا وبقي البناء والتركيب بحاله **حذف لا الناهية وغيرها** يطرد ذلك في
في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعاً نحو تالله تفتأ تذكر يوسف وقوله فقلت يمين الله
أبرح قاعداً ويقل مع الماضي كقوله فإن شئت آليت بين المقام والركن والحجر
الأسود نسيتك ما دام عقلي معي أمد به أمد السرمدي ويسهله تقدم لا على القسم
كقوله فلا والله نادى الحي قومي ويسمع بدون القسم كقوله وقولي إذا ما أطلقوا
عن بعيرهم تلاقونه حتى يؤوب المنخل وقد قيل به في يبين الله لكم أن تضلوا أي لئلا
وقيل المحذوف مضاف أي كراهة أن تضلوا **حذف ما النافية** ذكر ابن معط
ذلك في جواب القسم قال في ألفيته وإن أتى الجواب منفياً بلا أو ما كقولي والسما ما فعلا
فإنه يجوز حذف الحرف إذ أمنوا الالتباس حال الحذف قال ابن الخباز وما
رأيت في كتب النحو إلا حذف لا وقال لي شيخنا لا يجوز حذف ما لأن التصرف في لا أكثر

متقارب
من التصرف في ما انتهى وانشد ابن مالك فوالله ما نلتم وما نيل منكم بمعتدل وفق ولا
وقال الاصل ما نلتم ثم في بعض كتبه قدر المحذوف ما النافية وفي بعضها قدره ما الموصولة

حذف ما المصدرية قال ابو الفتح في قوله بآية يقدمون الخيل شعثا
والصواب ان آية مضافة الى الجملة كما مر وعكسه قول سيبويه في قوله بآية ما تحبون
الطعاما ان ما زائدة والصواب انها مصدرية **حذف كي المصدرية** اجازه السيرافي
في نحو جئتك لتكرمني وانما يقدر الجمهور هنا ان بعينها لانها ام الباب فهي اولى بالتجوز

حذف اداة الاستثناء لا نعلم ان احدا اجازه الا ان السهيلي قال في قوله تعالى ولا
تقولن لشيء الآية لا يتعلق الاستثناء بفاعل اذ لم ينه عنه ان يصل الا ان يشاء
الله بقوله ذلك ولا بالنهي لانك اذا قلت انت منهي ان تقوم الا ان يشاء الله فلست منهيا
فقد سلطته على ان يقوم وعلى ان يقول شاء الله ذلك وتاويل ذلك ان الاصل الا قائلا
الا ان يشاء الله وحذف القول كثير انتهى فمقتضى كلامه حذف اداة الاستثناء
والمستثنى جميعا والصواب ان الاستثناء مفرغ وان المستثنى مصدر او حال اي
الا قولا مصحوبا بان يشاء الله او الا متلبسا بان يشاء الله وقد علم انه لا يكون
القول مصحوبا بذلك الا مع حرف الاستثناء فطوي ذكره لذلك وعليهما فالباء محذوفة
من ان وقال بعضهم يجوز ان يكون ان يشاء الله كلمة تابيد اي لا تقولنه ابدا كما قيل
في وما يكون لنا ان نعود فيها الا ان يشاء الله لان عودهم في ملتهم مما لا يشاؤه الله سبحانه
وجوز الزمخشري ان يكون المعنى ولا تقولن ذلك الا ان يشاء الله ان تقوله بان
ياذن لك فيه ولما قال المبعد وهو ان ذلك معلوم في كل امر ونهي ومبطل وهو انه يقتضي
النهي عن قول اني فاعل ذلك غدا مطلقا وبهذا يرد ايضا قول من زعم ان الاستثناء
منقطع وقول من زعم ان الا ان يشاء الله كناية عن التابيد **حذف لام التوطئة** وان لم
ينتهوا عما يقولون ليمسن وان اطعتموهم انكم لمشركون وان لم تغفر لنا وترحمنا
لنكونن من الخاسرين بخلاف والا تغفر لي وترحمني اكن من الخاسرين **حذف
الجار** يكثر ويطرد مع ان وان نحو يمنون عليك ان اسلموا الآية ومثله
بل الله يمن عليكم ان هداكم والذي اطمع ان يغفر لي ونطمع ان يدخلنا ربنا
وان المساجد لله اي ولان ايعدكم انكم اذا متم اي بانكم وجاء في غيرهما
نحو

نحو وقدرناه منازل اي قدرنا له وتبغونها عوجا اي تبغون لها انما ذلكم الشيطان يخوف
اولياءه اي يخوفكم باوليائه وقد يحذف مع بقاء الجر كقول رؤبة وقيل له كيف اصبحت خير
عافاك الله وقولهم بكم درهم اشتريت وقيل الله لافعلن **حذف ان الناصبة**
هو مطرد في مواضع معروفة وشاذ في غيرها نحو خذ اللص قبل ياخذك ومره يحفرها
ولا بد تتبعها وقال سيبويه وتهنت نسبي بعدما كدت افعله وقال المبرد الاصل
افعلها ثم حذف الالف ونقل حركة الهاء الى ما قبلها وهذا اولى من قول سيبويه لانه اضمر
ان في موضع حقها ان لا تدخل فيه صريحا وهو خبر كاد واعتد بها مع ذلك بابقاء عملها
واذا رفع الفعل بعد اضمار ان سهل الامر ومع ذلك فلا ينقاس ومنه قل افغير الله
تامروني اعبد ومن آياته يريكم البرق وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقوله
في بيت طرفة الا ايهذا الزاجري احضر الوغى وان اشهد اللذات هل انت مخلدي
وقرئ اعبد بالنصب كما روي احضر لذلك وانتصاب غير في الآية على القراءتين لا يكون
باعبد لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتامروني وان اعبد بدل منه بدل
الاشتمال اي اتامروني بغير الله عبادته **حذف لام الطلب** هو مطرد عند بعضهم
في نحو قل له يفعل وجعل منه قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا وقل لعبادي يقولوا وقيل
هو جواب للطلب والحق ان حذفها مختص بالشعر كقوله محمد تفد نفسك
كل نفس **حذف حرف النداء** نحو ايها الثقلان يوسف اعرض ان ادوا
الي عباد الله وشذ في اسم الجنس والاشارة نحو اصبح ليل وقوله بمثلك هذا
لوعة وغرام ولحن بعضهم المتنبي في قوله هذي برزت لنا فهجت رسيسا واجيب
بان هذي مفعول مطلق اي برزت هذه البرزة ورده ابن مالك بانه لا يشار
الى المصدر الا منعوتا بالمصدر المشار اليه كضربته ذلك الضرب ويرده بيت
انشده هو وهو قوله يا عمرو انك قد مللت صحابتي وصحابتيك اخال ذاك
قليل قد ذكره وابن الباب يقول من الكتاب **حذف همزة الاستفهام** تقدم ذكره في الباب
الاول من الكتاب **حذف نون التوكيد** يجوز في نحو لافعلن في الضرورة
كقوله فلا وابي لناتينها جميعا ولو كانت بها عرب وروم ويجب حذف الخفيفة
اذا لقيها ساكن نحو اضرب الغلام بفتح الباء والاصل اضربن وقوله لا تهين

التنفير عليك أن تركع يوما والدهر قد رفعه وإذا وقف عليها تالية ضمة أو كسرة
ردّت حينئذ ما كان حذف لأجلها فيقال في اضربن يا قوم اضربوا وفي اضربن يا هند
اضربي وحذفها في غير ذلك ضرورة كقوله اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف
قونس الفرس وقيل ربما جاء في النثر وخرّج بعضهم عليه قراءة من قرأ ألم نشرح
بالفتح وقيل إن بعضهم ينصب بلم ويجزم بلن ولعلك تقول لعل المحذوف فيها الشديدة
فنجاب بأن تقليل الحذف والحمل على ما ثبت حذفه أولى ما حذف نون التثنية
والجمع يحذفان للإضافة نحو تبّت يدا أبي لهب وإنا مرسلو الناقة ولشبه الإضافة
نحو لا غلامي لزيد ولا مكرمي لعمرو وإذا لم يتعدد اللام مقحمة وللتقصير الصلة
نحو الضاربا زيدا والضاربو عمرا واللام الساكنة قليلا نحو لذائقو العذاب
فيمن قرأه بالنصب وللضرورة نحو قوله هما خطتا إما إسار ومنة وإما دم والقتل
بالحر أجدر فيمن رفع إسار ومنة وأما من خفض فبالإضافة وفصل بين
المتضايفين بأما فلم ينفك السكت عن ضرورة واختلف في قول الأنزلون ضاربين
القباب فقيل الأصل ضاربين ضاربي القباب وقيل القباب لغة أسارت
أسارت كليب بالأكف الأصابع وقيل أعرب ضاربين إعراب مساكين فنصبه بالفتحة
لا بالياء **حذف التنوين** يحذف لزوما لدخول أل نحو الرجل وللإضافة نحو
غلامك ولشبهها نحو لا مال لزيد إذا لم يتعدد اللام معه فإن قدرت فهو [illegible]
ولمانع الصرف نحو فاطمة وللوقف في غير النصب وللاتصال بالضمير نحو ضاربك
فيمن قال إنه غير مضاف فأما قوله أمسلمني إلى قومي شراحي فضرورة جلاها
لهشام ثم يتوبون وقاية لا تنوين لتوله وليس المواضعي لمرحابنا إذ لا جمع
التنوين مع أل ويكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به وأضيف إلى علم من ابن
أو ابنة اتفاقا أو بنت عند قوم من العرب فأما قول جارية من قيس بن ثعلبة
فضرورة وقيل ابن بدل ويحذف لالتقاء الساكنين قليلا كقوله فألفيته
غير مستعتب ولا ذاكر الله إلا قليلا وإنما آثره لك على حذفه للإضافة لإرادة
تماثل المتعاطفين في التنكير وقد قرئ قل هو الله أحد الله الصمد ولا الليل سابق
النهار بترك تنوين أحد وسابق ونصب النهار واختلف لم ترك التنوين غير في

نحو

نحو نصب عشرة ليس غير فقيل لأنها اسم ليس لا يحتمله كذلك في الخبرية ويرده أن هذا
مطرد ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور باطراد إلا إذا أشبه في اللفظ المضاف
نحو قطع الله يد ورجل من قالها فإن الأول مضاف إلى المذكور والثاني للمجاور له
مع أنه المضاف إليه في المعنى كأنه يضاف إليه لفظا **حذف أل** تحذف للإضافة المعنوية
وللنداء نحو يا رحمن إلا من اسم الله والجمل المحكية قيل ومن الاسم المشبه به نحو يا الخليفة
هيبة ويسمع سلام عليكم بغير تنوين فقيل على إضمار أل ويحتمل عندي كونه على تقدير المضاف
إليه والأصل سلام الله وقال الخليل في ما يحسن بالرجل خير منك أن تفعل كذا
هو على نية أل في خير ويرده أنها لا تجامع من الجارة للمفضول وقال الأخفش اللام
زائدة وليس هذا بقياس والتركيب قياسي وقال ابن مالك خير بدل وإبدال
المشتق ضعيف فالأولى عندي أن يخرج على قوله ولقد أمر على اللئيم يسبني
حذف لام الجواب وذلك ثلاثة حذف لام جواب لو نحو لو نشاء جعلناه أجاجا واللام
لقد يحسن مع طول الكلام نحو قد أفلح من زكاها حذف لام لأفعلن مختص بالضرورة
كقول عامر بن الطفيل وقتيل مرة أثأرن فإنه فرغ وإن أخاكم لم يثأر به
حذف جملة القسم كثير مطردا وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم وحيث قيل لأفعلن
أو لقد فعل أو لئن فعل ولم يتقدم جملة قسم فثم جملة قسم مقدرة نحو لأعذبنه
عذابا شديدا الآية ولقد صدقكم الله وعده لئن أخرجوا لا يخرجون معهم و
اختلف في نحو لزيد قائم ونحو إن زيدا لقائم أو القائم هل يجب كونه جوابا لقسم أو لا
حذف جواب القسم يجب إذا تقدم عليه أو اكتنفه ما يغني عن الجواب فالأول نحو
زيد قائم والله ومنه إن جاءني زيد والله أكرمته والثاني نحو زيد والله قائم فإن
قلت زيد والله إنه قائم أو لقائم احتمل كون المتأخر عنه خبرا عن المتقدم عليه
واحتمل كونه جوابا وجملة القسم وجواب الخبر ويجوز في غير ذلك نحو والنازعات
غرقا الآيات أي لتبعثن بدليل ما بعده وهذا المقدر هو العامل في يوم ترجف
أو عامله اذكر وقيل الجواب إن في ذلك لعبرة وهو بعيد لبعده ومثله ق
والقرآن المجيد أي ليهلكن بدليل كم أهلكنا أو إنك لمنذر بدليل بل عجبوا أن
جاءهم منذر وقيل الجواب مذكور فقال الأخفش قد علمنا أو حذفت اللام

عجبوا

للطول مثل قد افلح من زكاها ابن كيسان ما يلفظ من قول الا لديه الكوفيون بل
والمعنى لقد عجبوا بعضهم ان في ذلك لذكرى ومثله ص والقرآن ذي الذكر اي انه
لمعجز او انك لمن المرسلين او الامر كما يزعمون وقيل مذكور فقال الكوفيون والزجاج
ان ذلك لحق وفيه بعد الاخفش ان كل الا كذب الرسل الفراء وثعلب صاد لان
معناه صدق الله ويرده ان الجواب لا يتقدم وقيل كم اهلكنا وحذفت اللام
للطول **حذف جملة الشرط** هو مطرد بعد الطلب نحو فاتبعوني يحببكم الله
اي فان تتبعوني يحببكم الله فاتبعني اهدك ربنا اخرنا الى اجل قريب نجب
دعوتك ونتبع الرسل وجاء بدونه نحو ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون
اي فان لم يتأت اخلاص العبادة لي في هذه البلدة فاياي فاعبدون في غيرها
ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا وليا بحق فالله هو
الولي او تقولوا لو انا انزل علينا الكتاب لكنا اهدى منهم فقد جاءكم بينة
من ربكم وهدى ورحمة فمن اظلم ممن كذب بآيات الله اي ان صدقتم فيما كنتم
تعدون به من انفسكم فقد جاءكم بينة وان كذبتم فلا احد اظلم منكم فمن اظلم
وانما جعلت هذه الآية من حذف جملة الشرط فقط وهي من حذفها وحذف جملة
الجواب لانه قد ذكر في اللفظ جملة قائمة مقام الجواب وذلك يسمى جوابا تجوزا
كما سيأتي وجعل منه الزمخشري وتبعه ابن مالك بدر الدين فلم تقتلوهم اي ان افتخرتم
بقتلهم فلم تقتلوهم ويرده ان الجواب المنفي بلم لا تدخل عليه الفاء وجعل منه
ابو البقاء فذلك الذي يدع اليتيم اي ان اردت معرفته فذلك وهو حسن وحذف
جملة الشرط بدون الاداة كثير كقوله فطلقها فلست لها بكفء والا يعل مفرقك
الحسام اي وان لم تطلقها **حذف جملة جواب الشرط** وذلك واجب ان تقدم عليه
او اكتنفه ما يدل على الجواب فالاول نحو هو ظالم ان فعل والثاني نحو هو ان فعل
ظالم وانا ان شاء الله لمهتدون ومنه ان جاءني زيد والله اكرمته وقول ابن معط
اللفظ ان يبتدأ هو الكلام اما من ذلك ففيه ضرورة وفي حذف الجواب مع كون الشرط
مضارعا وانما الجواب جملة الاسمية وجعلنا الشرط والجواب جزءا ففيه ضرورة
ايضا وفي حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وهم من الجنا ذا
قطع

نفقا
قطع بهذا الوجه ويجوز حذف الجواب في غير ذلك نحو فان استطعت ان تبتغي
في الارض الآية فافعل ولو ان قرآنا سيرت به الجبال الآية اي لما آمنوا به بدليل
وهم يكفرون بالرحمن والنحويون يقدرون لكان هذا القرآن وما تقدم اشد
اظهر لو تعلمون علم اليقين اي لارتدعتم والهاكم التكاثر ولو افتدى به
اي ما تقبل منه ولو كنتم في بروج مشيدة اي لادرككم واذا قيل لهم اتقوا ما بين
ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل ما بعده أئن ذكرتم اي
تطيرتم ولو جئنا بمثله مددا اي لنفد ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم اي
لرأيت امرا فظيعا ولولا فضل الله عليكم ورحمته وان الله تواب حكيم لهلكتم
قل ارأيتم ان كان من عند الله وكفرتم به قال الزمخشري تقديره الستم
ظالمين بدليل ان الله لا يهدي القوم الظالمين ويرده ان جملة الاستفهام لا تكون
جوابا الا بالفاء مؤخرة عن الهمزة نحو ان جئتك افما تحسن الي ومقدمة
على غيرها نحو فهل تحسن الي والتحقيق ان حذف مثل ما كان يرجو لقاء
الله فان اجل الله لآت لان الجواب متسبب عن الشرط واجل الله آت سواء
اوجد الرجاء ام لا يوجد وانما الاصل فليبادر بالعمل فان اجل الله لآت ومثله وان
تجهر بالقول اي فاعلم انه غني عن جهرك فانه يعلم السر وان يكذبوك
اي فتصبر فقد كذبت رسل من قبلك ان يمسسكم قرح اي فاصبروا فقد
مس القوم قرح مثله ومن يتبع خطوات الشيطان اي يفعل الفواحش والمنكرات
فانه يامر بالفحشاء والمنكر ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا اي يغلب
فان حزب الله هم الغالبون وان عزموا الطلاق اي فلا يؤاخذون بقول
ولا فعل فان الله يسمع ذلك ويعلمه فان تولوا اي فلا لوم علي فقد ابلغتكم
حذف الكلام بجملته يقع ذلك باطراد في مواضع احدها بعد حرف الجواب
يقال اقام زيد فتقول نعم وألم يقم زيد فيقول نعم ان صدقت النفي وبلى
ان ابطلته ومن ذلك قوله قالوا اخفت فقلت وان وربي ما ان نزال منوطة
برجالي فان ان هنا بمعنى نعم وألم يقم زيد فيقول نعم ان صدقت النفي وبلى
ان ابطلته ومن ذلك قوله قالوا اخفت واما قوله ويقلن شيب قد علاك وقد

أجل

كثرت فقلت إنه فلا يلزم كونه من ذلك خلافا لأكثرهم لجواز أن لا يكون الهاء للشأن
بل اسما لأنّ على أنّ هي المؤكدة والخبر محذوف أي أنه كذلك الثاني بعد نعم وبئس
إذا حذف المخصوص وقيل إن الكلام جملتان نحو إنا وجدناه صابرا نعم العبد
الثالث بعد حرف النداء في مثل يا ليت قومي يعلمون إذا قيل إنه على حذف المنادى
أي يا هؤلاء الرابع بعد إن الشرطية لقوله قالت بنات العم يا سلمى وإن كان
عييا معدما قالت وإن وإن كان كذلك رضيته أيضا الخامس في قولهم افعل
هذا إما لا أي إن كنت لا تفعل غيره فافعله **حذف أكثر من جملة في غير ما ذكر** أنشد
أبو الحسن إن يكن طبك الدلال فلو في سالف الدهر والسنين الخوالي أي إن
كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك وقالوا في قوله تعالى
فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيي الله الموتى إن التقدير فضربوه فحيي كذلك
في قوله تعالى أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون يوسف لأستعبره الرؤيا فأرسلوه
فأتاه وقال له يا يوسف وفي قوله تعالى فقلنا اذهبا إلى القوم الذين كذبوا بآياتنا
فدمرناهم أن التقدير فأتياهم فأبلغاهم الرسالة فكذبوهما فدمرناهم تنبيه
الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة وذلك كأن يجد خبرا بدون
مبتدإ أو بالعكس أو شرطا دون جزاء أو بالعكس أو معطوفا بدون معطوف عليه
أو معمولا بدون عامل نحو ليقولن الله ونحو قالوا خيرا ونحو خير عافاك الله وأما
قولهم في نحو سرابيل تقيكم الحر إن التقدير والبرد ونحو وتلك نعمة تمنها علي
أن عبدت بني إسرائيل إن التقدير ولم تعبدني ففضول في علم النحو وإنما ذلك للمفسر
وكذا قولهم يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه أو
منه ونحو ذلك فإنه تطفل منهم على صناعة البيان ولم أذكر بعض ذلك في كتابي جريا على
عادتهم وأنشد وهل أنا إلا من غزية إن غوت غويت وإن ترشد غزية
أرشد بل لأني وضعت الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعا وقولهم
في راكب الناقة طليحان إنه على حذف عاطف ومعطوف أي والناقة ملازم لها
ليطابق الخبر المخبر عنه وقيل هو على حذف مضاف أي أحد طليحين وهذا لا يتأتى
في نحو غلام زيد ضربتها

الباب السادس من الكتاب في التحذير من

امور

الآن

أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها

وهي كثيرة والذي يحضرني الآن
منها عشرون موضعا أحدها قولهم في لو إنها حرف امتناع لامتناع وقد بينا
الصواب في ذلك في فصل لو وبسطنا القول فيه بما لم نسبق إليه والثاني قولهم في إذا
غير الفجائية إنها ظرف لما يستقبل من الزمان وفيه معنى الشرط غالبا وذلك
معيب من جهات أحدها أنهم يذكرونه في كل موضع وهل هي متضمنة لمعنى الشرط
أم لا وأحسن ما قالوه أن يقال إذا أريد تفسيرها قيل حيث هي ظرف مستقبل
خافض لشرطه منصوب بجوابه صالح لغير ذلك والثانية أن العبارة التي يلقى
للمتدربين يطلب فيها الإيجاز لتخف على الألسنة إذ الحاجة داعية إلى
تكريرها وكان أخصر من قولهم لما يستقبل من الزمان أن يقولوا مستقبل
والثالثة أن المراد أنها ظرف موضوع للمستقبل والعبارة موهمة أنها محل
للمستقبل كما تقول اليوم ظرف للسفر فإن الزمان قد يجعل ظرفا للزمان
مجازا تقول كتبته في يوم الخميس في عام كذا فإن الثاني حال من الأول فهو ظرف
له على الاتساع ولا يكون بدلا منه إذ لا يبدل الأكثر من الأقل على الأصح ولو قال
ظرف مستقبل لسلم من الإسهاب والإيهام المذكورين الرابعة أن قولهم راجع
إلى قولهم فيه معنى الشرط كذا بتفسيره ونحوه وذلك يقتضي أن كونه ظرفا وكونه للزمان
وكونه لما يستقبل لا يتخلف وقد بينا في بحث إذا أن الأمر بخلاف ذلك
الثالث قولهم النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة وإنما ذلك في النعت
الحقيقي فأما السببي فإنما يتبع في اثنين من خمسة واحد من أوجه الإعراب
وواحد من التعريف والتنكير وأما الإفراد والتذكير وأضدادهما فهو فيها
كالفعل تقول مررت برجل قائم أبواه وبرجال قائم آباؤهم وبرجل
قائمة أمه وبامرأة قائم أبوها وإنما يقول قائمين أبواه أو قاموا آباؤهم من
يقول أكلوني البراغيث وفي التنزيل ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها
غير أن الصفة الرافعة للجمع يجوز فيها في الفصيح أن تفرد وتكسر وهو أرجح
على الأصح كقوله بكرت عليه بكرة فوجدته قعودا بالضريم عواذله وصح الاستشهاد
بالبيت لأن هذا الحكم ثابت أيضا للخبر والحال والرابع قولهم في نحو قطاة

غالبا م

منهار غدا ان رغدا نعت مصدر محذوف ومثله واذكر ربك كثيرا وقول من جد زيد واشتعل
المبيض في مسوده مثل اشتعال النار في جزل الغضا اي اكلا رغدا وذكرا كثيرا واشتعالا
مثل اشتعال النار وقيل ومذهب سيبويه والمحققين خلافه في ذلك وان المنصوب حال
من ضمير مصدر الفعل والاصل فكلاه واشتعله اي فكلا الاكل واشتعل الاشتعال
ودليل ذلك قولهم سير عليه طويلا ولا تقولون طويل ولو كان نعتا للمصدر لجاز بدليل انه
لا يحذف الموصوف الا والصفة خاصة بجنسه تقول رايت كاتبا ولا تقول رايت طويلا
لان الكتابة خاصة بجنس الانسان بخلاف الطول وعندي فيما احتجوا فيه نظر اما الاول
فلجواز ان المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازين حذف الموصوف وتصيير الصفة
مفعولا على السعة ولهذا يقولون دخلت الدار بحذف في توسعا ومنعوا دخلت الامر
لان تعليق الدخول بالمعاني مجاز واسقاط الخافض مجاز ويوضحه انهم يقبلون ذلك في
صفة الاحيان فيقولون سير عليه زمن طويل فاذا حذفوا الزمان قالوا طويلا بالنصب
لما ذكرنا واما الثاني فلان التحقيق ان حذف الموصوف انما يتوقف على وجدان الدليل
لا على الاختصاص بدليل والثالث الحديث ان احمل سابغات اي دروعا سابغات ومما
يقدح في قولهم مجيء نحو قولهم اشتمل الصماء اي الشملة الصماء والحالية متعذرة لتعريفها
والخامس قولهم الفاء جواب الشرط والصواب ان يقال رابطة لجواب الشرط وانما
جواب الشرط الجملة السادس قولهم العطف على عاملين والصواب العطف على معمولي عاملين
والسابع قولهم بل حرف اضراب وصوابه حرف استدراك واضراب فانها بعد النفي
والنهي بمنزلة لكن سواء والثامن قولهم في نحو ائتني اكرمك ان الفعل مجزوم في جواب
الامر والصحيح انه جواب لشرط محذوف وقد يكونون انما ارادوا تقريب المسافة
على المتعلمين والتاسع قولهم في المضارع في مثل يقوم زيد فعل مضارع لخلوه من الناصب
والجازم والصواب ان يقال مرفوع لحلوله محل الاسم وهو قول البصريين وكان
حاملهم على ما فعلوه ارادة التقريب والا فانهم يحتجون على تصحيح قول البصريين
في ذلك ثم اذا اعربوا او عربوا قالوا خلافه في ذلك والعاشر قولهم امتنع نحو سكران
من الصرف للصفة والزيادة ونحو عثمان للعلمية والزيادة وانما هذا قول الكوفيين
فاما البصريون فمذهبهم ان المانع الزيادة المشبهة لالفي التانيث ولهذا قال

الجرجاني

لا للغرض

الجرجاني ينبغي ان تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة وانما شرطت العلمية والصفة
لان الشبه لا يتقوم الا باحدهما ويلزم الكوفيين ان يمنعوا صرف عفريت علما فان
اجابوا بان المعتبر انما هو زيادتان باعيانهما سالناهم عن علة الاختصاص فلا يجدون
مصرفا عن التعليل بمشابهة الفي التانيث فيرجعون الى ما اعتبره البصريون
والحادي عشر قولهم في نحو قوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع
ان الواو نائبة عن او ولا يعرف ذلك في اللغة وانما يقوله بعض ضعفاء المعربين
والمفسرين واما الاية فقال ابو طاهر حمزة بن الحسين الاصفهاني في كتابه المسمى بالرسالة
المعربة عن شرف الاعراب القول بان الواو فيها بمعنى او عجز عن درك الحق فاعلموا
ان الاعداد التي تجمع قسمان قسم يؤتى به ليضم بعضه الى بعض وهو الاعداد الاصول
نحو ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ثلاثين ليلة واتممناها بعشر
فتم ميقات ربه اربعين ليلة وقسم يؤتى به لا ليضم بعضه الى بعض وانما يراد به الانفراد
لا الاجتماع وهو الاعداد المعدولة كهذه الاية واية سورة فاطر يقول تعالى
منهم جماعة ذو جناحين جناحين وجماعة ذو ثلثة ثلثة وجماعة ذو اربعة اربعة
فكل جنس مفرد بعدد وقال الشاعر ولكنما اهلي بواد انيسه ذئاب تبغى الناس
مثنى وموحد ولم يقل لنا ثلاث وخماس ويريدون ثمانية كما قال تعالى ثلاثة ايام
في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة وللجهل بموقع هذه الالفاظ استعملها المتنبي
في غير موضع التقسيم فقال احاد ام سداس في احاد لييلتنا المنوطة بالتنادي انتهى
وقال الزمخشري فان قلت الذي اطلق للناكح في الجمع ان يجمع بين اثنتين او ثلاث او اربع
فما معنى التكرير ليصيب كل ناكح يريد الجمع ما اراد من العدد الذي اطلق له كما تقول
للجماعة اقتسموا هذا المال درهمين درهمين وثلثة ثلثة واربعة اربعة ولو افردت لم يكن له
معنى فان قلت فلم جاء العطف بالواو دون او قلت كما جاء بها في المثال المذكور ولو
جئت فيه باو لاعلمت انه لا يسوغ لهم ان يقتسموه الا على احد انواع القسمة وليس لهم
ان يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسم على تثنية وبعضها على تثليث وبعضها على تربيع و
ذهب معنى تجويز الجمع بين انواع القسمة الذي دلت عليه الواو وتحريره ان الواو دلت على
اطلاق ان ياخذ الناكحون من ارادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع ان شاؤوا

في تلك الاعداد

مختلفين فيها وان شاؤا متفقين فيها محظورا عليهم ما وراء ذلك انتهى وابلغ من هذه المقالة في الفساد قول من اثبت
واو الثمانية وجعل منها سبعة وثامنهم كلبهم وقد مضى في باب الواو ان ذلك لا حقيقة له
واختلف فيها هنا فقيل عاطفة خبرا ثم جملة على خبر مفرد والاصل هم سبعة وثامنهم كلبهم
وقيل للاستيناف والوقف على سبعة وان في الكلام تقريرا لكونهم سبعة وكانه لما قيل
سبعة قيل نعم وثامنهم كلبهم واتصل الكلامان ونظيره ان الملوك اذا دخلوا قرية
الاية فان وكذلك يفعلون ليس من كلامها ويؤيده انه قد جاء في المقالتين الاولتين
رجما بالغيب ولم يجئ مثله في هذه المقالة فدل على مخالفتها لهما فيكون صدقا ولا يرد ذلك
قوله ما يعلمهم الا قليل من اهل الكتاب الذين عرفوه لانه يمكن ان يكون المراد ما يعلم
عدتهم او قصتهم قبل ان نتلوها عليك الا قليل من اهل الكتاب الذين عرفوه من الكتب
وكلام الزمخشري يقتضي ان القليل هم الذين قالوا سبعة فيندفع الاشكال ايضا ولكنه
خلاف الظاهر وقيل هي واو الحال والواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتاكيد
لصوق الموصوف بالصفة كمررت برجل ومعه سيف فاما الواو الاولى فلا حقيقة لها وقد
مر وانها واو الحال فاين عامل الحال ان قدرتهم ثلاثة او هؤلاء ثلاثة فان قيل على
التقدير الثاني هو من باب وهذا بعلي شيخا قلنا العامل المعنوي لا يحذف الثاني عشر
قولهم المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتانيث وهذا يتداوله الفقهاء في
محاوراتهم والصواب تقييده بالمسند الى المؤنث المجازي وبكون المسند فعلا او شبهه
ويكون المؤنث ظاهرا وذلك نحو طلع الشمس وطلعت الشمس واطالع الشمس ولا يجوز هذا الشمس
ولا هو الشمس ولا الشمس هذا او هو ولا يجوز في غير ضرورة الشمس طلع خلافا لابن كيسان
احتج بقوله ولا ارض ابقل ابقالها فان وليس بضرورة لتمكنه من ان يقول ابقلت ابقالها
بالنقل ورد بانا لا نسلم ان هذا الشاعر ممن لغته تخفيف الهمزة بنقل او غيره الثالث عشر
قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض وهذا ايضا مما يتداولونه ويستدلون به وتصحيحه بادخال
قد على قولهم ينوب وحينئذ يتعذر استدلالهم به اذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال
لهم فيه لا نسلم ان هذا مما وقعت فيه النيابة ولو صح قولهم لجاز ان يقال مررت في زيد
ودخلت من عمرو وكتبت الى القلم على ان البصريين ومن تابعهم يرون في الاماكن التي
ادعيت فيها النيابة ان الحرف باق على معناه وان العامل ضمن معنى عامل يتعدى بـ

ذلك

واذا بذلك الحرف لان التجوز في الفعل اسهل منه في الحرف الرابع عشر قولهم ان النكرة اذا
اعيدت نكرة كانت غير الاولى وحملوا على ذلك ما روي لن يغلب عسر يسرين قال الزجاج
ذكر العسر مع الالف واللام ثم ثنى ذكره فصار المعنى ان مع العسر يسرين انتهى ويشهد
للصورتين الاولتين انك تقول اشتريت فرسا ثم بعت فرسا فيكون الثاني غير الاول
ولو قلت ثم بعت الفرس كان الثاني عين الاول وللرابع قول الحماسي صفحنا عن
بني ذهل وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا ويشكل على
ذلك امور ثلثة احدها ان الظاهر في الم نشرح ان الجملة الثانية تكرار للجملة الاولى
كما تقول ان لزيد دارا ان لزيد دارا وعلى هذا فالثانية عين الاولى والثاني
ان ابن مسعود قال لو كان العسر في جحر لطلبه اليسر حتى يدخل عليه انه لن يغلب عسر
يسرين مع ان الاية في قراءته وفي مصحفه مرة واحدة فدل على ما ادعيناه من التوكيد
وعلى انه لم يستفد تكرار اليسر من تكرره بل من غير ذلك كان يكون فهمه مما في التنكير
من التفخيم فتاوله بيسري الدارين والثالث ان في التنزيل آيات ترد هذه الاحكام
الاربعة فيشكل على الاول قوله تعالى الله الذي خلقكم من ضعف الاية وهو الذي في
السماء اله وفي الارض اله والاله واحد سبحانه وعلى الثاني قوله تعالى فلا جناح عليهما
ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير فان الصلح الاول خاص وهو الصلح بين الزوجين
والثاني عام ولهذا يستدل بها على استحباب كل صلح جائز ومثله زدناهم عذابا
فوق العذاب والشيء لا يكون فوق نفسه وعلى الثالث قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك
من تشاء فان الملك الاول عام والثاني خاص هل جزاء الاحسان الا الاحسان
فان الاول العمل والثاني الثواب وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس فان الاولى القاتلة
والثانية المقتولة وكذا بقية الاية وعلى الرابع يسألك اهل الكتاب ان تنزل عليهم
كتابا اذ الناس ناس والزمان زمان فان الثاني لو ساوى الاول في مفهومه
لم يكن في الاخبار به عنه فائدة وانما هذا من باب قوله انا ابو النجم وشعري شعري
اي وشعري لم يتغير عن حالته فان ادعي ان القاعدة فيهن انما هي مستمرة مع عدم
القرينة فاما ان وجدت قرينة فالتعويل عليها سهل الامر وفي الكشاف
فان قلت ما معنى لن يغلب عسر يسرين قلت هذا حمل على الظاهر وبناء على قوة

الرجاء وان وعد الله لا يخلف لأن الأعلى ابلغ مما يحتمله اللفظ والقول فيه ان الجملة الثانية
يحتمل ان تكون تكريرا للأولى كتكرير ويل يومئذ للمكذبين لتقرير معناها في النفوس
كتكرير المفرد في جاء زيد زيد وان يكون الاولى عدة بان العسر مردوف بيسر
لا محالة والثاني عدة مستأنفة بان العسر متبوع بيسر فهما يسران على تقدير الاستيناف
وانما كان العسر واحدا لان اللام ان كانت فيه للعهد في العسر الذي كانوا فيه
فهو هو لان حكمه حكم زيد في قولك ان مع زيد مالا ان مع زيد مالا وان كانت
للجنس الذي يعلمه كل احد فهو ايضا واما اليسر فمنكر متناول لبعض الجنس فاذا
كان الكلام الثاني مستأنفا فقد تناول بعضا آخر ويكون الاول ما يسر لهم من الفتوح
في زمنه عليه السلم والثاني ما يسر في ايام الخلفاء ويحتمل ان المراد بهما يسر الدنيا
ويسر الآخرة مثل هل تربصون بنا الا احدى الحسنيين وهما الظفر والثواب
انتهى ملخصا وقال بعضهم الحق ان في تعريف الاول انما يوجب الاتحاد وفي التنكير
مع الاحتمال والقرينة تعين وبيانها هنا انه عليه السلم كان هو واصحابه في عسر
في الدنيا فوسع عليهم بالفتوح والغنائم ثم وعد صلى الله عليه وسلم بان للآخرة خيرا
لهم من الاولى فالتقدير ان مع العسر في الدنيا يسرا في الدنيا وان مع العسر في
الدنيا يسرا في الآخرة للقطع بانه لا عسر في الآخرة فتحقق اتحاد العسر وتعدد
ان يسرا في الدنيا ويسرا في الآخرة الخامس قولهم يجب ان يكون العامل في الحال
هو العامل في صاحبها وهذا مشهور في كتبهم وعلى السنتهم وليس بلازم عند سيبويه
ويشهد له قول الشاعر لمية موحشا طلل وقولك اعجبني وجه زيد متبسما وصوته قارئا فان صاحب الحال
معمول للمضاف او مجار مستند والحال منصوبة بالفعل الثاني بدليل قولهم لمية
موحشا طلل فصاحب الحال هنا سوّغ التنكير وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا
كما يقول الاخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف
ومثله وان هذه امتكم امة واحدة فان امة حال من معمول ان وهو امتكم و
ناصب الحال حرف التنبيه او اسم الاشارة ومثله وان هذا صراطي مستقيما وقال
ها بيننا في صريح النصح فاستضح له العامل حرف التنبيه ولك ان تقول لا نسلم ان
صاحب الحال طلل بل ضمير المستتر في الظرف لان الحال حسنئذ من المعرفة

واما

واما جواب ابن خروف بان الظرف انما يتحمل الضمير اذا تأخر عن المبتدأ فمخالف
لاطلاقهم ولقول ابي الفتح في عليك ورحمة الله السلام ان الاولى حمله على العطف
على ضمير الظرف الاعلى تقديم المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض بانه تخلّص
من ضرورة باخرى وهي العطف مع عدم الفصل ولم يعترض بعدم الضمير وجوابه
ان عدم الفصل اسهل لوروده في النثر كمررت برجل سواء والعدم حتى
قيل انه قياس واما جواب ابن مالك بان الحمل على طلل اغلب لانه ظاهر فانما يصح لو
ساوى الظاهر المضمر في التعريف واما البواقي فاتحاد العامل فيها موجود
تقديرا اذ المعنى انبه الى امتكم والى صراطي وتنبه لصريح النصح بيننا واما مثلنا
المضاف اليه كأنه معمول للفعل وعلى هذا فالشرط في المسئلة اتحاد العامل تحقيقا
السادس عشر قولهم يغلب المؤنث على المذكر في مسئلتين احداهما ضبعان في تثنية
ضبع للمؤنث وضبعان للمذكر اذ لم يقولوا ضبعانان والثانية التاريخ فانهم
ارخوا بالليالي دون الايام ذكر ذلك الزجاجي وجماعة وهو سهو فان حقيقة
التغليب ان يجتمع شيئان فيجري حكم احدهما على الآخر وانما ارخت العرب
لسبقها اذ كانت اشهرهم قمرية والقمر انما يطلع ليلا وانما المسئلة الصحيحة
قولك كتبته لثلاث بين يوم وليلة وضابطها ان يكون معنا عدد مميز بمذكر ومؤنث
كلاهما مما لا يعقل وفصلا من العدد بكلمة بين قال فطافت ثلاثا بين يوم وليلة
السابع عشر قولهم في نحو خلق الله السموات ان السموات مفعول به والصواب
انه مفعول مطلق لان المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد كقولك
ضربت ضربا والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك الا مقيدا بقولك به كضربت زيدا وانت لو
قلت فالسموات مفعول كما تقول في الضرب مفعول كان صحيحا ولو قلت السموات
مفعول كما تقول زيد مفعول به لم يصح وقد تعارض هذا بانه يصح لنحو السموات
في المثال اسم مفعول تام فيقال السموات مخلوقة وذلك مختص بالمفعول به ايضاح
آخر المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا
والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده والذي غرّ النحويين في هذه

المثلة انهم يمثلون المفعول المطلق بافعال العباد ومنهم وانما يجري على ايديهم انشاء الافعال
لا الذوات فتوهموا ان المفعول المطلق لا يكون الا حدثا ولو تمثلوا بافعال الله تعالى
لظهر لهم انه لا يختص بذلك لان الله تعالى موجد للافعال والذوات جميعا لا موجد لها في
الحقيقة سواه سبحانه ومن مثال ما الذي ذكره الجرجاني وابن الحاجب في اماليه وكذا
البحث في انشأت الكتاب وعمل فلان خيرا وآمنوا وعملوا الصالحات وزعم ابن
الحاجب في شرح المفصل وغيره ان المفعول المطلق يكون جملة وجعل من ذلك
نحو قال زيد عمرو منطلق وقد مضى رده وزعم الصافي ان في اعلمت زيدا عمرا فاضلا
ان الاول مفعول به والثاني والثالث مفعول مطلق لانهما نفس النبأ فالخلاف
الثاني والثالث في اعلمت زيدا عمرا فاضلا فانهما متعلق العلم لا نفسه وهذا
خطأ بل انهما ايضا متعلق بها لا نفس النبأ وهذا الذي قاله لم يقله احد ولا يقتضيه النظر
الصحيح الثامن عشر قولهم ان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات فاذا قيل كاد يفعل
فمعناه انه لم يفعل واذا قيل لم يكد يفعل فمعناه انه فعله دليل الاول وان كادوا
ليفتنونك وقد كادت النفس ان تفيض عليه ودليل الثاني وما كادوا يفعلون
وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله المعري لغزا فقال انحوي هذا العصر
ما هي لفظة جرت في لساني جرهم وثمود اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت
وان اثبتت قامت مقام جحود والصواب ان حكمها حكم سائر الافعال في
ان نفيها نفي واثباتها اثبات وبيانه ان معناها المقاربة ولا شك ان معنى
كاد يفعل قارب الفعل وان معنى ما كاد يفعل ما قارب الفعل فخبرها منفي
دائما اما اذا كانت منفية فواضح لانه اذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصول
ذلك الفعل ودليله اذا اخرج يده لم يكد يراها ولهذا كان ابلغ من ان يقال
لم يرها لان من لم ير قد يقارب الرؤية واما اذا كانت المقاربة مثبتة فلان
الاخبار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله والا لكان الاخبار حينئذ بحصوله
لا بمقاربة حصوله اذ لا يحسن في العرف ان يقال لمن صلى قارب الصلاة و
ان كان ما صلى حتى قارب الصلاة ولا فرق فيما ذكرناه بين كاد ويكاد فان اورد
على ذلك وما كادوا يفعلون مع انهم قد فعلوا اذ المراد بالفعل الذبح وقد قال تعالى

فذبحوها

فذبحوها فالجواب انه اخبار عن حالهم في اول الامر فانهم كانوا اولا بعداء من ذبحها
بدليل ما تلي علينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه
مقاربة الفعل اولا ثم فعله بعد ذلك توهم من توهم ان هذا الفعل بعينه هو الدال
على حصول الفعل وليس كذلك وانما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم في الآية من قوله تعالى
فذبحوها التاسع عشر قولهم في السين وسوف حرف تنفيس والاحسن حرف استقبال
لانه اوضح ومعنى التنفيس التوسيع فان هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق
وهو الحال الى الزمن الواسع وهو المستقبل وههنا تنبيهان احدهما ان الزمخشري
قال في اولئك سيرحمهم الله السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي مؤكدة للوعد
واعترضه بعض الفضلاء بان وجود الرحمة لا محالة فهي مؤكدة مستفاد من الفعل لا من
السين وبان الوجوب المشار اليه بقوله لا محالة لا اشعار للسين به واجيب بان
السين موضوعة للدلالة على الوقوع مع التأخر فاذا كان المقام ليس مقام تأخير لكونه
بشارة تمحضت لافادة الوقوع وبتحقق الوقوع يصل الى درجة الوجوب الثاني
قال بعضهم في سيجدون آخرين السين للاستمرار لا للاستقبال مثل سيقول السفهاء
وانها نزلت بعد قولهم ما ولاهم لانه ولكن دخلت السين اشعارا بان الاستمرار
انتهى والحق انها للاستقبال وان سيقول بمعنى يستمر على القول وذلك مستقبل فهذا في
المضارع نظير يا ايها الذين آمنوا آمنوا في الامر هذا ان سلم ان قولهم سابق على النزول
وهو خلاف المفهوم من كلام الزمخشري وانه من باب الحكمة في الاعلام بذلك قبل
وقوعه **تمام العشرين** قولهم في نحو جلست امام زيد ان زيدا مخفوض بالظرف والصواب
ان يقال مخفوض بالاضافة فانه لا مدخل في الخفض لخصوصية كون المضاف ظرفا **الحادي**
ينبغي للمعرب ان يتخير من العبارات اوجزها واجمعها للمعنى المراد فيقول في
نحو ضرب فعل ماض لم يسم فاعله ولا يقول مبني لما لم يسم فاعله لطول ذلك وخفائه
وان يقول في المرفوع به نائب عن الفاعل ولا يقول مفعول ما لم يسم فاعله لذلك ولصدق
هذه العبارة على المنصوب من نحو اعطي زيد درهما الا ترى انه مفعول لاعطي واعطي
لم يسم فاعله واما النائب عن الفاعل فلا يصدق الا على المرفوع وان يقول في قد
حرف تقليل مع المستقبل وتقريب الماضي من الحال وتحقيق حدثيهما وفي اما حرف شرط

بتحقيق

تنبيه

وتفصيل وتوكيد وفي لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا وربّ في لما الجازمة متصلا
منتو تعاثبوته وفي الواو حرف عطف للجمع والغاية وفي ثم حرف عطف للترتيب والمهلة وفي
الفاء حرف عطف للترتيب والتعقيب واذا احتضرت فيهن تقل عاطف ومعطوف وجازم
ومجزوم وناصب ومنصوب كما تقول جار ومجرور **الباب السابع من الكتاب في كيفية
الاعراب** المخاطب بمعظم هذا الباب المبتديون اعلم ان اللفظ المعبر عنه ان كان حرفا
واحدا عبر عنه باسمه الخاص به او المشترك فيقال في المتصل بالفعل من نحو ضربت التاء
فاعل والضمير فاعل ولايقال التاء فاعل كما بلغني عن بعض المعلمين اذ لايكون اسم
هكذا اما تا الكاف الاسمية فانها ملازمة للاضافة فاعتمدت على المضاف اليه
ولهذا اذا تكلمت على اعرابها جئت باسمها فقلت في نحو نوا وما هذا الى اذحن
كعالمها الكاف فاعل ولاتقول ك فاعل لزوال ما يعتمد عليه ويجوز في نحو الله
وق نفسك وش الثوب وما اشبه هذا الامر ان ينطق بلفظها فتقول م مبتداء وذلك
على القول بانها بعض ايمن ونقول في فعل الامر لان الحذف فيه عارض واعتبروا فيهن
الاصل ونقول الباء حرف جر والواو حرف عطف ولا ينطق بلفظها وان كان
اللفظ على حرفين نطق به فقيل قد حرف تحقيق وهل حرف استفهام وما فاعل او مفعول
والاحسن ان يعبر عنه بقولك الضمير لئلا ينطق بالمتصل مستقلا ولا يجوز ان ينطق
باسم شيء من ذلك كراهية الاطالة وعلى هذا فقولهم ال افيس من قولهم الالف واللام
وقد استعمل التعبيرين الخليل وسيبويه وان كان اكثر من ذلك نطق به ايضا فقيل
سوف حرف استقبال وضرب فعل ماض وضرب منه اسم ولهذا اخبر عنها
بقولك فعل ماض وانما فتحت على الحكاية بذلك على ما ذكرناه ان الفعل ما دل على
حدث وزمان محصل وضرب هناك لا تدل على ذلك لان الفعل لا يخلو عن الفاعل
في حالة التركيب وهذا لا يصح ان يكون له فاعل ومما يوضح لك ذلك انك تقول في زيد من
قام وزيد مرفوع بقام او فاعل بقام فيدخل الجار عليه ومال الي بعضهم لا دليل في ذلك
لان المعنى بكلمة قام فقلت فكيف وقع قام مضافا اليه مع انه ليس باسم مجرد عك
فان قلت فكيف اخبرت عنه بانه فعل قلت هو نظير الاخبار في قولك زيد قائم والاخبار
انك اخبرت عن زيد باعتبار مسماه لا باعتبار ما حيته اللفظية وكذلك اخبرت عن ضرب

الأخبار

باعتبار

أل

باعتبار مسماه لفظا كاسماء السور واسماء حروف المعجم ومن هنا قلت حروف التعريف
فقطعت الهمزة وذلك لانك لما نقلت اللفظ من الحرفية الى الاسمية اجريت عليه قياس
همزات الاسماء كما انك اذا سميت باضرب قطعت همزته واما قول ابن مالك ان الاسناد اللفظي
يكون في الاسماء والافعال والحروف وان الذي يختص به الاسم هو الاسناد المعنوي
فلا تحقيق فيه وقال لي بعضهم كيف تتوهم ان ابن مالك اشتبه عليه الامر في الاسم والفعل
والحرف فقلت فكيف توهم ابن مالك ان النحويين كافة غلطوا في قولهم ان الفعل يخبر به
ولا يخبر عنه وان الحرف لا يخبر به ولا عنه وممن قلد ابن مالك في هذا الوهم ابو حيان ولا بد
للمتكلم على الاسم ان يذكر ما يقتضي وجه اعرابه كقوله مبتداء خبر فاعل مضاف اليه
واما قول كثير من المعربين مضاف او موصول او اسم اشارة فليس بشيء لان هذه
الاشياء لا تستحق اعرابا مخصوصا فالاقتصار في الكلام عليها على هذا القدر لا يعلم
به موقعها من الاعراب وان كان المتحدث فيه مفعولا عين نوعه فقيل مفعول مطلق او
او مفعول به او لاجله او معه او فيه وجرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول واطلق
لم يرد الا المفعول به لما كان اكثر المفاعيل دورا في الكلام خففوا اسمه وانما كان حق ذلك
ان لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لم يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد تقييد
الاطلاق وان عين المفعول فيه فقيل ظرف زمان او ظرف مكان فحسن ولا بد من
بيان متعلقه كما في الجار والمجرور الذي له متعلق وان كان المفعول متعددا عينت
كل واحد فقلت مفعول اول او ثان او ثالث وينبغي ان يعين المبتدي نوع
الفعل فيقول فعل ماض او فعل مضارع او فعل امر ويقول في نحو تتلظى فعل مضارع
اصله تتلظى ويقول في الماضي مبني على الفتح وفي الامر على ما يجزم به مضارعه وفي نحو
يتربصن مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وفي ليبنذن مبني على الفتح
لمباشرته لنون التوكيد ويقول في المضارع المعرب مرفوع لحلوله محل الاسم او يقول
منصوب بكذا او جازما او مجزوم بكذا او يبين علامة الرفع والنصب والجزم
وان كان الفعل ناقصا نص عليه فقال مثلا كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم
وينصب الخبر وان كان المعرب جملا اي عين محلها عين ذلك فقيل في قائم مثلا من نحو
قائم زيد خبر مقدم ليعلم انه فارق موضعه الاصلي وليطلب مبتدءه وفي

الخبر الموطئ كالحال الموطئة

وفي نحو ولو ترى إذ يتوفى الذين كفروا الملائكة الذين مفعول مقدم ليبطل فاعلا وإن كان الخبر مثلا غير مقصود لذاته قيل خبر موطئ ليعلم أن المقصود ما بعده كقوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون وقول كلي بجسمي نحو لأني رجل لولا أخاطبتك آباك لم تزرني ولهذا أعيد الضمير قوم ورجل إلى ما قبلها لا إليهما ومثله الحال الموطئة في إنا أنزلناه قرآنا عربيا وإن كان المبحوث فيه حرفا بين نوعه ومعناه وعمله إن كان عاملا فيقال إن حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر لن حرف نفي ونصب واستقبال أن حرف مصدري ينصب الفعل المضارع لم حرف نفي يجزم المضارع ويقلبه ماضيا ثم بعد الكلام على المفرد أن يتكلم على الجمل ألها محل أم لا

فصل وأول ما يحترز منه المبتدئ في صناعة الإعراب ثلاثة أمور أحدها أن يلتبس عليه الأصلي بالزائد ومثاله أنه إذا سمع أن أل من علامات الاسم وأن أحرف نأيت من علامات المضارع وأن تاء الخطاب من علامات الماضي وأن الواو والفاء من أحرف العطف وأن الباء واللام من أحرف الجر وأن فعل ما لم يسم فاعله مضموم الأول سبق وهمه إلى أن التبيت والمبيت اسمان وأن أكرمت وتعلمت مضارعان وأن وعظ وفسخ عاطفان ومعطوفان وأن بيت وبين ولهو ولعب كل منها جار ومجرور وأن نحو أُخرج مبني لما لم يسم فاعله وقد سمعت من يعرب ألهاكم التكاثر مبتدأ وخبرا ظنها مثل قولك المطلق زيد ونظير هذا الوهم قراءة كثير من العوام نار حامية ألهاكم بحذف الألف في أول السورة في الوصل كخبر القارعة وذكر لي رجل أن كثيرا من الفقهاء ممن يعرض لعلم العربية أنه استشكل قول الشريف الرضي أتبيت ريان الجفون من الكرى وأبيت منك بليلة الملسوع وقال كيف ضم التاء من تبيت وهي للمخاطب لا للمتكلم وفتحها من أبيت وهي للمتكلم لا للمخاطب فبينت له أن الفعلين مضارعان وأن التاء فيهما لام الكلمة وأن الخطاب في الأول مستفاد من تاء المضارعة والتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة وأن الأول مرفوع لحلوله محل الاسم والثاني منصوب بأن مضمرة بعد واو المصاحبة على حد قول الحطيئة ألم أك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والإخاء وحكى العسكري في كتاب التصحيف أنه قيل لبعضهم ما فعل أبوك بحماره فقال باعِه فقيل له لم قلت باعِه فقال فلم قلت أنت بحماره فقال أنا جررته بالباء فقال فلم تجر باؤك وبائي لا تجر ومثله من القياس الفاسد ما حكاه أبو بكر التاريخي في أخبار النحويين أن

رجلا

رجلا قال لسماك بالبصرة بكم هذه السمكة فقال بدرهمان فضحك الرجل فقال السماك أنت أحمق سمعت سيبويه يقول ثمنها درهمان وقلت يوما ترد الجملة الاسمية الحالية بغير واو في فصيح الكلام خلافا للزمخشري كقوله تعالى ويوم القيمة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة فقال بعض من حضر هذه الواو في أولها وقلت يوما الفقهاء يلحنون في قولهم البايع غير مميز فقال قائل منهم قد قال الله تعالى فبايعهن وقال الطبري في قوله تعالى أثم إذا ما وقع إن ثم بمعنى هنالك وقال جماعة من المعربين وكذلك ننجي المؤمنين في قراءة ابن عامر وأبي بكر بنون واحدة إن الفعل ماض ولو كان كذلك لكان آخره مفتوحا والمؤمنين مرفوعا وإن قيل سكنت الياء للتخفيف كقوله هو الخليفة فارضوا ما رضي لكم وأقيم المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول ممتنع ولو كان وحده لأنه مبهم ومما يشتبه نحو تولوا بعد الجازم والناصب فإن نحو فإن تولوا فقل حسبي الله ماض وفي وإن تولوا فإني أخاف عليكم فإن تولوا فإنما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم مضارع وقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان الأول أمر والثاني مضارع لأن النهي لا يدخل على الأمر صح وتلظى في فأنذرتكم نارا تلظى والألف ليست تلظت وكذا تمنى من قول تمنى ابنتاي أن يعيش أبوهما وهي من ماضيا في جعلها ماضيا من باب ولا أرض أبقل إبقالها وهذا حمل على الضرورة من غير ضرورة ومما يلتبس على المبتدئ أن يقول في نحو مررت بقاض أن الكسرة علامة الجر حتى إن بعضهم يستشكل قوله تعالى لا ينكحها إلا زان أو مشرك مهملا صح وقد سألني عن ذلك بعضهم فقال كيف عطف المرفوع على المجرور فقلت له استشكلت وروده الفاعل مجرورا وبينت له أن الأصل زاني بياء مضمومة ثم حذفت الضمة للاستثقال فالتقت الياء لالتقائها ساكنة مع التنوين فيقال فيه فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة ويقال في نحو مررت بقاض جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة وفي نحو والفجر وليال الفجر جار ومجرور وليال عاطف ومعطوف وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة وإنما قدرت الفتحة مع خفتها لنيابتها عن الكسرة وباب الثقيل ثقيل ولهذا أحذفت الياء في نحو كما حذفت في يعد ولم تحذف في يوحل

أن فتحته ليست نائبة عن الكسرة لأن ماضيه وجل بالكسر فقياس مضارعه
الفتح وماضيها فعل بالفتح فقياس مضارعها الكسر وفرجا بعد على ذلك وأما
يهب فإن الفتحة فيه عارضة لحرف الحلق ومن هنا أيضا قال أبو الحسن في يا غلاما
يا غلام بالفتح على أن الأصل يا غلاما ثم حذفت الألف وإن كانت أخف الحروف
لأن أصلها الياء ومن ذلك أن يبادر في نحو المصطفين والأعلين إلى الحكم بأنه مثنى
والصواب أن ينظر أولا في نونه فإن وجدها مفتوحة كما في قوله تعالى وإنهم
عندنا لمن المصطفين الأخيار حكم بأنه جمع وفي الآية دليل ثان وهو وصفه
بالجمع وثالث وهو دخول من التبعيضية عليه بعد وإنهم ومحال أن يكون الجمع من
الاثنين وقال الأخفش تكلم عن الأذنين واستثبت ودعهم ولن يستطيع الحلم
حتى تحلما ومن ذلك أن لا يعرب الياء والهاء والكاف في نحو غلامي وأكرمني
وغلامك أكرمك وغلامه أكرمه إعرابا واحدا أو يعكس الصواب فليعلم
أنهن إذا اتصلن بالفعل كن مفعولات وإن اتصلن بالاسم كن مضافا إليهن
ويستثنى من الأول نحو أرأيتك زيدا ما صنع وأبصرك زيدا فإن الكاف فيه
حرف خطاب ومن الثاني نوعان نوع لا محل فيه لهذه الألفاظ وذلك نحو
قولهم ذلك وتلك وإياي وإياك وإياه فإنهن أحرف تكلم وخطاب وغيبة و
نوع هي فيه في محل نصب وذلك نحو الضاربك والضاربه على قول سيبويه لأنه لا
يضاف الوصف الذي بأل إلى عار منها ونحو قولهم لا عهد لي بألأم قفا منه
ولا أوضع منه بفتح العين والهاء في موضع نصب كالهاء في الضاربه إلا أن ذاك
مفعول وهذا مشبه بالمفعول لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول إجماعا وليست
مضافا إليها وإلا لخفض أوضع بالكسرة وعلى ذلك فإذا قلت مررت برجل
أبيض الوجه لا أحمره فإن فتحت الراء فالهاء منصوبة المحل وإن كسرتها فهي
مجرورته ومن ذلك قولها نكاحها مطر حرام فيمن رواه بجر مطر فالضمير منصوب
على المفعولية وهو فاصل بين المتضايفين مثله إذا قلت رويدك زيدا فإن
قدرت رويدا اسم فعل فالكاف حرف خطاب وإن قدرته مصدرا فهو اسم
مضاف إليه ومحله الرفع لأنه فاعل الثاني أن يجري لسانه إلى عبارة اعتادها

كتب أساء من أجاز أفعل التفضيل ناصبا للمفعول بالإجماع وكلامه متعين على الكاف

فيستعملها

فيستعملها في غير محلها كأن يقول في كنت وكانوا في الناقصة فعل وفاعل لما ألف
من قولك ذلك في نحو فعلت وفعلوا وأما تسمية الأقدمين الاسم فاعلا والخبر مفعولا
فإنه اصطلاح غير مألوف وهو مجاز كتسميتهم الصورة الجميلة دمية والمبتدئ
إنما يقوله على سبيل الغلط فلذلك يعاب عليه والثالث أن يعرب شيئا طالبا
لشيء ويهمل النظر في ذلك المطلوب كأن يعرب فعلا ولا يطلب فاعله أو مبتدأ
ولا يتعرض لخبره بل ربما مر به فأعربه بما لا يستحقه ونسي ما تقدم له فإن
قلت فهل من ذلك قول الزمخشري في قوله تعالى وطائفة قد أهمتهم أنفسهم الآية
قد أهمتهم صفة لطائفة ويظنون صفة أخرى أو حال بمعنى قد أهمتهم أنفسهم ظانين
أو استئناف على وجه البيان للجملة قبلها ويقولون بدل من يظنون فكأنه
نسي المبتدأ فلم يجعل شيئا من هذه الجمل خبرا له قلت لعله رأى أن خبره
محذوف أي ومنكم طائفة صفتهم كيت وكيت والظاهر أن الجملة الأولى خبر
وأن الذي سوغ الابتداء بالنكرة صفة مقدرة أي وطائفة من غيركم مثل السمن
منوان بدرهم أي منوان منه أو اعتماده على واو الحال كما جاء في الحديث دخل
وبرمة على النار وسألت كثيرا من الطلبة عن إعراب أحق ما سأل العبد مولاه
فيقولون مولاه مفعول فيبقى لهم المبتدأ بلا خبر والصواب أنه الخبر والمفعول العائد
المحذوف أي سأله وعلى هذا فيقال أحق ما سأل العبد ربه بالرفع وعكس هذا أن
مصابك المولى فيتوهم أن المولى خبر بناء على أن المصاب اسم مفعول
وإنما هو مفعول والمصاب مصدر بمعنى الإصابة بدليل مجيء الخبر بعده ومن
هنا أخطأ من قال في مجلس الواثق بالله في قول العرجي أظلوم إن مصابكم رجلا أهدى
السلام تحية ظلم إنه يرفع رجلا وقد مضت الحكاية بتمامها فقد يكون للشيء إعراب
إذا كان وحده فإذا اتصل به شيء آخر تغير إعرابه فينبغي التحرز في ذلك من
ذلك ما أنت وما شأنك فإنهما مبتدأ وخبر إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك وزيدا
فإن جئت به فأنت مرتفع بفعل محذوف والأصل ما تصنع أو ما تكون فلما
حذف الفعل برز الضمير وانفصل وارتفاعه بالفاعلية أو على أنه اسم لكان
وشأنك بتقدير مضاف أي وما يكون شأنك وما فيهما في موضع نصب خبر لكان أو مفعول لتصنع

ومثل ذلك كيف انت وزيدا الا اتك اذا اقدرت تصنع كيف كان حالا اذ لا يقع
مفعولا به وكذلك يختلف اعراب الشيء باعتبار المكان الذي يحل فيه وسألت
طالبا ما حقيقة كان اذا ذكرت في قولك ما احسن زيدا فيقال زائدة بناء منه
على ان المثال المسؤول عنه ما كان احسن زيدا وليس في السؤال تعيين لذلك
والصواب الاستفصال فانها في هذا الموضع زائدة كما ذكر وليس لها اسم ولا خبر
لانها قد جرت مجرى الحروف كما ان قل في قلما يقوم زيد لما استعمل استعمال
ما النافية لم يحتج لفاعل هذا قول الفارسي والمحققين وعند ابي سعيد هي تامة
وفاعلها ضمير الكون وعند بعضهم هي ناقصة واسمها ضمير ما والجملة بعدها خبرها
وان ذكرت بعد فعل التعجب وجب الاتيان قبلها بما المصدرية نحو ما احسن
ما كان زيد وكانت تامة واجاز بعضهم نقصانها على تقدير ما اسما موصولا وان
تنصب زيد على انه الخبر اي ما احسن الذي كان زيدا ورد بان ما احسن زيدا
مغن عنه

الباب الثامن من الكتاب في ذكر امور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية

وهي احدى عشرة قاعدة **القاعدة** الاولى قد يعطى الشيء حكم ما اشبهه في
معناه او لفظه او فيهما فاما الاول فله صور كثيرة احداها دخول الباء في
خبر ان في قوله تعالى اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن
بقادر لانه في معنى اوليس الله بقادر والذي سهل ذلك التقدير تباعد ما بينهما ولهذا
لم تدخل في اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض قادر على ان يخلق
مثلهم ومثله ادخال الباء في كفى بالله شهيدا لما دخله من معنى اكتف بالله شهيدا
بخلاف قوله قليل منك يكفيني ولكن ومن قوله سود المحاجر لا يقرأن بالسور لما دخله
معنى لا يتقربن بقراءة السور ولهذا قال السهيلي لا يجوز ان تقول وصل الي
كتابك فقرأت به على حد قوله لا يقرأن بالسور لانه عار عن معنى التقرب **والثانية**
جواز حذف خبر المبتدأ في نحو ان زيدا قائم وعمرو اتباعا لخبر ان لما كان ان
زيدا قائم في معنى زيد قائم ولهذا لم يجز ليت زيدا قائم وعمرو **والثالثة** جواز
انا زيدا غير ضارب لما كان في معنى انا زيدا لا اضرب ولولا ذلك لم يجز اذ لا يتقدم
المضاف اليه على المضاف فكذا لا يتقدم معموله لا تقول انا زيدا اول ضارب

اومثل

او مثل ضارب ودليل المسألة قوله تعالى وهو في الخصام غير مبين وقول الشاعر
فتى هو حقا غير ملغ تولة ولا تتخذ سواه يوما خليلا وقوله ان امرا خصني
عمدا مودته على التنائي لعندي غير مكفور ويحتمل ان يكون منه فذلك يومئذ
يوم عسير على الكافرين غير يسير ويحتمل تعلق على بعسير او بمحذوف هو نعت له او
حال من ضميره ولو قلت جاءني غير ضارب زيدا لم يجز التقديم لان النافي لا يحل هنا
مكان غير **والرابعة** جواز غير قائم الزيدان لما كان في معنى ما قائم الزيدان
ولولا ذلك لم يجز لان المبتدأ اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع يغني عن الخبر ودليل المسألة
قوله غير لاه عداك فاطرح اللهو ولا تغترر بعارض سلم وهو احسن ما قيل في بيت
ابي نواس غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن **والخامسة** اعطاؤهم
ضارب زيد الان او غدا حكم ضارب زيدا في التنكير لانه في معناه فلهذا وصفوا
به النكرة ونصبوه على الحال وخفضوه برب وادخلوا عليه ال واجاز بعضهم
تقديم حال مجروره عليه نحو هذا ملتوتا شارب السويق كما تتقدم عليه حال
منصوبه ولا يجوز شيء من ذلك اذا اريد المضي لانه حينئذ ليس في معنى الناصب **السادسة**
وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب في نحو وانها لكبيرة الا على الخاشعين ويأبى
الله الا ان يتم نوره **السابعة** العطف بولا بعد الايجاب في نحو قوله ابى الله
ان اسمو بام ولا اب لما كان معناه قال الله لي لا اسمو بام ولا اب **الثامنة** زيادة لا
في قوله تعالى ما منعك الا تسجد قال ابن السيد المانع من الشيء آمر للممنوع ان لا يفعل
فكأنه قيل ما الذي قال لك لا تسجد بمعنى ان لا دخلت لحظ هذا المعنى والاقرب
عندي ان يقدر في الاول لم يرد الله لي وفي الثاني ما الذي امرك يوضحه في هذا
ان الناهية لا تصاحب الناصب بخلاف النافية **التاسعة** تعدي رضي بعلى في قوله
اذا رضيت علي بنو قشير لما كان رضي عنه بمعنى اقبل عليه بوجه وده وقال الكسائي
انما جاز هذا حملا على نقيضه وهو سخط **العاشرة** رفع المستثنى على ابداله من الموجب
في قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل لما كان معناه فلم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه
فليس مني وقيل الا وما بعده صفة فقيل ان الضمير يوصف في هذا الباب
وقيل مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخلص من الاعتراض ان كان لازما

اختصني

لأن عطف البيان بالنعت فلا يتبع المضمر وقيل قليل مبتدأ حذف خبره أي لم يشربوا
الحادية عشرة تذكير الإشارة في قوله تعالى فذانك برهانان مع أن المشار إليه اليد والعصا
وهما مؤنثان ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى والبرهان مذكر ومثله ثم لم تكن
فتنتهم إلا أن قالوا فيمن نصب الفتنة وأنث الفعل الثانية عشرة قولهم علمت زيدا من
هو برفع زيد جوازا لأنه نفس من في المعنى الثالثة عشرة قولهم إن أحدا لا يقول
ذلك فأوقع أحدا في الإثبات لأن نفس الضمير المستتر في يقول والضمير في سياق النفي
فكأن أحدا كذلك وقال ابن مالك لا أرى بها أحدا يحكي لأنه راجع إلى أحدا وهو واقع
في سياق غير الإيجاب فكأن الضمير كذلك وهذا الباب واسع ولقد حكى أبو عمرو بن العلاء
أنه سمع شخصا من أهل اليمن يقول فلان لغوب أتته كتابي فاحتقرها فقال له
كيف قلت أتته كتابي فقال أليس الكتاب في معنى الصحيفة وقال أبو عبيدة لرؤبة
ابن العجاج لما أنشد فيها خطوط من سواد وبلق كأنه في الجلد توليع البهق إن
أردت الخطوط فقل كأنها أو السواد والبلق فقل كأنهما فقال أردت كأن ذلك
ويلك وقالوا مررت برجل أبي عشرة نفسه وبقوم عرب كلهم وبقاع عرفج كله برفع التوكيد
فهن قد رفعوا الفاعل وأكدوه بالأسماء الجامدة لما لحظوا فيها المعنى إذ كان العرب
بمعنى الفصحاء والعرفج بمعنى الخشن والأب بمعنى الوالد تنبيهان الأول وقع في
كلامهم أبلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظا موجودا منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه وهو تنزيلهم اللفظ
المعدوم الصالح للوجود منزلة الموجود كما في قوله بدا لي أني لست مدرك ما مضى
ولا سابق شيئا إذا كان جائيا وقد مضى ذلك الثاني أنه ليس بلازم أن يعطى الشيء
حكم ما هو في معناه ألا ترى أن المصدر قد لا يعطى حكم أن وأن وصلتهما وبالعكس
دليل الأول أنهم لم يعطوه حكمهما في جواز حذف الجار ولا في سده مسد جزأي الإسناد
أنهم شركوا بين أن وأن في هذه المسألة في باب ظن وخصوا أن الخفيفة وصلتها
بسدها مسد جزأيها في باب عسى وخصوا الشديدة بذلك في باب لو ودليل الثاني
أنهما لا يعطيان حكمه في النيابة عن ظرف الزمان تقول عجبت من قيامك وعجبت
أن تقوم وأنك قائم ولا يجوز عجبت قيامك وشذ قوله فإياك إياك المراء المراء
فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب فأجرى المصدر مجرى أن تفعل في حذف الجار

ونقول

وتقول حسبت أنه قائم أو أن قام ولا تقول حسبت قيامه حتى تذكر الخبر
وتقول عسى أن تقوم ويمتنع عسى أنك قائم ومثلها في ذلك لعل وتقول
لو أنك تقوم ولا تقول لو أن تقوم وتقول جئتك صلاة العصر ولا يجوز جئتك أن
يصلي العصر خلافا لابن جني والزمخشري والثالث مما أعطي حكم الشيء المشبه له في لفظه
دون معناه له صور كثيرة أيضا إحداها زيادة إن بعد ما المصدرية الظرفية
وما التي بمعنى الذي لأنهما بلفظ ما النافية كقوله ورج الفتى للخير ما إن رأيته
على السن خيرا لا يزال يزيد وقوله يرجي المرء ما إن لا يراه وتعرض دون أدناه الخطوب
فهذان محمولان على نحو قولنا ما إن رأيت ولا سمعت بمثله الثانية دخول لام الابتداء
على ما النافية حملا لها في اللفظ على ما الموصولة الواقعة مبتدأ كقوله لما أغفلت
شكرك فاصطنعني فكيف ومن عطائك جل مالي فهذا محمول في اللفظ على
قولك لما تصنعه حسن الثالثة توكيد المضارع بالنون بعد لا النافية حملا لها
في اللفظ على لا الناهية نحو ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده ونحو
واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فهذا محمول في اللفظ على
نحو ولا تحسبن الله غافلا ومن أولهما على النهي لم يحتج إلى هذا الرابعة
حذف الفاعل في نحو قوله تعالى أسمع بهم وأبصر لما كان أحسن بزيد مشبها في اللفظ
لقولك امرر بزيد الخامسة دخول لام الابتداء بعد إن التي بمعنى نعم لشبهها في اللفظ
بإن المؤكدة قاله بعضهم في قراءة من قرأ إن هذان لساحران وقد مضى البحث فيها
السادسة قولهم اللهم اغفر لنا أيتها العصابة وإنما كان حقها وجوب النصب
كقولهم نحن العرب أقرى الناس للضيف ولكنها لما كانت في اللفظ بمنزلة المستعمل في النداء
أعطيت حكمها وإن انتفى موجب البناء وأما نحو العرب في المثال فإنه لا يكون منادى
لكونه بأل فأعطي الحكم الذي يستحقه في نفسه وأما نحو معاشر الأنبياء لا نورث
فواجب النصب سواء اعتبر حاله أو حال ما هو شبيه به وهو المنادى السابعة
بناء باب حذام في لغة الحجاز على الكسر تشبيها له بنزال ودراك وذلك مشهور
في المعارف وربما جاء في غيرها وعليه وجه قوله يا ليت حظي من جداك الصافي و
الفضل أن تتركني كفاف الأصل كلا فهو حال أو تركا كفافا فمصدر ومنه

عند ابي حاتم قول حالت لتصرعني فقلت لها اقصري اني امرؤ صرعي عليك حرام
وليس كذلك اذ ليس للفعل فاعل وفاعلها الاول قول الفارسي ان اصل حاشى
كقوله والدهر بالانسان دوّاري ثم خفف ولو اقوى لكان اولى وقوله
طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء فقيل بناؤه لقطعه عن
الاضافة ولكن علة كسره وكونه لم يلتق في الفم ساكنان قبل وبعد شبهه
بنزال الثامنة بناء حاشى لله لشبهها في اللفظ بحاشى الحرفية والدليل
على اسميتها قراءة بعضهم حاشًا بالتنوين على اعرابها كما تقول تنزيهًا لله وانما قلنا
انها ليست حرفا لدخولها على الحرف ولا فعلا اذ ليس بعدها اسم منصوب
بها وزعم بعضهم انها فعل حذف مفعوله اي جانب يوسف المعصية لاجل الله
وهذا التاويل لا يتاتى في كل موضع يقال لك اتفعل كذا او افعلت كذا
فتقول حاشى لله فانما هذه تبرأت لله براءة من هذا الفعل ومن نونها
اعربها على الغاء هذه الشبه كما ان بني تميم اعربوا باب حذام لذلك التاسع
قول بعض الصحابة رضي الله عنهم قصرنا الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر
ما كنا قط وآمنه فاوقع قط بعد ما المصدرية كما تقع بعد ما النافية العاشرة
اعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى ادغم فيه نحو خلق كل شيء ولكن قصروا
وحتى اجتمعا رويين كقول بني ان البر شيء هين المنطق الطيب والطعيم
وقول ابي حنبل ما تنقم الحرب العوان مني بازل عامين حديث سني لمثل هذا
ولدتني امي وقول آخر اذا ركبت فاجعلوني وسطا اني كبير لا اطيق
العنّدا ونحو ذلك الكفاء والثالث عشر ما اعطي حكم الشيء لمشابهته له لفظا
ومعنى نحو اسم التفضيل وافعل التعجب فانهم منعوا افعل التفضيل ان يرفع
الظاهر لشبهه بافعل التعجب وزنا واصلا وافادة للمبالغة واجازوا
تصغير افعل في التعجب لشبهه بافعل التفضيل فيما ذكرنا قال يا ما اميلح غزلانا
شدن لنا ولم يسمع ذلك الا في احسن واملح ذكره الجوهري ولكن النحويين
مع هذا قاسوه ولم يحك ابن مالك اقتياسه الا عن ابن كيسان وليس كذلك
قال ابو بكر بن الانباري ولا يقال الا لمن صغر سنه **القاعدة** الثانية ان

الشيء

الشيء يعطى حكم الشيء اذا جاوره كقول بعضهم هذا جحر ضب خرب بالجر والاكثر
الرفع وقال كبير اناس في بجاد مزمل وقيل به في وحور عين فيمن جرهما فان
العطف على ولدان مخلدون لا على اكواب واباريق اذ ليس المعنى ان الولدان
يطوفون عليهم بالحور وقيل العطف على جنات وكانه قيل المقربون في جنات
وفاكهة ولحم طير وحور وقيل على اكواب باعتبار المعنى اذ معنى يطوف عليهم ولدان
مخلدون باكواب ينعمون باكواب وقيل في وارجلكم بالخفض انه عطف على ايديكم
لا على رؤوسكم اذ الارجل مغسولة لا ممسوحة ولكنه خفض لمجاورة رؤوسكم والذي عليه
المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا كما مثلنا وفي التوكيد نادرا
كقوله يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم ان ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب
قال الفراء انشدنيه ابو الجراح بخفض كلهم فقلت له هلا قلت كلهم يعني بالنصب
فقال هو خير مما قلته انا ثم استنشدته اياه فانشدنيه بالخفض ولا يكون في
النسق لان العاطف يمنع من التجاور وقال الزمخشري لما كانت الارجل من بين
الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة للاسراف المذموم شرعا
فعطفت على الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها
وقيل الى الكعبين فجيء بالغاية اماطة لظن من يظن انها ممسوحة لان المسح لم يضرب
له غاية في الشريعة انتهى ملخصا وانكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار وتأولا قولهم
خرب بالجر على انه صفة لضب ثم قال السيرافي الاصل خرب الجحر منه بتنوين خرب
ورفع الجحر ثم حذف الضمير وحول الاسناد الى ضمير الضب وخفض الجحر كما تقول
مررت برجل حسن الوجه بالاضافة والاصل حسن الوجه منه وقال ابن جني الاصل خرب جحره ثم
انيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر ويلزمهما استتار الضمير مع جريان
الصفة على غير من هي له وذلك لا يجوز عند البصريين وان امن اللبس وقول السيرافي
ان هذا مثل مررت برجل قائم ابوه لا قاعد مردود لان ذلك انما يجوز في التوابع
الثاني دون الاول على ما سياتي ومن ذلك قولهم هنأني ومرأني والاصل
امرأني وقولهم هو رجس نجس بكسر النون وسكون الجيم والاصل نجس بفتحة فكسرة كذا
قالوا وانما يتم هذا ان لو كانوا لا يقولون هنا نجس الا بفتحة فكسرة وحينئذ يكون

مع ان الواجب كلهم بالنصب لانه توكيد لذوي لا الزوجات دليل على ... كلهم الى ذوي لا الى ... الثقات ...

والاصل

محل الاستشهاد انما هو الالتزام للتناسب واما اذا لم يلتزم فهذا جائز بدون
رجس اذ يقال فعل بكسرة فسكون في كل فعل بفتحة فكسرة نحو كتف ولبن وفخذ
وقالوا اخذه ما قدم وما حدث بضم دال الحدث وقراءة جماعة سلاسلا واغلالا
بصرف سلاسل وفي الحديث ارجعن مازورات غير ماجورات والاصل موزورات
بالواو لانه من الوزر وقراءة ابي حية يوقنون بالهمز وقول جرير احب الموقدين الى موسى
وجعدة اذ اضاءهما الوقود بهمز المؤقدين ومؤسى على اعطاء الواو المجاورة
للضمة حكم الواو المضمومة فهمزت كما قيل في وجوه اجوه وفي وقتت اقتت
ومن ذلك قولهم في صوم صيم حملا على قولهم في عصو عصي وكان ابو علي ينشد
في مثل ذلك قد يوخذ الجار بجرم الجار **القاعدة** الثالثة قد يشربون لفظا
معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدته ان يودي كلمة مودى كلمتين
قال الزمخشري الا ترى كيف رجع معنى ولا تعد عيناك عنهم الى قولك ولا تقتحم عيناك
مجاوزين الى غيرهم ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي ولا تضموها اليها اكلين انتهى
ومن مثل ذلك ايضا قوله تعالى الرفث الى نسائكم ضمن الرفث معنى الافضاء فعدي
بالى مثل وقد افضى بعضكم الى بعض وانما اصل الرفث ان يتعدى بالباء يقال
ارفث فلان بامراته وقوله تعالى وما تفعلوا من خير فلن تكفروه اي فلن تحرموه
اي فلن تحرموا ثوابه ولهذا عدي الى الاثنين الى واحد وقوله تعالى ولا تعزموا
عقدة النكاح اي لا تنووا ولهذا عدي بنفسه لا بعلى وقوله تعالى لا يسمعون الى الملاء
الاعلى اي لا يصغون وقولهم سمع الله لمن حمده اي استجاب فعدي سمع في الاول
بالى وفي الثانية باللام وانما اصله ان يتعدى بنفسه مثل يوم يسمعون الصيحة
وقوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح اي يميز فلهذا عدي بمن لا بنفسه وقوله تعالى
للذين يولون من نسائهم اي يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف فلهذا عدي
بمن ولما خفي التضمين على بعضهم في الاية وراى انه لا يقال حلف من كذا بل
حلف عليه قال من متعلقة بمعنى للذين كما تقول لي منك مبرة قال واما قول الفقهاء
الى من امراته فغلط اوقعهم فيه عدم فهم التعليق في الاية وقال ابو كبير الهذلي
حملت به في ليلة مزؤودة كرها وعقد نطاقها لم يحلل وقال قبله ممن حملن به

قدم وحدث مع ان القراءة حدث بفتح الدال

واهن

وممن عوائد حبك النطاق فشب غير مهبل مزؤودة اي مذعورة ويروى بالجر صفة
لليلة مثل ليل نائم وبالنصب حالا من المراة وليس بشيء لان الحقيقة
لان ذكر الليل لا كبير فائدة فيه والشاهد فيهما انه ضمن حمل معنى علق ولولا ذلك
لعدي بنفسه مثل حملته امه كرها وقال الفرزدق كيف تراني قالبا مجني
قد قتل الله زيادا عني اي صرفه عني بالقتل وهو كثير قال ابو الفتح في كتاب التمام
احسب لو جمع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مئين اوراقا **القاعدة** الرابعة انهم
يغلبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما او اختلاط فلهذا قالوا الابوين في الاب
والام ومنه ولابويه لكل واحد منهما السدس وفي الاب والخالة ومنه ورفع ابويه
والمشرقين والمغربين ومثله الخافقان في المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب
ثم انما سمي خافقا مجازا وانما هو مخفوق فيه والقمرين في الشمس والقمر قال المتنبي
واستقبلت قمر السماء بوجهها فارتني القمرين في وقت معا اي الشمس وهو وجهها
وقمر السماء وقال التبريزي يجوز انه اراد شمسا وقمرا لانه لا يجتمع قمران في
ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر انتهى وما ذكرناه امدح والقمران في العرف الشمس
والقمر وقيل ان منه في قول الفرزدق لنا قمراها والنجوم الطوالع وقيل انما
اراد محمدا والخليل عليهما الصلاة والسلام لان نسبه راجع اليهما بوجه وان المراد
بالنجوم الصحابة وقالوا العمرين في ابي بكر وعمر وقيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز
فلا تغليب ويرده انه قيل لعثمان رضي الله عنه نسالك سيرة العمرين قال قتادة
اقدم العمران من عمر بن عبد العزيز ... امهات الاولاد وقد المراد به عمر وعمرو وقالوا العجاجين
في رؤبة والعجاج والمروتين في الصفا والمروة ولاجل الاختلاط اطلقت من
على ما لا يعقل في نحو فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع واسم المخاطبين
على الغائبين في قوله تعالى اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون لان
لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين على المونث حتى عدت منهم
في وكانت من القانتين والملائكة على ابليس حتى استثني منهم في فسجدوا الا ابليس
قال الزمخشري الاستثناء متصل لانه واحد بين اظهر الالوف من الملائكة
فغلبوا عليه في فسجدوا ثم استثني منهم استثناء احدهم ثم قال ويجوز ان يكون

لو قيل في الغائب [illegible] كلام لعلكم [illegible]

من قريتنا بعده

منقطعا ومن التغليب لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك أو لتعودن في ملتنا
فإنه عليه السلام لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه ومثله جعل لكم من أنفسكم أزواجا
ومن الأنعام أزواجا يذرؤكم فيه فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام فغلب
المخاطبون والعاقلون على الغائب والأنعام ومعنى يذرؤكم يبثكم ويكثركم في هذا
التدبير وهو أن جعل للناس والأنعام أزواجا حتى حصل بينهم التوالد فجعل
هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير ولهذا جيء بفي دون الباء ونظيره
ولكم في القصاص حيوة وزعم جماعة أن منه يا أيها الذين آمنوا ونحو بل أنتم قوم تجهلون
وإنما هذا من مراعاة المعنى والأول من مراعاة اللفظ **القاعدة الخامسة**
أنهم يعبرون بالفعل عن أمور أحدها وقوعه وهو الأصل والثاني عن مشارفته
نحو وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن أي فشارفن انقضاء العدة
والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم أي والذين يشارفون
الموت وترك الأزواج يوصون وصية وليخش الذين لو تركوا من خلفهم
أي لو شارفوا أن يتركوا وقد مضت في فصل لو ونظائر لها وحالم سنتقدم ذكره
قوله إلى ملك كاد الجبال لفقده تزول وزال الراسيات من الصخر الثالث
إرادته وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط نحو فإذا قرأت القرآن فاستعذ
إذا قمتم إلى الصلوة فاغسلوا إذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون وإن حكمت فاحكم
بينهم بالقسط وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به إذا تناجيتم فلا تتناجوا بالإثم
والعدوان إذا ناجيتم الرسول فقدموا الآية إذا طلقتم النساء فطلقوهن
لعدتهن وفي الصحيح إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل ومنه في غيره فأخرجنا من
كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين أي فأردنا الإخراج
ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم ثم للترتيب ولا يمكن هنا
مع الحمل على الظاهر فإذا حمل خلقنا وصورنا على إرادة الخلق والتصوير
لم يشكل وقيل هما على حذف مضافين أي خلقنا آباءكم ثم صورنا آباءكم ومثله وكم
من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا أي أردنا إهلاكها ثم دنا فتدلى أي أراد
الدنو من محمد عليه الصلاة والسلام فتدلى فتعلق في الهواء وهذا أقرب من قول

من

من ادعى القلب في هاتين الآيتين وأن التقدير وكم من قرية جاءها بأسنا فأهلكناها
ثم تدلى فدنا وقال فارقنا من قبل أن نفارقه لما قضى من جماعتنا وطرا أي
أردنا فراقنا وفي كلامهم عكس هذا وهو التعبير بإرادة الفعل عن إيجاده نحو
يريدون أن يفرقوا بين الله ورسله بدليل أنه قوبل بقوله سبحانه ولم يفرقوا بين
أحد منهم والرابع القدرة عليه نحو وعدا علينا إنا كنا فاعلين أي قادرين على
الإعادة وأصل ذلك أن الفعل يتسبب عن الإرادة والقدرة وهم يقيمون
السبب مقام المسبب وبالعكس فالأول نحو ونبلو أخباركم أي ونعلم أخباركم لأن
الابتلاء الاختبار وبالاختبار يحصل العلم وقوله تعالى هل يستطيع ربك الآية
في قراءة غير الكسائي أي يستطيع بالغيبة وربك بالرفع معناه هل يفعل ربك فعبر عن الفعل
بالاستطاعة لأنها شرطه أي هل ينزل علينا ربك مائدة إن دعوته ومثله فظن
أن لن نقدر عليه أي لن نؤاخذه فعبر عن المؤاخذة بشرطها وهو القدرة عليها
وأما قراءة الكسائي فتقديرها هل تستطيع سؤال ربك فحذف المضاف أو هل
تطلب طاعة ربك فإن إنزال المائدة أي استجابته ومن الثاني فاتقوا النار أي فاتقوا
العناد الموجب للنار **القاعدة السادسة** أنهم يعبرون عن الماضي والآتي
كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصدا لإحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد
حالة الإخبار وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيمة لأن لام الابتداء للحال ونحو هذا من
شيعته وهذا من عدوه إذ ليس المراد تقريب الرجلين من الرسول عليه السلام كما تقول
هذا كتابك فخذه وإنما الإشارة كانت إليهما في ذلك الوقت هكذا فحكيت ومثله
والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه إلى بلد ميت فأحيينا به الأرض بعد
الآتي أن في قوله تعالى فتثير سحابا قصد بقوله فتثير إحضار تلك الصورة البديعة
الدالة على القدرة الباهرة من آثار السحاب يبدو أولا قطعا ثم تتضام متقلبة
بين أطوار حتى يصير ركاما ومنه ثم قال له كن فيكون أي فكان ومن يشرك بالله
فكأنما خر من السماء فتخطفه الطير أو تهوي به الريح في مكان سحيق ونريد أن
نمن على الذين استضعفوا إلى قوله تعالى ونري فرعون وهامان ومنه عند
الجمهور وكلبهم باسط ذراعيه بدليل ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم وبهذا التقدير

ما كنتم

يندفع قول الكسائي وهشام ان اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل ومثله والله مخرج
تكتمون لان هذا على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التدارؤ وفي الآية الاولى
حكيت الحال الماضية ومثلها قول جارية في رمضان الماضي يقطع الحديث بالايماء ولولا
حكاية الحال في قول حسان يغشون حتى لا تهر كلابهم لم يصح الرفع لانه لا يرفع الا وهو للحال
ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول القاعدة السابعة ان اللفظ قد يكون على تقدير
وذلك المقدر على تقدير آخر نحو وما كان هذا القرآن ان يفترى من دون الله
فان يفترى مؤول بالافتراء والافتراء مؤول بمفترى وقال الخثعمي كما الفتيان
ان تنبت اللحى ولكنما الفتيان كل فتى ندي وقال عسى زيد ان يقوم فقيل هو على
ذلك وقيل على حذف مضاف اي عسى امر زيد او عسى زيد صاحب القيام وقيل
ان زائدة ويرده عدم صلاحيتها للسقوط في الاكثر وانها قد عملت والزائدة لا تعمل
خلافا لابي الحسن واما قول ابي الفتح في بيت الحماسة حتى يكون عزيزا من نفوسهم او
ان يبين جميعا وهو مختار يجوز كون ان زائدة فلان النصب هنا يكون بالعطف لا بان
وقيل في ثم يعودون لما قالوا ان ما قالوا بمعنى القول والقول بمعنى المقول
اي يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار وهن الزوجات وقال ابو البقاء في حتى
تنفقوا مما تحبون يجوز كون ما مصدرية والمصدر في تاويل اسم المفعول
انتهى وهذا يقتضي ان غير ابي علي لا يجيز ذلك وقال السيرافي اذا قيل قاموا
ما خلا زيدا او ما عدا زيدا فما مصدرية وهي وصلتها حال وفيه معنى الاستثناء
وقال ابن مالك في نعت الحال معرفة لتاولها بالنكرة انتهى والتاويل خالين عن زيد
ومتجاوزين زيدا واما قول ابن خروف والشلوبين ان ما وصلتها نصب على
الاستثناء فغلط لان معنى الاستثناء قائم بما بعدها لا بها والمنصوب على معنى
لا يليق ذلك المعنى بغيره القاعدة الثامنة كثيرا ما يغتفر في الثواني
ما لا يغتفر في الاوائل من ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم واي فتى هيجاء انت وجارها
ورب رجل واخيه وان نشا ننزل عليهم من السماء آية فظلت ولا يجوز ان
يقم زيد قام عمرو الا في الشعر كقوله ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحا
مني وما يسمعوا من صالح دفنوا وقال الشاعر ان يركبوا فركوب الخيل

عادتنا

عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل اذ لا يضاف كل واي الى معرفة مفردة
كما ان اسم التفضيل كذلك ولا تجر رب الا النكرات ولا يكون في النثر فعل الشرط
مضارعا والجواب ماضيا فقال يونس اراد وانتم تنزلون فعطف الجملة الاسمية على
جملة الشرط وجعل سيبويه ذلك من الشرط العطف على التوهم قال وكانه قال
اتركبون فذلك عادتنا او تنزلون فنحن معروفون بذلك ويقولون مررت
برجل قائم ابواه لا قاعدين ويمتنع قائمين لا قاعد ابواه على اعمال الثاني وربط
الاول بالمعنى القاعدة التاسعة انهم يتسعون في الظرف والمجرور
ما لا يتسعون في غيرهما فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو كان في
الدار او عندك زيد جالسا وفعل التعجب من المتعجب منه نحو ما احسن في
الهيجاء لقاء زيد وما اثبت عند الحرب زيدا وبين الحرف الناسخ ومنسوخه
نحو قوله فلا تلحني فيها فان بحبها اخاك مصاب القلب جم بلابله وبين الاستفهام
والقول الجاري مجرى الظن كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة وبين
المضاف وحرف الجر ومجرورهما وبين اذن ومنصوبها نحو هذا غلام والله زيد
واشتريته بوالله درهم وقوله اذن والله نرميهم بحرب وقوله لئن ما رايت
ابا يزيد مقاتلا لا ادع القتال واشهد الهيجاء وقدموهما خبرين على الاسم في باب
ان نحو ان في ذلك لعبرة ومعمولين للخبر في باب نحو ما في الدار زيد جالسا
وقوله فما كل حين من تؤاتي مؤاتيا فان كان المعمول غيرهما بطل عملها وما كل
من وافى منى انا عارف ومعمولين لصلة أل نحو وكانوا فيه من الزاهدين
في قول وعلى الفعل المنفي بما في نحو قوله ونحن عن فضلك ما استغنينا وعلى
علي ان معمول الخبر هاهنا نحو اما بعد فاني افعل كذا وكذا وقوله ابا خراشة
اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع وعلى العامل المعنوي في قولهم اكل
يوم لك ثوب واقول اما مسئلة اما فاعلم انه اذا اولاها ظرف ولم يل
الفاء ما يمتنع تقدم معموله عليه نحو اما في الدار او عندك فزيد جالس جاز
كونه معمولا لاما او لما بعد الفاء فان تلا الفاء ما لا يتقدم عليه معموله نحو
اما زيدا او اليوم فاني ضارب فالعامل عند المازني اما فصح مسئلة الخ

فقط لأن الحروف لا تنصب المفعول له من جهة إعمال ما بعد الفاء واحتج بأن
أمّا وضعت على أن ما بعد فاء جوابها يتقدم بعضه فاصلا بينها وبين أمّا و
جوّزه بعضهم في الظرف دون المفعول وأما قوله أما أنت ذا نفر فلا يلتبس المعنى
على تعلقه بما بعد الفاء بل هو متعلق تعلق المفعول لأجله بفعل محذوف و
التقدير ألهذا افتخرت علي وأما المسألة الأخيرة فمن أجاز زيد جالسا في
الدار لم يكن ذلك عنده مختصا بالظرف

القاعدة العاشرة

من فنون كلامهم القلب وأكثر وقوعه في الشعر كقول حسان رضي الله عنه كأن
سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء فيمن نصب المزاج فجعل المعرفة
الخبر والنكرة الاسم وتأوله الفارسي على أن انتصاب المزاج على الظرفية
المجازية والأصل رفع المزاج ونصب العسل وقد روي كذلك أيضا فارتفاع ماء
بتقدير وخالطها ماء ويروى برفعهن على إضمار الشأن وأما قول ابن السيد
إن كان زائدة فخطأ لأنها لا تزاد بلفظ المضارع بقياس ولا ضرورة لدعوى
ذلك هنا وقول رؤبة ومهمه مغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه
أي كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه فعكس التشبيه مبالغة وحذف
المضاف وقال فإن أنت لاقيت في نجده فلا تتهيبك أن تقدما أي
فلا تتهيبها وقال ابن مقبل ولا تهيبني الموماة أركبها إذا تجاوبت الأصداء
بالسحر أي ولا أتهيبها وقال كعب وقد تلفع بالقور العساقيل القور جمع
قارة وهي الجبل الصغير والعساقيل اسم لأوائل السراب ولا واحد له والتلفع
الاشتمال وقال عروة بن الورد فديت بنفسه نفسي ومالي وما آلوك
إلا ما أطيق وقول القطامي فلما أن جرى سمن عليها كما طينت بالفدن
السياعا الفدن القصر والسياع الطين ومنه في الكلام أدخلت القلنسوة
في رأسي وعرضت الناقة على الحوض وعرضتها على الماء قاله الجوهري
وجماعة منهم السكاكي والزمخشري وجعل منه ويوم يعرض الذين
كفروا على النار وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن إسحق السكيت أن عرضت
الحوض

العساقيل جمع لا واحد له كالمنادة

الحوض على الناقة مقلوب وقال آخر لا قلب في واحد منها واختاره أبو حيان
ورد على قول الزمخشري في الآية وزعم بعضهم في قول المتنبي وعذلت أهل العشق
حتى ذقته فعجبت كيف يموت من لا يعشق أن أصله كيف لا يموت من يعشق و
الصواب خلافه وأن المراد أنه صار يرى أن لا سبب للموت سوى العشق
ويقال إذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء أي انتصب الحرباء في العود
وقال ثعلب في قوله تعالى ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه إن المعنى
اسلكوا فيه سلسلة وقيل إن منه وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا
ثم دنا فتدلى وقد مضى تأويلهما وقال الجوهري في فكان قاب قوسين أن
أصله قابي قوس فقلب التثنية بالإفراد وهو حسن إن فسر القاب بما
بين مقبض القوس وسيته أي طرفه لأن لها طرفين فله قابان ونظيره هذا إنشاد
ابن الأعرابي إذا ما احسن ابن العم بعد إساءة فلست لشري فعله
بحمول أي فلست لشر فعله وقيل إذا فسر القاب بالقدر ويؤيده أنه
قرئ قاد وقيد وقدر فلا قلب وحينئذ فالقلب أن المراد حينئذ أن مسافة
ما بين محمد وجبريل عليهما السلم مقدار قوس لا مقبضها ومن القلب اذهب بكتابي
هذا الآية وأجيب بأن المعنى ثم تنح عنهم إلى مكان يقرب منهم ليكون ما يقولونه
بمسمع منك فانظر ماذا يرجعون وقيل في فعميت عليكم إن المعنى فعميتم عنها وفي
حقيق على أن لا أقول الآية فيمن أدخل على إن كلمة على إن المعنى حقيق علي
بإدخالها على ياء المتكلم كما قرأ نافع وقيل ضمن حقيق معنى حريص وفي ما إن مفاتحه
لتنوء بالعصبة إن المعنى لتنوء العصبة بها أي لتنهض بها متثاقلة وقيل الباء
للتعدية أي لتنئ العصبة أي تجعلها تنهض متثاقلة

القاعدة الحادية عشر

من ملح كلامهم تقارض اللفظين ولذلك أمثلة أحدها إعطاء غير حكم إلا في
الاستثناء بها نحو لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر فيمن نصب
غير أولي الضرر وإعطاء إلا حكم غير في الوصف بها نحو لو كان فيهما آلهة
إلا الله لفسدتا الثاني إعطاء أن المصدرية حكم ما المصدرية في
الإهمال كقوله أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تشعرا أحدا

الشاهد في ان الاولى وليست مخففة من الثقيلة بدليل ان المعطوفة عليها
واهمال ما حملا على ان كما روي من قوله عليه السلم كما تكونوا يولى عليكم ذكره ابن الحاجب
والمعروف في الرواية كما تكونون والثالث اعطاء ان الشرطية حكم
لو في الاهمال كما روي في الحديث فان لا تراه فانه يراك واعطاء لو حكم ان
في الجزم كقوله لو يشأ طار به ذو ميعة ذكر الثاني ابن الشجري وخرجه
غيره على لغة من يقول شا يشا بالالف ثم ابدلت الالف همزة على حد قولهم
العالم والخاتم بالهمز ويؤيده انه لا يجوز مجي ان الشرطية في هذا الموضع لانه
اخبار عما مضى فالمعنى لو شاء وبهذا يتضح ايضا في تخريج الحديث السابق
على ما ذكر وهو تخريج ابن مالك والظاهر انه يتخرج على اجراء المعتل
مجرى الصحيح كقراءة قنبل انه من يتقي ويصبر فان الله بابنا يا بنتي وجزم
يصبر الرابع اعطاء اذا حكم متى في الجزم بها كقوله واذا تصبك خصاصة
فتجمل واهمال متى حملا على اذا كقول عائشة رضي الله عنها وانه متى يقوم
مقامك لا يسمع الناس والخامس اعطاء لم حكم لن في عمل النصب ذكره بعضهم
مستشهدا بقراءة بعضهم الم نشرح بفتح الحاء وفيه نظر اذ لا تحل لن هنا وانما
يصح او يحسن حمل الشيء على ما يحل محله كما قدمنا وقيل اصله نشرحن
ثم حذفت النون الخفيفة وابقي الفتح دليلا عليها وفي هذا شذوذان توكيد
المنفي بلم مع انه كالفعل الماضي وحذف النون لغير مقتض مع ان المؤكد
لا يليق به الحذف واعطاء لن حكم لم في الجزم لن يخب الآن من رجائك من
حرك من دون بابك الحلقة والسادس اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال
وهو لغة اهل الحجاز نحو ما هذا بشرا واعطاء ليس حكم ما في الاهمال
عند انتقاض النفي بالا كقولهم ليس الطيب الا المسك وهي لغة بني تميم و
السابع اعطاء عسى حكم لعل في اقتران خبرها بان ومنه الحديث فلعل
بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض والثامن اعطاء الفاعل اعراب المفعول
وعكسه وذلك عند امن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج
الحجر وقال قد بلغت نجران او بلغت سوآتهم هجر وسمع ايضا نصبهما

كقوله

كقوله قد سالم الحيات منه القدما في رواية من نصب الحيات وقيل القدما
تثنية حذفت نونه للضرورة كقوله هما خطتا اما اسار ومنة وبعض رواه
برفع اسار ومنة وسمع ايضا رفعهما كقوله ان من صاد عقعقا لمشوم
كيف من صاد عقعقان وبوم التاسع اعطاء الحسن الوجه حكم
الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر العاشر اعطاء افعل
في التعجب حكم افعل التفضيل في جواز التصغير واعطاء افعل حكم افعل في
التعجب في انه لا يرفع الظاهر وقد مر ذلك ولو ذكرت حروف الجر
ودخول بعضها على بعض في معناه لجاء من ذلك امثلة كثيرة وهذا
آخر ما تيسر ايراده في هذا التاليف فاسال الله الذي من علي
بانشائه واتمامه في البلد الحرام في شهر ذي القعدة الحرام وتيسر علي
اتمام ما الحقت به من الزوائد في شهر رجب الحرام ان يحرم وجهي
على النار وان ينجيني وذريتي مما تحملته من الاوزار وان يوقظني من
رقدة الغفلة قبل الفوت وان يلطف بي عند معالجة سكرات
الموت وان يفعل ذلك باهلي واحبائي وجميع المسلمين وان يهدي
اشرف صلواته واذكى تحياته الى اشرف العالمين وامام العالمين
العاملين محمد نبي الرحمة الكاشف في يوم المحشر بشفاعته الغمة
وعلى آله الهادين واصحابه الذين شادوا اركان قواعد الدين وان
يسلم تسليما كثيرا كثيرا

تم الكتاب بحمد الله وعونه على يدي العبد الفقير المعترف بالعجز
والتقصير حيدر بن الحسين بن محمد الملقب بقوام الخبري محتدا
والشيرازي منشأ ومولدا اول الظهر من يوم الاربعا الثامن عشر
من شهر المبارك جمادي الاول لسنة ست وستين وسبعمائة وقد
نقلت من النسخة التي قد نقلت عن النسخة التي قد صححها المصنف بمصر والحمد لله
رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد
خاتم النبيين وعلى آله الطيبين الطاهرين

وكان [illegible] الى مدينة اصبهان صانها الله عن الحدثان في ظل [illegible] المولى
الامام العلامة امام [illegible] الامام افضل [illegible]
محمد بن محمد [illegible] ادام الله [illegible] الدين [illegible]

قوله تعالى في جنب الله ذكر في الكشاف في الجنب الجانب [illegible] فلان
وجانبه وناحيته وفلان لين الجانب [illegible] ثم قالوا فرّط في جنبه وفي جانبه يريدون في [illegible]
أما تتقين الله في جنب وامق [illegible] له كبد حرّى عليك تقطّع [illegible]
[illegible] لان في مكان الرجل وحيزه [illegible] الاثر لما [illegible] ان التقاعد [illegible]
في قبة ضربت على ابن الحشرج ومنه قول الناس لمكانك فعلت كذا يريدون لاجلك [illegible]
من الشرك الخفي ان يصلي الرجل لمكان الرجل من خيثم [illegible]
فذكر المكان [illegible] فرطت في جنب الله على معنى في ذات الله [illegible]
وقال الله تعالى اعرض ونأى بجانبه في الكشاف [illegible] قلت [illegible]
بجانبه قلت فيه وجهان احدهما ان يضع جانبه موضع نفسه كما ذكر [illegible]
وطنه في جنب الله ان مكان الشيء وجهته تنزل منزلة الشيء نفسه ومنه [illegible]
[illegible] عنه الذنب ومنه ولمن خاف مقام ربه ومنه قول الكتاب [illegible]
بجانبه وكتبت الى جهته والى جانبه العزيز يريدون نفسه وذاته فكانه قال [illegible]
كقولهم في المكرم سيفه وبيت به [illegible] وان [illegible]
[illegible] ولا [illegible] عطفه في [illegible]

سورة التحريم في قوله تعالى [illegible] فيها دار الخلد فان قلت [illegible] معنى قوله [illegible] فيها دار الخلد قلت معناه
ان النار في نفسها دار الخلد [illegible] لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة والمعنى ان رسول الله [illegible] اسوة حسنة
وتقول لك في هذه الدار دار السرور وانت تعني الدار بعينها [illegible] كذا في سورة المؤمن
فان قلت وما قوله فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم الامثل قوله سوف اصنع امس قلت [illegible]
اذ ان الامور المستقبلة لما كانت في اخبار الله تعالى [illegible] كان قد كان [illegible]
[illegible] وعن ابن عباس رضي الله عنهما [illegible] بالنص [illegible] الاغلال
على [illegible] والسلاسل يسحبون [illegible] السلاسل
مكان قوله اذ الاغلال في اعناقهم [illegible]
على العبادة [illegible] كما في [illegible]

سورة المؤمن قوله تعالى [illegible] احياءً اولاً [illegible]
[illegible] الحياة الاولى واحياء البعث [illegible] قوله تعالى [illegible]
[illegible] فاصلتم [illegible] قال ابن عباس فان قلت [illegible]
قلت [illegible] ان يقول سبحانه من صغر جسم البعوضة [illegible] الفيل [illegible]
[illegible] ولا من صغر [illegible]
[illegible] الصغار [illegible] تلك الصفات [illegible]
[illegible] الصغير الواحد من [illegible] الصغار [illegible]
[illegible] كما في [illegible]
[illegible] فان قلت [illegible]
[illegible] قلت [illegible] الى جمع المذكر [illegible]
[illegible] صفات سبحان [illegible]
[illegible] القوة [illegible]
[illegible] من الملوك [illegible]
[illegible] رب العالمين [illegible]
[illegible] فان قلت [illegible]
[illegible] العرب [illegible]

كذبت قبلهم قوم نوح فكذبوا عبدنا اي فان قلت ما معنى قوله فكذبوا بعد قوله كذبت قلت معناه

كذبوا فكذبوا عبدنا اي كذبوا تكذيبا على عقب تكذيب كلما مضى منهم قرن مكذب بعده قرن مكذب

اولئك هم الراشدون فضلا من الله ونعمة الرشد الاستقامة على طريق الحق مع تصلب فيه من الرشادة

وهي الصخرة قال ابو الوازع كل صخرة رشادة وفضلا مفعول له او مصدر من غير فعله فان قلت

من جاء دوعد مفعولا له والشرط ان يكون فعل الفاعل المعلل قلت

لما وقع الرشد عبارة عن التحبيب والتزيين والتكريه مسندة الى اسمه تعالى في قوله ولكن الله حبب وكره اليكم الكفر

والفسوق والعصيان صار الرشد كانه فعله فجاز ان ينتصب عنه او لا ينتصب عن الراشدون ولكن

عن الفعل المسند الى اسم الله [illegible]

[illegible]

قالوا ائنا لمردودون في الحافرة فان قلت ما حقيقة هذه الكلمة قلت يقال

رجع فلان في حافرته اي في طريقه التي جاء فيها فحفرها اي اثر فيها بمشيه فيها جعل اثر قدميه حفرا

كما قيل حفرت اسنانه حفرا اذا اثر الاكال في اسناخها والخط المحفور في الصخر وقيل حافرة كما قيل

عيشة راضية اي منسوبة الى الحفر والرضا [illegible]

[illegible]

قال الله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اي الا رسالة عامة لهم محيطة بهم
لانها اذا شملتهم فقد كفتهم ان يخرج منها احد منهم وقال الزجاج المعنى ارسلناك جامعا
للناس في الانذار والابلاغ فجعله حالا من الكاف وحق التاء على هذا ان تكون للمبالغة
كتاء الراوية والعلامة ومن جعله حالا من المجرور متقدما عليه فقد اخطأ لان تقدم
حال المجرور عليه في الاحالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار وكم ترى ممن يرتكب هذا
الخطأ ثم لا يقنع به حتى يضم اليه ان يجعل اللام بمعنى الى لانه لا يستوي له الخطأ الاول
الا بالخطأ الثاني فلا بد له من ارتكاب الخطأين ... كذا في الكشاف

قال الله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وما يمسك فلا مرسل له قلت انث الضمير
اولا ثم ذكره [illegible] وذكر على اللفظ
والتكلم على الخبر [illegible]
بالرحمة [illegible]

قال الله تعالى والذين يمكرون السيئات فان قلت بم نصب السيئات قلت [illegible] الا ان المكر الا بالله اصله
والذين يمكرون المكرات السيئات ٢ كشاف

قال الله تعالى فاذا نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير في سورة المدثر فان قلت بم انتصب اذا
وكيف صح ان يقع يومئذ ظرفا ليوم عسير قلت انتصب اذا بما دل عليه الجزاء لان المعنى فاذا نقر في
الناقور عسر الامر على الكافرين والذي اجاز وقوع يومئذ ظرفا ليوم عسير ان المعنى فذلك وقت
النقر وقوع يوم عسير لان يوم القيامة يأتي ويقع ٢ كشاف

واذ قال موسى لقومه اذكروا نعمة الله عليكم اذ انجاكم من آل فرعون اذ انجاكم ظرف للنعمة بمعنى الانعام
اي انعامه عليكم ذلك الوقت فان قلت هل يجوز ان ينتصب بعليكم قلت لا يخلو من ان يكون صلة
للنعمة بمعنى الانعام او غير صلة اذا اردت بالنعمة العطية فاذا كان صلة لم يعمل فيه واذا كان غير صلة بمعنى
اذكروا نعمة الله مستقرة عليكم عمل فيه ويتبين الفرق بين الوجهين انك اذا قلت نعمة الله عليكم فان جعلته
صلة لم يكن كلاما حتى تقول فاحفظوها واذكروها وان جعلته غير صلة كان كلاما ٢